الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بـاتنة 1

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الذكـاء الاقتصـادي في خدمة تـنـافسـية الأقالـيم

"دراسة حالة الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في الجزائر"

أطروحــة مقدمــة لنيل شهادة دكــتوراه (ل.م. د) في علـــــوم التسيير

شعبة: تســيير المنظمات

من إعــداد: وسـام داي

تحــت إشـــــراف: أ. د فـارس بوباكور

لجنة المناقشـــة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
مرازقة عيسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1-	رئيسا
بوباكور فارس	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1-	مقررا
بن زيان إيمان	أستاذ التعليم العالي	جامعة باتنة-1-	عضوا
شبيرة بوعلام عمار	أستاذ التعليم العالي	جامعة عنابة	عضوا
قايد تليلان نوارة	أستاذ التعليم العالي	جامعة بجاية	عضوا
شارفي ناصر	أستاذ محاضر – أ-	جامعة البليدة – 2-	عضوا

السنة الجامعية 2015/ 2016 م

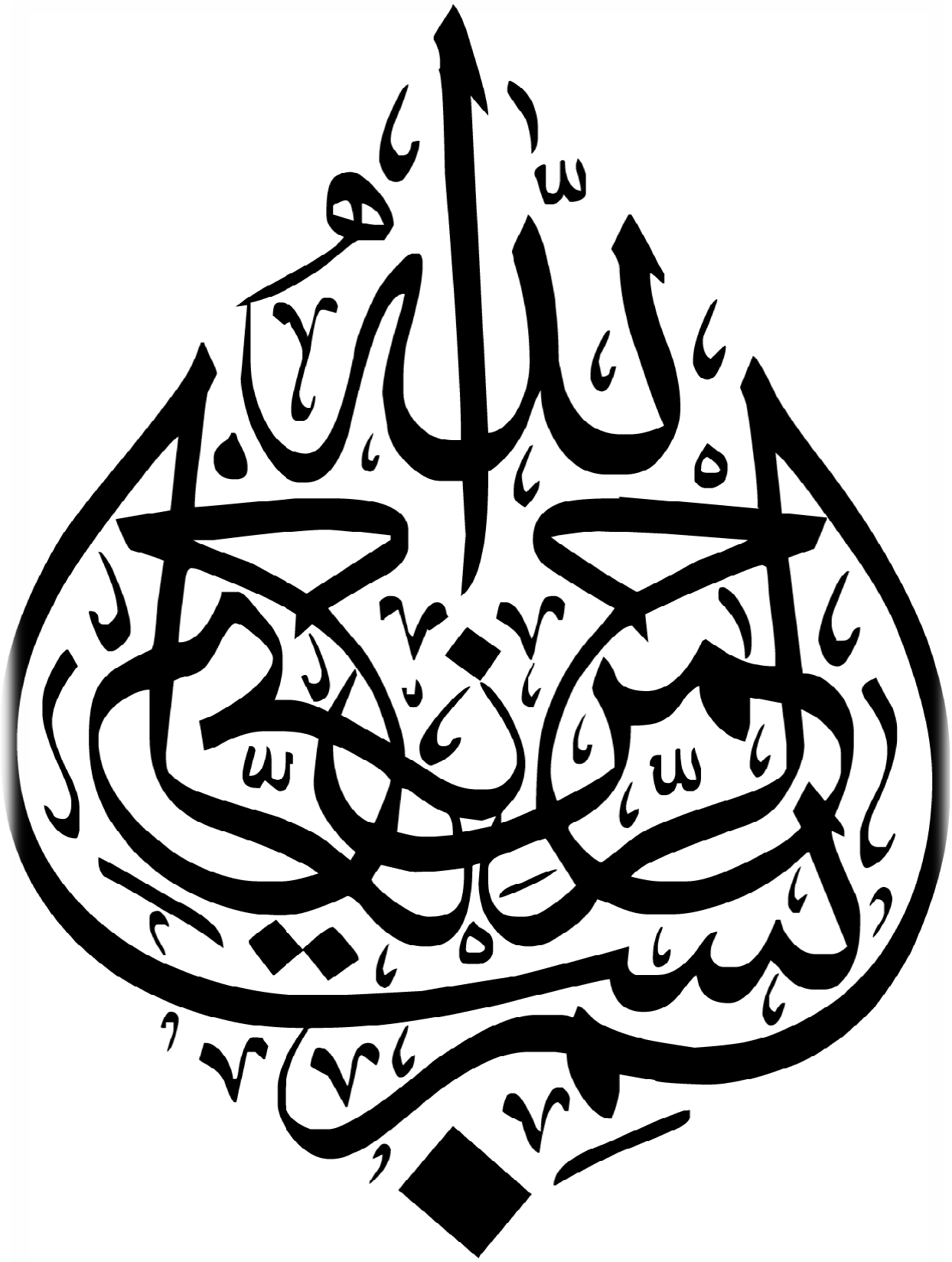

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرًّا عِنْدَهُ قَالَ هَٰذَا مِنْ فَضْلِ رَبِّي
لِيَبْلُوَنِي أَأَشْكُرُ أَمْ أَكْفُرُ ۖ وَمَنْ شَكَرَ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ
لِنَفْسِهِ ۖ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ رَبِّي غَنِيٌّ كَرِيم ﴾

الآية 40، سورة النمل.

شـــكر وتقـــــدير

الحمد و الشكر لك ربي على نعمة العلم.. ثم على نعمة الصبر والإرادة لأكون ما أنا عليه اليوم... و أفضل الصلاة والسلام على رسولك الكريـــــــــم...

الشكر الجزيل موصول إلى أستاذي المنهل.. الأستاذ الدكتور "فـــــارس بوبـــــــاكور"

على تكرمه بقبول الإشراف على هذه الأطروحة وعلى كل توجيهاته الكريمة...

كما أتـــــوجه بالشكر الخالص إلى أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم تقييـــــــم هذا العمـــل...

مع آيات التقدير والاحتـــرام لكـــل الشرفاء في بـــــلـــــدي الجزائر...

أقدم امتناني لكل من دعمني من قريب أو من بعيد و لو بكلمة تشجيع... فقد كانت تعنـــي لي الكثير...

وســـــــــــــــام داي

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على كيفية توظيف أدوات الذكاء الاقتصادي لتحقيق ميزة تنافسية للأقاليم وتحويلها إلى فضاءات مكانية تتمتع بعوامل تنافسية جذابة للفعاليات الاقتصادية والإنسانية المختلفة، من خلال تطوير نظرة شبكية للأعوان الإقليميين قائمة على الحكامة وتثمين الموارد الإقليمية، وجعلها مسخرة لخلق شخصية إقليمية تتسم بالمبادرة والتفكير المقاولاتي على غرار المؤسسات الاقتصادية وعدم الاقتصار على كونها هيئات إدارية مجردة.

توصلت الدراسة إلى عديد النتائج التي تمت مقارنتها مع مضمون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030، حيث توصلنا باستخدام **"أسلوب التحليل العنقودي المكاني"** إلى استخراج تركيز عنقودي اقتصادي كثيف يشكل نواة لنظام ابتكاري إقليمي للصناعة الصيدلانية البيتكنولوجية على مستوى إقليم الجزائر العاصمة والتي يفسرها معامل التوطن الصناعي، مع رصد كتلة حاسمة من المحددات التنافسية الإقليمية المناسبة لتأسيس ونمو العنقود الصناعي البيوصيدلاني لآفاق 2020 مدعما بتدخل ذكي للسلطات العمومية والإقليمية لتعزيز تنافسية الإقليم، وفي هذا الإطار قدمنا سلسلة من التوصيات والاقتراحات التي يمكن الاستفادة منها في حدود الإمكانيات والموارد المتوفرة.

الكلمات المفتاحية: ذكاء اقتصادي، إقليم، ذكاء اقتصادي إقليمي، تنافسية الإقليم، صناعة صيدلانية و بيوتكنولوجية.

Résumé :

Cette étude vise a connaitre le rôle crucial des outils d'intelligence économique dans la réalisation d'un avantage concurrentiel des territoires en le transformant aux unités spatiales s'approprient les bons facteurs compétitifs et attractifs des différentes activités économiques et humaines, a travers le développement et la mise en réseau des acteurs territoriaux, la gouvernance et la valorisation des ressources territoriales, ces efforts sont destinés a construire une personnalité territoriale initiative - entrepreneuriale à l'instar d 'entreprise économique, et non seulement des institutions administratives abstraites.

L'étude a révélée-en comparaison avec le **SNAT 2030**- et en utilisant la méthode **« d'analyse clustering spatial »** qu'il existe une concentration économique intense constitue un nœud d'un système territorial d'innovation pour l'industrie biopharmaceutique au sein du territoire d'Alger, signé par le coefficient de localisation industrielle avec la détection d'une masse critique des déterminants compétitifs territoriaux adéquats à la fondation et la croissance du cluster biopharmaceutique d'ici 2020, chapeauté par une intervention intelligente des autorités publiques et territoriales pour renforcer la compétitivité du territoire . Dans ce cadre et à la lumière des résultats, l'étude à présentée une panoplie des recommandations selon les capacités et les ressources disponibles.

MOTS- CLES : intelligence économique; territoire; intelligence économique territoriale; compétitivité territoriale; industrie biopharmaceutique**.**

Abstract:

This study aims to clarify the crucial role of tools of competitive intelligence in the realization of a competitive advantage to the territories by transforming into spatial actors includes the competitive and attractive factors to set up the various economic human activities, through the development of a vision multi parties of territorial actors, this vision is based on governance and the valorization of territorial resources, these efforts are intended to build a initiative - entrepreneurial personality following the example of business enterprise , and not only an obsolete administrative establishments.

The study has revealed - in comparison with **SNAT 2030 -** and by using the method of **" spatial clustering analysis "** that there is an intense economic concentration constitutes a node of a territorial innovation system of biopharmaceutical industry in the territory of Algiers, signed by the industrial localization coefficient , further more detect of critical mass of the adequate territorial competitive determinants to the foundation and growth of biopharmaceutical cluster from here 2020, with an intelligent intervention of public and territorial authorities in order to reinforce the competitiveness of territory. Within this framework and in the light of the results; the study has presented panoply of recommendations according to the available capacities and resources.

KEY-WORDS: competitive intelligence; territory; territorial competitive intelligence; territorial competitiveness; biopharmaceutical industry.

فهرس المحتويات

فهـــــــرس المحـــــــــتويات

الموضوع	الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
فهرس المحتويات	**IX- I**
فهرس الجداول	**XII -X**
فهرس الأشكال	**XIV- XIII**
فهرس الملاحق	**XV**
مقدمة عامة	**أ– ط**
الجزء الأول	
الفصل الأول: الإطار النظري للذكاء الاقتصادي، الإقليم و تنافسية الإقليم	
تمهيد	**2**
المبحث الأول:مفهوم الذكاء الاقتصادي و مكوناته	**3**
المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاقتصادي وتطوره التاريخي	**3**
أولا: مفهوم الذكاء الاقتصادي	**3**
ثانيا: التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي	**6**
ثالثا: الذكاء الاقتصادي و عملياته	**9**
1. سيرورة التسيير الاستراتيجي	**9**
2. المستويات الستة للذكاء الاقتصادي	**11**
المطلب الثاني: المعلومة: أداة إستراتيجية في سيرورة الذكاء الاقتصادي	**12**
أولا: الأساس دورة الاستخبارات	**13**
المطلب الثالث: اليقضة الإستراتيجية: دعامة أساسية في مسار الذكاء الاقتصادي	**15**
أولا: تعريف اليقضة الإستراتيجية	**15**
ثانيا: أنواع اليقضة الإستراتيجية	**16**
1.اليقضة التّكنولوجية	**17**
2. اليقضة التّنافسيّة	**17**
3.اليقَضة التّجارية	**18**
4.اليقضة البيئية	**18**
5.اليقضة على الموارد البشرية	**18**
6.اليقضة القانونية	**18**
ثالثا: مراحل اليقضة الإستراتيجية	**19**

1. مرحلة الجمع	19
2. مرحلة التّحليل و التّركيب	19
3. مرحلة النّشر و إتّخاذ القرار	20
المطلب الرابع: الذكاء الاقتصادي و ممارسات التأثير	21
أولا: مفهوم سياسة التأثير ودورها في صناعة القرار	21
ثانيا: الأمن الاقتصادي و الإرث المعلوماتي	23
المبحث الثاني: الممارسات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي على المستوى الجزئي والكلي	24
المطلب الأول: الذكاء الاقتصادي وعلاقته باقتصاد المعرفة	24
أولا: خصائص اقتصاد المعرفة	24
ثانيا: إسقاط نظرية Paul Romer على منهج الذكاء الاقتصادي	25
المطلب الثاني: الذكاء الاقتصادي والاستشراف	27
أولا: التطور التاريخي لعلم الاستشراف	27
ثانيا: علاقة الاستشراف بالذكاء الاقتصادي واليقضة الإستراتيجية	29
المطلب الثالث: بعض نماذج ممارسات الذكاء الاقتصادي في العالم	31
أولا: اليابان	31
ثانيا: الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة	32
ثالثا: فرنســـا	33
المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الإقليم	34
المطلب الأول: تعريف الإقليـــــم	34
المطلب الثاني: أنواع الإقليــم	36
أولا: الإقليم الحضري: (المدينة)	37
ثانيا: الإقليــم الريفـــي	38
ثالثا: الإقليــم الرقمـــي (الافتراضي)	38
المطلب الثالث: الاقتصاد الإقليمي	39
المطلب الرابع: التنمية الإقليمية كإسقاط للنظـــرية المكـــــانية	41
أولا: "المكان" خصائص جغرافية وعلاقات اقتصادية	41
ثانيا: التنـــمية الإقليـمية: مفهومها وتطورها	44
ثالثا: نظريات التنمية الإقليمية	46
1. نظــرية المـــوقع	46
2. نظرية الأماكن المركزية	46

3. نظرية أقطاب النمو	**49**
4. نظرية السببية التراكمية	**51**
5. نظرية مراكز النمو	**53**
6. نظرية القلب والأطراف	**53**
7. نظرية الجغرافيا الاقتصادية الجديدة	**54**
المبحث الرابع: تنافسية الأقاليم	**55**
المطلب الأول: التنافسية وتنافسية الإقليم	**56**
أولا: مفهوم التنافسية	**56**
ثانيا: تنافسية الاقليم	**57**
المطلب الثاني: الأدبيات النظرية للتنافسية الإقليمية	**61**
أولا: نـــــظريات التنـــــافسية الإقليمية	**61**
1. النظرية الكلاسيكية	**61**
2. النظرية الكينزية الاقتصادية	**62**
3. اقتصاديات التنمية	**62**
4. نظرية التجارة الجديدة	**62**
5. نظرية النمو الحضري	**62**
ثانيا: العوامل المفسرة لتنافسية الإقليم	**65**
المطلب الثالث: الميزة التنافسية للإقليم ومحددات تنافسيته	**68**
أولا: الميزة التنافسية للإقليم	**68**
ثانيا: محددات التنافسية الإقليمية	**71**
المطلب الرابع: مؤشرات الأداء لتنافسية الأقاليم	**75**
أولا: مؤشرات الأداء التنافسي الإقليمي	**77**
1. المؤشرات الاقتصادية	**77**
2. المؤشرات الاجتماعية	**78**
3. المؤشرات البيئية	**78**
ثانيا: مؤشرات اللامركزية والقيادة الإقليمية	**78**
المبحث الخامس: جاذبية الإقليم	**80**
المطلب الأول: الجاذبية الإقليمية المفهوم والتطور	**80**
المطلب الثاني: مؤشرات الجاذبية الإقليمية	**84**
المطلب الثالث: مداخل تطوير جاذبية الإقليم	**87**

أولا: الجاذبية، التوافق الاجتماعي والتنمية المستدامة 87
ثانيا: الجاذبية، التنافسية، والعرض الإقليمي 87
خلاصة الفصل الأول 89
الفصل الثاني: دور أدوات الذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية الإقليم
تمهيد 91
المبحث الأول: من الذكاء الاقتصادي إلى الذكاء الاقتصادي الإقليمي 92
المطلب الأول: مقاربات مفاهيمية حول الذكاء الاقتصادي الإقليمي 92
أولا: المقاربة النظمية (الصاعدة) 92
1. رأس المال المجتمعي: دعامة لتحقيق الذكاء الاقليمي 95
2. مزايا رأس المال المجتمعي 97
ثانيا: مقاربة السياسات (النازلة) 98
المطلب الثاني: أهم الفاعلين ضمن سياسة الذكاء الاقتصادي الإقليمي 100
المطلب الثالث: أهداف ومقومات الذكاء الاقتصادي الإقليمي 102
المبحث الثاني: التخطيط الإقليمي و تهيئة الإقليم 105
المطلب الأول: مفهوم التخطيط الإقليمي وأهدافه 105
أولا: مفهوم التخطيط الإقليمي 105
ثانيا: أهداف التخطيط الإقليمي 106
المطلب الثاني: سياسة تهيئة الإقليم وأهميتها 108
أولا: تطور سياسة تهيئة الإقليم ومفهومها 108
ثانيا: أهداف سياسة تهيئة الإقليم 110
المطلب الثالث: المدن الجديدة، المدن الذكية والمستدامة 110
الفرع الأول: سياسة المدن الجديدة 111
أولا: تعريف المدن الجديدة 111
ثانيا: أهداف المدن الجديدة 111
الفرع الثاني: المدن الذكية: نحو منهج ذكي للحياة في المدن 113
أولا: المدن المستدامة 117
ثانيا: المرصد الحضري 118
المبحث الثالث: اليقضة الإستراتيجية الإقليمية 118
المطلب الأول: مفهوم اليقضة الإستراتيجية الإقليمية 119
المطلب الثاني: مكونات اليقضة الإقليمية 120

أولا: نظام المعلومات الإحصائية الإقليمي	**121**
ثانيا: اليقضة الإستراتيجية الإقليمية القطاعية أو المتخصصة	**124**
ثالثا: نظام المعلومات الجغرافي: أحد اشكال أنظمة المعلومات الاقليمية	**127**
المطلب الثالث: الحكومة الالكترونية ضمن أهم عوامل النجاح الحرجة لنظام اليقضة الإقليمية	**131**
أولا: أبعاد وأهداف الحكومة الالكترونية	**133**
1. أبعاد الحكومة الالكترونية	**133**
2. أهداف الحكومة الالكترونية	**134**
ثانيا: مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية	**135**
المبحث الرابع: سياسة العناقيد الصناعية كأداة لتحسين تنافسية الإقليم	**138**
المطلب الأول: النظام الوطني والإقليمي للابتكار	**138**
أولا: مفهوم النظام الوطني والاقليمي للابتكار	**138**
ثانيا: خصائص ووظيفة النظام الوطني للابتكار	**140**
المطلب الثاني: التأصيل النظري لمفهوم العناقيد الصناعية	**143**
أولا: مفهوم العناقيد الصناعية	**144**
ثانيا: أهمية العناقيد الصناعية في تعزيز تنافسية النسيج الاقتصادي	**147**
المطلب الثالث: أنظمة العلاقات داخل العنقود الصناعي	**149**
أولا: التعـــــاقدات	**149**
1. التعاقد من الباطن	**149**
2. التوريد	**151**
3. الـــشراكـــــة	**151**
ثانيا: التـــجـــاور	**151**
1. التجاور الجغرافي	**153**
2. التجاور التنظيمي	**154**
3 . التجاور الإدراكي	**154**
4. التجاور الاجتماعي	**155**
5. التجاور المؤسساتي	**155**
ثالثا:الابتكار المفتوح :علاقة شراكة قائمة على مقاربة رابح – رابح	**155**
المبحث الخامس: التسويق الإقليمي كأداة للتأثير	**161**
المطلب الأول: تطور التسويق الإقليمي ومفهومه	**161**
أولا: دعائم التسويق الإقليمي	**164**

1. الهوية	**164**
2. المشاريع الضخمة والاستعراضية	**167**
3. التزام الفاعلين الإقليميين	**167**
ثانيا: مزيج التسويق الإقليمي	**168**
المطلب الثاني: سيرورة التسويق الإقليمي	**169**
أولا: التشخيص والتحليل الإقليمي	**170**
ثانيا: دراسة العرض الإقليمي وعروض المنافسين	**172**
ثالثا: تقسيم العملاء	**175**
رابعا: الاستهداف و التموقع	**176**
المطلب الثالث: تسويق المدينة: نحو إقليم حضري تنافسي	**177**
خلاصة الفصل الثاني	**182**
الجزء الثاني	
الفصل الثالث: إشكاليـــــة الذكـــاء الاقتصادي في الجزائر	
تمهيد	**184**
المبحث الأول: الاهتمام بالذكاء الاقتصادي في الجزائر	**185**
المطلب الأول :الواقع المؤسساتي للذكاء الاقتصادي في الجزائر	**185**
أولا: اهتمام السلطات العمومية بإشكالية الذكاء الاقتصادي	**185**
ثانيا: الجانب المؤسساتي للذكاء الاقتصادي	**193**
1. قسم اليقضة الإستراتيجية ، الذكاء الاقتصادي والإحصائيات	**193**
2. مؤسسة الدراسات الاقتصادية، التحليل المالي والتقييم الاستشرافي	**194**
المطلب الثاني: واقع الاستشراف في الجزائر	**194**
المبحث الثاني: مسار الذكاء الاقتصادي الإقليمي في الجزائر	**197**
المطلب الأول: نحو تعميم النظام الإقليمي لليقضة الإستراتيجية	**197**
أولا: المنظومة الوطنية للمعلومة الإحصائية	**197**
ثانيا: متطلبات نظام اليقضة الإقليمية	**200**
ثالثا: الحكومة الالكترونية كعامل نجاح لليقضة الإستراتيجية الإقليمية	**205**
المطلب الثاني: تهيئة الإقليم في الجزائر	**210**
أولا: آليات التطبيق الميداني للمخطط بين سنوات (2007 – 2015) و(2015 –2030)	**215**

ثانيا: أدوات سياسة تهيئة الإقليم **217**
ثالثا: السيناريوهات المطروحة لتنافسية الإقليم **218**
1. سيناريو التوازن الإرادي **218**
2. سيناريو التوازن الديناميكي **218**
3. الإقلـــــيم التنـــــافســـي **222**
المبحث الثالث: الصناعة البيوتكنولوجية صناعة المستقبل **226**
المطلب الأول: علم البيوتكنولوجيا ومجالات تطبيقها **227**
أولا: مفهوم وتطور علم البيوتكنولوجيا **227**
ثانيا: مجالات استخدام البيوتكنولوجيا **228**
ثالثا: الآفاق المستقبلية للبيوتكنولوجيا في المجالات الطبية **231**
المطلب الثاني: الاقتصاد الحيوي **233**
المطلب الثالث: نماذج عن العناقيد البيوتكنولوجية في العالم **235**
أولا: العنقود البيوتكنولوجي في ولاية بوسطن" Massachusetts" (الولايات المتحدة الأمريكية) **235**
ثانيا: العنقود البيوتكنولوجي"Heidelberg" ألمانيا **237**
ثالثا: العنقود البيوتكنولوجي"Biocluster" سنغافورة **239**
المبحث الرابع: واقع وآفاق الصناعة في الجزائر **241**
المطلب الأول: تحديات الاقتصاد الوطني في الألفية الثالثة: تحليل أداء الاقتصاد الوطني بين الفترة 2009/2014. **241**
المطلب الثاني: القطـــاع الصناعـــي في الجزائر **242**
أولا: واقع القطاع الصناعي **243**
ثانيا: رهانات القطاع الصناعي في الجزائر **243**
المطلب الثالث: معالم الإستراتجية الصناعية في الجزائر **246**
أولا: الإطار العام للإستراتجية الصناعية **246**
ثانيا: المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر **247**
ثالثا: سياسات التطور الصناعي **248**
المطلب الرابع : آفاق التنمية الاقتصادية في ظل الموارد المتاحة لتحقيق الإستراتجية الصناعية في الجزائر **249**
خلاصة الفصل الثالث **252**
الفصل الرابع: دور الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في تعزيز تنافسية إقليم الجزائر العاصمة
تمهيد **254**

المبحث الأول: دراسة مكانية للتوطين الصناعي للعناقيد الصناعية	**255**
المطلب الأول: منهج وأدوات الدراسة	**255**
المطلب الثاني: نتائج التركز الصناعي	**265**
المطلب الثالث: العناقيد الصناعية في الجزائر	**268**
أولا: التجربة الجزائرية في ما يتعلق بالعناقيد	**268**
ثانيا: المبادرات الخاصة و مساهمة السياسات العمومية	**269**
1. مشروع عنقود صناعة زيت الزيتون – البويرة	**270**
2. خارطة الطريق نحو عنقود الصناعة الميكانيكية	**272**
3. عنقود الطماطـــم الصناعـــية	**273**
المطلب الرابع: العناقيد الصناعية في دول المغرب العربي: (تونس والمغرب نموذجا)	**275**
أولا: التجربة التونسية في مجال العناقيد الصناعية	**275**
ثانيا: التجربة المغربية	**277**
المبحث الثاني: تقييم التنافسية والجاذبية الاقتصادية لإقليم الجزائر العاصمة	**279**
المطلب الأول: القانون التوجيهي للمدينة	**280**
أولا: أهداف القانون التوجيهي للمدينة	**281**
ثانيا: تقييم القانون التوجيهي للمدينة	**281**
ثالثا: واقع تسويق المدن الجزائرية	**282**
رابعا: صورة المدن الجزائرية	**284**
المطلب الثاني: قراءة في المؤهلات السوسيواقتصادية لتنافسية إقليم الجزائر العاصمة	**285**
أولا: الموقع الجغرافي	**285**
ثانيا: السكان والأنشطة	**286**
ثالثا: البنى التحتية	**286**
رابعا: آفاق التنمية	**289**
المطلب الثالث: واقع التسويق الإقليمي وصورة مدينة الجزائر العاصمة	**291**
أولا: مدينة الجزائر والعولمة	**291**
1. نقاط القوة لمدينة الجزائر	**291**
2. نقاط ضعف مدينة الجزائر	**292**
المبحث الثالث: الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في الجزائر	**294**
المطلب الأول: الصناعة الصيدلانية في الجزائر	**294**
1. أهداف السياسة الدوائية في الجزائر	**295**

2. المجمع العمومي صيدال: انجازات وطموحات 298
المطلب الثاني: الجاذبية الاقتصادية لسوق الصناعة الصيدلانية 299
المطلب الثالث: دراسة معامل التوطن الصناعي للصناعة الصيدلانية في إقليم الجزائر العاصمة 308
المبحث الرابع: نحو تفعيل العنقود الصناعي للصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في إقليم الجزائر العاصمة
المطلب الأول: واقع الجاذبية الاقتصادية لإقليم الجزائر العاصمة 312
أولا: أقطاب الجاذبية والعناقيد الصناعية 312
ثانيا: المؤسسات المكلفة بتهيئة وجاذبية الإقليم 317
ثالثا: فرص مقدمة من طرف المدينة الجديدة 324
المطلب الثاني: الاهتمام بالصناعة البيوتكنولوجية في الجزائر وفكرة مشروع العنقود الحيوي 324
أولا: بداية الاهتمام بالصناعة البيوتكنولوجية 324
ثانيا: فكرة مشروع العنقود 325
ثالثا: الإطار التشريعي للقطب البيوتكنولوجي 326
المطلب الثالث: التشخيص الاستراتيجي للعنقود ومحاور العمل 327
أولا: التشخيص الاستراتيجي للقطب البيوتكنولوجي 327
1. نتائج تقرير DELOITTE 328
2. توصيات التقرير 330
ثانيا: المحاور الإستراتيجية لعمل القطب البيوتكنولوجي 330
المطلب الرابع: القيمة المضافة للعنقود البيوتكنولوجي على الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية 331
أولا: بطاقية القطب البيوتكنولوجي 332
1. الموقع الجغرافي للعنقود 332
2. مهام العنقود البيوصيدلاني 332
ثانيا: الشركاء الأكاديميين 333
المطلب الخامس: القيمة المضافة للقطب البيوتكنولوجي على تنافسية إقليم الجزائر العاصمة 333
خلاصة الفصل 337
الخاتمة العامة 339
قائمة المراجع 347
الملاحق 365

رقم الجدول	عنوانـــــــــــــــه	رقم الصفحة
الجدول رقم 01	تمييز مصطلح الذكاء الاقتصادي عن المصطلحات المشابهة له	6
الجدول رقم 02	طبيعة التدفقات المعلوماتية في بيئة المنظمة	14
الجدول رقم 03	معايير العلاقة بين اليقضة الإستراتيجية وإدارة المعرفة	26
الجدول رقم 04	التمييز بين كل من اليقضة والاستشراف	30
الجدول رقم 05	مؤشرات التنافسية العالمية	57
الجدول رقم 06	مكونات الميزة التنافسية الإقليمية	68
الجدول رقم 07	العوامل المشكلة للتميز الإقليمي	68
الجدول رقم 08	مكونات رأس المال الإقليمي قياسا إلى أبعاد التنافسية	74
الجدول رقم 09	التحليل الديناميكي والساكن لتنافسية الإقليم	75
الجدول رقم 10	ترتيب أول عشر دول في العالم حسب مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية لسنة 2015	137
الجدول رقم 11	المبادئ التي تميز كلا من الابتكار المغلق والمفتوح	157
الجدول رقم 12	مميزات التسويق الإقليمي عن الأنماط التسويقية الأخرى	163
الجدول رقم 13	إعداد مصفوفة SWOT للإقليم	171
الجدول رقم 14	ترتيب المدن الأكثر تنافسية في العالم لعام 2012 والتوقعات لعام 2025	181
الجدول رقم 15	أهم إحصائيات قياس تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجزائر لعام 2015	208
الجدول رقم 16	مضمون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	212
الجدول رقم 17	براءات الاختراع المسجلة عالميا في مجال البيوتكنولوجيا (2012-2002)	233
الجدول رقم 18	عدد مؤسسات البيوتكنولوجيا الطبية في العالم	234
الجدول رقم 19	أهم العناقيد البيوتكنولوجية في مدن العالم	240
الجدول رقم 20	تطور عدد القطاعات الاقتصادية في الجزائر	255
الجدول رقم 21	التصنيف المكاني للأقاليم وفقا لمصفوفة التجاور	257
الجدول رقم 22	نتائج خطوات التجميع	260
الجدول رقم 23	توزيع المفردات في المجموعات cluster Membership	262

الجدول رقم 24	متوسط كل فئة من الوحدات الاقتصادية وفقا لكل عنقود	263
الجدول رقم25	اختبار معنوية عناصر العنقود 01 بحساب قيمة Z-score	264
الجدول رقم26	الأوزان النسبية لكل فئة من الوحدات الاقتصادية المشكلة للمجموعات	265
الجدول رقم 27	التوزيع الإقليمي للصناعات في الجزائر	267
الجدول رقم 28	دوائر ولاية الجزائر	285
الجدول رقم 29	وصف لشبكة الطرقات في مدينة الجزائر	287
الجدول رقم 30	شبكة السكك الحديدية في إقليم الجزائر العاصمة	288
الجدول رقم 31	المعطيات البيئية لإقليم الجزائر العاصمة	289
الجدول رقم 32	عدد مناطق النشاط و المناطق الصناعية	289
الجدول رقم 33	أهم حصص المستثمرين الأجانب والمحليين من السوق الوطنية	295
الجدول رقم 34	أهم الحصص السوقية للصناعة الصيدلانية في العالم	296
الجدول رقم35	أهم المؤسسات العالمية الرائدة في مجال الصناعة الصيدلانية لعام 2013	297
الجدول رقم36	سوق الأدوية في الجزائر	300
الجدول رقم37	التصنيف وفقا لطبيعة النشاط	300
الجدول رقم 38	تطور الإنتاج المحلي للأدوية بين سنوات (1996-2012)	300
الجدول رقم 39	تقديرات الطلب على الأدوية في الجزائر خلال الفترة 2005-2015	302
الجدول رقم 40	عدد أصناف أدوية الإنتاج المحلي وفقا للأصناف العلاجية	302
الجدول رقم41	عدد أصناف الأدوية المستوردة وفقا للأصناف العلاجية	303
الجدول رقم 42	وضعية الاستثمار في تصنيع المواد الصيدلانية إلى غاية 31 ماي 2012	303
الجدول رقم 43	توزيع وحدات الإنتاج وفقا لطبيعة المواد الصيدلانية	304
الجدول رقم 44	تطور وحدات الإنتاج من 1995إلى 2011	304
الجدول رقم 45	مراحل تطور المشاريع الاستثمارية للمنتجات الصيدلانية إلى غاية 2012/06/30	305

الجدول رقم 46	المشاريع الاستثمارية المصادق عليها (كافة صيغ المنتجات الصيدلانية)	305
الجدول رقم 47	توزيع المشاريع الاستثمارية وفقا لطبيعة المنتجات الصيدلانية	306
الجدول رقم 48	صيغ تمويل الصناعة الصيدلانية في الجزائر	307
الجدول رقم 49	الوحدات الصناعية الناشطة في إقليم الجزائر العاصمة وعدد العاملين بها	309
الجدول رقم 50	عدد الوحدات الاقتصادية في إقليم ولاية الجزائر	309
الجدول رقم 51	القواعد الصناعية في إقليم الجزائر العاصمة	310
الجدول رقم 52	أهم الأنشطة المنتشرة على مستوى الإقليم	310
الجدول رقم 53	الأقطاب التنافسية الموزعة عبر الأقاليم المحلية	312
الجدول رقم 54	أقطاب الجاذبية السياحية	317
الجدول رقم55	المعايير المعتمدة لإنشاء الحظيرة الصناعية المثالية	322
الجدول رقم 56	خارطة طريق لدعم انطلاقة ونمو القطب البيوتكنولوجي	334

فـــــهـــــرس الأشكـــــال

الشكل	عنوانـــــــــــه	رقم الصفحة
الشكل رقم 01	مهام الذكاء الاقتصادي	10
الشكل رقم 02	مستويات الذكاء الاقتصادي	12
الشكل رقم 03	دورة الاستخبارات	13
الشكل رقم 04	أبعاد الذكاء الاقتصادي الاستراتيجي في المؤسسة	20
الشكل رقم 05	مكونات الإقليم	36
الشكل رقم 06	أبعاد وأهداف التنمية المكانية	43
الشكل رقم 07	نموذج الأسباب التراكمية لميردال	52
الشكل رقم 08	الاستقطاب ونظرية مراكز النمو	53
الشكل رقم 09	تطور مفهوم التنافسية الإقليمية	64
الشكل رقم 10	مداخل التنافسية الإقليمية	79
الشكل رقم 11	التكامل بين المقاربات الثلاث للجاذبية	84
الشكل رقم 12	مؤشرات الجاذبية الإقليمية	86
الشكل رقم 13	مكونات الحكامة الإقليمية	95
الشكل رقم 14	عناصر الذكاء الإقليمي وفقا للمقاربة النظمية	98
الشكل رقم 15	مداخل الذكاء الاقتصادي ضمن الإقليم وفقا لمقاربة السياسات	104
الشكل رقم 16	التشخيص القطاعي للإقليم عن طريق خلايا اليقضة	125
الشكل رقم 17	تحويل سطح الأرض إلى مجموعة من الطبقات لتسهيل التعامل معها	130
الشكل رقم 18	تصور لطبيعة العلاقة بين نظام المعلومات و اليقضة الإقليميين	131
الشكل رقم 19	مكونات مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية	136
الشكل رقم 20	مكونات النظام الوطني للابتكار	142
الشكل رقم 21	أسباب نشوء العناقيد الصناعية	146
الشكل رقم 22	القيمة المضافة للعناقيد الصناعية	148
الشكل رقم 23	أشكال الابتكار المفتوح	158
الشكل رقم 24	أنظمة العلاقات في العنقود الصناعي	160
الشكل رقم 25	نماذج عن المشاريع الضخمة والاستعراضية من العالم	167
الشكل رقم 26	أبعاد التسويق الإقليمي الفعال 360°	170
الشكل رقم 27	علامات بعض المدن العالمية	180

الشكل رقم 28	هيكلة منظومة المعلومات الإحصائية الحالي في الجزائر	200
الشكل رقم 29	مخطط مقترح لتشكيل خلايا اليقضة الإقليمية	204
الشكل رقم 30	مقارنة وضعية بعض الدول النامية مع الجزائر في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال	208
الشكل رقم 31	تطور استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في آفاق عشرين سنة المقبلة	210
الشكل رقم 32	سيرورة عمل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم	215
الشكل رقم 33- أ	سيناريو الإقليم التنافسي	225
الشكل رقم 33- ب	سيناريو الإقليم التنافسي	226
الشكل رقم 34	مجالات استخدام البيوتكنولوجيا	229
الشكل رقم 35	الهيئات العلمية المرتبطة بعنقود ولاية بوسطن	237
الشكل رقم 36	المجموعات الممكنة	262
الشكل رقم 37	التمثيل الشجري للنتائج وفقا لخطوة الربط المنفرد	265
الشكل رقم 38	النظام الوطني والإقليمي للابتكار في الجزائر	274
الشكل رقم 39	بطاقة الشبكات الطرقية لولاية الجزائر العاصمة	287
الشكل رقم 40	تصنيف أنشطة الصناعة الصيدلانية	300
الشكل رقم 41	تطور عدد علامات الأدوية المنتجة محليا بين سنوات (1996-2012)	301
الشكل رقم 42	توزيع وحدات الإنتاج وفقا لطبيعة للمنتجات الصيدلانية	304
الشكل رقم 43	تطور وحدات الإنتاج من 1995إلى 2011	305
الشكل رقم 44	عدد المشاريع المصادق عليها إلى غاية 2012	306
الشكل رقم 45	عدد الوحدات الصناعية المتوقع استلامها إلى غاية 2015	306
الشكل رقم 46	تركز الوحدات الإنتاجية للصناعة الصيدلانية في إقليم ولاية الجزائر	311
الشكل رقم 47	توزيع مساحات الحظائر وفقا فضاءات البرمجة الإقليمية	322
الشكل رقم 48	تطور عائدات الصناعية البيوتكنولوجية في الولايات المتحدة كشريك استراتيجي	326

رقم الملحق	عنـــــوانه	رقم الصفحة
الملحق رقم 01	محتوى القانون التوجيهي للمدينة	365
الملحق رقم 02	رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني للمدينة	368
الملحق رقم 03	توزيع مناطق النشاط على البلديات	372
الملحق رقم 04	الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم	373

مقدمة

كون عالم الأعمال اليوم يتميز بالقدرة المتنامية للمنظمات والدول على استيعاب واستخدام المعرفة نتيجة سرعة المتغيرات الإدارية وتعاظم الفرص الناشئة عنها من ناحية، وتزايد المنافسة وضغوط العملاء، تشابك العلاقات السياسية منها والاقتصادية من ناحية أخرى، فإنه أصبح لزاما أن تسعى دول العالم إلى تمكين نسيجها الاقتصادي المكون من الفعاليات المؤسساتية والاقتصادية وحتى المجتمع المدني من إطلاق الاستراتيجيات المبدعة من خلال التركيز على الحفاظ على الأسواق ومكاسب الهوية الاقتصادية والحضارية، لذا عليها الإحاطة المسبقة بكل متغيرات المحيط السوسيو– اقتصادي الذي يعرف تغيرات جذرية وهذه التغيرات هي جزء من العولمة والتي أفرزت كماً هائلاً من التطبيقات شملت جميع القطاعات الاقتصادية؛ من أجل البحث عن الجديد من المنتجات والخدمات والأساليب التي تستخدمها لاستقطاب شرائح واسعة من العملاء، وتحقيق التفوق والأسبقية على المنافسين، وهو الهدف النهائي لواضعي السياسات الإستراتيجية الجزئية والكلية على حد سواء، وجعلها في خدمة القطاعات الأكثر تنافسية والتي تساهم بنصيب هام في الدخل العالمي الخام، ومن أمثلة ذلك مشاريع الطيران و الفضاء، التسلح، الطاقة، صناعة الأدوية، الأبحاث الجينية، الشبكات الاتصالية، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و الأمن.

إذن لابد من الأخذ في الحسبان كل التغيرات المفاجئة التي قد تعيق تحقيق أهدافها على المدى الطويل، لهذا الغرض على هذه الأخيرة أن تستعلم، تحلل، وتستغل المعلومات اللازمة لهذا الغرض، أي أن تقرر بذكاء؛ لأن تنافسية الدولة من خلال نسيجها الاقتصادي تعتمد على اقتناص المعلومة. يقول Piaget: "الذكاء ليس ما نعلمه، ولكنه ما نفعله عندما لا نعلم ماذا نفعل"إن كل هذه النشاطات المتعلقة بتثمين المعلومة وخلق قيمة مضافة لها تتمثل في سياسة **الذكاء الاقتصادي** باعتباره أداة إستراتيجية للتحكم في تدفق المعلومات وتوجيهها و معرفة المحيط الجيو– اقتصادي الذي يشكل الإطار المفضل لرصد التطورات المسجلة على مستوى السوق التنافسية، و يسمح للمؤسسة و المتعاملين الاقتصاديين باكتساب قدرات على التفاعل و التكيف و اتخاذ القرار لمواجهة تحديات المحيط الذي يشهد تحولا دائما.

على صعيد آخر؛ فإن كلا من المنافسة و الشراكة اليوم لم تعد محصورة فقط بين المؤسسات ولكن أيضا بين الأقاليم أو التكتلات الإقليمية، فقد تخطت الحواجز الجمركية والعوائق الجغرافية والسياسية بين الدول، بل أصبحت الأقاليم المحلية تمثل فضاءا مكانيا لتجميع وتبادل الخبرات و جذب رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا، وتحقيق النمو والانفتاح الاقتصادي، حيث تشير إحصائيات المنظمة العالمية للمدن أن أكثر من 70% من سكان الأرض سيتركزون إلى غاية 2025 في الأقاليم الحضرية وعليه فهذه الأخيرة تشكل نواة حقيقية للابتكار وتطبيق نظم المعرفة الإنسانية، كما أن العالم قد عرف منذ بداية القرن الواحد والعشرين صعود مدن وأقاليم كبرى– تضاهي في أهميتها دولا بأكملها– بفضل تركز العوامل التنافسية

الجاذبة للفعاليات الاقتصادية و الإنسانية على شكل ميزة تنافسية إقليمية تضمها هذه الأخيرة على غرار المقومات التنافسية للمؤسسات التي تحدث عنها PORTER في كتابه: "الميزة التنافسية للأمم".

بالنظر لكل هذه التحديات، فقد أصبحت تنافسية الأقاليم محل انشغال للسلطات الوطنية والإقليمية على حد سواء من اجل توفير الظروف الملائمة لخلق مناخ اقتصادي يسمح بتهيئة هذه الأخيرة وجذبها للاستثمارات الداخلية والأجنبية، والتأكيد على قدرتها على إنتاج ، تبادل وجذب المهارات والتكنولوجيات، كما أنها تلعب دورا في خلق توازن إقليمي وتوزيع عادل للثروات والقدرات الوطنية، بما له من فائدة سوسيو اقتصادية بعيدة الأمد، وهذا من خلال وضع شبكة منظمة من العمل، تبادل المعارف، ما يتطلب خلق ديناميكية إقليمية للشراكة للعمل على الاستغلال الأمثل للموارد الإقليمية المتوفرة ومراعاتها لمتطلبات التنمية المستدامة، والحفاظ على شخصيتها وهويتها المحلية، وتشجيع تعاون الدولة والسلطات الإقليمية و شبكات المؤسسات(خاصة الصغيرة والمتوسطة)، الجامعات، ومراكز البحث من اجل تجميع القدرات الوطنية حول مشاريع إستراتيجية وطنية مشتركة.

لهذا السبب فإن تضافر كل هذه العوامل يولد شبكات أنظمة ابتكارية ومعرفية تعمل على تعظيم القدرات الصناعية، العلمية والسياحية كونها تؤدي إلى تكامل المهارات والكفاءات الوطنية والخبرة الأجنبية واستغلال التكنولوجيات الحديثة لخلق الميزة التنافسية للمؤسسات من جهة ،الإقليم والدولة من جهة أخرى.

من جهته عرف الاقتصاد الجزائري نقلة من اقتصاد احتكار إلى اقتصاد السوق، ونتج عن هذا أن اتخاذ القرارات الإستراتيجية على مستوى المؤسسات والدولة أصبح أكثر تعقيدا، مع ضرورة التدخل لتقليل المخاطر المتعلقة بمستقبل المؤسسات، وضمن هذا المنظور فان دور الجزائر في وضع الأطر الخاصة بتطوير الصناعة و التجديد يتمثل في تنفيذ سياسة وطنية للذكاء الاقتصادي والرصد الإستراتيجي من شأنها أن توفر للأعوان الاقتصاديين الوسائل التي تمكنها من التزود بأدوات الرصد الاقتصادي والاجتماعي و الإعلامي (تحليل و تخليص المعلومة، الدراسات الإستشرافية و التقنية- العلمية...) و تأمين الأنظمة المعلوماتية و إنشاء خلايا أزمة ورصد وتعزيز شبكات التعاون الإقليمي لصالح ممارسات التأثير، وتزويدها بالأنظمة و البرامج اللازمة لبلورة هذا التصور على غرار خلايا اليقضة الإستراتيجية والمراصد الإقليمية التي من شأنها أن تسمح لها بجمع و استغلال المعلومات الاقتصادية بشكل أحسن وأدق، وتكييف السياسات الكلية إلا أن صياغة هذه الأدوات الإقليمية لا زال محدود التنفيذ.

بالمقابل فإن ضعف الصلة بين الجماعات الإقليمية، الجامعة والمحيط الاقتصادي أدى إلى غياب فكرة تجميع قدراتهما على شكل عناقيد صناعية وأخرى أقطاب بحثية- التي تعمل على تحسين تطوير واستدامة تنافسية الأقاليم عن طريق جذب الكفاءات الداخلية و الأجنبية - وهو تأخر ملحوظ حرم البلاد من تطوير طاقاتها العلمية والتكنولوجية- مقارنة بالجارتين تونس والمغرب- خاصة أننا نملك فرصا

كبيرة في هذا المجال، لكن الدولة تطمح من خلال **SNAT2030** (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لآفاق سنة 2030)، إلى تدارك هذا التأخر والشروع في تأهيل قدرات الأقاليم الوطنية بكل مكوناتها، وإدماجها ضمن سباق العولمة والمنافسة الشرسة بين الأقاليم النظيرة لها.

تحديدا، تمثل سوق المنتجات الصيدلانية قرابة ثلث سوق الاستهلاك العالمي ونصف ما تحققه صناعة السيارات، إذ يعتبر أحد اكبر القطاعات الصناعية العالمية (حصة سوق الأدوية تشكل 80% من هذا القطاع)*، ويعتبر البحث والتطوير والإبداع المستمر من بين الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الصناعة الصيدلانية، وهذا ما يفسر نموها المتزايد وصراع أكبر الشركات على الحصص السوقية العالمية، وبدورها أصبحت الصناعة البيوتكنولوجية توجها مفتاحيا آخر للصناعة الصيدلانية ولكن على أساس بيولوجي**، وهي مجال خصب للبحوث والتطوير وتثمين الدراسات العلمية وقد عرفت في العقدين الأخيرين اهتماما كبيرا من طرف الدول والتكتلات المؤسساتية في شكل شراكة وتحالفات إستراتيجية وهو ما تسعى الجزائر لتثمينه كون قطاع الصناعة الصيدلانية من بين القطاعات الإستراتيجية في البلاد، والذي يحتل أهمية كبرى في السياسة الصناعية الوطنية، وبدورها لا يمكن أن تنشأ وتتطور بمعزل عن تعزيز تنافسية الأقاليم المحلية التي ستحتضنها.

لذا عملت الدولة على ضخ أموال ضخمة لتوفير القاعدة التحتية من المستشفيات، مراكز العلاج المتخصصة، و ضبط نظام التعويضات، إضافة إلى فتح المجال للاستثمارات الخاصة، وهذا بهدف تطوير الصناعة الصيدلانية، وتلبية 70% من الاحتياجات الوطنية في آفاق 2020، إلى جانب مسعى انفتاحها على الصناعة البيوتكنولوجية الطبية على غرار الدول الرائدة في هذا المجال مثل الصين والهند، وبإدراك الجزائر أهمية الصناعة البيوتكنولوجية، فقد ترجم هذا الوعي بسياسة وطنية، تتمثل في الدعم المالي والتقني لمخابر البحث المتخصصة في هذا الشأن من ناحية، والاستفادة من الخبرات الوطنية المتواجدة في الخارج*** والشراكة الدولية من ناحية أخرى مع العمل على تجسيدها إقليميا.

❖ **إشكـــاليـــة الدراســـة:** من كل ما سبق، فإن الإشكالية المطروحة والتي تمثل محور هذه الدراسة هي الآتي ذكرها:

كيف يمكـــن توظيف سياسة الذكـــاء الاقتصادي لجعلها في خدمـــة تنافسيـــة الأقاليم؟

من اجل معالجة معمقة ونوعية لهذا التساؤل لا بأس بإدراج التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهي المفاهيم الأساسية المتعلقة بالذكاء الاقتصادي؟

* حصلت السوق الأمريكية على نصف رقم هذا النمو، برقم أعمال يفوق 300مليا ر دولار .
** يقدر الخبراء أن ربع رقم أعمال الصناعة الصيدلانية مصدره المنتجات البيولوجية.
*** تقدر الإحصائيات سنة 2012 عدد الباحثين الجزائريين في الخارج بين 30000و 100000باحث.

– هل يقدم الذكاء الإقليمي الآليات المناسبة للتنمية الاقتصادية الإقليمية؟

– في حالة الإثبات، ماهي الإجراءات الإقليمية لسياسة الذكاء الاقتصادي التي تستطيع دفع تنافسية الأقاليم وحمايتها؟

– كيف لسياسة العناقيد الصناعية أن تكون ناجعة، لتحسين تنافسية النسيج الاقتصادي من جهة، والتنافسية والجاذبية الإقليمية من جهة أخرى ؟

– أي مكانة للذكاء الاقتصادي في ضمن الإستراتيجية الصناعية الوطنية؟

– ما هي المؤشرات الضرورية للتعرف على معايير توطينها– أي العناقيد الصناعية– بما يخدم متطلبات التنمية الإقليمية والتوازن الإقليمي؟

❖ **فرضـــــيات الدراســـــة:** للإجابة على التساؤلات السابقة، سنستند في هذا الطرح على الفرضيات التالية:

– يعتبر الذكاء الاقتصادي استجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية وإفرازات العولمة التي تعرفها دول العالم؛

– تعد الأقاليم فضاءات مكانية ذات قدرات تنافسية وعوامل جاذبة على غرار المؤسسات الاقتصادية لذا فهي تعد أفضل مستوى لقياس، رصد، واستشراف مستويات التنمية؛

– التنافسية الدائمة للأقاليم تتعلق بمدى قدرة هذه الأخيرة على خلق والمشاركة في خلق الثروة، وكذا فعاليتها في جذب الكفاءات ورؤوس الأموال؛

– تجاور الوحدات الاقتصادية المتشابهة في الجزائر يخضع لاعتبارات اقتصادية وتنظيمية موجهة؛

– تقدم العناقيد الصناعية كأنظمة ابتكارية إقليمية متخصصة فرصة للرفع من تنافسية الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في الجزائر، وتنافسية الإقليم الذي ستتوطن فيه.

❖ **أهمية و مبررات اختيار الموضوع:**

– إن إشكالية الذكاء الاقتصادي تطرح بقوة للدولة والمؤسسات الجزائرية، نظرا للحداثة النسبية لتناول وإدماج هذا الموضوع، وضعف اهتمام الأعوان الاقتصاديين به؛

– يكتسي هذا الموضوع أهمية قصوى خاصة وأنه يتناسب مع المرحلة الراهنة التي تمر بها الجزائر من إصلاحات عميقة على مستوى أداء الجماعات الإقليمية وفتح المجال أمامها لتصبح قوة تتمتع بالمبادرة وتتسم بفاعلية التحليل والاستشراف، والعمل على إعادة التوازن الإقليمي المنشود للبلاد، وتعاظم دور الأقاليم خاصة الحضرية منها في تسويق الصورة الاقتصادية والحضارية للجزائر والأقاليم المحلية التي تتمتع بقدرات ذاتية مهمة لمنافسة نظيراتها على المستوى المتوسطي و الجهوي؛

– نقص – إن لم نقل انعدام– الدراسات والبحوث الأكاديمية المتعلقة بهذا الموضوع في هذا المستوى، والتي تزود الجامعة والمؤسسات بمختلف المعارف الضرورية المتعلقة بإرساء منهج المقاربة النظمية للذكاء الاقتصادي؛

– من الجانب العملي؛ تتجلى أهمية الموضوع في البحث في كيفية توقيع الفعاليات الاقتصادية مع مراعاة تنفيذ السياسات والتي تخدم التوجهات التنموية للإقليم؛

– إلى جانب هذه المبررات الموضوعية، فإن اهتمام الباحثة الشخصي بسياق حقل الدراسة للذكاء الاقتصادي شكل خلفية قوية لمعالجة حيثياته خاصة وأن له علاقة وطيدة بعديد العلوم الأخرى كالإدارة الإستراتيجية، التسيير العمومي الحديث وتهيئة الإقليم.

❖ **أهـداف الدراســة:** تعمل هذه الدراسة على تحقيق مجموعة من الأهداف من ضمنها:

– إلقاء الضوء على منهج الذكاء الاقتصادي كمفهوم فرض نفسه جراء التغيرات السريعة في المحيط التنافسي للمؤسسات والأقاليم؛

– التعرف على مقاربة الذكاء الإقليمي واكتشاف الدور المتزايد للأقاليم في خلق الثروة والانفتاح الاقتصادي والحضاري لها لاحتضان القدرات الإبداعية الصناعية والإنسانية كون هذا الأخير يسمح بتصور اقتصاد إقليمي متوازن ومستدام؛

– توفير قاعدة أكاديمية للبحث في موضوع التنمية المستدامة للأقاليم، وإشكالية إدماج البعد المكاني في معادلة الرقم، لرصد آثار التنمية؛

– توضيح الدور الأساسي الذي يلعبه الذكاء الاقتصادي في تحسين تنافسية المؤسسة والإقليم؛

– تقييم وضعية الخارطة التصنيعية للقطاع الصناعي الجزائري بصفة عامة، وقطاع الصناعة الصيدلانية البيوتكنولوجية بالتحديد.

❖ **منهـــج وأدوات الدراســـة:**

إن معالجة الموضوع بطريقة سليمة فرض على الباحثة التقيد بعدة مناهج، منها **المنهج الوصفي التحليلي** الذي ظهر جليا في استعراض الجوانب النظرية لمتغيرات الدراسة، أما **المنهج الإحصائي** فقد استخدم لحصر العناقيد المكانية المتمثل في "أسلوب التحليل العنقودي المكاني" باستخدام برنامج **SPSS20** وبرنامج **EXCEL** في نسخته المحسنة لتصنيف المشاهدات المكانية، مع استخدام عدة معاملات قياسية مكانية لتفسير البنية الإقليمية للتوطن الصناعي، **منهج دراسة الحالة** فقد خصص هذا الأخير لإظهار الآثار المترتبة عن توطن عنقود صناعي على تنافسية إقليم الجزائر العاصمة ثم استخدام **المنهج الاستقرائي** لتفسير النتائج المكانية اقتصاديا ومنحها طابعا تشخيصيا تقييميا واقتراح البدائل الممكنة مع إسقاط خاص على الصناعة البيوصيدلانية.

❖ **الدراسات السابقة للبحث:**

في حدود علم الباحثة فقد تم تناول موضوع الذكاء الاقتصادي في عديد الدراسات الأكاديمية الأجنبية، على قلتها في الدراسات العربية و المحلية، لكنها عالجت متغيري الذكاء الاقتصادي و تنافسية الإقليم من عدة زوايا وكل على حدى بشكل منفصل، نذكر من بين أهم هذه الدراسات ما يلي:

1- (YANN BERTACCHINI ;2000، أطروحة دكتوراه)[1]: تناولت هذه الدراسة دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في توليد ممارسات نوعية للمقاربة النظمية للذكاء الجماعي بين الأعوان الإقليميين من خلال البحث في إشكالية تعزيز دوران المعلومة الإقليمية، توصلت الدراسة إلى نتائج مهمة على رأسها التعرف على الإجراءات الضرورية المعرفية والتقنية التي تمكن الإقليم من التجمع في علاقات شبكية بين الكفاءات المحلية من خلال إرساء خلايا أساسية لليقضة الإقليمية والتي تشكل مدخلا مهما للذكاء الإقليمي.

2- (CHEDIA DHAOUI ; 2008، أطروحة دكتوراه)[2]: عالجت الدراسة آلية عمل الذكاء الاقتصادي من خلال اقتراحه كنظام قيادة استراتيجي للمؤسسات، و دمجه بالممارسات الإدارية و جعله في خدمة إستراتيجية المؤسسة، وتم تنفيذ الدراسة على سبع مؤسسات تونسية كبرى، تم من خلالها قياس

---

(1) YANN BERTACCHINI ; (2000) ; **« information et veille territoriales ; représentation du complexe local et émergence d'un projet d'intelligence territoriale »**; thèse de doctorat en science de l'information et de la communication, université de droit et des sciences, Aix-Marseille III.

(2) Chedia ; D, (2008) ; **« les critères de réussite d'un système d'intelligence économique pour un meilleur pilotage stratégique » Proposition d'un Modèle d'Évaluation de la Réussite d'un Système d'Intelligence Économique MERSIE** ; thèse de doctorat en Sciences de l'Information et de la Communication, Université Nancy 2.

قوة ارتباط استخدام نظام الذكاء الاقتصادي بتحسن تنافسية المؤسسات محل الدراسة من خلال عدة محاور: ثقافية، إستراتيجية، معلوماتية، فردية، تنظيمية وتكنولوجية.

3- (PIERRE MENAGE ; 2011، أطروحة دكتوراه) [1]: ركزت الدراسة على دور العلاقات الشبكية بين الفاعلين الإقليميين الاقتصاديين والاجتماعيين في تطوير تنافسية الإقليم وتعبئة الموارد الإقليمية والمشاركة المجتمعية، حيث بينت النتائج الامبريقية المتوصل إليها تأثر الإقليم بمراحل توطن المؤسسات الاقتصادية وسرعة التجاور التنظيمي والمؤسساتي بينها.

4- (ANNE MUSSON ;2012، أطروحة دكتوراه) [2]: فتحت هذه الدراسة النقاش حول أهمية إدماج متطلبات التنمية المستدامة ضمن الممارسات الاقتصادية للجماعات الإقليمية والرامية في مجملها إلى تعزيز جاذبية الإقليم، بدورها توصلت الدراسة إلى عديد النتائج الامبريقية:

- إن المؤشرات الحالية للجاذبية في إقليم ILE DE FRANCE، لا تأخذ بعين الاعتبار عامل الاستدامة؛

- من وجهة نظر المتعاملين الاقتصاديين فإن قرار التوطن مرتبط بكفاءة الإقليم في التعامل مع متطلبات التنمية المستدامة؛

- التشريعات البيئية ليس لها تأثير لا نظريا ولا امبريقيا على الحد من أداء الجاذبية الإقليمية.

5- (ABDELKADER BAAZIZ ; 2015، أطروحة دكتوراه) [3]**:** تناولت الدراسة الوضعية التنافسية للمؤسسات العمومية الجزائرية في ظل تنامي قوة الارتباط باقتصاد المعرفة، حيث توصلت لضرورة أن تقوم المؤسسة الجزائرية بالاعتماد على الشراكات المثمرة: الجامعات، المنافسين، مراكز البحث وخزانات الفكر وصناعة علاقات قوية في إطار الشراكة الرابحة مع كل الأطراف المعنية، وخلق جيل جديد من المنظمات التي تتميز بسرعة الاستجابة للتحديات التنافسية، واتسمت الدراسة بالمقترحات البحثية التي نصت ضرورة تصميم نظام معلومات الذكاء الاستراتيجي لدعم الخيارات الإستراتيجية للمؤسسات

---

(1) Pierre. M ; (2011) ; **« mise en réseau d'acteurs et compétitivité territoriale »** ; thèse de doctorat en science ; école doctorale cités, territoires, environnement ; université françois – rabelais de tours.

(2) Anne. M ; (2012) ; « **l'attractivité entrepreneuriale des territoires et le développement durable : existe-t-il une attractivité durable des territoires ? »**; thèse de doctorat en sciences économiques ; université de pau et des pays de l'Adour.

(3) Abdelkader. B ; (2015) ; **« synergie du triptyque: knowledge management, intelligence économique & business intelligence. Contribution a la réduction des risques lies aux décisions stratégiques dans les nouveaux environnements concurrentiels incertains : cas des entreprises publiques algériennes »**. library and information sciences ; Université Aix-Marseille.

العمومية الجزائرية، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد التكنولوجي لاقتصاد المعرفة على رأسها ذكاء الأعمال وإدارة المعرفة.

حـــــدود الدراســـــــة:

تتمثل الحدود الزمانية للمعطيات البحثية في النتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي جوان 2011 باعتبارها الأكثر موثوقية، وبالقدر الذي سمح به حجم المعلومات المقدمة وتفاصيلها، وكذا حصر الإحصائيات المتعلقة بالوحدات الصناعية الصيدلانية المتواجدة في إقليم الجزائر العاصمة ومواردها البشرية، أما في مجال البيوتكنولوجيا، فقد ركز البحث على التطرق لعلم البيوتكنولوجيا الطبية الموجهة للاستخدام البشري.

أما الحدود المكانية لهذه الدراسة فقد تم اختيار تنفيذ الدراسة المكانية على 48 ولاية باعتبارها وحدات مكانية، إقليم الجزائر العاصمة كبنية إقليمية مناسبة لما لها من خصائص ملائمة تتناسب و إسقاط أدوات الذكاء الاقتصادي الإقليمي.

❖ **هـــيـــكـــل الدراســـــة:**

تمت معالجة حيثيات هذا الموضوع من خلال خطة مكونة من 4 فصول متكاملة لجزئين نظري وتطبيقي تم تخصيص كل منهما على النحو الآتي ذكره:

الجزء النظري: الفصل الأول والذي تمت دراسته من خلال خمس مباحث حيث تم عرض الإطار المفاهيمي لأهم المتغيرات البحثية في هذه الدراسة بشكل متسلسل، بداية من المبحث الأول الذي ركز على التطور المعرفي لمصطلح الذكاء الاقتصادي، وعلاقته بالممارسات النظمية الأخرى كالاستشراف وإدارة المعرفة وهذا على المستوى الجزئي والكلي ضمن تفاصيل المبحث الثاني، في حين ركز المبحث الثالث على التعرف على مفهوم الإقليم والنظريات المرتبطة بالتنمية الإقليمية، أما المبحث الرابع على فقد تناول مفهوم تنافسية الإقليم واهم المؤشرات المرتبطة بقياسها على المستوى الإقليمي، والمبحث الأخير يشير إلى الجاذبية الإقليمية على ضوء دراسة عوامل الجاذبية وأثرها على المستوى الإقليمي على التنافسية.

الفصل الثاني: تضمن الفصل الثاني إسقاطا لمضمون سياسة الذكاء الاقتصادي على البنية المكانية الإقليمية من خلال عدة محاور لخمس مباحث، حيث تعرفنا على مكونات الذكاء الاقتصادي الإقليمي وأهميته في تثمين رأس المال الإقليمي في المبحث الأول، وعرض دور تهيئة لإقليم وسياسة المدن الجديدة في تجسيد مسعى تنافسية الإقليم الذي يتمحور حوله المبحث الثاني و جدوى ممارسات اليقضة الإستراتيجية الإقليمية وتطبيقات الحكومة الالكترونية في دوران المعلومة الإقليمية ضمن المبحث الثالث،

أما المبحث الرابع فهو يحمل تشخيصا لتنافسية الإقليم من خلال أنظمة العناقيد الصناعية، وواجهة التأثير الإقليمي الدفاعي والهجومي التي تتمثل في سياسة التسويق الإقليمي في قراءة للمبحث الخامس.

الجزء التطبيقي: ضم هذا الجزء فصلين اثنين تمت هيكلتهما على النحو التالي:

الفصل الثالث: يقدم عرضا لواقع الاهتمام بسياسية الذكاء الاقتصادي والاستشراف ومكانتهما المؤسساتية والمنهجية في أداء المجموعة الوطنية الجزائرية من هيئات عمومية، متعاملين اقتصاديين وقطاع البحث العلمي ضمن المبحث الأول، أما المبحث الثاني فهو عبارة عن قراءة لمحتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث يحمل تقييما لمختلف السيناريوهات المتعاقبة المتعلقة بتهيئة الإقليم في الجزائر، ويقدم المبحث الثالث عرضا لأهم التوجهات العالمية للصناعة البيوتكنولوجية كصناعة تعتمد التركز والتحالفات الإستراتيجية، وختاما بالمبحث الرابع الذي يرتكز على تشخيص مقومات الإستراتيجية الصناعية في الجزائر وعلاقتها باستراتيجيات الإقليم التنافسي.

الفصل الرابع: يتناول الفصل الرابع دراسة قياسية مكانية لطبيعة التركز الصناعي في الجزائر، ومقارنتها مع محتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من خلال التعديلات الهيكلية على التوازن الصناعي التقليدي في البلاد، وهو مضمون المبحث الأول، أما المبحث الثاني فهو يقدم واقع سياسة التسويق الإقليمي لإقليم الجزائر ومكونات جاذبيتها، في حين يرتكز المبحث الثالث على دراسة تفصيلية للتنافسية السوقية لقطاع الصناعة الصيدلانية وآفاق تطورها، أما المبحث الرابع فهو يبحث خارطة طريق لدور عنقود الصناعة الصيدلانية في تعزيز تنافسية إقليم الجزائر العاصمة من خلال لوحة قيادة تشمل الأداء المتوقع من طرف مختلف الفاعلين الإقليميين والنظرة الجماعية المتوخاة لدعم انطلاق ونمو العنقود.

خاتمة البحث كانت فرصة لعرض جملة النتائج التي توصلت إليها الدراسة على ضوء اختبار الفرضيات المطروحة، ومن خلالها تم تقديم سلسلة من التوصيات التي نراها ضرورية لتفعيل هذه النتائج وتثمينها من طرف الجهات المنوطة بتنفيذها وفقا للقدرات و للإمكانيات المتوفرة.

❖ **صـــــعوبات الدراســـــة:**

صادفت الباحثة خلال فترة إعدادها للدراسة عدة عوائق لعل أهمها صعوبة الحصول على البيانات وتضاربها في كثير من الأحيان، ما تطلب جهدا مضاعفا لتحصيل الأكثر واقعية منها من الجهات الرسمية، إلى جانب نقص المادة العلمية التي تتناول الدراسات القياسية المكانية، والذي يعتبر مجالا حديثا نسبيا.

الفصل الأول

الإطار النظري للذكاء الاقتصادي، الإقليم و تنافسية الإقليم

تمهيد:

يعتبر الذكاء الاقتصادي كحقل دراسة ضمن المناهج الاقتصادية نظرا لعلاقته الوطيدة بتصميم و قيادة السياسات العمومية ففي المرحلة الراهنة التي تتميز باضطرابات سوسيو–اقتصادية وتحديات كبرى في العالم، تلجأ الحكومات والمؤسسات والأفراد إلى الانتقال من نماذج معلوماتية اتصالية تقليدية إلى نماذج افتراضية وشبكية تضم خيارات جديدة: فورية المعلومة، خلق وتثمين المعلومات الجماعية، الاستعمال المكثف والذكي لتكنولوجيا الإعلام والاتصال حيث أن تنظيم الثنائية المعلومة/ المعرفة أصبحت موردا أساسيا بقدر الموارد المادية، البشرية والطبيعية وهو ما يقدمه الذكاء الاقتصادي وعلم الاستشراف من فرص جديدة ليس لتطور اقتصاديات الدول على الصعيد الكلي فقط من خلال تبني المشاريع الإستراتيجية الفاعلة على كافة المستويات اقتصاديا، عسكريا اجتماعيا وحضاريا، بل يتعداه ذلك إلى المستوى الوسيطي الذي يشير إلى الأقاليم، هذه الأقاليم التي بإمكانها أن تضم مزايا تنافسية متخصصة، أن تكون محل جذب للفعاليات الاقتصادية والسياحية، مع تجميع كافة القدرات الوطنية في خدمة الاقتصاد، كما انه يميل بشكل اكبر إلى تامين الحماية الكاملة لنظم المعلومات سواء بالنسبة للمؤسسات أو للدول، يتناول هذا الفصل مدخلا عن سياسة الذكاء الاقتصادي والدور الذي أصبح يحتله كأداة داعمة لاتخاذ القرارات الحاسمة ذات المستوى الاستراتيجي الملائم القيادة والتوجهات الحالية و المستقبلية للدول و المؤسسات والأقاليم.

المبحث الأول: مفهوم الذكاء الاقتصادي و مكوناته

تمهيد:

أصبح الذكاء الاقتصادي والاستراتيجي سياسة عالمية منسقة وتشاركية بين مختلف كيانات الدولة السياسية، الاقتصادية والثقافية وحتى البيئية مع إشراك قوي لفعاليات المجتمع المدني الجامعات، مراكز التحليل والاستشراف، الثينك تانكس والهيئات الاقتصادية المتخصصة بهدف تحليل المعلومات واستشراف الواقع الاقتصادي، وخلق سلسلة القيمة للمعلومة المضافة للمعلومة المفيدة التي تكون مدخلا لاتخاذ القرارات الإستراتيجية.

المطلب الأول: مفهوم الذكاء الاقتصادي وتطوره التاريخي

إن المقاربة الشائعة لنشوء الذكاء الاقتصادي بدأت بانهيار المعسكر الشيوعي وانتهاء الحرب الباردة وانفراد القطب الغربي بالقيادة الإيديولوجية للعالم وما ترتب عنه صرف النظر إلى الحرب الاقتصادية غير المعلنة ما تطلب رسكلة الأعوان الجواسيس و توجيه مهمتهم من الأولويات العسكرية إلى الاقتصادية من خلال الاندماج في النسيج الاجتماعي و الاقتصادي للدول المنافسة على شكل استخبارات اقتصادية وفرض هيمنة معينة من المنافسة.

وقد تحدثت عديد الإسهامات العلمية للمكانة المتزايدة التي احتلها الذكاء الاقتصادي في الصناعة أمثال (KWILENSKY ;1967) الذي أشار إلى ضرورة التفكير الاستباقي لاستراتجيات المنافسين[1] و تقرير (MARTRE ; 1994) الذي قيم و وسم من خلاله معالم السياسة المستقبلية للذكاء الاقتصادي في فرنسا، مقترحا محاور عمل تتطلب إلحاق دائرة الذكاء الاقتصادي بأعلى مؤسسة في الدولة "قصر الايليزي" وتشجيع المؤسسات خاصة الصغيرة والمتوسطة منها على تطوير خلايا نوعية للذكاء الاقتصادي.

أولا: مفهوم الذكاء الاقتصادي

عرف الذكاء الاقتصادي تطورا منذ عشرات السنين ليشكل اليوم حقلا منهجيا ومعرفيا قائما بذاته، ففي الولايات المتحدة يبدو هذا المفهوم أكثر ديناميكية مقارنة بباقي دول العالم، بالنسبة لـ (2005; CHRISTIAN.H)، فهو" القدرة على الحصول على إجابات غير متوقعة من خلال ربط وتحليل

[1] Wilensky .H, (1967); **« Organizational Intelligence: Knowledge and Policy in Government and Industry »**, Basic Books; New York, p.07.

معلومات يتم تحديثها مسبقا على مستوى المؤسسات ووضعها في خدمة القدرات التي تملكها من أجل اقتناص الفرص و تجنب التهديدات"[1].

في حين يرى فريق عمل (HENRI MARTER ;1994)، أن الذكاء الاقتصادي " مجموع الممارسات المتعلقة بالبحث ومعالجة وإعادة نشر المعلومات المفيدة لصالح الأعوان الاقتصاديين ويضيف بدوره "CARLO RAVELLI" أن سيرورة الذكاء الاقتصادي تهدف إلى تقليص دائرة عدم التأكد واتخاذ القرارات الإستراتيجية وهذه الغاية تتطلب الأخذ بممارسات التأثير؛ حينئذ يمكن التحدث عن الذكاء الاقتصادي وذلك بأفضل شروط التكلفة والوقت[2].

لكن في نفس الوقت فإن هذا التعريفين لا يعكسان فقط رصد استراتيجيات وأنشطة المنافسين بل المحيط السوسيو اقتصادي الذي تنشط فيه المؤسسة وهذه التطبيقات المختلفة تكون في ظل شرعية تامة مع الحفاظ على أسبقية قيمة المعلومة الإستراتيجية، من خلال عدة مراحل:

- جمع المعلومات؛
- المعالجة؛
- النشر ؛
- الاستراتيجيات والتكتيك المناسب لتحقيق الأهداف من خلال رؤية إبداعية تشاركية.

و هنا يرى CHRISTIAN HARBULOT أن الذكاء الاقتصادي عبارة عن ترجمة نظمية لمحتوى المعلومات المحيطة بالبيئة، وهي تتضمن جميع عمليات مراقبة المحيط التنافسي (حماية، يقضة، تأثير) وتختلف عن الاستخبارات التقليدية بطبيعة مجال التطبيق لأنها تخص مجال المعلومات المتاحة والمفتوحة، كما أنها تساهم في بناء ميزة معرفية تراكمية، وثقافة جماعية للمعلومة تشاركها؛ ورأسملتها، ذلك أن كل بيئة اقتصادية لها طريقتها في التعامل مع تدفق المعلومات عند رسم الاستراتيجيات الاقتصادية الصناعية[3].

وعليه الذكاء الاقتصادي هو الواجهة التي تربط المؤسسة بمحيطها، ذلك أن الاستراتيجيات التنافسية المتجددة والمعقدة تجبر هذه الأخيرة على الاهتمام بالمعلومة وهذا ما أيده MARTRE في تقريره:" إن المعلومة تعتبر موردا معنويا بصفة كاملة وأداة لاستكشاف والتنبؤ بالمحيط" كما تجب الإشارة

---

(1) Christian .H ; (2009) ; **« une nouvelle approche de l'action offensive »** ; école de la guerre économique ; in : revue histoire des armés ; p.05.
(2) MARTRE H, (1994) ; **« Intelligence économique et stratégies des entreprises » ;** Commissariat général du plan, La documentation français ; p.36.
(3) Christian .H ;Op.Cit ; p.08.

إلى أن مفهوم الذكاء الاقتصادي يعتبر كمعرفة ضمنية ذات مردود طويل المدى كونه يتبنى مقاربة جماعية في الممارسة والنشر إلى جانب كونه طبعا مسارا خارجيا للتحكم في البيئة والمنافسين[1].

كما يتضمن الذكاء الاقتصادي تثمينا للمعلومات التي تتدفق داخل المؤسسة اعتمادا على شبكات داخلية كالانترنت، مع الأخذ بعين الاعتبار البعد الدفاعي للمهارات، لذلك فهو يمثل مجموع المناهج والتقنيات المناسبة لسير المعلومة وتتبع تدفقاتها بغرض التنبؤ بالتطورات الخارجية وتنمية التعلم التنظيمي والأنشطة الإستراتيجية اللازمة للتكيف ومتطلبات المستخدم من خلال رأسملة المعارف وتطوير الكفاءات.

في هذا الصدد يرى F.JACKOBIACK انه يجب التفريق بين الذكاء الاقتصادي واليقضة التكنولوجية إذ يقول "أن الذكاء الاقتصادي محصلة تفاعل داخلي للأطراف المعنية في المؤسسة، وكل مستويات التدخل الاقتصادي وغير الاقتصادي"[2]*.

وبالنسبة BESSON& POSSIN فإن الذكاء الاقتصادي أداة قادرة على رصد التهديدات والفرص ذات الطبيعة المختلفة في ظل إطار تنافسي محموم"[3].

من أجل ضبط أفضل لمفهوم الذكاء الاقتصادي عن غيره من المصطلحات المشابهة له والتي من أن شانها أن تسبب خلطا لدى المستخدمين:

---

[1] Kislin,. P, (2008) ; **« Les activités de recherche d'information du veilleur dans le contexte d'intelligence économique : le modèle WISP** », ISKO ; p.45.

[2] JAKOBIAK.F, (2009), **« L'intelligence économique: Techniques et outils »,** Editions d'Organisation, 2ème édition, Groupe Eyrolles, Paris. pp.36-38.

* مقاربة H1-5W: قدم هذه المقاربة F.JACKOBIACK التي تحمل صيغ مجموعة من الأسئلة: ماذا، لماذا، من، متى، أين، والتي تلخص في مجملها مفهوم الذكاء الاقتصادي على النحو التالي:

- شرح تحديات الذكاء الاقتصادي وأهدافه تشكل إجابة السؤال WHY؛
- جمع كافة الفاعلين وتنسيق ممارساتهم ستكون الإجابة على سؤال: WHO
- ضرورة رصد المعلومة وتحيينها بصفة مستمرة تمثل الإجابة على سؤال WHEN
- الاستجابة لتحديات العولمة وكيفية تحصيل المعلومة إلى جانب زيادة تشابك المتعاملين الاقتصاديين تشكل الإجابة عن السؤال WHERE
- كل مدير مؤسسة مهتم بإضافة منظومة الذكاء الاقتصادي لتحسين أداء المؤسسة سيطرح السؤال HOW MUCH بمعنى كم سيكلف إقامة وتفعيل هذه المنظومة.

[3] Besson B., Possin J-C, (2010) **« Du renseignement à l'intelligence économique »**, 7 ème édition ; Dunod, Paris : p.63.

الجدول رقم (01): تمييز مصطلح الذكاء الاقتصادي عن المصطلحات المشابهة له

المصطلح/ الممارسة	التعريف	مجالات الاستخدام
الذكاء الاقتصادي	هو آلية منظمة في خدمة التسيير الاستراتيجي للمؤسسات والدولة، تهدف إلى تحسين تنافسيتها من خلال جمع، معالجة المعلومات ونشر المعارف والتحكم في البيئة (الفرص/ التهديدات) ثم السعي إلى اتخاذ أفضل القرارات باستخدام أدوات نوعية، تعبئة الموارد البشرية اعتمادا على شبكات داخلية للتأثير والحماية.	التسويق البحث و التطوير الصناعي، رسم الاستراتيجيات
الاستعلامات الاقتصادية	تغطي استعلامات المصالح الاقتصادية كافة عمليات البحث واستقبال، معالجة ونشر المعلومة الضرورية لتحرك الدولة والأعوان الاقتصاديين في ما يتعلق الإشارات الضعيفة التجارية، المالية، السياسية، العسكرية والثقافية على أن تكون موجهة لأغراض اقتصادية بحتة	الدولة
الاستعلامات	وهي كل قيمة مضافة ناتجة للمعلومة أو عدة معلومات متداخلة عند محاولة الفصل بينها والتحقق منها، وهي عادة معلومات تتسم بالسرية وليست متاحة للجميع و صالحة للتنبؤ على المدى القصير.	كل هيئات الدولة والمؤسسات الكبرى مع بقائه مصطلحا عسكريا بالدرجة الأولى.
اليقضة	هي عملية تفاعلية، دائمة ومتكيفة تتعلق بمراقبة ورصد الأسواق والتطورات السوسيواقتصادية والتكنولوجية الحاصلة وهدفها جمع اكبر قدر من المعارف المرتبطة بالبيئة النوعية التي تنشط فيها المؤسسة مع إمكانية استخدامها لعمليتي التأثير وحماية المكاسب التي تحوزها الدولة أو المؤسسة.	كل أقسام المنظمات الربحية وغير الربحية. كل الفعاليات المتخصصة القطاعية والمركزية للدولة.
البشماركينغ	تعتبر البنشماركينغ عملية دورية تقييمية للمنتجات ومناهج العمل والمنافسة المتبعة من طرف الهيئات الشريكة أو المنافسة والتي تعتبر رائدة في مجال التخصص	التسويق، مبادرات التحالف والشراكة
اللوبيينغ	هي جماعات ضغط ذات مصالح اقتصادية وسياسية ذوو دافع قوي، تعمل على تحقيق مآرب خاصة من خلال العمل على التأثير على مجمل القرارات الاقتصادية، وتعد الولايات المتحدة أول دولة قامت بتقنين هذا المنهج.	الإستراتيجية، أخلاقيات الأعمال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

Péguiron. F (2006), « **Apport de l'Intelligence Economique dans un système d'Information Stratégique universitaire : les apports de la mobilisation des acteurs »,** thèse de doctorat en Sciences de l'Information et de la Communication, université Nancy 02 ; p.37.

ثانيا: التطور التاريخي للذكاء الاقتصادي:

منذ نشأة الإنسان كانت الرغبة في التعرف على مكنونات البيئة على بساطتها من أهم أولوياته، وتنفيذ تكتيك مناسب لها*، وهذا يتطلب "المعرفة من أجل التحكم" وهو نفس المبدأ الذي يتماشى معه

* أشارت عديد الدراسات إلى أن سبب صعود كبريات المدن الصناعية بين القرنين التاسع عشر والعشرين مثل شمال ايطاليا وبريطانيا الكبرى في الحقبة الاستعمارية يعود إلى موهبة تجار البندقية في جمع المعلومات من حوانيتهم بفضل تنقل التجار الأجانب من كل دول حوض المتوسط.

الذكاء الاقتصادي إلى يومنا، حيث أن الذكاء الاقتصادي – التنافسي– الاستراتيجي يشكل تركة ناتجة عن 5 ديناميكيات عالمية كبرى:

– الصعوبة المتزايدة للحفاظ وتطوير المزايا التنافسية في نظام عالمي تسيطر عليه العولمة وظهور تيارات متصارعة للرأسمالية في حد ذاتها؛

– القطيعة مع ممارسات الحرب الباردة وغموض المحيط الاقتصادي وزيادة حالة عدم التأكد والانتقال من الصراع السياسي إلى الاقتصادي؛

– تطور أشكال مختلفة من العلاقات القائمة على التناقض ما تولد عنه حرب اقتصادية من نوع مختلف (coopetition)؛

– ظهور مجتمع المعرفة والتي أنشأت نمطا آخر من المنافسة المعرفية والاقتصادية كذلك[1]؛

– متطلبات التسيير الهجومي للمعلومة وجعلها ذات مكانة إستراتيجية من أجل الحفاظ على الوضعية التنافسية وعلاقتها الطردية مع تحصيل المعارف التنظيمية؛

– التغيرات الاجتماعية المتتالية: ظهور صيغ مختلفة من الرأسمالية، الاندماج ضمن اقتصاد السوق، و الاقتصاد الأخضر كلها عوامل من تجعل من الذكاء الاقتصادي أداة لا غنى عنها للإدارة الإستراتيجية.

في محاولة لتتبع كرونولوجيا بداية ظهور مصطلح الذكاء الاقتصادي عام 1985في كتاب «competitive intelligence : how to get it how to use it » لـ: LEONARD FULD الذي طور المصطلح إلى معناه الانجلوساكسوني « competitior intelligence » ثم طوره RUTH STANAT بدوره إلى مصطلح « competitive intelligence » في كتابه « intelligent corporation » الذي ظهر سنة 1990 .

من وجهة نظر الأدبيات الاقتصادية الانجلوساكسونية فإن مصطلح business intelligence يعبر عن الرصد الاستباقي لتصرفات واستراتيجيات المنافسين، لكن عمليا فإن مصطلح intelligence يعني الاستخبارات، في حين أن المصطلح الفرنسيIntelligence économique قد استعمل سنة 1992 وهي السنة التي تم فيها تأسيس جمعية تطوير الذكاء الاقتصادي في فرنسا:

1– (HARLOD WILENSKY ;1960): اقترح عالم الاجتماع الأمريكي في بداية الستينات مفهوم الذكاء التنظيمي الذي يتكون حسبه من عمليات استقبال، تحليل، تأويل ونشر المعلومة المفيدة لعملية اتخاذ القرار للمنظمة حيث وضع إشكاليتين للتنمية تعتبران اليوم موضوعا لدراسة:

(1) Bruté de Rémur, D; (2006); **« Ce que intelligence économique veut dire »**; Éditions d'Organisation ; Paris; P. 17.

– الاستراتجيات الجماعية، والشراكة بين الحكومات والمؤسسات في إنتاج معارف مشتركة للدفاع عن المزايا التنافسية؛

– أهمية المعرفة في الاقتصاد والصناعة كمحرك استراتيجي للتطوير والتغيير، بالمقابل ورغم أن المعلومة مصدر للسلطة والقوة لكنها مصدر للغموض والتناقض، ما يسبب مشكلا في فعالية الاستخبارات وهنا يقول (WILENSKY ; 1967)، أن على المنظمات التي تسعى لحماية منظومتها ضد الاستعمال السيئ للمعلومة أن تستثمر في سلوك المقررين مقابل المعرفة، و تحسين قدرة المختصين في المعلومة على التأثير في الإستراتيجية، لذا من المهم مزاولة تقنيات الذكاء الاقتصادي مع القيادة الإستراتيجية والعمليات القرارية، ليس فقط من خلال إنتاج المعارف بل وجعلها ذات طابع عملي، وهذا حسب كفاءة المورد البشري[1].

2– تقرير (HENRI MARTRE ; 1994): مع سقوط المعسكر الشيوعي ظهرت جغرافيا اقتصادية جديدة سيطرت عليها المؤسسات المتعددة الجنسيات مع عولمة واضحة للمبادلات المادية والمالية والمعرفية والثقافية مع ضغط تنافسي متزايد من طرف الدول الصاعدة كالهند والبرازيل التي مست قطاعات إستراتيجية كتكنولوجيا المعلومات والاتصال، الأبحاث الفضائية مع تطور العلاقات إلى نمط الشراكة بين الأمم والمؤسسات وخلق نوع من أخلاقيات الأعمال بين القوى والمصالح المتناقضة.

هذا على الصعيد الوطني، من جهة أخرى أصبح البعد الإقليمي والمحلي بدوره يحتل حيزا من الممارسات المهمة من الذكاء الاقتصادي فهو أداة لا غنى عنها لمعرفة وفهم تقلبات السوق تقنيات وأنماط تفكير المنافسين، وثقافتهم و ميولاتهم وتجميع قدرات الفاعلين الإقليميين[2].

إن التحكم أو الحد من الأخطار التنافسية هي قلب مجال تدخل الذكاء الاقتصادي الاستراتيجي وفي هذا الصدد قدم (ROMANI ;2007) ثلاث ممارسات نوعية من الذكاء الاقتصادي: هي الإجراءات الهجومية، (القانونية وغير القانونية)، الإجراءات الدفاعية (النوعية والدائمة) والممارسات الروتينية[3].

– **الممارسات الدفاعية:** وهي استجابة أو رد فعل لهجوم على المدى القصير و/ أو لحماية المصالح على المدى القصير أو الطويل على غرار التغيير الدوري لكلمات المرور وإدخال بنود السرية للشركاء.

– **الممارسات الروتينية:** وتهدف إلى أمثلية تطوير تنافسية المؤسسة والبحث عن مداخل جديدة للميزة التنافسية وتعزيز دوران المعلومة الإستراتيجية و عدم اقتصارها على الأطراف المعنية فقط؛

---

(1) Wilensky .H,(1967); Op. Cit; p.15.

(2) Deschamps J. (2008), **« L'IE, une discipline en émergence »** ; in : Benchmark européen de pratiques en Intelligence économique, L'Harmattan, p. 116.

(3) Romani P-J., (2007) ; **« L'intelligence économique et stratégique dans les entreprises françaises »**, 5ème édition ; Paris : Economica, p.19.

- **الممارسات الهجومية:** و المتمثل في الحفاظ على استقرار خريطة الكفاءات و استغلال المعلومات التي يمكن أن تؤثر على فاعلية المنافسين وهذا في إطار أخلاقي وقانوني.

ثالثا: الذكاء الاقتصادي و عملياته

1- سيرورة التسيير الاستراتيجي:

تنمو المؤسسات في بيئة معقدة بشكل ملحوظ خاصة مع ظهور أنماط من العلاقات التي تحكمها الخيارات الإستراتيجية غير المعهودة وأشكال متنوعة من الاندماج والشراكة: خيارات مقاولتية مبتكرة، وهو ما يؤثر على سيرورة حيازة المعلومات وبالتالي ميكانيزمات القرار، كون تنافسية المؤسسات ترتبط بقدرتها العالية على بناء رد فعل سريع على تغيرات المحيط المعقد أصلا من خلال الرصد النظمي والعقلاني (اليقضة الإستراتيجية) ثم معالجة انتقائية لتدفق المعلومات باعتبار البيئة متغيرا استراتيجيا مستمرا.

في حين أن وظيفة الذكاء الاقتصادي فضلا عن جمع المعلومات ومعالجتها تتضمن خلق معارف ذات قيمة مضافة، وفي هذا الشأن يعتبر(DUPRE ; 2002) الذكاء الاقتصادي مفهوما يجمع كل الإشكاليات المتعلقة بأمن المعلومة والتي تشمل أساسا حمايتها وتسييرها الاستراتيجي[1]، من أجل اتخاذ القرار وكذلك ممارسات التأثير لصالح المؤسسات أو الدول باعتياره سيرورة جماعية بحتة من خلال الشروع في تصنيف أولا: نظام لرصد بيئة المؤسسة وثانيا: تفادي التهديدات واستغلال الفرص [2].

ففي عالم الأعمال اليوم ومن وجهة نظر الباحثة فإن الذكاء التنافسي أو ذكاء الأعمال بمثابة منهج كامل في التفكير واتخاذ القرارات والدفاع عن المصالح المشتركة والفرص التنافسية المتاحة، كونه يعمد إلى إدارة كفؤة للمعلومات ما يشجع على اكتساب قوى تنافسية من خلال حرص الدول خاصة منها النامية للعمل على تشجيع التنمية وخلق الوظائف وهو قبل كل شيء شبكة تحليل وقيادة tableau de bord ضرورية لقراءة كافة التحديات الراهنة والتي تشمل كيفية تعزيز تنافسية الاقتصاد، و المؤسسة مع التأكيد على الحرص على الأمن الاقتصادي الذي أصبح لا يقل أهمية عن الأمن السيادي [3].

---

(1) REVELLI. C, (2009) ; **« L'intelligence stratégique sur Internet : comment développer des activités de Veille et d'intelligence économique sur le Web »**, 4eme éditions ; Dunod, Paris ; p.71.
(2) Marcon, C. et N. Moinet. (2010); **« L'intelligence économique » ;** 4ème édition **;** Dunod ; Paris. p.23.
(3) Amina Kadri. M ; (2008); **« gouvernance et la dimension sociale et culturelle de l'intelligence économique »** ; université d'Alger - CREAD ; juin ; p.112.

الشكل رقم (01): مهام الذكاء الاقتصادي

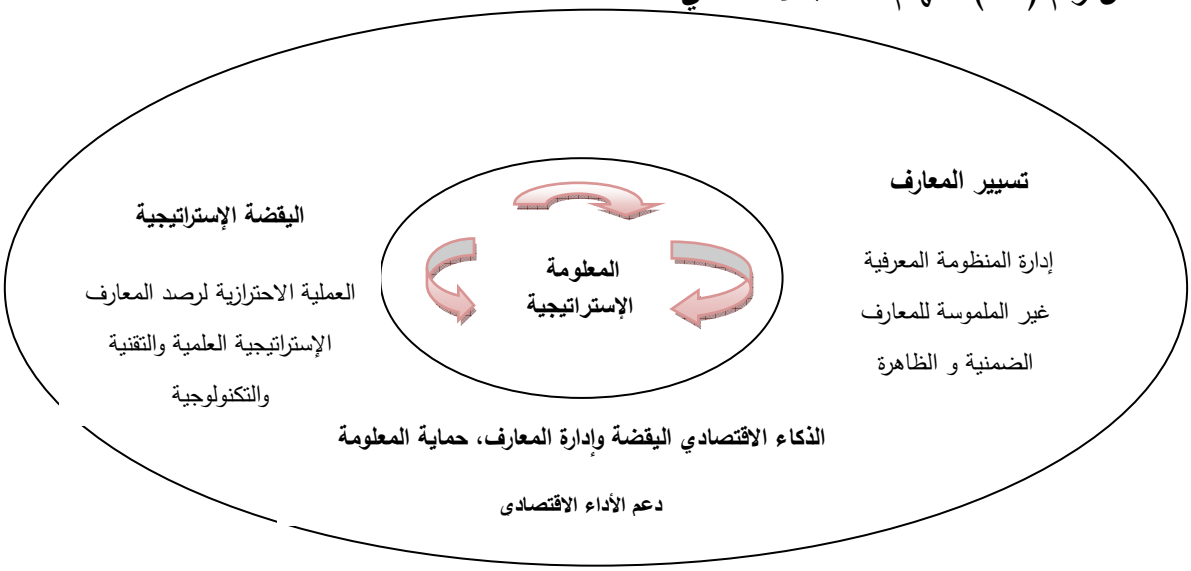

Source : Monica. M ; Christian .M ; **« intelligence économique et territoriale au service d'une stratégie de développement régional : la délicate question de la formation des acteurs »** in : RCSR ; Vol: 33 ; Numéro spécial ; p. 152.

إن هذه المهام يكمن موضوعها في تعقب وتوفير المعلومة الحساسة والضرورية لتوجيه دفة الخيارات التنافسية للمؤسسة، وتتركز كذلك في الفعاليات الاقتصادية ومراكز التطوير الاقتصادي التي هدفها رعاية المبادرات الإقليمية والمحلية، كما يمكن أن نسرد عديد المهام الأخرى:

– إعداد البحوث، صياغة السياسات والبرامج الهادفة إلى ترقية الاستثمارات الصناعية، التجارية والسياحية في المناطق الحضرية والريفية من اجل ترقية المنتجات والخدمات التجارية والصناعية[1]؛

– الأنشطة التي تطلقها الوزارات ومراكز البحث ومؤسسات التسويق ومؤسسات رجال الأعمال بطريقة مستقلة؛

في نفس الوقت يمكن أن نعتبر وظيفة المطور الاقتصادي في إدخال صفة جديدة لمهام الأعوان الاقتصاديين وهم أعوان الذكاء الاقتصادي الإقليميين الذين يتمتعون بنوعية مختلفة من الكفاءات الجديدة* مثل أعوان المعرفة، أعوان الابتكار متخصصي التكوين.

---

(1) Laurence. Al ; Laurence ; E& Janine. T ; (2001) **; « l'intelligence économique »** ; in: cahier industries, document téléchargeable sur le lien : www.industrie.gouv.fr ; p.13.

* إن المهن الجديدة المتعلقة بالذكاء الاقتصاد، الذكاء الإقليمي، وإشكالية التنمية الإقليمية أصبحت تدرس على نطاق واسع ونذكر على سبيل المثال مدرسة الدراسات العليا التجارية، " **مونتريال**" التي تعمل على تقديم تخصصات MASTER متخصص في الذكاء الإقليمي موجهة للمنظمات من اجل فهم التحديات المرتبطة بالبيئة والتنمية المستدامة

– **جامعة LAVAL:** التي تقدم ليسانس في التسيير العمومي وماستر مهني يجمع بين العلوم الاقتصادية، العلوم السياسية والإدارة، لتكوين المسيرين العموميين ، محللين في الخدمات والتخطيط للمنظمات الحكومية وغير الحكومية، والخاصة كذلك.

لم تتضح معالم منظومة الذكاء الاقتصادي إلا بعد انهيار المعسكر الشيوعي وتعقد المبادلات وتبني الشركات المتعددة الجنسيات خيار الانتشار ما عزز فرضية الحاجة إلى المعلومات الاقتصادية الملائمة الايجابية للدولة آو الإقليم أو المدينة، من أجل اتخاذ القرارات الإستراتيجية وأهمها قرار التوطن الصناعي لهذا نجحت عديد الدول على رأسها دول أمريكا الشمالية، اليابان، ألمانيا في صياغة استراتيجيات وسياسات عامة قائمة في مجال تنشيط المعلومات الذكية والمفيدة اقتصاديا[1] التي تجمع بين منطق حق الحكامة الرشيدة، والتحكم في جودة المعلومة ذات القيمة المضافة والتدخل لضمان التنمية الاقتصادية المتوازنة ومواجهة الحرب الاقتصادية والمصالح الوطنية.

كما تجدر الإشارة إلى أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد وفرت المناخ المناسب لنمو ممارسات الذكاء الاقتصادي في العالم، بالنظر إلى قدرتها الكبيرة على معالجة المعطيات وتوظيف المعلومة وضمان تدفقها بالصورة المناسبة وفقا لدرجة استحقاق كل مستخدم (إدارات، مؤسسات، الحكومة البنوك والمستثمرون والسماسرة) [2].

2- المستويات الخمس للذكاء الاقتصادي:

يحدد الشكل الموالي المستويات الخمس الواجب أخذها بالحسبان عند تصنيف درجة تعقيد سيرورة الذكاء الاقتصادي والأطراف المتدخلة فيها وهي المؤسسات، المستوى القطاعي، المستوى الإقليمي، المستوى الوطني، المستوى الجهوي، المستوى الدولي[3]:

- **جامعة MONCTON:** ليسانس في الإدارة العامة، ماستر مهني متخصص يهدف إلى تكوين الطلبة في تشجيع وفهم القوى التنافسية في البيئة الاقتصادية والاجتماعية، السياسية والثقافية التي تؤثر على تطور إدارة الأعمال الحكومية، اتخاذ القرارات في القطاعات الحكومية، تسيير صورة الإقليم، ممارسات التأثير وصورة الإقليم وتحليل المعلومة الإستراتيجية.

- **جامعة MONTERIAL:** تكوين متخصصين في تحليل الحقائق الاقتصادية وتطبيقها للاستجابة لاحتياجات الحكومة، المؤسسات العامة والمؤسسات المالية والمؤسسات الصناعية، كما أن تخصص اقتصاد التنمية يهدف إلى تكوين متخصصين متمكنين في تحليل سياسات النمو، العديل الهيكلي والتوازن التي تضعها الدول السائرة في طريق النمو للإيفاء بالخبرة التي تطلبها المؤسسات المالية الدولية، الدولة آو القطاع الخاص.

(1) Mohamed .B ; Jean-Louis ; M ; (2013) ; **« intelligence économique, entreprises et territoires »** in : Marché et Organisations ; n° :18 ; pp.62-63.

(2) Ibid. ; p.65.

(3) Alain. J ; **« La politique publique d'intelligence économique et la réforme de l'administration »** Colloque international organisé par l'UFC au Club des Pins d'Alger 14 - 16 juin ; 2008.

الشكل رقم (02): مستويات الذكاء الاقتصادي.

Source : Delbecque .E ;(2008) ; **« Les politiques d'intelligence économique »**, PUF ; Paris ; p.27.

المطلب الثاني: المعلومة: أداة إستراتيجية في سيرورة الذكاء الاقتصادي

تكمن قيمة المعلومة في ندرتها وفعاليتها في اتخاذ القرار، ما يجعلها غير قابلة للإحلال، خاصة مع الانتشار المضطرد لكم وكيف تدفق المعلومة، ما يتطلب تسييرا ذكيا ومحكما لهذا التدفق من اجل استخلاص المعلومة الإستراتيجية ومع قدم هذا المنهج كانت المعلومة ولا تزال مهمة في الحقل الاقتصادي، السياسي والعسكري وهذا يفسر مهمة التسيير الاستراتيجي للمعلومة التي أساسا تكمن في توقيت الحصول عليها وتوجيهها للشخص المناسب، وهذه المهمة تجمعها كافة المستويات التنظيمية في عملية اليقضة الإستراتيجية، تسيير المعارف والذكاء الاقتصادي.

فمن جهة مجتمع المعلومات قد أصبح واقعا، إلى الدرجة التي نرى فيها اليوم الحديث يتزايد و يتركز على إدمان المعلومة الجديدة التي أصبحت الأساس في تقسيم المجتمعات إلى فئات اجتماعية، لتزيد الهوة المعرفية اتساعا بفعل التكنولوجيا الحديثة، تداخل المجالات العلمية من جهة والمعلومة بأشكالها المتعددة، وصيغها المتنوعة من جهة أخرى لا تمكن أن يكون حكرا على البحث في مجال علمي دون آخر، و يعد مجال علوم الإعلام و الاتصال هو المجال الأكثر اهتماما بالمعلومة من ناحية استثمارها و توظيفها و كيفية بثها.

أولا: الأساس دورة الاستخبارات: كما هو معروف فإن المعلومة الإستراتيجية ما هي إلا نتاج سيرورة كاملة من البيانات وتعاقبا للممارسات من المعرفة والحكمة كونها ترجمة لواقع الأمور وهي تمتلك مجموعة من الخصائص أهمها أنها ذات دورة حياة قصيرة نسبية وسرعة دوران عالية.

لذلك فإن خلق المعلومة يشكل عملية مستمرة تهدف إلى رفع ذكاء الحقائق وفهمها، كونها قائمة على التعلم والتحكم في التغيرات الجديدة، هذه الخصائص والتفاصيل تسمى بدورة الاستخبارات أين تشكل المعلومة المادة الخام، وأحيانا النتيجة النهائية، على أن تكون دائمة ومفيدة ومتوافقة مع احتياجات من يستقبلها[1].

تتعلق المعلومة المفيدة بحوالي 90% من المعطيات الإستراتيجية المتاحة على شبكة الانترنت، الصحافة المتخصصة والتي بطبيعة الحال يمكن الحصول عليها في إطار قانوني وأخلاقي من هذه المصادر وأخرى كالملتقيات والمؤتمرات، المعارض والتظاهرات الدولية[2].

تصف الاستخبارات، آو الاستعلامات آو الرصد معارف ذات إشارات معين وذات قراءة حالية آو محتملة، ذات فائدة للسلطات العمومية أو الهيئة التي تستخدمها، وفي حال مقارنتها مع المعارف فإن الاستعلامات يجب أن تنحصر في المجال السياسي الاستراتيجي والعسكري، ويمكن صياغتها في أربع مراحل: التوجه العام، البحث، الاستغلال والنشر وهي مراحل لا يمكن تجاوزها في دعم آلية الذكاء الاقتصادي[3].

الشكل رقم (03): دورة الاستخبارات

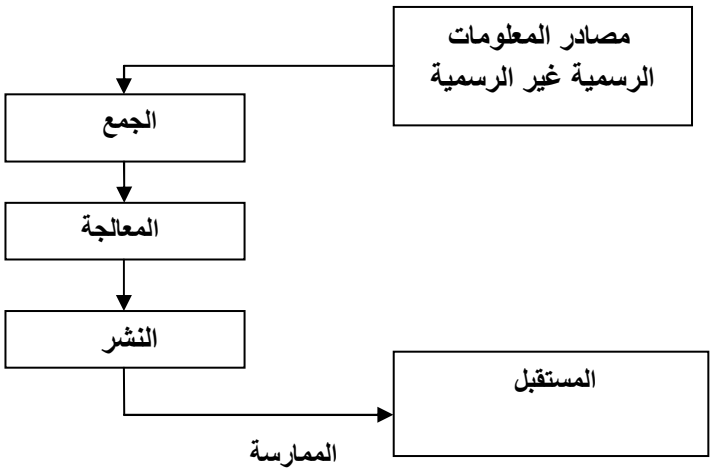

Source :B. Besson ; J-C. Possin; (2010) ; **« IE et économie de l'information »,** in : Regards sur l'IE, n°: 02 p. 07.

(1) « **Veille et cycle du renseignement »** ; article disponible sur le lien : www.huyghe.fr/; paru le 19/12/ 2011 ; consulté le15/01/2015.
(2) Besson B., Possin J-C, (2009) ; **« Du renseignement à l'intelligence économique »** ; Op.Cit ; p.21.
(3) Ibid, p. 29.

– من خلال دورة الاستعلامات تتبين ضرورة توفر وجود علاقات قوية مع المحيط كالعلاقات التنافسية، الشبكات المعلوماتية(المؤسساتية، الرسمية وغير الرسمية، شبكات تأثير).

يقدم الجدول الموالي تصنيفات معينة للبيئة المعلوماتية التي تتعامل معها المنظمات:

الجدول رقم (02): طبيعة التدفقات المعلوماتية في بيئة المنظمة

المعلومة	البيضاء	الرمادية	السوداء
النوع	علمية، تكنولوجية، تشريعية، تجارية ومالية، إستراتيجية، مهنية وشخصية		
المستوى	إستراتيجية، تكتيكية، عملية		
المجال العملي	توثيقية، استشارية، هجومية		
الفائدة	مفيدة ومستمرة	مستمرة وحاسمة	حاسمة
إمكانية الولوج	متاحة	محدودة	محدود جدا
بروتوكول الحماية	غير محمية	نشر محدود	سرية / سرية جدا
الوفرة	%80	%15	%05
الحيازة والاستغلال	قانونية مع التأكيد على حقوق الملكية	استغلال الثغرات القانونية واللجوء إلى التأثير المضاد للحصول على المعلومة	غير قانونية بسبب اللجوء إلى الجوسسة الصناعية
المصدر	مفتوح	مرخص لها/ مغلقة	غير متوفر/ غير قانوني
التكلفة	ضعيفة/ متاحة	عالية	عالية
العائد	مرتفع	مرتفع جدا	ضعيف

Source : SALLES. M, (2003) ; **« Stratégies des PME et l'intelligence économique : une méthode d'analyse du besoin »**, Edition Economica ; Collection L'intelligence économique, Paris, p.19

على خلاف مصدرها فإن وتيرة تدفق المعلومة وتخصصها على طول مسار الذكاء الاقتصادي تختلف باختلاف مراحلها[1]:

1/ معلومة النشاط: (information de fonctionnement): وهي مختلف المعلومات الضرورية للسير الحسن والمنتظم لأنشطة المؤسسة العادية والظرفية، وفي هذا الصدد لا بد من الإشارة إلى نوعين من المعلومات : معلومات التحكم وهي التدفقات المعلوماتية الضرورية لإطلاق، وإعداد مهمة أو وظيفة، بينما تتعلق معلومات الرقابة feed back بالاطلاع على نتائج العمليات والمهام المنفذة وتصحيحها إن تطلب الأمر.

[1] Cohen C., (2003) ; **« L'efficacité de la veille et l'intelligence stratégique et son impact sur la performance de l'organisation »,** Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université d'Aix-en-Provence; pp.92-93.

2/ **معلومة التأثير(information d'influence):** والغاية منها التأثير على سلوك الفاعلين الداخليين– الأطراف المعنية– أو الخارجيين وهي تتعلق بضان تنسيق ممارسات الموارد البشرية في المنظمة والحد من الصراعات والإشاعات باعتبارها معلومات غير رسمية[1].

3/ معلومة التنبؤ (information de prévision): وهي المعلومات التي يكون مصدرها خلايا الرصد واليقضة، حيث تسمح للمؤسسة بتدارك الخطأ، وكسب مدخل تنافسي. هذه المعلومات ذات طابع استراتيجي كونها مرآة عاكسة للواقع السوسيو اقتصادي وبالتالي الشروع في مرحلة التحليل والتركيب وممارسة التأثير والتأثير المضاد وحماية الحصة السوقية على المستوى الجزئي، والنسيج الاقتصادي على المستوى الكلي خاصة منها الأنشطة الصناعية المفتاحية بالنسبة للهيئات الرسمية المتخصصة[2].

المطلب الثالث: اليقضة الاستراتيجية: دعامة أساسية في مسار الذكاء الاقتصادي

تمثل اليقضة رادار المؤسسة في اللعبة التنافسية، من خلال مراقبة المحيط الداخلي والخارجي، بما يضم من عوامل اقتصادية، اجتماعية وثقافية وتقنية، كونها تؤثر تماما على أداء المؤسسة مع ضمان تحيين المعلومة العلمية والتقنية وبالتالي تحقيق الأهداف التنظيمية للمؤسسة[3]، إلى جانب تسيير المعارف وخلق أخرى جديدة و التي تشكل جزءا من رؤية الذكاء الاقتصادي والتركيز على تجميع المعارف الداخلية مع الأخذ بعين الاعتبار حماية رأس المال الفكري، وكذلك استراتيجيات دعم الأداء الاقتصادي.

أولا: تعريف اليقضة الإستراتيجية

إن مدارس الفكر الاقتصادي التي تناولت موضوع المعلومة الإستراتيجية اختلفت في البحث عن أفضل موقع لخلية لليقضة ضمن الهيكل التنظيمي للمؤسسة أو الدولة أو الإقليم بالنسبة لدراستنا هذه، فبالنسبة للفكر في أمريكا الشمالية، فهو يعتمد بشكل أفضل على اليقضة التنافسية الخارجية وتسيير المعارف في حين أن التركيز على مقاربة الذكاء الجماعي مصدرها آسيا[4].

---

(1) Cédric ;P ; (2007) ; **« l'influence des groupes d'intérêt s'accroît, et favorise une transformation de notre modèle démocratique»;** document téléchargeable sue le lien : www.millenaire3.com/content/download/1385/19395/.../lobbying.**pdf**; consulté : 26/02/2013.

(2) Cohen .C, Op. Cit; p.98.

(3) Lesca H., Kriaa S., Casagrande, A. (2009), **« Veille stratégique : Un facteur d'échec paradoxal Largement avéré : la surinformation causée par l'Internet; Cas concrets, retours d'expérience et piste de solutions »**, VSST, université de Nancy. p.24.

(4) J.H.A.M. Rodenberg, (2008); **« Competitive Intelligence and Senior Management »**, Eburon Publi-shers, Delftp.p.14.

لكن هذه المقاربات المفاهيمية المختلفة لا تمانع اعتبار حقل الأنشطة الإستراتيجية أدوات مهمة في سباق الابتكار والتنافسية على كل الأصعدة (الوسط الحضري، الريفي) وفي هذا الشأن يقول N. CROSTA (2008) الخبير لدى OCDE "أن الابتكار ليس بالضرورة ظاهرة حضرية"[1].

– ظهرت عديد المفاهيم التي صاحبتها أيضا تطور وتخصص مهن جديدة وظيفتها ضمان التقارب بين مراكز القرار التي لها من الكفاءة والمسؤوليات بما يمنحها وزنا للهرم التنظيمي للدولة أو الإقليم، هذه المهمة تتطلب مكلفين باليقضة أو مسيرين في المعرفة، كونهم حلقة الوصل بين الإداريين وتقني الإعلام والاتصال من خلال قدرتهم على الولوج إلى المحتوى وتحيينه باستمرار.

مما سبق يمكن القول أن اليقضة الإستراتيجية "هي تدفقات معلوماتيّة إراديّة تبحث المؤسّسّة من خلالها عن معلومات ذات طابع تنبؤي تتعلق بتطوير بيئتها الاقتصادية والاجتماعية بهدف خلق الفرص و تقليل الأخطار المرتبطة بعدم التّأكد في مناخ الأعمال، ومن بين هذه المعلومات إشارات الإنذار المبكّر"[2].

لذا فإن التسيير الاستراتيجي يتوافق مع الذكاء الاقتصادي ولا يمكن أن يتعارض معه خاصة في مرحلة اليقضة الإستراتيجية، لذا فإن كل يقضة معمقة يجب أن تحوز أبعاد إستراتيجية كونها تدور حول تشخيص القوى التنافسية لمصفوفة بورتر، وهذه هي المقاربة المبسطة لتنظيم التفكير الاستقرائي لتحليل المعلومة التي تترجمها مختلف أنواع اليقضة(التكنولوجية، التنافسية، التجارية والبيئية) [3].

من التّعاريف السّابقة يتضح لنا بأنّ اليقضة الإستراتيجية هي مفهوم شامل لكافة وظائف، و نشاطات المنظّمة تبدأ بالبحث عن المعلومات جمعها، واختيارها، وتنتهي بترجمتها واستعمالها من طرف المنظمة وبهذا تكون لها القدرة على اتّخاذ القّرارات الصّائبة لتتمكّن من تحديد موقعها ضمن بقيّة المنافسين.

ثانيا : أنواع اليقضة الإستراتيجية:

تتكون اليقضة الإستراتيجية من الأنواع التّاليّة :

(1) MONINO J-L, (2010), **« Intelligence économique et gestion des connaissances »,** Maison des Sciences de l'Homme Montpellier, l'université Hassan II, Mohammedia ; p.17.
(2) Revel, C, (2010); **"Economic Intelligence: An Operational Concept for a Globalised World"**, in : ARI, Real Instituto Elcano, n°:134 ; P.06.
(3) Ibid; p. 09.

1. اليقضة التّكنولوجية: وهي مجموعة الإجراءات، والتّدابير التّي تتّخذها المؤسّسّة للكشف عن التّطورات، و المستجدّات الحاصلة في البيئة العلمية، التّقنية، و التّكنولوجية من خلال تتبّع المعلومات، و جمعها من مصادرها الأصليّة، تنظيمها، وتحليلها ثم نشرها لمراكز اتّخاذ القرار[1].

و يعتمد هذا النّوع من اليّقظة على العناصر التّالية :

- التّحليل المستمر و المنتظم لبراءات الاختراع في قطاع النّشاط؛
- التّدقيق التّكنولوجي للقطاع الذّي تنشط فيه المؤسّسّة؛
- دراسة السّوق التّكنولوجي من الداخلين و الخارجين منه، و التّغيرات التي تطرأ عليه؛
- البحث عن الفرص التّكنولوجية، استغلالها و الاستفادة من مراكز البحث و التطوير؛[2]
- التّقييم التّكنولوجي للاستثمار، و تفعيل اتفاقيّات التّعاون في المشاريع المشتركة و بيع التّراخيص.

وعلى سبيل المثال لا الحصر تستخدم عديد الهيئات منهج اليقضة التكنولوجية على غرار شبكات المراكز الاستشارية، المعهد الوطن للملكية الصناعية، أنظمة الإنتاج المحلي والعناقيد الصناعية، و التقارير الدورية للسفارات...الخ.

فاليقضة التّكنولوجية تسعى لتقريب المؤسّسّة من بيئتها التّنافسية وإبقائها على اطلاع بكل المستجدات التكنولوجية التي يمكن أن تكون محل فرص أو تهديدات حالية أو كامنة[3] فتدفعها للبحث عن اكتساب ميزة تنافسية.

2. اليقضة التّنافسيّة: يهتم هذا النّوع من اليقضة بالمنافسين الحاليّين، و الدّاخلين الجدد إلى السّوق بمنتجات بديلة، وهي مكمّلة لكلّ من اليقضة التّكنولوجية، و اليقضة التّجارية تسعى هذه الأخيرة إلى جمع المعلومات من البّيئة التّنافسية بالمتابعة الدّقيقة و الصّارمة لتحركات المنافسين، وأنشطتهم، ومن بين الهيئات التي تلجأ إلى هذا النمط من اليقضة نجد: غرف الصناعة والتجارة، غرف المهن والحرف التقليدية، التنظيمات المهنية..الخ[4].

فاليقضة التّنافسية تهتم بمراقبة نشاطات المنافسين، من أجل فهم سلوكهم، و الاستعداد لمواجهة تصرفاتهم المستقبلية، و هذا ما يسمح بتحديد الطّريق الواجب إتباعه في حالة ظهور أي خطر من طرف المنافسين، و تتمثل جوانب اليقظة التّنافسية في :

---

(1) ROUACH D., (2008) ; **« La veille technologique et l'intelligence Economique »** ; PUF, Collection Que sais-je ?, p.26.
(2) Bruno. M et Yves-Michel. M, (2008) ; **« L'intelligence économique : comment donner de la valeur concurrentielle à l'information »**,3 ème édition ; éditions d'Organisation, Paris ; p.13.
(3) Jakobiak. F. (2006**), « L'intelligence économique »,** Edition d'Organisation ; Paris ; pp.64-68
(4) Ibid ; p.70.

– التّحري عن تشكيلة المنتجات المنافسة، أداء المنافسين و استراتيجيّاتهم؛

– تتبع الأعمال التّجارية للمنافسين، و مبيعاتهم؛

– تحليل التّكاليف، و مقارنتها بتكاليف المنافسين إذا تسنى لها ذلك[1]؛

– قدرة الإدارة العليا على اتّخاذ القرارات السّليمة لمواجهة قرارات المنافسين؛

– إثراء محفظة نشاطات الإدارة العليا بما يتماشى مع متطلّبات السّوق و المنافسة ورغبات العملاء.

3. اليقضة التّجارية: "تسعى هذه الأخيرة إلى تتبع و ترقّب كل التّغيرات الحاصلة في بيئة المؤسّسّة و المرتبطة بتغيّر أذواق المستهلكين، تطور رغباتهم، واحتياجاتهم..."، [2]، كما أنّها تعطي أهمية كبيرة لمختلف الضّمانات (جودة المنتجات، و الخدمات، و آجال التّسليم...)، فهي بهذا تهدف لضمان تنافسيّة دائمة، كمّا أنّ هذا النّوع من اليقظة يهتم بتطور احتياجات الزبائن على المدى الطّويل، و متابعة عروض الموردين التّي تتعلّق بالمنتجات الجديدة.

4. اليقضة البيئية: تعرف باليقضة الشّاملة، أو الاجتماعيّة على حسب نوع و طبيعة المؤسّسّة، وهي تضمّ باقي أنواع اليّقضة دون الأنواع سالفة الذّكر (اليقضة التكنولوجية، والتنافسية، والتجارية)، تسعى إلى التّيقظ، والمراقبة المستمرّة والمتواصلة بجمع المعلومات المتعلّقة بكل الأحداث، والتّطورات التّي تطرأ على الميادين الاقتصاديّة، السيّاسيّة، والقانونيّة، والاجتماعيّة التّي تميّز المؤسّسّة عن منافسيها، ثم تقوم بمعالجتها على حسب طبيعتها، ومن ثم نشرها عبر شبكات الاتّصال إلى مراكز اتّخاذ القرار. إذن فاليقضة الاجتماعية (البيئية) تتمثل في مراقبة كل التّغيرات التي لها علاقة بمختلف أوجه الحياة، وسلوك الأفراد والمجتمعات.

5. اليقضة على الموارد البشرية: يعتبر العنصر البشري الرّكيزة الأساسية في المنظمة، ومصدر أساسي للميزة التّنافسية، لذا على المنظمة أن تكون يقظة لمختلف العوامل التّي يمكن أن تأثر بالإيجاب، أو بالسّلب على أداء و سلوك الأفراد، حتّى تتمكن من توجيه هذا السّلوك، و ذلك الأداء لصالح المنظمة[3].

6. اليقضة القانونية: تسمح اليقضة القانونيّة، أو التّشريعية بتتبع و رصد تطور القوانين، و التّشريعات التّي يمكن أن تصدرها الهيئات الحكومية، أو الوزارية، أو جميع أصحاب القرار في الدّولة بصفة عامة، فهذا التّرصد الذّي تقوم به المنظمة لمختلف التّشريعات، و القوانين يسمح للمنظمة من تكوين ردة فعل

---

(1) ROUACH.D, (2008), Op. Cit; p. 35.

(2) Seiglie. C; Coissard, Steven & Echinoid, Y; (2008); **"Economic Intelligence and National Security"**, **War, Peace and Security. Contributions to Conflict Management**, in: Peace Economics and Development, vol: 6, n°:17; pp. 235-237.

(3) Bergeron, P. (2006). **« Veille stratégique et PME : comparaison des approches gouvernementales de soutien »** ; Sainte-Foy : Presses de l'Université du Québec ; p.14.

تجعلها تنتهز الفرص، أو تفادي الأخطار والتّأثيرات السّلبية التّي يمكن أن تحدثها القّوانين و التّشريعات الجديدة[1]، ويغطى مجال اليقضة التشريعية الفعاليات التالية: السلطات العمومية، البرلمان، هيئات القياس والمحاسبة، الموثقين، والهيئات الدولية المتخصصة..إلخ.

مما سبق نستنتج أنّ لليقظة الإستراتيجية دور فعّال في صياغة الإستراتيجية التّنافسية، وتوفير المعلومات اللّازمة لها.

ثالثا: مراحل اليقضة الإستراتيجية

تمر عمليّة اليقظة الإستراتيجية مهما كان نوعها بالمراحل التّالية :

1. **مرحلة الجمع:** خلال هذه المرحلة يتّم جمع المعلومات المطلوبة من البيئة بإتباع الخطوات التالية:

– القيّام بعملية جرد لكل المصادر الشرعيّة، و التّي يمكن الحصول من خلالها على المعلومات المطلوبة؛

– تحديد عناصر البيئة المستهدفة من عمليّة الرصد، و نوعيّة المعلومات المطلوبة بناءا على أهداف المؤسسة وحاجاتها[2].

– وضع خطة مفصّلة لليقظة تتضمن تحديد الوسائل و التّقنيات، و توزيع المهام، ووضع رزنامة و ميزانية العمل.

– جمع كل ما أمكن من معلومات عن العناصر المستهدفة من المصادر المعنيّة تبعا للخطّة الموضوعة.

2. مرحلة التّحليل و التّركيب: بعد جمع المؤسّسّة لكمّ معيّن من المعلومات تأتي مرحلة تحليل، و تركيب ما تمّ جمعه كما يلي:

– فرز و ترتيب المعلومات للاحتفاظ بالملائمة و المفيدة منها، و ترتيبها حسب أهميّتها.
– تحليل المعلومات بتفسير دلالاتها الحاليّة، و التّنبؤ بآثارها المستقبليّة، و ذلك بالاعتماد على الوسائل المتخصّصّة، و قدرات الخبراء من داخل أو خارج المؤسّسّة.
– تركيب ما تمّ التّوصل إليه من توجهات، قصد الخروج بنتائج دقيقة ذات مصداقيّة، و تكون ملائمة لحاجة المؤسّسّة[3].

---

(1) MONINO J-L., (2011), **« Intelligence économique et numérique »**, Conférence Université Hassan II –Mohammedia ; p. 12.
(2) Ibid ; p.14
(3) Masson ;H, (2010) **« L'intelligence économique – quelles perspectives ? »**, 2 ème édition ; L'Harmattan ; Paris, p.260

3. مرحلة النّشر و إتّخاذ القرار:

لا يكون لعملية اليقظة الإستراتيجية أيّة جدوى، ما لم يتم نشر النّتائج المتوصّل إليها، لاستعمالها من طرف الأطراف المعنية، و لهذا فعلى المؤسّسة إتباع الخطوات التّالية لنشرها، واتّخاذ القرارات اللاّزمة لذلك:

– القيّام بصياغة النّتائج المتوصّل إليها، و عرضها على متّخذّي القرار و الجهات الطّالبة لها بأسرع وقت لتفادي تقادم المعلومات؛

– دراسة متخذّو القرار للمعلومات المقترحة واختيار أنسبها، و أكثرها ملائمة لتطوير الاستراتيجيات الإبداعية الناجحة؛

– تنفيذ القرارات المتّخذة، ومتابعتها بغية تقييم نتائجها، وانطلاقا منها يتّم تحديد الفجوات بين ما تمّ تحقيقه، و ما هو مسطر من أهداف، بعدها يأتي البحث من جديد عن معلومات حيويّة تمكّن من القضاء على هذه الفجوات؛

– في بعده التنظيمي يقدم الذكاء الاقتصادي عدة خصائص لتعزيز عامل التنسيق تتلخص في الشكل الموالي:

الشكل رقم(04): أبعاد الذكاء الاقتصادي الاستراتيجي في المؤسسة

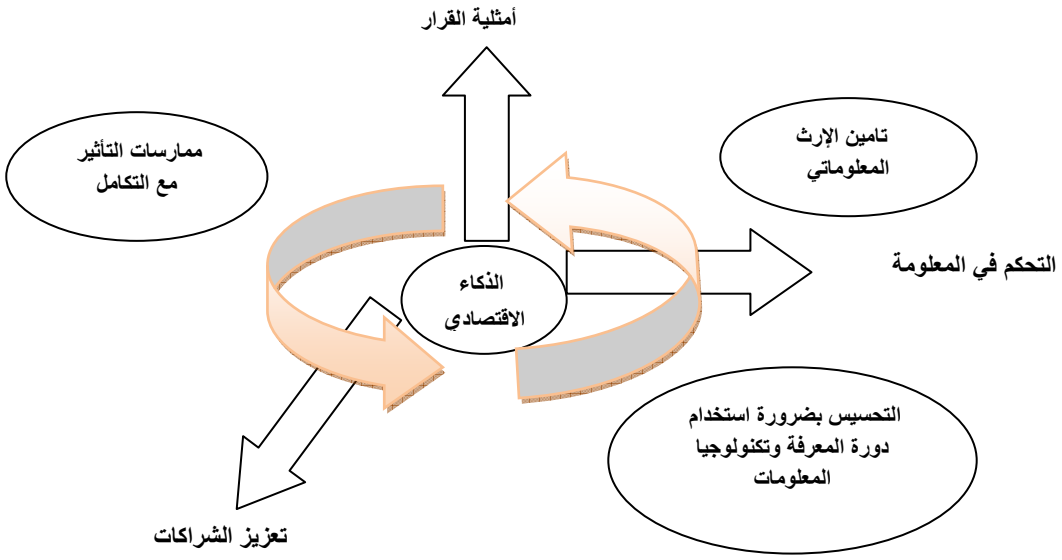

Source : « National Intelligence Strategy »; (2010), White House ; document téléchargeable sur le lien : http://www.whitehouse. gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf ; Consulté le : 22/06/2014.

المطلب الرابع: الذكاء الاقتصادي و ممارسات التأثير les pratiques d'influence

أولا: مفهوم سياسة التأثير ودورها في صناعة القرار

يعد التأثير تلك العملية البطيئة والمستمرة ذات أثر على المديين المتوسط والبعيد، والغرض منها التعبير عن رفض القيود التي تطرحها البيئة العامة التي تتواجد فيها المنظمة، وهو نتيجة حتمية لنظام المؤسسة المفتوح الذي يفرض على هذه الأخيرة ترابطا ديناميكيا لتدفق التفاعل بينها وبين البيئة المحيطة بها.

في حين يتمثل الضغط في تدخل موجه لسيرورة التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر فيس وتيرة ترجمة وتنفيذ الإجراءات التشريعية والعلاقات والضوابط التي تغير مجرى الأحداث، وتعنى تقنيات التأثير المستخدمة في كيفية تحصيل المعلومات عن الهيئة أو الشخص المستهدف[1]، والتي ستصب في صالح المنظمة المؤثرة، يتكون هذا التدفق المعلوماتي أثناء عملية اليقضة المستمرة من خلال ضخ المعلومة من منظومة القرار للمؤسسة، إلى المنظومة القرارية للمؤسسات المرغوب التأثير بها والتي تنتمي عادة إلى محيط المؤسسة العام/ الخاص.

وتعد الكتابات الانجلوساكسونية الأكثر اهتماما بجماعات الضغط على عكس الدراسات الأكاديمية الفرانكفونية على الرغم من مساهمة (JACOBIACK ;2000) الذي يرى "أن اللوبيينغ وممارسات التأثير تشكلان رد الفعل الخارجي للذكاء الاقتصادي عن طريق نشر المعلومة المرغوبة لدى شبكة صناع القرار خارج المنظمة"[2].

يعتبر التأثير الإرادة المضادة التي تعارض الإدارة المانحة للسلطة وهي القوة ذات تأثير داعم أو مخالف غبر مباشر حيث تدفع الأعوان المتأثرين (الجماعة المستهدفة) لبناء موقف متوافق تماما مع أهداف المؤسسة أو الهيئة المؤثرة، وتتعدد أشكال هذا التأثير وفقا لطبيعته: إذ نجد التأثير النفسي، التأثير الدبلوماسي، التأثير الاستراتيجي العسكري، وحاليا التأثير الالكتروني.

يرى JAKOBIACK أن " سيرورة التأثير بمثابة تحضير، إعداد، وإنجاز استراتيجيات العمل الموجهة لحيازة الفرص" المعقدة" وإقناع صناع القرار(أفراد، هيئات...) بتغيير موقفهم التنافسي والقانوني بفضل استغلال شبكة المعلومات المتوفرة ، وهي تمثل مسارا ضروريا لتغيير قناعات الهيئات المستهدفة:

---

[1] Stéphane; D, **« Lobbying et Intelligence économique: des disciplines concurrentes ou complémentaires? » ;** Document téléchargeable sur le lien : http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/sciences-de-l-information/applications-specifiques-des-sciences-de-l-information-domaines/intelligence-economique/lobbying-et-intelligence-economique-des-disciplines-concurrentes-ou-complementaires consulté le: 11/05/2013.

[2] Jakobiak F.,(2004); **« L'intelligence économique, la comprendre, l'implanter, l'utiliser »**, Éditions d'Organisation,. P.42.

(المؤسسات المنافسة، المنظمات المهنية، الدول والهيئات الحكومية وغير الحكومية، ومؤسسات المجتمع المدني، الثينك تانكس..)" [1].

يتعلق التأثير بتعديل ميزان القوى باستخدام تقنيات الضغط المباشر أو غير المباشر من خلال تحصيل معلومة التأثير وإعادة ضخها في عملية اتخاذ القرار وجعله يصب في صالح الهيئة التي تمارسه، مع الإشارة إلى أن سياسة التأثير تعتمد على منطق تشابك العلاقات المهنية والشخصية وهي حلقة مهمة في سيرورة اتخاذ القرار ذي المنحى المحدد مسبقا. أما الخصائص المرتبطة بممارسات التأثير هي:

– كيفية توجه التحولات الجيوسياسية الحالية، لفهم كيفية ممارسة القوة الناعمة كمكمل أو مقيد لقوة التأثير؛

– كيفية صياغة إستراتيجية صورة للمنظمة عند حدوث الأزمات داخل المؤسسة لتفادي انهيار سمعتها مع الحفاظ على العلاقة مع وسائل الإعلام، الشبكات الرسمية وغير الرسمية و منظمات المجتمع المدني؛

– كيفية ترجمة وتوجيه الأداء على الشبكات المهنية، الإعلامية والقطاعية التي تنتمي إليها المنظمة[2]؛

– إن فكرة التأثير لا تنفصل عن الممارسات الاقتصادية المعروفة اليوم كالبيع والشراء بالعقود الآجلة، انهيار أسعار البورصة، تقلب أسعار البترول إلى جانب التأثير الثقافي والسياسي من خلال جملة التحديات المصاحبة للتنمية الإنسانية كموجة الاهتمام بالتنمية المستدامة والأمن الأخضر؛

– تحتاج ممارسات التأثير منظومة متكاملة وفورية من اليقضة الإستراتيجية مع الحفاظ على الحد الأقصى من نظم حماية المعلومات الإستراتيجية والحساسة وتجنيد آليات الذكاء الاقتصادي الذي يضمن مستويات مناسبة من التدخل، وهو ما جعل من سياسة التأثير ركنا أساسيا من أركان الذكاء الاقتصادي المنظماتي والوطني؛

يغطي التأثير العلاقة بين الفاعلين الاقتصاديين مع القوى الأخرى، السياسية والاجتماعية من خلال تشكيل جماعات ضغط تتحرك وفقا لتدفق المعلومة واختيار المنهج الملائم للتأثير: التفاوض، التراجع و الهجوم وهي كلها سيناريوهات ممكنة من اجل بلوغ صناع القرار السلطة القانونية للتأثير[3].

تضم شبكة التأثير هيئات وأفراد تبعا لنوعية المنظمة التي تستهدف التأثير على صناعة القرار:

– **المنظمات غير الحكومية (ONG)**[4]: وهي المنظمات التي لها كيان غير رسمي، تتكون من فعاليات المجتمع المدني والمنظمات الإنسانية والبيئية، حيث تحافظ على قيمة الحقوق المكتسبة وتحصيل أهداف أخرى على الميدان؛

---

(1) Ibid ; p.44.

(2) Pierre. ;C (2003) ; « **l'intelligence économique et stratégique : la diplomatie d'influence au service de la guerre économique** » in : Revue internationale et stratégique, n° : 52 ; document téléchargeable sur le lien : http://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-page-153.htm; consulté le ; 17/12/2014, pp.158-159.

(3) « **IE et techniques d'influence** », article disponible sur le lien : http://www.intelligence-economique-fc.org/l-intelligence-economique/formations-et-metiers-en-ie/formations-ie.html; consulté le : 22/03/2012

(4) « **Organisations d'Influence » ;** article disponible sur le lien : www.syti.net/**Organisations**/Illuminati.**html**. Consulté le : 22/03/2012

– **الثينك تانكس: THINK TANKS**: وهي مراكز بحث تنتج تصورات وأفكارا لحلول استشرافية في المجال العسكري، الاجتماعي والاقتصادي، البيئي و الحضاري و تعتبر اليوم قواعد خلفية إستراتيجية لدوائر صناعة القرار في العالم؛

– **اللوبي LOBBY**: هم جماعات أو أفراد تتقاسم نفس المصالح، وتمارس ضغطا مباشرا آو غير مباشر إما بواسطة الاقتراح، أو التفاوض لدى المشرعين وصناع القرارات.

ثانيا: الأمن الاقتصادي و حماية الإرث المعلوماتي

باعتبار سياسة الذكاء الاقتصادي نظام حكامة لإدارة واستغلال المعلومات الإستراتيجية هدفها تعزيز التنافسية الاقتصادية بمستوياتها (الكلية، الجزئية والوسطية) والأمن التنافسي المعلوماتي من خلال تعبئة استراتيجيات مكافئة لمنظومة الذكاء الاقتصادي على المستوى الخارجي وخلق المعارف الإستراتيجية والنشر السريع والقدرة على تشجيع استخدام التكنولوجيا، وهي كلها عوامل تؤثر مستقبلا على صورة المنظمة[1].

وعليه فإن رأس المال غير الملموس عامل مهم لتطوير والحفاظ على المزايا التنافسية بشرط التحكم في تسيير الفرص والمخاطر المرتبطة بهذا الأصل ما يتطلب الانتباه الكامل لكفاءة النظام الأمني لحماية الإرث المعلوماتي للمؤسسات والهيئات، ومن بين الأخطار المتعلقة به نذكر ما يلي [2]:

– فقدان أو تقليد حقوق الملكية الفكرية لبراءات الاختراع؛

– تسرب مكونات رأس المال المعرفي وضعف التنسيق بين الأنظمة الفرعية لبنى المعلومات الإستراتيجية وبين سيرورة الذكاء الاقتصادي التي تنشط على المستوى الخارجي والممارسات الجماعية للموارد البشرية في الوقت عينه؛

– باعتبار الذكاء الاقتصادي ثقافة إدارية هدفها التحكم في المعلومات الإستراتيجية الضرورية لصنع القرار وملاءمته مع المتغيرات المحيطة؛ وضبط سلطة التأثير والقيادة على جميع الأطراف المعنية داخل المؤسسة بالإضافة إلى شركائها الاستراتيجيين[3].

إن أهم ما يتطلع إليه الذكاء الاقتصادي هو صياغة استراتيجيات الأمن الاقتصادي الملائمة لطبيعة و حجم المؤسسة وحصصها السوقية (الأبعاد التنظيمية، الموارد البشرية، امن نظم المعلومات،

---

(1) Eric. C & al; (2007) ; **« Protection du patrimoine informationnel »** ; FEDISA – CIGREF, document téléchargeable sur le lien : www.cigref.fr/.../**Protection_patrimoine_informationnel**_CIGREF_FEDISA... consulté le : 27/01/2015.

(2) Michel. G& ; (2011) ; **"Strategic Foresight : Use and Misuse of Scenario Building",** Cahiers du LIPSOR ; document téléchargeable sur le lien: archivo.cepal.org/**pdf**s/.../Godet-**strategic-foresight**-n1. consulté le: 17/12/2014.

(3)**« la sécurité économique »** ; délégation interministérielle, article disponible sur le lien : http://www.intelligence- économique.gouv.fr/dossiers-thematiques/secu...consulté le : 15/3/2015.

اختيار الشركاء من الموردين و الانفتاح على المحيط التنافسي من خلال سيرورة معلوماتية دفاعية نشطة[1].

المبحث الثاني: الممارسات المتعلقة بالذكاء الاقتصادي على المستوى الجزئي والكلي

تمهيد:

بينت المقاربات الحديثة، ارتباط ممارسات الذكاء الاقتصادي وآلياته بمختلف التوجهات الإدارية، التي تنتهجها المؤسسات والهيئات الرسمية وغير الرسمية، خاصة منها ما افرزها اقتصاد المعرفة والتحولات التكنولوجية على رأسها إدارة المعرفة والمقارنة المرجعية وعلم الاستشراف.

المطلب الأول: الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة

تلتقي سياسة الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة داخل المنظمات والفعاليات الاقتصادية و البحثية والمؤسسات في عدة نقاط مشركة نظرا لاعتماد كليهما على التسيير المحكم للمعلومات وتعظيم القيمة المضافة لها.

أولا: خصائص اقتصاد المعرفة

المعرفة هي أحدث أصول المؤسسات والأكثر أهمية بين عوامل الإنتاج التقليدية الأخرى وهي العمال والمواد الأولية ورأس المال وهذا ما يطرح دلالات عميقة تؤكد أن رأس المال الفكري أو المعرفي هو أكثر أهمية من رأس المال المادي وان "عمال المعرفة هم الرأسماليون الجدد الذين يملكون أثمن عوامل الثروة وعلى رأي المفكر الاقتصادي (P. E. Drucker) انه في القرن الماضي كانت مساهمة الإدارة تتمثل في زيادة إنتاجية العامل اليدوي ، لكن الأكثر أهمية زيادة إنتاجية العمل المعرفي[2].

أوجز روبرت غرانت Rober M. Grant ابرز خصائص اقتصاد المعرفة كما يلي:

- المعرفة هي العامل الرئيس في الإنتاج
- التركيز على الأصول غير الملموسة كالأفكار والعلامات التجارية بدلاً من الآلات والمخزونات والأصول المالية.
- **شبكي:** من خلال تطور وسائل الاتصالات الجديدة؛
- **رقمي:** وهذا له تأثير هائل على حجم وخزن ومعالجة المعلومات؛
- **افتراضي:** حيث أصبح العمل الافتراضي حقيقة ممكنة مع الرقمنة والشبكيات – الانترنت؛

---

(3) Deinis. M ; Isabelle. L; (2009) ; **« veille, prospective, intelligence économique et management des connaissances »** ; in : stratégie et management ; n°171 ; pp.04-05.

(2) Wiig K., (2011); **« Knowledge management: an emerging discipline rooted in a long history »**, in: Knowledge Management, 7ème editions; Editions Theseus, Paris, p.18.

– تضاؤل قيود الزمان و المكان وانخفاض التكلفة مع تطور التكنولوجيا الجديدة – الانترنت، الأسواق الالكترونية الجديدة التي تمتاز بسرعة تدفق المعلومات عن المنتجات، وما يترتب على التدفق الكامل للمعلومات عبر الشبكة المعلوماتية المفتوحة يؤسس لوعي اكبر بالقضايا الأخلاقية لدى الأفراد والمؤسسات[1].

إدارة المعرفة (KM) هي العملية التي من خلالها تقوم المؤسسات بتحقيق القيمة من أصولها الفكرية وتلك المبنية على المعرفة وفي الغالب يشمل توليد القيمة من هذه الأصول مشاركتها بين العاملين والدوائر وحتى مع المؤسسات الأخرى في محاولة لتحقيق الممارسات الأفضل[2]. ومن الملاحظ أن هذا التعريف لا يذكر شيئاً عن التكنولوجيا، فالتكنولوجيا بحد ذاتها هي ليست إدارة المعرفة، ولو أن تكنولوجيا المعلومات (TIC) تساعد في تسهيل عملية إدارة المعرفة.

وفي ظل الاستخدام المتزايد للشبكات ورقمنه المعرفة، يعتبر اقتصاد المعرفة ذا أبعاد عالمية والأكثر اعتماداً على الأبعاد الرقمية في الخزن والمعالجة والإرسال والاسترجاع وفي إنشاء المعرفة وإعادة إنتاجها، وكما هو معروف فإن المعرفة ما هي إلا خليط من التعلم والخبرة المتراكمة وتعتمد على الفهم والإدراك البشري[3] ولكن بالنظر إلى مسار استغلال المعلومات فعديد الكتاب الأكاديميين لا يترددون في اعتبار إدارة المعرفة نظام إدارة نظمي للمهارات والمعارف في المنظمات التي غايتها السماح بالحصول على ميزة تنافسية من خلال النشاطات التالية:

- **التشاركية:** وهي مسار تقاسم المهارات والمعارف الضمنية؛
- **الأخرجة:** تحويل المعارف الضمنية إلى معارف صريحة
- **التجميع وإعادة الهندسة:** إعادة صياغة المعارف الصريحة على شكل استراتيجيات ومخطط للتحرك

ثانيا: إسقاط نظرية Paul Romer على منهج الذكاء الاقتصادي

إن نظرية التطور الجديدة التي قدمها الخبير الاقتصادي بجامعة ستانفورد الأمريكية Paul Romer وآخرون، حيث حاول اكتشاف الأسباب التي تؤدي إلى النمو بعيد الأمد، تقدم مفهوماً قائماً على ان التكنولوجيا والمعرفة المبنية عليها هي جزء جوهري من النظام الاقتصادي وان المعرفة باتت عامل الإنتاج الأهم في الاقتصاديات الرائدة[4]، وتقوم نظرية Romer على الأتي:

---

(1) Goria S. (2006), **« Knowledge Management & Intelligence Economique: Deux notions aux passés proches et aux futurs complémentaires »** ; Université du Sud Toulon Var, Journal en ligne ISDM ; n° :27.p.24.

(2) Blondel F., El Mabrouki M.N., **« Quelles articulation entre intelligence économique et knowledge management au sein de l'entreprise »**, Actes de la 15ème Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique, Genève, 13-16 Juin 2006 ; p.07.

(3) Ibid. ; p.09.

(4) David. ; S & Frédéric L.R, (2007); **« Coopetition et intelligence économique »**, in: Revue française de gestion ; n° :176, p. 144. Document téléchargeable sur le lien : http://www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2007-7-page-147.htm. consulté le: 17/12/2014.

1- المعرفة هي الشكل الرئيسي لرأس المال والنمو الاقتصادي يتأتى من التراكم المعرفي؛
2- إن التطورات التكنولوجية الجديدة تتسبب في المزيد من الابتكارات وهذا هو المفتاح الرئيس للنمو الاقتصادي؛
3- التكنولوجيا تؤدي إلى زيادة العائد على الاستثمار المادي؛
4- الاستثمار يجعل للتكنولوجيا قيمة اكبر والعكس صحيح[1].

لهذا من الضروري التدخل على أربع مستويات لتعزيز سيرورة المعارف في المؤسسات وكذلك الهيئات الرسمية وهي: خلق مهارات جديدة ورسكلة الكفاءات الموجودة، تثمين الموارد البشرية من خلال التسيير التقديري للوظائف والكفاءات، تشجيع رأسملة الكفاءات لخلق ذاكرة المنظمة مع تشجيع المشاركة الايجابية[2]، و التفاعل مع المحيط من خلال التعلم التنظيمي، أما عوامل النجاح فهي تبني التغيير والمساندة والتوافق/ كما أن تثمين العلاقات مع الشركاء (الموردون/ العملاء) يفتح المجال لبناء فرص أخرى لتعزيز التنافسية وتطوير سيرورة التأثير الايجابي لدى المنظمة.

الجدول رقم (03): معايير العلاقة بين اليقضة الإستراتيجية وإدارة المعرفة

المعايير	اليقضة	إدارة المعرفة	
		الشراكة	الرأسملة
الأهداف	رصد الفرص/ المخاطر لاتخاذ القرار	تبادل وتقاسم المعارف	تراكم رأس المال المعرفي
	على المدى القصير جدا	المدى المتوسط	المدى الطويل
الاستهداف	خارج المؤسسة	داخل وخارج المؤسسة	داخل المؤسسة
المادة الأولية: المعلومات المستخدمة	البيانات التي يتم تحويلها إلى معلومات	المهارات والمعارف	المهارات والمعارف
المعالجة	الجمع، التحليل والتركيب والنشر	متغيرة وفق الإطار المستخدم	الاستخراج، الصياغة والمصادقة على المضمون ثم وضعها في الخدمة
التنظيم	الاستعانة بتصميم شبكة اليقضة	بروتوكول تدفق المعرفة	متغير وفق الإطار المستخدم
نظام المعلومات	نظام نوعي ومتخصص	بوابة انترنيت/ انترنات	التسيير الوثائقي
التنفيذ	قيادة التغيير	قيادة التغيير	متغيرة وفق الإطار المستخدم

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: Deinis. M ; Isabelle. L, Op. Cit, p.09

[1] Yvon. P, Philippe ; D ; (2004) ; **« Apprentissage organisationnel, économie de la connaissance: mode ou modèle? » ;** cahier de recherche du LIPSOR., pp.1-58.
[2] Blondel F., Edouard S., & El Mabrouki M.N; Op.Cit; p.11.

المطلب الثاني: الذكاء الاقتصادي والاستشراف:

ما تواجهه المجتمعات، المؤسسات والحكومات ومختلف المنظومات الاقتصادية والاجتماعية الرسمية وغير الرسمية هو جملة من التحديات والتهديدات المصاحبة لفرص محدودة ملغمة، تراجع دور الدولة في الحياة الاقتصادية مع انفتاح غبر مسبوق للمعاملات وتنقل الأشخاص والهجرة غير الشرعية وتغير متسلسل في الخارطة الجوسياسية للعالم.

أولا: التطور التاريخي لعلم الاستشراف

ربط الباحثون في علم الدراسات المستقبلية أولى محاولات التخطيط واستشراف المستقبل إلى جهود المفكرين الدينيين في الاتحاد السوفياتي (1928- 1931)، ومع تقدم استخدام الأساليب الكمية والنوعية وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال والعلوم الكمية بصفة عامة فقد أصبح من الممكن وضع الإشكاليات الإستشرافية في إطار علمي دقيق بدل الاعتماد على الخيال والبعد الفلسفي واعتباره بدلا من ذلك مجالا مفتوحا على دراسة السيناريوهات والبدائل والخيارات المطروحة[1].

في هذا الشأن، تعتبر الجمعية الدولية للدراسات المستقبلية أن الاستشراف هو مجال معرفي يستند على عدة مقومات[2]:

- التركيز على استخدام الطرق العلمية في تكميم وتقييم الظواهر مع عدم إهمال المساهمات الفلسفية تماما؛

- التعامل مع سيناريوهات و خيارات واسعة؛

- تلك الدراسات التي يتراوح مداها الزمني من خمس إلى خمسين سنة؛

- الغرض منه مساعدة صانعي السياسات على الاختيار الحكيم بين السيناريوهات المطروحة أمامهم واستشرافها لاحقا.

وفي إشارة إلى التطور التاريخي لعلم الاستشراف فقد بين Cédric Patrick أن جذور علم الاستشراف كانت دوافع عسكرية بحتة، إذ ظهر في الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية بالتزامن مع تطور الذكاء الاقتصادي – على الرغم من رغبة الإنسان في قراءة المستقبل والتكهن به منذ القدم– وتمت تجربة نتائج الدراسات الأولية في الاستشراف على سلاح الجو الأمريكي عام 1944[3]، وبالنظر إلى

---

[1] راشد الدوراري وآخرون، " **الدراسات الإستشرافية**" وثيقة منهجية مقدمة من طرف قسم البحوث الإستشرافية والمقارنة" أكتوبر 2011، ص:02 ، ملف متاح على الرابط التالي:

[2] المرجع نفسه.

[3] Cédric. P ;(2012) **; « la prospective ; Les fondements historiques »** vol 1 ;document disponible sur le lien : www.millenaire3.com/content/view/pdf/1330 consulté le 17/11/20144.

النتائج الجيدة التي تم التوصل إليها فقد تم الأخذ بسيرورة الاستشراف كصناعة أكاديمية و أصبح منهجا علميا قائما بذاته للإدارة والتخطيط* بدل اعتبارها خدمات استشارية فقط.

يساعد الاستشراف على الحد من الانحرافات والتوجهات غير المدروسة للمشكلات ووضع التصورات المرافقة للتطور الحضاري والاقتصادي والاجتماعي للدول من خلال سيناريوهات مبتكرة؛ تضمن إدماج المتوقع وغير المتوقع و التي تزيد من كفاءة التخطيط العسكري والمدني وإدارة الشركات الكبرى المتعددة الجنسيات[1].

مما سبق يمكن التأكيد على أن الاستشراف محاولة إجابة للتحديات التي تعرفها البشرية اليوم وأهمها[2]:

- التهديدات النووية؛

- التغيرات المناخية وتحديات التنمية المستدامة، الهجرة الديموغرافية؛

- مخاطر توظيف الثورة البيولوجية للجينوم البشري؛

- صياغة الخريطة الدينية السياسية والجيو-اقتصادية لدول العالم على أسس عرقية وثقافية تعكس تفوق الجماعات البشرية

- تداعيات التغيرات في الهرم السكاني؛

- التقييم المستمر للتحديات على المدى الطويل وتحليل سياسات الدولة؛

- دراسة المجالات المفتاحية والتخصصية ومستقبل العلوم والتكنولوجيا ومناهج البحث المستقبلي والأمن البيئي؛

- التكوين المتخصص في منهجية التعامل مع الأزمات و تحليل الفرص المستقبلية؛

- العولمة وتكنولوجيا المعلومات؛

---

* الجدير بالذكر أن المراكز الكبرى لصناعة القرار كالبيت الأبيض، الكونغرس الأمريكي، البنتاغون لها قواعد خلفية تدعم صياغة وتقبل القرارات من طرف الرأي العام الأمريكي والعالمي، تتمثل في خزانات الفكر كمصدر مستمر للاستشارات والدراسات التشخيصية المعروفة بـ think tanks منها المجلس القومي للاستخبارات NIC ومؤسسة AMERICAN ENTREPRISE OF FREEDOM، HRITAGE، كما تميزت فترة الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بازدهار التخطيط الاستراتيجي باستعمال منهج السيناريوهات خاصة بالنسبة للشركات الطاقوية الكبرى مثل ED،SHELL وهذا للحد و محاولة التصدي للصدمات النفطية.

(1) Ibid. ;p. 46.

(2) Philippe .D ; Stéphane .C, (2007) ; **« Attitudes prospectives : éléments d'une histoire de la prospective en France après 1945 »**, L'Harmattan, p.163.

- تقليل الفجوة بين الأغنياء والفقراء؛

- الحفاظ على القيم والأخلاق ومحاربة الجريمة العابرة للقارات؛

- تحسين حياة وتمكين المرأة؛

- تلبية الاحتياجات الطاقوية والبيئية؛

- التحديات الأمنية؛

- مكافحة الأمراض المستعصية والجديدة؛

- تحسين القدرات القرارية والحد من الصراعات السياسية والطائفية.

وهذا ما يبرز ضرورة الأخذ بعين الاعتبار تبني سيرورة مسبقة ورؤية استشرافية تأخذ مسارها عن طريق نظام ذكي ومتكامل هو الذكاء الاقتصادي وتكييفها مع أنظمة المؤسسات، الأقاليم والدولة ، وهذا يحتاج بدوره إلى تبني منطق الرقمية لتعزيز الأداء الحالي والمتوقع (إدارة الأداء الاقتصادي) خاصة في ظل بيئة تتميز بتضخم حاد لحجم المعلومات التي تمثل موردا استراتيجيا على جميع المستويات.

يتعلق الاستشراف بثلاث عوامل: العولمة، حالة عدم التأكد والتطور الإنساني الذي تعرفه البشرية لذا فنحن مدعوون إلى محاولة فهم هذا التعقيد[1]، وتنظيم الاستراتيجيات المستقبلية والبحث عن الأدوات الكفيلة لمواجهة المجهول.

ثانيا: علاقة الاستشراف بالذكاء الاقتصادي واليقضة الإستراتيجية

تلتقي سيرورة كل من الذكاء الاقتصادي واليقضة الإستراتيجية في منحى مشترك وهو التحضير للمستقبل القريب أو البعيد؛

- تزامن نشوء الاستشراف منذ 50 سنة الماضية مع نشوء علم المستقبليات FUTUROLOGIE وهي نفس الفترة التي تعرفت نمو المقاربات التنظيمية المرتبطة بمفهومي الرصد واليقضة الإستراتيجية؛

- تحتاج الدراسات الإستشرافية إلى تحليل كمي ونوعي و سيرورة صارمة اعتمادا على مناهج عقلانية (مناهج كمية، إحصائية ورياضية، وقائع ذات جذور تاريخية...إلخ).

عما أن اليقضة لم تكن ذات تعريف دقيق إلا بعد سنوات التسعينات بعد انفصال مفهومها عن البحث الكلاسيكي عن طريق الشبكات المتخصصة باعتبارها توفر حجما زخما من المعلومات ولاحقا

[1] Bruno. H, (2008) ; « **Interfuturs : une prospective de la mondialisation** » in : Horizons stratégiques, n° :7, article disponible sur le lien : http://www.strategie.gouv.fr/revue/article.php3?id_article=618; consulté le ; 15/01/2015.

صياغة الأدوات المتخصصة لممارسة عملية اليقضة، من خلال الوظائف التي تطرقنا إليها سابقا لدعم اتخاذ القرارات في النهاية[1].الجدول الموالي يقدم تفاصيل أكثر عن تمييز كل من عمليتي اليقضة والاستشراف:

الجدول رقم (04): التمييز بين كل من منهجي اليقضة والاستشراف

أوجه التمييز	اليقضة	الاستشراف
الأهداف	رصد الفرص والمخاطر لاتخاذ القرار	تحديد حقل المستقبل الممكن الاستثمار فيه
الآفاق الزمنية	المدى القصير	المدى الطويل جدا
الإطار الاقتصادي	الجزئي، الوسطي	الكلي ، الوسطي
الصياغة	آنية من خلال التعامل مع المعطيات الحقيقية والحاصلة فعلا	موضوعية من خلال الأخذ بجميع الاحتمالات والتصورات
التنفيذ	التنظيم، العمليات، نظام المعلومات	تنفيذ فوري للسيناريوهات المقبولة

Source : www.cigref.fr/itgifrance/.../symp2007/IGSI_2007_De_JOUVENEL.**pdf;**document consulté le : 08/09/2014.

تختلف أهداف اليقضة عن الاستشراف، ففي حين تسمح اليقضة الإستراتيجية بتتبع ورصد التطورات المحيطة وفهمها وإدارتها ، يسعى الاستشراف إلى توقع التوجهات العامة للدولة وبناء ومحاكاة السيناريوهات التي من شأنها أن تمثل حلا على المدى الطويل جدا، لهذا السبب توفر اليقضة الإستراتيجية المعلومات التي يكون مجال استهلاكها قريبا، بينما يعمل الاستشراف وفقا لمبدأ تراكم المعلومات ونمط تكرارها وفي نفس الوقت تكرار الأحكام على نفس الوقائع مع عدم إقصاء أي إشارات آو نوع من المعلومات[2].

وما نستنتجه من مداخل مقارنة الاستشراف مع عملية اليقضة الإستراتيجية أن كلاهما يتبنى وظائف الإنذار المبكر على المستوى الكلي وما دون ذلك، والاستعداد المبكر للمستقبل والتأهب للتحكم والمشاركة في صنعه؛

– تكون اليقضة صالحة على المستوى الجزئي، الإقليمي و المستوى القطاعي، وفقا لوقائع حقيقية وثابتة بينما تتطلع إستراتيجية الاستشراف إلى توجيه والتحكم في ميولات المجتمع والأفراد وسلوكياتهم[3]؛

(1) Godet M., (2004) ; « **Manuel de prospective stratégique** », Tome 02, 2eme édition. Editions Dunod ; p.66.
(2) MONINO J-L, (2011), « **Prospective et intelligence économique au service des entreprises et des territoires** », Colloque, 6ième Université d'été.
(3) Bootz J ;(2010), « **Prospective et apprentissage organisationnel** » ; Datar, Commissariat général du Plan ; Lipsor, ; p.34.

– وعليه بالنظر إلى نقاط التلاقي العديدة التي تجمع كلا من المنهجين، ومع التطورات المتلاحقة للمؤشرات السوسيواقتصادية للدول، تقترب سيرورة اليقضة من الاستشراف كلما كان هذا الأخير أكثر عملية وأكثر أهمية إستراتيجية وفي نفس الوقت تقترب اليقضة من كونها يقضة استشرافية حيث أصبحت عديد المؤسسات الكبرى والشركات المتعددة الجنسيات تلجأ إلى استخدام اليقضة الإستشرافية لمحاولة التنبؤ بالتطورات السوقية للمرتبط بنشاط عملها*

وعليه من البديهي أن تجمع الذكاء الاقتصادي والاستشراف علاقة وطيدة من خلال عوامل مشتركة تضم[1]:

– مبدأ التنبؤ – بالرغم من اختلاف المدى الزمني لكليهما–

– الطابع الاستباقي للأحداث والسيناريوهات؛

– الاستعانة بمنهج إدارة الخطر، والمقارنة المرجعية، التقييم الاستراتيجي والتشخيص؛

– استخدام الطرق الكمية والنوعية في الحصول على المعلومة؛

– تعتبر اليقضة مدخلا لتدفق المعلومات الاستراتيجية لكل من الذكاء الاقتصادي والاستشراف؛

المطلب الثالث: بعض نماذج ممارسات الذكاء الاقتصادي في العالم

أولا: اليابان

ابتعد اليابان عن التحالفات العسكرية واللعبة السياسية، وتوجه التركيز على المنحى الاقتصادي حيث وضع اليابانيون جهازا صناعيا وتجاريا وفقا لقاعدة قاعدة قائمة على الاستعمال الكثيف للمعلومة الاقتصادية وجعلها في خدمة السيادة الوطنية وهذا يظهر من خلال حجم الاستثمار في المعلومة حيث تمثل 1.5% من رقم أعمال المؤسسات، بفضل ثقافة تقاسم المعلومة التي تشكل احد أدوات التنافسية الصناعية في اليابان من خلال شبكة تغطي مختلف الأسواق العالمية وتعمل في الوقت الحقيقي وكذلك علاقة قوية وشراكة ايجابية تجمع المؤسسات والإدارة عن طريق مركز جمع المعلومات وهي وزارة الصناعة والتجارة الدولية (MITI)**، كما أن soshas– sogo وهي كبريات الشركات اليابانية التي

* نذكر على سبيل المثال مشروع **MOBILITY2030** الذي يجمع 12 مؤسسة أمريكية، يابانية، أوروبية والتي تنتمي جميعها إلى قطاع السيارات والصناعة البترولية إذ يهتم بكيفية مواجهة المؤسسات لتحديات التنمية المستدامة على المدى الاستشرافي.

[1] Clerc, Pautrat, R., (2004) ; **« Prospective des dispositifs nationaux d'intelligence économique. De l'intelligence économique l'économie de la connaissance »,** Economica, Paris, p.145-147.

** وزارة التجارة الدولية و الصناعية، تنسيقية للربط بين المعلومات الإستراتيجية، دورها الأساسي في مساعدة المؤسسات اليابانية و توجيهها و إعلامها. ترتبط بكل من الجامعات اليابانية، الشركات التجارية العظمى التي تمول مراكز البحث و التطوير، المنظمات المهنية و الهيئات الإدارية ذات الطابع البحثي و العلمي. كما تتميز بعثات MITI بالتغير وفقا للاحتياجات الجديدة للاقتصاد الياباني، و تضع من بين أولوياتها تقنيات جمع المعلومة، العمليات التثقيفية حول التكنولوجيات الجديدة والتوقع حول أنماط الاستهلاك.

تمول مؤسسات think tanks باعتبارها تضم أكبر عدد من الخبراء اليابانيين من شتى دول العالم، النقابات، أرباب العمل والهيئات ذات طابع البحث العلمي، وهي تعتبر موجها نحو استقطاب تعظيم عوائد الاستثمارات ومساعدة المتربصين اليابانيين في الخارج.

وعليه يتسم نظام الذكاء الاقتصادي في اليابان بجملة من المميزات:

- الأخذ بعين الاعتبار دور النخب اليابانية في تصميم وبناء مجال دوران تدفق المعلومة؛
- التنسيق العالي والتكامل بين الاستراتيجيات القطاعية؛
- عدم الاعتماد فقط على تجميع المعلومات بل هيكلتها وتوجيهها نحو أغراض دفاعية وهجومية؛
- مرافقة المسعى الاستشرافي للتسيير الاستراتيجي من أجل التكتلات الاقتصادية؛
- سياسة الإفصاح والشفافية؛

ثانيا: الولايات المتحدة الامريكية والمملكة المتحدة

في حين قد ركزت المملكة المتحدة في ذروة الثورة الصناعية على الاستخبارات الاقتصادية فإن ذلك لم يكن في خدمة الصناعة الوطنية بالشكل الكافي، وبالفعل فإن نظام الذكاء الاقتصادي في المملكة المتحدة يستثمر اليوم في القطاع البنكي المالي[1]، فإن الاقتصاد الأمريكي يملك نظام ذكاء اقتصادي غنيا ومتنوعا على الرغم من الذهنية الفردية التي تمارسه كالمؤسسات مثلا في سنوات الثمانينيات والذي كان قائما على التنبؤ بالاستراتيجيات التنافسية في السوق الداخلية، ولكن اليوم قد طغت عقيدة "الأمن الاقتصادي" من أجل الدفاع عن المصالح والتفوق الصناعي الأمريكي ومناصب العمل، لهذا السبب عرفت منظمة الذكاء الاقتصادي تطورات هيكلية كبرى نحو تسيير جماعي (عام- خاص) للمصلحة العامة. لهذا السبب فإن منظومة الذكاء الاقتصادي الأمريكي تهدف إلى:

- تسهيل عملية الحصول على المعلومات ذات القيمة الاقتصادية و الإستراتجية للجميع؛
- دعم و تحسين التلاحم الوطني؛
- تقليص هدر الموارد من خلال التحكم في تكنولوجيا المعلومات؛
- إعادة التفكير في حماية الشبكة الوطنية للمعلومات.

تساهم عديد الهيئات في تحديد الأهداف ذات الأولوية للدولة، إذ أن نظام الذكاء الاقتصادي الأمريكي يدور حول البيت الأبيض ومجلس الأمن القومي، ويعتمد إستراتيجية غرف الحرب (war room) في كل سوق، تعمل على تجميع وتوزيع المعلومات بين القطاعين العام والخاص، والتي تكون في اتصال

(1) Christian .H,(2009) ; « **La machine de guerre économique. Etats-Unis, Japon, Europe** ». Éditions Economica ; p.47.

مباشر مع مركز الدفاع، كما نلاحظ مساهمة المؤسسات الخاصة أيضا في إطار الاستخبارات، والكونغرس الذي يتصل مباشرة مع البيت الأبيض ومختلف الهيئات التي يتعامل معها، من وكالة الذكاء المركزية CIA، البنتاغون، هيئة التجارة، مكتب التحقيقات الفدرالي FBI، وكالة الأمن القومي NSA، ومراكز العلوم والتكنولوجيا.

سياسة الذكاء الاقتصادي في الولايات المتحدة تستند على:[1]

-منهجية منظمة لتشارك المعلومات مثل Network Centric Warfare (NCW) والتي تعمل على تزويد المؤسسات في المجال الاستراتيجي بقدرة كبيرة على البحث، التحقيق، واتخاذ القرار؛

-جماعات ضاغطة "Lobbying" أمام عدد كبير من المنظمات العالمية، مثل: OMC, WBCSD, ONU, OCDE, Union européenne

-أنشطة منسقة للاتحاد والضغط أمام المنظمات الدولية للتجارة (غرفة التجارة الدولية، BASD).

-استخدام اللغة الانجليزية؛

-نظام قضائي مرن (Soft law)؛

-قدرة مالية ضخمة؛

-آلية للحماية ضد شراء المؤسسات الأمريكية، هذه الآلية لا تتدخل إلا نادرا في عمليات التملك أو الشراء، والتي تتابعها "لجنة الاستثمار الأجنبي في الولايات المتحدة الأمريكية" والتي ترصد كل عمليات البيع لمشتري أجنبي، يشتبه في مساسها بالأمن القومي؛

-بيئة تشريعية تحمي دائرة النشاط، فعلاوة على الشركات، القانون الأمريكي يعمل على حماية بعض مجالات النشاط، كالأعمال المتعلقة بالبنية التحتية للموانئ والإصلاحات البحرية والممنوعة على المؤسسات الأجنبية؛

- بيئة تشريعية تشجع وتساعد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا: فـــــرنســـــا

على عكس الولايات المتحدة واليابان فقد عرفت فرنسا تأخرا وإهمالا في مفهوم وتطبيق آليات الذكاء الاقتصادي في مقابل تزايد المنافسة – الشراكة التي أصبحت تحكم الممارسات الاقتصادية الدولية، مما تطلب تعبئة جماعية للقدرات الدفاعية والهجومية للفاعلين الاقتصاديين مدعومة بالإرادة السياسية على أعلى مستوى.

وعلى الرغم من المبادرات التي تم تطويرها من طرف الخبراء الذين أكدوا على أهمية اليقضة الإستراتيجية التي يجب أن تستفيد منها المؤسسات خاصة في ميدان الإنذار المبكر، كصناعة الطائرات،

[1]Christian .H,(2009) ; Op.Cit ; p.53.

والاتصالات والطاقة، ولكن العائق الأكبر كان صعوبة هضم المؤسسات لوظيفة حماية الأنظمة الصناعية واليقضة التكنولوجية والتقييم السيء لحجم التهديدات[1].

المبحث الثالث: مفاهيم أساسية حول الإقليم

تمهيد:

في ظل التحولات العميقة التي فرضتها العولمة كشفت الحلول الليبرالية والنظرية النيوكلاسيكية والتي افترضت أن التنمية الاقتصادية الأكثر تجانسا هي التنمية على الصعيد الكلي-**macro** - **économique**كشفت عن قصور واضح في السياسات الاقتصادية العمومية لعقود متعاقبة عرفتها الدول المصنعة والدول الصاعدة على حد سواء ولعل من بينها لا مساواة فرص التنمية العادلة بين أقاليم القطر.هذه الأخيرة أصبحت تشكل موضوعات ذات أهمية متزايدة خلال 50 سنة الماضية في علم الاقتصاد، جغرافيا التنمية، خبراء السياسة وحتى لدارسي علم الاجتماع والتساؤلات الرئيسية لهؤلاء هي: كيف تنمو الأقاليم؟ لماذا تنمو بعض الأقاليم بشكل مضطرد أكثر من الأخرى؟ لماذا يوجد تباين بين مستويات المعيشة والرفاه الاجتماعي بين أقاليم البلد الواحد؟ هذا الاهتمام بالتنمية الإقليمية يعود بالدرجة الأولى إلى الدراسات الإقليمية والتفكير العلمي الذي أثبت أن الممارسات التي تؤدي إلى الإبداع على مستوى إقليم معين هي ممارسات مكانية بطبيعتها.

المطلب الأول: مفـــــهوم الإقليـــــم

يعد مصطلح "**إقليم**" من المصطلحات العسكرية والتي تعبر عن حدود قطاع عسكري بري، كما يعبر عن السيادة الترابية مع الدول المجاورة.

بالرغم من أن اغلب منظري التنمية الإقليمية يهتمون بكيفية حدوث النمو على الصعيد الإقليمي، إلا أن هناك إجماعا نسبيا بين الباحثين حول تحديد مفهوم للإقليم:

فـ (Lima J. Fredirick , 2009): يرى بان الإقليم عبارة عن مساحة أو حيز يتمتع بمواصفات معينة وهذه المواصفات يمكن أن تكون اقتصادية، اجتماعية، عمرانية...إلخ[2]

كما يعتبر كل من (Benko, G. , Lipietz, A ; 2004) بان الإقليم من وجهة نظر جغرافية عبارة عن حيز مكاني به قدر من الخصائص الطبيعية والمناخية التي تميزه عن غيره من الأقاليم، أما من وجهة

---

(1) Sophie .L ; (2001) ; **« Intelligence économique : acception française et multidimensionnalité »** ; X^ième Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique 13-15 juin 2001 ; Faculté des Sciences de l'administration Université Laval Québec, pp.04-06.

(2) De Lima J. F.; (2009); **« Géoéconomie et développement régional »**; Publibook, Paris. P.59.

نظر اقتصادية فهو تكامل مجموعة من الأنشطة الاقتصادية التي تحقق قدرا من الاكتفاء الذاتي، بينما من الناحية الاجتماعية فإن الإقليم منطقة يتواجد بها عرق أو طائفة سكانية متجانسة"[1].

على صعيد آخر عرف (GLAESER & HOHLHASE,2004) الإقليم على انه " نتيجة التقسيم الإداري للدولة، و يكون وفقا لخيارات إستراتيجية واقتصادية تتبعها الدولة من خلال سلطة إدارية تمارس مهامها التي تتمثل في تحقيق الرفاهية والعدالة الاجتماعية لكل قاطني الإقليم"[2]، ويشكل الإقليم مساحة محددة بظواهر اقتصادية وإنسانية وجغرافية تخلق إطارا ذهنيا ومكانيا يجمع هذه الظواهر التي هي دعامة تماسك الإقليم.

وعليه يمكن القول أن الإقليم بمفهومه الشامل عبارة عن حيز مكاني ذو حدود واضحة سواء كانت طبيعية، إدارية، يتمتع بقدر من الخصائص الطبيعية والبيئية، تقطنه مجموعات اجتماعية متجانسة إلى حد ما لغويا وثقافيا تشكل في مجملها هويته السوسيو ثقافية، يضم تجمعات عمرانية ذات أحجام متباينة، يمارس قاطنوه أنشطة اقتصادية مختلفة من حيث درجة التعقيد. كل هذه العناصر متقاربة إدراكيا، مؤسساتيا، وتنظيميا تسوق صورة داخلية وخارجية تعبر عن مساهمة الإقليم في الديناميكية التنموية الإقليمية والوطنية، و الحيز المكاني ليس فقط إطارا لتوطن الأعوان الاقتصاديين لكن أيضا يحتل مكانة متزايدة كفاعل سوسيو اقتصادي لما له من تأثيرات وأبعاد اقتصادية، اجتماعية، بيئية، سياسية وجغرافية.

---

(1) Benko, G., Lipietz, A., (2004) ; **« La richesse des régions »** ; Presses universitaires de France. Paris, p36.

(2) Glaeser, E. L. & Hohlhase, J. E. (2004): **"Cities, regions and the decline of transport costs"**; in: Regional Science; n°: 83, p.22.

الشكل رقم (05): مكـــونات الإقليم

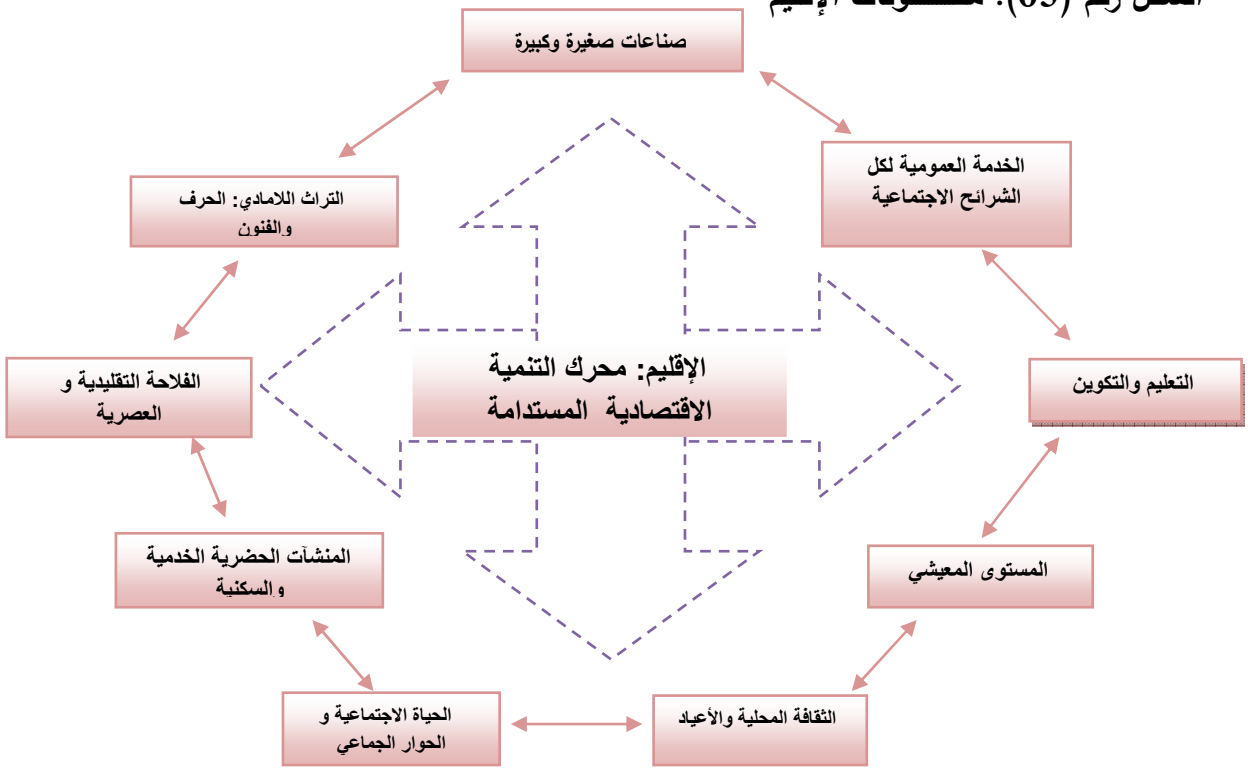

Source : Glaeser, E. L. & Hohlhase, J. E. (2004): Op.Cit ; p.25.

يعد الإقليم بما يحتويه من طاقات بشرية (رأس المال البشري)، الاستثمارات، التجهيزات، المصانع نوعا من رأس المال الثابت أو الأساسي والذي يلعب دورا مهما في جذب رأس المال المتحرك (الاستثمارات الأجنبية) و باعتباره رأس مال مكاني capital spatial؛ فإنه يحوز هذا الرصيد المكاني الذي يساهم في توجيه العملية الاستثمارية إلى المناطق ذات الكثافة الاقتصادية والسكانية العالية والتي تعتبر أساسا أفضل مردودية وذات كفاءة اقتصادية، لهذا فعلى التنظيم المكاني أن يعمل على تبني وإنشاء امتيازات في الأقاليم المتخلفة، وجعلها منافسة من خلال الممارسات الموجهة لجذب الأنشطة وتعبئة الموارد المحلية، والحد من المشاكل المتعلقة بالتنظيم المكاني للمؤسسات ورفع الديناميكية الصناعية، وشكل وطبيعة العلاقات بينها، العمل على تعزيز التعلم الإقليمي وخلق الموارد المتميزة للإقليم.

المطلب الثاني: أنـــــواع الإقـــليم

إلى جانب الطرح الذي تطرقنا إليه في المطلب السابق عن ماهية الإقليم، فإن عديد العوامل ساهمت في تمييز أنماط مختلفة من الأقاليم التي تستجيب للتحديات البيئية، الإدارية، المعلوماتية التي فرضتها العولمة كما أن الانفتاح العالمي بفضل وسائل الاتصال الحديثة قد جعل هذه الأخيرة تندمج سريعا ضمن النظام العالمي اقتصاديا، اجتماعيا وحضاريا.

أما على الصعيد القومي، فقد تراجع دور الدولة المركزية إلى ممارسات غير ممركزة متزايدة لصالح الجماعات الإقليمية من خلال لامركزية القرار، فقد أثبت نجاعته كنمط تسييري فعال للانتقال إلى معالم الدولة المعاصرة وتشجيع روح المبادرة المحلية. من هذا المنطلق فإنه يمكننا تقسيم الأقاليم إلى:

أولا: الإقليـــــم الحضـــــري (المدينة)

لقد أصبحت المدن احد معالم النمو والتحضر في عالمنا المعاصر وأصبح مفهوم الإقليم بدوره يستند على الجذب الذي تمارسه المدن الكبيرة ،إذ تعتبر جذور التنمية الاقتصادية الوطنية، وأنه في ظل النضج الاقتصادي والسياسي الذي تشهده المناطق الحضرية في العالم، من خلال تراكم الكفاءات (رأس المال البشري) وتوسع المدن وتحسن البنى التحتية والتكنولوجية (تعاظم دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مفاصل الحياة اليومية داخل المدينة)، زيادة الوعي الصحي وارتفاع المستوى الثقافي والانفتاح الاقتصادي والحضاري والتواصل العالمي فإن التحدي اليوم يتطلب مدنا قادرة على المنافسة ليس فقط داخل الدولة، بل مع مدن أخرى حول العالم بالاعتماد على قدراتها الذاتية من اجل بناء ميزة تنافسية مستدامة وتعزيز هويتها التاريخية والحضارية. ولعل مدن دبي، شنغهاي، هونغ كونغ، نيويورك، ريو دي جانيرو، أمثلة جيدة يمكن سردها.

تعتبر الأقاليم الحضرية كنظام حي يضم سكانا يمارسون وظائف وأنشطة إنسانية واقتصادية مختلفة وفق إطار تنظيمي وإداري، على أن تتوفر فيها مقومات الحياة الكريمة (اقتصادية، اجتماعية، بيئية) إضافة إلى ما يخلقه التفاعل بين الأفراد من ظواهر حضارية وثقافية مشتركة بينهم، تقول الإحصائيات أن قرابة 70% من سكان العالم يتمركزون في المناطق الحضرية التي تشغل كلا من الكفاءات البشرية ورؤوس الأموال مما يؤدي ذلك إلى نتائج تترتب عنها آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية متباينة وخطيرة في بعض الأحيان كالتلوث، و انحسار فرص العمل وتنامي الجريمة بأشكالها ، كما أصبحت المدن تمتلك قوة استقطاب للحياة الإقليمية التي تمنحها تأثيرا على المناطق الظهيرة لها (الأقاليم الريفية) من خلال قوى الجذب والطرد للأنشطة الاقتصادية.

وقد تزايد اهتمام علماء الاقتصاد في بحث المشاكل الحضرية وعلاقتها بالاقتصاد المكاني مما فسح المجال لنشأة علم الاقتصاد الحضري* على غرار علم الاجتماع الحضري وعلم النفس الحضري، وهو يشكل حاليا جزءا أساسيا للعديد من الدراسات الأكاديمية في مجال الجغرافيا، علم البيئة، التخطيط الحضري والتنمية المستدامة.

* يعتبر علم الاقتصاد الحضري احد حقول علم الاقتصاد الإقليمي سريعة النمو والذي تفرع عنه بعد الحرب العالمية الثانية ، لكن جذوره تعود إلى فترة الحرب العالمية الأولى بسبب المشاكل الحضرية في المدن الألمانية، وبالرغم من مساهمة الأمريكي WALTER ISARD في تحليل الموقع الصناعي في المناطق الحضرية، إلا أن الاهتمام بالاقتصاد الحضري لم يظهر إلا في سنوات السبعينات من القرن الماضي إذ منحت أول شهادة جامعية في هذا الاختصاص عام1973، وأصدر أول كتاب في الاقتصاد الحضري المعنون" مقدمة في الاقتصاد الحضري لـ : WILBER THOMPSON عام 1965.

ثانيا: الإقليـــــم الريفـــــي

عادة ما تكون الأقاليم الريفية عبارة عن مدن صغيرة أو مناطق ظهيرة للمدن الحضرية وهي أحيزة مكانية يمكن جردها عن طريق مؤشرات جغرافية (فضاءات طبيعية أو مستغلة، تنوع في التضاريس) مؤشرات ديمغرافية (كثافة سكانية قليلة، تنوع محدود في الوظائف)، ومؤشرات اقتصادية (تفوق القطاعات الأولية والصناعات التحويلية).

تحوز الأقاليم الريفية إضافة إلى الموارد الطبيعية رأس مال اجتماعي يتميز بكثافة وارتباط نوعي بين العلاقات الاجتماعية وكذلك المهارات التي تتركز غالبا في الأنشطة الفلاحية والحرف التقليدية والتي أصبحت اليوم تعاني بسبب الهجرة نحو المدن والمناطق ذات فرص العمل المتاحة والاستقرار(الآثار السلبية للاستقطاب)، إلى جانب ذلك فإن هذا النوع من الأقاليم يتسم بإرث ثقافي غني قوامه التراث المادي و اللامادي (العادات والتقاليد). كما أن الوظائف الأساسية للإقليم الريفي هو الإنتاج الفلاحي، كما أنها مناطق جذب سياحي بامتياز بفضل ما تحوزه من مقومات سياحية بأشكالها(السياحة الحموية، السياحة الجبلية...).

وقد بينت عديد التجارب أن اغلب السكان الذين يغادرون الإقليم بحثا عن العمل غالبا ما يشكلون لاحقا جزءا من المنظومة الاقتصادية للإقليم الريفي إما بالدخول المحولة إليه أو المشاريع الاستثمارية التي يخلقونها في حالة عودتهم إلى مسقط رأسهم، مما يساهم في خلق فرص و فضاءات تسويقية للمناطق الحضرية من جهة والتقليل من النزوح الريفي، هذا الأخير أصبح معضلة تعاني منها اغلب الدول المصنعة والنامية على السواء.

ثالثا: الإقليـــــم الرقمـــــي (الافتراضي)

في ظل التنامي الضخم لحجم المعلومات والمعارف المتدفقة عبر تكنولوجيات الإعلام والاتصال خاصة منها الانترنت*والتي لم يشهد تاريخ الإنسانية لها مثيل، فإن تأثيرها على الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بات واضحا بفعل ميول المؤسسات والأفراد إلى استخدامها في اقتناص فرص جديدة وتقديم خدمات جديدة وبالتالي الحفاظ على تنافسيتها.

تحولت المجتمعات اليوم نحو استخدام التكنولوجيات الرقمية اليوم والتي خلقت أنماطا جديدة من العمل عن بعد و تحسين العلاقة بين المواطن والفاعلين الإقليميين من أجل تفعيل المواطنة التشاركية عن طريق إمكانية الولوج إلى الخدمات على الخط (services en ligne)، إلى جانب استخدام تكنولوجيات

* إلى يومنا هذا يستعمل ثلث سكان العالم الانترنت أي 2.3 مليار شخص وهو عدد مرشح للتضاعف في غضون 5 سنوات، منهم 1.1 مليار يستخدمونها باستمرار بفضل الهواتف الذكية واللوحات الالكترونية، وفي آفاق 2020 أكثر من نصف البشرية ستكون على تواصل تام مع إمكانية مشاركة أكثر من 50 مليار من المقتنيات المتاحة على الانترنت.

الأعلام والاتصال في رصد محاور التنمية الاقتصادية والاجتماعية عن طريق أدوات الذكاء الاقتصادي الإقليمي*.

يقصد بكلمة الإقليم الرقمي توسع صفة الإقليم الفيزيائية أو المادية إلى صفة الرقمية أو الهوية اللاملموسة له، حيث منح BILL MITCHELL مصطلح الهوية الرقمية للمدينة، بمعنى "تحول العناصر الوظيفية والمؤسساتية للإقليم من مصالح إدارية وتعليمية ومالية بما في ذلك الجماعات الإقليمية إلى معطيات رقمية تتدفق في شكل معلومات و معارف إلى المستخدمين سواء أكانت هذه الهيئات نفسها أو المواطن أو المستثمر...إلخ" مما يخلق نوعا من الذكاء الجماعي وتثمين الإبداع والابتكار الإقليمي كون إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في المنظومة الإقليمية الحضرية و شبه الحضرية والريفية يلعب دورا مهما في تعزيز تنافسية المؤسسات المتوطنة فيها، وتثمين إرثها الطبيعي، الثقافي والتاريخي من خلال تسويق عروضها الإقليمية من السلع والخدمات ذات القيمة السياحية والحضارية.

كما يمكن تجسيد معالم الإقليم الرقمي لحل المشاكل المتعلقة بالخدمات العامة واختصار المسافات الجغرافية التي تواجهها عادة الأقاليم المنعزلة والبعيدة وتحسين كفاءة اللامركزية مع فسح المجال لتشجيع المبادرة المحلية، وكذلك في حقل التعليم أين أصبح التكيف مع ثورة تكنولوجيات الإعلام والاتصال ضرورة لتحسين فاعلية التعليم من خلال تصميم أرضيات التعليم الرقمي التي ترفع من جودة عروض التعليم كالدعم المدرسي، التعلم الالكتروني والتكوين المستمر.

المطلب الثالث: الاقتصاد الإقليمي

في البداية ليس هناك إجماع حول تعريف واحد "لعلم الإقليمية" sciences régionales إذ يعتبر الألماني WALTER ISARD أول مؤسس لعلم الإقليمية كونه أشارّ إلى أهمية البعد المكاني للأنشطة الاقتصادية في كتابه الشهير "**الدولــة المنعزلة**" كما أسس جمعية "**العلوم الإقليمية**" في 1954، وكان له الفضل في وضع القواعد الأساسية لهذا العلم من خلال دراساته المتعلقة بالاقتصاديات الوطنية والإقليمية[1] ، فبعد الحرب العالمية الثانية ازداد الحديث حول فكرة مفادها ضرورة تفسير أسباب التباين المكاني في التنمية الاقتصادية وكذا وتفعيل التخطيط العمومي الإقليمي من اجل تقليص الآثار الناجمة عن هذا التباين وتشجيع التهيئة المكانية.

لهذا أسس أول معهد لتدريس علم الإقليمية في جامعة "KRLSRUCHE" الألمانية في السبعينات ، وقد توسع علم الإقليمية في سنوات الثمانينيات ليشمل علم الجغرافيا، والعلوم الاجتماعية، حيث يهدف إلى توفير المناهج والأدوات والطرائق التي مصدرها العلوم الاجتماعية، العلوم الاقتصادية،

* سيتم التطرق لأدوات ومناهج الذكاء الاقتصادي الإقليمي في الفصل القادم.

(1) Isard, W. (1960). **"Methods of regional analysis: An introduction to regional science".** Cambridge, MA: MIT Press; p.12.

وعلوم الطبيعة ثم تحليل البنى الإقليمية الأنسب لبناء الاقتصاد الإقليمي والصراعات الممكنة من أجل وضع تصورات لطبيعة العلاقات (سبب- نتيجة) بغرض رفع قدرات التنبؤ بالأحداث المستقبلية (الاستشراف الإقليمي)، والتأثير على العمليات الجارية بفضل أدوات التخطيط الإقليمي الممكن تطبيقها في مختلف أقاليم العالم.من خلال البحث في كيفية تهيئة الإقليم ودور السلطات العمومية إلى جانب تفعيل الحوكمة الإقليمية التي أصبحت بدورها تحتل نصيبا مهما في دراسات علم الإقليمية [1].

ونظرا تجاوز مرحلة الاقتصاد الصناعي القائم على العلاقات الصارمة بين وظيفة الإنتاج والتقدم التقني إلى اقتصاد مبني على المعرفة فقد اتجه علم الإقليمية اليوم إلى دراسة ما يتعلق بمخرجات المعلومة، الابتكار والمعارف التي مصدرها الأوساط المبدعة والكيانات المعرفية والصناعية المتوطنة في الإقليم، و البحث في كيفية التأسيس لأقاليم مؤسساتية قائمة على اللامركزية و تشجيع مبادرات الفاعلين المحليين إلى جانب التطور نحو "**الأقاليم المتعلمة**"*

تعود جذور الاقتصاد الإقليمي إلى أدبيات التحليل والانتشار المكاني للأنشطة الاقتصادية وقد عرف توسعا كبيرا بداية من سنوات الثمانينات، إذ اتجهت الاقتصاديات القومية تدريجيا نحو تبني نهج التنمية الإقليمية المتوازنة للأقاليم المحلية بفضل أعمال KRUGMAN "الاقتصاد الجغرافي الجديد" التي درست كيفية تأثير العوامل الجغرافية للحيز المكاني (الإقليم) على استقرار وجذب الفعاليات الاقتصادية والتركز السكاني.

كما حلل PORTER بدوره الاستراتيجيات التنافسية للدولة، حيث بين أن حشد وتثمين الموارد المحلية يساهم حتما في تحقيق الكفاءة الاقتصادية، رفع معدلات الدخل الحقيقي للسكان، وإزالة الفوارق المكانية داخل الإقليم من جهة وبين الأقاليم الأخرى، إضافة إلى قدرته على خلق القيمة المضافة من خلال تصميم سياسات تنموية إقليمية حضرية، ريفية وقطاعية تهدف إلى :

- الاستخدام الأفضل للموارد الحالية والكامنة بفضل التطورات الحديثة للتخطيط الإقليمي المستدام مع خلق توازن مع مكونات الإقليم التاريخية والثقافية والبيئية الأخرى؛

- بناء أقطاب تكنولوجية، صناعية، سياحية، استشفائية، تعليمية، وغيرها على أساس التنوع و الجدوى والتكامل الإنمائي مستفيدين من الميزة التنافسية للإقليم مع التركيز على الأنشطة الخالقة للقيمة؛

---

[1] Pecqueur .B ; (2007) ; **« L'économie territoriale : une autre analyse de la globalisation »,** in : L'économie politique ; n° :33, 2007 ; pp. 47-49. Document disponible sur le lien : http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2007-1-page-41.htm consulté le : 17/04/2014.

* عرف FLORIDA & KEBIR (1999) الأقاليم المتعلمة على أنها أنظمة حضرية غالبا تتسم قبل كل شيء بقدرتها على جذب الكفاءات العلمية بفضل إنتاجها العلمي الكثيف، تراثها الثقافي وقوة رأس المال المجتمعي كنتيجة للمشاركة المجتمعية الواسعة في التسيير المستدام للموارد الإستراتيجية للإقليم، كما يتمتع هذا الأخير باتساع صفته الفيزيائية المكانية إلى صفة الرقمية في توفير الخدمات العامة واتخاذ القرارات مما يفتح الباب واسعا أمام التعلم الإقليمي للفاعلين الإقليميين، إلى جانب توفرها على كيانات اقتصادية واجتماعية للابتكار والإبداع.

– التركيز على تعزيز البنية التحتية المادية كوسائل النقل والبنية التكنولوجية الافتراضية التي تسمح بانسيابية المعلومات والمعارف والابتكارات من المؤسسات المعرفية (الجامعات، التكوين المهني) وأدوات تحقيق الميزة التنافسية للإقليم(العناقيد، الأقطاب البحثية..)؛

– تطوير رأس المال البشري للإقليم من الكفاءات والمواهب لرفع جاذبية وتنافسية الإقليم للاستثمارات المحلية والدولية؛

– رفع كفاءة التخطيط الحضري وحل المشاكل المتعلقة بالمدن والمناطق الحضرية وفق أدبيات الاقتصاد الحضري الذي يعد أحد فروع الاقتصاد الإقليمي.

المطلب الرابع: التنمية الإقليمية كإسقاط للنظرية المكانية

أصبح مفهوم وأهمية الحيز المكاني" المكان" "SPACE" يحتل مكانة أساسية في مختلف الفروع العلمية المعروفة كعلم الجغرافيا، علم السياسة، وتخصصات المناجمنت العمومي.

أولا: "المكان" خصائص جغرافية وعلاقات اقتصادية

من البديهي أن المكان من وجهة نظر الجغرافيين يحتوي خصائص مميزة (الأرض، المناخ، الموارد، الثروة النباتية والحيوانية) وهي تشكل مكونات للمكان تؤثر بشكل كبير على طبيعة وتعقد النشاط الاقتصادي، كون توطن هذه الفعاليات يرتبط باعتبارات التكاليف وأسعار المنتجات النهائية.

لهذا اهتمت الدراسات الاقتصادية بالتفاعل الديناميكي للفعاليات الاقتصادية، إذ هناك عديد الأنماط التي تفسر دور المكان في هذا الإطار:

* المكان بوصفه **مسافة:** إذ تناولت الأدبيات أهمية عنصر تكاليف النقل، وكانت المحاولات الأولى في كيفية تفسير علاقة الأقاليم الفلاحية مع الأقاليم الحضرية من طرف (VON .THUNE)، لهذا يعد عامل المسافة أحد معايير التوطن الصناعي[1].

* المكان بوصفه **مساحة:** وقد تبنته نظريات التوطن الحضري لـ(CHRISTALLER، LOSCH)، حيث أن الاستناد على المساحة يسمح بتصور وقياس تدفق العلاقات بين الأقاليم من جهة، وداخل الإقليم ذاته من جهة أخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة هذه العلاقات وكثافتها.

[1] PEET J ; R; (1999) ; **« The spatial expansion of commercial agriculture in the nineteenth century: a von Thünen interpretation »** ; in : Economic Geography, n° :45. P.20.

* المكان بوصفه **موقعا**"LOCATION" قابلا للتنظيم بأقل التكاليف، مما يضمن أفضل اندماج بين الحيز الاقتصادي كما وصفه F.PERROUX والحيز الجغرافي عند الجغرافي BOUDEVILLE، ودرجة التفاعل بينهما لتحديد انسب مواقع التوطن الصناعي.

يعتبر البعد المكاني في التنمية الوطنية حلقة أساسية في تحقيق التكامل والتوازن الاقتصادي والاجتماعي و السياسي وحتى الثقافي بين أقاليم الدولة الواحدة، وتشير أدبيات التنمية الإقليمية إلى أنه حينما تبدأ التنمية في حيز مكاني معين ولأسباب ما فإن العوامل التي ساعدت على بداية التنمية في ذلك الحيز غالبا ما تعمل على تركز تلك الأنشطة التنموية في نفس الحيز المكاني مؤديا وبصورة تدريجية إلى نشوء ظاهرة التنمية غير المتوازنة بين أقاليم الدولة الواحدة، وسيادة قوى سوق المنافسة الكاملة على فرص التنمية والاستثمار.

تشير كلمة "التنمية المكانية" إلى إزالة المعوقات الطبيعية وغير الطبيعية للحيز المكاني من اجل إظهار قدراته الكامنة. إذ تحقق نوعا من الانسيابية في عملية التطور المكاني وعلى هذا الأساس فإن **J. FISHER** يرى "أن سياسات التنمية المكانية بأنها إعلان عن اتجاهات عامة ومحددة، والتي تظهر بطرق مختلفة على صورة أهداف رئيسية من أجل أجراء تغييرات شاملة، تهدف بشكل أساسي إلى خلق ديناميكية تنموية متوازنة وفي كافة المجالات السوسيواقتصادية ولكل أقاليم (ولايات) القطر الواحد"[1].

وبعبارة أخرى فإن عملية التنمية كانت وإلى وقت قريب تميل إلى التفاوت على الصعيد الجغرافي كما أن عدم كفاءة السياسات الإقليمية وآليات تنفيذها التي تتسم عادة بالمركزية والتعقيد وإقصاء مشاركة الفاعلين المحليين* من التنمية كلها عوامل و أخرى ساهمت مجتمعة مع مرور الزمن إلى التركز واستقطاب جهود التنمية في عدد محدد من الأقاليم كمراكز جذب من حيث آلية السوق النشطة وحركة رؤوس الأموال وعوامل الإنتاج ومرونة وسائل النقل، مما جعلها تتمتع بوفورات اقتصادية ومالية نتيجة التركز الشديد للأنشطة الاقتصادية فيها.

---

[1] Boudeville ;J (1972) **; « Aménagement du territoire et polarisation »**, Edition Génin, Paris ; pp.45-46.

* تعرف التنمية المحلية حسب Claude Courlet: أنها مزيج بين فكرتين مركزيتين، أولها اعتبارها مجموع لديناميكيات إنتاجية تؤسس على الاستعمال الأمثل للموارد المحلية ": مواد أولية، يد عاملة، كفاءات صناعية، مهارات...، ومن جهة أخرى هي تنظيم اجتماعي اقتصادي فعال قائم في إقليم ملائم، يضمن للنظام المحلي قدرته على التطور والتكيف مع المتغيرات الخارجية.

الشكل رقم (06): أبعاد وأهداف التنمية المكانية

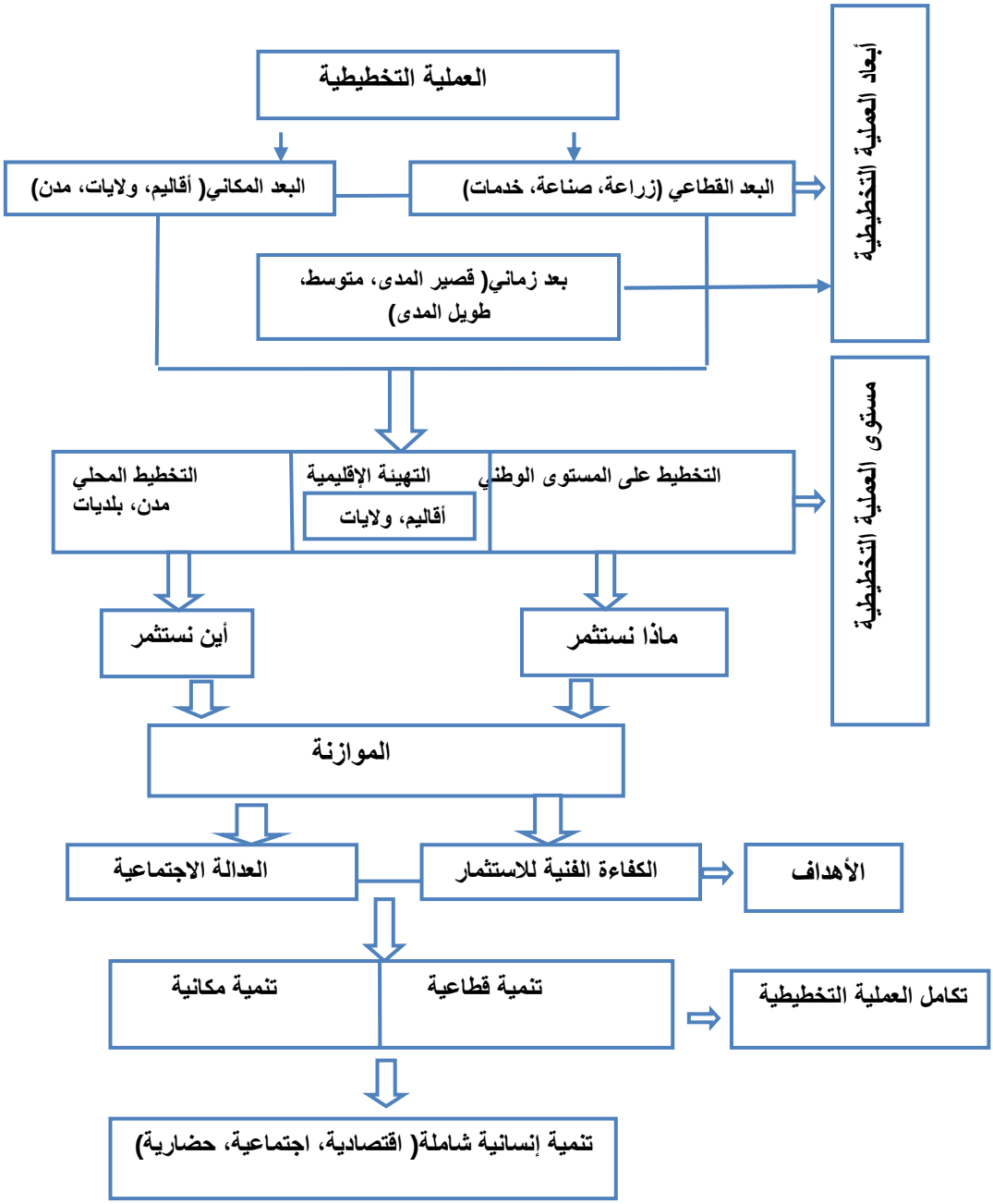

المصدر: كامل كاظم بشير الكناني،" **الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية**"، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان، 2009، ص:117.

ثانيا: التنـــميـــة الإقليـــميـــة مفهومها وتطورها

إن التنمية عملية متشعبة ومتعددة الأبعاد ذات محاور متعددة، أهداف محددة ومرحلية طويلة الأمد على الأغلب، وهي عملية ديناميكية مستمرة وتحدث بالمكان سلسلة من التغييرات الوظيفية والهيكلية التي تصيب مكونات هذا المكان، وهذا عن طريق التحكم بنوعية الموارد المادية، المالية، والبشرية المتاحة للوصول إلى أفضل استغلال عقلاني لقدراته من أجل تحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي[1].

تطرح التنمية الإقليمية وكما هو معروف عدة إشكاليات علمية، سياسية واقتصادية، فبالرغم من مسألة التنمية بقيت مطروحة بحدة إلى ما بعد الحرب العالمية في الدول المصنعة و إلى حدود الستينات في اغلب الدول النامية ونظرا إلى أن الحلول الليبرالية لم تحمل في طياتها حلولا جذرية لاحتياجات التنمية الحقيقية. ودعم هذا الاتجاه (2002;STIGLITIZ) الذي رأى ضرورة انطلاق العملية التنموية من القاعدة الإقليمية والمحلية، وزيادة الوعي بأهمية تقليل التفاوت الإقليمي بين أقاليم القطر الواحد، كون هذه الأخيرة لا تملك نفس المؤهلات فبعض الأقاليم لها من الموارد ما يمكنها من التطور والنمو على عكس أقاليم أخرى (المتخلفة)؛ ونظرا لتعقد مسالة التنمية الإقليمية يمكن أن نعالجها انطلاقا من المعطيات التالية:

– العملية التنموية بطبيعتها هي عملية غير متكافئة من الأساس (مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي السائد)، إذ أن التنمية تتمثل في مجموعة الاختيارات المستمرة سياسة واقتصادية واجتماعية، ثقافية ومكانية. لذا فنحن أمام منهجين تنمويين مختلفين وربما متناقضين[2]:

1– المنهج التنموي الأول هو **الإقليم:** أي أن الأحرى الانطلاق من الأقاليم المتخلفة وهي المناطق التي تعاني مشاكل اقتصادية وهيكلية تجعلها غير قادرة على قيادة العملية التنموية ذاتيا وهذا ما يؤدي تدريجيا إلى تنمية شاملة، هذا المسار له دوافعه، لكن في الحقيقة فهو خيار مكلف للمجموعة الوطنية ويستغرق تحقيقه آجالا طويلة نسبيا كونها تتطلب بدورها استثمارات في البنية التحتية وتنسيقا على المستوى المركزي من اجل التوفيق بين أهداف الأقاليم المحلية المتنافية في بعض الأحيان.

هذا الاتجاه يعتبر الإقليم كقاعدة للعملية التنموية، وهو يعتمد لدى الدول التي تتمتع بالنظام الفدرالي الذي يستوجب وجود سلطة إقليمية لها كيانها وإمكانياتها المادية والبشرية والسياسية على عكس الدول النامية التي تتسم بالسلطة و التخطيط المركزيين.

---

(1) Cunha A. (2005) ; **« Développement urbain durable, éco-urbanisme et projet urbain»**; Lausanne : IGU ; p.82.

(2) Véronique. ; Z ; Henri. ; S& Marc .B ; **« comment manager le couple « organisation-territoire,Creuset de la performance durable »** ;papier présenté au conférence international: tétranormalisation, management du couple organisation-territoire et performance durable enracinée, Bruxelles ; le 16/10/2012.

2- **المنهج التنموي الثاني:** هو المستوى الوطني الذي لطالما كان هو الطاغي على مختلف نظريات الأدب التنموي الذي ساد في القرن الماضي حيث وقع التركيز على "الأنشطة الحاثة" الخالقة للثروة والتي تمثل بحكم تأثيرها على كامل الاقتصاد المحرك الأساسي كالصناعة مثلا فالنظرية الكلاسيكية التي تفترض بان النمو وارتفاع نسبه وتواصل نسقه من جهة وتوفر الثروة على المستوى الكلي سيفضيان حتما على المدى المتوسط والبعيد إلى تنمية وطنية وسينجر عنه توازن إقليمي من حيث توزيع عوامل الإنتاج والموارد[1].

إذن يأتي الإقليم في مرتبة ثانية من حيث بناء السياسات، الأهداف والاستراتيجيات ويتلخص القرار التنموي على مستواه في البحث عن انسب المواطن لتأسيس نشاط اقتصادي معين. وعليه فإن النظرة القطرية تبقي غالبا على التفاوت الإقليمي الموروث خاصة في حالة عدم قيام الدولة بدور حاسم (سياسي، اقتصادي، اجتماعي) بتعديل التوزيع المكاني للبرامج والاستثمارات لفائدة الأقاليم المتخلفة أو غير المحظوظة[2].

إن مصطلح التنمية الإقليمية مصطلح متعدد الأبعاد ذو دلالات سوسيو اقتصادية والتي تعرف بتكامل عوامل عديدة مثل الموارد الطبيعية الوافرة، كمية وقيمة العمل، إمكانية الحصول على رأس المال، الاستثمارات المنتجة، ثقافة المقاولتية والعادات لسكان الإقليم، البنى التحتية، الهياكل القطاعية، البنية التكنولوجية ومدى تطورها، قابلية الانفتاح، دعم الفاعلين العموميين وهكذا[3].

وتتعلق التنمية الإقليمية أساسا بتقديم الميكانيزمات والسياسات التي تبحث في كيفية تحقيق الرفاه الإقليمي من خلال التوفيق بين فعالية تخصيص الموارد (طبيعية، بشرية) والعدالة بين الأحيزة المكانية على المديين المتوسط والطويل[4].

وعليه يمكن أن نعرف التنمية الإقليمية على أنها عملية مستمرة إرادية تبحث في دفع وتعزيز تنافسية هذا الأخير عن طريق تحسين البنية المكانية للإقليم وتثمين الموارد الآنية والمستقبلية، وهذا بفضل الدور الحاسم الذي يلعبه الفاعلون المحليون لتوحيد الغايات الاقتصادية، الاجتماعية والبيئية في ظل ما تفرضه معطيات العولمة من ترابط للاقتصاديات المحلية والعالمية، والتوجه المتزايد نحو التنمية الإقليمية المستدامة[5].

---

(1) Ibid ; p.09.
(2) HASSINK R., (2005), **« How to unlock regional economies from path dependency? From learning region to learning cluster »**, in: European planning Studies, n°:13, p. 531-532.
(3) Ibid ; p.534.
(4) P. Veltz, (2009) ; **« Des lieux et des liens. Politique du territoire à l'heure de la mondialisation »** éditions de l'Aube, Paris ; p.11.
(5) FUJITA, M ; THISSE, J-F. (2002); « **Economics of Agglomeration: Cities, Industrial Location and Regional Growth »**, Cambridge: Cambridge University Press.

ثالثا: نظريات التنمية الإقليمية: les théories du développement territorial

كان هذا المفهوم جوهر عديد النظريات التي كانت في الأصل امتدادا لنظرية النمو ونظرية التجارة العالمية للنيوكلاسيك والتي قدمت العوامل الكلاسيكية التي تفسر طبيعة الاقتصاد الإقليمي بافتراض أن التباين في سعر العمالة وتكلفة النقل تؤثر في اتخاذ القرارات الاستثمارية لأرباب العمل والتوطن السكاني بالنسبة للأسر، لهذا جاءت نظرية الموقع كإجابة أولية عن إهمال المكان في التحليل الاقتصادي الكلاسيكي والتي طورها (Alfred Weber ;1929) & (Edgar Hoover ;1937)

1. نظـــرية المـــــوقع location theory

ركزت نظرية الموقع في بادئ الأمر على تطوير صيغ رياضية لتحديد الموقع المثالي للصناعة والذي يوفر اقل تكلفة نقل للمواد الأولية ومدخلات الإنتاج وفي نفس الوقت اقل كلفة توزيع للمنتجات النهائية، ودرجة وطبيعة توفر عوامل التكتل وعدم التكتل والتي يرى"Weber " أنها عبارة عن حسابات للوفورات الداخلية* للتكتل فيما يتعلق بالمشروع المفرد بتحليل إحصائي لتأثير كـل من النقل والعمل. وهذا يقودنا إلى عدم إمكانية إهمال فرضية التجمع المكاني لعدة مشاريـع تمارس النشاط ذاته اعتمادا" على ميزة العلاقات التبادلية فيما بين هذه المشاريع"[(1)]، للاستفادة قدر الإمكان من الوفورات الخارجية الناجمة عن حالة التقارب المكاني فيما بينهـــا، وبالرغم من أن نظرية الموقع وحدها لم تفسر التنمية الاقتصادية الإقليمية، لكن النماذج الرياضية لتكاليف النقل كان لها تأثير كبير على تطبيق نظريات التنمية الإقليمية خاصة نظرية" **الاقتصاد الجغرافي الجديد**" والتي فسرت بشكل مقنع أكثر تأثير المكان على صنع القرارات الاقتصادية.

2. نظرية الأماكن المركزية: central place theory

صاغ الاقتصادي الألماني "**كريستالر**"(1933) هذه النظرية مقترحا تحديد مواقع المدن وتوزيعها وتباعدها وتصنيفها إلى أحجام مختلفة في ألمانيا الجنوبية، والنظر إلى المدينة على أنها مركز لخلق وتوزيع السلع والخدمات إلى المناطق المحيطة بها، كما تهتم النظرية بضبط العلاقات الممكنة بين المدينة وإقليمها (مناطق تأثيرها).

---

*تحديد مفهوم اقتصاديات التكتل وكذلك التمييز بين الوفورات الخارجية والوفورات الداخلية للتكتل تعود إلى تحليـــل (Alfred Marshall، 1961) ، حيث يرى أن **الوفورات الخارجية** هي " المعتمدة على التطور العام لنشاط ما " في حين أن **الوفورات الداخلية** للتكتل تلك التي " تعتمد على موارد المشاريع لذلك النشاط وتنظيمه وكفاءة أدارته"، وفي هذا الصدد بين أن الصناعات يمكن أن تتجمع في شكل عنقود من اجل الاستفادة من هذه الوفورات والتي تؤدي في نهاية المطاف إلى تقارب وجذب عدد آخر من المؤسسات. سيتم التطرق لمساهمات Marshall لاحقا.

(1) Bonnet, M., & Cristallini, V. (2003); "**Enhancing the efficiency of networks in an urban area through socio-economic intervention"** in: Journal Of Organizational Change management; (Emerald editions; P.33.

هذا وتعتبر نظرية الأماكن المركزية من أهم المساهمات التي عالجت وظائف المدينة كمحور اهتمام الاقتصاد الحضري من خلال التركيز على كيفية انتقاء مواقع الأنشطة الاقتصادية والتي تحقق الجدوى الاقتصادية المطلوبة[1]، وبالمقابل تضمن سهولة تدفق السلع والخدمات من المركز إلى المدن الظهيرة، عن طريق ضبط المسافة الفاصلة وكلفة النقل بين النشاط المركزي والفروع المكملة له؛ بوضع معايير خاصة في تصنيف المسافة بين مواقع النشاط الرئيسي، دون إهمال إسهامات النظريات الأخرى (نظرية الحجم الأمثل للمدينة* مثلا) التي ترى بان أي نوع النشاط المكاني يرتبط حتما بحجم السكان كونهم أرباب العمل والمستهلكون في نفس الوقت.

وعليه فإن نظرية الأماكن المركزية أخذت بعين الاعتبار البعد الاجتماعي انطلاقا من أن توزيع مستوطنات السكان يكون وفقا للوظائف التي يؤديها الموقع المركزي للنشاط الاقتصادي الرئيسي فيها. هنا يمكن القول بأن هناك محددان تعمل وفقهما النظرية في تفسير العلاقة بين المدينة كموقع مركزي وبين المناطق المحيطة بها[2]:

1- الحجم الأدنى للسكان: وهو الحد المطلوب من السكان الذي يقوم باستهلاك السلع والخدمات المتأتية من النشاط الرئيسي، وحجم الطلب عليها يشكل أهم العوامل التي تحدد نجاح المشروع من عدمه، حيث أن الكثافة السكانية المحدودة ستؤدي إلى كساد السلع الاقتصادية والخدمية، فعلى سبيل المثال توقيع المشاريع الصحية لمنطقة ما يتعلق بالحد الأدنى السكان اللازم توفره من أجل إقامته.

2- مدى السوق: ما هو معروف اقتصاديا أن الطلب على خدمة أو سلعة معينة مرتبط إلى حد بعيد بالمسافة التي يقطعها المستهلك من أجل إشباع الحاجة (لا ننسى أن المستهلك يتمتع بالعقلانية) فإذا زادت المسافة عن الحد المعقول انتفت تلك الحاجة. وبشكل عام فإن المسافة تتعلق بعاملين هما الوقت والتكلفة:

أ- **الوقت:** ويتحدد وفقا لاستعداد المستهلك لقطع المسافة للوصول إلى الخدمة أو السلعة ومقارنته للوقت والجهد الذي يتكبده في سبيل إشباع الحاجة، ومن هنا أصبح اختيار الحيز المكاني للنشاط الاقتصادي

---

(1) Kristian ;B, Jacques-François ;T; (2007) ;"**Regional economics: A new economic geography perspective"** in: Regional Science and Urban Economics ; n°: 37 ; pp.460-461.

* ركز المختصون في علم الاقتصاد الحضري على موضوع الحجم الأمثل للمدينة والعوامل المؤثرة فيه، حيث يعتبر السكان بلا شك أحد أهم عوامل تركز العديد من النشاطات الاقتصادية والصناعات المكملة والفعاليات كوسائل النقل الحديثة و مرافق الخدمة العمومية، ويعرف الحجم الأمثل للمدينة بأنه" عدد السكان كمؤشر كمي لحيز حضري يتميز بأقصى كفاءة اقتصادية واجتماعية وثقافية في استخدام الموارد الفعلية والكامنة من جهة، وتحقيق أقصى انتفاع من الوفورات الداخلية والخارجية، وبأدنى تكاليفه في إطار تحقيق التوازن الإقليمي في بلد ما خلال فترة زمنية مسماة.

(2) DEMAZIERE .C ; (2008), **« Développement territorial ? Effets spatiaux des mutations économiques, intérêt et limites des actions publiques locales, habilitation à diriger des recherches en aménagement-urbanisme »**, Université de Tours, p.111.

الوظيفة الأساسية لنظرية الأماكن المركزية عن طريق دراسة مواصفات اختيار الموقع الأفضل الذي يحقق الوفورات الاقتصادية والاجتماعية للمشاريع.

ب- التكلفة: قدم **LOSCH** (1954) اختبارا للأفكار الأولية لـ 'كريستالر' ووضعها في الإطار الاقتصادي مدخلا فكرة " **محور الطلب**" وهي أن الحجم النسبي للحصة السوقية لمؤسسة ما محددة بالإقليم الذي تسوق فيه منتجاتها ، ويحدد بفضل التأثير المزدوج لاقتصاديات الحجم وتكلفة النقل للأسواق، حيث انه إذا كانت اقتصاديات الحجم قوية نسبية مقارنة بتكلفة النقل، سيتركز كل الإنتاج في نقطة واحدة، وإذا حدث العكس فإن نقاط الإنتاج ستنتشر حول الإقليم؛ وبالنسبة لسوق معين فإن مدخلات الإنتاج الوافرة لجميع الوحدات الإنتاجية سيجعل من الأرباح معدومة بسبب أن الحيز المكاني (الإقليم) مشغول من طرف عدد متساو من المؤسسات وبحصص سوقية متعادلة.

أما بالنسبة للمستهلكين الأفراد فيقصد بها كلفة الانتقال التي يدفعها هذا الأخير فعلا أو يتوقع دفعها للوصول إلى موقع الخدمة أو السلعة المطلوبة، ذلك أن كلفة النقل عند الأفراد تختلف عنها لدى المؤسسات مما يخلق عدم تجانس في الطلب على المنتجات من مدينة إلى أخرى، وهو ما يشكل بدوره أنماطا متسلسلة من المدن ذات الحجوم المختلفة. ولاشك في أن هناك علاقة عكسية بين التكلفة والطلب، وهذا ما يجعل تحليل حركة الانتقال نحو الأسواق والمراكز التجارية أمرا مهما[1].

- **أهمية نظرية الأماكن المركزية:** على الرغم من الانتقادات الموجهة لنظرية الأماكن المركزية لكريستالر إلا أنها لعبت دورا مهما في تفسير مبادئ التخطيط الإقليمي والحضري فقد ساهمت في:

- انتقاء المواقع المكانية ذات الأفضلية لتوطين الأنشطة الاقتصادية التي تحقق سهولة الولوج إلى الخدمات والسلع من خلال تحديد المسافات الفاصلة، وتقليل تكاليف الانتقال إليها؛

- أداة لتصميم عناصر التركيبة الإقليمية للمناطق الحضرية خاصة الجديدة منها، كحجم السكان فيها وأنواع الخدمات الملائمة لها، وطبعا تحديد العلاقة القائمة بينهما؛

- خلفية نظرية لتحديد التصور المستقبلي للتركيب المكانية للمنطقة الحضرية، عن طريق التوزيع الأمثل للمنافع الاجتماعية التي تتولد عن النشاطات الاقتصادية؛

- تعتبر النظرية وسيلة جيدة لدراسة الجدوى الاقتصادية للمشاريع الاقتصادية والتي تحقق النفع لمجتمع المنطقة الحضرية وذلك من خلال التركيز على معيار أن أي نوع من النشاطات الاقتصادية لابد أن

[1] Fujita M. ;(1999**), "Urban Economic Theory",** Cambridge University Press, Cambridge; p.57

ترتبط بالسكان كمنتجين ومستهلكين بنفس الوقت إضافة إلى استخدام أساليب تحديد نطاقات الجاذبية المكانية للأنشطة الاقتصادية[1].

3. نظرية أقطاب النمو Growth pole theory: تشكلت فكرة أقطاب النمو والتنمية الاستقطابية عند الاقتصادي الفرنسي **F. Perroux** عام 1950 للدلالة على النمو غير المتوازن في الاقتصاد القومي حيث اقترح ما يعرف بـ**الحيز الاقتصادي** والذي قسمه إلى ثلاث أقسام:

– الحيز الاقتصادي الذي تجسده مجموعة من العلاقات بين الموردين والعملاء؛

– الحيز كمجال قوى بمعنى مجال تأثير المشروع من جانب قوى الجذب التي تجذب العوامل الإنتاجية للمشروع، ومن جانب قوى الطرد التي تطرد الأنشطة التي تعرقل نمو المشروع للمناطق المحيطة؛

– الحيز كحاصل متجانس، ويعني علاقة التكاليف والمسافة للمشروع مع مشاريع أخرى منافسة له حيث أنه إذا تساوت كلفة الإنتاج والنقل للأسواق بين مشروعين فهذا يعني أنهما يقعان ضمن حيز اقتصادي متجانس؛

قطب النمو هو توطن لمجموعة من الأنشطة خاصة الصناعية منها والتي تولد نموا ديناميكيا في الاقتصاد المرتبطة بعلاقات فنية (مناولة، تموين) بينها وبين النشاط القائد والذي يتميز بنمو متسارع (مبيعات، ابتكارات، براءات اختراع) بفضل بعض الخصائص كالتكنولوجيا المتقدمة أو قدرته على توليد قيمة مضافة والمتركزة في حيز متجانس واحد، وتمتد آثاره التنموية إلى المناطق المجاورة له[2]، أي انه ينمو ويساهم في تنمية هذه المناطق.

حيث قام بيرو بتطوير مفهوم مجال القوى، و بين أن النمو لا يظهر من مكان واحد ولا بوقت واحد بل ينتشر من نقاط أو بؤر تنطلق منها قوى الطرد المركزية وتنجذب إليها قوى الجذب المركزية ويصبح كل موقع مركز طرد وجذب بنفس الوقت ولكن بدرجات مختلفة، عن طريق تسريب التنمية فيما بينها كتأثيرات مضاعفية [*] **multiplier affects**.

---

(1) Camagni R; (2007), **"Policies for spatial development"**, in: OECD, Territorial Outlook, Paris; p.11.

(2) Peter, N ; & Jacques .P ; (2007) **; « Spatial perspectives on new theories of economic growth »**.in :The Annals of Regional Science, vol : 67, n°. 14; pp.17-18.

[*] استنبط **F. Perroux** فكرة أقطاب النمو عن نظرية الابتكار لجوزيف شومبيتر الذي يرى بان زيادة حجم المشروع الاقتصادي يؤدي إلى زيادة مدخلاته مما يولد طلبا على مخرجات مشاريع اقتصادية أخرى متعددة وبالتالي دفع القوى الإنتاجية لتلك المشاريع بدورها إلى زيادة وتجديد إنتاجها لتلبية طلب ذلك المشروع الذي زاد حجمه وتنوعت مدخلاته، فتعمل القدرة الابتكارية للمشاريع الأخرى على خلق حركة واسعة من التبادل والتكامل فيما بينها.

ترجع جاذبية نظرية قطب النمو خاصة في سنوات الستينات والسبعينات من القرن الماضي كسياسة تخطيطية إلى عدة عوامل[1]:

– إن قطب النمو سياسة صالحة لتوليد آثار النمو من خلال وفورات التكتل في بؤرة النشاط الاقتصادي القائد؛

– قلة تكاليف الاستثمارات العمومية خاصة البنية التحتية منها المتركزة في نقاط معينة من وجهة نظر الإنفاق العمومي؛

– خلق عناصر تنمية للمناطق المتخلفة بفضل وفورات الاقتصاد الخارجي التي يولدها قطب النمو(آثار النمو).

وبالرغم من هذا، فإن أداة أقطاب النمو كسياسة تخطيطية قد عرفت تراجعا بداية من الثمانينات بسبب عجزها عن حل المشاكل المتعلقة بإعادة التوازن الإقليمي بفعل صعوبة تطبيقها العملي وعدم مواءمة التفاعل المكاني بين المؤسسات الناشطة، إضافة إلى ضعف عوامل النمو المساندة(وفورات مالية، أنشطة التصدير...) خاصة في الدول النامية، أما على الصعيد النظري فقد أهملت النظرية العوامل السلوكية والاجتماعية التي يخلفها قطب النمو.

وما يلاحظ أن بيرو قد ركز في نظريته على العلاقة الاقتصادية الممكنة بين قطب النمو مع المناطق المحيطة به من جهة والأقطاب التنموية الأخرى من جهة أخرى، وأهمل مبدأ الحيز الجغرافي، بالرغم من أن أي نشاط تنموي يحتاج حتما إلى حيز مكاني تمارس وتتطور فيه تلك التنمية بتركيبتها الاقتصادية والاجتماعية، وهو ما انطلق منه الباحث (Boudeville ;1964)، في تحليله للخصائص المكانية للحيز الاقتصادي من خلال تحليل آلية عملية الاستقطاب (Polarisation effects) في أطار التحليل المكاني الكلاسيكي لصياغة نظرية في التنمية يمكن تطبيقها في الدول الصناعية وكذلك في الدول النامية. لقد أكد هذا الباحث على الصيغة المكانية (الإقليمية) للحيز الاقتصادي، موضحاً أن أقطاب النمو هي مجموعة من الصناعات الحضرية المحفزة على التطور والتنمية الاقتصادية في مناطقها التابعة. وبذلك فانه قد أضاف البعد الجغرافي (المكاني) إلى البعد القطاعي أو الاقتصادي لمواطنه (F.Perroux) موجهاً المفهوم باتجاه "النظرية الاقتصادية المكانية" [2].

---

[1] JACQUES R. BOUDEVILLE :"**الحيز واقطاب النمو**"، ترجمة: كامل، كاظم بشير الكناني، ط 2، 2006، ص ص 122-123.

[2] المرجع نفسه، ص:128.

وقد كان هذا سببا لتطور نظرية أقطاب النمو عن طريق اقتصاديين آخرين على رأسهم "**ميردال**" و"**هيرشمان**" والذين كانت لهما مساهمات فيما يخص الجانب الجغرافي للتنمية ببيان علاقة التأثير المتبادل بين العملية التنموية والحيز المكاني الذي تنشأ وتنتشر فيه.

4. نظرية السببية التراكمية: cumulative causation theory

وضع هذه النظرية الاقتصادي السويدي الشهير "جونر ميردال" GONER MYRDAL (1957)، الذي بحث في النتائج الاقتصادية للاستقطاب، تقوم فكرتها على مبدأ أن التنمية الدائرية المتراكمة في دولة ما ترتبط بالظروف والخصائص الطبيعية والتاريخية لهذه الدولة ولأقاليمها، حيث تؤدي الحركة الحرة للقوى الاقتصادية والاجتماعية إلى زيادة الفوارق الإقليمية بأنواعها المختلفة بين المركز **center** والذي تمثله عادة المناطق الحضرية أو المدن والهامش **periphery** والذي تمثله الأرياف، ويحدد ذلك من خلال نوعين من العمليات والتأثيرات المتبادلة وهي:

- **الآثار الخلفية السالبة Backwash effects** :

وهذا النوع من العمليات ينشط في مناطق الأرياف و الهوامش و تتمثل في هجرة منتقاة selective للأيدي العاملة و كذلك رأس المال و البضائع من المناطق الريفية إلى المدينة أو المركز والسبب في هذه الهجرة يرتبط بوجود عوامل جذب في المركز وعوامل طرد في الهامش[1].

- **الآثار الانتشارية الموجبة spread affects** :

وهي عمليات تنشط في مناطق المركز باتجاه الهوامش أو الأطراف، وتتزايد في الغالب مع نشاط الآثار الخلفية السالبة في الهوامش فمثلا يزداد الطلب في المراكز على المنتجات الزراعية والمواد الأولية التي تنتج في الريف، ولكي يتم إشباع حاجات المركز المتزايدة من هذه المواد يتم تصدير تقنيات زراعية جديدة إلى الأرياف تساعد في زيادة وتطوير وتحسين الإنتاج الزراعي، وتعتمد سرعة ودرجة انتشار الآثار التنموية من المركز إلى الهوامش على المستوى والوضع التنموي للمركز[2]، فكلما كان هذا الوضع أفضل كانت سرعة ونوع وحجم الآثار الانتشارية باتجاه الهوامش أسرع وأكبر وأكثر كثافة.

تحدث التنمية المتراكمة عن توطن صناعة أو عدد من الصناعات القائدة (المفتاحية) في منطقة معينة نظرا لتوفر بعض الايجابيات الاقتصادية مثل: التسهيلات المالية وخدمات البنية التحتية... إلخ، ويؤدي توطن هذه الصناعات في هذه المنطقة إلى خلق فرص عمل جديدة، وبالتالي دخول إضافية جديدة وهذا بدوره يعمل على زيادة الطلب على البضائع والخدمات العامة التي تمثل مدخلات رئيسية لهذه

---

(1) Mankiw N.G., Romer D.,& Weil D.N; (2002); **"A contribution to the empirics of economic growth"**, in: Quaterly Journal of Economics n°:107; p.407.
(2) Fujita, M. ; Thisse, J-F. (2002) ; Op.Cit ; p.92.

الصناعات[1]، وتستفيد من ذلك المؤسسات والشركات المحلية الأخرى القائمة في المنطقة والتي تعمل من أجل تحقيق أرباح إضافية وإشباع الطلب المتزايد على خدماتها ومنتجاتها، إلى زيادة طاقتها الإنتاجية أو فتح فروع جديدة لها.

تستمر عملية التراكم بهذا الشكل في المركز ويستمر تدفق الأيدي العاملة ورؤوس الأموال والمواد الأولية من الأرياف (الهوامش) إلى المدينة أو المركز بمعنى أن " التنمية تؤدي إلى المزيد من التنمية"، مما يؤدي لنموه واتساع أسواقه على حساب هوامشه، الأمر الذي يعمل على زيادة الفوارق الاجتماعية والاقتصادية بين الهوامش والمراكز وتظهر الازدواجية الاقتصادية واضحة عند المقارنة بين اقتصاد المراكز والهوامش[2] خصوصا إذا ما عجز التدخل الحكومي من خلال التخطيط في الزيادة وتسريع عملية الآثار الانتشارية الموجبة من المركز إلى الهوامش ،وهو ما حصل ويحصل في معظم الدول النامية.

الشكل رقم (07): نموذج الأسباب التراكمية لميردال

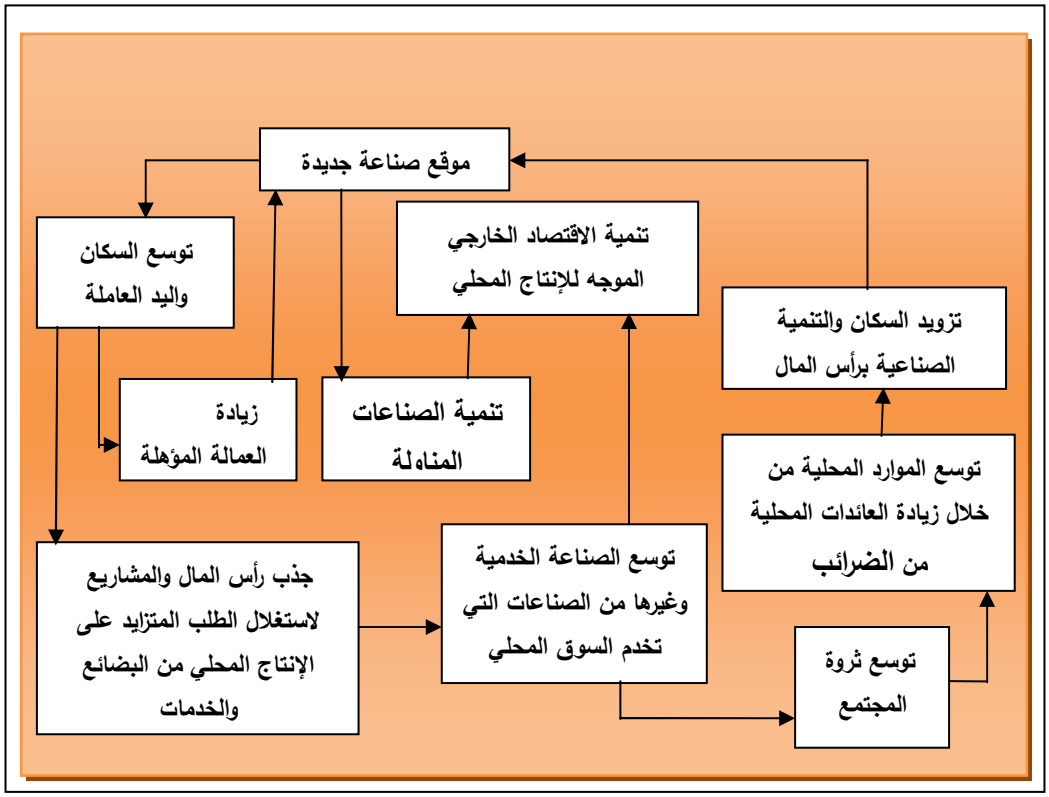

Source: Audretsch D; (2002), **« Agglomeration and the location of activity »**, in: Oxford Review of Economic Policy, n°:14, p.18.

[1] HERBAUX. Ph, (2004) ; **« Le Développement territorial. Regards croisés sur la diversification et les stratégies »** ; Ouvrage collectif, Poitiers ; p.33.
[2] De Lima J. F.; (2009) ; **« Géoéconomie et développement régional »**; Publibook, Paris. P.59.

5. نظرية مراكز النمو:

يطلق عليها الاقتصاديون اسم نظرية الاستقطاب لهيرشمان (1986) وهي تتشابه مع نظرية السببية التراكمية لميردال في كثير من التفاصيل مع اختلاف في بعض المحاور هي[1]:

– أطلق هيرشمان على هجرة الأيدي العاملة الكفؤة اسم الاستقطاب والآثار الانتشار الايجابية بالرذاذ المندفع؛

– انتشار آثار النمو من المركز إلى الهامش يعمل على خلق مركز نمو جديد في المنطقة الواقعة بينهما؛

– يتفق هيرشمان مع ميردال فيما يخص ضرورة تدخل الدولة كمرافق للسياسات الاقتصادية الإقليمية من اجل التقليل من الآثار السلبية (الاستقطاب السلبي)، وتعزيز ديمومة وفعالية الآثار الايجابية من المركز إلى الهامش. والشكل الموالي يفسر بشكل أفضل آلية مراكز النمو.

الشكل رقم (08): الاستقطاب ونظرية مراكز النمو

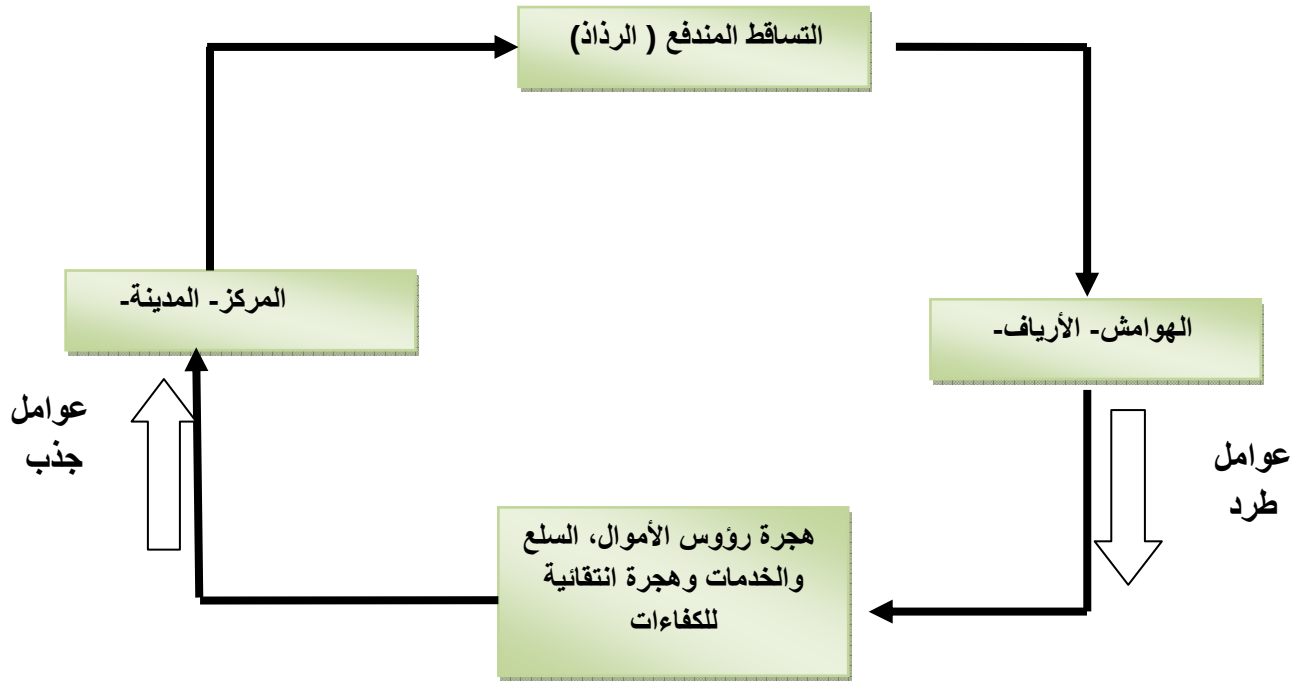

Source : Audretsch D; (2002), Op. Cit. p.27.

6. نظرية القلب والأطراف: core-periphery: تعبر هذه النظرية أحد أهم جوانب الأبعاد الجغرافية للتنمية المكانية لاهتمامها بالتفاوتات المكانية في توزع مستويات هذه التنمية في دولة ما أو أحد أقاليمها، كما هو الحال في كل من البرازيل أو كندا.لهذا يرى "فريدمان (1966) صاحب نظرية القلب والأطراف أن النظام الجغرافي للأقاليم في الدول النامية خاصة يتكون من نظامين فرعيين هما:

(1) CLAVAL P., (2008), « **Espace et territoire. Les bifurcations de la science régionale** »in : Géographie Economie Société, n° :10 (2), p. 157.

* **القلب:** أي المنطقة الحضرية الرئيسية وهي عبارة عن قطب أو مركز نمو؛

* **الأطراف:** هي المناطق الظهيرة المحيطة بالمنطقة الرئيسية. ومن خلال هذا التصور فقد طور فريدمان نموذجا من أربع مراحل هي[1]:

1- مرحلة النمط المكاني: وهو نمو مجموعة من المناطق المنفصلة والمعزولة عن بعضها البعض؛

2- مرحلة نمو القلب أو المركز: وهي ظهور إحدى المدن كمركز نمو على مستوى الدولة أو الإقليم مع الهوامش التابعة له؛

3- مرحلة المراكز الفرعية: هنا تظهر بعض المدن كمراكز فرعية ضمن منطقة الهوامش المحيطة بقطب النمو؛

4- مرحلة الهرمية: في هذه الحالة يؤدي تحسن العلاقة بين مركز النمو والأطراف المحيطة به إلى الحد من الفوارق الإقليمية، وخلق نمو اقتصادي على المستوى الوطني على المدى المتوسط.

7. نظرية الجغرافيا الاقتصادية الجديدة: new economic geography

تعتبر نظرية الجغرافيا الاقتصادية الجديدة رؤية معاصرة لنظرية الموقع والتي تعود جذورها لـ (WALTER ISARD ; 1956) وأحياها الاقتصادي الأمريكي (PAUL KRUGMAN ;1991) والتي حاز بفضلها على جائزة نوبل للاقتصاد عام 2008، تتمثل مساهمة "كروغمان " في دور كل من كثافة اقتصاديات الحجم، الوفورات الاقتصادية في تنشيط التجارة بين الأقاليم من خلال دراساته المتعلقة بالتحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية وعلاقتها بالاقتصاد الجغرافي من اجل البحث في معرفة القوى المكانية الأساسية التي تشجع المنشآت و الأسر على التركز وأسباب اختيار مواقع معينة دون غيرها من خلال استخدام نموذج " القلب والأطراف" لوصف المنافسة المكانية *في جذب وطرد الفعاليات الاقتصادية (المؤسسات، الموارد البشرية) [2] .

---

[1] كامل كاظم بشير الكناني، " **دراسات في نظرية الموقع الصناعي** "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، جامعة بغداد ،2003، ص: 21.

* تعد أعمال « HOTLLING » الأولى من نوعها التي تحدثت عن تكلفة التنقل وعلاقتها بالحيز المكاني وفقا للمسافة المقطوعة، مع الأخذ بعين الاعتبار كيفية تأطير أنظمة النقل، والبحث فيما بعد أن محددات التوطن الأمثل للأنشطة والتجهيزات العمومية تبعا لحجم السكان، كما اقترح Hotlling تمويل هذه التجهيزات عن طريق الاقتطاعات من الريع العقاري للأحيزة ذات الحجم السكاني المرتفع، ووضع تعريفة للخدمات المؤداة لهم بما يتلاءم و أداء المرافق العمومية.

[2] MARTIN R., SUNLEY P. (2005), **« L'économie géographique de Paul Krugman et ses conséquences pour la théorie du développement régional : une évaluation critique »**; in : BENKO G., LIPIETZ A. dir: La richesse des régions, PUF; p.29.

يتمثل مبدأ الجغرافيا الاقتصادية في النمذجة الرياضية لتفسير توطن الأنشطة الاقتصادية والإنسانية، فكل المؤسسات لها مصلحة التوطن في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية لما تتوفر عليه من يد عاملة مؤهلة من اجل الاستفادة من اقتصاديات الحجم، تكاليف النقل المنخفضة خاصة في حالة الأنشطة التصديرية، وبالتالي خفض تكاليف الإنتاج دون إهمال العامل الطبيعي الذي يتميز به الحيز الجغرافي (المناخ، التضاريس) [1].

من أجل فهم أفضل لكيفية توزيع الديناميكية المكانية للأنشطة الإنتاجية وتحليل الهندسية السوسيو مكانية التي تخلقها الفعاليات الاقتصادية، الاستهلاك والتوزيع. فقد تلت أعمال كروغمان مساهمات لكل من الباحثين (BRETSCHGER ;1999) و(ACS & VARGA ;2002)، بدمج عناصر كل الجغرافيا الاقتصادية الجديدة، ونظرية الموقع الكلاسيكية في نموذج يتبنى الأثر طويل المدى لتراكم المعارف داخل الإقليم الواحد من جهة وبين الأقاليم من جهة أخرى نتيجة التقارب الجغرافي بفعل خلق عوامل التكتل كالعناقيد الصناعية مثلا ما يؤدي إلى تشجيع الابتكار التقني والتنظيمي.

إن عملية التنمية الاقتصادية في البلدان النامية خصوصاً وهي بصدد السعي للقضاء على التخلف الاقتصادي لابد وأن نضع في حسبانها ضرورة الأخذ بالتنمية الإقليمية حتى تتمكن من القضاء على ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي وربط اقتصاديات الإقليم بعضها بالبعض الآخر بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي الوطني؛ وعلى ذلك فأسلوب التنمية الإقليمية ليس بديل لأسلوب التنمية الوطنية [2]وإنما يكمل كل منهما الآخر دونما تناقض وعليه تأخذ التنمية الاقتصادية في اعتبارها البعد المكاني لعملية التنمية كما تستهدف تحقيق أعلى معدل للنمو تذوب معه الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الأقاليم.

المبحث الرابع: تنافسية الأقاليم

تمهيد:

يعتبر الإقليم اليوم في قلب استراتيجيات التنمية الاقتصادية، ومجالا خصبا لصياغة السياسات العمومية، وبالضرورة وحدة مكانية للبحث عن مدخل لصياغة علاقة من نوع جديد بين الفاعلين الإقليميين، لذا فإن تطور مفهوم الجاذبية والتنافسية الإقليمية مرتبط أساسا بتطور المنافسة بين المدن والأقاليم كما أن تزايد التنافسية التي يفرضها نشاط الأعوان الاقتصاديين، جعل من الجماعات الإقليمية تدخل في صراع محموم من أجل ضمان تموقع جيد للجاذبية من خلال مداخل عدة على رأسها تحقيق الاستدامة مع تلبية المتطلبات الاقتصادية، وهذا في ظل تبني خيارات المنافسة القائمة أكثر على المرونة التنوع، وجودة الخدمات والابتكار أكثر من المنافسة السعرية، لذا لا يمكن التغاضي عن الموارد الإقليمية

(1) CROZET .M ; MIREN. L, (2009), « **la nouvelle économie géographique** », Edition : la découverte, Paris ; pp101-103.
(2) Benko G. ;Lipietz A., (2009), **« Les régions qui gagnent »**, 2 ème édition ; Presses universitaires de France ; p.14.

المادية وغير المادية التي تضمها الأقاليم متزامنة مع التوجه نحو إدماج الخصوصيات المحلية و العمل على تحويلها إلى مزايا تنافسية.

المطلب الأول: التنافسية وتنافسية الإقليم

أولا: مفهوم التنافسية

التنافسية مفهوم لم يتفق على تعريف محدد ويختلف الكتاب حول مضمونه حيث يرى البعض أن التنافسية فكرة عريضة تضم الإنتاجية الكلية ومستويات المعيشة والنمو الاقتصادي، في حين يرى آخرون أن التنافسية لها مفهوما ضيقا يرتكز على التنافسية السعر والتجارة. ويختلف مفهوم التنافسية باختلاف محل الحديث فيما إذا كان عن شركة أو قطاع أو دولة، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال النقاط التالية:

1- تنافسية المشروع (الشركة):

حسب التعريف البريطاني "هي القدرة على إنتاج السلع والخدمات بالنوعية الجيدة والسعر المناسب وفي الوقت المناسب وهذا يعني تلبية حاجات المستهلكين بشكل أكثر كفاءة من المنشات الأخرى"، وتعرف أيضا التنافسية على صعيد المؤسسة بأنها "تعني القدرة على تزويد المستهلك بمنتجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفعالية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية مما يعني نجاحا مستمرا لهذه الشركة على الصعيد العالمي في ظل غياب الدعم والحماية من قبل الحكومة، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج الموظفة في العملية الإنتاجية (العمل ورأس المال والتكنولوجيا) [1].

2- التنافسية على مستوى القطاع:

فهي تعني قدرة شركات قطاع صناعي معين في دولة ما على تحقيق نجاح مستمر في الأسواق الدولية دون الاعتماد على الدعم والحماية الحكومية. ومن أهم مؤشراتها الربحية الكلية للقطاع وميزانه التجاري ومحصلة الاستثمار الأجنبي المباشر إضافة إلى مقاييس متعلقة بالكلفة والجودة.

3- التنافسية على المستوى الحكومي (الدولة):

و تعني قدرة الدولة على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفراها، وبتعريف آخر تعني الجاذبية التي يتمتع بها البلد لاستقطاب عوامل الإنتاج المتنقلة بما يوفره من عبء ضريبي منخفض، ومن أهم مؤشراتها نمو الدخل الفردي الحقيقي والنتائج التجارية للبلد (تطور تركيبة الصادرات، الحصة من السوق الدولية، الميزان التجاري)[2].

---

[1] World Economic Forum; (2009); **"The Global Competitiveness Report 2009-2010"**. Genève.
[2] Lynn Krieger Mytelka ; (2011) ; **"Concurrence, innovation et compétitivité dans les pays en developpement"**, Etude du centre de développement L'OCDE ; p.11.

الجدول رقم (05): مؤشرات التنافسية العالمية

الإصدار	المنهجية
IMD (Global competitivness Index)	مؤشر مركب قائم على 20مؤشرا فرعيا كميا للتنافسية (المناخ الاقتصادي،البيئة التحتية التكنولوجية، الإدارة)
ATKEARNEY (confidence index)	نتائج سبر آراء لمتخذي القرار الخواص حول الصورة النمطية للبلد المعني
ATKEARNEY (globalisation index)	مؤشر مركب من بعض عشرات المؤشرات تقيس درجة انفتاح البلد على التدفقات من مختلف الأنواع (التجارة، رأس المال، الابتكار، التكنولوجيا)
(WORLD INVEST REPORT FDI potential index)	مؤشر مكون من عدة مؤشرات جاذبية للبلاد من اجل تقييم تدفق الاستثمارات الأجنبية.
WEF (M.COMPETITIVENESS)	مؤشر يتكون بضع عشرات المؤشرات التي تقيس العوامل الكلية للنمو، البيئة الكلية السياسية، التحرر الاقتصادي والتكنولوجي)
HERITAGE FOUNDATION (E. freedom)	مؤشر مشكل من مؤشرات فرعية تقيس درجة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية الضريبة، الإنفاق العمومي، التدخلات القانونية..) وكذلك متوسط 3 سنوات من تدفقات الاستثمارات الأجنبية ونصيبها من الدخل القومي الخام.

Source : CHIAPPINI, R.,. **« Comment mesurer la compétitivité structurelle des pays ? L'apport d'un indicateur global de compétitivité** ». Séminaire de recherche du lareefi. Université Montesquieu bordeaux iv ; document téléchargeable sur le lien : http://lare-efi.u-bordeaux4.fr/IMG/pdf/cs0110.pdf. 01/06/2013.

ثانيا: تنافســـــــية الاقلـــــــيم

بالنظر إلى ما أفرزته العولمة من تزايد للوعي لدى الأفراد والمؤسسات وكذلك الأقاليم، فرض على هذه الأخيرة العمل على رفع تنافسيتها من أجل ضمان مستويات عالية من التنمية وبالتالي شروط حياة أفضل للسكان، والسؤال الذي يطرح نفسه: ما هي المداخل المناسبة للأقاليم بمختلف مكوناتها لتحقيق تنافسية إقليمية مستدامة؟

في البداية لا يقصد بتنافسية الإقليم الحصول على نسق متزايد من النمو فقط، بالرغم من أن تكميم ظاهرة التنافسية أمر لابد منه، ذلك أن النمو لا يعبر بالضرورة عن تنمية حقيقية و التي لا تصفها مظاهر الرفاهية واعتماد عوامل جذب معينة للمقيمين أو زيادة الدخل الفردي أو حتى مبادرات مكافحة الفقر.

كانت ولا زالت التنافسية مرتبطة بالمفهوم الكلي للدولة ولكن الأدبيات الاقتصادية أبدت اهتماما متزايدا بالسياسات الإقليمية كونها داعم جيد للعمل والاستقرار الاجتماعي وخلق الثروة وهي كل العناصر التي دافع عنها PAUL KRUGMAN الذي تحدث عن آثار العولمة المكانية على عوامل الإنتاج والعوائد المتزايدة الناتجة عن تراكم المعارف والخبرات على مستوى مكاني محدد[1]، كما أنها تمثل قاطرة مناسبة

[1] Krugman P. (1994), "**Increasing Returns and Economic Geography",** in: Journal of Political Economy, n°: 99; pp., 83-85.

لقيادة السياسات العمومية والنقاش حول جدوى التدخل العمومي* و حلقة الوصل بين العلوم الاقتصادية وجغرافيا الإقليم بشقيها التهيئة والتهيئة العمرانية و كما قلنا سابقا رفض PAUL KRUGMAN اعتبار المؤشرات الاقتصادية الكلية دليلا صحيا على المنافسة بل درجة نمو الأقاليم المحلية انطلاقا من العوائد و المخرجات المادية والمعرفية والثقافية وقدرة استفادتها من مزايا التخصص.

انطلاقا من التعاريف المتنوعة لتنافسية الإقليم فإن التنافسية الإقليمية من الناحية الاقتصادية وفقا لما يراه SCOTT وآخرون أن " الإقليم التنافسي هو الذي يتخطى ويواجه المنافسة السوقية مع ضمان الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية القائمة على منطق التفكير الشبكي بين الفاعلين بفضل أدوات تدعم القرارات وهو ما تحققه مداخل الذكاء الاقتصادي الإقليمي"[1] وبمعنى آخر فإن التنافسية الإقليمية تعتمد على:

- الأخذ بعين الاعتبار موارد الإقليم؛

- التزام الفاعلين والمؤسسات؛

- إدماج قطاعات النشاط المختلفة في سيرورة توافقية للابتكار والتحسين المستمر؛

- الشراكة مع الأقاليم الأخرى والتنسيق مع السياسات الوطنية الكلية في إطار رؤية لأداء المجموعة الوطنية؛

- تأخذ التنافسية بالحسبان بعد القوى الاقتصادية ولكن أيضا البعد الاجتماعي للإقليم أي الاهتمام بدور المجتمع المدني في تعزيز الرفاه؛

- إن الأقاليم بما فيها المدن أصبحت الإطار المفضل لتصميم وتنفيذ السياسات الاقتصادية* بما يخدم التوجهات التقليدية، الكلاسيكية للإقليم والبحث عن قطاعات ذات قيمة إستراتيجية مضافة تتركز فيها.

يشكل رأس المال الاجتماعي دعامة أساسية لضمان تأسيس خلايا يقضة إقليمية تضم كافة الفاعلين الإقليميين الاقتصاديين والاجتماعيين، وبالرغم من أغلب معايير الجاذبية الإقليمية يمكن قياسها

* تطلبت الفترة ما بين سنوات (1970/1930) تدخلا قويا للحكومات ، وعلى الرغم من أن هذه الإشكالية محل نقاش بين الاقتصاديين على سبيل المثال بداية من2007 فقد احتلت النفقات العمومية حيزا معتبرا من الناتج المحلي الخام : حوالي 30% من الناتج الخام في الولايات المتحدة واستراليا ، و 40% في المملكة المتحدة وكندا، 45% في فرنسا، ألمانيا والسويد وأكثر من 55% في النرويج، وهو ما فرض على الدول تبني الطرح المقاولاتي للأقاليم مع تدخل إشرافي على غرار مرونة الضرائب والرسوم الجمركية ، حقوق العمل وعقد اتفاقيات تجارية وتوأمة ثنائية.

[1] Scott A.J., Storper M. (2007), **« Regions, globalization, development »**, in: Regional Studies, vol. 37: n°: 6-7, pp 579-580.

* إن التوصيات التي خرجت بها اتفاقيات LISBONNE ركزت على ترجمة المبادرات العمومية من أجل تحسين تنافسية بعض أقاليم الاتحاد الأوروبي خاصة في بعض الصناعات ، حيث تم إطلاق مشاريع التوأمة الحضرية، و مناقصات لتأسيس أقطاب تنافسية وفقا للفرص والموارد التي يتمتع بها كل إقليم إلى جانب الهدف الكلاسيكي المتمثل في ضمان العدالة الإقليمية والاهتمام بالبعد الجماعي لهذه السياسات كالتكيف، الخدمات و الابتكار...الخ.

إلا أن من بينها ما هو صعب قياسه مثل جودة ونوعية الحياة، البيئة، صورة المدينة، وهي أبعاد موضوعية جاذبة لا يمكن إهمالها.

بالنسبة لبورتر "تعتبر الإنتاجية المعبر عنها بالمدخلات الخام (المادية، الخدمية والمعلوماتية والتنظيمية) أفضل مقياس لتنافسية الإقليم، إن هذا التواؤم لا يمكن أن يكون إلا عناقيد صناعية كونه نتيجة للتفاعل بين الأعوان الإقليميين على شكل ماسة التي تسمح بتوليد وفوات عبارة عن قدرات تنافسية سعرية وغير سعرية"[1].

- في حين اعتبر CAMAGNI(2003) "أن الإقليم يحوز على ميزة تنافسية مطلقة عند امتلاكه أصولا اجتماعية، بنية تحتية ومؤسساتية و تكنولوجية مع قدر معين من عامل التوزيع الجغرافي للسعر بما يمنح هامش أفضل للمؤسسة والإقليم"[2].

كما أن OCDE تقدم اقتراحا لتعريف تنافسية الإقليم" على إنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تجتاز الأسواق الدولية مع الحفاظ على مستوى دخول مرتفعة ومستدامة" وبمعنى آخر " هي قدرة المؤسسات والصناعات على مستوى الإقليم والمناطق الصناعية العقدية الانخراط في المنافسة الدولية مع الاحتفاظ بالدخول المرتفعة ووظائف العمل" وهو نفس التعريف الذي تبناه الاتحاد الأوروبي في تقريره السنوي لوضع الاقتصادي والاجتماعي للاتحاد[3].

بينما نجد أن تعريف economitrics Cambridge يؤكد أن تنافسية الإقليم ترتبط بمجموع العوامل الخادمة للبيئة الابتكارية للمؤسسة والتي تسمح لها بمواجهة " وبفعالية" المنافسة الخارجية على المستوى المحلي الوطني أو الدولي[4]، ومن هنا يظهر أن التنافسية ترتبط بمدى إرضاء المؤسسات المتوطنة أي الإقليم لاحتياجات السوق المحلية مع عدم حتمية منافسة المؤسسات الأخرى الوطنية والدولية اعتمادا على مزاياها المقارنة:(فائض العمال، الحد من المخرجات السلبية، الحد من الاستغلال المجحف للموارد الطبيعية، الانبعاثات الملوثة).

إن الأخذ بعين الاعتبار الطابع متعدد الأبعاد لمفهوم التنافسية يتوافق في نهاية المطاف مع مستوى و جودة المعيشة للسكان الأصليين والمقيمين وهو التعريف الذي تبنته LEADER:

---

(1) PORTER, M. (2001) **« Regions and the new economics of competition »,** in: A. Scott; Global City-regions: Trends, Theory, Policies New York: Oxford University Press. , pp. 139–157.

(2) CAMAGNI ;R. (2003), **« Compétitivité territoriale, milieux locaux et apprentissage collectif : une contre-réflexion critique »** ; in : Revue d'Economie Régionale et Urbaine, n°: 04, p.556.

(3) OCDE, (1996); **"Industrial competitiveness",** Paris, p.51.

(4) MARTIN, R. L. (2008)**: « A Study on the Factors of Regional Competitiveness »** ;A final report for The European Commission DG Regional Policy. University of Cambridge, Cambridge. P.10.

تعريف LEADER " يصبح الإقليم تنافسيا إذا استطاع مواجهة المنافسة السوقية مع ضمان الاستدامة البيئية، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (هوية الإقليم)، إن هذه الاستدامة قائمة على منطق الشراكة الشبكية" [1].

أما المحاولة الأهم فهي تعود لـ: (CAMAGNI ; 2005) الذي جمع بين تعريف الإقليم وتنافسيته من خلال ثلاث مقاربات[2]:

- **المقاربة الأولى:** " توليفة مناسبة من المخرجات التكنولوجية الإقليمية وهي مجموع العوامل المادية وغير الملموسة التي تولد مزايا تنافسية للمؤسسات بفصل التجاور وانخفاض تكاليف التعاقد التي تنجم عنه ومع إمكانية تحولها إلى مخرجات" أصلية" متمثلة في تواجد التجمعات المدينية السكانية، المجمعات الصناعية، الأقطاب والعناقيد؛
- **المقاربة الثانية:** نظام من العلاقات الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في بناء رأس مال علاقاتي اجتماعي في حيز جغرافي معين، حيث أن تنافسيته تنشأ من التذاؤب وعوائد متزايدة من التدفقات المادية وغير المادية والتي تسهل الممارسات العمومية الجماعية خاصة بالنسبة للفاعلين الخواص كونها تساهم في الحد من حالة عدم التأكد وإطلاق عملية التعلم الجماعي؛
- **المقاربة الثالثة:** نظام محلي للحوكمة الذي من شانه ضم الجماعات المحلية، الفاعلين الخواص، نظام الإدارات المحلية والعمومية، ضمن سلسلة لتثمين القيمة الإقليمية، وهنا تكمن قيمة التنافسية في ترجمة احتياجات الجماعات المحلية، ووضع أفضل الإجراءات لمواجهة التحديات المطروحة، كون الإقليم عبارة عن مزيج من المعطيات العاملية المنظمة المرتبطة الواحدة بالأخرى، وهنا يعكس هذا المفهوم للإقليم وجها آخر لتنافسيته التي هي محصلة تأثير التفاعلات بين الأعوان الإقليميين مع تجاوز البعد المكاني إلى حيز آخر من الأطر التنظيمية لتنفيذ وأقلمة السياسات العمومية وصياغة علاقات جديدة تحكم الفاعلين والمحيط.

إضافة إلى أن العديد من المنظمات الدولية على غرار PNUD تبنت أربع مؤشرات أصبحت تشكل مرجعا مهما وإضافيا في الحكم على تنافسية الإقليم من عدمها[3]:

---

(1) **« La compétitivité territoriale Construire une stratégie de développement territorial à la lumière de l'expérience LEADER »** ; (1999) ; in : innovation en milieu rural, cahier de l'innovation n°6 ; document téléchargeable sur le lien : ec.europa.eu/agriculture/rur/leader2/rural-fr/biblio/.../competitivite.pdf consulté le : 28/06/2013.

(2) CAMAGNI R. (2005), **« Attractivité et compétitivité : un binôme à repenser, Territoires 2030»,** n°1, pp 11-15, document téléchargeable sur le lien http://www.diact.gouv.fr/IMG/File/CAMAGNI2.pdf; p.08.

(3) PNUD; (2009) ;**« Rapport mondial sur le développement humain »**; Boeck Université, Paris-Bruxelles, p .269.

- **مؤشر التنمية البشرية: (IDH)**: يتضمن الأمل في الحياة عند الولادة، مستوى تعليم الكبار(ابتداء من 15 سنة)؛ معدل التمدرس، مستوى المعيشة مرتبطا ب الناتج الفردي الخام للفرد.

- **مؤشر الجنسين للتنمية البشرية (ISDH)** وهي تتضمن نفس المتغيرات مثل (IDH)، لكنها تتضمن تمييزا لكل الجنسين النساء والرجال.

- **مؤشر مشاركة وتمكين المرأة: (IPF)** يضمن بدوره متغيرات تقيس تقييم المسؤوليات في المجال السياسي، الاقتصادي، بين النساء والرجال انطلاقا من تقسيم الفئات العاملة في الإدارات العمومية والخاصة والدخل الخاصة بكلا الجنسين.

- **مؤشر الفقر: (IP)**: يختلف حسب طبيعة النهج الاقتصادي المتبع فبالنسبة للدول السائرة في طريق النمو (IPH-1) أما في الدول المتطورة(IPH-2).

وعلى غرار منافسة المؤسسات فإن الأقاليم المكانية تسعى لجذب المؤسسات الجديدة ومساعدة الموجودة منها على استثمار أفضل لإمكاناتها لتوسيع نشاطاتها والتكيف مع البيئة الاقتصادية للمحافظة على بقائها وازدهارها.

المطلب الثاني: الأدبيات النظرية للتنافسية الإقليمية

أولا: نـــــــظريات التنـــــافسية الإقليمية

1- النظرية الكلاسيكية: ركزت النظرية الكلاسيكية بغض النظر عن بعد التخصص في المؤسسة على مبدأ " آدم سميث" الذي يهدف إلى الاستفادة من الوفورات المتاحة من اقتصاديات الحجم، كما أن الاستثمار في الأصول المادية، و تنشيط التجارة ضرورية لزيادة حجم الحصة السوقية، كونها تحافظ على نفس وتيرة الإنتاج ونمو المبيعات، لكن أكد آدم سميث أن حرية التجارة تمكن الدول من حيازة ميزة مطلقة في الإنتاج مع مراعاة تكلفة رأس المال والتحول إلى الميزة النسبية.

في حين تستند النظرية الكلاسيكية على وجود سوق منافسة كاملة من المعلومات وعوائد ثابتة من رأس المال، عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، كما يفترض ريكاردو أن الاختلافات التكنولوجية بين الدول تؤثر على مستوى المنافسة، بينما يعتبر نموذج H-O أنها تؤثر على مستوى الصناعة لهذا فهي تتوافق مع الميزة النسبية التي تفترض بدورها أن الدول تميل إلى التخصص في الصناعات التي تعتمد بشكل مكثف على أحد عوامل الإنتاج[1].

(1) Crosta. N ; (2008) ; **« Regions and Globalisation: The New Regional Paradigm. »**; papier présenté au Colloque: «Ville, régions et territoires innovants» ; Québec ; 9-10 octobre ; téléchargeable sur le lien : www.quebecinnovation2008.com/documents/presentations/Nicholas_Crosta.pdf ; consulté le 22/03/2014.

2- النظرية الكينزية الاقتصادية: تختلف هذه النظرية في ناحيتين عن النظرية الكلاسيكية، فعلى عكس سابقتها لا يعتقد "كينز" أن السعر بإمكانه أن يوفر أسواقا بل يمكن فقط من تعديل كمية الإنتاج المسوقة، ونقطة اختلاف أخرى تكمن في مسألة عوامل الإنتاج (رأس المال والعمل)، ففي حين عالجتهما النظرية الكلاسيكية على أنهما عاملان مستقلان في عملية الإنتاج، تعتبرهما النظرية الكينزية عاملان متكاملان.

3- اقتصاديات التنمية: قسمت نظرية التنمية المجتمعات إلى خمس مراحل تطورية: تقليدية، انتقالية، منعدمة، ناضجة، وعالية الاستهلاك، وكل مستوى مرحلي للتنمية له خصائصه المميزة، والتي تسمح له بالانتقال إلى المستوى اللاحق من التنمية، ويحسب لهذه النظرية إدماج القطاعات الفلاحية والاستثمار في الحفاظ على مستويات النمو المرتفعة مع الإشارة على بعض الشروط المسبقة السياسية والاجتماعية المساعدة على التنمية.

4- نظرية التجارة الجديدة: تفترض نظرية التجارة وفقا لاعتبارات الكلاسيك أن عملية المبادلات أو التجارة تحدث فقط بين بلدين ذي عوامل تكنولوجية مختلفة ووصلت إلى تفسير كيف يمكن أن بكون للتجارة موقع بين بلدين أو إقليمين متشابهين، وكيفية تشكل هياكل الإنتاج فيها، مما يخلق بدوره منتجات صناعية متشابهة ومع نهاية القرن 19 والثورة الصناعية، فقد سيطرت نوع من المنافسة البينية بين صناعات الإقليم الواحد، وبهذا لم تعد الميزة النسبية كافية لتفسير التجارة الصناعية البينية.

5- نظرية النمو الحضري: قدم JANE JACOBS نظرية النمو الحضري (1969) وهي عبارة عن نظرة اقتصادية واجتماعية مؤثرة حيث تبنى فكرة أن الأقاليم الحضرية هي التي تشكل المنظومة الاقتصادية الفعلية، وليست الاقتصاديات الوطنية ككل، و أكد أن الأقاليم بإمكانها خلق الثروة وتراكمها، من خلال تبادل المعارف بين المؤسسات والأعوان الاقتصاديين داخل حدود الإقليم، كما أن الأنظمة الحضرية أو التجمعات الحضرية تحد من التكاليف وتعزز التعاون الذي يساهم في خلق فرص ابتكارية للاقتصاديات الحضرية تحديدا[1]، وقد دعمت هذه الأخيرة بدراسات امبريقية بينت أن التنوع في الاقتصاد الإقليمي مرتبط بمعدلات عالية للنمو، وقد عادت هذه النظرية للظهور تحت مسمى "**جغرافيا المواهب**".

وابتداء من التسعينات 1990 ظهرت بحوث تعالج العلوم الإقليمية خاصة منها ما يهتم بالأقاليم العقدية والمدن الظهيرة ودراسة العوامل المؤثرة على تنافسيتها، كما سيتم التطرق لاحقا، فإن التنافسية الإقليمية تركز على مختلف أدوات التحليل المكاني التي تعتمد أساسا على الحصول على المعلومة ومواكبتها وتكييفها مع متطلبات التنمية المستدامة[2]؛ إذن فهي آلية مسبقة لرصد مستقبل الأقاليم

---

[1] SCOTT A.J. (2006), **« Les régions et l'économie mondiale »,** 3ème édition ; L'Harmattan, p. 188.
[2] Lethiais .V; Vrallet. A ; & Vicente. J, (2005); **« TIC et réorganisation spatiales des activités économiques: introduction »**, in : Géographie, économie et société, vol :5, n° 3 - 4, Editions Elsevier; p.52.

وتجسيدها على شاكلة سياسة لتهيئة الإقليم، من أجل تثمين الفرص التنافسية الحالية والممكنة للنمو مع تعزيز نمط الحياة التي تراعي تحديات التنمية المستدامة.

انتقد (PAUL KRUGMAN,1994) مفهوم التنافسية الكلية مدافعا عن فكرة أن العوائق الاقتصادية التي تواجهها المؤسسات يمكن أن تنتقل إلى الدولة وهو ما حدث فعلا في أزمة 2008، عند إفلاس الشركات الكبرى الأمريكية، كما انه ليس من العدل الحديث عن التنافسية آو التقارير الدورية للتنافسية بين الدول لأنها ليست خاضعة لنفس الأخطار الاقتصادية التي تخضع لها المؤسسات ولا يمكن أن تفلس أيضا[1]. ولكن في نفس الوقت فإن هذا الكلام نسبي إلى حد ما إذا ما لاحظنا وضعية بعض دول الجنوب في حالة إفلاس سيادية أعلنها صندوق النقد الدولي من خلال تأخير جدولة الديون.

يقدم المخطط الموالي محصلة لمساهمة كل من الأدبيات النظرية في صياغة مفهوم تنافسية الإقليم:

(1) Krugman P;(1994); Op.Cit, p.97.

الشكل رقم (09): تطور مفهوم التنافسية الإقليمية

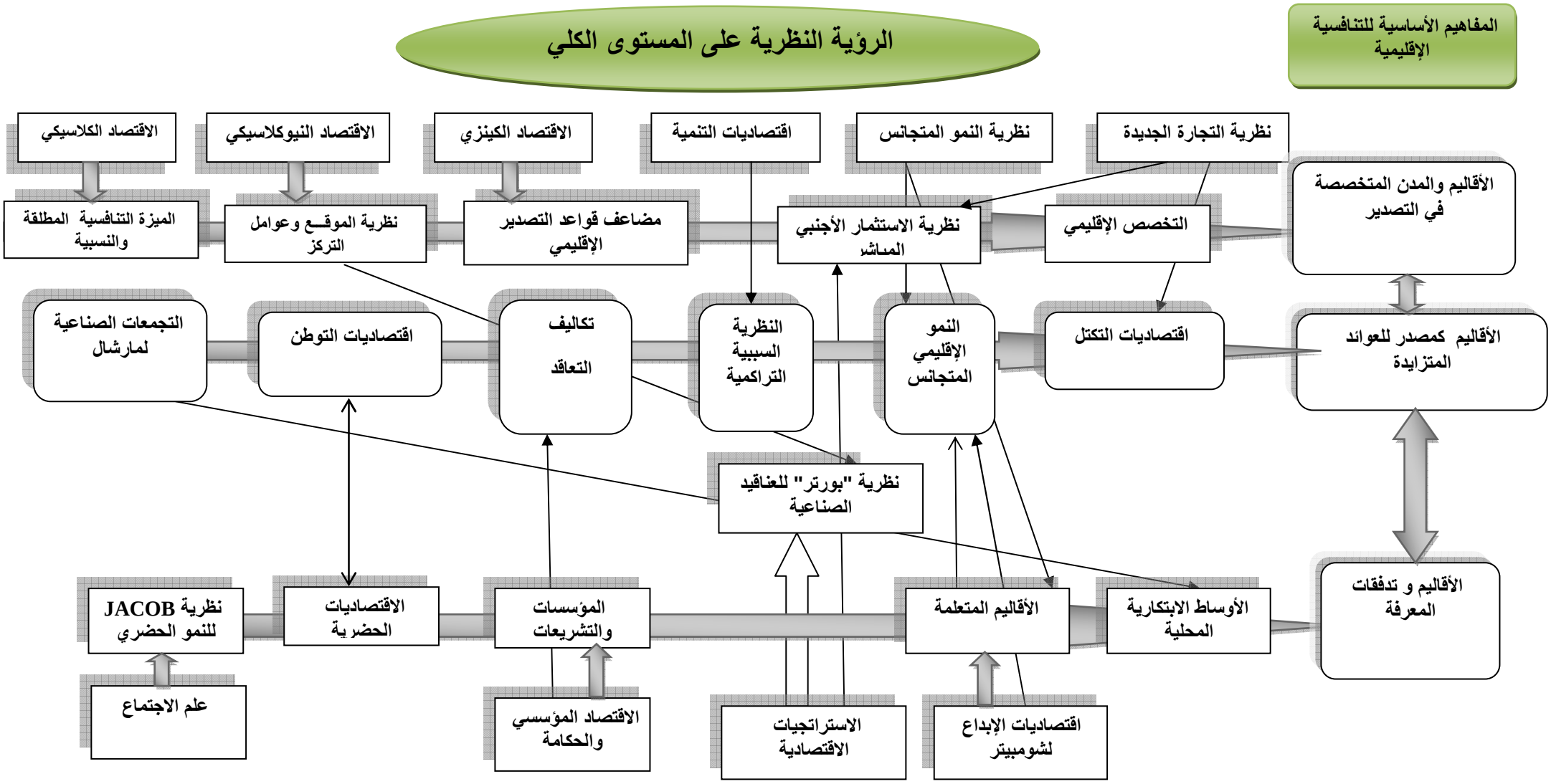

المصدر: من تلخيص الباحثة بالاعتماد على ما سبق

ثانيا: العوامل المفسرة لتنافسية الإقليم

على مستوى دولة ما، وعند ملاحظة التوجهات الاقتصادية ومقارنتها مع دول أخرى من خلال معدلات النمو ومؤشرات التنمية نجد أن أغلب هذه المؤشرات يعود الفضل فيها للمؤسسات العاملة على مستوى مراكز الأقاليم الكبرى، وعليه فإن الإقليم ليس بفاعل فقط لكنه أيضا داعم لإستراتيجية الأعوان الإقليميين ومتناغم مع المؤسسات والأفراد والهيئات من خلال ضبط صيغة للروابط التنظيمية الممكنة التي تسهل من جهة الولوج إلى الموارد الضرورية لنشاط الفاعل الاقتصادي الجديد، وخلق روابط تنظيمية، معرفية ومؤسساتية من جهة أخرى ستمثل لاحقا القيمة المضافة المنشودة [1].

كما أن قوة التنافسية الوطنية لا يمكن أن تعبر عن الفروقات التي توجد بين أقاليم البلد الواحد والتي يمكن أن تتأرجح بين أقاليم ديناميكية ومساهمة في تقوية الاقتصاد و أقاليم أخرى في أزمة.

إضافة إلى هذا، فإن تقارير التنافسية الصادرة تختلف في معاييرها حسب الصعيد الوطني، ذلك أن كل بلد عبارة عن مجموع معطيات جماعية مقسمة حسب كل إقليم وهي العملة المشتركة، نفس القواعد الضريبية السائدة، سياسة جماعية مشتركة للتعليم، لهذا السبب فإن مصطلح التنافسية المرتبط بالإقليم يختلف عنها بالنسبة للدولة لعدة أسباب:

– لا يمكن افتراض شرط مجموع المبادلات التجارية لتوازن الميزان التجاري لأن المبادلات تتم بين الأقاليم المحلية، المدن والمدن الظهيرة [2]؛

– هناك تدفقات عوامل الإنتاج بين الأقاليم وهم العاملون الذي يقيمون ضمن الحيز المكاني ويعملون في إقليم آخر (تدفقات التحويلات، شراء الأصول) إذ من المعروف أن تتميز الأقاليم بتحرك كثيف لعوامل الإنتاج (رأس المال والعمل) في حين أن الاستقرار التام يكدس هذه التدفقات وهو معطى أساسي لصحة مبدأ التكاليف المقارنة؛

– عدم وجود عملات محلية وأسعار صرف محددة لكل إقليم؛

– عكس الدول فإن الأقاليم المحلية تتمتع انفتاح قوي للسلع وعوامل الإنتاج ما لا يسمح بتطبيق ميكانيزمات التصحيح الهيكلي الذي يعبر عن وزن دولة بالكامل.

---

(1) BEGG, I; (2008); **« Urban Competitiveness »**; in: Policies for Dynamic Cities, Bristol: Policy Press; p.44.

(2) Lethiais .V; Vrallet . A &Vicente .J; (2005) ; Op.Cit ; p.57.

يجدر بالذكر أن هناك عوامل غير كمية يصعب قياسها و لا يتم الأخذ بها ولكنها ذات دور كبير في تعزيز تنافسية الإقليم، ومن بينها جودة الحكامة العامة/ الخاصة، فعالية الجماعات الإقليمية، إجراءات دعم المؤسسات، مستوى التجهيزات الاجتماعية، نوعية وكثافة العلاقات المقاولاتية بين المؤسسات (كفاءة اقتصاديات التعاقد، و جودة الشراكة عام/خاص).

المطلب الثالث: الميزة التنافسية للإقليم ومحددات تنافسيته

أولا: الميزة التنافسية للإقليم

فضلا عن الإشارة إلى أن الاستراتيجيات التي تهدف إلى تعزيز التنمية الإقليمية و رفع التنافسية الإقليمية هي مهمة تتولاها مختلف الأطراف المرتبطة بالقيادة الإقليمية وبالتعاون مع السلطات الرسمية وغير الرسمية، فإن (KASOVSKA&ANNONI ;2010) إلى جانب (KITSON& AUTRES ; 2004) يذهبون إلى أبعد من ذلك، إذ يعتبرون أن أساس الميزة التنافسية الإقليمية يعتمد على عناصر مميزة وهي:

- المعارف ورأس المال الإبداعي؛
- رأس المال الإنتاجي؛
- رأس المال البشري؛
- رأس المال الاجتماعي والمؤسساتي؛
- رأس المال الثقافي؛
- رأس المال المادي (البنية التحتية وتطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال).

أن المواءمة بين كل هذه العناصر في إقليم معين يطور إنتاجية العمل، و يوفر تسويقا أفضل للإبداع المديني وما يليه ذلك حتما من تحسن في الإطار المعيشي للحياة وجودتها.

اهتم مايكل بورتر(PORTER ;2000) بتطوير تنافسية الإقليم في أعماله بتركيزه على العناقيد باعتبارها حيزا مكانيا حاضنا للتنافسية الإقليمية، حيث اعتبر هذه الأخيرة تشكل إطارا مرجعيا ملائما لتنفيذ السياسات العمومية وتنظيم أطر الشراكة عام/ خاص، وفي هذا الشأن يقدم بورتر العوامل التالية: التعليم وجودة الموارد البشرية، التكوين، جذب المؤسسات، ترقية الصادرات، توفر المعلومات حول السوق، البنية التحتية المادية، حماية وتثمين الموارد المادية الطبيعية، إدارة البيئة، التحكم في التقنيات

والتكنولوجيات النظيفة، دعم الابتكار الجامعي والاستثمار في الوحدات الجامعية كمداخل أولية للحديث عن القدرة التنافسية لإقليم ما [1].

مما سبق يمكن حصر الميزة التنافسية الإقليمية في أربع محاور كبرى وهي:

- **محور رأس المال الاجتماعي:** ويتمثل في كل أشكال التفاعل الاجتماعي، شبكات الاتصال، تسيير المعلومة، نضج العلاقات عام/ خاص، القيم اللامادية والأخلاقية...إلخ؛

- **محور الابتكار:** ويشير إلى تطوير البنية التحتية ورأس المال البشري، البحث والتطوير، التربية الأخلاقية والبيئية؛

- **المحور المالي:** التخطيط الاستراتيجي، التسيير المالي والحكامة المالية، النمو الاقتصادي، الدعم المالي، تنوع تشكيلة القروض والهبات، مستوى الدخول الفردية؛

- **الاستدامة:** المسؤولية البيئية، التميز في الحفاظ الموارد الطبيعية، إعادة الرسكلة ومحاربة التلوث بكافة أشكاله.

إن عوامل التوطن الاقتصادي والصناعي خصوصا إشكالية قديمة لكن اغلب المعايير المصاحبة لقرار التوطن من عدمه بقيت تصب في اتجاه الامتيازات المادية ولكن مع التطور الحضاري والتكنولوجي فإن الأبعاد الأخرى غير الملموسة أصبحت تلعب دورا مهما[2]:

---

[1] PORTER M; (2000), **« Location, Competition, and Economic Development: Local Clusters in a Global Economy »,** The global competitiveness report, World economic forum, Oxford University Press, pp 17-20.

[2] **Mulkay B**; **(**2006); **« La compétitivité d'un territoire »** ; papier présenté au colloque du CRIES, 9/ 10 octobre.

الجدول رقم (06): مكونات الميزة التنافسية الإقليمية

1 – قرب الأسواق	9 –شبكات الاتصال	17 –اليد العاملة المؤهلة
2 – قرب الموردين والمواد الأولية	10 –معالجة النفايات	18 –اليد العاملة غير المؤهلة
3 – ثقافة المؤسسة	11 –عروض العقار الصناعي	19 –عروض التكوين المهني
4 – البنوك والتأمين	12 –التجهيزات السوسيوثقافية	20 –التعليم العالي
5 –الدعاية والترويج، مكاتب الدراسات	13 – تجهيزات الترفيه	21 –المساعدات والهبات
6 –الصيانة الصناعية	14 –المناخ الاجتماعي	22 –الشراكة والجماعات المحلية
7 –شبكة النقل	15 –تكلفة السكن والإقامة	23 –الجباية المحلية
8 –موارد الطاقة، أسعار التراخيص	16 –التجهيزات المدرسية والمعرفية	24 – فعالية المجتمع المدني

Source: James.; W **;" territorial competitiveness and development policy"**; Orkestra, Basque Institute of Competitiveness, Basque Country, Spain; May 2008. P. 17.

الجدول رقم (07): العوامل المشكلة للتميز الإقليمي

المعايير	العوامل الكمية
القوة الاقتصادية	– PIB للعمل والسكان – حصة الوظائف الفلاحية لكل 100 عامل –حصة وظائف البحث والتطوير لكل 100 عامل
التكامل والاندماج الاجتماعي	– معدل البطالة – معدل البطالة طويلة الأمد مقارنة مع النسبة الكلية – معدل النشاطات – معدل نشاط المرأة
الوضعية الجغرافية	– الأمل في الحياة – الارتفاع عن سطح البحر – معدل التساقط السنوي
التمكين	– تمكين خطوط السكة الحديدية بالنسبة للسكان – التمكين لصالح النقل الجوي مقارنة مع PIB
الاندماج المكاني	المساهمة الوطنية في المبادلات الدولية و مقارنته بـ PIB
التراث الطبيعي	الأخطار الطبيعية الزلازل والنشاط البركاني أخطار أخرى تضر بالبيئة الايكولوجية التنوع البيولوجي، المناطق المحمية
	– اللغة الرسمية والثانوية – التنوع السياحي – القدرات السياحية – الضغط السياحي على المواقع – حضور وتركز الأنشطة الثقافية

التراث الثقافي	– الهامش الخام لمساهمة المناطق الفلاحية
	– زيادة عدد السكان بالمقارنة مع المساحة الكلية
	– طول شبكة النقل بالمقارنة مع سياحة المنطقة
	– استخدام الطاقة الاحفورية مقارنة بالمناطق الفلاحية
	– الإنتاج الفلاحي بالمقارنة مع المساحة الكلية المزروعة
	– درجة تهديد الأراضي المزروعة
الضغط العقاري	– الضغط العقاري الراجع إلى درجة التمدن والنمو الاقتصادي
	– الضغط العقاري وأثره على المناطق الطبيعية
	– الضغط العقاري وأثره على المناطق الغابية والمناطق الرطبة
	– إهمال الأراضي
عوامل أخرى	– التطور الديموغرافي
	– الاتفاقيات الثنائية والتوأمة بين المدن

المصدر: من تلخيص الباحثة بالاعتماد على:

Marie-Laurence. De Ke ; **« Compétitivité territoriale et attractivité résidentielle désir d'habiter et projet de territoire » ;** Exposé de synthèse **;** document téléchargeable sur le lien : cpdt.wallonie.be/sites/default/files/.../**pdf**/3-ecoresi_synthese.**pdf** **;** consulté le : 17/04/2013.

ثانيا: محددات التنافسية الإقليمية[1]

– البحث ودرجة انتشار الوسائط العلمية؛

– المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

– الاستثمارات الأجنبية؛

– البنية التحتية ورأس المال البشري؛

– المؤسسات ورأس المال الاجتماعي (المجتمع المدني)؛

– القدرة على التأقلم مع التغيرات الهيكلية خاصة مع ظهور الصناعات البديلة ؛

– وفورات قيمة مضافة مصدرها الخدمات – خدمات البحث والتطوير، التعليم العالي المتخصص)؛

– إنتاج معرفي نوعي؛

– مهارات ابتكارية عالية؛

– اتخاذ القرارات؛

[1] **"Report about the notion of competitiveness of territory"** ; (2007); Coordination action of the European Network of Territorial Intelligence; CAENT; Document téléchargeable sur le lien: citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?...**pdf** Consulté le : 25/03/2014 ; p.30.

– طبقة متوسطة قوية؛

– محيط حضري ذو معايير دولية مع توفر جودة عالية للخدمات العامة؛

– إدارة ممتازة للصراعات؛

– علاقات توأمة وتعاون قوية؛

– دخول مرتفعة ونسبة تشغيل مستقرة؛

– توفر العناقيد الصناعية؛

– رأس المال البشري؛

– بيئة المؤسسات والتعاون الشبكي[1]؛

– الابتكار: أنظمة ابتكارية إقليمية؛

– مستوى تأهيلي عالي للإدارة الالكترونية وحكامة جيدة؛

– الهيكلة القطاعية ونوعية المؤسسات ودرجة اندماجها (ذات الأنشطة الكلاسيكية أو المبتكرة).

سنحاول الحديث عن هذه المحددات ببعض من التفصيل:

1– العناقيد الصناعية: تعد العناقيد تجمعات لمؤسسات تنشط في بيئة جغرافية متقاربة ذات تخصص عال والتي تمكن من الاستفادة من مزايا الموارد المشتركة، تقاسم المعلومة، بفضل التجاور، (سيتم تناولها بشكل مفصل في الفصل الثاني)؛

2– رأس المال البشري: إن مستوى تأهيل وهيكلة الموارد البشرية لإقليم معين له آثار ايجابية على المبادرات الاقتصادية وتنافسية الإقليم من باب أن:

– إن تأهيل الموارد البشرية يرفع من القدرة الابتكارية في الإقليم ونشر التكنولوجيا وهو شرط مسبق لتنشيط قدرة الاقتصاد على امتصاص ابتكارات جديدة كما أن تبني الأنظمة الابتكارية يتطلب قدرات بشرية عالية التكوين؛

[1] LEVER, W. F. &TUROK, I. (2010); **« Competitive cities: introduction to the review »** in: Urban Studies, n°: 36, p. 791.

– قدرة الإقليم على احتواء مقاولين وأصحاب مشاريع ابتكارية، وهذا يرتبط بالفئات العمرية النشطة ودرجة التشبع بالثقافة المقاولتية (ثقافة الخطر) وهذا سيؤثر على حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعدلات خلقها

– فعالية الموارد البشرية من خلال القوة العاملة النشطة والثقافة الاجتماعية وهذا له أثر على التنافسية (مرونة الموارد البشرية، تدفقات الهجرة).

3– **بيئة المؤسسات والشبكات:** إن البيئة الإقليمية التي تمثل رأس المال العلائقي، تمثل فيها الشبكات إدارة مهمة في بناء منظومة إقليمية و التي يمكن أن تكون رسمية أو غير رسمية من خلال تبادل المعلومات والمهارات كونهما يؤثران على قدرة الأعوان الاقتصاديين على:

– تحديد التغيرات المحيطة بالبيئة السوسيواقتصادية؛

– تكيف سلوك الأعوان الإقليميين مع التحديات المعروفة الحالية والمستقبلية؛

– تحسين التعلم التنظيمي الجماعي؛

– صياغة مشاريع جديدة وحلول جديدة؛

– خلق موارد ومشاريع جديدة [1].

إن الحديث عن الشبكات الاقليمية يضم كافة الأوجه (المؤسسات، الفاعلين، والشركاء) الذي يعبرون عن مختلف العلاقات والتي تضم مثلا – الإدارات العمومية، المؤسسات التمويلية، منظومة التكوين والتعليم العالي، والمؤسسات الخدمية) ما يسمح بخلق صيغة نوعية من الأعمال التي تساعد المؤسسات المتوطنة في الإقليم على الحفاظ على تنافسيتها وخلق فرص سوقية جديدة، بينما تعمل العلاقات غير الرسمية على تحقيق تأثير أفضل لصالح التوجهات الاقتصادية الإقليمية.

4– **الأنظمة الابتكارية الإقليمية:** كما هو معروف فإن عملية الابتكار وفي ظل بيئة معقدة للأعمال أصبحت عملية مركبة تتكون من تفاعل مختلف الأعوان مثل مخابر البحث العمومي، مراكز الدعم التقني، الجامعات، المؤسسات المالية، والسلطات العمومية[2].

5– **الحكامة والقدرات المؤسساتية:** بينت عديد الدراسات العلاقة الواضحة بين التنافسية الإقليمية وطبيعة الحكامة الاقتصادية والقدرات الإقليمية لهذا فقد أكدت لجان الاتحاد الأوروبي على ضرورة تبني مقاربة

---

[1] Euro chambres .(2011); **« Regional Competitiveness»**; Atlas, Brussels; p.4.

[2] Olivier. C, (2014) ; **« Management public de projets d'investissement direct étrangers et intelligence économique territoriale »**, in : Gestion et management public ; Vol: 3 ; n° :2, pp. 66-67. Document téléchargeable sur le lien : http://www.cairn.info/revue-gestion-et-management-public-2014-4-page-53.htm. Consulté le: 11/04/2014.

BOTTOM- UP (من القاعدة إلى القمة) والقائمة على تقاسم المسؤوليات مع المجتمع المدني والشراكة عام / خاص وفي هذا الصدد نتحدث عن التسيير العمومي الحديث (NPM) التي تتبنى الحكامة والديمقراطية التشاركية على شكل وكالات للتنمية الحضرية وتهيئة الإقليم كأحد مؤهلات مناخ الاستثمار والاستقرار الاقتصادي.

6- الهيكلة القطاعية: إن طبيعة البنية الصناعية لها تأثير على تنافسية الإقليم و درجة الإنتاجية توفر الخدمات اللوجيستيكية النوعية؛

7- طبيعة المؤسسات: إن الموقف التنافسي للإقليم يتعلق بدرجة تكامل المؤسسات وتكامل العلاقات بينها، حيث أن هذه الأخيرة تميل إلى اختيار الإقليم المناسب والذي يوفر لها مدخلا افصل لامثلية عوامل الإنتاج بفضل التزام مختلف الفاعلين والتي تعد المؤسسات بحد ذاتها طرفا فيها.

8- البنية التحتية: وتتضمن كل المنشآت المادية والتكنولوجية والاجتماعية والمنشآت المعرفية التي تعزز من قدرة المؤسسات على الابتكار والتوسع، خاصة مع نمط تسارع تكنولوجيا الإعلام والاتصال، كونها تقدم حلولا مناسبة للترويج والتعاون الشبكي الافتراضي[1].

إلى جانب الحديث عن البنية التحتية الطاقوية خاصة منها الصديقة للبيئة مع الحفاظ على الموارد المائية والفلاحية، كما أن المنشآت الاجتماعية كالمراكز التجارية والتعليمية ومراكز الترفيه من أفضل القرارات خاصة عند استقطاب أصحاب المشاريع وعائلاتهم[2]، إلى جانب المنشآت المعرفية والتي تعد محددا هاما لتنافسية الإقليم كونها تمثل بيئة مناسبة للبحث العلمي، الابتكار، وجذب الموارد البشرية المؤهلة طلبة وأساتذة).

البنية التحتية الصناعية تمثل بدورها شرطا مهما ويقصد بها كل الهياكل والمواقع الصناعية، الحدائق الصناعية والحاضنات كونها تساهم في تقليص الفترة بين استقرار المؤسسة والبدء بنشاطها.

9 - نوعية الإقليم: إن نوعية الإقليم المناخية والاقتصادية تؤثر على الاستراتيجيات الإقليمية والتي تلائمه وذلك وفقا للمعطيات التالية:

-إقليم إداري تسيطر عليه الخدمات العامة والقطاع العام؛

- إقليم ريفي مع صناعات غذائية خفيفة؛

---

(1) Ibid, p. 71.

(2) Roberto. C; (2002); **"On the concept of territorial competitiveness: sound or misleading? »** Paper presented at the ERSA Conference, Dortmund, august 2002; Department of management, economics and industrial engineering.

- إقليم تسيطر عليه هيئات وشركات متخصصة تكنولوجيا؛

- إقليم متدهور بسبب هجرة المهارات والكفاءات والموارد الطبيعية.

كما يمكن تصنيف الإقليم إلى عدة أشكال وفقا لـ:

- تطور تجمع المؤسسات بفضل المزايا التي يوفرها تركز الموارد البشرية والطبيعية؛

- تطور التخصص من خلال سيادة صناعة معينة؛

- نمو الإقليم بفضل الصناعات الدائمة آو المتشابهة؛

- التطور المرتبط بخصوصية ونوعية المنتج الذي توفره المنطقة.

10- طبيعة الاستثمارات الأجنبية:

إن توطن الشركات ذات الصيت الذائع ومتعددة الجنسيات مهمة جدا لسمعة الإقليم وتنافسيته، كونها تساهم بطريقة أو بأخرى في تمويل التكنولوجيا، الابتكار، معايير الجودة والكفاءات (الإنتاج، المناجمنت، والتسويق) وتساعد على انفتاح الإقليم على الأسواق الدولية وخلق ديناميكية ابتكارية بفضل الأقطاب التنافسية والعناقيد الصناعية والأنظمة الابتكارية الأخرى المهارات وعنقدة مؤسسات المناولة ولعل أفضل مثال يمكن ذكره هنا هو أيرلندا حيث طورت هذه الأخيرة تنافسيتها من خلال سياستها لتشجيع الاستثمارات الأجنبية مما ساهم في سرعة توطن كبرى الشركات المتعددة الجنسيات خاصة الصناعة الالكترونية والصيدلانية، الخدمات التجارية والمالية[1]، مع الإشارة إلى أن مستوى نقل الخبرات والمهارات من طرف الشركات الكبرى يتعلق بمرونة البيئة المحيطة بالعمل التي تحسن من مستوى مردودية الابتكار والتكنولوجيا.

11 - الموقع الجغرافي:

يلعب الموقع الجغرافي دورا مهما في تطوير التنافسية الإقليمية:

- قرب الإقليم من قطب النمو آو المنطقة حضرية والاستفادة من آثار التدفق؛

- قرب الإقليم من مفترق طرق النقل الإستراتيجية يمكنها من حيازة ميزة تنافسية باعتبارها أقاليم بعيدة إلى جانب المناطق الحدودية والأقاليم المتاخمة لها؛

(1) GASTAMBIDE .J ; (2007); **« Attractivité »**, in :Nouveaux mots du pouvoir: fragments d'un abécédaire, n° :63, Maisons des Sciences de l'Homme, Paris ; p.34.

– كما أن المناخ الطبيعي له دور مفتاحي في تنافسية الإقليم مثل العواصف العنيفة والزلازل...إلخ[1].

12– جاذبية الاستثمارات: يعد جلب الاستثمارات محددا مهما في الديناميكية التنموية التي تعرفها مدن العالم سواء كانت استثمارات أجنبية أو محلية، حيث أن الإقليم الأكثر جاذبية للمستثمرين سيكون حتما تنافسيا بفضل المفاضلة بين المواقع من خلال مزيج من المعايير.

من المهم العمل على خلق مقاربة إقليمية تتمثل في بناء مشروع إقليمي يتم تشجيعه بتطور تطلعات السكان المحليين والانفتاح على الأسواق بفضل تكنولوجيا الإعلام والاتصال وتطور نماذج الحكامة القائمة على الديمقراطية التشاركية إلى جانب حركة التمدن التي طالت حتى الأقاليم الريفية وظهور أنماط ملائمة من السياحة الريفية الملائمة لهذه الأخيرة.

إن المشروع الإقليمي يتمحور إضافة إلى المزايا الاقتصادية التي يوفرها السعي إلى إقامة هوية متعددة الأبعاد (ثقافية، تاريخية، جغرافية) من خلال الاستجابة للتحديات الراهنة، وفي هذا الصدد يمكن تصنيف مكونات رأس المال الإقليمي وفقا لترتيب أبعاد التنافسية الإقليمية التي تم ذكرها من قبل في الجدول الموالي:

الجدول رقم (08): مكونات رأس المال الإقليمي قياسا إلى أبعاد التنافسية

	التنافسية البيئية	التنافسية الاجتماعية	التنافسية الاقتصادية	التموقع
الموارد المادية	×		×	
الموارد البشرية	×	×		
الثقافة/ الهوية		×		
المهارات والكفاءات		×	×	×
الحكامة والموارد المالية		×	×	×
الأنشطة والمؤسسات			×	
الأسواق والعلاقات الخارجية	×		×	×
الصورة الإقليمية	×			×

المصدر: من إعداد الباحثة

وعليه فإن جذب المؤسسات يؤثر إيجابا لصالح تنافسية الإقليم، ولكنها لا تعد العامل الوحيد بل أيضا راي الهيئات الحكومية و المؤسسات الخدمية علما أن تأثير هذه العوامل غير واضح بالنظر للقيود

[1] B. Mérenne-S ; (2007) ; **« De la compétitivité à la compétence des territoires. Comment promouvoir le développement économique ? »** ; Exposé de synthèse ; document téléchargeable sur le lien : cpdt.wallonie.be/sites/default/files/.../**pdf**/14-ccl_economie_lm.pdf consulté le : 22/01/2014.

الإحصائية المطروحة، احتياجات الرصد والاستخبارات الاقتصادية، والإطار السوسيو– اقتصادي الذي ينشط فيه الإقليم. كما أن التوجه أصبح قائما اليوم على تبني التركيز على نشاطات مفتاحية واستهدافها بواسطة خطط واستراتيجيات عمومية واضحة المعالم وموجهة مكانيا، إلى جانب الثقة وهو عامل مهم يضاف للعلاقات الشبكية الممكن حصولها بين المؤسسات وهيئات الإقليم ما يعكس الطابع الجماعي الذي أضحت تتمتع به التنافسية الإقليمية كمفهوم اقتصادي.

المطلب الرابع: مؤشرات الأداء لتنافسية الأقاليم

وهي تعتبر في نفس الوقت أهدافا منهجية لسياسة تهيئة الإقليم وهي: الفعالية الاقتصادية للإقليم من خلال ثنائية PIB/EMPLOI، الفعالية الاجتماعية وهي تلك المرتبطة بالدخول، التربية والتعليم، الصحة والسكن، أما الفعالية الطبيعية وهي المرتبطة بالحفاظ على الموارد الطبيعية و التراث المادي واللامادي.

إذا استطاعت الأدبيات الاقتصادية ضبط مفهوم التنافسية بالنسبة للمؤسسة (الحصة السوقية، مستوى أسعار المنتجات) فإن تنافسية الإقليم تواجه عدة صعوبات أولها ضبط تعريف متجانس وصعوبة تكميم الظواهر الاقتصادية على المستوى الإقليمي.

يقصد بمؤشرات التنافسية تأثير مؤسسات الإقليم على الأسواق الخارجية والرغبة في التوطن فيه، بل و قدرات توفير الثروة والرفاه لسكان الإقليم بطريقة متكافئة، ما يسمح باستمرارية ونمو الطلب مستقبلا، علما أن مؤشر الرفاهية يعد تكميمه صعبا للغاية (نوعية الحياة وتوزيع الثروة، الولوج إلى المعلومة والخدمات الفورية، تجانس مستويات الدخول وتوفر الرعاية التعليمية والصحية) [1].

الجدول رقم(09): التحليل الديناميكي والساكن لتنافسية الإقليم

	الثروة	الإنتاجية بواسطة العمل	الأنشطة	الديموغرافيا
ساكن	– PIB/للفرد – توزيع الدخل	PIB/العمل	– معدل البطالة – معدل البطالة على المدى الطويل – معدل النشاط	– بنية السكان/ معدل العمر
ديناميكي	– تغير PIB/ للفرد	تغير PIB/ العمل	– معدل البطالة – تغير معدل البطالة على المدى الطويل – تغير معدل الأنشطة باستثناء	– بنية السكان/ معدل العمر – ميولات السكان – الهجرة

(1) BEGG, I ; (2008); Op.Cit; p. 46.

أنشطة المرأة

Source :http://www.oecd.org/gov/regional-policy/Competitiveness-of-Global-Port-Cities-Synthesis-Report.pdf; consulté le : 11/04/2013.

كما تجب الإشارة إلى أن مسالة التنافسية الإقليمية أضحت أساسية في الإطار الاقتصادي والاجتماعي من اجل الانخراط في مسعى تجنب الآثار الاقتصادية والاجتماعية لتعميم التنافسية الكلية وجعل القطاع الصناعي في ظل ظروف منافسة قوية يبحث عن أفضل شروط التوطن إذ أصبح خيارا ذو أولوية وطنية لأغلب دول العالم من خلال السياسات الجوارية الهيكلية التي تهدف إلى تحقيق مستويات عالية من التوطن للمؤسسات والاستثمارات الأجنبية وما يصاحبه من توسع في التجهيزات والبنى التحتية وهو دور ريادي للدولة يظهر هذا من خلال سياسات المرافقة في المجال الاقتصادي المؤسساتي وانفتاح الأسواق والذي واكب إعادة هندسة دورها كعون ضبط سياسي اقتصادي واجتماعي خاصة في محوري: الموارد البشرية: التربية والتعليم العالي والتكوين، الإقليم وتهيئة الإقليم[1]، ما يتطلب سياسة إقليمية ترتكز على توسيع دور الجماعات الإقليمية وتعزيز مشاركة المجتمع المدني وتحسين مناخ الأعمال بتبني إجراءات الإصلاح الإداري والقانوني.

وفي هذا الصدد نعتقد أن التنافسية الإقليمية لم تعد تمثلا فقط ما جاء به مضمون النظرية المقارنة والقائمة على تبادل الموارد المادية بل أصبحت تشمل أبعادا معنوية أخرى، كما أنها لا تعتمد على عاملين وحيدين للإنتاج وهما العمل ورأس المال بل مخرجات أخرى مثل الصورة الإقليمية، الأمن، المستوى التعليمي و البنية التحتية، جودة الخدمات العامة وكل المعطيات المكانية والتي يمكن أن تمثل مدخلا لتنافسية الإقليم، وعليه فإن هذا الحقل –حقل التنافسية الإقليمية– يمثل ملتقى عدة نظريات: نظرية التنمية الاقتصادية، نظرية الجغرافيا الاقتصادية والتنمية المكانية، وهذا يتطلب العمل على تجانس السياسات العمومية، القطاعية والمكانية.

كما التوجهات الحالية ونظرا لما فرضه منطق العولمة فقد توجهت الاستثمارات الأجنبية نحو المدن الكبيرة، لهذا تم الالتفات إلى تطوير استراتجيات الجذب وابتعادها عن الكلاسيكية من خلال التقارير المعروفة الايجابية، أو التحفيزات الجبائية المكلفة، بل على اعتماد توليد مصادر للجاذبية والتنافسية مثل البنى التحتية الممتازة وفعالية جيدة للإدارة العمومية [2]، وتحسين مزايا التوطن التي تتحول بدورها تدريجيا إلى مزايا تنافسية، وقد أثبتت التجارب في ايطاليا وأوروبا محدودية عامل تخفيض التكاليف خاصة تكاليف النقل، وهذا ما أثر على مصداقية نظرية التوطن الصناعي وفقا لتكاليف النقل.

---

[1] Pierre. M ; (2012) ; **« mise en réseau d'acteurs et compétitivité territoriale »**; thèse de doctorat en science de gestion; université françois – rabelais de tours ; p.49

[2] Thiard. P; (2005); **"L'offre territoriale : « un nouveau concept pour le développement des territoires et des métropoles ? »**; DATAR, Point de vue n°:1 ; Mai.

إن دراسة تنافسية الإقليم تعتمد أساسا على الدراسات الكمية التي تتطلب مؤشرات متعددة انطلاقا من التشخيص الإقليمي، تحديد الاستراتيجيات، التخطيط والبرمجة، كونها خطوات جد مهمة في قيادة وتشخيص ومتابعة الممارسات المرتبطة بالمعطيات الاجتماعية، الديموغرافية الاقتصادية، البيئية ثم ضبط متطلباتها من طرف المؤسسات المالية، التجارة الخارجية، البيئة، الفلاحة، الأشغال الكبرى وتكييفها مع الاحتياجات النوعية لهذه الهيئات.

أولا: مؤشرات الأداء التنافسي الإقليمي

1- المؤشرات الاقتصادية: يعتبر الدخل القومي الأكثر استخداما من أجل تمييز مستويات التنمية في الأقاليم

1-1 PIB الإقليمي وتنافسية الإقليم:

إن أعمال DAVEZIES LAURENT قد وضعت حدودا لمصداقية مقياس الدخل الداخلي الخام على البعد المكاني، إذ أكد على ضرورة العمل على قياس خلق القيمة المضافة التي تميز مستوى التنافسية الاقتصادية لإقليم ما، وكذلك حساب أثر المضاعفات الأخرى مثل التحويلات المحلية خاصة الأجور، وهذا ما يضيق من دائرة الاستثمار مع الأخذ بعين الاعتبار التحويلات الخاصة (الأجور، أرباح، أسهم، تدفقات مالية بين المؤسسات والعامة(الجباية المحلية، النفقات العمومية، التحويلات الاجتماعية) لكن من الصعب جدا الحصول على هذه المعلومة ما يتطلب اللجوء في مثل هذه الحالة إلى مضاعف العمل الذي تبقى نتائجه نسبية.

1-2 المؤشرات القطاعية: من المعروف ان عامل الدخل الخام عامل كلي ولا يأخذ بعين الاعتبار الانحرافات والتوزيع المكاني الدقيق للأداءات التي توجد بين مختلف قطاعات الإنتاج، وهي مهمة تتولاها القطاعات الوزارية أو الإقليمية المكلفة بتوفير البيانات الدقيقة الوصفية التحليلية مثل حجم المؤسسات وتأهيلها؛

1-3 القطاع الموازي: إن نمو القطاع الموازي يمثل حسب أخر الإحصائيات حيزا من الأداء الكلي للاقتصاد الوطني، لذا لا يمكن إهمال الكتلة النقدية في المقاربات الكلية القطاعية خاصة قطاعات السياحة، البناء والأشغال العمومية، التجارة والحرف، بل تساهم في فعالية القطاعات الرسمية، ولا يمكن بالمقابل إهمالها عند الحكم على الاقتصاد الإقليمي؛

2- المؤشرات الاجتماعية: توزيع الدخول يعتبر مقياسا مهما لترجيح الرفاه الاجتماعي، وتعتبر من المؤشرات الصعب جدا الإحاطة بها وهذا بسبب عدم تعاون القطاعات الاقتصادية خاصة قطاع العائلات ونذكر على سبيل المثال التخصيصات الموجهة من الإنفاق العمومي والتي تستفيد منه العائلات، التربية، الصحة، النقل والترفيه؛

3- المؤشرات البيئية: تعطي سياسة تهيئة الإقليم أهمية متزايدة للاعتبارات البيئية لذا فإن قواعد معطيات بيئية مكانية مفصلة ومحينة خاصة مع الالتزام بالمعايير الدولية الذي أصبح أكثر من ضرورة.

ثانيا: مؤشرات اللامركزية والقيادة الإقليمية

تمثل اللامركزية واحدة من الإصلاحات الضرورية التي يجب تطبيقها في الدول الصاعدة بالنظر إلى الوعي المتزايد بأهمية التنمية الإقليمية وأخذ زمام الفرص بتكييف القرارات الإقليمية مع الاحتياجات والتي بإمكانها تثمين الموارد الإقليمية النادرة، وزيادة فعالية جملة الخدمات المقدمة على غرار الخدمات الجبائية مع تعديلها وفقا للظروف الاقتصادية.

هذا شرط عدم تأثير اللامركزية على التوازن الجهوي من حيث يجب أن تتلاءم هذه الأخيرة مع احتياجات التنمية والخصائص السوسيو اقتصادية للإقليم المعني.

أما فيما يتعلق بالقيادة الإقليمية فيقصد بها ذلك التواؤم بين الفاعلين العموميين / الخواص الذي يدعم الحكامة الإقليمية ويشجع التزام الخواص في نفس الوقت نحو تنمية إقليمهم ما يساهم في خلق هوية مشتركة التي تشكل ميزة تنافسية نوعية هي أساس سمعة وشهرة الوجهات السياحية والاقامية والاقتصادية، وتظهر على شكل عامل مساندة لاستراتجيات التسويق الإقليمي كونها أداة جذب ليس فقط خارجيا كالمقيمين الجدد والسواح/ بل أيضا عامل جذب داخلي بالمدن الصغيرة للإقليم وتوجيهها ضمن رؤية موحدة حضارية و مستدامة.

الشكل رقم (10): مداخل التنافسية الإقليمية

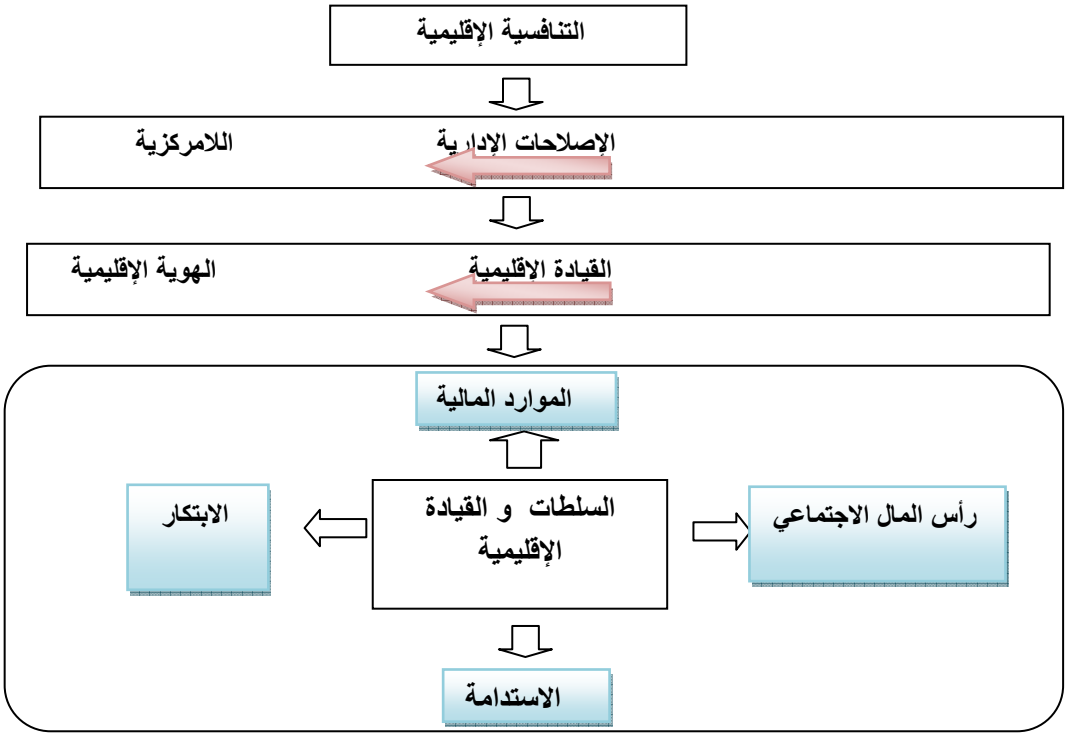

Source : Camagni R. (2006), Op.Cit ; p. 68.

جسد هذا المخطط عملية خلق القيمة الإقليمية المناسبة لتطوير تنافسية الإقليم وتنميته المستدامة، والخطوة الأولى هي تطبيق الإصلاحات الإقليمية التي تتطلب مزيدا من إجراءات اللامركزية وتحسين لمناخ تمكين الجماعات الإقليمية في اتخاذ القرار، أما في المرتبة الثانية فتأتي المبادرة الإقليمية وتشجيعها يؤدي إلى بناء هوية إقليمية متفردة للإقليم، والتي تجمع كافة الفاعلين، وعلى سبيل المثال تعتبر سياحة الأعمال من أهم أنواع مراكز الجذب للإقليم، وتفصح تدريجيا عن الهوية النبي يعتنقها[1]، أما الخطوة الثالثة لتعزيز تنافسية الإقليم فهي العمل المستمر على تطوير نمط من القيادة لصالح الجماعات الإقليمية وهو عمل يرتكز على دعم أربع مداخل مهمة هي: رأس المال الاجتماعي، الابتكار، الاستدامة وتسويق علامة الإقليم[2].

[1] Porter, M.E. (2003); **"The Economic Performance of Regions";** in: Regional Studies, vol : 37 n° :07; pp. 549-551.
[2] Ollivier.B, (2009.**)**,**"Les identités collectives à l'heure de la mondialisation"**, Essentiels d'Hermès, CNRS Editions, Paris p. 63.

المبحـــــث الخامس: جاذبية الإقليم

تمهيد:

إن الحديث عن التنافسية الإقليمية يجرنا حتما إلى تناول إشكالية جاذبيتها، ذلك أن مفهومي التنافسية الإقليمية والجاذبية الإقليمية متلازمان، حيث أنه وحتى يكون الإقليم جذابا يجب أن يحوز عوامل تجعل منه تنافسيا بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى، غير أن الجاذبية تصف البحث عن طرق جديدة لتدويل تدفقات الأنشطة ورؤوس الأموال، والاستثمارات المادية والمعنوية، وفقا لعديد المقاربات ووجهات النظر.

المطلب الأول: الجاذبية الإقليمية: المفهوم والتطور

كان مفهوم الجاذبية الإقليمية أو جاذبية الإقليم غائبا عن المصطلحات الاقتصادية المتداولة إلى غاية نهاية 1980، لكنه بدأ يظهر تدريجيا منذ 15 سنة بفعل تعدد آثار العولمة، ومنها توجه المؤسسات والشركات المتعددة الجنسيات نحو الانتشار وتدويل فروع الإنتاج وانفتاح الأقاليم على تدفقات الاستثمارات المتنقلة والمنافسة على فضاءات استقبال جديدة، وتغير أنماط تفكير متخذي القرارات حول كيفية توطين المشاريع[1].

يعرف (VELTS ; 2009) الجاذبية على أنها مفهوم معقد وبتطبيقه على الإقليم يجب أن يأخذ في الحسبان التفاعل بين ثلاث عوامل[2]:

– العولمة الصناعية المتزامنة مع العولمة الثقافية والتكنولوجية الشبكية؛

– التمدن؛

– طرق التنظيم التي أصبحت تعتمدها المؤسسات وليست متعددة الجنسيات منها فقط، وهو نفس الاتجاه الذي ذهب إليه PORTER حينما اعتبر أن التجمع والتشابك العلائقي للمؤسسات لا غنى عنه.

على عكس (T. EDWARD ; 2007) الذي يذكر" أن رفاهية الأقاليم لا تتأتى فقط من القطاع الإنتاجي المتركز أساسا في المناطق الحضرية الصناعية، لكن أيضا من كيفية الإنفاق كالضرائب المحلية، التقاعد، المداخيل المرتبطة بالاستهلاك و السياحة"[3].

---

(1) Estienne I., Liefoogue C., Paris D., (2009) ; **« Economie et attractivité : une nouvelle production urbaine in Paris »**; Lille Métropole Laboratoire du renouveau urbain, Parenthèses pp. 51-53.
(2) P. Veltz, (2009); Op.Cit; p.22.
(3) Torisu ;E ; (2007), **« Comment renforcer l'attrait des villes : réalisations et nouveaux défis »**, in : OCDE, Villes, compétitivité et mondialisation, Éditions OCDE ; document téléchargeable sur le lien : http://dx.doi.org/10.1787/9789264027114-12-fr, consulté le : 08/04/2014.

وعليه فهي تتعلق أساسا بقدرة الإقليم على جذب واستقطاب اليد العاملة المؤهلة، الكفاءات وأدوات تساعد على تشجيع التنمية الاقتصادية والتطور الحضاري المستدام. ويمكن قياس جاذبية الإقليم من خلال تحديد نوع الاستثمارات المعنية (مناولة من الباطن، تكنولوجيا مفتاحية، صناعة ثقيلة... الخ) ومن ثم تعيين مؤشر القياس كعدد الوظائف التي سيتم خلقها، وحجم التدفق المالي، يلي هذا تحديد قائمة للأقاليم المنافسة والتي من الممكن أن تمثل خيارا للتوطن مع إعداد تشخيص داخلي لنقاط قوة وضعف الإقليم كتوفر كلفة الموارد، ونوعية بيئة الأعمال[1].

لذا فإن الجاذبية هي القدرة على تقديم شروط مناسبة للمستثمرين من أجل الاستقرار وخلق قيم مضافة لصالحه مقارنة بتفضيلات أخرى من الأقاليم، إذن من الممكن اعتبار أن الاستثمار الدولي عبارة عن سوق للإقليم له عرض وطلب، وأشكال مختلفة من المنافسة، و يشكل المفهوم نقطة التقاء للمهتمين بدراسة التطور الذي تعرفه الأقاليم الحضرية، النسيج الاجتماعي، تطور المجتمعات الحضرية ، اندماج الأقاليم ضمن ركب العولمة، حيث أن أحد الأهداف الكبرى لسياسة الجاذبية هي تعزيز القيمة المضافة و رأس المال المكاني الذي يرتكز على خلق نشاطات وتدفقات مهمة من السياح، الزوار، و المهاجرين

* **الطلب:** ويتمثل في مختلف الهيئات الصناعية و الخدمية التي تسعى إلى تحقيق عدد معين من مشاريع الاستثمار، من أجل ضمان انتشارها الجغرافي بالمقارنة مع أخرى تنشط في نفس المجال؛

* **العرض:** ويتعلق بالأقاليم التي تقترح كمواقع توطن محتملة للمؤسسات من أجل مشاريعهم الاستثمارية مع الأخذ بعين الاعتبار عدد كبير من المعايير المتعلقة بنوعية وكلفة الموارد والمحلية وتكيفها مع المتطلبات النوعية التي يشترطها كل مشروع؛ مثل درجة التجاور مع الأسواق، نوعية بيئة الأعمال، والأخطار السياسية، الاقتصادية، البيئية التي يعاني منها كل إقليم؛

* **أخيرا:** يختار المستثمر وفقا لخصائص كل مشروع الإقليم الذي يضمن أفضل ثلاثية (تكلفة، خطر/ مزايا) بالنظر إلى الأهداف المتوقع تحقيقها من طرف المؤسسة وعليه فإن الأداء الإقليمي مقاسا من خلال غربلة المشاريع التي تتوافق فقط مع قدراته.

لذا فإن جاذبية الإقليم تتعلق بقدرته – في فترة معينة– على جذب أنشطة مختلفة من عوامل الإنتاج المادية واللامادية كالمؤسسات، الأحداث المهنية، وفي هذا المعنى ينعكس الأداء الاقتصادي على الأقاليم خلال ذات الفترة من محددات الجاذبية الإقليمية، و يمكن البحث عنها انطلاقا من عوامل تنافسية الإقليم.

كما أن عوامل الجاذبية ترتبط بمقاربة ذكية تهدف إلى تجميع كل العوامل السابق ذكرها في سياسة واحدة هي التسويق الإقليمي الذي لا غنى عنه في الترويج لمشروع معين، حضارة أو صورة معينة في

[1] Anne. M ; (2012) ; « **l'attractivité entrepreneuriale des territoires et le développement durable : existe-t-il une attractivité durable des territoires ?** »; thèse de doctorat en sciences économiques; université de pau et des pays de l'Adour; p.69.

بيئة تتسم بالتنوع و الانفتاح على العالم[1]، وبما أن جاذبية الإقليم ليست بحقيقة مطلقة ومعزولة، لهذا وجب إدخال عامل البعد الزمني وهذا عن طريق تصميم نظرة استشرافية حول التطورات الممكن حدوثها مستقبلا فيما يتعلق بالطلب والعرض والجاذبية المستقبلية للإقليم.

كما تجب الإشارة إلى ضرورة التميز في سياسات الجاذبية من خلال التوسع في ممارسات التسويق الإقليمي وخلق صورة العلامة المدينية أو الإقليم، من خلال استحداث مواقع انترنت ومواقع جذب اصطناعية وتسويقها على أنها مدينة منفتحة، ديناميكية ومبتكرة وحية، وهنا تظهر قيمة المعلومة التي تتحصل عليها المؤسسات لاتخاذ قرار التوطن من خلال شبكة العلاقات والتجربة الشخصية[2]، إضافة إلى أن الممارسات المتعلقة بالعقارات، المعارض، المسابقات الدولية للهندسة، الأحداث الكبرى للبقاء ضمن الخيارات المطروحة مهمة جدا، كون الإقليم يلعب دورا محوريا في عملية بناء المعارف ونماذج الشراكة واتخاذ القرار الذي يعتمد عليه المسار الابتكاري للمؤسسات.

مما سبق يمكن الحديث عن ثلاث مقاربات لتحديد مفهوم الجاذبية:

1- المقاربة الكلية L'approche Macro: وهي تهتم بترتيب الأقاليم بالمقارنة مع المعايير الكلية للتوطن والمفضلة من طرف أغلب المؤسسات؛ وهي تتمحور حول عوامل نظمية أساسية للجاذبية، على الرغم من أن هذه المؤشرات يمكن مقارنتها على مستوى الأقاليم أو المدن، اعتمادا على تشكيل قاعدة بيانات ومقارنة محتواها بالأقاليم المشكلة للدولة؛

2- المقاربة الوسطية L' approche Méso: وهي متعلقة بالآثار القطاعية للتنافسية المرتبطة بالتركز على مستوى منطقة جغرافية معينة للأنشطة التكاملية أو المتشابهة (عنقود، تجمع صناعي)؛ وهي تهدف عموما وفي مستوى عملي جدا لدراسة حظوظ الإقليم لاستقبال نشاط معين وتتمثل هذه الآلية في إحصاء كل العوامل الحاضرة والتي بإمكانها أن تمنح أفضلية خاصة للنشاط المعني (مؤسسات متخصصة، مراكز بحث وتكوين، بنية تحتية متخصصة، عروض عقارية، موارد بشرية، شبكات، شراكة) يخص هذا التحليل المستوى الإقليمي بصفة عامة(إقليم، تجمع حضري، مدن جديدة) حيث يسمح بـ:

- استشراف الأولويات المستقبلية للإقليم؛

- ضبط القطاعات والأنشطة الممكن استهدافها؛

(1) INSEE (2011), **« Un indicateur d'attractivité pour les zones d'emploi »**, dossier d'Octant n°:48, juin ;p.37.

(2) Thomas, C., Behar, C. et Barlatier, P. J. (2006), "**Management stratégique d'un territoire et dynamique des connaissances : de la visibilité à la lisibilité"**, Actes de l'atelier AIMS Stratégies, espaces et territoires, 16 novembre, Rouen, p.24.

– توجيه السياسات الذاتية الإقليمية مما يساعد تدريجيا على التخلص من نقاط الضعف التي سيكشفها التحليل الوسطي [1].

كما تتطلب هذه المقاربة صياغة مناهج نوعية تسمح ببناء معلومة قاعدية عن الإقليم: تحقيقات، مقابلات، خلايا أزمة، قواعد بيانات متخصصة حول مخابر البحث، الجامعات، النسيج الاقتصادي وهذا من خلال[2]:

– تحليل تموقع العرض (خصائص الإقليم، نقاط القوة والضعف فيما يخص الجاذبية، المنافسين الأساسيين)؛

– إعداد تقييم استراتيجي يشمل الأنشطة التي يتمتع فيها الإقليم بربحية وقيمة مضافة عالية، وإمكانيات مستقبلية كامنة معتبرة؛

– دراسة نوعية للأنشطة الإستراتيجية DAS من خلال مجموعة من المعايير ومن ثم استخراج الممارسات الملائمة للتميز للإقليمي؛

– تقييم ملاءمة رأس المال البشري لكل نشاط استراتيجيDAS ؛

3– المقاربة الجزئية: تحدد الجاذبية من وجهة نظر جزئية على أنها القدرة على اقتراح– من أجل مشروع ما– عرض إقليمي مركب (الموقع، اليد العاملة، البنية التحتية..إلخ).

تهتم هذه المقاربة بالطريقة التي يتم بواسطتها اتخاذ القرارات في مشروع ما، إذ يمكن الاعتماد على مخطط الأعمال للمؤسسات وسيناريوهات استقباله وفقا لمنطق معين من عدة مواقع منافسة.

---

[1] Ibid ;p. 36.

[2] ROUSSEAU C., MULKAY B**,** (2006) ; **« Attractivité économique et compétitivité des territoires »,** Insee, Paris. p.56.

الشكل رقم (11): التكامل بين المقاربات الثلاث للجاذبية

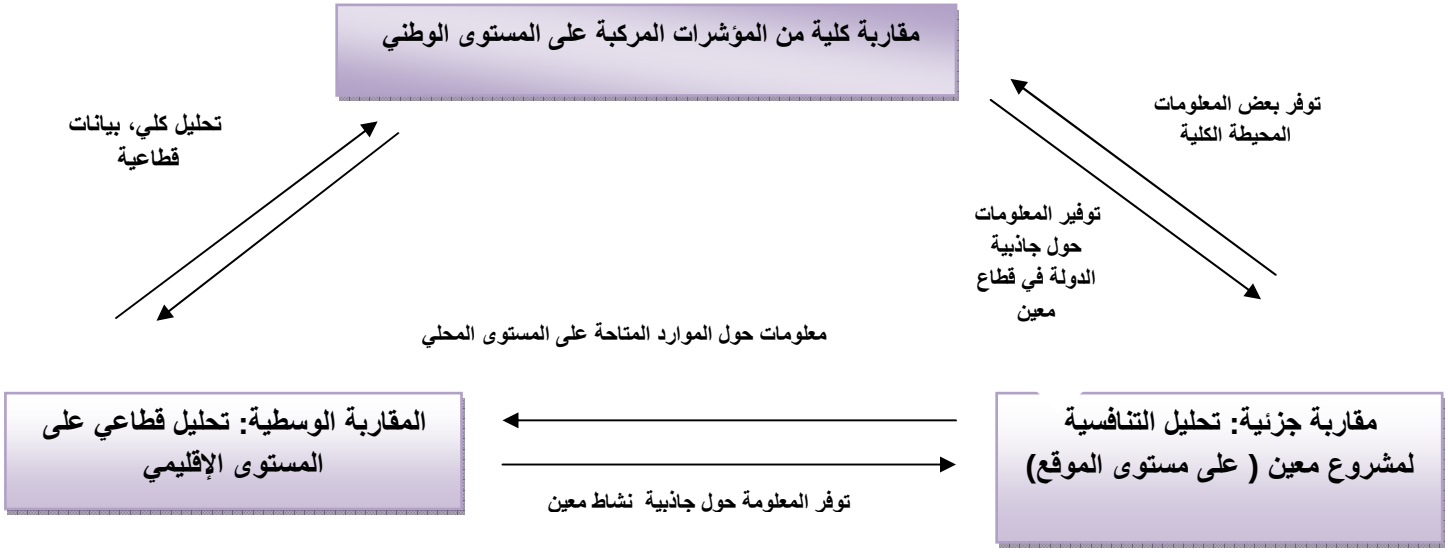

Source : ROUSSEAU ; C., MULKAY B**,** (2006), Op.Cit ; p.59.

إن التكامل بين المقاربات الثلاث الكلية – الوسطية– الجزئية ضروري من خلال شبكة مناسبة من اليقضة والتدخل العمومي؛ فمقاربة الكلية تغذي كلا من المستويين الآخرين بمعطيات من الإطار العام، في حين تناسب المقاربة الجزئية الإطار التفصيلي من خلال توفير معلومات تحليلية وموضوعية للمزايا والمعوقات، والتي تمثل مدخلا لتشخيص مجموع مكونات الجاذبية الإقليمية[1] إجمالا إلى جانب نظرة قطاعية للأنشطة؛ أما المقاربة الوسيطية فهي حلقة الوصل كونها توفر بدورها تحليلا ممتازا ونوعيا للأنشطة في إقليم معين، حيث يمكن من جهة من توضيح وتجزئة التحليل الكلي ومن جهة أخرى تحري مصداقية التحليل الجزئي للمواقع الصناعية.

المطلب الثاني: مؤشرات الجاذبية الإقليمية

يجب التأكيد على أهمية التركيز بناء مرجعية إقليمية تجمع كل الفاعلين وما يشكله ذلك من توافق حول مشروع استراتيجي تدعمه الصورة الإقليمية وتثمين مميزاتها.

إن أهم العوامل التي تجعل المؤسسات تختار التوطن في إقليم ما، ترتكز أساسا على أبعاد اقتصادية، (سعر العقار، التخفيضات الجبائية، والخدمات اللاحقة لها، والتي تضمن تدفق رؤوس الأموال، والأفراد، وتوفر التجهيزات التكنولوجية وتوفر الخدمات الرقمية، إلى جانب توفر شبكة ملائمة من الدعم اللوجيستيكي من المناولين من الباطن، شراكات الإنتاج الممكنة، البحث التطبيقي...الخ.

1. العوامل الأولية: في نفس الوقت أصبحت المؤسسات ترتكز على نواحي غير ملموسة التي تضمن لها التوطن الدائم في الإقليم على غرار الهوية الذاتية للإقليم، القدرات الاجتماعية لاستقبال، والتعامل مع

[1] CAMAGNI R ; (2005) ; Op.Cit ; p.08

المقيمين الجدد والخدمات المقدمة لهم، الشبكات المهنية، مجموع هذه العوامل يقدم أفضل تكامل بين المؤسسة والإقليم.

وعليه إن ظاهرة الجاذبية تتعلق بمفهومي الإقليم والمؤسسة بالنسبة للأول يقصد بها تطوير المجال المكاني من خلال ثلاث محاور اقتصادية، اجتماعية، وبيئية وإدماج العون الاقتصادي النهائي وهو المؤسسة، في حين أن الثانية(المؤسسة) تركز على الخيارات المناسبة لتوطين أنشطتها من خلال العمل على الإحاطة بكافة المعطيات الإقليمية والعرض الإقليمي وما يقابله من خصوصيات مشروع التوطن[1]. لهذا من الضروري إدراج أدوات الذكاء الاقتصادي على مستوى الإقليم، كونها لا تمثل فقط مسارا لتحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، بل تمثل دفعا لها لبناء عوامل التنافسية والجذب في الوقت عينه.

تختلف هذه العوامل بحسب درجة استجابتها لاستراتيجيات الجذب، ودورها في تثمين الموارد والقدرات المحلية، وبالتركيز على الجانب الإقليمي، فقد تطورت عوامل الجذب مع ظهور مجتمع المعرفة الذي ساعد حتما على ترقية قدرات التفاعل بين الفاعلين الاقتصاديين والمؤسساتيين.

2. العوامل الثانوية: تعرف هذه العوامل بقدرتها على تجميع عرض تنافسي للموارد النوعية الإقليمية وربطها بمناخ أعمال اقتصادي واجتماعي ملائم وتطوير رؤية تشاركية ترتبط بإظهار خيارات التنمية القطاعية وإدماجها ضمن الإجراءات الاقتصادية الوطنية وتحييد العوائق المؤسساتية، وحضور مختلف الشبكات الاجتماعية الرسمية وغير الرسمية ويتعلق الأمر بمكونات بالمجتمع المدني، مما يساعد على خلق وفورات وفرص شراكة صناعية وتعزيز البحث المقاولاتي[2].

يمكن تثمين الجاذبية الإقليمية من خلال مجموعة من المؤشرات المادية والمعنوية:

- البنية التحتية المادية والتكنولوجية؛
- الشبكات وتنوعها؛
- الموارد البشرية ودرجة كفاءتها؛
- درجة التحكم في تقنيات الاقتصاد القائم على المعرفة؛

لهذا من المهم الإشارة إلى أن سياسة الذكاء الاقتصادي يجب أن يصاحبه تدخل عمومي- اقليمي بطريقة ملائمة على غرار:

- **ميكانيزمات اتخاذ القرار:** المرتبطة بالبرمجة وتنفيذ السياسات الإقليمية من خلال تحسين مناخ الحكامة الإقليمية ومن جهة أخرى تعديل طبيعة ونوعية المساعدات المقدمة للمؤسسات الراغبة في الاستقرار؛

(1) OCDE ; (2009), **« Examens territoriaux de l'OCDE »**; OCDE: France, Paris, p. 220.
(2) Ibid ; p.220.

– **رأس المال المعنوي:** ممثلا في رأس المال البشري، رأس المال الاجتماعي، الشبكات الرسمية وغير الرسمية، القدرات الذاتية الإقليمية لخلق واستغلال الابتكارات والمعارف، مدى تقبل الفاعلين الإقليميين لنماذج أخرى من الانفتاح الاقتصادي والثقافي؛

– **رأس المال المادي للإقليم:** ومدى تكيف البنية التحتية مع المعايير المعاصرة للتوطن [1] ؛

– **الإرث الصناعي والاجتماعي:** ثقافة المقاولتية و كيفية مساهمة النظام التعليمي على كل المستويات وإدماج الاحتياجات المستقبلية تلبيتها عن طريق تكنولوجيا المعلومات؛

– **الإطار الاقتصادي الكلي الدولي، الوطني والاقليمي:** من خلال قياس أداء الإقليم بالمقارنة مع الأقاليم الأخرى، والبحث عن الإجابة لسؤال: أي فرص يمكن أن يستفيد منها الإقليم من أجل مواجهة المنافسين: وبمعنى آخر هل يمكن أن يتميز الإقليم؟

الشكل رقم (12): مؤشرات الجاذبية الإقليمية

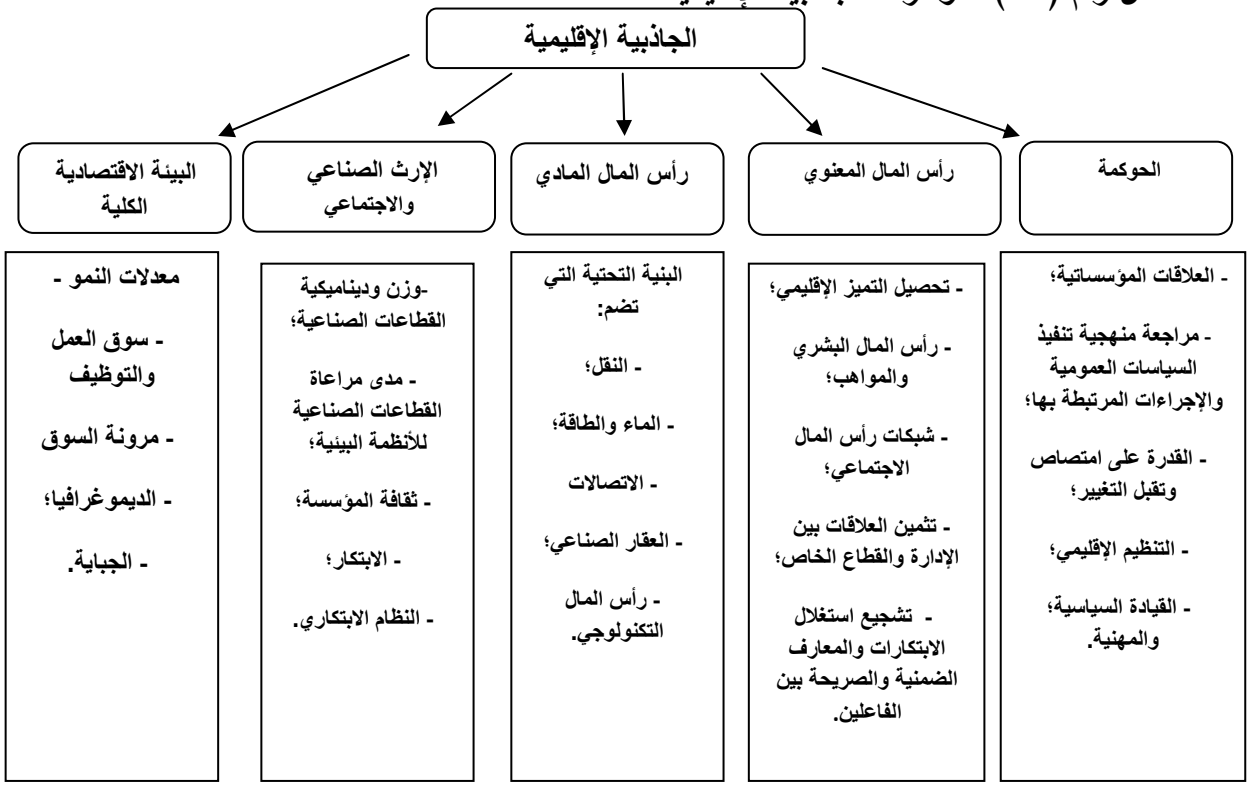

المصدر: من تلخيص الباحثة بالاعتماد على: Cambridge Econometrics**, "Regional Competitiveness Indicators"** Op.Cit; p.21

[1] Cambridge Econometrics**;** (2012); **"Regional Competitiveness Indicators"**: a final report submitted to meeting of the European Commission, Ronéo, Cambridge; p. 17.

– **صورة الإقليم:** ويقصد بها صورة الجانب الحضري، التميز القطاعي، نشاطات المؤسسات ووتيرة قطاعات التنمية، الاهتمام بالفضاء الحضري الطبيعي، تثمين المشاريع الكبرى ذات المنفعة العامة وتنوع البنى التحتية.

المطلب الثالث: مداخل تطوير جاذبية الإقليم

أولا: الجاذبية، التوافق الاجتماعي والتنمية المستدامة

أصبحت الأقاليم المحلية و المدن تلجأ بشكل متزايد إلى آليات التسويق التي تحث على التنوع في الحظائر التكنولوجية، الأحياء الراقية، أقطاب الامتياز؛ مع قدرة السلطات على تصميم سياسات تضمن التوافق الإقليمي و الحفاظ على الموارد الطبيعية واحترام البيئة ومن جهة أخرى تحقيق توليفة مناسبة من ركائز التنمية، لذا يمكن اعتبار أن التمدن، السكن، النقل، البيئة، تهيئة الإقليم هي آثار من السياسات العمومية.

كما أن الاستفادة من بيئة صحية يكون في ظل العمل على التحسين المستمر لإطار الحياة بالحفاظ على الموارد والتدخل على مستوى المناطق الملوثة واستخدام الطاقات البديلة، لهذا يجب العمل بالتضامن مع كافة الفاعلين الإقليميين، لصياغة وتنفيذ مشاريع مستدامة[1]، كونها أصبحت تشكل جزءا لا يتجزأ من خيارات الجاذبية والتسويق الإقليمي وهذا من خلال تثمين التراث المادي واللامادي، وتأهيل القطاعات المتدهورة وخلق مناطق مناسبة لممارسة الأنشطة.

ثانيا: الجاذبية، التنافسية، والعرض الإقليمي

ترتبط الجاذبية الإقليمية بمفهومي التنافسية، التسويق الإقليمي والعرض الإقليمي:

– انطلاقا من الثنائية: التنافسية/ الجاذبية التي تعود جذورها إلى نظرية التجارة الدولية ونظرية المزايا المقارنة (ريكارديان) التي تنص على أن تنافسية الاقتصاديات الوطنية تنتج –خارج الهجرة– تدفقات جديدة من العمل ورأس المال، وهو ما توافق إلى حد بعيد مع المنافسة السعرية التي سادت إلى غاية بداية القرن الحادي والعشرين، لكن الجذب اليوم يعتمد أكثر فأكثر على نوعية النسيج الاقتصادي، ورأس المال البشري وكذلك القدرات السياحية، وهذا ما يؤكد أنه لكي يكون الإقليم جذابا لابد أن يكون تنافسيا.

هذا ويتعرض الإقليم غير التنافسي إلى انحسار في رأس المال الاجتماعي ورؤوس الأموال والمؤسسات على عكس الإقليم التنافسي الذي يحافظ على نسق مستمر من جذب مستثمرين جدد، إبداع مديني مستمر، و تجديد في تقنيات التسويق من خلال سعي كل إقليم للبحث في كيفية تثبيت مكانته

(1) Sébastien ;H ; (2011) ; « **L'attractivité du territoire pour les sièges sociaux des grands groupes internationaux » ;**rapport au premier ministre de France ;p.39.

وقدرته على المبادرة وتحديد سياسة الجاذبية باستخدام مؤشرات مكيفة على الصعيد الجغرافي، مشاريع التنمية بالمقارنة مع طابعها الحضري أو الريفي.

والمميز في الجاذبية هو تنوعها لتعكس أبعادا مختلفة من القدرات الإقليمية الاقتصادية، والاقامية والسياحية مع أن الواقع يرتبط مع استخدام المعايير الكلاسيكية (الموقع الجغرافي، التمكين، القدرة على استقبال الأنشطة الاقتصادية) ولكن أصبح الأمر يعتمد على المؤشرات غير المادية– المعنوية– على غرار التكوين، تأهيل الخدمات الموجهة للمؤسسات، السكن، العرض السياحي المتميز، نمط الحياة، البيئة و تهيئة المناطق الحضرية والريفية[1]، كما أن المعطيات الديموغرافية أصبحت واسعة الاستخدام للحكم على جاذبية الإقليم من حيث القدرة على جذب الإقليم للسكان، ولكنه لا يقدم إلا صورة جزئية عنها، ذلك أن التحليل السوسيو ديموغرافي لا يكفي بل تجب مرافقته مع الديناميكية الاقتصادية والإقليمية من خلال الكشف عن تخصص الإقليم وكفاءته.

وفي محاولة لربط التنمية والجاذبية فإن الاقتصاد الرقمي يشكل وزنا مهما في فعالية الاقتصاد الإقليمي حيث يؤسس توفر الشبكات التكنولوجية ذات التدفق العالي لقدرة المؤسسات الصناعية على الاستخدام والولوج إلى تكنولوجيات الإعلام والاتصال.

[1]Ibid ; p.41.

خلاصة الفصل الأول:

قدم هذا الفصل في مجمل مباحثه مقاربات مفاهيمية متنوعة للمتغيرات النظرية للدراسة، بداية من السياسة العمومية للذكاء الاقتصادي الذي يعتبر كاستجابة للتحديات الجيو– اقتصادية والحضارية للدول و المؤسسات، ودخول الأقاليم كبنى مكانية على خط المنافسة يجعل توفر شرط إقلاع اقتصادي للإقليم أمرا ضروريا بجعله فضاءا للتعاون والتضامن الاقتصادي، كما أن التنافسية السعرية وانهيارها لصالح التنافسية خارج التكلفة على غرار الموارد الإقليمية للمؤسسات، اقتصاديات التكتل، المخرجات، نوعية الحكامة المحلية، إبداع وتمكين الجماعات الإقليمية واستجابتهم لتوقعات المؤسسات يؤكد على مكانة الحيز الجغرافي والمكاني في بناء تنافسية الإقليم من خلال بناء وتراكم أشكال مختلفة من التنافسية خارج السعر hors prix وتفضيل المزايا المقارنة بدل المزايا المطلقة.

كما أصبحت الجاذبية أساسا لعمل الممارسات العمومية التي تركز على المقاربات الثلاث السابق ذكرها لدعم تنافسية الإقليم، وبما أن الحفاظ على تنافسية النسيج الاقتصادي وتحقيق الرفاهية للسكان هو الهدف الأهم لواضعي السياسات الاقتصادية الكلية والإقليمية، وهو ما يمكن تحقيقه عن طريق زيادة القدرة التنافسية، فإن الأمر يتطلب وضع سياسات سليمة أساسها قاعدة من التفكير الاستباقي، التحليل والاستشراف، وهي مداخل يوفرها الذكاء الاقتصادي من خلال إسقاط أدواته على المستوى الإقليمي، ما يفصله الفصل الثاني من هذا الجزء.

الفصل الثاني

دور أدوات الذكاء الاقتصادي في تعزيز تنافسية الإقليم

تمهيد:

إن التغيرات التي فرضتها تبعات الحياة المعاصرة كالتمدن، التغيرات المناخية وثورة تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛ كلها مهدت لظهور إشكالات اقتصادية واجتماعية كتهيئة الإقليم، التنمية المستدامة و أدت إلى نشوء مقاربات جديدة لتسيير التنمية الإقليمية والمحلية، لذلك فإن تتبع سلسلة المعرفة داخل الإقليم، وتقييم السياسات التنموية العمومية تتطلب صياغة أداة قادرة على رصد وتكميم مختلف الظواهر الإقليمية وتحليلها والتنبؤ بالمخاطر التي قد تؤثر على تماسك رأس المال المكاني للإقليم وهو ما سيشمله المبحث الأول من هذا الفصل، وإسقاط فعاليات الذكاء الاقتصادي على الصعيد الإقليمي من خلال التطرق إلى تهيئة الإقليم والحديث عن دورها في بناء تنافسية الإقليم ضمن المبحث الثاني إلى جانب الإشارة إلى الأنظمة الإقليمية للابتكار ممثلة في العناقيد الصناعية وسياسة التسويق الإقليمي للمزايا التنافسية التي تملكها المدن والأقاليم وهذا في المبحثين الثالث والرابع على الترتيب.

المبحث الأول: من الذكاء الاقتصادي إلى الذكاء الاقتصادي الإقليمي

تمهيد:

أثبتت عديد التجارب العالمية أن ازدهار الأقاليم يتعلق بصفة مباشرة على قدرة المؤسسات على تحسين أدائها العام من خلال اقتناص المعلومة والتدخل الذكي للدولة بدعم المناخ الاقتصادي لاستحداث وجذب ثم توسيع الأنشطة الاقتصادية الإقليمية وبالتالي التوطن المستدام للأعمال فالذكاء الاقتصادي إذن هو آلية وطنية تعتمد على تثمين القدرات الإقليمية والمحلية وحمايتها في ظل انفتاح مدروس؛ وهو ما يعرف **بالذكاء الإقليمي**

المطلب الأول: مقاربات مفاهيمية حول الذكاء الاقتصادي الإقليمي

إن مفهوم الذكاء الإقليمي يختلف من حقل معرفي إلى آخر، لكن يمكن صياغته وفق مقاربة نظمية وأخرى تتعلق بالسياسات ذات الطابع الإقليمي:

أولا: المقاربة النظمية (الصاعدة) L'intelligence territoriale ascendante:

من منطلق أن أهم ما يميز عالم اليوم هو هيمنة المعلومة بكثرتها و تنوعها و تعددها إذ أن حجم المعلومات المتاحة اليوم سيتضاعف حوالي 40 مرة في غضون 40 سنة القادمة ولا شك في أن للمعلومة دور إستراتيجي كما أن انتشارها بين المجتمعات المعاصرة قد كان سببا في تحولات مجتمعية عميقة، و سلطة المعلومة هي اليوم أقوى من أي فترة زمنية سابقة، كما أن التشريعات الحديثة حفظت لكل فرد الحق في الوصول إلى المعلومة، وهي ذات الحقوق التي تكفلها تشريعات نظم الدول تقريبا بتفاوت بحسب ما حددته المواثيق الدولية؛ تطور ميدان التعليم العالي و البحث العلمي، التطور التكنولوجي و خصوصا التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال، تبادل الشراكات مع مختلف الأطراف،العولمة التي فسحت المجال لرأس المال الفكري مقابل الكفاءات المادية، ودخول بعد المسؤولية الاجتماعية والإيكولوجية على العمل المؤسساتي والإداري على حد سواء.

تعتمد المقاربة النظمية على تبني النظرة الجماعية للذكاء الاقتصادي وسوف نستعرض بعض التعاريف التي وردت بهذا الخصوص:

يرى (GIRARDOT ;2007) أن "مصطلح الذكاء الإقليمي يصف "مجموعة المعارف متعددة المصادر التي تساهم في فهم البنى الإقليمية والأدوات التي يستخدمها الفاعلون العموميون والخواص من اجل توليد، استخدام وتقاسم هذه المعارف؛ ومن جهة أخرى تحقيق الحكامة والتنمية المستدامة للإقليم"[1]

فيما يعتقد Herbaux أن الذكاء الإقليمي يعمل على تعزيز ثقافة التنافسية للإقليم كونه نشاط مبني على جمع وربط المعلومات بين كل الفاعلين المحليين ورصد الإشارات الضعيفة للمعلومات وتوفيرها في اللحظة المناسبة لمتخذي القرار.

أما من وجهة نظر علوم الإعلام والاتصال فإن YANN BARTATCHINI قد تحدث عن الذكاء الإقليمي بطريقة نظمية systémique حيث قال "أن الذكاء الإقليمي سيرورة معلوماتية وإنسانية، منظمة ومستمرة، يتم اقتراحها من طرف فاعلين إقليميين طبيعيين أو معنويين ذوو ثقافات تنظيمية مختلفة هدفها تعبئة الموارد الطبيعية، البشرية، والمادية التي يحوزها الكيان الإقليمي وتحويلها إلى قدرات مشروع إقليمي موحد يشمل أبعادا مادية ومعنوية"[2]

هذه النظرة المؤسساتية للذكاء الإقليمي تصور الإقليم على انه فضاء لتطبيق السياسة اللامركزية المناسبة لتفعيل الذكاء الجماعي والإنساني من خلال الاعتماد أكثر فأكثر على بدائل ذاتية للتنمية المستقلة وفقا لرؤية الجماعات الإقليمية والتي لها علاقة مباشرة بالمؤسسات المتوطنة هناك، وكمدخل جديد لتحقيق الحوكمة المحلية، وتوفير مناخ مناسب من الحوار والمشاركة المجتمعية، كما أن عاملي الثقافة والإرث (le patrimoine) المادي واللامادي يعتبران روافع تساهم في تثمين هذا المنحى[3].

عندما نتحدث عن الذكاء الإقليمي فإننا نحاول فهم الطبيعة والبنية الديناميكية الإقليمية، وكذلك مختلف الآليات التي يستخدمها الفاعلون العموميون والخواص لإنتاج، استخدام وتشارك المعلومات والمعارف لصالح التنمية الإقليمية المستدامة. من اجل تحقيق هذه الأخيرة فإن الخطوة الأولى تتمثل في قيادة تشخيص استراتيجي للإقليم وتحديد مواطن القوة والضعف، حيث يمكن اعتبار الذكاء الإقليمي آلية مناسبة لتنفيذ هذا التشخيص من خلال تعزيز ممارسة وتطوير العلاقة القائمة والممكنة بين المؤسسات،

---

(1) Girardot, J.J ; (2007) ; **« Intelligence territoriale et participation »,** papier présenté au 3ème rencontre « Tic 1 Territoire : quels développements ? » Lille ; ISDMN°16-Mai -Article n° : 161- disponible sur le lien : http://www.isdm.org.

(2) Bertacchini Y. (2004), **« Entre information & processus de communication: l'intelligence territoriale »** - ISDM 16 – Article N°156 – Mai 2004 – p. 11.

(3) Farinós Dasí. J, (2009) ; **« Le défi, le besoin et le mythe de la participation à la planification du développement territorial durable : à la recherche d'une gouvernance territoriale efficace »**, in : L'Information géographique, Vol. 73, n°: 29; pp. 89-90.

مخابر البحث، الخبراء وهيئات المجتمع المدني وتحقيق التجاور والشراكة بين الفاعلين الاقليميين الذين لا يتقاسمون عادة نفس الأهداف ونفس الاتجاهات الإستراتيجية[1].

وعليه فإن المواءمة بين الأطراف الفاعلة في الإقليم تخلق نوعا من التعلم الجماعي الذي لا يمكن أن يتحقق إلا في ظل الثقة والتمكين الجماعي وهوية مشتركة للإقليم*؛ تعبر عن الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية له، وتساهم في خلق أشكال جديدة من المنافسة فيما يخص الموارد الطبيعية الكلاسيكية (الأرض، اليد العاملة، رأس المال) وكذا الموارد الهيكلية (المعرفة، الكفاءة، التنظيم، و التعلم الجماعي، و رأس المال المجتمعي الإقليمي) يتم تثمينها بفضل نموذج شبكي لدوران المعلومات والمعارف الإقليمية يتمتع بالشفافية و يمهد لاحقا للحكامة المحلية * [2] والشكل الموالي يقدم قراءة حول ما سبق ذكره:

---

[1] Gabriel .C ; Patrick. G et Nadine Richez. B ;(2008) ; **« économie sociale et solidaire, territoires et proximité »** ; in : revue internationale de l'économie sociale ; n° :296 ; p.14.

* **منهجية CATALYSE**: ظهرت طريقة CATALYSE سنة 1989، أين تم طرحها في إطار البرنامج الثالث المجتمعي لمكافحة الفقر في أوروبا ويعتمد على مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في استخدام منهجية متعددة المعايير للتحليل المكاني في إطار مشاريع التنمية، وهذه المنهجية أداة لاتخاذ المبادرات للفاعلين الإقليميين من أجل رفع فعالية مردوديتهم وتتضمن الطريقة مداخل لتشخيص ورصد متاحة لهم لتحقيق التنمية الإقليمية المستدامة؛ كما أنها تعتمد على ركائز عدة أهمها المشاركة والمواطنة وتطوير المقاربات المتعلقة منهجيا بالنظام المفهرس للذكاء الإقليمي و نظام المعلومات الإقليمي استنادا دائما إلى الإمكانيات التي تتيحها تكنولوجيا الإعلام والاتصال على مستوى تقاسم المعلومة في الوقت المناسب وتحليلها الجماعي، حيث تتحسن الحكامة المجتمعية الإقليمية من خلال إدماج ثلاثية تقاسم المعلومة، الترجمة وتشاركية النتائج بعد تحليلها الجماعي في اتخاذ القرار.

تقنيا فإن طريقة CATALYSE تدور حول قاعدة بيانات على الخط، إلى جانب آليات تحليل مكاني خاصة منها نظام المعلومات الجغرافي، أدوات تحليل كمي ونوعي للبيانات، يتم تنسيقها مع تقنيات إدارة المشاريع التنموية الإقليمية التي أطلقت عبر أوروبا: بلجيكا والبرتغال خاصة.

* تعرف **الحكامة المحلية** على أنها المواءمة بين ممارسات المؤسسات العامة وممارسات وجمع طاقاتهم نحو التميز الإقليمي ضمن إطار تسيير محلي شفاف وتساوي الفرص والعمل على تماسك رأس المال الاقتصادي والاجتماعي واستدامته في ظل بيئة متغيرة تتسم بالصراعات الإدارية والتنظيمية وتنامي الفساد في دوائر السلطة.

[2] Voir : « **Intelligence territoriale** » ; article disponible sur le lien : http://www.arphi.fr/Intelligence territoriale.htm consulté le : 01/11/2013.

الشكل رقم (13): مكونات الحكامة الإقليمية

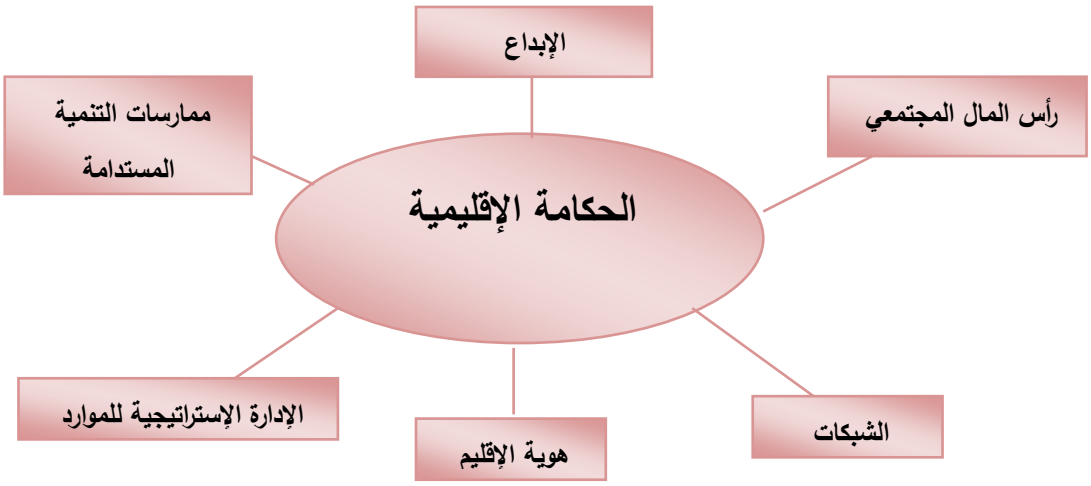

Source : EURADA (2010), « **Benchmarking Regional Competitiveness In The Field Of Business Support Services** », Final Report of European Benchmarking Project, Brussels.p.11.

بالرغم من أن هناك تمايزا بين تعاريف الذكاء الاقليمي إلا أننا نلاحظ أنها تشترك في أربع نقاط هي:

- تنظيم تعاضدي شبكي للفاعلين المتواجدين على مستوى الإقليم؛

- سيرورة عمل قائمة على جمع، تبادل ومعالجة المعلومات والمعارف؛

- توجه حالي ومستقبلي نحو تبني التنمية المستدامة و العمل على تحسين تنافسية الأقاليم؛

- القدرة على التعلم الإقليمي الجماعي يعكسه تصور الإقليم على انه نظام أو مجموع أنظمة ذكية لها القدرة على حشد و تدفق المعارف من جهة وتكييف الممارسات على ضوء الظروف الحالية و والتنبؤ بالمتغيرات المستقبلية.[1]

1- رأس المال المجتمعي le capital social : دعامة لتحقيق الذكاء الإقليمي

كان (LOURY ; 1978) أول من تحدث عن الوفورات والموارد التي توجد في العلاقات العائلية، علاقات العمل والعلاقات المجتمعية بشكل عام أيا كانت طبيعتها وديمومتها، والتي تساهم في بناء وتراكم رأس المال البشري العلائقي حيث عرفته منظمة OCDE، على انه "مجموعة شبكات اجتماعية تضم مختلف المعايير والقيم المشتركة التي تسهل التعاون داخل الجماعات وبين بعضها

[1] Miedes, B. (2009); «**Territorial intelligence and the three components of territorial governance»;** Communication présentée au : 6th annual international Conference of Territorial Intelligence, 20-22 octobre 2009; Besancon ; France.

البعض"[1]. أما من وجهة نظر اقتصادية بحتة فإن رأس المال المجتمعي هو مورد استراتيجي من العلاقات والشبكات السوسيولوجية بين فاعلي إقليم ما، وفي هذا الشأن فقد تناولت دراسة (KEEFER& KNACK ;1995)، تأثير عوامل الثقة والشراكة المجتمعية والتجانس الاجتماعي على الأداء الاقتصادي، الاستثمارات الأجنبية والنمو بشكل عام.

كما يستخدم البنك الدولي مصطلح رأس المال المجتمعي في دراسات أعدها حول الدول النامية، حيث يتحدث هذا الأخير عن تنمية مرتبطة بالهوية الاجتماعية، وبالتالي فإن مشاريع التنمية يجب أن توضع بالتواؤم مع الخصائص الاجتماعية للأقاليم المقترحة فيها ما يسمح بفهم القاعدة الاجتماعية المكونة لها[2] ويمكن القول أن رأس المال المجتمعي يتجسد في العلاقات الرسمية وغير الرسمية التي تربط الفاعلين الإقليميين من جهة، ومع الأطراف الخارجية من جهة أخرى على هيئة شبكات لها تأثير إيجابي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم[3].

في حين كانت المساهمة الكبرى لـ (ROBERT PUTMAN; 1990)، والذي درس آثار مشاركة هيئات المجتمع المدني على دعم الإصلاحات الحكومية، واللامركزية في شمال إيطاليا، إذ لاحظ PUTMAN الفروق بين مستويات التنمية بين الشمال والجنوب الإيطالي والتي تعود إلى التفاوت في قوة نسيجها الاجتماعي، ففي حين كان الشمال الإيطالي يتميز بمستويات عالية من الثقة التي تسود مناخ الأعمال نظرا لكثافة عقود المناولة وخدمات التوريد التي يقدمها نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، عانى الجنوب من نظام إداري بيروقراطي معقد فرضه الوجود الكثيف لجماعات المافيا مما خلق حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي و الاقتصادي.

بين PUTMAN أن محددات رأس المال المجتمعي* مرتبطة بعديد العوامل مثل التطور التكنولوجي، الأزمات الاقتصادية الممكن حدوثها، الوضعية الاقتصادية والأمنية، وكذلك درجة انفتاح الحريات الديمقراطية، وفي هذا الصدد أكد الباحث النتائج من خلال تراجع وضعف رأس المال المجتمعي في المجتمع الأمريكي من خلال قياسه عدة مؤشرات من بينها:

---

(1) WOOLCOK M., NARAYAN .D., (2008)**, "Social capitals: implication for development theory, research and policy"**, The World Bank Research Observer, Vol: 15, n°:2, pp. 45-46.

(2) Ibid.p.49

(3)Salma .L, Valérie. A, &al, **« Capital social et développement territorial : Quel impact spatial des relations sociales? »** ; document téléchargeable sur lien : eso.cnrs.fr/_attachments/emergence-d-un...en.../los.pdf?... consulté le : 22/08/2013.

* في هذا الشأن أجريت دراسة ميدانية في دولة بولونيا من طرف HEIJMAN و ARONISZ عام 2009، هذه الدراسة قائمة على قياس مستويات رأس المال المجتمعي وعلاقتها بالتنافسية الإقليمية في 14 مقاطعة بولونية، وقد كشفت النتائج أن أربع أقاليم الأكثر تطورا والأكثر تنافسية و القادرة على جذب المؤسسات ورواد الأعمال هي نفسها التي تتمتع بأعلى نسبة من كثافة رأس المال المجتمعي، حيث حللت الدراسة عدة مؤشرات للحكم على نوعيته من بينها: مستويات التعليم، الأنشطة الثقافية، الخدمات الاجتماعية، معدل المشاركة المحلية في الانتخابات، والانخراط في التنظيمات غير الحكومية.

– المشاركة السياسية في الانتخابات الوطنية والمحلية؛

– المشاركة الدينية، المدنية والحركة الجمعوية؛

– طبيعة العلاقات في أماكن العمل؛

– العلاقات العائلية غير الرسمية؛

– الثقة، المصداقية، معدل الجريمة، الفساد الإداري والآفات الاجتماعية؛

– ممارسات التنمية المستدامة ونوعية حياة السكان.

2- مزايا رأس المال المجتمعي[1]:

– **تشارك المعلومة:** حيث أن تحويل وتقاسم المعلومات الإقليمية بين الفاعلين الإقليميين يسهل عملية اتخاذ القرارات الفعالة في حالة عدم التأكد إذ أن حيازة هذه المعلومات يمكنها من بناء الاستراتيجيات الاستباقية والمخططات الفعالة القائمة على قاعدة من الحقائق الإقليمية وهذا الأمر ينطبق على المؤسسات؛

– **تبادل الكفاءات:** يسمح رأس المال المجتمعي بأفضل تحويل للكفاءات والتكوين، تبادل التجارب والمهارات بين الفاعلين الإقليميين من خلال قوة اداء العمل الجماعي؛

– **التنسيق وتخفيض التكاليف:** الحد من تكاليف التعاقد المتعلقة بالشؤون القانونية من أجل حماية المؤسسات والهيئات التي تنفذ أشكالا عدة من العقود، وكذلك ضمان فعالية الإدارة المحلية برفع درجة التنسيق والتشاور.

(1) ANGEON V ; CALLOIS J.-M; (2009), « **Fondements théoriques du développement local : quels apports de la Théorie du capital social et de l'économie de proximité ? » ;** The 7 th Congress on Proximity economics, Proximity, networks and Co-ordination, Marseille, June 20/ 21 -2009

الشكل رقم(14): عناصر الذكاء الإقليمي وفقا للمقاربة النظمية

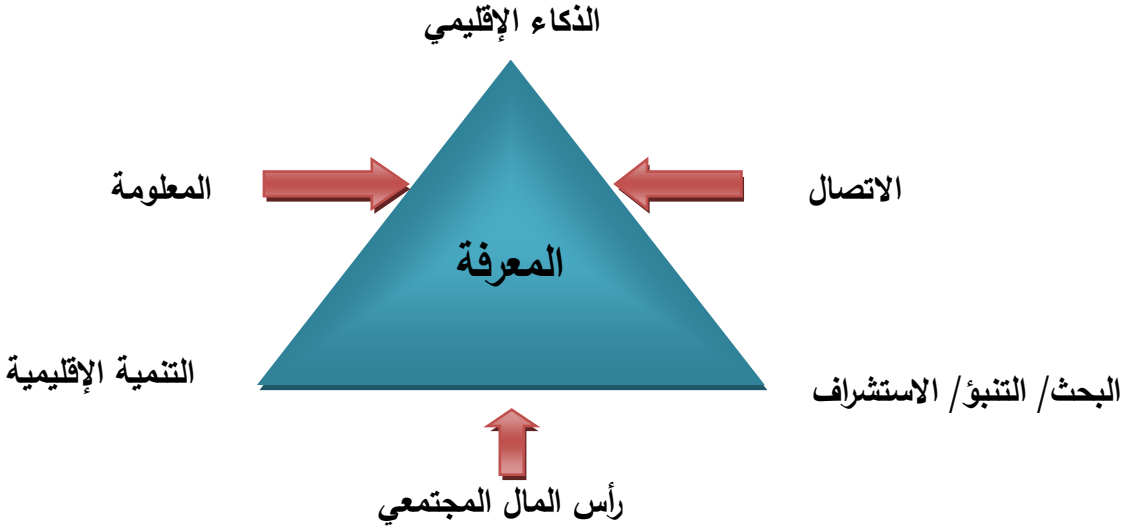

المصدر: من إعداد الباحثة

ثانيا: مقاربة السياسات (المقاربة النازلة) L'intelligence territoriale descendante

وهي المقاربة المعتمدة في هذا البحث، حيث انه وبالرغم من النضج الذي وصل إليه مفهوم الذكاء الاقتصادي، والأهمية المتزايدة التي أصبح يحظى بها الإقليم كطرف أساسي في معادلة التنمية الحقيقية والمتوازنة، إذ يمثل مجالا لتجميع وتبادل الخبرات، بالإضافة إلى جذب رؤوس الأموال ونقل التكنولوجيا، وتحقيق النمو والانفتاح الاقتصادي، إلا أن النظرة الإقليمية للذكاء الإقليمي لازالت تعرف المزيد من البحث والتقصي[1].

لهذا تعد تنافسية الأقاليم محل انشغال للسلطات الوطنية والإقليمية على حد سواء من اجل توفير الظروف الملائمة لخلق مناخ اقتصادي يسمح بتهيئة هذه الأخيرة وجذبها للاستثمارات الوطنية والأجنبية، والتأكيد على قدرتها على إنتاج، تبادل وجذب المهارات والتكنولوجيات، كما أنها تلعب دورا في خلق توازن جهوي وتوزيع عادل للثروات والقدرات الوطنية، بما له من فائدة سوسيو اقتصادية بعيدة الأمد، وهذا من خلال وضع شبكة منظمة من العمل، تبادل المعارف، ما يتطلب خلق ديناميكية جهوية للشراكة للعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتوفرة وتحسينها[2]، مع مراعاة الهوية المحلية، وتشجيع تعاون الحكومة المركزية والسلطات المحلية والمؤسسات (خاصة الصغيرة والمتوسطة)، الجامعات، ومراكز البحث من اجل تجميع القدرات الوطنية حول مشاريع إستراتيجية وطنية مشتركة . ذلك أن هذه المشاريع لا تحكمها

---

(1) Philippe .C, (2004) ; **« Intelligence économique et développement territorial »**, papier présenté au Rencontres internationales de TETOUAN : « Expérimentations et dynamiques locales: expérience comparées » 25-26-27 novembre 2004 ; p.13.

(2) SAMAGANOVA. A; SAMSON .I; (2007); **"territorial resources in the knowledge economy";** paper presented to Congress of the European Regional Science Association (47th Congress); PARIS - August 29th - September 2nd; pp.7-10.

قاعدة السعر و نوعية المنتوج والخدمات التابعة، لكن يتجاوز الأمر ذلك لأن تكون الموافقة والمساندة السياسية للدولة العامل الحاسم في الحصول عليها.

بدورهما (CRISTIAN MARCON&N.MOINET ;2006) يعرفان الذكاء الاقتصادي الإقليمي على أنه" مجموع ممارسات الذكاء الاقتصادي، يقودها فاعلون عموميون وخواص متمركزون على مستوى الإقليم، والغاية تعزيز الأداء الاقتصادي، والبحث عن مداخل مبتكرة وذات قيمة مضافة للتنمية الإقليمية، وبالتالي رفع الدخول الفردية و رفاه السكان المحليين ضمن حكامة تنموية عادلة ومستدامة"[1]

MICHEL PORTER وفي كتابه الشهير" **الميزة التنافسية للأمم**" (1993)، قدم تصورا حول كيفية خلق القيمة المبنية على الموارد الإقليمية حيث يقول" حتى ولو فكرنا بمنطق المنافسة العالمية، فإن مصدر الميزة التنافسية للأمة يتركز قبل كل شيء في مواردها المحلية، وبغض النظر عن توفر العوامل الكلاسيكية كرؤوس الأموال، الموارد الأولية، فإن توطن المهارات، التكنولوجيا التطبيقية، المؤسسات والموردين في إقليم ما، تمثل كتلة حاسمة وكافية من أجل قيام نظام إقليمي للابتكار والنجاح" وبتعبير آخر فإن التنظيم الاقتصادي للإقليم يعد أحد المقومات الكبرى لسياسات الجاذبية الإقليمية.

في المقام الأول الذكاء الاقتصادي الإقليمي ليس إلا امتدادا للسياسة العمومية للذكاء الاقتصادي وتطبيقا لإجراءاتها على الصعيد الإقليمي والمتمثلة أساسا في الحفاظ وتعزيز تنافسية المشروعات الصغيرة والمتوسطة SMEs المتواجدة على نفس الإقليم وتحسيسها بالمخاطر والتهديدات التي يفرزها المحيط التنافسي وكذا حثها على تبني الوسائل الكفيلة بحماية كاملة لإرثها المعلوماتي من براءات اختراع ونتائج البحث والتطوير في ظل تنامي الجريمة الالكترونية، الجوسسة الصناعية، التقليد التكنولوجي وصعوبة الحصول على المعلومة[2] .

لهذا يقترح الذكاء الاقتصادي الإقليمي آليات من اجل تحسين الأداء التنافسي للمؤسسات كمرافقتها في تنفيذ استراتيجيات التدويل لاختراق أسواق جديدة و تحسين سمعتها على الصعيد الدولي؛ هذا من جهة ومن جهة أخرى العمل على الحد من نزيف النسيج الصناعي وعدم استقرار المؤسسات في الإقليم.

ويمثل تشجيع خلق شبكات من الشراكات (عام/ خاص) بين السلطات العمومية المتواجدة على الصعيد المحلي (الجماعات الإقليمية) والقطاع الخاص خيارا ضروريا من أجل تحسين دوران المعلومة

(1) CRISTIAN M ; &N.MOINET ; (2006); Op.Cit, p.39.
(2) Audrey. K ; Stéphane .G ;(2009); **« L'intelligence économique au service des dispositifs territoriaux d'appui aux entreprises : l'implication d'un nouvel acteur dédié à la coordination »**, in : Revue internationale d'intelligence économique, Vol 1, n° : 2 ; p.04.

الإستراتيجية من المستوى الأول نحو الثاني وإصلاح دور الدولة بخروجها من دائرة الدولة الحارسة التي يفرضها الاقتصاد الليبرالي إلى الدولة الشريكة بعدا أخر مهما للذكاء الاقتصادي الإقليمي.

يرى (Greffe;2000) أن الإقليم هو مصدر للموارد "العلائقية"، وتنميته تعتمد بالضرورة على قدرة الأطراف الفاعلة فيه على تشارك المعلومة في حين أن التجاور الجغرافي يسمح بتقاسم المعارف الفنية، ودعم التعلم التنظيمي من جهة وتفعيل إجراءات رصد الأسواق المحلية والدولية من أجل ضمان تموقع استراتيجي للمؤسسات خاصة منها الصغيرة والمتوسطة التي تشكل دعامة النسيج الاقتصادي المحلي للإقليم.

إذن يمكن القول أن الذكاء الاقتصادي الإقليمي آلية تستجيب بصفة نوعية لمتطلبات الهيئات الإقليمية كالولايات، البلديات والمقاطعات، و هو ليس فقط إسقاطا للسياسة العمومية للذكاء الاقتصادي وتعزيز الشراكة الفاعلين العموميين والخواص، بل أكثر من ذلك إنه يمثل القدرة على التنبؤ، التحكم في الاستخبارات الاقتصادية والتقنية واستخدام منظم لشبكات التأثير والتدخل لصالح مشروع إقليمي ما، هذا التأثير يمارسه المنتخبون و الهيئات المسيرة للإقليم وحتى السلطات المركزية.[1]

المطلب الثاني: أهم الفاعلين ضمن سياسة الذكاء الاقتصادي الإقليمي

إن تصميم آلية للذكاء الاقتصادي الإقليمي يستلزم وجود أطراف مؤسساتية ذات سلطة رسمية وغير رسمية وفقا لمبدأ المبادرة والكفاءة وهي على الترتيب:

أ- **الدولة:** كانت ولا زالت الدولة تلعب دورا مهما رسم وإعادة هيكلة السياسات العمومية الاقتصادية عن طريق تبني منظومة متكاملة من استراتيجيات الذكاء الاقتصادي وضبطها بما يتلاءم واحتياجات الأعوان الاقتصاديين والمجتمع المدني مع محاولة تحقيق توازن إقليمي إلى جانب تعزيز تنافسية المؤسسات على الصعيدين الداخلي والخارجي، وخلق بيئة ملائمة ومحفزة للاستثمار والتوطن الصناعي على مستوى الأقاليم، وتقديم الفرصة الكاملة للقطاع الخاص والهيئات ذات الطابع الاجتماعي والمهني من أجل ابتكار وتجسيد سياسات اقتصادية إقليمية رشيدة، ضم سياق ما يعرف الآن بالتسيير العمومي الجديد مع دور إشرافي ورقابي وتحفيزي للحكومة في دفع الفاعلين الإقليميين نحو تقلد هذه المهمة[2].

ب- **الجماعات الإقليمية:** إن انفتاح المجتمعات المحلية وبالتالي الجماعات الإقليمية في ظل المنافسة العالمية وتلاشي الحواجز الاقتصادية والثقافية، اصبح ذو أهمية كبرى وعليه فإنه من الضروري تهيئة

---

[1] Bertacchini, Y. (2007) ; « **Intelligence territoriale: Le territoire dans tous ses états :** Papier présenté au Colloque : Les E- TIC Toulon: in : Presses technologiques. Document téléchargeable sur le lien : http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/docs/00/18/67/75/HT_ML/index.html.consulté lé : 11/09/2013.

[2] Philippe .C, (2004) ; Op.Cit ; p.09.

الإدارات(الجماعات الإقليمية) لنمط جديد من الاقتصاد والتدخل الذي يعتمد على التميز والتخصص والخبرات وعلى قدر عال من المرونة لمسايرة التغيرات السريعة في الاحتياجات.

وعليه فإن الحاجة أصبحت أكثر إلحاحا في تغيير نظرة الدولة للجماعات الاقليمية كوحدات إقليمية إدارية، إلى جماعات اقتصادية تنافسية، تقوم بتنشيط الدورة الاقتصادية المحلية، وكأحد الشركاء الرئيسيين للدولة، في المبادرات الكبرى وإنعاش الاستثمارات وحل المشاكل الاجتماعية وهكذا، فقد أصبحت الجماعات المحلية كقطب اقتصادي مهم، يساهم في دعم الاقتصاد المحلي، وفاعل أساسي ليس فقط في مجال نفوذها، بل تعدتها إلى المشاركة في المبادرات التنموية الكبرى وقوة اقتراح لها.

لامركزية الدولة ممثلة في الجماعات الإقليمية أو المحلية تشكل خطوة أساسية لتفعيل الذكاء الاقتصادي الإقليمي كونها الهيئة المرتبطة مباشرة بالأعوان الاقتصاديين عن طريق توفير المناخ العام (القانوني، الضريبي، التهيئة الإقليمية...)، وكذلك تفعيل الخطوط العريضة للاستراتيجيات الوطنية لتهيئة الإقليم لجذب المؤسسات والأفراد، وإعداد إحصائيات ومخططات إقليمية ناجعة تستجيب وبدقة لمتطلبات التنمية الاقتصادية على المستوى الاقليمي، وتوفير قواعد بيانات دقيقة والتي من شانها أن تساعد على تحديد والآليات والمؤشرات الاقتصادية المستقبلية خاصة فيما يتعلق بالمواكبة الإحصائية للسكان المحليين وتلبية احتياجاتهم[1].

كما أن اللامركزية الفعالة تعد شرطا ضروريا لضمان دقة ونجاعة عمليات التخطيط الإقليمي، ذلك أن حشد وتوزيع الاستثمارات والموارد يحتاج إلى سلطة اتخاذ القرار الفورية فيما يخص الجانب المالي، الضريبي والعقارين مما يوفر قاعدة محلية لابتكار السياسات الموجهة للتنمية الإقليمية، وأساليب أكثر كفاءة لأداء الخدمات.

جـ- الجامعات ومراكز البحث: تعتبر الجامعات قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وظيفتها الأساسية تتمثل في تكوين الموارد البشرية ورسكلتها، وخلق معارف جديدة التي هي حصيلة قدرة العقل البشري على الإبداع ، كما أشار (البدري ;2009) بأنه لم تعد الثروة هي ما تملكه دولة من احتياطات الذهب أو مواد خام وطبيعية بقدر ما أصبحت هي القدرة على الإبداع والتنظيم والاختراع وامتلاك المعلومات أي أن البشرية وصلت إلى عصر أصبحت فيه المعلومات أساس التحضر والقوة، إضافة إلى أن هذه التطورات أنشأت فوارق مضاعفة تلقي أعباء إضافية على الجامعات بوصفها المراكز الوحيدة القادرة على التعامل مع هذه التوجهات العلمية الجديدة, كما أن للبحث العلمي خاصة التطبيقي منه

(1) Herbaux, P. ; Bertacchini, Y. (2007) ; **« Tic et territoires quel développements ? »** in : ISDM, n°: 30 ; document téléchargeable sur le lien : http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/docs/00/18/66/62/PDF/commTICetTerritoires; consulté le : 11/06/2013. p13.

مردود كبير وعميق على المجتمع المحلي والمؤسسات، إذ انه نشاط منظم يهدف إلى موجه لاكتشاف وتنمية آفاق جديدة من التنمية على شكل قيم مضافة للاقتصاد المبني على المعرفة.

هذا ولا يجب إنكار دور الجامعة في خدمة المجتمع خاصة الإقليم الذي تتواجد فيه بتحسيس الهيئات الأخرى بضرورة تنمية مهارات القيادة والاتصال بينها، وتثمين خبرة الرؤيا الإستراتيجية لنتائج البحث العلمي و الإبداع التكنولوجي وكذلك صياغة سياسات وخطط ذات قاعدة علمية رصينة للمؤسسات الإقليمية من اجل حل مشاكل الإقليم والعمل على نهضته وتقدمه، مع تعزيز علاقات الطلبة والباحثين بالمحيط الاقتصادي والاجتماعي من خلال المشاريع والزيارات العلمية

د- غرف الصناعة والتجارة و الجمعيات المهنية والنقابات: تعتبر هذه الهيئات الممثل الإقليمي للوزارات تكمن مهمتها في الاستشارة والإدارة والتوسيع الاقتصادي، كما أنها تقدم للسلطات العمومية بناء على طلبها أو بمبادرتها الخاصة الرصد الدوري للأنشطة التجارية، الصناعية أو الخدمية ضمن إطار دوائرها الإقليمية و فيما يخص التشريع التجاري والصناعي والتشريع الجبائي والجمركي، ولأن الإقلاع الاقتصادي يكون انطلاقا من ضرورة مفادها استشراف المستقبل واعتماد مخططات استباقية لمواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، وهو الجانب الدفاعي والهجومي للذكاء الاقتصادي، وكذلك ترقية الأنشطة التصديرية وتوفير المعطيات والمعلومات للمستثمرين المحليين والأجانب، إضافة إلى هذا فهي بمثابة وسيط بين المؤسسات والسلطات العمومية من خلال تحسين مناخ الأعمال والتحسيس بالتحديات التي تفرضها بيئة الأعمال التنافسية.

هـ- القطاع الخاص: من دون شك أصبح القطاع الخاص يحتل مكانة متزايدة في النسيج الاقتصادي الوطني والإقليمي بصفة خاصة بفصل دوره في خلق مناصب العمل واستقرار السكان وعدم نزوحهم، وقد بينت الإحصائيات أن المبادرات الفردية لإطلاق مشاريع خاصة وكذا خلق مؤسسات مصغرة، تتركز غالبا في الإقليم وتساعد على خلق ديناميكية تنموية معتبرة و في إطار الحديث عن القطاع الخاص، برز مفهوم الشراكة المجتمعية كمؤشر هام، حيث يعرف هذا المفهوم على أنه التفاعل بين ثلاث مكونات أساسية هي الحكومة، القطاع الخاص والمجتمع المدني هدفه تحقيق التنمية المستدامة، كما تعد الشراكة المجتمعية توجها تنمويا يقوم على أساس التكاملية والتكافئية بين الأدوار التي تقوم بها كل من الحكومة و القطاع الخاص و المجتمع المدني.

المطلب الثالث: أهداف ومقومات الذكاء الاقتصادي الإقليمي

الذكاء الاقتصادي الإقليمي كموضوع وحقل علمي يعتمد على الدوران الآني للمعلومة، المعرفة، واتخاذ القرار و إمكانية التواصل بين الأطراف المعنية في إطار استراتيجيات جماعية يسمح بصياغة وبناء مشروع استراتيجي إقليمي، موضوعه -على غرار سياسة الذكاء الاقتصادي- التحكم في المعلومة

الإستراتيجية بهدف تعزيز تنافسية الإقليم و الحفاظ على العوامل الجاذبة للاقتصاد الإقليمي وبالتالي إمكانية الحكم واتخاذ القرار الصحيح، على هذا الأساس فإن أهداف وتحديات سياسة الذكاء الاقتصادي الإقليمي يمكن حصرها في الآتي:

– القدرة على التشخيص المستمر مع ضرورة تفعيل شبكات الدعم الاقتصادي والتكنولوجي لصالح المؤسسات والجماعات الإقليمية معا، وعليه فإن توفير الكفاءات القادرة على القيادة الإستراتيجية وأدوات الإنذار في الوقت الحقيقي أمر ضروري[1]؛

– دعم شراكات واستراتيجيات إقليمية من أجل تسهيل تقاسم التشخيص والإنذار بين القطاعات الخدمية والصناعية والاجتماعية، هذه الشراكة سيكون لها أثرها على الصعيد الوطني لاحقا؛[2]

– ضمان التوازن بين الانفتاح الضروري لرفع تنافسية الإقليم والأمن الاقتصادي لهذا الأخير؛ خاصة منها المؤسسات ذات الطابع الاستراتيجي من أجل تجنب صدمة تنافسية وكذلك الحفاظ على هوية الإقليم الحضارية والثقافية مع الأخذ في الحسبان توازن الاحتياطات والتوزيع العادل للموارد بفضل روح المواطنة والشراكة المجتمعية؛

– المساهمة في تغيير جذري للسياسات العمومية والإقليمية التقليدية من خلال تطوير نموذج للذكاء الاقتصادي الإقليمي على شكل شبكات رسمية غير رسمية ذات طابع افتراضي تجمع كلا من المواطن، الإدارات العمومية، الجماعات الإقليمية مؤسسات القطاع العام والخاص والمهنيين، الجامعات، مراكز الدراسات والباحثين الاستشاريين وخبراء القانون...إلخ؛[3]

– تنفيذ استراتيجيات المقارنة المرجعية مع أقاليم نموذجية على شكل توأمة، وشراكات إستراتيجية ثنائية؛

– حماية الصناعات المفتاحية والمهارات التي تعتبر قيما مضافة للإقليم بدعم تنافسية نسيج المؤسسات والعمل على خلق نموذج مستدام للتنمية الإقليمية والحكامة المحلية؛

– بناء نموذج استشرافي يسمح بحيازة أدوات للتنبؤ ومنح القدرة لتخذي القرار المحليين بتطوير أنشطة جديدة خالقة للقيمة المضافة والثروة.

---

(1) Philippe. H; **(**2008); **"tools of territorial intelligence and generic scientific methods"** paper presented to the 6th international annual conference on territorial intelligence; Besancon ;16-17 October 2008; p.04

(2) Bouchet M.H & Guilhon Fapper .H ;(2007), **« Intelligence économique et gestion des risques »,** Pearson Education, Paris ; p. 117.

(3) Rémy. P & Eric. D, (2009).; **"Territorial intelligence: synergy in the public-private encounter at the service of economic development"** in: International Journal of Economic Intelligence; p 17.

لاشك أن سياسة ومناهج إدارة الإقليم أصبحت تستند على التنافسية الإقليمية بدل التركيز على تنافسية الدولة وفقا لمبدأ« penser global, Agir local » حيث من الضروري و لزاما على الجماعات الإقليمية تولي المبادرات الاقتصادية – الاجتماعية كشريك مهم للدولة، من أجل الدفاع عن مصالح الإقليم الإستراتيجية و العمل على استدامتها، دون الاكتفاء بدور السلطة الإدارية بل التحول نحو تبني مفهوم الجماعات المقاولة وتفعيل رأس المال الإقليمي لجلب رؤوس الأموال المتنقلة وتنشيط الدورة الاقتصادية من خلال تنصيب أنظمة إنذار استباقية تمكن من رسم السياسات التنبؤية مع العمل على خلق بيئة تنافسية تساعد على تثمين الموارد المحلية الطبيعية ورأس المال البشري لدعم الابتكار المحلي وتحويل القدرات الكامنة إلى قيمة مضافة خالقة للثروة تدعم الاقتصاد الإقليمي وإنعاش الاستثمارات من خلال ممارسات ذكية ذات تأثير ايجابي استباقي هجومي ودفاعي،

في حين أن قاعدتها هي تهيئة إقليمية تجمع الفاعلين العموميين والخواص[1] في إطار مشاركة مجتمعية و جوارية واضحة المعالم من جهة، ثم إطلاق إستراتيجية تسويقية لصالح فئات مستهدفة بإمكانها أن تولد تدفقات مادية/ مالية ومعرفية داخل الإقليم، وبالتالي جعله جذابا لاستضافة المزيد من عوامل النمو من جهة أخرى.

الشكل رقم(15): مداخل الذكاء الاقتصادي ضمن الإقليم وفقا لمقاربة السياسات

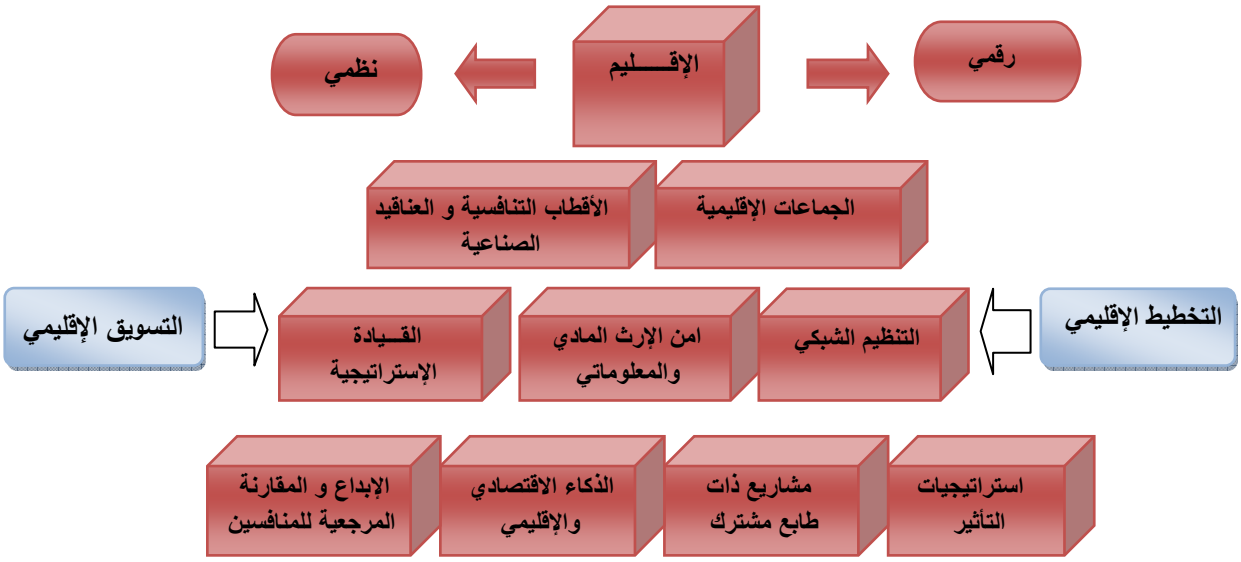

Source : Lauriol J. et al. (2008) **; Stratégies, espaces et territoires ;** In : Revue Française de Gestion, Vol.4, n :° 184, p.200.

[1] M. Porter & V.E. Millar, (1985), **« How information gives you competitive advantage »,** in: Harvard Business Review, N°: 63, pp. 149-151.

المبحث الثاني: التخطيط الإقليمي و تهيئة الإقليم

تمهيد : إن أهداف التنمية الإقليمية لا يمكن فصلها عن أهداف التنمية الوطنية، ومن ثم فلابد من توافر منهج عام مشترك يربط بين التنمية الوطنية من جهة والتنمية الإقليمية من جهة أخرى، بحيث تكمل الخطط الإقليمية الاستراتيجيات الوطنية في تحقيق أهدافها وبالتالي تصبح السياسات أكثر واقعية في تحقيق أهدافها وتحظى بمساهمة أفراد المجتمع على مختلف المستويات، وهو ما يمثل جوهر التخطيط الإقليمي أو تهيئة الإقليم.

وقد كانت الثورة الصناعية في أوروبا العامل الأكبر الذي قلب الموازين في المدن الأوروبية، ومع تطور التخطيط الإقليمي وظهور من يسمّون بعمالقة التخطيط والتنظيم في هذه المدن، والذين وضعوا خططاً عملت تغيرات جذرية في المدن نذكر منها مخطط هاوسمان وفتح الشوارع العريضة (Boulevards) في باريس ومخطط الحلقة (Ring) للحفاظ على وسط "فيينا" ومخطط سردا (Cerda) لمدينة برشلونة، والعديد من الذين ساعدوا على حل مشاكل لم تشهدها المدن من قبل، ولكن علينا ان نقول أن هذه الخطط والتجارب تبدو غير شاملة لأنها تفتقر إلى عنصر مهم أصبح أحد ركائز التخطيط الإقليمي ألا وهو كل ما يتعلق بالنقل والمرور.

المطلب الأول: مفهوم التخطيط الإقليمي وأهدافه

أولا: مفهوم التخطيط الإقليمي

إن جوهر عملية التخطيط الإقليمي تتناول برمجة وتنظيم جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية على مستوى الأقاليم، لضمان الاستغلال الكفء للموارد الاقتصادية فيها لرفع وتيرة التنمية وضمن إطار الموازنة المكانية بين الأقاليم المختلفة، وهذا يتضمن إعداد خطط شاملة لكافة النشاطات الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية للأقاليم، هذه الموازنة المكانية تتجسد في ضرورة الربط بين التخصيص الاستثماري ليس على مستوى الوحدات الاقتصادية فحسب، وإنما أيضا في التنسيق بينها على أساس الوحدات المكانية: الأقاليم.

وبمرور الزمن وبفعل التراكم المكاني للاستثمارات ازدادت حدة التفاوت التنموي بين مناطق البلد الواحد، مما دفع الكثير من الحكومات إلى اتخاذ مختلف الإجراءات وحسب طبيعة النظام الاقتصادي والسياسي لكل دولة في التقليل أو إزالة هذا التفاوت التنموي، من خلال دراسة وتحليل سلوك عناصر التنمية الاقتصادية وآثارها في تحريك مكونات الحيز المكاني لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي.

ينبثق التخطيط الإقليمي من التخطيط الوطني الكلي، ويحدد الخطوط العريضة التي توجه نحو الإقليم وتطوره اقتصادياً واجتماعياً خلال الفترة المحددة لتنفيذ المخطط، ويتم ذلك عن طريق الترابط

والتكامل بين ما تسفر عنه دراسات للعديد من العناصر الأساسية الخاصة بكل إقليم كالبيئة الطبيعية ومصادر الطاقة والموارد البشرية وما إلى ذلك. وقبل أن نتناول بالعرض موضوع التخطيط الإقليمي نود أن نوضح ما هو المقصود بالتخطيط الإقليمي:

التخطيط الإقليمي باختصار هو أسلوب علمي لحل مشاكل الإقليم اقتصادياً و اجتماعياً و عمرانياً، على أن التخطيط Planning هو "أسلوب و منهج يهدف إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة، وتحديد كيفية استغلالها لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة"[1] (وإن كانت النظرية الحديثة للتخطيط عملية مستمرة لا ترتبط بفترة زمنية معينة)، وقد ذكرنا مسبقاً أن الإقليم هو عبارة عن رقعة من الأرض تتسم بخصائص معينة تميزها عما يجاورها.

وبدمج مفهومي التخطيط والإقليم يمكننا تعريف التخطيط الإقليمي بأنه عبارة عن: "دراسة الموارد الطبيعية والبشرية سواء المستغلة منها أو الغير مستغلة في رقعة محددة من الأرض(إقليم) لمعرفة إمكانياتها ومواردها واستغلالها خلال فترة زمنية معينة لتحقيق أهداف محددة من شأنها النهوض بهذه الرقعة من الأرض(الإقليم) وإنعاشها".

كما يعرف جون فريدمان J.Friedmann التخطيط الإقليمي بأنه: "نوع متخصص من التخطيط السكاني، يهتم أساسا بالترتيب المبني على التقويم الشخصي للأنشطة الاقتصادية الموجودة في مكان اقتصادي معين، يشتمل على وحدة مكانية واحدة مع تحديد وتوضيح الأهداف الاجتماعية، الاقتصادية والبيئية المراد تحقيقها من خلال عملية التخطيط" [2]

ثانيا: أهداف التخطيط الإقليمي

يهدف التخطيط الإقليمي إلى خلق نوع من التوازن بين الأقاليم Regional-Balance والتخلص من ظاهرة الاختلال الإقليمي، ويكون ذلك عن طريق تضييق الفجوات بين المناطق المختلفة. وما دام التوصل إلى حالة التوازن المثلى في علاقات المناطق مع بعضها البعض عملية صعبة؛ بحكم الديناميكية المميزة للبيئات البشرية*، فإن أقصى ما يطمح إليه المخططون هو العمل المستمر على تخفيف الهوة بين المناطق الهامشية Peripheral والمناطق المتطورة Developed-Region.

---

[1] محمد جاسم محمد علي شعبان العاني، "**الإقليم و التخطيط الإقليمي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان؛2006 ، ص ص.19-21.

[2] المرجع نفسه، ص:23.

* فالتخطيط الإقليمي للنقل مثلا يمكن حصر مجاله في: تحسين ظروف المرور للطرق ضمن معايير الحركة والوقوف للمركبات ؛ تهيئة ظروفاً أفضل للأمان على الطرق من أجل تقليص الحوادث المرورية؛ الإسهام في تقليص نسبة التلوث الجوي ومصادر الإزعاج

ويشير الباحثون إلى المبررات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية التي تستدعي الأخذ بأسلوب التخطيط الإقليمي، وهي:

– تخلف بعض الأقاليم وما له من آثار سلبية على عملية التنمية الشاملة، فتخلف أحد الأقاليم من شأنه أن يعوق نموه ويبطئ من عملية التنمية القومية بأسرها. وعلى ذلك فإن الأخذ بمبدأ التخطيط الإقليمي يؤدي إلى زيادة معدلات النمو التي يمكن أن يحققها المجتمع ليس على المستوى الإقليمي فحسب إنما على المستوى الوطني ككل.

– إقامة صناعة جديدة في إقليم معين و ما يصاحبها من احتياجات هائلة خاصة في الجوانب العمرانية والبشرية، ولا شك أن هذا العمل الكبير يتطلب تخطيطاً على مستوى الإقليم لإقامة التنسيق والتكامل بين المستوى الإقليمي والمستوى الوطني [1]؛

– نشر الوعي التخطيطي على المستوى الإقليمي و المحلي، وما يلعبه من دور أساسي في الأداء التنفيذي للسياسة الوطنية ولا ريب في أن النشاط التخطيطي يتطلب مثل هذا الوعي على المستويات المحلية خصوصاً وأن الوحدات المحلية والإقليمية هي في ذاتها الوحدات المنفذة للخطة الإقليمية؛

– تحقيق اللامركزية الاقتصادية على المستوى الوطني، بمعنى أن الإقلال من تركيز المشروعات الصناعية في المدن الكبرى وتوزيع الجديد منها على الأقاليم من شأنه أن يدفع التطور الاقتصادي والاجتماعي الوطني[2]؛

– تحقيق الرابطة الاقتصادية والاجتماعية بين أقاليم الدولة مما يؤدي إلى تدعيم الوحدات المحلية وتأكيد إحساسها بالوحدة الوطنية، أي أن تدعيم وتطوير مختلف أقاليم الدولة من شأنه أن يقوي العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وأن يزيد من تماسك البنيان الاجتماعي للوحدات الإقليمية ويؤدي إلى تحقيق الرابطة الحقيقية بين الوحدات الإقليمية[3]؛

– امتصاص العمالة الزائدة عن حاجة المدن الكبرى، ويرجع هذا المبرر إلى أن عدم الاهتمام بالوحدات المحلية و الإقليمية من الوجهة الإنتاجية والخدمية من شأنه أن يزيد من هجرة العمالة الزائدة من الريف

الصوتي خاصة في المناطق ذات الازدحام المروري الكثيف؛ الفحص الدوري لمحركات المركبات العامة والخاصة الذي ينعكس إيجابيا على توفير الطاقة.

[1] Amor .B:(2010) ; **« L'aménagement du territoire Principes & approches »** ; université du Tunis ; document téléchargeable sur lien : www.dat.public.lu/strategies_territoriales/programme.../Intro.pdf, consulté le 18/04/2013. p.13.

[2] Ibid. ; p.17.

[3] محمد، الطعاني، « **التخطيط الحضري والإقليمي** » ، ورقة مقدمة لمؤتمر العمل الهندسي الاستشاري الثالث، فلسطين، 3 تشرين الثاني، 2009، ص :04.

إلى المدن الكبرى. ونظراً إلى أن هذه العمالة غير مدربة، كما أنها زائدة عن الطاقة التشغيلية للعمل المتاح بالمدن، فإن استمرار هجرتها من الريف إلى المدن يمثل مشكلة بطالة مقنعة يصاحبها مشاكل عديدة خاصة في مجالات الإسكان والنقل والمرافق المختلفة، وأيضاً في مجال الأمن.

المطلب الثاني: سياسة تهيئة الإقليم وأهميتها

أولا: تطور سياسة تهيئة الإقليم ومفهومها l'aménagement du territoire

بالرغم من الاختلاف في التسميات الاصطلاحية في كثير من أدبيات التخطيط الاقتصادي: تهيئة الإقليم، التنظيم المكاني، التنمية الإقليمية، التهيئة العمرانية... إلا أن التهيئة الإقليمية تعد انشغالا مستمرا للدول النامية على غرار الدول المتقدمة، علما أن موضوع تهيئة الإقليم عرف تطورا جوهريا بعد الحرب العالمية الثانية بغرض إعادة بناء ما هدمته الحرب وتهيئة المدن من خلال ضبط التوجهات المكانية للسكان، المؤسسات الصناعية والخدمية، والعقارات.

إن ممارسات التهيئة الإقليمية تجربة قديمة، حيث أن الإنسان لجأ إلى تهيئة المكان حسب احتياجاته وبغرض تطويع الطبيعة والسيطرة عليها، كما أن توزيع الأنشطة على مستوى الإقليم كانت تبدو ظاهرة تلقائية ولكنها في الوقت نفسه أصبحت تهدد الموارد الطبيعية، وعليه فقد أصبحت الدول المتقدمة أكثر وعيا بضرورة إجراء تهيئة عقلانية وذكية للإقليم [1].

يرى (MAARTEN KEUNE ;2001) "أن تهيئة الإقليم هو البحث في الإطار الجغرافي الأفضل لتوزيع الأشخاص تبعا للموارد الطبيعية للأنشطة الاقتصادية"ويذهب(1993 ; DLAUBADERE) في نفس الاتجاه بقوله أن تهيئة الإقليم تتعلق بالبحث في كيفية التقسيم الجغرافي للأفراد وفقا للظروف الاقتصادية الإقليمية فيما يعتقد (MICHEL MIGEOT ;1995)" أن التهيئة الإقليمية تأكيد لأسلوب التنمية المتناغمة مع الأقاليم الأخرى وفقا لخصوصيات كل إقليم على حدى، وعلى أساس الفعالية الاقتصادية بشكل دقيق وتستهدف الحد من التفاوت بينها، من خلال تفعيل دور الجماعات الإقليمية في هذا المنحى بفضل سياسة اللامركزية، وتحويل دور الدولة إلى مرفق، مسهل، وممول"[2]

تهيئة الإقليم فعل يؤثر على الحيز المكاني يبنى على شروط معلومة أو متوقعة (معطيات الوسط الطبيعي، معطيات بشرية، معطيات اقتصادية...) ويرتبط بأهداف محددة و معلنة يقدمها التخطيط الإقليمي الذي تطرقنا له سابقا، وهي من هذا المنظور فعل غير حيادي إذ تعكس اختيارات التهيئة

---

[1] Maarten. K ; (2009);**"Regions, Regional Institutions and Regional Development"** (Series on globalization, Area-based Enterprise Development and Employment).p.28

[2] Christel ; A, François. T (2002) ; « **Du local à l'Europe. Les nouvelles politiques d'aménagement du territoire »**, Paris, PUF.194.

العمرانية تصورا مسبقا لملامح الاقتصاد و المجتمع الذي يزمع الطرف القائم على التهيئة تحقيقهما و لا تكون هذه الاختيارات بالضرورة محل إجماع وهو ما يخلف صراعات بين الأطراف المعنية بهذه التهيئة (المهيئ، سلطات عمومية وطنية / إقليمية / محلية ، مؤسسات اقتصادية، خواص: (أفراد – منظمات المجتمع المدني، المدن)[1].

و بوجه عام **التهيئة الإقليمية** تغطي مجموع التدخلات الضرورية التي تمارسها الجماعات الإقليمية و المطبقة في المجال السوسيو فيزيائي من اجل تحسين تنظيمه و تطوير وظيفتيه ، تأخذ عدة أشكال في التدخل منها رد الاعتبار، التجديد، إعادة الهيكلة ...الخ، وأن تكون في خدمة تنافسية وتميز الإقليم؛ وهذا من خلال:

– **التهيئة الحضرية:** وتتمثل في تهيئة التجمعات والمراكز الحضرية، إعادة بناء وترميم المعالم السياحية و الأثرية، الربط بشبكات النقل بأنواعه والتوزيع الأفضل للفعاليات السكانية، الاقتصادية والتجهيزات من اجل المناطق غير المحظوظة، والحد من الاختلالات التنموية ، وهذا إلى جانب إعادة تأهيل الأقاليم المتميزة.

– **التدخل لصالح تنافسية وجاذبية الإقليم:** يعمل التخطيط الإقليمي على وضع التصورات والسيناريوهات المتنوعة واختيار الأنسب منها لصالح تثمين الموارد الإقليمية والبشرية والطبيعية، وتجهيز الإقليم بكيانات تسمح للرأس المال البشري المحلي و الذي سيتم العمل على جذبه بتفجير طاقاته وإبداعاته (عناقيد صناعية، حظائر تكنولوجية...) حيث تهدف هذه الخطوة تحديدا إلى التوطين العقلاني للاستثمارات وتوفير الأطر الأكثر تكيفا وترقية للإنسان الذي هو في نهاية المطاف أساس وهدف أي عملية تنموية.

وعليه يمكن القول أن تهيئة الإقليم تتطلب خيارات وإجراءات استشرافية توفرها ممارسات الذكاء الاقتصادي بفضل سيرورة نظام المعلومات واليقضة الإقليمية من أجل ضبط السلوكات التنموية وخلق تجانس في الحيز المكاني وبالتالي تحسين الوضعية التنافسية لإقليم والدولة ككل وربطها بالرهانات التنافسية الدولية الكبرى، هذه الرؤية الإستشرافية التي تعتمد على التحكم في التنبؤ بالتحولات الاقتصادية وتحسين الأداء العام للأقاليم المحلية وتميل إلى تصحيح الأخطاء الحالية، والأخذ بعين الاعتبار الظروف المستقبلية: قدرات البنى التحتية وفقا للنمو الديموغرافي، والاهتمام باحتياجات السكان على المديين القصير والمتوسط.

[1] **"spatial planning key instrument for development and effective governance with special reference to countries in transition"**, (2008); report of UNITED NATIONS; New York and Geneva,; pp.39.41.

لذا فإن القيمة المضافة لتهيئة الإقليم تتمثل في إدخال متغير قوي هو العامل المكاني في قيادة وتصميم سياسات التنمية، حيث تطمح إلى إظهار إمكانيات الإقليم، كما تشجع الاتصال والتنسيق بين الهيئات المركزية والجماعات الإقليمية.

ثانيا: أهداف سياسة تهيئة الإقليم

تتغير أولويات تهيئة الإقليم حسب التوجهات السياسية والاقتصادية للبلد خاصة تعزيز المكانة التنافسية للإقليم وتثمين رأس المال الإقليمي بكافة مكوناته، حماية البيئة والتنمية المستدامة، والتوافق الاجتماعي، وفي الحقيقة فإن هذه النقاط لا يمكن الفصل بينها عند تخطيط سياسة إقليمية رشيدة تعنى بتحقيق التنمية المكانية:

– تهيئة الإقليم أداة مهمة لتعزيز تنافسية الإقليم وتحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية، وفيما تحاول الدول النامية خلق توازن إقليمي وضمان الحفاظ على الموارد غير المتجددة من خلال البحث عن سبل لتنويع اقتصادياتها بتبني أدوات اقتصاد المعرفة؛ فإن الدول المتقدمة أكثر وعيا برهانات الحفاظ على الموارد التي تدخل في تركيب الأنشطة الاقتصادية (الأراضي الفلاحية،الغابات، مكافحة التلوث، الحفاظ على الصحة العمومية)؛

– توفير التضامن في الرؤى الإستراتيجية بين القطاعات وخلق شروط مواتية لنهضة الإقليم؛

– تهدف تهيئة الإقليم في شقها الاجتماعي إلى خلق بيئة اجتماعية تضمن تكافؤ الفرص والعدالة الاجتماعية وتوفير إطار حياة مناسبة لاستقرار السكان، و خلق جو من التوافق الاجتماعي في بعده المكاني؛

– الاستخدام الأمثل للبنية المكانية وتكييفها وجعلها في خدمة مشروع مجتمعي الذي يتولى قيادة عملية التنمية الإقليمية، وتصبح ضرورة عند ظهور إشارات مبكرة للخلل في النظام المكاني.

المطلب الثالث: المدن الجديدة، المدن الذكية والمستدامة les nouvelles villes

فيما يهدف التخطيط الإقليمي إلى حصر ودراسة كافة الإمكانيات والموارد المتوفرة وتحديد كيفية استغلالها لتحقيق الأهداف المرجوة خلال فترة زمنية معينة فإن تهيئة الإقليم أسلوب علمي لحل مشاكل الإقليم اقتصادياً واجتماعياً وعمرانياً، وفي الأخير هو أداة تنظيمية تتبع التخطيط العام للإقليم فضلا عن المحافظة على عناصر البيئة الحضرية وتحسينها المتمثلة بالمراكز التاريخية، المناطق الأثرية، المناطق الطبيعية والأماكن العامة (ممرات المشاة ، النشاطات التجارية والثقافية، الحدائق العامة) [1].

[1] صبري، فارس الهيتي؛ (2009)؛ "**التخطيط الحضري**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، ص ص.32–35.

لذا تعتبر المدن الجديدة سياسة وطنية وأحد أدوات التخطيط الإقليمي تتطلب بذل الجهود لتهيئتها بما يتلاءم ومتطلبات الحياة المعاصرة وجعلها ذات شخصية تجارية "مقاولتية" مستقلة من حيث البعد الاقتصادي الاجتماعي وخصائص التنمية المستدامة.

الفرع الأول: سياسة المدن الجديدة

أولا: تعريف المدن الجديدة

يعتبر الكناني أن المدينة الجديدة عبارة عن "تجمع حضري يقع بجوار مدينة كبيرة مهمتها تحويل التركز السكاني من المدن الكبرى والحد من تكدس الأنشطة، وتتمتع بنوع من الاستقلال على مستوى الخدمات والتجهيزات من اجل هيكلة التجمع[1]" وتعد المملكة المتحدة رائدة في سياسة المدن الجديدة " new towns" في سنوات الخمسينات، حيث كانت الثورة الصناعية في أوروبا سببا في هجرة السكان من المناطق الريفية إلى المراكز الحضرية انطلاقا من بريطانيا، فرنسا، هولندا، ألمانيا وايطاليا بينما في الوطن العربي فقد انتهجت مصر والسعودية سياسة المدن الجديدة مع سنوات السبعينات بغرض فك الخناق عن المدن الرئيسية إضافة إلى تنمية المناطق النائية [2].

تتعلق المدن الجديدة بكل تجمع بشري ذو طابع حضري ينشأ من موقع خال أو يستند إلى نواة أو عدة نوى سكنية موجودة و تشكل مركز توازن اجتماعي و اقتصادي و بشري بما يوفره من إمكانيات التشغيل و الإسكان والتجهيز.

ثانيا: أهداف المدن الجديدة: لهذه الأهداف تعد المدينة تركيبة مكانية منتجة يجب تشجيعها:

أ –**أهداف عمرانية** :و تتمثل في تخفيض التركيز الحضري على المدن الكبرى و خاصة العواصم و خلق بعض التوازن و توفير السكن اللائق؛

ب –أهداف بيئية: تهوية مراكز المدن الكبرى عن طريق تخفيض عدد السكان و زيادة المساحات الخضراء مما يساعد على الإقلال من التلوث الهوائي و الضجيج؛

ج– أهداف اجتماعية: تتلخص في الحد من التمايز الاجتماعي السائد في المدن الكبرى و توفير إطار حياتي مقبول لأغلبية شرائح المجتمع؛

د– أهداف اقتصادية: تحقيق فرص عمل جديدة عن طريق تنويع الوظائف و النشاطات الاقتصادية، و

---

[1] كامل كاظم بشير الكناني،" **الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية**"، مرجع سابق، ص: 29.

[2] سميرة، ديب،" **سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبة المدن الجديدة في الجزائر**"، مقال منشور في مجلة " دراسات وأبحاث"، ع:08؛ 2012، جامعة الجلفة، ص: 167.

برمجة التجهيزات المختلفة الضرورية للسكن.

لقد نشأت مدن جديدة مع تطور الشركات المتعددة الجنسيات، مدن شاملة عالمية لها خصائص الدولة كالتمركز الكثيف بالمدن الكبرى لإدارة الشركات المتعددة الجنسيات والنمو السريع لنشاطات القطاع الثالث الخدمي (الاستثمار، التخصص في الاستثمارات خارج المدينة والبلد ، الإمكانات المالية الكبيرة)، مما لاشك فيه تؤثر هذه العناصر في المدن العالمية الأخرى الأقل نموا، في هذا الموضوع بالذات وفي ضوء هذا المنظور قدمSAKIA SISSAN TRIARDE أطروحة تتحدث عن ثلاث مدن تعبر عن النماذج التنموية الجديدة ما بعد الصناعية وهي طوكيو ونيويورك وبكين .

تقوم هذه المدن بدور – المدن الدولة – بصنع وإنتاج الجديد في كل المجالات ثم تقوم بتسويقه إلى العالم الخارجي، من حيث أنها تتوفر على أكبر مراكز البحوث العالمية التي لها قنوات ذات مستوى عالمي –وتقوم بوظائف اقتصادية إعلامية كبيرة وهي وسط مجدد يصنع الجديد ويبتكر ما هو غير موجود في مدن العالم الأخرى*.

* يقود هذه المبادرة هيئة الشؤون الحضرية في البنك الدولي وقد بدأت تنفيذها وتجربتها في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وهي منطقة تتسم بنسبة عالية من التحوّل إلى الحضر إذ أن 77% من سكانها يعيشون في المدن، وتمشيا مع منهج العمل الذي يقوم على البدء من القاعدة أقام البنك الدولي شراكة مع تسع مدن في البرازيل وكندا وكولومبيا والولايات المتحدة، وأجرى البنك مشاورات أيضا مع عدة وكالات دولية) مثل مركز الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية ومنظمات يتركز نشاطها على المدن مثل المجلس الدولي للمبادرات البيئية المحلية (ICLEI) والاتحاد العالمي للمدن المتحدة والحكومات المحلية (UCLG) ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصاديOECD، ويجب أن تعالج المؤشرات، متى أمكن، أهداف الأمم المتحدة الإنمائية للألفية والتي تتضمن هدف "إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية » مع الالتزام بمبادئ الحكم الرشيد والتنمية وتخفيض أعداد الفقراء. وتقوم المدن وحكوماتها بدور رئيسي، على نحو متزايد، في تحقيق هذا الهدف من خلال توفير خدمات المدن التي تلبي احتياجات الإنسان الأساسية ومن خلال تحسين نوعية الحياة لمواطنيها بشكل عام.

ومن خلال التشاور المكثف والتعاون مع المدن الشريكة، يقترح هذا البرنامج لمؤشرات مدن العالم مجموعة من المؤشرات والعمليات ذات صلة وقابلة للتطبيق عالميا لتحديثها بصورة متواصلة. وقد شاركت المدن بنشاط في إعداد ورقة المناقشة المبدئية ومراجعتها مراجعة دقيقة وتنقيحها، واختيار مؤشرات المدن وتطويرها، وتحديد التعريف والأسلوب المنهجي للرصد والإبلاغ، حيث تقترح كل المدن المشاركة تعديلات بصورة دورية.قد ابتكرت مجموعة متنوعة من الأنظمة والمؤشرات التي تساعد في رصد أداء المدن وتحسينه، وتجمع المدن في المتوسط لكل منها ما يزيد على مائة مؤشر، وأحيانا ما تجمع سنويا ألف مؤشر، أما المدن الرائدة الثمانية فتجمع أكثر من ألف مؤشر مختلف، ثلاثة منها فقط مشتركة لكل المدن.

ويشيع استخدام مؤشرات قياس أداء المدن على عدة مستويات في الحكومات والمؤسسات الأكاديمية والوكالات الدولية؛ غير أنها لم تصبح بعد قياسية وموحدة أو قابلة للمقارنة على مدة فترة زمنية أو فيما بين المدن .ويشكل غياب التوحيد القياسي للمؤشرات قيودا على قدرة المدن على مراقبة الاتجاهات أو تبادل أفضل الممارسات والتعلم بعضها من بعض، وهناك حاجة ملحة إلى نظام موحد شامل لقياس ورصد أداء المدن ونوعية الحياة في المناطق الحضرية يمكنه أن:

• يتيح للمسؤولين المنتخبين ورؤساء المدن والجمهور مراقبة أداء المدن خلال فترة زمنية معينة؛

• يسهّل المقارنات بين المدن؛

• يتيح المحاسبة الحكومية القوية التي يطالب بها صانعو السياسة والجمهور.

خدمات المدن – تتضمن الخدمات التي تقدمها عادة أجهزة الحكم المحلي في المدن والهيئات الأخرى:

–التعليم – الطاقة؛

–التمويل – الاستجابة للحرائق والطوارئ؛

–نظام الإدارة العامة – الصحة؛

–الترفيه – السلامة؛

–الخدمات الاجتماعية – النفايات الصلبة؛

الفرع الثاني: المدن الذكية: نحو منهج ذكي للحياة في المدن

ظهر مفهوم المدينة الذكية منذ سنوات التسعينات بالموازاة مع تنامي موجة تكنولوجيا الإعلام والاتصال اتساع رقعة استخدامها حيث أصبحت التكنولوجيات الرقمية واحدة من العناصر المفتاحية للواجهة الحضرية المعاصرة، و إدخال هذه التكنولوجيات ضمن المشاريع الإستراتيجية الحضرية الكبرى، وتجسيدها بالتوافق مع الفضاء المعماري للمدينة على شكل "تهيئة رقمية".

لا نكشف سرا حينما نقول أن الإنسان كان يبحث دائما عن المدينة المثالية، وتأتي تكنولوجيات الإعلام والاتصال لتستطيع أن تغير المجتمع الحضري بعمق نتيجة التلاحم بين الأبعاد التقنية، الإدارية، الاقتصادية وحتى البيئية، وبالرغم من أنه لا يوجد اتفاق على تقدم مصطلح موحد للمدينة الذكية وتنوع المقاربات التي تعالج هذا الموضوع (علم الاجتماع، الذكاء الاصطناعي، الشبكات الاتصالية إلا أن المدن الذكية تعمد اليوم إلى خلق شبكة من الخدمات واستغلال الإمكانيات الحالية والمستقبلية لتكنولوجيا الإعلام والاتصال، من اجل تحسين كفاءة عمل كافة الأطر الإنسانية والتقنية للوظائف الاقتصادية، الاجتماعية والديمقراطية التشاركية لأنظمة المدن*، حيث اصبح هذا النمط من المشاريع الحضرية الكبرى منهجا رائجا

-النقل – التخطيط الحضري؛

-مياه الصرف – المياه؛

نوعية الحياة – تتضمن المساهمين الرئيسيين في نوعية الحياة عموما، مع أن هيئات الحكم المحلي للمدينة قد لا يكون لها سيطرة مباشرة تُذكر في هذا الشأن:

-المشاركة المدنية – الثقافة؛

-الاقتصاد – البيئة؛

-المأوى – العدالة الاجتماعية؛

-الرفاهية الذاتية – التكنولوجيا والابتكار.

* بوتراجيا هي العاصمة الإدارية الجديدة لدولة ماليزيا، بعد نقل المركز الإداري للحكومة الماليزية من العاصمة القديمة كوالالمبور لتبقى الأخيرة العاصمة التجارية والمالية .وقد أنشئت بوتراجيا على بعد 25 كم من كوالالمبور لتطبيق الاتجاه العام للحكومة الماليزية، وهو تحقيق التوازن والاستدامة في مختلف الجوانب التنموية في وادي كلانج، وتخفيف التكدس الحضري في العاصمة القديمة كوالالمبور، ولكي تصبح بوتراجيا حلقة جديدة من حلقات تخطيط المدن الماليزية الحديثة.

تم تحديد الحجم الأمثل للمدينة بما يناسب طبيعتها، وحجم الاستثمارات، وفرص العمل التي من المخطط أن توفرها هذه المدينة، حيث تم اعتبار 5000 هكتار مساحة كافية لاستيعاب نحو 350 ألف نسمة، ونحو نصف مليون مواطن ككثافة سكانية نهارية(Day time population). وقد بلغ عدد السكان المستهدف للمرحلة الأولى من إنشاء المدينة نحو 80 ألف نسمة.

وبوتراجايا مدينة حدائقية ذكية (Intelligent Garden City) وهي الأولى من نوعها في ماليزيا؛ حيث تم إنشاء شبكة معلوماتية متطورة بها تعتمد على تقنيات الوسائط المتعددة، وتراعي أن تكون مركزا حيويا حافزا للتنمية من خلال الدور المنوط بها كمدينة نموذجية تمثل العصب التنموي للدولة، وكمكان نموذجي للعيش والعمل وممارسة الرياضة والأنشطة الإبداعية. وتعتبر بوتراجايا مركزا إداريا إلكترونيا يقع في قلب المحور المتطور حيث يتم الاتصال بين الأقسام الإدارية المختلفة والتعامل (Multimedia Super Corridor) للوسائط المتعددة مع الجمهور عبر الوسائل الإلكترونية وقنوات الوسائل المتعددة، مما أهّل مدينة بوتراجايا لتكون على خريطة المنافسة العالمية، حيث تتميز المدينة بشبكة مواصلات داخلية وخارجية فائقة الكفاءة، وبنية قوية من الاتصالات وشبكة الخدمات المتطورة والمميزة.

وقد كان من أسباب نجاح تخطيط مدينة بوتراجايا مراعاة الاعتبارات البيئية بدرجة كبيرة، حيث تم إعداد خطة تنظيمية، ومجموعة من الخطط؛ (Master Plan) دليل تخطيط للمدينة يتضمن مخططا إستراتيجيا المحلية وقد تضمن الدليل معايير أساسية

لدى الجماعات الإقليمية، وكما تطرقنا في الفصل السابق، لا تنحصر التنمية الإقليمية فقط فيما يتعلق بالتهيئة الحضرية والبنى التحتية بل تهدف إلى خلق شراكة مجتمعية قائمة على تفعيل المبادرات المحلية لمجموعة من الفاعلين يتقاسمون المصالح فيما لا يتشاركون نفس الخطط والسياسات[1].

من الصعب وضع تعريف محدد للمدن الذكية، وبالعودة إلى الأدبيات العلمية والتكنولوجية الاجتماعية والتي لها نصيب في تأسيسها، يمكن القول أن المدن الذكية هي أقاليم ذات قدرة عالية من التعلم والابتكار، ويتم تصميمها بناء على أعلى الإمكانيات الإبداعية للسكان، ومؤسسات خلق المعرفة لديها وبنيتها التحتية الرقمية للاتصال وإدارة المعرفة، وتتميز هذه الأخيرة عادة بأدائها العالي في ميدان الابتكارات.

كما تم تقديم تعريف من طرف المؤسسة العالمية للتجمعات الذكية التي تعالج موضوعات المدن الرقمية والنمو الذكي القائم على تكنولوجيا الإعلام والاتصال، على أنها "نظام فيزيائي حي قائم على سيرورة دائمة للنظم المعلوماتية، كما أنها أقاليم تحوي أنظمة ابتكار، وأنظمة تضم آليات مناسبة لتفعيل الذكاء الإقليمي، هذه الأنظمة تشجع الأفراد ذوو المواهب الذين يعززون التعلم والإبداع والفضاءات المبدعة الرقمية وإدارة المعرفة".

تعرف المدن الذكية على أنها كيانات مدن افتراضية، وقد استخدم هذا المصطلح كمرادف للمدينة الرقمية، مدينة المعلومات، مدينة الألياف، المدينة المبنية على المعرفة للمجتمعات الالكترونية(أنظر الجدول رقم(10))؛ حيث تغطي جملة واسعة من التطبيقات الالكترونية المرتبطة بالفضاءات الرقمية والتي تعد شكلا مسيطرا من الفضاءات الجماعية التي ترافق الإقليم، حيث تغطي وتسهل الشبكات الرقمية والتطبيقات البرمجية مختلف أبعاد الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمدن.[2]

للمساحات الخضراء، والبحيرات، إلى جانب معايير البنية التحتية من المرافق، والمواصلات، وشبكات الري، والإنارة .كما تم اختيار موقع المدينة بناء على عدة اعتبارات تتعلق بتوافر المساحات المطلوبة، وتكلفة البنية التحتية، إلى جانب ملاءمة الموقع جغرافيا، وملاءمة طبيعة الأرض لزراعة مساحات خضراء، ومدى سهولة الاندماج في شبكات المواصلات مع الأخذ بالاعتبار اتساق التنمية العمرانية مع الخصائص الثقافية والحضارية للشعب الماليزي، ومراعاة التراث الثقافي والبيئي للمنطقة، حيث عكست المدينة التراث البيئي والثقافي لماليزيا، مما أدى إلى قبول هذه المدينة الجديدة، والإقبال عليها، وانصهارها بسهولة في النسيج الاقتصادي والاجتماعي للدولة الأم، مع قيام المدينة على مبدأ الجوار والمشاركة في الاستخدامات التجارية والاجتماعية.

[1] Jean .B.; (2004); **« La ville intelligente »,** Paris, éditions L.D.G.J, p. 182.

[2] Komninos, N; (2006) '**The Architecture of Intelligent Cities'**, paper presented to: 2nd International Conference on Intelligent Environments, Institution of Engineering and Technology, Athens, 5-6 July 2006 pp. 17-20.

الجدول رقم (10): تطور المصطلحات المرتبطة بالمدينة الذكية

الكاتب	المصطلحات
W. Mitchell (1995)	مدينة "البايت" City of Bits
A. Mahizan (1999)	المدن الذكية Smart Cities
M Arun, M.T. Yap (2000)	الجزيرة الذكية Intelligent Island
T. Horan (2000)	الأماكن الرقمية Digital Places
T. Ishida T., K. Ibister K. (2000)	المدن الرقمية Digital Cities
N. Komninos (2002)	المدينة الذكية Intelligent city
S. Graham (2003)	المدن الافتراضية The Cybercities
H. Couclelis (2004)	بناء المدينة الرقمية The construction of the digital city

المصدر: من إعداد الباحثة

تهدف المدينة الذكية إلى خلق بيئة تحسن من تأهيل القدرات الإدراكية للتعلم، الابتكار، كما تسمح بتفعيل الإمكانيات وتصميمها على شكل نظام يضم كافة الميزات المادية والحضارية التي تتمتع بها أي مدينة عادية على شاكلتها، وتعد العناقيد الصناعية و التجمعات التكنولوجية والأقطاب أنظمة ابتكار شبكية تقودها منظمات مبتكرة وهذا بعود طبعا إلى التحول الجذري في مفهوم الابتكار على أنه وظيفة داخلية بحتة، واعتباره سيرورة تشاركية بدلا من ذلك داخل كيانات مناسبة ترفع من درجة فعاليتهن وهي المدن الذكية بطبيعة الحال.

وانطلاقا من مدن باريس إلى "برشناي" من "تريكالا" إلى برشلونة وسيول، فقد بدأ الحديث عن ضرورة إدماج تكنولوجيا الإعلام والاتصال في كل مناحي الحياة اليومية وبناء المدينة المثالية* وهذا من

* تسعى سنغافورة منذ عام 1992 إلى تحويل نفسها إلى جزيرة ذكية، حيث يتم استغلال عوائد تكنولوجيا المعلومات لتعزيز نوعية الحياة للسكان في منازلهم، العمل، والترفيه، كما أن تجربة digital Amsterdam (1994) في هولندا تجربة مثالية للمدينة الرقمية في القرن الحادي و العشرين، وتعتبر مدينة برشلونة واحدة من الأقطاب الأوروبية الكبرى للنمو والابتكار والأكثر ديناميكية، شهد عام 2005 حوالي 46 عملية استثمار أجنبي منها 22 تتعلق بالأنشطة الرقمية ومنها سمي **22@poblenou** وهو برنامج تهيئة أنشأ منذ 20 سنة، تتربع المدينة على 200 هكتار ويضم أحياء مختلطة (سكنية، صناعية، وحرفية) وإلى غاية 2020 سيخصص343ألف م^2 سكنات، 150ألف م^2 مساحات خضراء، وجذب 60ألف عمل جديد، والأهم 2.6 مليون م^2 لأنشطة الاقتصاد الجديد كونها استفادت من تغطية كاملة بالألياف الضوئية، وقد وضعت قائمة كاملة بـ activities @ يتم الترخيص لها للتوطن في المنطقة وهي:

- الفعاليات الموجهة نحو الاستخدام الكثيف لتكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- الأنشطة ذات القيمة المضافة العالية؛

أجل تفعيل الوعي والتصرفات الايجابية التي تصب لصالح تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة. انطلاقا مما سبق يمكن الجزم بأن المدن الذكية تشكل بوابة لتنافسية الإقليم من خلال:

– التحفيزات المقدمة للمؤسسات: الشبكات التكنولوجية ذات التدفق العالي، مناطق النشاط المبتكرة؛

– توجيه النسيج الاقتصادي لاستخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تقديم الخدمات والحد من المخاطر الصناعية، وهدر الموارد*؛

– تكوين رأس المال البشري والكفاءات من خلال تعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العملية التربوية، التكوين العالي فيما يتعلق بالأنشطة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي والإبداع؛

– توفير إطار معيشي مناسب بفضل ممارسات التنمية المستدامة التي توفرها التكنولوجيات المتقدمة (الحد من التلوث بأنواعه، رسكلة النفايات، تنقية المياه، أنظمة السقي الذكية...)؛

– نظام رقمي للنقل، كفء وقليل التلوث؛

– هندسة معمارية خضراء، ومساحات مكتبية وعقارات سكنية ذكية؛

– تطوير العمل عن بعد، والخدمات عن بعد، والتي تحد من تنقل الأشخاص(مكاتب رقمية، مراكز خدمات عن بعد)؛

– استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في إدارة الإقليم والتخطيط الحضري (SIG)، النماذج الثلاثية الأبعاد؛

– الأمن و مراكز المراقبة الأمنية؛

– الحد من الفجوة الرقمية من خلال توسيع نقاط الدخول للانترنت وفضاءات الملتيميديا، وتوزيع الأجهزة الرقمية للمدارس؛

– الإدارة الالكترونية والتي تجعل من الدخول للمعلومات أكثر بساطة، أكثر سرعة، وأقل تكلفة؛

– أنشطة موجهة نحو توليد، معالجة وتحويل المعارف والمعلومات لصالح القطاعات السوسيواقتصادية (الجامعات، مخابر البحث، المؤسسات ، والعناقيد الصناعية)؛

– الأنشطة غير الملوثة للبيئة التي تتيح إمكانية تطويرها داخل المراكز الحضرية. للمزيد أنظر: www.bcn.es/22@bcn

* يأخذ برنامج مدينة PAULYWOOD الفرنسية مواصفات المدينة الذكية خاصة فيما يتعلق بالأبعاد البيئية للتنمية المستدامة كونه يضم مركزا تكنولوجيا للاستغلال المقتصد للطاقة، رسكلة النفايات الصلبة. كونه يضم كلا من: MICROSOFT ; CISCOSYSTEMS ; IBM ;TOSHIBA ; INTEL ; CITROËN ; SNCF

– تشجيع المواطنة الافتراضية من خلال تفعيل الديمقراطية التشاركية (منتديات النقاش عن طريق الخط)؛

– استفادة المنتخبين والأطراف ذات العلاقة من وفورات الأنظمة الرقمية وتسخيرها لغايات التسويق الإقليمي والسياسات المحلية الاقتصادية والثقافية[1].

وتبقى الأيديولوجية الرقمية لكل دولة قاعدة قوية لتبين استراتيجيات المدن الذكية، ولا يمكن أن تكون معزولة عن الإطار الوطني لترقية استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛ وعلى نقيض نضوج هذه الموجة في كل من فرنسا والولايات المتحدة، فإن الدول الصاعدة الأسيوية (الهند، الصين وكوريا) باستثناء اليابان التي تعد مرجعية في هذا المجال، لا زالت تقطع أشواطا كبيرة لتعميم استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال، على هذا الأساس، يمكن تقسيم المدن الذكية إلى:

أولا: المدن المستدامة les villes durables

مع تبنّي مفهوم التنمية المستدامة، والاهتمام المتزايد بآثار التنمية على البيئة المادية والاجتماعية والثقافية، ظهر مفهوم" المدن المستدامة "الذي ينادي بإيجاد شكل جديد من المدن، تحقق النمو الاقتصادي من خلال قاعدة اقتصادية لا تستنفذ الموارد الطبيعية بالاستخدام غير الرشيد ولا تلوثها، وتتبنى مبدأ إعادة استخدام المنتج، أي إعادة تدويره كمدخل في عملية إنتاجية أخرى، أو استعادة الطاقة المستثمَرة في هذا المنتج.

والمدن المستدامة هي المدن التي تحقق العدالة الاجتماعية لسكانها بحيث تعزز مفاهيم الديمقراطية، والمشاركة في صناعة القرار، والاعتماد على الذات، واستدامة المدينة تتأتّى من اعتماد مجتمعها على ذاته، باستيفاء وتلبية الحاجات الأساسية لأفراده، وتقليل الفجوة بين الطبقات الاجتماعية ومستويات الدخل المختلفة، وضمان الحدود الدنيا من نوعية الحياة المقبولة لكافة أفراد المجتمع، وضمان المشاركة والمساءلة، مع استخدام التقنيات الفنية المتوافقة مع الظروف المحلية.

وعليه فالمدينة المستدامة هي مدينة معاصرة تخطط وتُبنى وتُدار لإشباع الحاجات المعيشية اليومية لسكانها، من بنية تحتية ومرافق مدنية وخدمات صحية وتعليمية وتجارية واجتماعية ونقل .ويتحقق ذلك من خلال مداخل وأساليب جديدة لتخطيطها التنموي والعمراني المتكامل، تجسد المبادئ والأطر البيئية والاقتصادية والاجتماعية والعمرانية في منظومة متكاملة، تحكمها علاقات تكافلية، وبأسلوب نمو

(1) Blakely, E. J., (2011); **'Competitive Advantage for the 21st-Century City: Can a Place-Based Approach to Economic Development Survive in a Cyberspace Age?'**, in : APA Journal, , Vol. 87, n°: 10, pp. 133-134.

مختلف عن عملية النمو التقليدية للمدينة، من حيث تخطيطها للتنمية، وتصميمها وتشييدها، وتسويقها، وإدارتها، ومقاومتها للتدهور البيئي.

ثانيا: المرصد الحضري Observatoire urbain

يعتبر الرصد الإقليمي وتتبع العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة على تقدم الإقليم أهم مهمة يضطلع بها المرصد الإقليمي لصالح الأعوان الإقليميين ذوو العلاقة الوطيدة بتهيئة الإقليم وتتبع آثار التنمية وواقعها وطبيعة الإجراءات المتخذة وفقا لطبيعة الإقليم الريفية، شبه الحضرية، الحضرية وكذلك توجيه السياسات خاصة الاستثمارات العمومية والخاصة وقياس فعاليتها، كون الرصد يتعلق بكيفية ضبط، ربط والحكم على المؤشرات التي يجري تقييمها وفقا لما يحتاجه الإقليم. وفي هذا الشأن فإن المرصد الحضري أداة فاعلة للإحاطة بمتطلبات الرصد المديني.

تم تأسيس أول مرصد حضري عام 1991في المملكة المتحدة ، وهو عبارة عن مركز متخصص يعمل على جمع وتحليل وتقييم المؤشرات الحضرية من اجل المساهمة في إعداد سياسات التنمية الحضرية وهو ذو صفة استشارية لمعدي ومتخذي القرار و مسيري المدن، وضبط الاحتياجات لرفع أداء المدينة وجعلها من خلال تحديد الأولويات وإدارة المعلومات التي تقيس النمو الهيكلي للمدينة واقتصادها، وعليه تهدف المراصد فهم العلاقة بين السياسات والمخرجات الحضرية:

– تطوير قاعدة بيانات ومؤشرات حضرية احترافية تعمل على جمع وتحليل المؤشرات وتقييمها؛

– تنسيق العمل مع المراكز القرارية من خلال إعداد المسوح والتقارير الدورية؛

– يمثل المرصد جهازا استشاريا لمتخذي القرار وهيئات المدينة لدعم السياسات العمومية وبرامج التنمية الحضرية والبحث عن الاستدامة؛

المبحث الثالث: اليقضة الإستراتيجية الإقليمية territorial strategic Watch

تمهيد:

تعتبر الأقاليم فضاءات واسعة بما فيه الكفاية لتوفير الشروط الملائمة لتنمية الأنشطة الاقتصادية؛ إلا أن بعدها الذي يقل عن مستوى الدولة، يضفي عليها طابعا وسطيا« niveau méso» حيث يكون الفاعلون المحليون (منتخبون وفاعلون عموميون وخواص) أكثر وعيا بمؤهلات وإمكانيات الحيز المكاني؛ لهذا من الضروري تزويد كافة الجهات بهيئات للتشاور تعمل على تشخيص وضعية المجالات الإقليمية التابعة لها ويمكن هذا التشخيص من تحديد المؤهلات والمعيقات التي تؤسس للشراكة بين القطاعين العام والخاص على الصعيد الإقليمي.

علاوة على ذلك، تأخذ السياسات الإقليمية بعدا آخر لا يقل أهمية ويتجلى في تسهيل الحصول على المعارف ونشرها، أما في ما يتعلق بتبادل المعلومات بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية من جهة والهيئات المختصة والتي تم ذكرها سلفا، فإن أفضل الممارسات من حيث التنظيم والسوق والتصميم، يمكن تشجيعها عن طريق إعداد معايير مرجعية جماعية وتنظيم ورشات للتبادل وبرامج للتكوين [1] لذا تضطلع السلطات العمومية الإقليمية بدور جد مهم يتعلق باليقضة الاقتصادية، الأمر الذي يمكنها من رصد التطورات الجارية باستمرار واستشراف الفرص المستقبلية والتي قد تشكل فرصة لتنمية المؤسسات المحلية ثم وضعها رهن إشارة الفاعلين الاقتصاديين المحليين.

المطلب الأول: مفهوم اليقضة الاستراتيجية الإقليمية

إن ضرورة وضع نظام إقليمي لليقضة الإستراتيجية تفرضها الحاجة الملحة لإحداث آلية معلوماتية رقمية على شكل إجراءات إقليمية للذكاء الاقتصادي التي تغطي مختلف وحدات التنظيم الإداري الإقليمي؛ هذه الأخيرة أصبحت أداة ضرورية بالنسبة للجماعات الإقليمية لتتبع النشاط التنموي يتطلب اللجوء لآليات الذكاء الاقتصادي وتكييفها مع احتياجات الأقاليم المحلية عن طريق وضع خلايا يقضة جماعية تنافسية تهدف إلى تعظيم القيمة المضافة للإقليم، وكذلك حماية القدرات والصناعات المفتاحية بدعم تنافسية المؤسسات والأقاليم التي تستقبلها، بتفعيل آليات الاستعلام والتنبؤ لتجميع ومعالجة المعطيات والتحكم بجودتها ودرجة تحيينها[2].

يمكن تعريف اليقضة الإقليمية territorial-Watch على أنها تغذية عكسية سوسيو–اقتصادية ومكانية حول سيرورة الخدمات العامة لصالح الجماعات الإقليمية، إذ تمكن هذه الأخيرة من دراسة وتقييم مدى فعالية السياسات المحلية للذكاء الاقتصادي في شقها المتعلق بالتنمية الإقليمية، مع إمكانية محاكاة الآثار المستقبلية لهذه السياسات[3].

أخذ هذه المتطلبات بعين الاعتبار في إطار تعميق خيار اللامركزية الإدارية يقتضي إعداد معطيات دقيقة ومندمجة من شأنها مواكبة السياسات الإقليمية والمحلية وترسيخ تطور الاقتصاديات الإقليمية ضمن ديناميكية اقتصاد المعرفة من خلال الاعتماد على التكنولوجيات الجديدة للإعلام

---

(1) Clerc .P, (2008); "**The social intelligence, the new territory of Economic Intelligence**?", IFIE edition, Paris, France ; pp.33-34

(2) Marie M; **« Mise en place d'un Système d'information territoriale en Corse »** ; rapport de stage ; article disponible sur le lien : http://www.admiroutes.asso.fr/espace/intranet/sitcorse.htm; p.08 consulté le: 21/01/2014.

(3) Voir : http://lalao.com/articles/TerritorialWatch/ consulté le : 05/02/2014.

والاتصال، لهذا فإن بناء مرصد (observatoire) يحيط بكافة تفاصيل الشأن الاقتصادي الإقليمي وتطوراته هو خيار حتمي ويمثل دعما لاتخاذ القرارات[1].

الغرض من هذه الخلايا هو توفير أنظمة إنذار وتحليل و تسمح بتحليل مختلف التطورات على المديين المتوسط والطويل خاصة الأخطار وإشارات الضعف، في مختلف قطاعات الأنشطة الصناعية، التنسيق بين مختلف مكونات التنمية الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية على الصعيد الإقليمي ومراقبة تقدم تنفيذ المخططات الإقليمية للتنمية وتقديم الدعم اللوجيستيكي للقاعدة الصناعية أو شبكات المؤسسات المتوطنة في الإقليم خاصة المناولة منها[2]. إضافة إلى تحسيس الأعوان العموميين بضرورة تبني إجراءات الذكاء الاقتصادي وعلى رأسها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي تدور أساسا حول تحسين تنافسيتها، اعتماد اليقضة القطاعية الدورية و تثمين براءات الاختراع.

كما أن البعد التشاركي بين الفاعلين الاقتصاديين المحليين لنظام الرصد و اليقضة على الصعيد الإقليمي يمكن أن يكون عقدا لصالح التوجهات الإستراتيجية والاستشرافية للمشاريع الإقليمية، من خلال تنصيب شبكة افتراضية تضم كلا من الطرفين وتعميم ثقافة تقاسم المعلومة الإستراتيجية ومنهجية العمل الجماعي و وتثمين ماهو موجود منها كالقدرات السياحية.

لهذا فإن التكامل بين الجماعات الإقليمية والمؤسسات فيما يخص اليقضة الإستراتيجية يمثل عامل حاسما لفعالية هذه الأخيرة وهو مهمة تتمثل في تحليل احتياجات مختلف المؤسسات الصناعية الخدمية وترتيب الأولويات، إضافة إلى تقريب وجهات النظر بين جماعات التأثير ووحدات البحث لتقييم نفعية هذه المعلومات ثم إعداد السيناريوهات الممكنة خاصة في حالة الأزمات الاقتصادية والمالية[3].

المطلب الثاني: مكونات نظام اليقضة الإستراتيجية الإقليمية

إن تصميم وتنفيذ نظام يقضة اقتصادي موثوق وتفاعلي على مستوى الإقليم يكون بناء على الاحتياجات الموضوعية للمعلومة الاقتصادية، من خلال الإجابة على عديد الأسئلة:

- ماهي مصادر المعلومات المطلوبة؟

---

(1) Mohammed. H ; (2008) ; **« intelligence territoriale et observatoires socio-économiques et environnementaux : un processus d'intelligence territoriale adapté (pita) à l'observatoire de Menzel Habib au sud de la Tunisie** »; thèse pour le doctorat en TIC ; université Paul Verlaine-Metz ; pp.82-84.

(2) Ibid. ; p.91

(3) GIRARDOT J.-J., (2000); **« Principes, Méthodes et outils d'intelligence territoriale. Évaluation participative et observation coopérative »**, in : Conhecer melhor para agir melhor, numéro spécial, Lisbonne, DGAS, p. 12-17.

– ما هي الإشارات الضعيفة التي يرصدها هذا النظام والتي لها علاقة بالمحيط التنافسي للإقليم والمؤسسات؟

– ما طبيعة التكامل والشراكة الممكنة بين المتعاملين الاقتصاديين، الهيئات المتخصصة من جهة وبينها وبين السلطات الإقليمية؟

– ماهو دور هذا النظام في إعداد السياسات الإقليمية على مستوى السلطات المركزية؟[1]

إذن يهدف هذا النظام والأنظمة الفرعية المرافقة له إلى إنجاز وتحيين بطاقية المؤسسات وجميع الهيئات الاقتصادية والاجتماعية، إضافة إلى تصميم شبكة المؤسسات– الدولة على شكل قواعد بيانات، بوابة ويب وانترانت، تسمح بدوران أفضل للمعلومات الإستراتيجية المفيدة بين الفاعلين الإقليميين والسلطات المركزية[2]، كما انه يضم جميع مصالح الدولة على المستوى اللامركزي في نفس الإقليم أو البلدية وهذا من شأنه تحسين أداء الإدارات العمومية والخدمات المقدمة للمواطن.

أولا: نظام المعلومات الإحصائية الإقليمي

تندرج السياسات الإقليمية ضمن الإصلاحات البنيوية والتي من شأنها أن تؤثر على مسار التنمية الاقتصادية والاجتماعية مستقبلا، وستؤدي هذه الخطط المهيكلة إلى إعادة تنظيم أسلوب الحكامة المحلية في إطار لامركزية أكبر للاختصاصات والسلطات، وتحمل هذه اللامركزية في طياتها جملة من التحديات الجديدة، كما تأتي بمقاربات جديدة للتنمية سواء على المستوى الوطني أو الاقليمي.

وتشكل لامركزية عملية اتخاذ القرار الجماعي وبروز فاعلين في مجال التنمية الإقليمية والمحلية متطلبات جديدة ينبغي على النظام الوطني للمعلومات الإحصائية أن يأخذها بعين الاعتبار بطريقة شمولية ومنسجمة ومندمجة، هنا يغطي النظام الوطني للمعلومات الإحصائية مجموع الهيئات العمومية المكونة من المصالح الإحصائية للوزارات والمؤسسات العمومية، وتتولى عملية التنسيق هيئات الدولة للإحصاء والاستشراف، إذ تقوم هذه الأخيرة عموما بتنسيق الأشغال والبحوث الإحصائية لمختلف المصالح العمومية من خلال لجان تنسيق الدراسات الإحصائية التي تتولى أمانتها، ويقوم النظام الوطني للمعلومات الإحصائية بإصدار إحصائيات وطنية وإقليمية بانتظام، تغطي قطاعات أساسية في الاقتصاد والمجتمع وديناميكية العناصر الاقتصادية وسلوكيات مختلف الفاعلين.

---

(1) André. J ; (2011) **; « L'intelligence territoriale face aux exigences du developpement durable : exemples marocains et brésiliens »** in : Interdisciplinarité dans l'aménagement et développement des territoires, Gatineau ; Canada. P.49

(2) Christian .B ; (2008);« **Éléments pour une approche de l'intelligence territoriale comme synergie de projets locaux pour développer une identité collective »**, in : Projectique éditions ; n° 05, pp. 79-82.

لهذا تعد الإحصائيات الإقليمية إحدى الآليات الهامة لمواكبة الهيكلة الإقليمية وضمان نجاحها، ذلك أن الأنشطة التي سيتم القيام بها سواء على مستوى تشخيص الإشكاليات الإقليمية أو المحلية، أو على مستوى تحليل وإعداد الاستراتيجيات والسياسات التنموية، ستعتمد بشكل كبير على مدى توافر معطيات ذات جودة تستجيب لتوقعات أصحاب القرار على الصعيد الإقليمي أو المركزي في الحصول على إحصائيات:

• **سهلة الولوج:** تسمح بسهولة الولوج واستخدام المعطيات بطريقة بسيطة وعملية وتتكيف مع احتياجات مختلف المستعملين: (مؤسسات، مستثمرين، مراكز الدراسات الاقتصادية، جامعات...) [1].

• **موثوق منها:** تعكس بأمانة وموضوعية الحقائق موضوع الدراسة مع التقيد، أثناء الإنتاج، بالمقاربات الإحصائية الكفيلة بتقليص حجم الأخطاء المحتملة؛

• **منتظمة ومحينة:** تمكن المعلومات الإحصائية التي يتم إنتاجها بانتظام، ووفق آجال وفواصل زمنية محددة، من إنجاز تحليلات طويلة المدى؛

• **دقيقة:** تستجيب بشكل شمولي وغير متحيز لاحتياجات المستعملين أخذا بعين الاعتبار تغيرات المحيط الوطني والدولي، ومعرفة حجم السكان والأنشطة، للبنى التحتية والموارد الطبيعية المستغلة والكامنة؛

• **ذات بعد مكاني:** انطلاقا من ضرورة التوفر على معطيات إحصائية ذات بعد مكاني تتعلق بجميع المستويات الإقليمية والمحلية لأجل إعداد دراسات وتحليلات حول إشكاليات ترتبط بفهم حركية الاقتصاديات الإقليمية والمحلية والبنى الجغرافية الاقتصادية للإقليم، والعمل على تعزيز وتيرة النمو.

وفي بعض الأحيان فإن الإحصائيات الإقليمية قد تعتريها جملة من النقائص التي تؤثر على جودة المعلومات، بل وتوفرها وشموليتها، لا تمكن هذه النواقص إلا بشكل جزئي من إنجاز دراسات معمقة حول مشكلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي والمحلي مما يشكل عوامل قد تعيق عملية اتخاذ القرار الجماعي.

وهنالك بعض الفوارق ما بين العرض الإحصائي المتمثل في المعلومات الإحصائية العمومية، وتطلعات المستعملين المحتملين الراغبين في الحصول على معطيات دقيقة ومحينة، مما يدفعهم إلى القيام بتقديرات إحصائية قد يطالها في أحيان كثيرة شيء من الخطأ.

[1] Jean-Jacques. G; Masselot .C. (2008); **"specifications for the territorial intelligence community systems (TICS)";** in: international conference of territorial intelligence "tools and methods of territorial intelligence; France; Besancon; pp.02-04.

ولمواجهة هذه المشاكل الظرفية المحلية، لا تتوفر بعض المصالح الخارجية للوزارات، التي من المفترض أن تقوم بإنتاج إحصائيات وطنية، على قدرات بشرية ولوجستية تسمح لها بالاستجابة لاحتياجات الفاعلين المحليين، وفي كثير من الأحيان ما زال يتميز بمركزة إنتاج المعلومة الإحصائية، تفتقر هذه المصالح إلى هوامش فعلية تمكنها من الاستجابة بشكل مناسب للاحتياجات الإقليمية والمحلية.

إضافة إلى ذلك، فإن تصميم المنظومة الإحصائية على مستوى المصالح الخارجية يحتاج إلى المزيد من التدعيم لإنتاج معطيات دقيقة من الناحية المكانية، ولدواع تتعلق بتكاليف العمليات الإحصائية أو لاعتبارات مرتبطة ببرمجة الاستبيان والاستقصاءات، من الصعب الحصول على معطيات محلية دقيقة ومعبرة بالشكل المرغوب، أما في الوقت الراهن، فإن التقدم المعلوماتي وتطور التكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال والتعميم التدريجي للولوج إلى الانترنت من شأنها أن تمكن من تجاوز هذه الصعوبات وجعل عملية استخدام المعطيات الإحصائية الإقليمية وتثمينها أكثر بساطة.

ومن أجل مواكبة التغيرات المرتبطة بالتغييرات الإقليمية والمساهمة في نجاحها، فإنه من الضروري القيام بمراجعة وتحيين الإطار القانوني المنظم للقواعد الإحصائية وكذا المراسيم المتعلقة بإنتاج وتنسيق وعمل لجنة تنسيق الدراسات الإحصائية، وفي هذا الإطار، من الضروري اتخاذ عدة اجراءات قصيرة الأمد وأخرى متوسطة الأمد:

❖ **الإجراءات القصيرة الأمد:**

• وضع برمجة متعددة السنوات للعمليات الإحصائية، في أفق تغيير السنة الأساس للحسابات الوطنية والمؤشرات الإحصائية كل خمس سنوات بدلا من كل عشر سنوات، على غرار الممارسات المتبعة في بلدان الاتحاد الأوروبي؛

• توسيع العينات المستعملة في بعض الاستقصاءات بغية ضمان دقة المعطيات على المستوى المكاني والحصول على المعلومات الضرورية لإعداد الحسابات الإقليمية؛

• وضع مرجع للمؤسسات والوحدات التابعة لها وكذا هوية وحيدة بغية ضمان التنسيق ما بين مختلف الإدارات وتكوين قاعدة شاملة ومحينة لتجميع المعطيات المتعلقة بنشاط المشروعات الصغيرة والمتوسطة وفروعها.

❖ **الإجراءات المتوسطة الأمد:** استجابة للطلب المتزايد على المعلومات المحينة والتفصيلية، ينبغي بذل المزيد من الجهود من أجل تحسين الولوج وتعزيز اللجوء إلى مصادر إدارية متاحة لدى العديد من المصالح. ومن بين مصادر الإحصائيات الإدارية على المستوى الاقتصادي، نشير إلى:

- المخرجات المحاسبية للمؤسسات المصغرة والنسيج الاقتصادي بصفة عامة والصفقات العمومية التي تمثل مصدرا مميزا لإعداد المحاسبة الوطنية؛

- الإحصائيات المتعلقة برخص البناء التي عندما تجمع مع نتائج الاستقصاء الخاص بآجال إنجاز المباني تمكن من تتبع الأنشطة والاستثمارات في مجال البناء، ورصد أي أنشطة مضاربة من شانها خلق اضطراب على المواد الإستراتيجية؛

- الإحصائيات الخاصة بالنقل التي تمكن من تتبع نشاط مختلف أنواع النقل وتمثل إحصائيات حظيرة المركبات مصدرا مهما لرصد تطور الطلب على معدات النقل البري، الجوي والبحري؛

- الإحصائيات الصادرة عن الجماعات الاقليمية خلال ممارسة نشاطها اليومي، وخاصة المعطيات المتعلقة بحساباتها الإدارية التي تعد ضرورية من أجل تحليل نشاطها واستثماراتها على المستوى الاقليمي.

وعلى الصعيد الديموغرافي، من شأن توفر نظام فعال للحالة المدنية أن يمكن من الحصول على معطيات منتظمة وتفصيلية حول المؤشرات الرئيسية للتطور الديموغرافي، وتشكل السجلات الصحية إلى جانب سجل الحالة المدنية مصادر إحصائية قيمة لتتبع وضعية الصحة العمومية في أدنى مستويات التقسيم الإداري وفي نفس السياق، يتعين تفعيل أشغال واللجان الإقليمية للسكان وذلك في إطار رؤية جديدة مواكبة للإشكاليات الديموغرافية والسكانية.

ثانيا: اليقضة الاستراتيجية الإقليمية القطاعية أو المتخصصة

وهي مقاربة تعتمد بشكل خاص على الفروع النشطة على مستوى الإقليم أكثر منها مقاربة إقليمية كاملة حيث تعمد التنظيمات الإقليمية المتخصصة كغرف التجارة والصناعة والجمعيات المهنية بالتعاون مع المؤسسات الكبيرة إلى تنصيب خلايا يقضة ترصد مؤشرات تعبر عن الوضعية التنافسية والتنظيمية لنسيج المؤسسات المحلية[1]، وتوفير دعم استشاري للصناعات الصغيرة والمتوسطة، ومن بين المؤشرات التي ترصدها خلايا اليقضة: العقار الصناعي، توسيع نشاط المؤسسة، الجباية، الوظائف، والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات والبيئية على وجه التحديد.

كما لا يقتصر عمل خلية اليقضة على رصد الفعاليات الداخلية للإقليم فقط بل عليها أن تركز على جمع المعلومات والإشارات الضعيفة خارج حدود الإقليم إما على مستوى مؤسسات التخطيط المركزي أو الأقاليم التي يمكن أن تشكل "منافسا" أو محل مقارنة مرجعية ، لهذا فإن المقاربة الخارجية لعملية اليقضة تسمح بتتبع النشاطات الاستثمارية ومعرفة توجهاتها ومقارنة الوضعية السوسيواقتصادية للإقليم بغيره من الأقاليم، وعليه حيازة هذا النوع من المعلومات يفرض ربط علاقات ذات قيمة مع هيئات خارجية، و

(1) AMF, ETD, (2004), **« La veille économique, un nouvel outil pour le développement territorial »,** Les notes : Entreprises Territoire et Développement. P. 12.

تهدف هذه الخطوة إلى السماح للمؤسسات بالولوج والتحكم في نوعية المعلومات المتعلقة بالقطاعات التي تنتمي إليها، لهذا من الحري وضع خطط عمل على درجة عالية من التنسيق والمبادرة في إطار الشراكة المستدامة (الدولة– الفاعلين الإقليميين) من جهة ومن جهة أخرى (الفاعلين الإقليميين– المؤسسات).

الشكل رقم(16): التشخيص القطاعي للإقليم عن طريق خلايا اليقضة

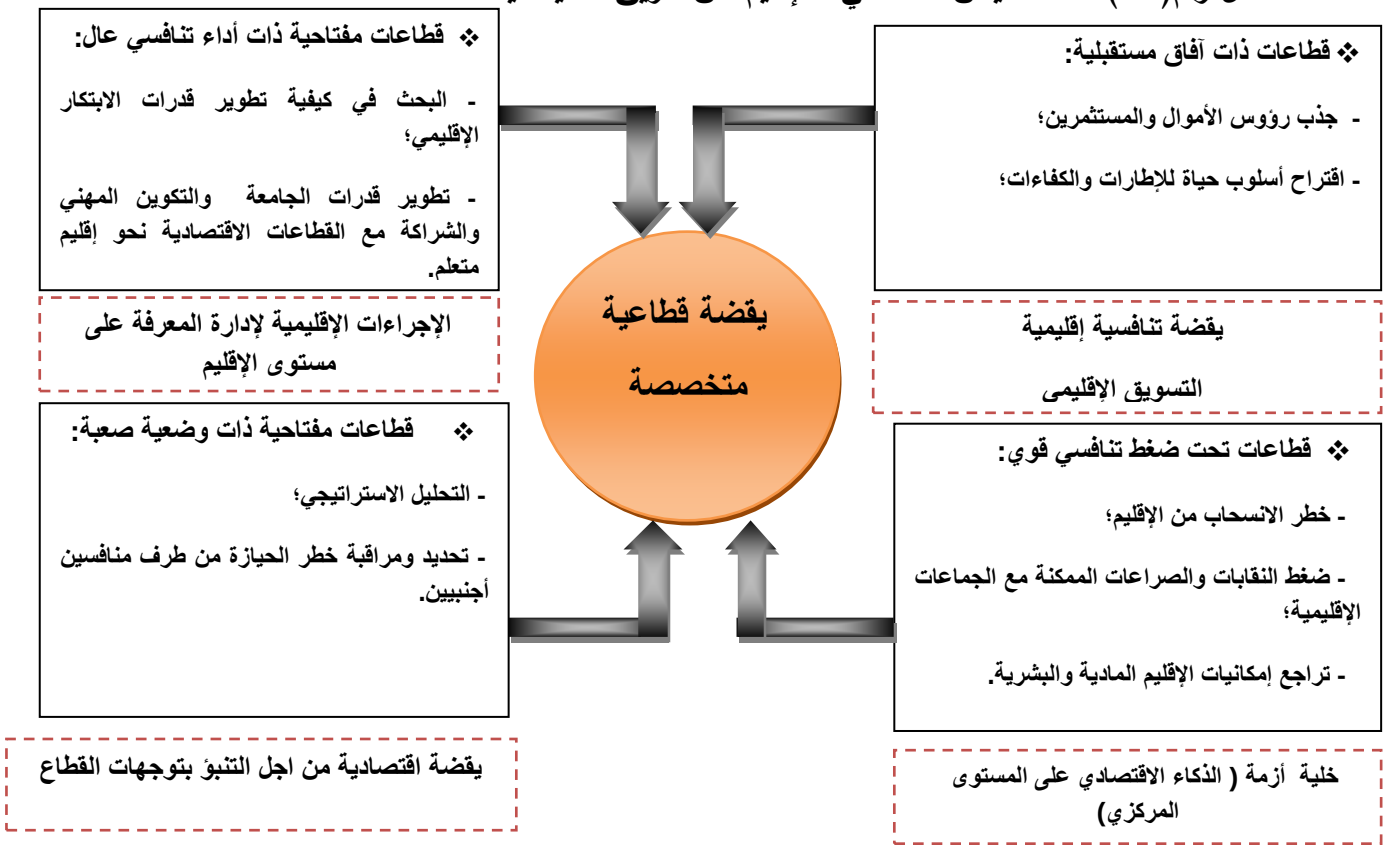

المصدر: من إعداد الباحثة

❖ **الموارد البشرية:** يكتسي تعزيز الكفاءات المهنية في مجالي الإحصاء والمعلوماتية أهمية بالغة في نجاح واستدامة أشغال إنجاز النظام الإقليمي لليقضة. وبالفعل، فغالبا ما يؤدي الطابع المركزي الذي يميز عملية إنتاج ونشر إحصاءات النظام المعلوماتي للمعلومات الإحصائية إلى تمركز الكفاءات على مستوى الدوائر الوزارية والجهات المركزية.

لذا، من شأن القيام بإعادة توزيع وهندسة أداء الموارد البشرية على نحو أفضل إقليميا أن يمثل أحد الرهانات الهامة التي تستدعي القيام بتفكير عميق على المدى الطويل، كما تتطلب انخراطا أكبر من طرف المصالح المركزية و الوزارية المنتجة للإحصائيات العمومية والقطاع الخاص والفاعلين المحليين من أجل تمكين الإنشاء التدريجي للنظام الإقليمي لليقضة الإقليمية [1].

[1] Lamia el Hijri ;(2009) ; **"gouvernance et stratégie territoriales : le rôle des acteurs dans la gestion de leur territoire »** ; thèse de doctorat en gestion ; université de Metz ;.pp.87-90

وتشير الدروس المستقاة من تجارب عديد الدول وأفضل الممارسات في مجال نقل" الكفاءات " الإحصائية على المستوى الإقليمي إلى العديد من الإيجابيات ذات الصلة على الخصوص بتحسين جودة الإحصائيات الرسمية، والتعاون والشراكة المتواصلة بين الدولة والجماعات الإقليمية، وتسليط الضوء على المشكلات المرتبطة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية الإقليمية. أما خلايا اليقضة المنصبة على مستوى الإقليم والمناطق التابعة له إذا لزم الأمر فهي مكونة من:

1- موثق المعلومات documentaliste: يعمل موثق المعلومات على تحصيل المعلومات المتعلقة بمختلفة الأنشطة والفعاليات العمومية والخاصة الإقليمية مثل الإدارات العمومية، الجماعات الإقليمية، مؤسسات التعليم والتكوين المهني، المؤسسات الصناعية و الخدمية، الخدمات العامة وقطاع الإعلام وهيئات التوثيق، قطاع البنوك والتأمينات، هيئات المجتمع المدني، التنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، وكذلك بيانات مساهمات الجامعة فيما يخص البحوث التطبيقية التي تتناول الإشكاليات التنموية المتعلقة بالإقليم.[1]

2- المكلف بالذكاء الاصطناعي: chargé de l'intelligence artificielle

إن عمليات إنتاج تراكيب ذكية وأفكار مبتكرة تحتوي على جميع مفاهيم الحداثة والإبداع والابتكار عمل معقد، يتطلب تتداخل مجموعة من العلوم حيث تتشابك المعرفة في عمليات التحليل والمقارنة والتشخيص من خلال الدمج والربط بين خوارزميات العلوم المختلفة التي لا يمكن أن تعمل بشكل منفصل وبمعزل عن تطور العلوم، ولابد من الدمج والربط بين الأفكار والمفاهيم الموجودة في حقول المعرفة المختلفة واللازمة للوصول للإبداع واتخاذ القرارات اللازمة لذلك.[2]

والمكلف بالذكاء الاصطناعي شخص مسؤول عن تبويب المعلومات الموثقة وترجمتها على صورة قواعد بيانات جزئية وسيناريوهات تنموية، إلى جانب تصميم شبكات فرعية هي برامج logiciels تحفز الذكاء الجماعي للأشخاص والهيئات المنتمية إلى خلايا اليقضة القطاعية أو المتخصصة الإقليمية (اقتصادية، تنافسية، اجتماعية، بيئية)، وتنسيق ممارسات الجماعات الإقليمية بما يتوافق والسياسات الموضوعة من طرف السلطات العمومية.

3- المكلف باليقضة chargé de la veille: وهو المسؤول عن الوظائف المرتبطة مباشرة بالمخرجات ذات القيمة المضافة من خلال تحليل حافظة المعلومات وبناء تصور للفرص والمخاطر وكذا نقاط القوة

---

(1) Bertacchini Y., Lebreton M., (2002) ; **«Acteurs locaux, Réseaux et Territoire: représentation du potentiel d'action local»**, 70e Congrès de l'AcFas, Québec, Canada, P : 37

(2) محمد سالم الصفدي، "**التحديات الجديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات**"، ورقة بحثية مقدمة للندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي في العالم العربي: ندوة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية 11- 14 نيسان/ ابريل2004 ، ص:07.

والضعف التي تميز المناخ الاقتصادي والاجتماعي المتعلق بالإقليم وتقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين الإطار المعيشي للسكان وتحسين مردودية ومكانة الإقليم وصورته، ثم تسويق هذه النتائج على شكل تقارير دورية للإعلام والاقتراح سواء للسلطات المتخصصة المركزية و/أو المتعاملين الاجتماعيين والاقتصاديين.

ثالثا: نظام المعلومات الجغرافي: أحد اشكال أنظمة المعلومات الاقليمية

تواجه البشرية اليوم عدة مشاكل و تساؤلات و تحديات عدة يحتاج الي دعم ومساندة لمواجهتها و أتخاذ قرارات لحلها , فمثلا يواجه المخطط العمرانى تساؤلات لأختيار افضل موقع لأنشاء تجمع عمرانى جديد. و يواجه المزارع تساؤلا عن خصائص التربة في مناطق زراعية معينة، ويواجه عالم المناخ تساؤلات عن تطور ثقب الأوزون فى العشر سنوات الأخيرة، و للإجابة عن كل هذة التساؤلات و غيرها الكثير جدا تظهر الحاجة لوجود قواعد بيانات خاصة بهذة العناصر ومرتبطة بمواقعها الجغرافية في الطبيعة وهي التى يطلق عليها (Spatial Data)، ولهذا ظهرت تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية (Geographic Information System).

تعريف مولر (Muller ;1991):

يرى مولر بأن "نظم المعلومات الجغرافية تفهم عادة بأنها عمليات تهتم بالخرائط كبيرة المقياس وتعتمد على مصادر مالية كبيرة والتي تنتج بواسطة الحكومات والأقسام والإدارية والأقاليم، حيث أن الهدف الأساسي منها هو دعم الإداريين لاتخاذ قرارات متوازنة فيما بالموارد الطبيعية والبشرية" وهي وسيلة تعتمد أساسا" على استخدام الوسائط الرقمية وشبكة الانترنت في تجميع ومعالجة وعرض وتحليل البيانات المرتبطة بمواقع جغرافية لاستنتاج معلومات ذات أهمية كبيرة في اتخاذ قرارات مناسبة من طرف الجماعات الإقليمية تحديدا خاصة في ظل توسع تطبيق التكنولوجيا الرقمية والانترنت من خلال تحصيل ذكي للمعلومات الجغرافية المتعلقة بطبوغرافيا الإقليم المكانية والاطلاع على استعمالات المساحات[1].

وتتضمن تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية العمليات المعتادة التي تتم على قواعد البيانات (Data Base) مثل الاستفسار والتحليل الإحصائي بالإضافة إلى التصوير الجوي والتحليل الجغرافي الذي توفره الخرائط، و ينبغي الأخذ في الاعتبار عند التعرض لنظم المعلومات الجغرافية أنها مجموعة من الأدوات تستخدم بواسطة الأفراد المؤهلين لحل مشاكل التعامل مع البيانات والمعلومات الخاصة بمجالات التنمية المختلفة لذلك تنبع الأهمية في كيفية استخدام هذه الأدوات[2].

---

[1] D- Otawa, T; (2004); **"Benefits and Obstacles of GIS Implementation: Recent Perceptual Shift and Implications for City and Regional Planning Organizations"** in **:** regional studies ; n°: 87; p.46.

[2] Voir **: « Information géographique à grande échelle : quelles données pour quels usages ?»**, Site SIG LR, http://www.siglr.org/document.php?pagendx=98 . Consulté le 27/12/2013.

لا يختلف نظام المعلومات الجغرافي عن نظام المعلومات المتعارف عليه إلا ببعده المكاني والمرجعية الجغرافية للبيانات المهيكلة والمنظمة ضمن نظام متسلسل ومنطقي، ويعتبر J.ROTAMILSON أول من استعمل هذا المصطلح؛ كما إن المعلومة الجغرافية وإنتاجها يندرجان ضمن إطار إداري واقتصادي واجتماعي محدد و فهي ذات ثلاث أبعاد اقتصادية واجتماعية وسياسية، ومع انتشار موضوع التنمية المستدامة دعت الضرورة إلى تطوير نظام المعلومات الجغرافي بجعله أقل قطاعية وأكثر امتدادا أفقيا لتوفير نظرة مدمجة للظواهر المدروسة، ذلك أنه ومع انتشار استخدام نظام المعلومات الجغرافي ظهرت قوى إعادة تنظيم للخدمات وأنظمة الإنتاج والتي كان لها أثرين أساسيين: الانتشار الواسع للتمثيل الطبقي ومرجعية مهمة لوضع السيناريوهات.

يمكن تعريف نظام المعلومات الإقليمي على انه "أداة داعمة لاتخاذ القرار في المجال الإداري، القانوني، الاقتصادي، وعلى خلاف نظام المعلومات الجغرافي فإن نظام المعلومات الإقليمي يتركز على التسيير القطاعي للبيانات الموثقة، ويتمثل دوره في المعالجة الإدارية للبيانات"[1].

في حين أن نظام المعلومات الجغرافي الإقليمي يعتبر نوعا خاصا من أنظمة المعلومات ذو المرجعية المكانية ويمكن تصنيفه على انه نظام مساعد على اتخاذ القرار الإقليمي في بيئة معلوماتية معقدة ومتعددة المستويات لحل المشاكل الظرفية و تنعكس مخرجاته على شكل تصويري.

إن التطور المضطرد في استخدام نظام المعلومات الجغرافي أدى إلى بناء علاقة تكاملية وخاصة بين أدوات التسيير الإقليمي والمجتمع منذ أكثر من عقدين وبالتحديد منذ 1990؛ حيث أن أهمية الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والإدارية كعوامل مؤسساتية في نجاح مشروع نظام المعلومات الجغرافي و هي استخدامها لتلبية احتياجات المجتمع و ومنظومة التسيير الإقليمي لإعداد وتنفيذ برامج التنمية، من منطلق أن مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في توطيد العلاقة بين إدارة الإقليم والبيئة المكانية التي تنحصر فيها سلطته وممارساته وهنا ترى عديد الدراسات أن نظام المعلومات الجغرافي يساهم في تشجيع المشاركة من اجل تقوية سلطة المواطن وتحقيق الديمقراطية التشاركية لمواجهة عديد التحديات المعاصرة في عالمنا اليوم الانفجار السكاني، التلوث، الزحف العمراني على المناطق الزراعية، والكوارث الطبيعية، كل هذه الأمور تشترك في البعد الجغرافي المكاني بما يميزها عن غيرها من المشاكل.

يقوم نظام المعلومات الجغرافي بتخزين المعلومات عن العالم في هيئة مجموعة من الطبقات المتفردة(Thematic Maps) المتصلة ببعضها جغرافيا"؛ في صورة بسيطة ولكن غاية في القوة ومن

[1] Op.Cit.

الناحية العلمية أثبتت أهميتها في حل العديد من المشكلات المكانية بدءا" من التطبيقات البسيطة التي لها علاقة بمشاكل الحياة اليومية وحتى التطبيقات المعقدة التي قد تصل إلى عمل نموذج تنبؤي للإقليم[1].

تطورت الحاجة إلى نظم المعلومات الجغرافية في المجالات والتخصصات المختلفة مثل التخطيط الإقليمي وحماية البيئة، استخدامات الأراضي وإدارة المرافق وغيرها بسبب قدرتها على تنظيم وتحليل المعلومات الجغرافية حيث تمتاز بالقدرات الآتية:

- إمكانية الربط بين البيانات المكانية والوصفية، وتقديم محاكاة عن وضعية الإقليم الطبيعية، الاجتماعية، والاقتصادية؛

- القدرة التحليلية العالية للبيانات بفضل ربط النظام مع الأقمار الصناعية والخرائط الطبوغرافية البيئية والاقتصادية؛

- المساهمة في دعم اتخاذ القرارات بفضل تكامل المعلومات التي من الصعب ارتباطها بطرق أخرى، وعلى ذلك فنظام المعلومات الجغرافي يمكن أن يتكون من توليفات من الخرائط المختلفة وذلك لبناء أو تحليل مختلف المتغيرات، وباستخدام تكنولوجيا نظم المعلومات الجغرافية وقواعد البيانات الخاصة بالتهيئة الحضرية*؛

- فهم مختلف الظواهر الإقليمية، والتنبؤ بالمخاطر الطبيعية والبيئية؛ مع إشراك الأطراف المعنية في اختيار أنماط التهيئة الإقليمية المناسبة؛

- حساب الكلف والمنافع المترتبة عن توطين المشاريع الاقتصادية والاجتماعية؛

- القدرة على التعامل مع عدة طبقات من البيانات في وقت واحد (استقرار صفائح القشرة الأرضية، الأراضي، الطبوغرافيا، شبكات الغاز والاتصالات، الطرق، المناطق الصناعية، الإحداثيات الجوية.. إلخ). (انظر الشكل رقم(17)):

---

[1] Pierre. S, (2001); **«information géographique et internet: les sites territoriaux ou l'émergence d'une intelligence collective du territoire »**, in : networks and communications studies, Netcom, Vol 15, n° 3-4. P :266.

* في شركات المياه مثلا فانه من الممكن محاكاة كيفية تصريف المياه في نظام معلومات متكامل وبالتالي تحديد كميات المياه التي من المتوقع استخدامها في كل مجال سكني أو صناعي وفى كل منطقة وعليه فان المناطق ذات تصريفات المياه العالية يمكن تحديدها واختيار مواقعها مسبقا من خلال نظام المعلومات الجغرافي.

الشكل رقم(17): تحويل سطح الأرض إلى مجموعة من الطبقات لتسهيل التعامل معها.

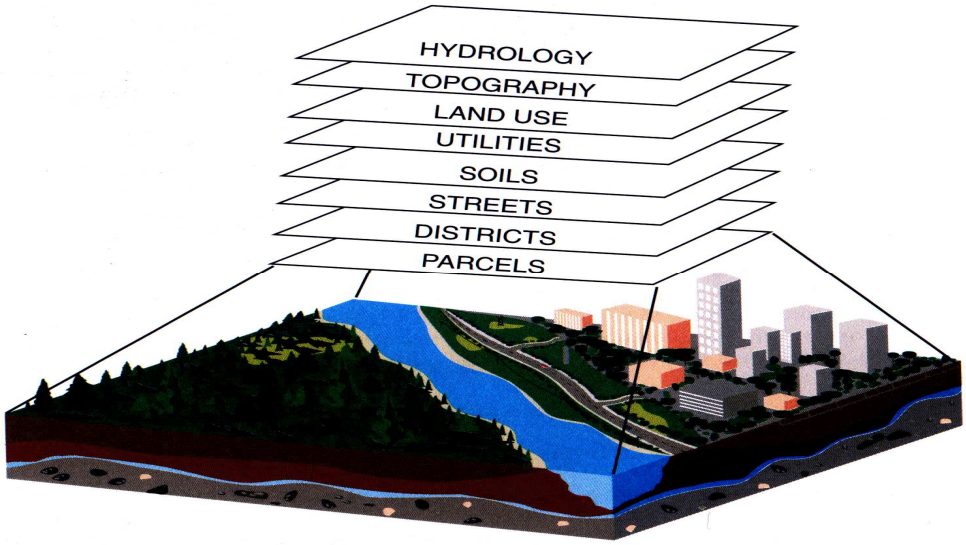

Source : Conseil National de l'information géographique ; **« l'Information Géographique** consulté **»**, dossier de presse ; document téléchargeable sur lien : http://www.cnig.gouv.fr/ le : 15/07/2013.

تتعدد الميادين التي تحتاج إلى تطبيقات مكانية مختلفة من أنظمة المعلومات الجغرافية ولنا أن نذكر منها:

- **السياحة:** التسيير المستدام للبنى التحتية، تطبيقات المواقع السياحية؛

- **تسويق الأعمال والتجارة:** البحث في نمط تركز العملاء المستهدفين، تحليل ربحية المواقع الصناعية والخدمية، الخدمات المالية، التأمين، والعقارات؛

- **الحكومة الالكترونية والتخطيط الحضري:** المنشآت الاجتماعية والخدمية، دراسات التنمية الاقتصادية، أنظمة النقل ،الانتخابات، الأمن وتطبيق القانون، تسجيل الملكيات العقارية والشؤون الإدارية [1].

- **المياه:** وكيفية الحفاظ على المسطحات والمنابع الجوفية؛

- **الغابات:** والمناطق الجيولوجية كالمناجم والمحاجر والنفط؛

- **البيولوجيا:** تتبع تطور الثروة الحيوانية والنباتية[2] ؛

- **قطاع الاتصالات:** تنصيب هوائيات الهواتف الخلوية، شبكات الألياف الضوئية والهاتف؛

---

[1] **« Géoportail visualisation : le portail des territoires et des citoyens »**, voir : http://www.geoportail.fr/ consulté le : 29/12/2013

[2] Conseil National de l'information géographique ; Op. Cit.

– **مجالات أخرى:** البيئة والسكان والموارد البشرية، التعليم،الآثار، الدفاع والشؤون العسكرية واللوجيستيات، وخدمات تحديد المواقع؛

مما سبق فإنه يمكننا تقديم تصور لطبيعة العلاقة بين نظام المعلومات و اليقضة على مستوى الإقليم:

الشكل رقم(18): تصور لطبيعة العلاقة بين نظام المعلومات و اليقضة الإقليميين

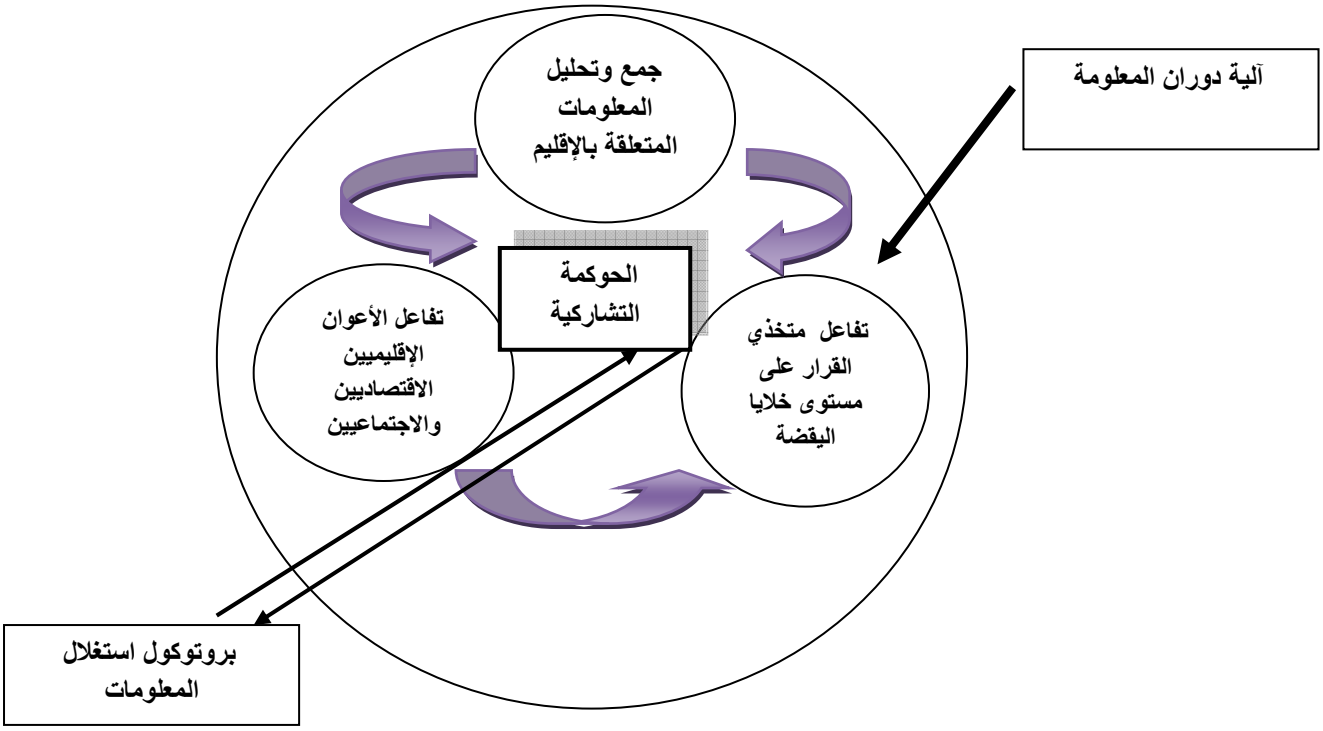

Source : Bertacchini Y., Lebreton M ; Op. Cit ; p.07

المطلب الثالث: الحكومة الالكترونية ضمن أهم عوامل النجاح الحرجة* لنظام اليقضة الإقليمية

تتعلق عوامل نجاح النظام الوطني والإقليمي لليقضة الإستراتيجية بإحداث تغيير في أساليب دوران المعلومة، تعزيز التعاون، المتطلبات القانونية، وتبادل/ مشاركة المعلومة مع مختلف الفاعلين العموميين والخواص، ومع ذلك لا يجب إهمال عنصري التكنولوجيا و مشاركة المواطن وهذا عن طريق تصميم بنية تحتية للمعلومات الوطنية والإقليمية.

إذ على الرغم من أن الاستخدام الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإدارات العمومية فهي لا تشكل الحل السحري، إلا انه يمكن أن ينظر إلى استخدامها كوسيلة لدعم وتوسيع العقلانية المحدودة لصانعي القرارات، وعليه يؤكد الباحثون أمثال (Pons ;2004) ; (Chen et al ;2006) أن

* تعد عوامل النجاح الحرجة من الموضوعات الهامة جدا في أدبيات الإدارة بشكل عام، حيث قدم (ROCKART ;1978) تعريفا لها بأنها" مجالات النشاط والأحداث والظروف التي ينبغي أن تحظى باهتمام مستمر ودقيق من قبل الإدارة من خلال التحسين المستمر للوضع الحالي للأداء في كل مجال في ظل توفير المعلومات الضرورية"

تطوير البنية التحتية التكنولوجية هو ضرورة قبل شروع البلدان في أي سياسة عمومية للذكاء الاقتصادي من اجل خلق الوعي وتركيز الجهود لمواجهة التحديات المعلوماتية والإستراتيجية المطروحة على الساحة الاقتصادية، وينبغي أن يشمل التنسيق دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم وتعزيز الاتصالات والعمليات بين مختلف الإدارات والاتفاقيات بين الدوائر الحكومية الرسمية، تمهيدا لجعلها متاحة لاحقا للفاعلين العموميين. ولعل إستراتيجية الحكومة الالكترونية تمثل خطوة مهمة للانتقال نحو تنفيذ سياسة الذكاء الاقتصادي على مستوى الأقاليم:

أولا: أبعاد وأهداف الحكومة الالكترونية

إن قيام التنظيم الإداري على أساس الأسلوب المركزي وحده منهج لم يعد يتناسب مع اتساع مجالات نشاط الدولة المعاصرة، لذا ينبغي أن تعهد إدارة المرافق المحلية إلى هيئات إقليمية تشاركها العبء، والسمة المميزة لهذه الهيئات هو الاستقلال النسبي والتمتع بالشخصية المعنوية على أن تكون تحت إشراف الحكومة المركزية ورقابتها ولعل من أهم أسباب ظهور نظم الإدارة المحلية هو ازدياد وظائف الدولة وكونها أكثر إدراكا للحاجات المحلية، إضافة إلى ضرورة الأخذ بأنظمة الحكم الديمقراطية، فالديمقراطية المحلية أهم مقومات الحكامة الشاملة.[1]

وتشير هذه المعطيات إلى حتمية مواكبة التقدم التقني والتكنولوجي في مجال المعلومات والاتصال في القطاع الحكومي الإقليمي والمحلي، وعلى الرغم من وجود الإرادة السياسية خاصة في البلدان النامية على إحداث تغييرات والعمل على الإصلاح الإداري، إلا أنها غالبا ما تركز على الجزئيات الإجرائية والفنية والمشاكل الإدارية الآنية دون محاولة إحداث تغييرات جوهرية في عملية صنع القرار العام والتحول فيما بعد إلى نظام إداري / سياسي أكثر مرونة وشفافية، والتحدي المطروح اليوم بالنسبة للدول الصاعدة أو النامية هو الانتقال من النموذج البيروقراطي (المركزية الهرمية، السلطة المركزية، العمل ضمن نطاق محدد مكانيا) إلى نموذج حكومي متكيف مع التوجهات العالمية واقتصاد رقمي مبني على تدفق ثوري للمعلومات والتغيرات الاجتماعية؛ وفق لمدخل الحكومة الالكترونية* التي تشمل سرعة وحجم نقل المعلومات وتقليل تكاليف العمل، ورأس مال بشري على قدر عال من الكفاءة والتحكم.

يعد مفهوم الحكومة الالكترونية من أبرز المفاهيم التي أدخلتها الثورة التكنولوجية و الشبكة العالمية على الحياة اليومية للمواطنين ضمن حيز جغرافي واسع، وتهدف إلى إحداث تطوير جذري في الأداء الحكومي وجعله يشكل ميزة تنافسية للدولة والإقليم على حد سواء وفي مقدمتها الجودة وكسب رضا العميل وهو المواطن. فالحكومة الالكترونية هي النسخة الافتراضية عن الحكومة التقليدية مع فارق أن الأولى

---

[1] Bourgeois, P ; (2004**) ; « Régions et technologies clés : quelles stratégies ?» ;** Rapport pour la direction Générale de l'Industrie, des technologies, de l'information et des postes; p.14

* يعتقد أن أول استخدام لمصطلح "**الحكومة الإلكترونية**" قد ورد في خطاب الرئيس الأمريكي بيل كلينتون عام 1992.

تعيش في الشبكات الالكترونية وأنظمة المعلوماتية في حين تحاكي وظائف الثانية التي تتواجد بشكل مادي في أجهزة الدولة ضمن نسق رقمي، فهي ترتبط بفكرة استخدام الحكومة نظم تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتعزيز الوصول إلى الخدمات الحكومية* وتوصيل الخدمات إلى المواطنين، قطاع الأعمال والموظفين والهيئات الأخرى بشفافية وكفاءة عالية

1- **أبعاد الحكومة الالكترونية:** سوف نستعرض بعض الأبعاد ضمن نماذج الحكومة الالكترونية كما أشارت إليها العديد من الدراسات من حيث التعامل أو العلاقات التي تربط الحكومة بالجهات المختلفة وهي على النحو الآتي:

- **حكومة إلى حكومة government –to- government (G2G):** وتعبر عن صورة التكامل بين الأجهزة الحكومية المختلفة فيما يتعلق بتوفير الخدمات والمشاركة والتنسيق والتعاون المعلوماتي والبرامج المشتركة؛

- **حكومة إلى مواطن government-to-Citizen (G2C) :** في هذه الحالة يتم تجهيز قدر كبير من الخدمات العامة عبر الخط المباشر بواسطة استخدام الوسائط الالكترونية المختلفة من اجل توفير المعلومات والاتصالات، فهي موجهة للتعامل مع الأفراد لتقديم معلومة أو خدمة، وتضم هذه العلاقة أنشطة متنوعة ومهمة على سبيل المثال: التسجيل المدني، الخدمات الصحية، التعليم،الخدمات الاجتماعية(الضمان الاجتماعي، التقاعد، التوظيف)[1] ؛

- **مواطن إلى حكومة Citizen -to- government (C2G)** : من خلال توفير أرضية الكترونية من اجل تواصل المواطن مع مختلف مفاصل الحكومة؛

- **حكومة إلى أعمال government –to- business (G2B):** الربط بين الحكومة والقطاع الخاص بحيث توفر الحكومة مختلف الخدمات والمعلومات التي تضم الإمدادات الالكترونية لصالح الحركية الاستثمارية التي مصدرها القطاع الخاص؛

- **أعمال إلى حكومة business –to- government (B2G):** الحصول على معلومات تتعلق المناقصات الحكومية والقضايا الضريبية إلى جانب تقديم الاقتراحات التي من شأنها تحسين مناخ الأعمال؛

---

* **الخدمة العمومية:** هي كل وظيفة يكون أداؤها مضمونا ومضبوطا ومراقبا من قبل الحاكمين، لأن تأدية هذه الوظيفية أمر ضروري لتحقيق وتنمية الترابط الاجتماعي، وهي لا تتجسد إلا بفضل تدخل السلطة الرسمية للدولة، هدفها تحقيق المصلحة العامة، تسيير وإشباع حاجات الأفراد والمجتمع.

[1] مريم خالص حسين، « **الحكومة الالكترونية**» ، مقال منشور في مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية حول الحكومة الالكترونية، كلية جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 18/17 آذار 2013. ص: 443

- **حكومة إلى موظفين government to employee (G2E)**:إمكانية التواصل الذي توفره الحكومة للموظفين من خلال شبكات انترنت من اجل إنجاز الأعمال والمهام بطريقة فعالة، آمنة، خالية من الأخطاء، مع تقليص استخدام الموارد الناضبة كالورق؛

-**حكومة إلى جماعات إقليمية government –to- municipality (G2M) :**توفير كل ما يلزم من معلومات تهم المجالس البلدية والقضايا التي تتعلق بتحسين الإطار التسييري للجماعات الإقليمي؛.

- **جماعات إقليمية إلى حكومة municipality –to- government (M2G)**: ترتبط الجماعات الإقليمية عبر أجهزتها المختلفة فيما يخص المسائل القانونية والتنظيمية واليقضة؛

2- أهداف الحكومة الالكترونية: تهدف الحكومة الالكترونية بصفة عام إلى تحسين الخدمات للمواطنين وضمان وصول الخدمات الحكومية لكل فرد مهما كان موقعه الجغرافي، أهمها الآتي ذكره:

- تحسين جودة الخدمات الموجهة للمواطنين على ضوء متطلبات فلسفة الجودة الشاملة في الخدمات؛

- تقديم الخدمات إلى المتعاملين في مكان وجودهم وفقا للاحتياجات بالشكل والأسلوب المناسبين وبالسرعة والكفاءة المطلوبة مع أفضل الطرق لمشاركتهم العملية التنفيذية؛

- تحسين إنتاجية وكفاءة المصالح الحكومية والمؤسسات الخاصة؛

- بناء ثقة المستخدم من خلال ضمان النفاذ المريح والسريع لخدمات الحكومة ومصالحها من خلال مواكبة التطور التكنولوجي بما يحقق التكاملية مع الخيارات التي تتحها هذه الأخيرة، وبما يخدم مصلحة المواطن ويسهل الإجراءات القانونية المتبعة؛

- تشجيع النظام القانوني وتطبيق القانون، مع مساندة ودعم القطاعات الاقتصادية؛

- تشجيع الحكامة الإدارية وتوسيع المشاركة المدنية، إلى جانب تحقيق أكبر قدر من الضبط الإداري والأمني مما يضمن سرعة وسرية ونظامية الإجراءات والمعلومات؛

- تحقيق كفاءة وعائد أكبر على الاستثمار من خلال توفير مناخ مشجع للمستثمرين ورقمنة العديد من الإجراءات مما سينعكس بشكل إيجابي على تشجيع الاستثمارات المحلية وجذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية؛

- التكامل بين الخدمات الربحية والنفعية ذات الصلة؛

- وجود بيئة الكترونية تعمل على ربط القطاع الخاص والعام تحت أرضية رقمية مشتركة، وبالتالي دعم النمو الاقتصادي الإقليمي من خلال تطبيقات الحكومة الالكترونية.

ثانيا: مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية:

تصدر الأمم المتحدة من خلال قسم الشؤون الاقتصادية والاجتماعية(UNDESA) منذ سنة 2003 تقريرا يعنى بمدى تقدم وجاهزية الدول الأعضاء في مجال تطبيق الحكومة الالكترونية، حيث يصدر هذا التقرير كل سنتين صدر آخرها عام 2014، ويتضمن مؤشر تطور الحكومة الالكترونية إلى جانب مجموعة من المؤشرات الفرعية الأخرى.

مؤشر تطور الحكومة الالكترونية الصادر عن الأمم المتحدة (EGDI) هو مؤشر مركب يقيس إرادة وقدرة الإدارات العمومية، وهو يرتكز على مسح شامل حول التواجد الالكتروني لـ 190دولة الأعضاء في الأمم المتحدة؛ بحيث يقيم المميزات التقنية للمواقع الالكترونية الوطنية بالإضافة إلى سياسة الحكومة الالكترونية واستراتيجيات تطبيقها من طرف القطاعات المختلفة لتقديم الخدمات الضرورية اليومية للمواطن.

ويعرف التقرير هذا المؤشر بأنه استخدام المعلومات وتكنولوجيا الاتصال ومختلف تطبيقاتها من طرف الحكومات لتقديم الخدمات العمومية للأفراد، وبالتالي فهدف الحكومة الالكترونية تكوين إدارة حكومية فعالة في مد المواطنين بالمعلومات وتوفير توزيع أفضل للخدمات وتمكين الأفراد من خلال الولوج على المعلومات والمشاركة في صناعة قرارات السياسة العامة، وقد تم إجراء تقييم من طرف الهيئة المذكورة التابعة للأمم المتحدة ثم جدولة النتائج ومقارنتها من خلال مجموعة من المؤشرات* تحدد قدرة الدولة على الاندماج في مجتمع المعلومات المضي قدما نحو إرساء الحكومة الالكترونية. و تتلخص هذه المؤشرات فيما يقدمه الشكل الموالي

* يتكون مؤشر الحكومة الالكترونية الصادر عن الأمم المتحدة من ثلاث مؤشرات فرعية تعطى لها قيم محصورة بين الصفر والواحد حيث كلما اقتربت القيمة من الواحد دل ذلك على قيمة جيدة للمؤشر ، يمثل المتوسط الحسابي لهذه المؤشرات الفرعية قيمة المؤشر الإجمالي الذي يتكون قيمته هو الآخر محصورة بين الصفر والواحد.

الشكل رقم (19): مكونات مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية

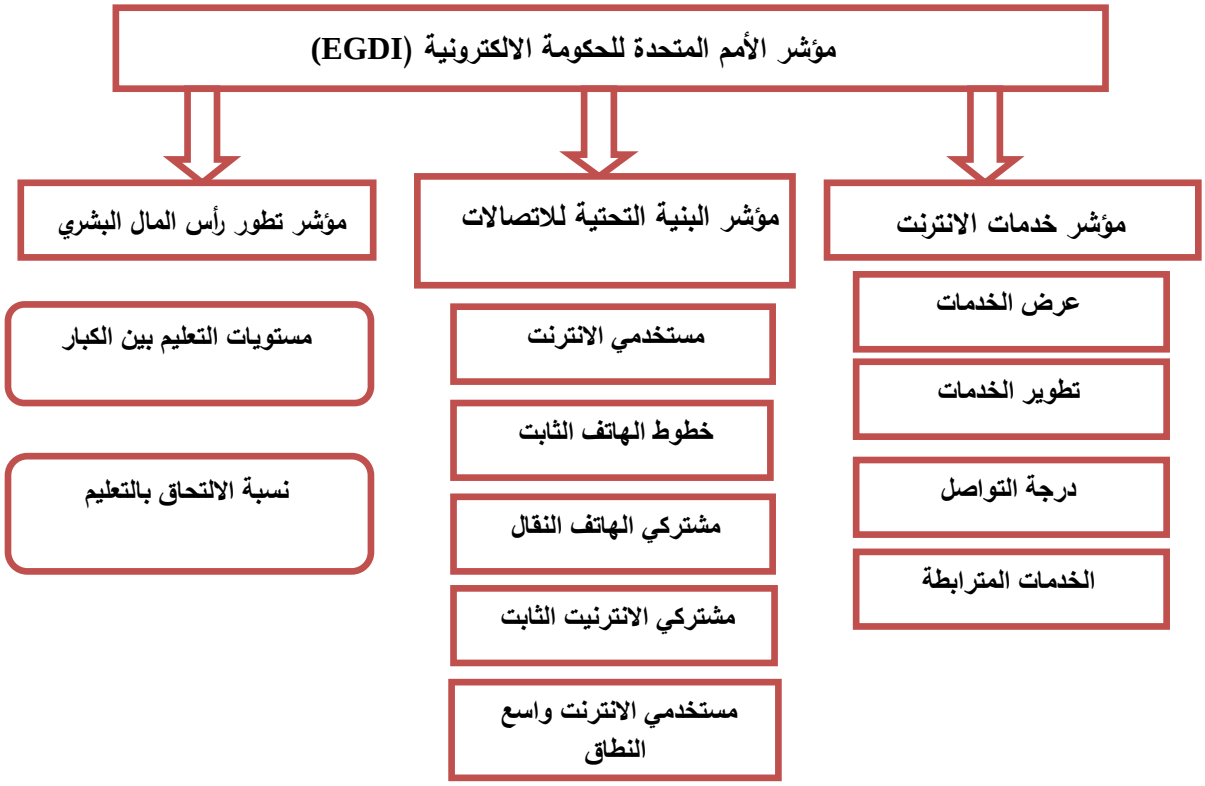

Source: United Nations; **(2014);** "**E-Government Survey 2014";** Leveraging e-government at a time of financial and economic crisis, New York.

وعليه فإن قيمة مؤشر الحكومة الالكترونية تعطى بالعلاقة التالية:

$$EGDI = \frac{\text{قيمة مؤشر خدمات الانترنيت} + \text{قيمة مؤشر بنية الاتصالات} + \text{قيمة مؤشر تطور رأس المال البشري}}{3}$$

وبناء على قيمة المؤشر الإجمالي للحكومة الالكترونية يتم ترتيب الدول حيث تصنف في المراتب الأولى التي نالت أعلى قيمة للمؤشر المركب [*] لتليها بقية الدول.

[*] بالإضافة إلى المؤشرات الفرعية الثلاث هناك مؤشرين فرعيين آخرين يتضمنهما تقرير الحكومة الالكترونية الصادر عن الأمم المتحدة وهما مؤشر المشاركة الشعبية ومؤشر البيئة المحيطة، لكن هذين المؤشرين لا يدخلان في حساب المؤشر الإجمالي للحكومة الالكترونية.

الجدول رقم (10): ترتيب أول عشر دول في العالم حسب مؤشر الأمم المتحدة للحكومة الالكترونية لسنة 2015

الدولة	الرتبة العالمية	قيمة المؤشر	مؤشر خدمات الانترنت	مؤشر البنية التحتية	مؤشر رأس المال البشري
كوريا الجنوبية	1	0.9283	1.0000	0.8356	0.9494
هولندا	2	0.9125	0.9608	0.8342	0.9425
المملكة المتحدة	3	0.8960	0.9739	0.8135	0.9007
الدانمارك	4	0.8889	0.8562	0.8615	0.9489
الو.م .أ	5	0.8687	1.0000	0.6860	0.9202
فرنسا	6	0.8635	0.8758	0.7902	0.9244
السويد	7	0.8599	0.8431	0.8225	0.9141
النرويج	8	0.8593	0.8562	0.7870	0.9347
فنلندا	9	0.8505	0.8824	0.7225	0.9467
سنغافورة	10	0.8474	1.0000	0.6923	0.8500

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

United Nations**,** (2015); **"E-Government Survey 2015 (E- Government for the People)",** Printed at the United Nations, New York, February, p.12.

إن تطبيق الإدارة الإلكترونية على المستوى المحلي يهدف إلى تحسين مستوى إدارة الجماعات الإقليمية، فهو يقوم بتحديث الخدمات العامة، وذلك من حيث نوعية وسرعة الانجاز وتخفيض التكاليف، والحاجة الماسة لتطوير الهيكل التنظيمي للجماعات على المستوى التنظيمي والإداري، وإن الاعتماد على تقنيات المعلوماتية يساعد الأجهزة اللامركزية على تحسين علاقتها مع فروعها ومع السلطات المركزية .

كما أن الاعتماد على الإدارة الإلكترونية يساهم بشكل كبير في تحقيق الرقابة على الجماعات المحلية وضمان الشفافية في عملها، ويبقى من أهم المعوقات لانتهاج الإدارة الإلكترونية هو غياب إرادة سياسية إلى جانب العوائق التنظيمية؛ وكذا نقض الموارد المالية المحلية، والاعتماد الكلي على الإعانات المركزية إلى جانب عدم كفاءة الإطارات البشرية وضعف نسبة التأطير البشري المؤهل .

المبحث الرابع: سياسة العناقيد الصناعية كأداة لتحسين تنافسية الإقليم Industrial clusters

تمهيد:

تعرف الاقتصاديات العالمية اليوم موجة تغيير جذرية كنتيجة حتمية لعولمة الأسواق والثورة التكنولوجية التي ألقت بظلالها على أساليب الإنتاج، حيث أن النمو المضطرد لسلاسل الابتكار جعل المنتجات شديدة المنافسة؛ جعل الدول تندمج بشكل متزايد ضمن حركة تدويل الأنظمة الاقتصادية للاستثمار والانفتاح على خيارات إستراتيجية غير اعتيادية تتبنى انتقاء مواقع للتوطن الاقتصادي هي الأقاليم المحلية والتي أصبحت متغيرا أساسيا وخالقا للقيمة في دوال التنمية، فمع تراكم الخبرات والتجارب تبين انه لا يمكن لكل دولة أن تنتج كل شيء وان تنافس في كل شيء، ووُجد أن الحل الأمثل هو التخصص، فحتى أكثر الدول تنوعا في المنتوجات نجد أن لديها تركيزا في أنتاج سلعة ما ومشتقاتها، ومن هنا نشأت نظرية الميزة التنافسية للدول والتي تعتمد على تنافسية صناعة أو صناعات محددة في الدول وتهيأ لها المناخ الاستثماري المناسب للازدهار.

من زاوية أخرى فإن الابتكار كظاهرة ديناميكية معقدة يتطلب الربط الشبكي بين عوامل مختلفة، بشرية، علائقية، فنية، مالية وسياسية كونه يمثل نتيجة لمحاكاة كل من المعارف العلمية والكفاءات التطبيقية مع استشراف يتمحور حول تحولات الطلب السوقي والمنافسة عموما.

المطلب الأول: النظام الوطني والإقليمي للابتكار: مفهومه وخصائصه

أولا: مفهوم النظام الوطني والاقليمي للابتكار

إن الابتكار مسار يضم فاعلين أساسيين على رأسهم المؤسسة وبنفس الأهمية الجامعة كمنظومة منتجة للمعارف الجديدة، بهذا فإن بعث نظام إرادي يمكن من تقديم تصور جماعي وإسقاطه على المستويات الجغرافية المناسبة وهي الأقاليم ولا شك من وجود الكثير من النماذج المعبرة فيما يتعلق بتكريس ثلاثية (الابتكار– الجامعة– الإقليم)[1]؛ بحكم المعطيات الجديدة التي فرضتها تداعيات العولمة والمتمثلة في فتح الأسواق للمنافسة الدولية غير المحدودة، وما صاحبها من تغييرات مستمرة للتكنولوجيات المفتاحية، فإن دور الابتكار* يكمن في تعزيز التطور الصناعي ذو القيمة المضافة العالية وهو أمر لم

---

(1) Stefano . B; Malerba. F ; (2001); « **The geogrphy of innovation and economic clusturing : some introductory note**s"; in: industrial corporate change, vol 10 ; n°: 04 ; oxford university press ; p.08

* تعرف منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي الابتكار بأنه "مجموع الخطوات العلمية والفنية، التجارية والمالية اللازمة لنجاح تطوير وتسويق منتجات صناعية جديدة ومحسنة وكذا الاستخدام التجاري لأساليب وعمليات آو إدخال طريقة إنتاج جديدة أو الخدمات، وليس البحث والتطوير إلا خطوة واحدة من هذه الخطوات". يختصر هذا التعريف الابتكار في أنه يشتمل على تجديد وتوسيع مجال المنتجات والخدمات والأسواق اللازمة واعتماد طرق جديدة لإنتاجها وعرضها وتوزيعها وإدخال تغييرات على الإدارة أو تنظيم العمل وظروف العمل ومهارات رأس المال البشري.

يعد يحتاج لإثبات، كما يتجلى أن الأنظمة الوطنية للابتكار هي نتيجة حتمية لمساعي جماعية، حيث أن نشاط وفعالية المؤسسات الكبرى والمبتكرة لا تنفصل عن بيئتها التي تزودها بمخرجات التكنولوجيا، مؤهلات رأس المال البشري والتمويل، كون جودة ونجاعة النسيج الاقتصادي ترتبط بصفة مباشرة بنوعية وكثافة العلاقات التي تجمع الأطراف ذات العلاقة بديناميكية الابتكار: (الممولين، مؤسسات البحث والتثمين، الأوساط المبدعة، الشركات والمؤسسات المبتكرة START UP).

من الطبيعي انه لكل دولة منظومة وطنية للتعليم والاستثمار في التكنولوجيا، تتفاوت في حجمها ونشاطها وفقا للأهمية التي توليها تلك الدولة لهذه التكنولوجيا المفتاحية، وتعكس دور العلم والتكنولوجيا في سيرورة التنمية لديها، و قد أكدت الدراسات والتجارب في القرن الماضي أكثر مما مضى العلاقة الوطيدة بين تقدم القدرات العلمية والتكنولوجية للدولة وبين معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها [1]. ويقدر بعض الاقتصاديين أن أكثر من 50% من النمو التراكمي لدخل الفرد (Historical growth in per capita income) في الولايات المتحدة يعود إلى التقدم التكنولوجي الأمريكي، كما وجدوا أن "العائدات الاقتصادية الكلية (Total economic return) للاستثمار في البحث والتطوير في البلاد أعلى بعدة مرات من أي شكل من أشكال الاستثمار الأخرى".

وعليه يمكن أن نعرف النظام الوطني للابتكار على أنه "مجموعة من مكونات منظومة العلم والتكنولوجيا يضاف إليها وجود تفاعل فيما بينها يؤدي إلى توليد ونشر واستخدام معارف جديدة تستثمر اقتصاديا و اجتماعيا"[2]، أو هو حزمة متكاملة من الرؤى والسياسات والمؤسسات والبرامج التنفيذية والأدوات والكيانات الإدارية التي تسعى لضمان تدفق التكنولوجيا والمعلومات والمعرفة بين الشركات، الجامعات والمؤسسات المهنية ومراكز البحث والتطوير، وربط مختلف هذه الكيانات ببعضها البعض ضمن علاقات انسيابية. تأخذ هذه العلاقات شكل شراكات مختلفة تتركز حول تثمين البحوث التطبيقية، تبادل وتكوين رأس المال البشري، تعزيز براءات الاختراع..إلخ لتشكل في النهاية نظاما مجتمعيا لإنتاج المعرفة وتوطينها وارتباطها.

من جهة أخرى يقدم التطور العلمي والتكنولوجي فرصاً كبيرة لتطوير المقدرة التنافسية للمؤسسات وللدول ولزيادة الإمكانيات الوطنية للتنمية المستدامة. يتم هذا من خلال تطوير منظومة العلم والتكنولوجيا الوطنية وتحويلها تدريجياً إلى نظام وطني للابتكار أو الإبداع National Innovation System (NIS). الذي تتجسد ملامحه في صورة كيان اقتصادي écosystème، يتمثل في تركيز إقليمي أو

---

[1] عاهد الوهادنة، " **نحو سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار**"، جريدة الحقيقة، عدد: 250، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.factjo.com/pages/artdetails.aspx?id=3220، تاريخ التصفح: 2014/02/27.

[2] محمد مرياني؛ "**9 سياسات لدعم ورعاية وتشجيع القدرات البشرية الوطنية للإبداع والابتكار**"، مقال منشور في أسبوعية الاقتصادية، عدد: 9477، متاح على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2007/05/28/article_93729.html ; ، تاريخ التصفح: 2013/07/22.

حضري لمنظمات أعمال صناعية وخدمية تتبنى منتجات محدودة، مدعومة ببنية تحتية معرفية مكونة من الجامعات ومؤسسات بحثية، مؤسسات مالية، حاضنات أعمال ونظم و وسائل نقل واتصال متقدمة، وقائم على تثمين القدرات والعلاقات القائمة على التجاور الجغرافي والمؤسساتي.[1]

ثانيا: خصائص ووظيفة النظام الوطني للابتكار: لعل من بين خصائص عمل هذا النظام ما يلي:

– جعل سياسات الابتكار واحتضان التكنولوجيات المفيدة جزءا لا يتجزأ من الإستراتيجية الوطنية للبحث التطبيقي الصناعي، التعليم العالي، والتكوين المتخصص[2]؛

– الإصلاح الهيكلي لدورة الابتكار، الذهنيات والأفكار؛

– فعالية دور السلطات العمومية فيما يتعلق بتحسين مخرجات المنظومة التعليمية و على رأسها الجامعة* وإضفاء المرونة على هيكلة البحث العلمي و تكثيف التعاون بين الجامعة والصناعة؛

– تكثيف الدعم المالي والموجه نحو التطوير الصناعي مع خلق قنوات جديدة للسوق المالية لتطوير بدائل تمويلية كرأس المال المخاطر الذي من شانه تمويل الابتكار كمكمل أو بديل لآليات التمويل الكلاسيكية؛

– تحسين مناخ خلق المؤسسات المبتكرة START-UP والعمل على الحد من الإجراءات البيروقراطية على مستوى القوانين، التسويق، التمويل و حتى الإعلامي.

– أما على الصعيد الاستراتيجي للدولة الحري بهذه السيروة خلق إنتاجية حقيقة مبنية على المعرفة، توفير مناصب شغل وتنمية الصادرات حيث يعمل النظام الوطني الابتكار على:

---

(1) جمال محمد غيطاس، "**ماذا فعل الآخرون؟ ماليزيا، درس عالمي في الإبداع التكنولوجي**"، جريدة "الأهرام الرقمي"، عدد: 18، مقال متاح على الرابط: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=139190&eid=1783، تاريخ التصفح: 2014/03/18

(2) Fontan Jean-Marc et al, (2004) ; **« Innovation et société : pour élargir l'analyse des effets territoriaux de l'innovation »,** in : Géographie, économie, société, Vol. 6 ; n° 02 ; p. 122 ; document téléchargeable sur le lien : http://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2004-2-page-115.htm

* مع التأكيد على أن التجارب المختلفة أثبتت أن الجامعات والمعاهد البحثية هي أنسب الجهات التي تستطيع أن تلعب الدور الرئيسي لترجمة ونقل الأفكار الإبداعية إلى الصناعة، فإن التجربة الماليزية تعد نموذجا مهما يتعين التمعن فيه، حيث نجحت الدولة في تطوير نظام وطني للإبداع التكنولوجي بعد أن كان الاقتصاد الماليزي يعتمد على الزراعة بالدرجة الأولى في سنوات الخمسينيات، ثم اقتصاد يعتمد على الموارد والاستثمار في البنية التحتية والعمالة، فإن الرؤيا الماليزية في بداية التسعينيات و إلى غاية 2057 تهدف إلى تحويل اقتصاد ماليزيا قائم على المعرفة، التكنولوجيا، خلق الثروة والتوظيف والرفاهية الاجتماعية من خلال ضمان تدفق التكنولوجيا، المعلومات والمعارف بإقامة عدد من الهيئات من أجل هذا الغرض، وعلى رأسها شركة تطوير التكنولوجيا الماليزية (Malaysian Technology Development Corporation, MTDC) التي تمت إقامتها عام 1997 من أجل تسويق ونقل الأفكار الإبداعية من داخل الجامعات والمعاهد البحثية الماليزية، ووضعها في إطار التنفيذ من خلال الربط بين هذه الجهات مع المؤسسات الحكومية، وسوق العمل، وقد كانت نتائج هذه الجهود أن أصبحت ماليزيا من أكبر 35 دولة جاذبة للاستثمار في الإبداع التكنولوجي باحتلالها المركز 15 عالميا، وبصناعة تكنولوجية تصديرية قوية بعوائد فاقت 25.7 مليار دولار عام 2010.

- الحد من نزيف الكفاءات بتوفير الإطار المادي وتقدير الأدمغة؛

- تشجيع فروع الشركات الكبرى على القيام بخطوة البحث والتطوير داخل دواليب الاقتصاد الوطني؛

- تعزيز روابط نقل المعارف بين النظام الوطني للابتكار* ومختلف الأنظمة الدولية للابتكار والتكنولوجيا، والاستفادة من شبكات التعاون الممكنة وكسب رهان التكوين[1].

*صدرت النسخة السادسة من مؤشر الابتكار العالمي 2013 (GII) هذا العام واضطلع بنشره جامعة كورنل والمعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) والمنظمة العالمية للملكية الفكرية **WIPO** (وهي وكالة متخصصة من وكالات الأمم المتحدة).

ويهدف تقرير مؤشر الابتكار العالمي بالأساس إلى ترتيب القدرات الابتكارية لاقتصاديات العالم ونتائجها. وإذ يقر المؤشر بالدور الرئيسي للابتكار كقاطرة للنمو الاقتصادي والازدهار وبالحاجة إلى رؤية أفقية بعيدة للابتكار صالحة للتطبيق في الاقتصاديات النامية والناشئة ، فإنه يضم مؤشرات تتجاوز حدود قياسات الابتكار التقليدية كمستوى البحث والتنمية.

وفي غضون ست سنوات، ترسخ مؤشر الابتكار العالمي باعتباره المرجعية الأولى ضمن مؤشرات الابتكار وتطور ليصير أداة مقياس مرجعي قيمة تسهل الحوار بين القطاعين العام والخاص وبها يستطيع صانعو السياسات وقادة الأعمال التجارية وغيرهم من الأطراف الفاعلة أن يقيموا التقدم على نحو مستمر، وهنا يهيأ مؤشر الابتكار العالمي مناخاً تخضع فيه عوامل الابتكار إلى التقييم المستمر ويتسم بالخصائص التالية:

- 142 وصفاً قطرياً، بما في ذلك البيانات والترتيب ومواطن القوة والضعف في 84 مؤشراً؛ 84 جدولاً للمؤشرات من أكثر من 30 مصدراً دولياً عاماً وخاصاً منها 60 بيانا واقعيا و19 مؤشراً مختلطاً وخمسة أسئلة استقصائية؛

- منهجية حساب شفافة وقابلة للتكرار، بما في ذلك فترة ثقة 90 بالمائة في كل مؤشر ترتيبي (مؤشر الابتكار العالمي والمؤشرات الفرعية للمخرجات والمدخلات الفرعية) وتحليل للعوامل التي تؤثر في التغيير السنوي للترتيب.

ويحسب مؤشر الابتكار العالمي 2013 كمتوسط لمؤشرين فرعيين. ويقيس المؤشر الفرعي لمدخلات الابتكار عواملاً في الاقتصاد الوطني تشمل أنشطة ابتكارية جُمعت في خمسة مجالات: (1) المؤسسات، (2) ورأس المال البشري والبحث، (3) والبنية التحتية، (4) وتطور الأسواق، (5) وتطور الأعمال التجارية. أما المؤشر الفرعي لمخرجات الابتكار فيقيس الدلائل الحقيقية على نتائج الابتكار وتنقسم بدورها إلى مجالين: (6) مخرجات المعرفة والتكنولوجيا، (7) والمخرجات الابتكارية. وقد نظر مؤشر الابتكار العالمي في 142 اقتصاد حول العالم واستخدم 84 مؤشراً بما في ذلك مستوى الجودة في أرقى الجامعات وتوفر التمويل متناهي الصغر وصفقات رأس المال المجازفة ليقيس بذلك قدرات الابتكار والنتائج القابلة للقياس في آن معاً.

وتبحث النسخة الجديدة من مؤشر الابتكار العالمي 2013 من خلال فصوله التحليلية المتعددة في سبل استثمار الابتكار "للخصوصيات الإقليمية" في مختلف أنحاء العالم. وتفيد إحدى الخلاصات الهامة بأن العديد من استراتيجيات الابتكار قد ركزت على محاولة تكرار التجارب الناجحة في أماكن أخرى، كوادي السيلكون في كاليفورنيا. ولكن، يستلزم تعزيز الابتكار الإقليمي استراتيجيات راسخة بقوة في المزايا المقارنة المحلية والتاريخ والثقافة، وينبغي أن يصاحبه مقاربة عالمية للنفاذ إلى الأسواق واجتذاب المواهب في الخارج، للمزيد أنظر التقرير كاملا على : http://www.wipo.int/pressroom/ar/articles/2013/article_0016.html consulté le: 22/0/2013.

[1]Yves .A ; (2009) ; « **construire un système d'innovation régionalisée propositions a partir d'exemples bretons ;** Thèse de Doctorat en science de gestion ; Ecole Doctorale ; université rennes 2 ; pp.37-39.

الشكل رقم (20): مكونات النظام الوطني للابتكار

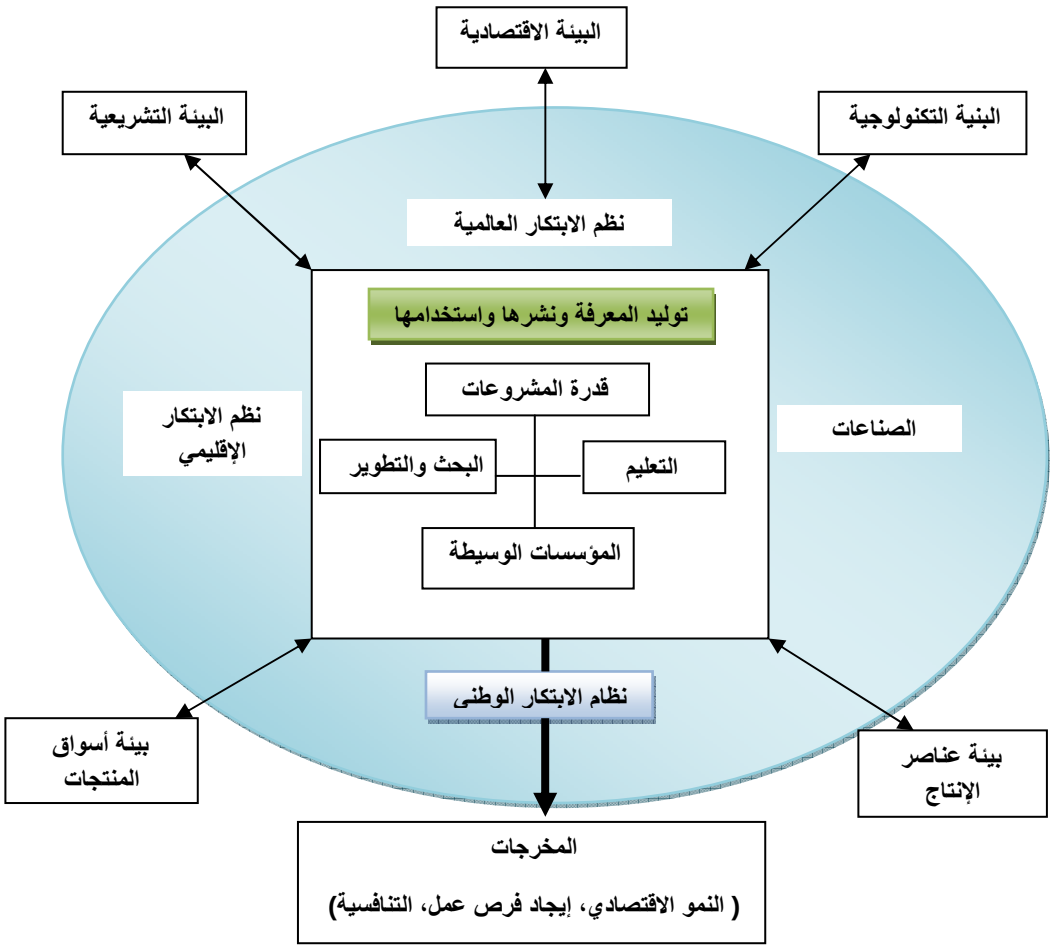

Source : Yves .A, (2009) ; Op.Cit ; p. 44

في حين أن مفهوم النظام الإقليمي للابتكار كمفهوم عرف رواجا في أوائل التسعينات على يد الاقتصادي BENGT AKE LUNDVALL من خلال تحليله للطفرة التي عرفها الاقتصاد الياباني مقتربا في الوقت ذاته من فكرة النظام الوطني للابتكار[1]، في تثمين وهندسة العلاقات التي يشملها النظام الوطني للابتكار على مستوى الأقاليم التي تحوي مقومات مادية وبشرية وعلمية من شأنها أن تشكل كتلة حاسمة لبناء وتطوير هذا النظام، حيث يصف النظام الإقليمي للابتكار مختلف العلاقات التي تنشأ نتيجة التركز المكاني للمؤسسات الكبيرة منها والصغيرة والمتوسطة، الهيئات العامة (الجامعات، وحدات البحث العلمي، وكالات تحويل التكنولوجيا، منتديات الأعمال والهيئات الحكومية)، كون نظام الابتكار الإقليمي يرتبط بصفة مباشرة باقتصاد المعرفة نتيجة لإعادة صياغة مفهوم الابتكار التقليدي من ممارسات خاصة

[1] Richard .G,(2007) ; **« Très petite entreprise, réseau d'innovation et milieu innovateur : le cas de la région Rhône-Alpes »,** in: Staps, n° :75, p. 97; document téléchargeable sur lien: http://www.cairn.info/revue-staps-2007-1-page-83.htm

بالمؤسسة إلى بعد تفاعلي بين المؤسسة ومحيطها القريب، فهذا الأخير هو محصلة تنشيط الموارد المحلية التي يحوزها الإقليم إلى جانب الكيان الاجتماعي والثقافي الذي يتطور فيه[1].

يرى الخبراء أن فكرة قدرة العناقيد الصناعية على خلق الثروة وأنها تشكل خلفية للنمو المستدام للإقليم قد تحولت من خيار اقتصادي قائم على أسس الاقتصاد المبني على المعرفة economy based on Knowledge إلى خيار سياسي كونها أضحت تلقى قبولا لدى مصممي السياسات العمومية التنموية في مختلف دول العالم؛ كما تعتبر العناقيد الصناعية بمثابة المحدد الرئيسي لتنافسية الإقليم ومن ثم تنافسية الدولة، فهي تمثل روابط ديناميكية خلفية وأمامية بين مختلف عناصر سلاسل القيمة بهدف تحقيق اكبر قدر من النجاعة[2]، و تلعب أدوارا مفصلية في عملية التنمية الاقتصادية الإقليمية، وتعتبر إحدى دعائم الذكاء الاقتصادي على مستوى الإقليم، كونها تمثل وعاء ذكيا لاستيعاب الفجوة بين رؤوس الأموال والموارد المحلية المتاحة ضمن مسارات وقنوات توظيفها.

المطلب الثاني: التأصيل النظري لمصطلح العناقيد الصناعية

اختلف الكتاب في تحديد أصل العناقيد الصناعية ولكنهم اتفقوا على المرجعية المارشالية، فقد أرجعوا دور التجمعات الصناعية إلى نظرية أنظمة الإنتاج المحلية وفقا لترجمتين هامتين، فهو إما أن يكون شكل تنظيمي ناتج عن التخلي عن طريقة الإنتاج الشامل "الفوردي" في سياق الانتقال من طريقة تراكم إلى أخرى، وإما أن يكون مكون على شكل أنظمة صناعية جديدة متشكلة في الاقتصاد الصناعي، ولكن إذا قمنا بتتبع مراحل التنمية الإقليمية التي حددها الاقتصاديون يمكننا تحديد جذور هذا المفهوم[3].

حسب الدراسات التي تم إجراؤها تعود نظرية أنظمة الإنتاج المحلية (systèmes de productions localisée) إلى نموذج المنطقة الصناعية، وتعتمد فكرة هذه الأخيرة على العلاقة بين الديناميكية الصناعية وديناميكية المحدد في الاقتصاد الصناعي على الإقليم المتواجد فيه، الموروثة من التصاميم النظرية المطورة من طرف ألفريد مارشال.

يبرز اهتمام ألفريد مارشال بالمنطقة الصناعية في الدراسة التي قام بها والمتعّلقة بتموقع المؤسسات المحددة في كتابيه ("مبادئ الاقتصاد السياسي"، سنة 1898) وكتاب ("صناعة و تجارة" ،سنة 1919) ، حيث عالج فيهما الصناعات المتمركزة في كالتمركز الصناعي حول حرفة الحرير بليون(فرنسا) وبكل Birmingham و Sheffield بالمملكة المتحدة في صناعة الفولاذ ، والتي أطلق عليها تسمية صناعة

(1) Asheim, B.T., Gertler, M.S; (2005); " **The Geography of Innovation: Regional Innovation Systems"** In: Fagerberg, The Oxford Handbook of Innovation; Oxford: Oxford University Press, p.14

(2) Diane-Gabrielle ; T ; (2012), **« Réseaux, clusters et développement local »** ; in : Schedae ; n°:1, p. 09, document téléchargeable sur le lien : http://www.unicaen.fr/services/puc/preprints/preprint0012012.pdf ;consulté le: 14/04/2014.

(3) MARC-URBAIN. P ;(2008), « **Territoires et développement économique »,** L'Harmattan, paris, p.28.

محلية (Industrie localisée) إذ حاول من خلالها تحديد مدى إمكانية اعتبار التمركز الصناعي كشرط أساسي للوصول إلى تقسيم العمل وتحقيق إنتاجية عالية [1].

أولا: مفهوم العناقيد الصناعية*: كما أشرنا سابقا فإن أصل مفهوم العناقيد أو التجمعات الصناعية إلى الكتابات الأولى لـ ("ألفرد مارشال" 1920) الذي أشار إلى أن كل تجمع بشري يتميز بصناعة أو نشاط معين يتيح له إمكانية التخصص وتحقيق ميزة تنافسية في النشاط أو الصناعة الممارسة، ومن ثم فإن التجمعات الصناعية يمكن أن تتيح جملة واسعة من المزايا فيما يخص المواد الأولية، اليد العاملة، المعلومات، المهارات، وتبلور مصطلح العناقيد الصناعية على إثر صدور المؤلف الشهير للاقتصادي مايكل بورتر (" الميزة التنافسية للأمم"؛ 1990) والذي اخذ بالتحليل نماذج من المشاريع الصناعية لعشر دول صناعية، وبينت النتائج وجود شبكة من العلاقات الأفقية والرأسية بين هذه المشروعات وصفت بالعناقيد الصناعية.

– تعريف **(بورتر؛ 2000)**:" العناقيد الصناعية هي تجمعات متقاربة جغرافيا من الشركات والمؤسسات المرتبطة في مجال معين من التكنولوجيا والمهارات المشتركة"، وطبقا لمفهوم بورتر فإن العناقيد الصناعية تتمثل في توطين صناعات بشكل مترابط من خلال علاقة الزبون/ الممول والمناطق التكنولوجية والعمالة والتوزيع.

فبورتر من هذا المنظور يضيف أن هذا التنظيم يعتمد على تمركز وتجذر لمؤسسات متخصصة في إقليم محدد إلى جانب وجود هيئات أخرى متعّلقة بها وأضاف أيضا أن العلاقات الوثيقة بين المؤسسات المتواجدة ضمنه، الناجمة عن تشابه الأهداف بينها تصنع ميزة تنافسية لهذا التنظيم، في حين أنه لم يحدد طبيعة المؤسسات المتخصصة المشكلة له فيما إذا كانت صغيرة أو كبيرة، فحسب هذا الأخير من الممكن أن يحتوي مؤسسات بكل الأحجام.

إذن فالعنقود الصناعي هو تركز جغرافي لمجموعة من الشركات والمؤسسات المناولة لها التي تعمل في صناعة/ نشاط معين، تترابط وتتكامل فيما بينها على طول سلسلة القيمة لهذه الصناعة والخدمات، هذا التجمع يكون أفقيا أو عموديا ويضمن تبادل للسلع والخدمات والمعلومات والخبرات والموارد البشرية.

---

[1] Vincent LEPAGE ; (2009) ; **« Pôles de compétitivité et développement économique régional »,** papier présenté au Colloque international**: "** L'évaluation externe comme outil de pilotage de la politique de clusturing : leçons tirées de 5 années de pratique en Région Wallonne "; les 2 - 3 mars 2009 ; Liège.

* يعبر المصطلح الانجلوساكسوني " العناقيد الصناعية " عن نفس فكرة المصطلح الفركفوني " الأقطاب التنافسية" وهو المصطلح المعتمد في هذا البحث.

كما يتجاوز هذا المصطلح فكرة التجمع الكلاسيكية التي تقدمها المناطق الصناعية إلى إرادة حقيقية للتعاون و الشراكة بين عناصر السلسلة المختلفة تؤدي في نهاية الأمر إلى تحقيق قيمة مضافة للمؤسسات، الإقليم والاقتصاد القومي ككل، وهي فكرة تقف في جوهرها في وجه النظرة التقليدية للصناعة والمتمثلة في القطاع الذي يشمل جميع الصناعات ذات الإنتاج المتشابه أو المرتبط غالبا بغياب منطق التعاون والاعتماد الأكبر على الدعم والحماية الحكومية دون غيرها.

– تتناسب آلية عمل العنقود مع مبدأ التنافسية، ذلك أن حجم العنقود يمكنه أن يقدم قراءة عن تنافسية صناعة معينة وطبيعة الفرص والمخاطر من خلال الأنشطة الداعمة لها ودرجة تخصصها، وكذا المتعلقة بها ركز بورتر في دراسته على البيئة التنافسية بين الشركات المحلية ضمن نفس الصناعة كمصدر هام لبناء درجة عالية من الابتكار و تعزيز تنافسية العنقود في السوق العالمية ووجد أن العناقيد تتكون غالبا من العديد من الشركات المحلية المتنافسة بشدة داخل نفس الصناعة، وخلص إلى أن هذا يزيد حتما من القدرة الابتكارية ويحفز تطوير منتجات ذات نوعية أفضل، وكفاءة اقتصادية عالية للإقليم الذي يستقبل هذا النوع من الأوساط المبدعة [1].

وعليه فإن مفهوم العناقيد الصناعية يرتبط بصورة واضحة بالتعاون والتشابك بين عناصر سلسلة القيمة المكونة له ومدى قدرة هذه الأخيرة على تحقيق التفوق تكنولوجيا و إبداعيا[2]، لذا فإن العناقيد الصناعية تتصرف بصورة عامة على أنها بوابة لرفع مستوى نمو وتنافسية الاقتصاديات، حيث تستهدف تخصص محدد ضمن صناعة محددة، ثم تعمل على دعم سلسلة الابتكار والتجديد لتكون المحصلة النهائية نمو الصناعة المستهدفة واستقطاب وتوليد سلاسل ثانوية لصناعات أخرى، وهو ما يؤدي إلى تحقيق التنويع في هيكل الصناعات للاقتصاد المعني.

---

[1] Mendez, A. et Mercier, D. (2006), **« Compétences-clés de territoires »**, in ; Revue française de gestion, n° 5, pp. 253-254.

[2] Aleksandar .K; (2007); **The cluster approach and SME ; competitiveness: a review**; in :Journal of Manufacturing Technology Management; Vol. 18 ; No. 7, pp. 03-05

الشكل رقم (21): أسباب نشوء العناقيد الصناعية

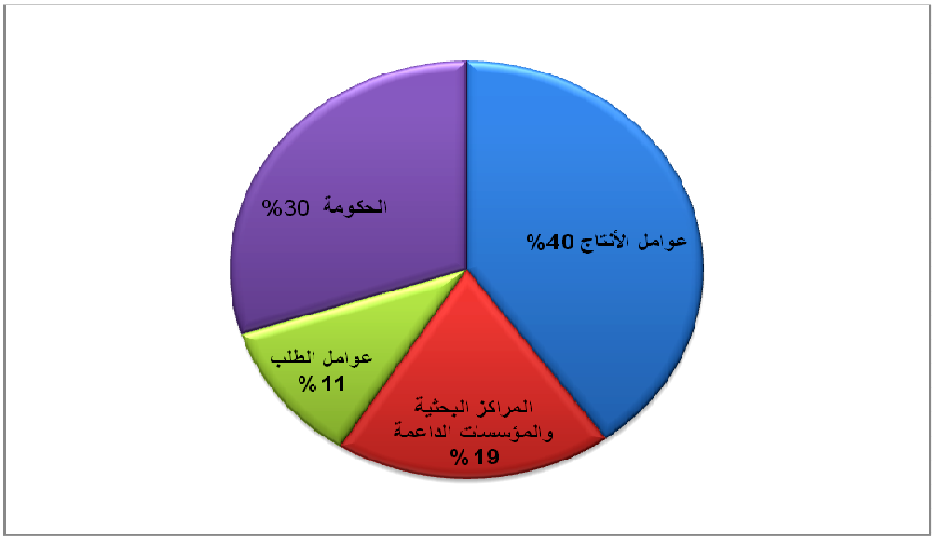

المصدر: معهد هارفرد للتنافسية – تقرير حول العناقيد الصناعية 2010

تنشأ العناقيد الصناعية كمحصلة لعدة أسباب أهمها الإرادة الحكومية ورغبتها في تطبيق استراتيجيات تنموية معينة متوسطة وبعيدة الأجل بناء على دراسات تنبؤية و واستشرافية معمقة، حيث أكد تقرير التنافسية لجامعة هارفرد أن ما نسبته 30% من العناقيد تم إنشاؤها بدعم حكومي، كما أن 40% من أسباب تأسيس التجمعات الصناعية يعود بالدرجة الأولى لوفرة عوامل الإنتاج والمدخلات الأولية كاليد العاملة الماهرة والموارد الطبيعية، فمثلا مدينة بيتزبرغ تضم عنقوديا عريقا في صناعة الحديد بالنظر لوفرة مادة الفحم بها.

في حين أن عوامل الطلب التي تمثل 11% من دوافع بناء العنقود تعود إلى وجود طلب قوي ومستمر، وفي الوقت عينه يساعد هذا الأمر على خلق صناعات جانبية مترابطة من اجل التحسين المستمر لجودة المنتجات، أما الدافع الأخير الذي نشره التقرير فقد تحدث عن تواجد مراكز البحث المتخصصة و المؤسسات الداعمة لها كمخابر البحوث الأساسية و والتطبيقية حيث أن 19% من العناقيد التنافسية اليوم عبارة عن خلفية صناعية لنتائج الجهود البحثية المشتركة على غرار مخابر جامعات كارولينا الشمالية في الستينات والتي تعتبر أهم عناقيد الصناعة الدوائية والتكنولوجيا الحيوية la biotechnologie في العالم.

بالرغم من أهمية الدعم الحكومي والذي يتمثل في توفير البيئة التنافسية التي تحتاجها العناقيد لنموها والتي تشمل قطاع الأعمال وتحقيق الشفافية الإدارية، وجودة منظومة التعليم ونوعية التشريعات والبنى التحتية...إلخ، فإن إشكالية عدم مرونة عاملي الطلب والمراكز البحثية يجعل من تجربة العناقيد في

الدول النامية خيارا محكوما عليه بالفشل بسبب عدم تبني التحسين المستمر في المنتجات ورداءة جودتها في كثير من الأحيان[1].

ثانيا: أهمية العناقيد الصناعية: تكمن الأهمية الاقتصادية للعناقيد في أنها:

– أحد أهم وأحدث أساليب رفع معدلات النمو الحقيقية والاجتماعية الكلية، إذ تسهم بشكل كبير في نمو وازدهار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخفض معدلات البطالة خاصة في أوساط الكفاءات الجامعية وحاملي المشاريع، جذب الاستثمارات الأجنبية والتطوير التكنولوجي، وبناء قاعدة صناعية قائمة على اقتصاد المعرفة؛

– تطوير تنافسية التجمع إلى الوصول بموارد الدولة المحدودة إلى طاقاتها القصوى، نتيجة التخصص وتركيز الجهود في النشاطات مرتفعة القيمة المضافة بدلا ممن توزيعها على عدد من الأنشطة الاقتصادية ببعضها بعضا فإن أثر المضاعف لارتفاع القيمة المضافة لهذا القطاع على القطاعات الأخرى يكون أكبر مما لو استهدفت جميعها معا[2]؛

– الشركات التي تعمل ضمن عنقدة صناعية تتمتع بكفاءة وتنافسية* أعلى مقارنة بتلك المعزولة، ذلك أن العمل ضمن العناقيد الصناعية يوفر العديد من المزايا للمؤسسات، من أهمها خفض ملموس في تكاليف الإنتاج بصفة عامة ورفع الكفاءة الإنتاجية نتيجة لقرب ورخص مدخلات الإنتاج الرئيسية كعوامل الإنتاج والموارد البشرية، كذلك من المزايا توفير البنية التحتية المناسبة للصناعة وتسهيل الوصول للموارد المالية اللازمة، نتيجة لوجود أسواق مالية تتعامل مع هذه الصناعة[3]؛

---

(1) Elicia Maine M; Daniel M. & al. (2010); **"The role of clustering in the growth of new technology-based firms"**; in: Small Bus Econ ; n°: 34 pp. 12-13

(2) Delgado, M., M.E. Porter, & al.; (2010) **"Clusters and entrepreneurship,"** in: Journal of Economic Geography, n°:4; pp.496-497.

* في دراسة قام بها معهد التنافسية في جامعة هارفرد لعينة من 382 عنقودا، وجد أن متوسط عدد الشركات يبلغ حوالي 150 شركة، وأن 42% من العناقيد يقل فيها عدد الشركات عن 100 شركة ويتراوح في 14% من العناقيد بين 100–200 شركة، بين 9% من العناقيد 300 شركة، كما وجد أن نحو25% من العناقيد يتجاوز عدد شركاتها600 شركة، ومن اكبر العناقيد التي رصدت: عنقود صناعة الملابس المحبوكة في إيطاليا والهند والتي يعمل في كل منهما نحو تسعة آلاف منشاة، وبدراسة عينة من 457 عنقودا صناعيا لتحديد عدد فرص العمل التي يمكن أن توفرها هذه التجمعات وجد أنها تبلغ في المتوسط نحو 15 ألف فرصة عمل ويتوقف ذلك على حجم العنقود، إلا أن أكثر من 25% من العناقيد في هذه العينة اوجد أكثر من 30 ألف وظيفة، ووجد في حالات استثنائية أن اكبر عدد من فرص العمل أوجده عنقود هو عنقود البرمجيات وتكنولوجيا المعلومات في وادي السيلكون والذي يقدر بمليون فرصة عمل وأرباح قدرها 200مليار دولار، وعنقود صناعة السيارات في ديترويت الذي خلق 250 ألف فرصة عمل.

(3) Pierre. ; C, **« Quelles contributions des clusters pour améliorer le financement de l'activité des entreprises? »** article disponible sur le lien : http://www.zonesmutantes.com/2013/06/07/quelles-contributions-des-clusters-pour-ameliorer-le-fina... consulté le: 14/02/2014.

– فرص التخصص وهو ما يسمح بإعادة هيكلة الصناعة وظهور منتجات جديدة، التكامل مع المؤسسات الأخرى للحصول على مزايا الحجم والجودة التي توفر إمكانية دخول أسواق جديدة

– تسهيل تبادل المعلومات واكتساب المعرفة، ومنها سرعة الاستجابة للتغيرات في الصناعة وبالتالي زيادة القدرة الابتكارية التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية؛

– العناقيد الصناعية تخلف آثارا ايجابية فيما يخص تقليص دائرة الفقر من خلال خلق الوظائف الدائمة، حماية صغار المنتجين المحليين والمشروعات الناشئة، رفع كفاءة تخصيص الموارد.

الشكل رقم(22): القيمة المضافة للعناقيد الصناعية

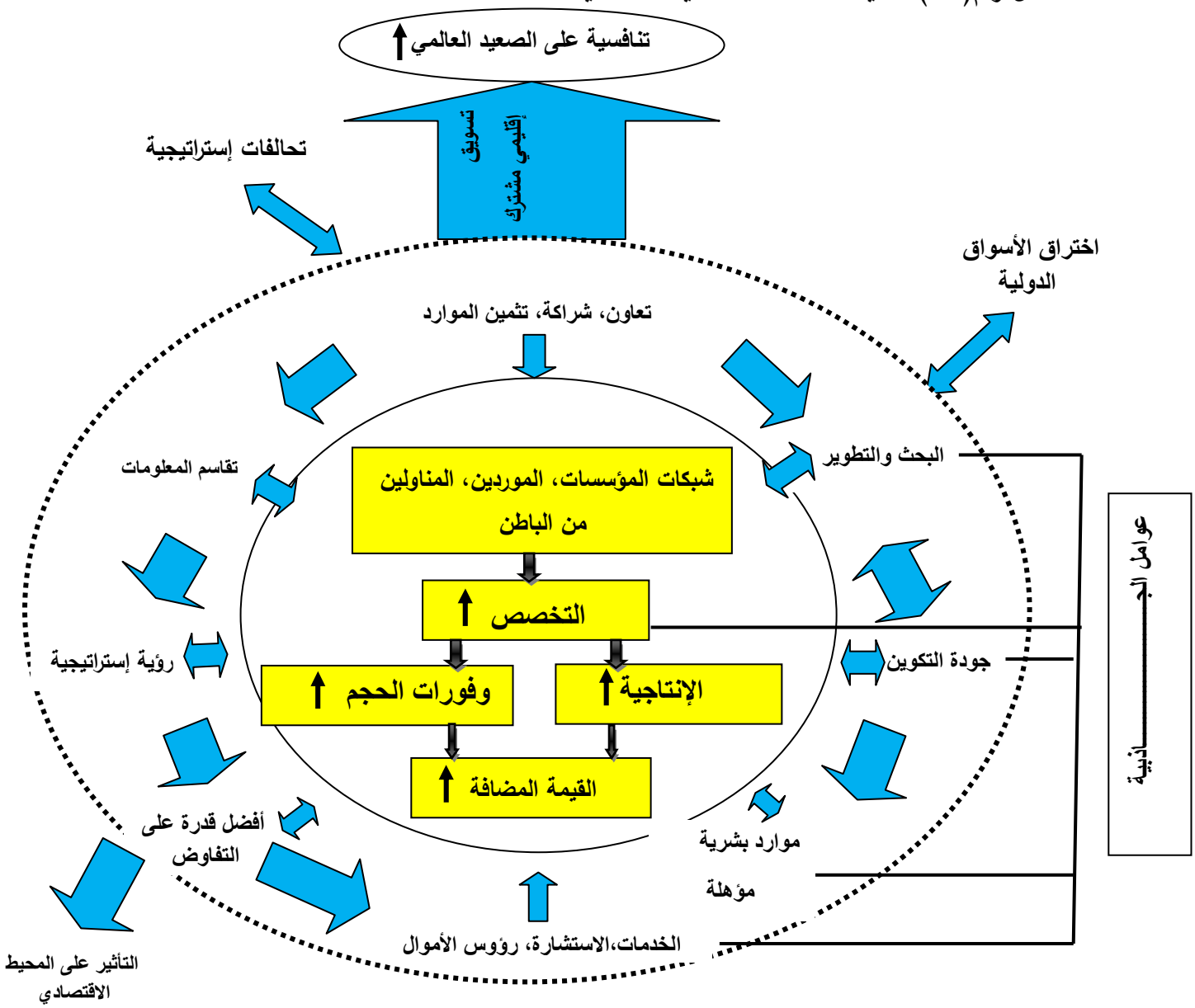

Source : Frédérique. S; (2008); « **Réseaux mondiaux d'innovation ouverte, systèmes nationaux et politiques publiques » ;** rapport fait par direction de la Recherche et de l'Innovation du ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche, France ; p.23.

ويجب الإشارة إلى وجهة النظر المقابلة والتي تتمثل في الآثار السلبية للعناقيد الصناعية، وهي ارتفاع حدة المنافسة إلا أن هذا الأثر يتوقف عند مرحلة النضج الاقتصادي* التي يمر بها الاقتصاد والعنقود، ويمكن تلخيص الآثار السلبية للعنقود في ما يلي:

– قد يدفع الانبهار بنجاح تجربة العنقود إلى توجيه جميع الخيارات التنموية نحوه مما قد يؤدي إلى تؤثر الاقتصاد بأكمله في حال اتخاذ قرار خاطئ، كما أن هذا التركيز قد يقود إلى نمو غير متوازن بين القطاعات الاقتصادية؛

– تعتمد العناقيد على تجميع قدرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لرفع قدراتها الابتكارية وتعزيز تنافسيتها مع ضمان اكبر فرص للعمل، لكن الاقتصاد العالمي تسيطر عليه الشركات الكبرى متعددة الجنسيات، وهو ما يضعف إمكانية إنشاء واستمرار عنقود فعال؛

– اهتمام سياسات العناقيد بالمناطق الحضرية، وإهمال المناطق الريفية؛

– يرى بعض النقاد الاقتصاديين لسياسة العناقيد أنها قادرة على التجاوب مع التغييرات البسيطة والمحدودة في الصناعة، لكن التغييرات الجذرية المتعلقة بتغيير أساليب الإنتاج فستلقى مقاومة من طرف العنقود نظرا لارتفاع تكاليفها.

المطلب الثالث: أنظمة العلاقات داخل العنقود الصناعي

يرتبط بإستراتيجية العناقيد الصناعية عدة مفاهيم أساسية متعلقة بالمراحل الأساسية لخلق القيمة المضافة، وبحركة السلع والخدمات داخل العنقود، وطبيعة العلاقات بين المؤسسات المنتمية للعنقود فيما يخص كثافة تدفق المعارف، ودرجة وخصائص التجاور **la proximité** الموجود بينها والذي يعتبر مبدأ مهما في تأسيس العنقود، وتبرز هذه المفاهيم مختلف العلاقات الصناعية و والتي من أهمها:

أولا: التعـــــــاقدات

1– التعاقد من الباطن**: يشير مفهوم التعاقد من الباطن والذي يسمى أيضا بالمناولة إلى أشكال الاعتماد المتبادل بين الوحدات الإنتاجية حيث تقوم احد المشاريع بإنتاج منتج نهائي لصالح مشروع آخر،

* في هذه المرحلة يصل العنقود إلى صورته المثالية حيث يحتوي على علاقات التنافس والتعاون في نفس الوقت، إذ نجد هناك تنافس بين المنتجين لسلع متشابهة وهذا الأمر يعمل على الرفع من مستوى الجودة وانخفاض الأسعار، وهي الفكرة التي جعلت العناقيد الصناعية تنتقل من المحلية إلى العالمية وفي نفس الوقت يمكن أن نجد التعاقد بالباطن كأسلوب للتكامل، كما أن الاستفادة من الشبكات المعلوماتية والاتصالات الحديثة والتشارك في الأبحاث الذي يعمل على تخفيض التكاليف وبالتالي فرصة اكبر للنجاح.

** من بين الأسباب التي تدفع إلى التعاقد بالباطن نذكر:

– تحقيق الاستقرار في سوق السلع الناتجة عن تذبذب دائم أو موسمي، في حالة عدم وجود طلب كاف لاستمرار نشاط خطوط الإنتاج؛

– قد يكون التعاقد بالباطن سببه الخصائص الفنية للإنتاج وتكاليفه الثابتة، خاصة في حالة اختلاف الحجم الأمثل؛

طبقا للمواصفات المتفق عليها بين الطرفين أو وفق المعايير المحددة من هيئات مراقبة المنافسة وجمعيات حماية المستهلك أحيانا[1]، وهو يمثل أحد أهم أشكال التعاون بين المشاريع داخل العناقيد الصناعية ويجسد أساسا العلاقات الأفقية بين هذه المشاريع ويأخذ التعاقد بالباطن عدة أشكال نذكر منها:

– التعاقد بالباطن لزيادة الطاقة الإنتاجية: حيث يقوم المنتج الأصلي بالتعاقد مع وحدات إنتاجية وفقا لمواصفات محددة وذلك لعدم قدرته على إنتاج الكميات الكافية لتغطية الطلب لأي سبب من الأسباب، وهي علاقة مؤقتة.

– قد يكون التعاقد بالباطن نتيجة التخصص حيث يطلب من أحد المشاريع إنتاج كميات مطلوبة من مواد تدخل في عملية تصنيع المنتج النهائي للمؤسسة الأصلية، ونوع من التكامل الرأسي.

– التعاقد من الباطن مع مورد، وهو أيضا نوع من التكامل الرأسي، مع حرية أكبر للمؤسسة الآمرة في تحديد التصاميم وطرق الإنتاج.

وعليه فقد أصبح التعاقد من الباطن يشكل نسبة مهمة من الإنتاج الصناعي في البلدان المتقدمة، تزيد على 15% في الاتحاد الأوروبي و 35% في الولايات المتحدة الأمريكية، و56% في اليابان وهو يعتبر نظام المناولة من أهم الأساليب التي تعمل الدول على انتشاره وخلق قاعدة عريضة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المغذية والمكملة نظرا للدور الهام الذي تلعبه في دفع عجلة التنمية الصناعية من خلال تعزيز الترابط والتكامل بين الصناعات الصغيرة والصناعات الأساسية الكبيرة، كما ترى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أنها أسلوب فعال تحسين كثافة نسيج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نجاعتها في تنظيم الإنتاج الصناعي[2]؛ ومن ثمة قامت بوضع برنامج إنشاء مراكز للمناولة بمختلف الدول النامية التي يمر اقتصادها بمرحلة انتقالية، تهدف إلى بناء نظام للمعلومات التقنية يسهل الاتصال بين مختلف المؤسسات الاقتصادية.*

– الاستفادة من الأسعار المنخفضة للعمالة وذلك في مراحل الإنتاج التي تتطلب يد عاملة كثيفة.

[1] مازن جلال خير بك: "**العناقيد الصناعية ودورها في تنمية الاقتصاديات الناشئة**"، يومية الثورة، عدد:4752، مقال متاح على الرابط التالي:http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=9562709932، تاريخ التصفح: 2014/09/12.

[2] Marjolein C.J. Caniëls & Henny A. Romijn;(2011) ;**« SME clusters, acquisition of technological capabilities and development : a conceptual framework»;** document téléchargeable sur le lien: www.tm.tue.nl/ecis/Working%20Papers/eciswp38.pdf. p.21:

* استفادت العديد من الدول العربية ومن بينها الجزائر من برنامج منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية حول المناولة الصناعية في البلدان النامية، حيث تم إنشاء البورصة الجزائرية للمناولة والشراكة عام 1991 والتي من بين مهامها إحصاء الطاقة الحقيقية للمؤسسات الجزائرية المناولة، وتشجيع الاستعمال الأمثل للقدرات الإنتاجية، وقد نشطت هذه الآلية بفضل مشروع الطريق السيار شرق– غرب إذ أحصت الوزارة أكثر من 113 مقاولة مناولة للأشغال العمومية، خاصة في الشطر الشرقي منه، ومناولة صناعة قطع الغيار لصالح قطاع السيارات، وقطاع المحروقات.

2- التوريد: ويتمثل في قيام المؤسسة الأم بضمان تزويدها بالمواد الوسيطة وأداء الخدمات المكملة لعملية الإنتاج، وتتولى الوحدات الصغيرة والمتوسطة تنفيذ هذه العمليات الجانبية لصالح الشركة الأم، وهو احد العلاقات الرئيسية بين المشاريع داخل العنقود، وتتسم عملية التوريد بعدة مزايا يمكن تلخيصها في ما يلي:

- تمكن المؤسسة المستفيدة من إعادة هندسة عملية الإنتاج وتفادي الاختناقات ومشاكل التخزين، وتحديدا تلك العمليات التي تتطلب أوقات طويلة، وأماكن واسعة؛

- زيادة الإنتاجية عن طريق التركيز في إنتاج المراحل النهائية للسلع؛

- التحكم في النفقات والتقليل من العيوب وضمان جودة المنتج؛

- يستطيع المورد الحصول على تكنولوجيا و المهارات اللازمة لتطوير أدائه أكثر من تلك المتاحة للشركة الأم، وكذلك مواجهة ظروف السوق المتغيرة، خاصة وان إنتاج المورد يتمتع بوفورات الحجم.

3- الشراكة: إلى جانب المناولة والتوريد التي تمثل علاقات إنتاجية بين المؤسسات، فإن التوجهات الإستراتيجية لهذه الأخيرة اليوم، تأخذ منحى آخر يتسم بالتعاون فيما بينها في المجال التكنولوجي والتشارك في المعلومات والتسويق المشترك وفقا لمبدأ رابح- رابح، هذه العلاقة تندرج تحت اسم المصطلح coopétition أي (شراكة- منافسة) تقوم على وجود علاقة تكاملية طويلة المدى باستعمال الإمكانيات المشتركة قصد الاستفادة من الفرص المتاحة في السوق(تحقيق وفورات الحجم، غزو الأسواق) [1].

ثانيا: التجاور la proximité: أهم محددات الابتكار الإقليمي

تعمل المؤسسات تحت طائلة التغيرات الإدارية والإستراتيجية المعاصرة على بناء وتثمين مثل هذه العلاقات لما توفره هذه الأخيرة من ميزة في التشارك بالخبرات، والمعارف الفنية، الأمر الذي جعلها تمثل جوهر نجاح العناقيد، خاصة الكبيرة منها ذلك أنها تحتاج قواعد تشريعية على مستوى كبير من الكفاءة فيما يخص ضبط أنماط التعاون.

تنشأ و تخضع كثافة الشراكة لعدة عوامل أهمها طبيعة التجاور la proximité الموجود بين الوحدات الاقتصادية والمؤسساتية. فماذا يقصد بالتجاور وما علاقته بالحيز المكاني؟

(1) Cooke. P; (2002); **"Knowledge economies: Clusters, learning and cooperative advantage"**; Psychology Press; London; p.310.

يفسر التجاور نمط العلاقة الاقتصادية، الاجتماعية، والمهنية بين شخصين، مؤسستين، بما في ذلك الاعتماد على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في تحقيق هذا التجاور، كما يقدم التجاور حلا لعديد الإشكاليات المرتبطة بتوطين المؤسسات والتركز الجغرافي [1] .

يرتبط الحديث عن التجاور في الأدبيات الاقتصادية بالحديث عن إقليمية الابتكار ودوره في تشكيل شبكة منظمة لتحويل التكنولوجيا والمعارف في الإقليم، وعلى الرغم من أن الفضل يعود للاقتصادي SCHUMPETER الذي سلط الضوء على إمكانية تجسيد تجمعات الابتكار وتجميع المبتكرين الأفراد والمؤسسات على مستواها، ولكن عامل المكان كان غائبا في أعماله، في حين ركز PERROUX على المحددات الصناعية في دراساته حول أقطاب النمو.

لهذا كان يجب انتظار سنوات الستينات وبالضبط (1962)، حيث قدم كل من Thompsonو Nelson مقاربة حول توطين الأنشطة الابتكارية و طبيعة المواقع الصناعية المناسبة لها كما تلتها دراسات (HOGERSTRAND; 1967)[2]التي تناولت مسألة التوزيع المكاني للابتكار حيث بين انه إلى جانب العوامل التقليدية المتدخلة في عملية إنتاج الابتكار مثل كثافة الإنفاق على البحث والتطوير، حجم المؤسسة، ورأس المال البشري، فإن البيئة المكانية المحيطة بكيانات الابتكار وكثافة التفاعل بين الفاعلين الذين يمارسون نفس التجربة الابتكارية بلعب دورا مهما في نوعية المخرجات، ثم توالت المساهمات في هذا الشأن حول الأنظمة المحلية للابتكار على غرار التجمعات الصناعية، جغرافيا الابتكار، والأقطاب التكنولوجية المتخصصة...إلخ[3]، كما أنها تشكل مرجعية لمفاهيم متنوعة أيضا مثل الحيز المكاني espace، العلاقات التنظيمية، والتعلم الإقليمي.

هذه الدراسات وإن اختلفت في تقديم الصيغة المناسبة في كيفية خلق الفعاليات الابتكارية وتوقيعها المكاني إلا أنها تشترك في كونها تعتبر أن الابتكار له أبعاد مكانية قوية لذا فإن تفعيل العلاقة بين الجغرافيا والتكنولوجيا أصبحت عاملا حاسما بالنظر للإطار المؤسساتي الذي ينشأ فيه الابتكار[4]، كما حاولت عديد المقاربات القياسية إعداد نمذجة رياضية لدرجة التجاور المناسبة التي تضمن تدفق المخرجات المعرفية s« les externalités des connaissances »، وان المؤسسات يمكن أن تتمتع

---

(1) Rachel .L ;(2005) ; **« la place de la recherche universitaire dans les systèmes d'innovation : une approche territorialisée » ;** Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques ; université louis pasteur ; Faculté de sciences économiques et de gestion de Strasbourg ; pp.65-66.

(2) Nadine .M et TORRE .A ; (2004); **« Proximité Géographique et Innovation »** ; in: Economie de Proximités ; Pecqueur B. et Zimmermann J.B éditions ; Paris ; p. 02.

(3) Roderik. P & Fran.O ;(2009) ;"**The Geographical and Institutional Proximity of Scientific Collaboration Networks"**; Urban and Regional research centre Utrecht (URU), Utrecht University, The Netherlands.pp.03-05.

(4) Nicolas. B & Palpacuer .F, (2008) ; **« Les réseaux d'innovation sont-ils toujours ancrés dans les territoires ?» Le cas de l'alliance Crolles 2**, in : Entreprises et histoire; n° ; 53 ; p.14.

بعوائد تنافسية في حال توطنها في نفس الحيز وبشكل متجاور جغرافيا وتنظيميا. وسنركز في هذا المنحى على دراسة التجاور ببعديه الجغرافي والتنظيمي:

1- التجاور الجغرافي la proximité géographique:

يفسر التجاور الجغرافي عن طريق الوحدات الكيلومترية التي تفصل بين وحدتين متشابهتين (الأفراد، المنظمات، المدن...) في حيز مكاني معين، لكن مع تطور وسائل النقل وتسارع وتيرة الاتصالات فقد اصبح هذا المفهوم نسبيا إلى حد ما ، إذ يمكن قياس الوحدات الكيلومترية بالوقت أو تكلفة النقل، كما انه يرتبط نوعا ما بحكم الأفراد على المسافة الجغرافية وفقا لعوامل عديدة كالعمر مثلا، الطبقة الاجتماعية، الجنس، المهنة...إلخ.

يلعب التجاور الجغرافي دورا مهما في سيرورة تحويل التكنولوجيا والمعرفة خاصة الضمنية منها، إلى جانب دورها في تعزيز التفاعل الإقليمي من خلال التأثير على تشكيل أوساط مبتكرة*، أين يتعزز دوران المعلومات[1] عن طريق فرص الاحتكاك المتكرر بين المؤسسات المتشابهة من حيث النشاط والموقع المشترك له بغرض الحصول على المعلومة، المعرفة، التعلم، المهارات و التكنولوجيا المفتاحية ذات القيمة المضافة الصناعية والمعرفية العالية على غرار صناعة الأسلحة، البيوتكنولوجيا والأبحاث الطبية، الصناعة الفضائية، والتكنولوجيا الذكية...إلخ.

وبالمقابل قد لا يعبر التجاور الجغرافي على أي قيمة مضافة بل مجرد تجمع صناعي منظم من خلال توفر أرضية مهيئة لإقامة أنشطة فريدة ومستقلة كالمناطق الصناعية.كما أن هذا الأخير قد يؤدي إلى نشوء الصراعات بين المؤسسات بسبب الصبغة الجماعية للهياكل و البنى التحتية، كوسائل النقل و التهرب من تقاسم الآثار الناتجة عن استغلال الحيز المكاني ومسؤولياتها الاجتماعية تجاه البيئة فيما يتعلق بمخلفات التلوث، استخدام المياه، أو الانبعاثات السامة[2]، لهذا فإن سلبيات التجاور الجغرافي يمكن أن تحل بواسطة بناء نوع من التجاور التنظيمي، والذي يرتكز على توحيد الرؤى والخيارات الإستراتيجية خاصة الابتكارية منها.

---

* **الأوساط المبدعة** : يعود ظهور مصطلح الأوساط المبدعة إلى أوائل التسعينات من القرن الماضي، وقد تمت تسميته من طرف اللجنة الأوروبية للبحث في الأوساط المبدعة **GREMI** ويمكن تعريفه على انه "كيان إقليمي تتطور فيه التفاعلات بين الأعوان الاقتصاديين بفعل عامل التجاور بينها، تتجسد فيه عملية التعلم الجماعي، وتولد مخرجات نوعية من الابتكارات بفضل نمطية التعلم الجماعي نحو أشكال مبتكرة من التسيير المشترك للموارد"

[1] Madeuf ; Bernadette & al, (2005) ; **« Tic et économie de la proximité: organisation et localisation de la recherche & développement au sein des entreprises globales »**, in: Innovations, n°: 21, p. 118.

[2] André. T & Armelle .C; (2005) ; « **Réflexions sur les dimensions négatives de la proximité : le cas des conflits d'usage et de voisinage »** ; in: innovations, n°: 21 ; document téléchargeable sur le lien : http://www.cairn.info/revue-innovations-2005-1-page-243.htm. ; consulté le: 11/05/2014.

2- التجاور التنظيمي la proximité organisationnelle:

يعرف على انه الانتماء إلى نفس الشبكة المحلية للابتكار، ونفس التنظيم الذي يشكل سلسلة المعرفة، والذي يسهل دوران المعارف، ويعمل على نشر ثقافة مشتركة وتشكيل رأس مال بشري و اجتماعي على مستوى الإقليم، مع علاقات تفاعل وشراكة فيما يتعلق بالبحث والتطوير، الحكامة والمسؤولية الاجتماعية تتميز بالكثافة وهو من المزايا الديناميكية للعناقيد الصناعية التي يحققها التعلم والتنوع بين الإبداع وتدفق المعارف من خلال تعاون الشركات في مجال الأبحاث الأساسية لارتفاع تكلفتها[1].

إلا أن التطور التكنولوجي وما صاحبه من مرونة وانفجار في المعاملات الالكترونية وزيادة فاعليتها لاسيما فيما يتعلق بخاصية الثقة، وبالنظر إلى تأثير العامل الجغرافي دفع بالعديد من المؤسسات وعلى رأسها الخدمية منها إلى السعي نحو تسخيرها لصالح مشاريع الشراكة والتعاقد وتهيئة ما يعرف حديثا بالعناقيد الالكترونية e-clusters، حيث يمكن اعتبارها كيانا يتجاوز عامل التجاور الجغرافي كأحد الروابط المكانية الأكثر تأثيرا لتأسيس عنقود صناعي معين إلى نوع من التجاور الرقمي التنظيميdigital& organizational proximity،و في هذا الشأن فقد عرف(BROWN&LOCKETT ; 2001) العناقيد الرقمية على أنها " اتحاد مؤسسات رقمية آو غير رقمية تنشط بفعل وسيط الكتروني أو أكثر، وقائمة على شكل جديد من العلاقات التنظيمية الالكترونية الناشطة"[2]. وبتراكم مختلف العلاقات المعرفية والتنظيمية يتحول التجاور التنظيمي إلى تجاور إدراكي.

3 - التجاور الإدراكي la proximité cognitive:

يتمثل تعريف (Nooteboom ; 2002) للتجاور الإدراكي في "تصور مختلف الفاعلين لنمط واحد للابتكار، نفس سيرورة وكثافة عمليات البحث والتطوير، نفس الروتين وأبجديات التفكير، نفس الاعتقادات والقيم وذهنية واسعة لتقبل التغيير، ونفس الاستعداد لإجراءات التعلم التنظيمي منه والجماعي، درجة عالية من المخاطرة في اتخاذ القرار"، إلى جانب توافق الميول الإدارية لتحقيق الحكامة المؤسساتية[3]. وهذا النوع من التجاور هو نتيجة لنضج واستمرارية العلاقات داخل العنقود، وبطبيعته

---

(1) Grossetti. M ; (2000) ; **« Les effets de proximité spatiale dans les relations entre organisations: une question d'encastrements »,** in : Espace et Société, n° : 101 ; p.111.

(2) Dotun. A; Dennis. K & al; (2006); **"Overcoming the barriers to e-cluster development in a low product complexity business sector"**. in: International Journal of Operations & Production Management Vol. 26; n°: 8; p. 02

(3) TERWAL .A, (2009), **"The spatial dynamics of the inventor network in German biotechnology, Geographical Proximity versus Triadic Closure"**; Utrecht: Department of Economic Geography; p.176.

يحتل التجاور الإدراكي مكانة مهمة في أنشطة البحث والتطوير كونه يمثل خلفية ضرورية لكل أشكال تدفق الاتصالات الداخلية والخارجية للمؤسسات والهيئات البحثية.

4- التجاور الاجتماعي la proximité sociale:

بين (GRAVOVETTER ;1985) أن العلاقات الاقتصادية لا تنحصر فقط في العلاقات السوقية البحتة بل يمكن أن تندرج أيضا ضمن العلاقات الاجتماعية القائمة على حد مناسب من الثقة التي تشجع الأفراد والمنظمات على تبني سلوكيات مسؤولة في ظل قدر عال من الشفافية والحكامة[1]، غير انه أكد على أن التجاور المجتمعي غير المدروس قد يؤدي إلى بناء علاقات ثقة كبيرة بين المؤسسات وبالتالي سوء تقدير للأخطار المتعلقة بالابتكارات وعمليات البحث والتطوير المشتركة.

5- التجاور المؤسساتي la proximité institutionnelle:

يرتبط التجاور المؤسساتي بوجود إطار مؤسساتي منظم تشريعيا و إداريا مشترك على الصعيد الوطني الإقليمي والقطاعي، على غرار الأنظمة الوطنية والإقليمية والابتكار، هذا الإطار المستقر سيكون ملائما للتفاعل، خلق المعارف وتثمينها. لكن بالمقابل يمكن أن يسبب التجاور المؤسساتي المبالغ فيه خطرا على البنى والخيارات التنظيمية المنفردة للمؤسسات فيما يخص الإبداع و روح المقاولتية الضرورية لنشوء الفكر الابتكاري.[2]

ثالثا: الابتكار المفتوح l'innovation ouverte :علاقة شراكة قائمة على مقاربة رابح – رابح:

أصبح انفتاح المؤسسة على محيطها التنافسي حتمية تفرضها معادلة الاستمرار في المنافسة، ويظهر هذا جليا من خلال خيارات اللجوء إلى المناولة من الباطن، خاصة أنشطة البحث والتطوير، إذ يعتمد على تبني مبدأ الشراكة لتطوير وتسويق أشكال مختلفة من الابتكارات (منتجات جديدة، أساليب عمل جديدة...)؛ وهذا بخلق صيغ مناسبة للشراكة مع مؤسسات أخرى، أو مع وحدات البحث، العملاء، الموردين، مكاتب الخبرة الإستراتيجية، مستشارين[3]، لذا من الأفضل تشجيع المؤسسات على الاستفادة من خبرات المتخصصين أينما كانوا، خاصة وأن تكنولوجيا الإعلام والاتصال قد فتحت الأفاق واسعة أمام ظهور جيل جديد من المنظمات الافتراضية التي تعتمد بالدرجة الأولى على التدفقات المالية والمعرفية وحركة رأس المال البشري في تنفيذ موضوع الشراكة مع ضبط هذه التوجهات بمرونة السلطات

(1) Marc-Hubert .D ; Abdelillah. H ; (2009) ; **« Clusters, réseaux d'innovation et dynamiques de proximité dans les secteurs high-tech »** ; in**:** revue d'économie industrielle ; n°:128, p.33

(2) Gomez, P.-Y., Rousseau, A. et al ; (2011) ; « **Distance et proximité »**, in: Esquisse d'une problématique pour les organisations, Vol. 213, n°: 4, p. 13.

(3) MADIES. T ; PRAGER J-C, (2008); « **innovation ET compétitivité des régions »**, Conseil d'analyse Economique, la documentation française, Paris, p.125.

العمومية بما توفره من مناخ اقتصادي ومؤسساتي يمكن من تحقيق هذا الشكل من التلاحم les synergies، وهي شراكة ايجابية قائمة على مبدأ رابح – رابح GAGNANT- GAGNANT.

كما أثبتت التجارب أن التجمعات الصناعية التي تنشأ بمعزل عن مؤسسات التعليم العالي والمراكز البحثية تواجهها العديد من الصعوبات وكثير من الشركات المنتمية تعاني تقلص نشاطها وضعف تنافسيتها إليها ويؤدي لاحقا إلى الانفصال عن هذه التجمعات مقارنة بتلك التي تتعامل مع مؤسسات التعليم العالي من خلال الاستفادة من إمكانياتها البشرية والبحثية، كون الجامعات تلعب دورا أساسيا في التنظيم الشبكي للعنقود من خلال علاقة تبادلية تقوم على فكرة الابتكار المفتوح.

يناقش (CHESBROUGH ;2003) في كتابه « **Open Innovation: The new imperative for creating and profiting from technology** » مبدأ الابتكار المفتوح على أنه الاستخدام المتزايد والمستمر للتدفقات المعلوماتية والمعرفية الخارجية للمؤسسة بالدرجة الأولى؛ واستغلالها لتثمين النشاط الابتكاري لديها، ثم العمل على تنويع قنوات التسويق بهدف تسريع دورة الابتكار.

هذه الآلية تترجم بارتفاع درجة التعامل والتفاعل بين الأطراف ذات العلاقة، تم تطبيق هذا المنهج بداية في المؤسسات الكبيرة (المؤسسات المتعددة الجنسيات المختصة في تكنولوجيا الإعلام والاتصال على غرار (IBM; INTEL ;XEROX)، في بداية التسعينيات وعرفا تناميا كبيرا في أواخر القرن العشرين، كونه لاقى نجاحا لما يحمله من مزايا مادية وعقلنة تكاليف البحث والتطوير* وفعاليته في إعادة هندسة وظائف المؤسسة الرئيسية و وتطوير علاقاتها مع المنافسين والموردين والعملاء وترقيتها إلى درجة الشراكة ذات المنفعة المتبادلة[1]، وهو يعد أحد أهم العلاقات التي تميز النظام الإقليمي للابتكار والأنظمة الدولية للابتكار؛ كما أن المنافسة الشديدة والتقدم التكنولوجي يلعبان دورا حاسما في انتشار هذا الشكل الجديد من الشراكة.

تعتبر الجامعات أكثر الهيئات التي تتعامل معها المؤسسات – خاصة الكبيرة منها– على أساس الابتكار المفتوح ثم بدرجة أقل نسيج المؤسسات الصغيرة المتوسطة.هذا وتتيح هذه السياسة عدة مزايا للمؤسسات منها الآتي ذكره :

– إمكانية الولوج للمعارف والمهارات؛

* في دراسة قام بها الاتحاد الأوروبي حول ممارسات الابتكار المفتوح لدى عينة تقدر بـ 500 مؤسسة عام 2008، حيث يعتبر حجم الإنفاق على عمليات البحث والتطوير التي تمت أخرجتها بالشراكة مع المؤسسات الأخرى أهم مؤشرات الابتكار المفتوح، حيث تبين أن مؤسسات الصناعة الصيدلانية والتكنولوجيا الحيوية قد قامت بأخرجة 40 % من نشاطات البحث والتطوير بما يعادل 20% من ميزانيتها بالشراكة مع مؤسسات أخرى، أقل من 5% مع هيئات بحثية عمومية أخرى، ثم تلتها المؤسسات التي تنشط في قطاعات الإلكترونيك والتجهيزات الكهربائية بما قيمته 10 % من ميزانيتها .

(1) Voir : http://www.innovationpartagee.com/Blog/archives/open-innovation-et-performance-de-la-rd/ consulté le: 15/04/2013.

– إمكانية تبني مشاريع ابتكارية ذات أولوية، والتي تعتبر قدرات المؤسسات البشرية والمالية غير كافية لتنفيذها [1] ؛

– تقاسم أفضل للمخاطر خاصة في أسواق تتسم بالمخاطرة العالية وذات نمو سريع؛

– تخفيض التكاليف؛

– اختصار آجال التسويق من خلال تسريع دورة الابتكار؛

– تراكم المعارف والخبرات بفضل تجمع كتلة كافية من الاستثمارات والفاعلين الأكثر تنافسية على الصعيد الدولي.

الجدول رقم (11): المبادئ التي تميز كلا من الابتكار المغلق والمفتوح

مبادئ الابتكار المغلق	مبادئ الابتكار المفتوح
– تجميع وحيازة الكفاءات التي تتولى قيادة النشاط الابتكاري بصفة مستقلة من أجل تحقيق الأهداف الخاصة بالمؤسسة	– العمل على توفير الكفاءات اللازمة للعملية الابتكارية عن طريق الشراكة والتعاون مع هيئات بحثية، مهنية وعلمية.
– مخرجات البحث والتطوير هي نتاج الجهود الخاصة للمؤسسة من حيث الاكتشاف، التطوير والتسويق	– يتم تنفيذ مخرجات عملية البحث والتطوير عن طريق شركاء مختصين مما يمنح قيمة مضافة عالية للابتكار نتيجة درجة التخصص العالية.
– في حالة أسبقية المؤسسة لاكتشاف الابتكار فهي من تملك حق تسويقه لأول مرة	– الاستفادة من ديناميكية السوق من خلال تلبية احتياجات أنماط مختلفة من الأسواق.
– تتمتع المؤسسة بريادة المنافسة في حال إدخال الابتكار إلى السوق	– تطوير أحسن نموذج للأعمال يمكن من ريادة السوق بفضل إستراتيجية التوسع.
– حيازة الأفكار الجيدة يمنح المؤسسة ميزة أسبقية المنافسة على مستوى السوق	– الاستغلال الأفضل لأفكار المؤسسة وشركائها يمنحها أفضل موقع للمنافسة السوقية.
– الرقابة القانونية الصارمة لحقوق الملكية وعدم تمكين المنافسين من الاستفادة أفكار النشاط الابتكاري	– الاستفادة من عوائد الملكية الفكرية والملكية الفكرية للمؤسسات الشريكة الأخرى من اجل تعزيز والتنشيط المستمر لنموذج الأعمال الذي تنتهجه المؤسسة.

Source: Marko; T.; (2007); **"Frontiers of Open Innovation"**; Lappeenranta University of technology editions; p.87.

[1] Wang Lan ; Wang. Z **;(** 2012); **"Research on Interactive Learning, Knowledge Sharing and Collective Innovation in SMEs Cluster"**; in: International Journal of Innovation, Management and Technology, Vol. 3, n°: 1; p.27.

يتضح من الجدول أن مفهوم الابتكار المفتوح يشير إلى انفتاح المؤسسة على المصادر الخارجية للمعارف وتوجهها نحو الشراكة لتحسين قدرات البحث والتطوير وإشراك مواردها الداخلية مع هيئات مؤسساتية ضمن شبكة منظمة قانونية فيما يتعلق بالملكية الفكرية للابتكارات المسوقة[1].

يرتبط الابتكار المفتوح بصفة مباشرة بجاذبية المؤسسات التي تشكل كيانا إقليميا للابتكار ضمن شبكات محلية تهدف إلى تشجيع التنسيق بين المؤسسات والبحث الأكاديمي وتوجيه سياسات البحث والتطوير لصالح مشاريع متعددة الأطراف ودعم صيغ التمويل العمومي لنتائج البحث العلمي، إلى جانب الاستفادة من آثار التجمع (les effets d'agglomérations) نتيجة التخصص الشديد للأقاليم التي تحتضنها، كما تجدر الإشارة إلى أهمية التجاور la proximité في تبادل المعارف الضمنية الخاصة بكل مؤسسة، ومن ثم تكوين أقطاب بحثية دائمة في حال تمكن هذه الأخيرة من تحقيق شراكات مستدامة بفعل إستراتيجية الابتكار المفتوح.

وقد أكدت الدراسة التي أجرتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OCDE عام 2010 على عينة مؤسسات من الدول الأوروبية أن عدد براءات الاختراع المسجلة من طرف المؤسسات التي تنتمي إلى إقليم واحد أكثر من مجموع براءات الاختراع التي سجلتها مجموع المؤسسات منفردة[2].

الشكل رقم (23): أشكـــــال الابتكـــــار المفـــتوح

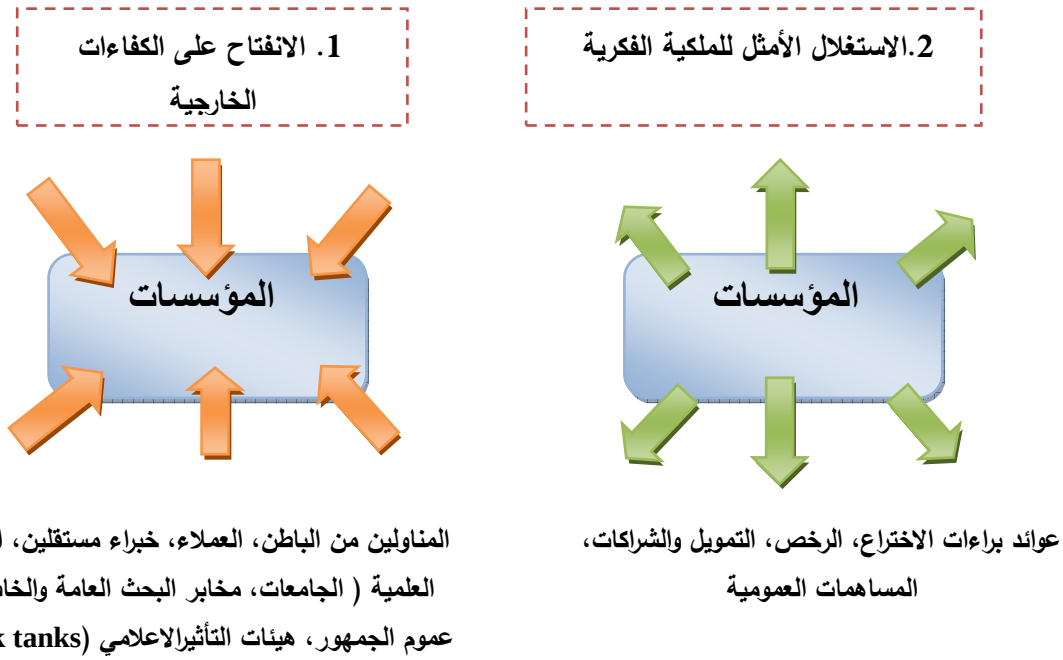

Source : www.innovationpartagee.com consulté le 05/07/2013

(1) Boeck. U;(2010) ; « **Open innovation and new forms of collaboration** », in: Projectique, n°: 05,document téléchargeable sur le lien: **http://www.cairn.info/revue-projectique-2010-2-page-5.htm** p.5,

(2) Frédérique. S ; (2008); Op.Cit ; p.93

يعتمد نجاح نموذج الابتكار المفتوح على الثقة ووجود مناخ اقتصادي متحرر من العوائق البيروقراطية والإجراءات الإدارية المعقدة، كما ينبغي أن تندمج إستراتيجية الابتكار المفتوح مع الإستراتيجية العامة للمؤسسة والهيئات البحثية كونها أصبحت تتبنى التثمين المستقبلي للأفكار[1]، المعارف والتكنولوجيا في خلق القيمة، إلى جانب مرونة الهيكل التنظيمي، والإدارة الناجعة لرأس المال البشري (ثقافة الانفتاح، قبول التغيير والتنوع).

إلى جانب المزايا العديدة التي تتمتع بها سياسة الابتكار المفتوح فإن إشكالية حقوق الملكية الفكرية بما يتعلق ببراءات الاختراع، العلامة التجارية، وأسرار الصناعة قد تطرح بشدة في حالة الابتكار متعدد الأطراف، حيث تعتبر سرقة حقوق الملكية الفكرية خطرا حقيقيا على الأصول غير الملموسة للمؤسسة[2]، وكذلك التكلفة الزائدة الناتجة عن الجوانب القانونية والجزائية للعلاقة مع شركاء خارجيين، خطر عدم استقلالية القرار، دون أن ننسى تهديد تحول الشركاء إلى منافسين محتملين عن طريق استغلال انفتاح قنوات الاتصال و استغلال الكفاءات.

رابعا: التمويل: إن القيام بخطوة تأسيس العنقود الصناعي يتطلب حشد الموارد المالية اللازمة لانطلاقته، بل يجب الإحاطة بكافة المعطيات المتعلقة بالموقف المالي لكل المؤسسات المنتمية له خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تركز على جانب البحث والتطوير (les entreprises innovantes)، كما تجب الإشارة إلى أن عامل التمويل يرتبط بمسألة الثقة من خلال تعزيز خطوة التجاور الجغرافي عن طريق ضم البنوك المتخصصة إلى شبكة العنقود، حيث ترتبط صيغ التمويل وفقا لدرجة نضج واستقلالية هذا الأخير.

بصفة عامة فإن العناقيد الناشئة تعتمد بصفة كلية على دعم السلطات العمومية* من خلال منح قروض متوسطة وبعيدة الأجل للمؤسسات على رأسها المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، مع تبني هيئات مالية لضمان هذه القروض التجاور الجغرافي من خلال توطينها داخل العنقود وهذا ما يعزز عامل الثقة بين المؤسسات المستفيدة والهيئات الممولة لها، مع إعداد تقارير دورية على شكل رقابة[3].

أما في العناقيد "الناضجة" فغالبا ما تستند إلى تمويل ذاتي لاحتياجاتها عن طريق:

– بيع براءات الاختراع بعد تسويقها على شكل ابتكارات مصدرها الجامعات ومراكز البحث؛

---

(1) H. Chesbrough; (2004); " **managing open innovation**" ; in : Research Technology Management; n°: 49; p. 23.

(2) Thierry .I ; Denis. L ; (2011) ; **« Une analyse critique des fondements de l'innovation ouverte** »; in ; Revue française de gestion ; n°: 210 ; éditeur Lavoisier ; p.27.

* في فرنسا تم رصد ما قيمته 1.5 مليار أورو لدعم 71 قطبا تنافسيا متخصصا في: الطيران، تكنولوجيا الفضاء، المعادن الجديدة، النانوتكنولجيا، البيوتكنولوجيا، و البصريات...إلخ.

(3) voir : http://smallb.in/faq/what-cluster-financing what is Cluster financing?; Consulté le: 17/01/2014

- رأس المال المخاطر (بنوك متخصصة، ملائكة الأعمال، الحاضنات التكنولوجية التابعة للشركات متعددة الجنسيات)

- عوائد الإيجار، الاستثمارات الأجنبية...إلخ.

الشكل رقم(24): أنظمة العلاقات في العنقود الصناعي

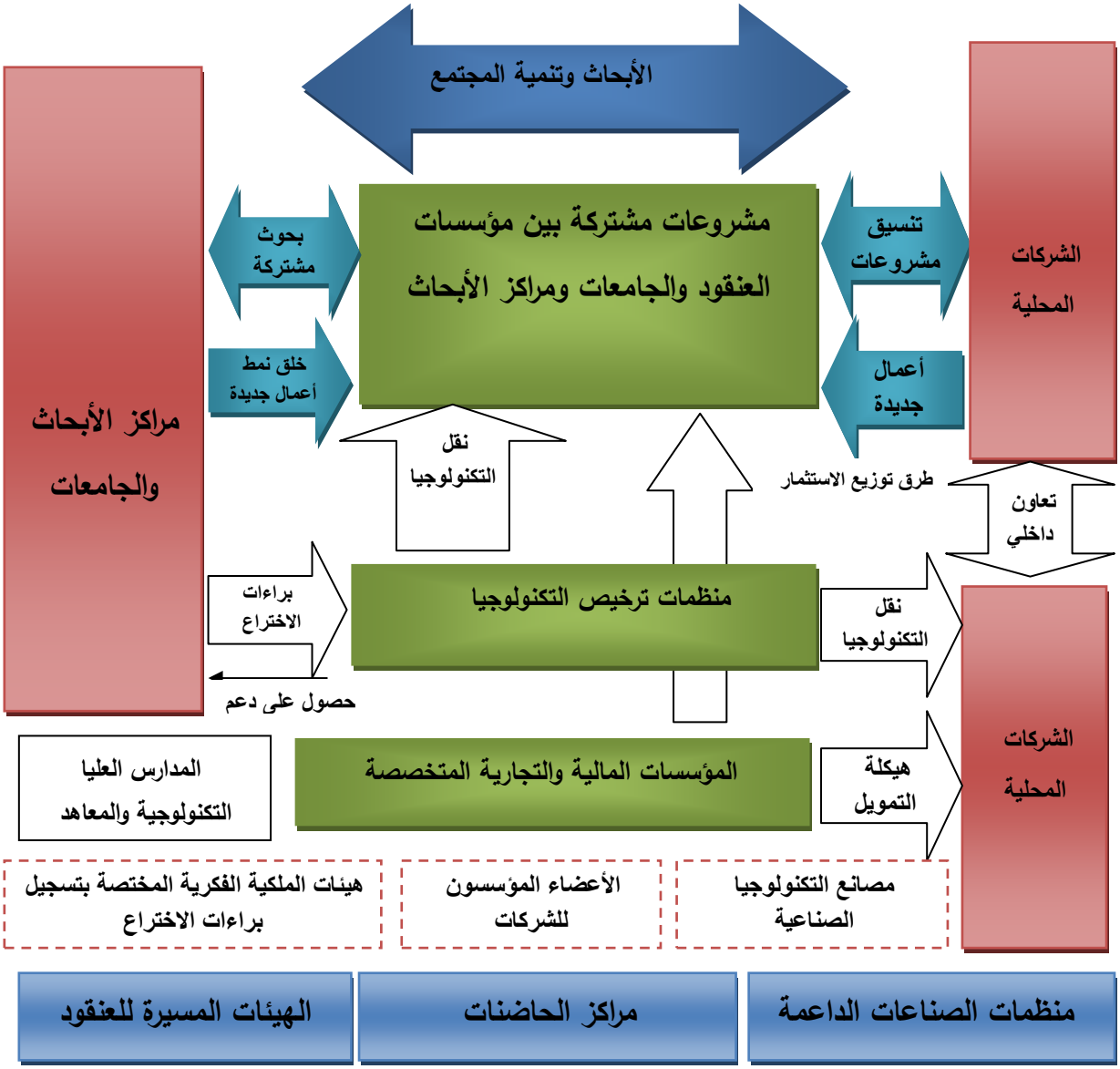

Source : Marc-Hubert .D ; Abdelillah. H ; (2009) ; Op.Cit; p64.

المبحث الخامس:التـــسويق الإقليمي كأداة للتأثير (territorial marketing)

تمهيد:

في ظل ما فرضته السياسات التنافسية اليوم من توسع للمؤسسات خاصة منها المتعددة الجنسيات والتي تتسم بحركية نشطة لرؤوس الأموال ومواقع الأنشطة الإنتاجية، أصبحت الأقاليم تطمح إلى استقبال مشاريع جديدة ، لكن بالمقابل زادت متطلبات ومعايير التوطن الصناعي للمشاريع الاستثمارية مما فتح المجال للمنافسة بين الأقاليم لاستقطابها، كما أن الظواهر التي رافقت توجه الدول والحكومات نحو تبني خيار اللامركزية و العولمة بمكوناتها الاقتصادية الحضارية والثقافية، فرضت على الجماعات الإقليمية رفع تحدي جاذبية أقاليمهم، وإدماج هذا المفهوم ضمن السياسات العمومية، ومحاكاة الانفتاح على العالم مع محاولة الحفاظ على الهوية ضمن إطار دفاعي للذكاء الاقتصادي و هي العولمة المحلية « glocalisation » وهذا يفسر مقارنة الجماعات الإقليمية بالمؤسسة في تصور الإقليم كمنتج يحتاج علامة مميزة له، تسويقه داخليا وخارجيا بما يتلاءم والخصائص المميزة لكل إقليم، ثم ضمان استدامة نجاحه.

إن شدة المنافسة بين الأقاليم في جلب الفعاليات النشطة دوليا فرض عليها تكثيف الجهود لتدعيم جاذبيتها بالاعتماد على أدوات جديدة للتسيير الإقليمي مثل التسويق وقد استعان به المسؤولين أو الفاعلين في اقليم معين "بلد أو جزء منه" من أجل تثمين قيم الإقليم وتحسين صورته على المدى الطويل، في هذا الإطار نحاول في هذا المبحث معالجة الإشكالية المتمثلة في كيفية مساهمة التسويق كمنهج استراتيجي في تدعيم جاذبية الأقاليم بالإجابة، إن كان التسويق الإقليمي حتميا في مجتمع متفتح وتنافسي أكثر فأكثر، وإن كان لا يختلف عن التسويق المطبق على المؤسسة من حيث المفهوم والمبادئ والمتغيرات وعن الطرق المعتمدة في التحليل الاستراتيجي لإقليم معين لتحديد المزايا التنافسية مقارنة بالمنافسين واختيار التموقع المناسب والمستهدفين المحتملين .

المطلب الأول: تطور التسويق الإقليمي ومفهومه

وفقا لشهادة بعض الكتاب على غرار المؤرخ STREPHEN WORD فقد طبق التسويق على الأقاليم منذ القرن 19، ويظهر هذا جليا من خلال بعض الممارسات في الحقبة الاستعمارية للولايات المتحدة، أخذت شكل تسويق للمواد الفلاحية، وانطلاق حملات ترويج للأراضي الفلاحية الخصبة لجذب الاستيطان السكاني من خلال مشروع تعمير الغرب الأمريكي في حين بدأ الترويج للوجهات السياحية للمدن ابتداء من سنة 1875، حيث شرعت الدول والأقاليم المحلية بالترويج للسياحة نحو مدنهم بمساعدة عديد الفاعلين الإقليمين مثل شركات النقل بالسكة الحديدية، الفنادق، الكازينوهات و المحطات العلاجية،

كما تم البدء في تصنيع اللافتات الاشهارية، كتيبات الدليل السياحي وتوزيع الأقراص المضغوطة وربط العلاقات الودية مع وسائل الإعلام.

وتعد مدينة Poitiers أول مدينة تقوم بإنجاز دراسة لتسويق إقليمها ومعرفة قدراته الاستقطابية عام 1970، وبالنظر إلى التطور المضطرد لتكنولوجيا الإعلام والاتصال فقد ساعد هذا الأقاليم التي تعاني من تعثر في تسويق واجهتها السياحية والاقتصادية؛ وإمكانية استجابة الجماعات الإقليمية للطلب (الجمهور)، على غرار تخصيص مواقع الانترنيت ذات روابط متعددة للولوج إليها بفضل الشراكة المتعددة الأطراف وتبني إنجاز المشاريع الضخمة ذات الطابع الإبداعي والفني[1] .

وتجدر الإشارة إلى أن مصطلح التسويق الإقليمي بمعناه الحقيقي قد وضعه كل من ASHWORTH و H.VGOOD في كتابهما " selling the city : marketing approaches in public sector planning » عام 1990 حيث عرف مفهوم وممارسات التسويق الإقليمي اهتماما نظريا وعمليا كبيرا من طرف المختصين في الاقتصاد الحضري، السلطات العمومية وعلى رأسها الجماعات الإقليمية، كما أن (Vincent Gollain ;2008) يعرف التسويق الإقليمي بأنه "مختلف الجهود المبذولة لتثمين الإقليم وإمكانياته، وتوفير عرض إقليمي قادر على المنافسة السوقية و يؤثر على قرارات وسلوك الجمهور المستهدف لصالح الوجهة الإقليمية ويكون في الوقت نفسه متفوقا على ممارسات المنافسين بصفة مستمرة" [2].

تعرف سياسة التسويق الإقليمي على أنها فن دراسة سلوكات واحتياجات المستثمرين ومقارنتها بما يوجد فعلا على الإقليم وتحديد الأهداف الأساسية والاستراتيجيات التي تسمح بترويج صورة ايجابية عن الإقليم وخلق هوية تعبر عن الديناميكية التنموية والترفيهية التي يشهدها، وعوامل الجذب فيه بهدف ضمان تموقع أو على الأقل ترشيح جيد للإقليم ضمن الخيارات المطروحة للاستثمار، الترفيه والتسوق* . وهو ما يشكل تحديا حقيقيا للجماعات الإقليمية باعتبار أن التسويق الإقليمي هو الآلية التي تمهد للتنمية الإقليمية والمحلية، حيث تستعمله كأداة للتشخيص العملي من أجل وضع تصور سياسة تأثير ملائمة للعرض الإقليمي[3]، كما أنه أرضية للإعلام المكاني.

---

(1) Touaght .N, (2011) ; **« le marketing territorial. Outil de développement du territoire »**, présentation au séminaire sur les zones industrielles et le développement local, (Bejaia. Hôtel les Hammadites) 11/04/2011.

(2) Vincent .G, (2012), **« Identifier et valoriser ses avantages comparatifs territoriaux avec la méthode Cerise Revait® »**, 5ème version ;guide téléchargement sur : www.marketing-territorial.org.

* نذكر على سبيل المثال: صناعة النانوتكنولجيا في مدينة قرونوبل، وهوس ألعاب الفيديو في مدينة ليون

(3) THEBAULT. M ;(2006), **« Le marketing territorial »,** document téléchargeable sur le lien ; http://www.notabene.asso.fr/journal/journaux/journal24.pdf; consulté le :17 /04/2014.

لهذا الغرض استدعى الأمر استخدام تقنيات التسويق الكلاسيكي(أنظر الجدول رقم(12)) من أجل جذب الاستثمارات الجديدة، شرائح سكانية جديدة وكذلك السياح، هذه الآلية تندرج ضمن الاستراتيجيات المحلية لسياسة الذكاء الاقتصادي من خلال تعزيز تنافسية وجاذبية الإقليم، حماية النسيج الاقتصادي المحلي، والتدخل لصالح المؤسسات بواسطة التأثير السياسي الإعلامي و الاقتصادي[1]. كما يعتبر نمطا متقدما من سياسات تدخل الدولة والعمل لصالح الإقليم؛ إذ يظهر كوسيلة تسمح للفاعلين الإقليميين بمعرفة إقليمهم وضبط احتياجات المستثمرين وفهم المحفزات التي تؤثر فيهم، مع التركيز على دور الجماعات الإقليمية الرسمية في هذا الإطار، وتنشيط الاتصال الإقليمي كشكل من أشكال الاتصال العمومي* بين الفاعلين الإقليميين والأطراف الأخرى والذي يعتبر دعامة أساسية لتفعيل الحكامة المحلية.

و الجدول الموالي يوضح مميزات التسويق الإقليمي بمقارنته مع أنواع التسويق الكلاسيكي:

الجدول رقم (12): مميزات التسويق الإقليمي عن الأنماط التسويقية الأخرى

عناصر التسويق	التسويق السلعي	تسويق الخدمات	التسويق الإقليمي
العميل	عميل مستخدم للمنتج	عميل مستخدم للخدمة	عميل(أعوان إقليميين مؤسسات، مواطنين سياح، مهنيين...)
العرض	المنتج	الخدمة	عرض إقليمي متعدد الأبعاد (الموارد الطبيعية، التاريخية، الدينية محفزات ضريبية..)
السعر	سعر محدد	سعر محدد	الاستثمار(العقار، التجهيز)، التوظيف(موارد بشرية، الجباية)
قنوات التوزيع	قوة البيع والتوزيع	شبكة الوكالات و فروع الخدمة	متعددة المستويات (إعلامية سياسية، رياضية، اقتصادية، سياحية، علمية....).

(1) REBILLARD. S, (2011) ; "**L'analyse identitaire un enjeu pour les territoires",** in : Revue Espaces n° : 253, éditions Identité et marque de destination, p.58.

*يظهر الاتصال العمومي على انه مجموع الأنشطة والتقنيات والممارسات التي تقودها الهيئات والمنظمات الرسمية وغير الرسمية العمومية والخاصة والتي تهدف إجمالا إلى نشر وتبادل المعلومات بغرض ترقية وتبليغ القرارات والخدمات العمومية والعمل على تحسين مصداقيتها والدفاع عن القيم المشتركة والمساعدة على الحفاظ على الروابط الاجتماعية من خلال مرافقة المواطن و مشاركته في العملية التنموية ، وعليه فالاتصال العمومي لا ينحصر فقط في شخص السلطات العمومية بل يمتد إلى الهيئات السياحية ،وكالات التنمية، وكالات التخطيط الحضري وتهيئة الإقليم، الجامعات، غرف الصناعة والتجارة، الجمعيات المهنية...إلخ)، في حين الاتصال الإقليمي يعتبر متغيرا مفتاحيا يأخذ في الحسبان التأثير على الآخرين وتقديم صورة ملائمة عن هوية الإقليم، حيث يلعب دورا تكميليا للتسويق الإقليمي من خلال ترقية الصلة بين الأعوان الإقليميين وتعبئتهم لصالح مشروع إقليمي مشترك وهذا بمساعدة أدوات الإعلام والاتصال (الصحافة، الإذاعة والتلفزيون، الانترنت و الملصقات) وغير إعلامية (الخطط الإستشرافية، المعارض والمؤتمرات المهنية).

قياس الأداء	جودة المنتج	جودة الخدمة	القيـــاس المـــادي واللامـــادي: رضـــا المؤسســـات، الـــدخل الفـــردي، كثافـــة الوافدين

Source : fiches pratiques du développement économique, (2003) ; **« Marketing territorial : Un Mix marketing produit et de marketing des services »**, n° :47

أولا: دعائم التسويـــق الإقليـــمي

يتبين لنا من خلال التعريفين السابقين أن للتسويق الإقليمي مساهمة جد مهمة في التنمية المكانية للإقليم حيث يمثل أداة من أدوات التسيير العمومي الحديث تسمح بجذب وولاء عدة فئات أطراف اقتصادية واجتماعية خاصة السياح والوحدات الاقتصادية، هذين الأخيرين يشكلان استثمارا حقيقيا كونهما يساهمان في تحسين نوعية الإطار المعيشي، وبناء إحساس بالفخر ونشر القيم الإيجابية لمجموع الفاعلين الإقليميين، وعليه يمكن أن نبين ثلاث أسس تقوم عليها إستراتيجية التسويق الإقليمي وهي على الترتيب:

1- الهوية l'identité:

على غرار تقنيات التسويق الكلاسيكي للمنتجات والخدمات والتي تعبر في جوهرها عن أهمية رضا العملاء وولائهم وتترجم رؤيا ورسالة المنظمة التي تسوقها، فإن نفس المبدأ ينطبق على هوية الإقليم فهي تجسد القيم الحضارية والتاريخية و تعزز روح الانتماء لدى قاطني الإقليم و زواره انطلاقا من هيئاته المؤسساتية كونها تختزل مكونات رأس المال الإقليمي وتميزها عن الأقاليم الأخرى، لذا فإن أي غموض في تفسير هوية الإقليم أو تصميمها قد يخلق ارتباكا لدى الجماعات الإقليمية مما يصعب بناء سيرورة متكاملة للتسويق الإقليمي.

أ- العلامة الإقليمية: la marque territoriale

إن علامة الإقليم عبارة عن رمز أو شعار **LOGO** يحمل دلالات وإشارات مميزة كتابية، ولونية تسمح فورا بتمييز منتجات وخدمات الإقليم عن الأقاليم الأخرى، وهي عامل ضروري لتفعيل التسويق الإقليمي كونها ذات طابع اتصالي و تحمل معالم هوية واضحة ومحددة؛ كما أنها رأس مال معنوي للإقليم وبإمكانها أن تصنع فارقا من خلال حسم قرارات الجمهور المستهدف[1]، هذه المعالم قد تكون ملموسة (المناخ، الموقع الجغرافي) أو غير ملموسة على شكل سمعة معروفة مثل عاصمة الموضة لباريس، عاصمة الضباب بالنسبة لمدينة لندن، لذا فإن تموقع العلامة الإقليمية يهدف إلى إظهار حظوظ الإقليم المختلفة في المجالات التالية ما:

[1]JOURDAN. P ; (2008) ; **"Le capital marque : en quoi la catégorie de produit influence-t-elle le rôle de la marque dans le choix du produit ?",** in : Revue française du marketing, n° :216 ; pp.17-19

- موقعه الجغرافي الاستراتيجي، وانفتاحها الحضاري على الآخرين؛

- الاستقرار السياسي والاجتماعي؛

- محافظته على نمط عال من المستوى المعيشي للمقيمين وغير المقيمين من الطلبة و المهاجرين، وكذلك قدرتها على الجمع بين التنمية والنمو واحتضانها للابتكار الاقتصادي والاجتماعي والاستدامة؛

- التمسك بالتميز والتفرد من خلال صورة الإقليم الهوياتية التي تجمع بين الاعتزاز بالماضي والاستعداد للمستقبل؛

- الإرث الثقافي السياحي المادي واللامادي؛

- الميول نحو الرياضة والهوايات؛

- توجهه الإنساني والعمل على الحفاظ على كرامة الإنسان[1]

يرى (Philippe Jordon ;2007) أن العلامة الإقليمية تتعلق بمساندة وجمع المقيمين والفاعلين في الإقليم حول ميزة أو توجه ريادي معين حيث تشجع العمل الجماعي، فهي –أي علامة الإقليم– تشمل الشواهد التاريخية، الحضارية والسياحية كبرج إيفل لمدينة باريس، كما أن لبعض الأقاليم أو المدن التي لا تمتلك معالم طبيعية على غرار إمارة دبي فإن المعالم الفنية كبرج العرب أصبح علامة المدينة بامتياز، إلى جانب العوامل الثقافية التي تتمتع بها، ويمكن تمييز عدة أنماط من العلامات الإقليمية وهي:

- **علامة الجودة:** يمكن أن تتجسد علامة الإقليم تبعا لشهرة وجودة منتجاتها الفلاحية والتصنيعية وأصلها الجغرافي مثل جبن مدينة فرانكفورت السويسرية، ويمكن تنفيذها لتحسين سمعة الأقاليم الريفية ومن ثم جذب آثار النمو لهذه المناطق؛

- **علامة البلد(الدولة):** بالرغم من أن هذا النمط من العلامات يلقى رواجا كبيرا مثل الحملات الإعلامية التي تروج لصالح بلد معين: اسبانيا، تونس، المغرب وفي الوقت نفسه قد تجسد وجهة سياحية معينة مثل أهرامات الجيزة في مصر، فهي ذات أهداف ترويجية جد محددة انطلاقا من السياحة، التعليم مرورا بالصناعة؛

- **علامة "صنع في"**: وهي أكثر العلامات أصالة حيث تمثل رمز الجودة ولها تأثير على الجمهور المستهدف ولعل السيارات الألمانية، العطور الفرنسية والأفلام الهوليودية، أمثلة واضحة، إلى جانب أن

[1] Meyronin .B (2012); **« Le marketing territorial. Enjeux et pratiques »**, 2éme Edtion Vuibert, Paris. P.55

المؤسسات تفضل التوطن في الدول التي لها صورة ذهنية عن الجودة وتعتبر دعاية غير مباشرة لجودة منتجاتها؛

-**علامة القطب الصناعي:** و هي الأقطاب البحثية والعناقيد الصناعية التي تقود التنافسية الاقتصادية والعلمية للإقليم، حيث أن هذه الأقطاب المتخصصة تخلق روابط فعلية بين الجماعات الإقليمية و تثمين المهارات الصناعية ضمن نطاق B to B ؛

ب- صورة الإقليم: l'image du territoire

يمكن أن نقدم الصورة على أنها "الحصيلة المادية، المعنوية والموضوعية العقلانية والواقعية التي يكتسبها الفرد أو الجماعة نتيجة سلوكه"[1] أما بالنسبة للإقليم فإن الصورة التي تسعى إليها الجماعات الإقليمية هي التي تعكس ما هو الإقليم عليه فعلا، طموحه، المشاريع الإستراتيجية والرؤيا المستقبلية، وهذا انطلاقا من عوامل الهوية الإقليمية المكانية، الموضوعية، والزمنية، والتي من الضروري الإحاطة بها جميعا من أجل تفعيل أداء اتصالي ممتاز تمارسه السلطات الإقليمية ومتوافق مع إمكانيات الإقليم.

أما بالنسبة للجمهور المستهدف فتعتبر الصورة تلك التي يقيس بها الجمهور المستهدف الإشارات المتأتية من مكونات العرض الإقليمي، الخدمات وفعالية الاتصال الإقليمي والتي تقدمها العلامة الإقليمية كما تقلل صورة الإقليم الايجابية من حالة عدم التأكد والمخاطر للمستثمرين عند اتخاذ القرارات الاستثمارية وهنا يمكن أن نميز أهم المداخل أساسية لتفعيل الصورة الخارجية للإقليم:

- الإشعاع السياحي و الثقافي (التقاليد، الديانة، هوية السكان الحضر والقرويين) [2]؛

- شهرة وسمعة المنتجات والهوية البصرية للإقليم (المناظر الطبيعية، الغابات، الحظائر الطبيعية الهندسة المعمارية الكلاسيكية والمعاصرة)؛

- نجاعة السياسات الحكومية على مستوى الإقليم (الأنشطة الاقتصادية الكثيفة، توطين وتجاور الخدمات العمومية)؛

- التمكن من تنفيذ الاستراتيجيات المحلية / الوطنية للجاذبية (المؤسسات، المواهب العلمية، الطلبة).

---

[1] RATIER. M ; « **L'image en marketing : cadre théorique d'un concept multidimensionnel** » ; Cahier de recherche – document téléchargeable sur le lien : http://www.iae-toulouse.fr/files/154_pdf.pdf ; consulté le : 17/04/2014.

[2] Das, D., Mohapatra, P. K & al; (2007); **"Factors influencing the attractiveness of a tourist destination: a case study "**, in: Journal of Services Research, Vol: 7, n°: 1, pp. 133-134.

2- المشاريع الضخمة والاستعراضية: les mégaprojets

من الملاحظ أن المشاريع الضخمة خاصة الحضرية منها، تمنح أفضلية وسهولة في عملية الاتصال الإقليمي، فهي تعبر عن جهود مواكبة الجماعات الإقليمية للعصرنة والتمكين لجاذبيته، وفي هذا الصدد يمكن أن تمثل الأحداث والتظاهرات الثقافية، السياسية والرياضية نقطة انطلاق لتجسيد مشاريع ذات طابع رمزي واستعراضي كالألعاب الأولمبية، التظاهرات الثقافية والسينمائية..إلخ، كما أن لبعض الشخصيات السياسية، المهندسين المعماريين، والكتاب دور في تجسيد منشآت فنية فخمة تمنح لمسة جمالية للإقليم.[1]

الشكل رقم(25): نماذج عن المشاريع الضخمة والاستعراضية من العالم

1- الميدان الاصطناعي للتزلج على الثلج les arcs –فرنسا

2- نخلة الجميرة في مدينة دبي- الإمارات العربية المتحدة

Source : www.citiesandregions.com; consulté le : 12/03/2014

3- التزام الفاعلين الإقليميين: تعمل الجماعات الإقليمية على تطبيق إستراتيجية التسويق الإقليمي بالشراكة مع الأطراف ذات العلاقة سواء عموم الجمهور، المهنيين والأكاديميين كونهم يعتبرون سفراء الإقليم، لذا عليها أن تنمي لديهم الشعور بالانتماء وتعبئتهم بما يخدم الصورة الحسنة عن الإقليم، وخلق مكانة ذهنية ايجابية لدى الآخرين، وتكشف تعبئة عن حلقة مميزة من التأثير المباشر وغير المباشر: فاعلين إقليميين محفزين، تحفيز الزوار وغير المقيمين، وبالمقابل فإن إعجاب هؤلاء بالإقليم ومكوناته، يبث شعورا بالفخر والاعتزاز لدى الأعوان الإقليميين.

(1) DANY. C ; (2007) ; **« Libérez la publicité des destinations »,** in : Revue Espaces; n°: 310, éditions : Images et stratégies médias, p.58.

ثانيا: مزيج التسويق الإقليمي: le mix du marketing territorial

يعتبر إعداد المزيج التسويقي أهم عوامل نجاح أي سياسة تسويقية للمنتجات والخدمات التي تقدمها المؤسسة، حيث يساعد على تموقع المنتج أو الخدمة وفي هذه الحالة- العرض الإقليمي- ضمن خيارات الاستثمار، السياحة، الدراسة، ونظرا لأن عناصر المزيج التسويقي قد عرفت تطورا كبيرا في أدبيات التسويق فإننا نقترح ثمانية عناصر لمزيج التسويق الإقليمي، وهي بطبيعة الحال لا تحتل نفس الأهمية ويمكن ضبطها وفقا للفئة المستهدفة نفسها واحتياجاتها، المنطقة الجغرافية، ومزيج التسويق الإقليمي عبارة عن **7Ps** زائدا عنصر I للتأثير هو بمثابة الانطلاق في تنفيذ مخطط الأعمال بالنسبة للسلطات والهيئات الإقليمية المختصة وهي: المنتج الإقليمي، السعر، الترويج، المكان، السياسة المحلية، الرأي العام، السياسات الموجهة نحو استمتاع العميل، والتأثير[1].

1- (منتج إقليمي/ خدمات) produits/ services : وهي ترتبط بفعالية الاستجابة لتوقعات الفئات المستهدف، تنظيم تثمين العرض الإقليمي ومدى تناغمها مع تشكيلة الخدمات المقدمةّ؛

2- السعر prix : تعمل سياسة التسعير على التأثير بشكل مباشر وغير مباشر على تكاليف الاستثمار الأولية في الإقليم، وكذلك تكاليف النشاط واستقرار المقيمين الجدد، وهذه السياسة تكون ناجعة بالنسبة للمدن أو الأقاليم الظهيرة والتي تكون قريبة من المراكز الحضرية التي تعتبر أسعار الإيواء و النشاط مرتفعة فيها[2]؛

3- سياسة الترويج والاتصال الإقليمي promotion/ communication territoriale:استخدام الوسائل الكلاسيكية والمتطورة كوسائل الإعلام التي تستخدم مباشرة في جذب فئات معينة وبالتالي التنبؤ بالطلب المستقبلي*؛

4- سياسة المكان/ التنظيم placement/organisation : ويقصد به في هذه الحالة مجالات التنسيق الممكنة والتي تجعل من مكونات العرض الإقليمي متاحة من خلال انسيابية وسهولة الوصول إلى الخدمات والفعاليات الجارية داخل الإقليم؛

---

(1) Hankinson G, (2007), **"The management of destination brands: Five guiding principles based on recent developments in corporate branding theory"**, in: Brand Management, Vol : 14, n°: 3, pp. 240-241.

(2) **« Club des Développeurs Economiques d'Ile-de-France » ;** (CDEIF); Article disponible sur le site : http://www.cdeif.org, consulté le : 18/03/2012.

* وفقا لتحقيق قامت به مؤسسة Traval Competitive Index فقد تبين أن حوالي 40% من السواح- بناء على عينة قدرها مليار نسمة- يختارون وجهاتهم السياحية انطلاقا من أفلام سينمائية شاهدوها مسبقا، إلى جانب الرحلات المنظمة من الأقاليم المجاورة في نهايات الأسبوع، وهذا يدل على أهمية تركيز المسوقين الإقليميين على هذا النوع من الأحداث وممارسة تأثيرهم لصالح تصوير الأفلام السينمائية في إقليمهم.

5- السياسة المحلية la politique locale: توجيه السياسات والخطط الإقليمية والمحلية نحو تبني ممارسات تسويقية فعالة، تندرج ضمن التجاوب مع طموحات العملاء المستهدفين؛

6- الرأي العام l'opinion publique: أي التحسيس المستمر للمقيمين وزوار الإقليم والأهم تحسيس القوى الاقتصادية والمهنية وحتى جماعات الضغط بأهمية تسويق صورة ايجابية عن الإقليم وتثمين الموارد المحلية والعمل على تنويعها واستدامتها؛

7- السياسات الموجهة نحو استمتاع العميل le plaisir du client: بذل الجهود من طرف الفاعلين العموميين والخواص بتحسين الخدمة العمومية لإرضاء رغبات العملاء والعمل على بناء الولاء لديهم؛

8- **سياسة التأثير: politique d'influence** وتعنى بالممارسات الموجهة لإقناع الشبكات العلائقية المرافقة للمؤسسات (غرف الصناعة والتجارة، المستشارون والخبراء، التنظيمات الضاغطة، السفراء ومكاتب السياحة، وسائل الإعلام) بالاندماج في سياسة التسويق الإقليمي والتدخل لصالح نشر مزايا الإقليم.[1]

مما سبق فإنه يمكن القول أن فعالية التسويق الإقليمي لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل مشاركة قوية من مختلف الهيئات الاقليمية والسلطات الوطنية، وتعبئتهم لفائدة تطوير المشروع الإقليمي القائم على تسويق ذهنية تنم عن اعتزاز برأس المال الإقليمي وتتجسد هذه الصورة بوضع سياسة قائمة على دعائم التسويق الكلاسيكي الذي تنتهجه المؤسسة الاقتصادية، ثم وضع خطة مكثفة على جميع الأصعدة وذات إستراتيجية طويلة المدى وتنفيذ حملات ملائمة وذكية من حيث المكان والزمان[1.]

المطلب الثاني: سيرورة التسويق الإقليمي: la démarche du marketing territorial

تتأسس سياسة التسويق الإقليمي في البحث في العوامل المادية، المعنوية والموضوعية للإقليم وتثمينها، وبغض النظر عن نموذج التسويق الإقليمي الكلاسيكي القائم على استخدام تكنولوجيا الاتصالات والدعايات الإعلامية، الإعفاءات الضريبية، فإن النموذج الحديث للتسويق يعتمد على استباق رغبات الأطراف الخارجية من خلال تقديم إضافات جوهرية للموارد المتاحة وتبني سيرورة ديناميكية وذكية لممارسة التسويق الإقليمي، لإعداد إستراتيجية التسويق الإقليمي لإقليم ما؛ يجب المرور بعدة مراحل يشرحها الشكل الموالي:

---

[1] Hankinson G, (2007). Op.Cit, p.144.

[1] عمار بكار،" **كيف تسوق مدينة؟**"، جريدة الاقتصادية، عدد: 5439، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2008/09/01/article_13430.html consulté le: 13/05/2014.

الشكل رقم (26): أبعاد التسويق الإقليمي الفعال 360°:

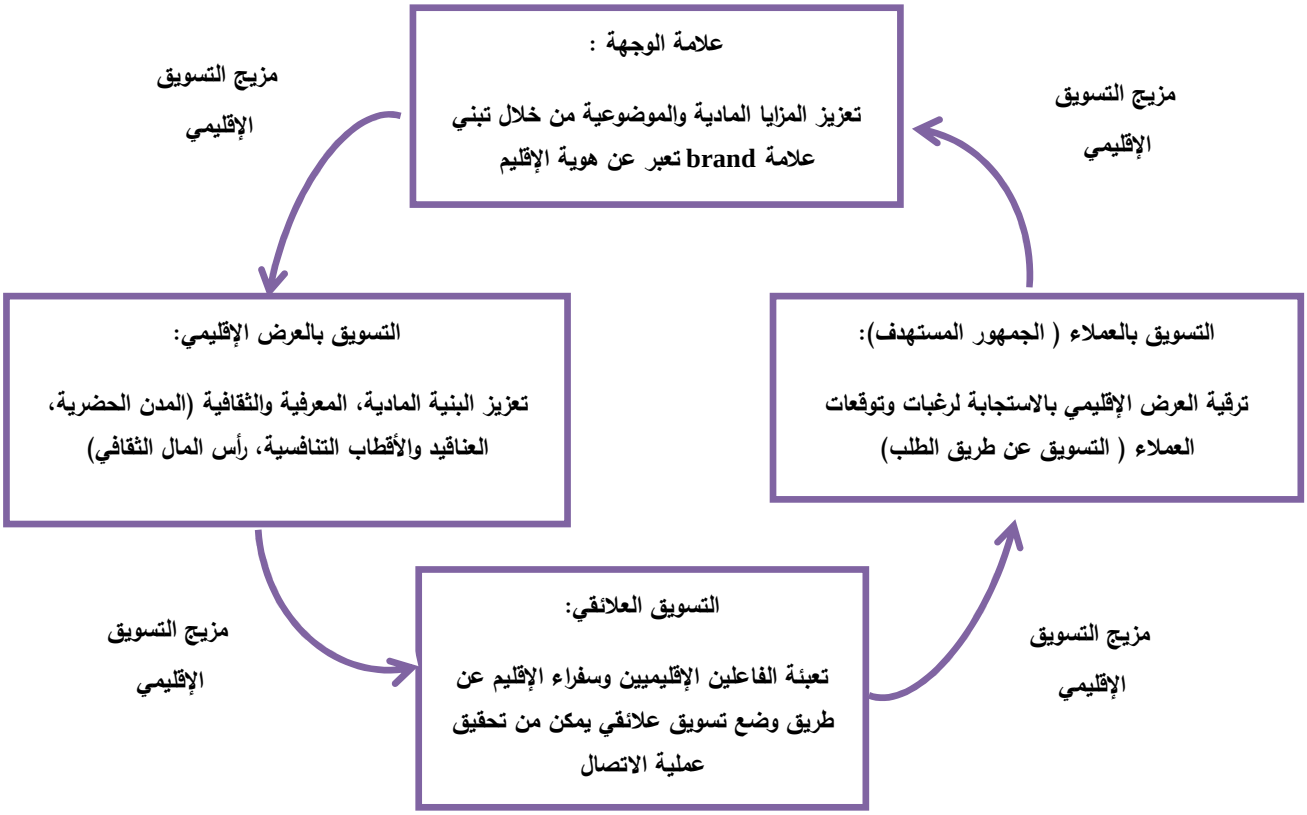

Source : MARTINE ; B **; « ville et image: vers une culture générique » ;** article disponible sur le lien , http://www.larevuedesressources. org/article.php3?id_article=532, consulté le :17/08/2013.

أولا: التشخيص والتحليل الإقليمي le diagnostic- analyse territorial:

يتمثل تشخيص الإقليم في تقييم نقاط القوة والضعف للإقليم ومن جهة أخرى الفرص والتهديدات للمحيط بكافة مكوناته، وهو عبارة عن تحليل **SWOT**، حيث يمكن أن تكلف الجماعات الإقليمية المكاتب الاستشارية لتنفيذه، إلى جانب التشخيص القطاعي للإقليم مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصال، وهنا يندرج دور خلايا اليقضة الإقليمية ونظام المعلومات الإقليمي لتغطية نقص المعلومات والإحصائيات التشخيصية، مع ضرورة تحديد الأشخاص الطبيعيين والمعنويين ذوو العلاقة والذين يؤثرون في الحياة الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية في الإقليم بإنجاز بطاقية تسمح بتقديم تصوراتهم ومشاريعهم المستقبلية وميادين أنشطتهم كالصناعيين، ومراكز البحث ومكاتب الخبراء (think tanks)، وكالات التهيئة الإقليمية ووسائل الأعلام المرئية، المسموعة والمكتوبة وشبكة الانترنت[1].

[1] Ferroudja .B & Ahmed. T ; (2013) ; **« Le positionnement stratégique d'un territoire : quel apport du marketing territorial? »** in : Revue des Sciences Économiques et de Gestion n°:13 ; université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou ; p.112.

كما يجب التعامل مع التقييم الدوري لمستوى الوعي لدى المقيمين والزوار بالتحديات والآفاق التي يواجهها الإقليم مثل تقييم الممارسات البيئية والمسؤولية الاجتماعية للمؤسسات، تقييم مستوى الخدمات الإستراتيجية كالنقل، الأمن، والتسهيلات السياحية وهذا عن طريق الدراسات الكمية والنوعية التي تنجزها الهيئات المختصة وتقارير الهيئات العالمية كالبنك الدولي، المنظمات الدولية (السياحة، الصحة، اليونسكو) (أنظر الجدول رقم(13)):

الجدول رقم (13): إعداد مصفوفة SWOT للإقليم

نقاط القوة	نقاط الضعف	الفرص	التهديدات
التحليل الداخلي:		**التحليل الخارجي**	
– البنية المكانية للإقليم، صورة الإقليم، النسيج الاقتصادي، الأداء القيادي للجماعات الإقليمية، الموارد(البنية التحتية، الأموال العمومية، رأس المال الاجتماعي، فعالية السياسات الإقليمية).		**– الإطار السياسي، الاقتصادي، التكنولوجي والتشريعي للأقاليم المنافسة، الاستراتيجيات الحالية والمستقبلية للمؤسسات، مكانة الإقليم ضمن الخيارات الاستثمارية.**	

Source : Ferroudja .B & Ahmed. T ; (2013) ; Op.Cit ; p.115

نلاحظ مما سبق أن المعلومة والمعرفة تعتبران حجر الأساس في تفعيل التسويق الإقليمي من خلال القيام بالخطوات التالية:

– إحصاء مقومات العرض الإقليمي؛

– جمع وتحليل كافة البيانات المرتبطة بعروض الأقاليم المشابهة من حيث(المنافسة، الطلب والبيئة العامة)؛

– تحليل المتغيرات التنافسية وتحديد الأكثر تأثيرا منها فيما يتعلق بقرارات التوطن الصناعي، السياحي والتعليمي؛

– إجراء المقارنات المرجعية Benchmarking التي تسمح بانتقاء ومحاكاة التجارب والممارسات في الأقاليم الأخرى؛

– ترقية أنظمة المعلومات الإقليمية إلى قاعدة من قوية من المعطيات والمعارف التي تمهد لوضع تصورات مكانية لصالح الاستشراف الإقليمي؛

– تنفيذ الدراسات حول استخلاص المرجعيات الذهنية التي يتمتع بها الإقليم، والاستعانة بها في تصميم علامة مميزة للإقليم؛

ثانيا: دراسة العرض الإقليمي وعروض المنافسين l'offre territoriale

يعرف العرض الإقليمي على انه قدرة الإقليم على تقديم بيئة جاذبة على الصعيد الاقتصادي، التشريعي، الإداري، الاجتماعي والجغرافي للمؤسسات والأفراد الراغبين في التوطن والاستقرار فيه على شكل خدمات لمرافقة هؤلاء العملاء إلى جانب العوامل المالية و تحسين المردودية المرتبطة بتحليل تكاليف الاستثمار والنشاط*، وهذا يتطلب معرفة جيدة والتحكم في تقنيات التسويق العلائقي من طرف الجماعات الإقليمية، وهو عبارة عن تحليل ذكي وموضوعي للخصائص الإقليمية ودراسة وضعيتها التنافسية و مقارنتها مع العروض البديلة للمنافسين من أجل ضبط الخيارات الإستراتيجية، وفي هذا الشأن فإن منهجية العمل« CERISE REVAIT®» التي يقدمها خبير التسويق الإقليمي Vincent Gollain عبارة عن قراءة مفتاحية قائمة على مبدأ عوامل الإنتاج الملموسة وغير الملموسة وفيما إذا كان الإقليم يملك الموارد المادية غير المادية التي تندرج ضمن عملية تصنيع جاذبية وصورة الإقليم[1]. الخطوات المفتاحية لمنهجية عمل® CERISE REVAIT تتلخص في ثلاث عشرة خطوة هي:

1- رأس المال البشري capital humain : يمثل رأس المال البشري المعارف المتراكمة و الكفاءات النشطة في الفعاليات الاقتصادية؛

2- المؤسسات والفاعلين الإقليميين الرواد Entreprises et acteurs leaders: وهي المنظمات التي لها تمثل واسع في الإقليم وتشكل قيمة مضافة اقتصادية واجتماعية للإقليم؛

3- الشبكات والمراكز العقدية Réseaux et points nodaux : وهي مختلف الشبكات العلاقاتية التي تسمح للمؤسسات بالتوطن سريعا في إقليم ما، إيجاد عملاء وموردين، شركاء مرافقين في التنمية الاقتصادية كالمنتخبين المحليين؛

4- البنية التحتية والعقارات Infrastructures / Immobilier : عرض العقار الصناعي، السياحي إلى جانب جودة البنية التحتية الضرورية لتطوير الأنشطة الاقتصادية، نوعية نظام الصحة، نظام النقل، الأوساط العلمية المجهزة لاستقبال الكيانات العلمية، حظيرة السكن، عدد الأسرة في الفنادق، مع دراسة تكلفتها بالنسبة للعميل؛

---

* نذكر في هذا الصدد برنامج « touchdown London» الذي أعدته مدينة لندن المخصص لدول معينة : الهند، الصين، المكسيك ويتمثل في حزمة من الخدمات المبتكرة والميسرة في نفس الوقت وعلى رأسها عرض« welcom package » الذي يهتم بأداء خدمات الإيواء للمستثمرين من هذه الدول، إلى جانب المرافقة المستمرة في خلق مؤسساتهم مما يسهل حتما اتخاذ القرار الاستثماري للمحليين والأجانب، للمزيد أنظر: http://www.thinklondon.com/dynamic/downloads/think_london_services/

وكذلك عرض« business location center » لمدينة برلين والذي يتيح إمكانية تسهيل خدمات الإيواء للمستثمرين بل أيضا عروض إيواء لحملة الشهادات والكفاءات العلمية وبأسعار جد مخفضة.

(1) Gollain ;V; (2008) ; **« Réussir son marketing territorial en 9 étapes »,** Version 1, Club des développeurs Economiques d'Ile de France (CDEIF), Paris ; pp.17-18.

5- الخدمات والأنشطة الداعمة Services : تعتبر نوعية الخدمات عاملا مهما جدا حيث تمنح جاذبية إضافية للعرض الإقليمي وهذه الخدمات هي:

- الخدمات الموجهة للمؤسسات: الحظائر المشتركة للإعلام، قواعد لوجيستيكية والفضاءات التكنولوجية؛

- الخدمات المؤداة من طرف دوائر التجهيزات الكبرى (المطارات، الموانئ، مراكز المؤتمرات، المتاحف)؛

- الخدمات المؤداة للمقيمين والأجراء (دور الحضانة، المدارس المتخصصة)؛

- الخدمات والتسهيلات المؤداة من طرف شركاء التنمية الإقليمية كغرف الصناعة والتجارة، الجماعات الإقليمية، وكالات التهيئة الحضرية.

6- التظاهرات والمعارض المهنية Evénements professionnels: تنظيم الصالونات، المؤتمرات، المعارض المتخصصة.*

7- كيانات البحث والتطوير والتكنولوجيا Recherche et Developpement / Innovation: وهي التجهيزات العلمية الخاصة بالبحث والتطوير العامة منها والخاصة بالإقليم (المدخلات، القيم المضافة لنتائج الابتكارات المشتركة)، مع الإشارة وطبيعة الأرضيات العلمية والتكنولوجية الممكنة كالحاضنات العلمية، سهولة الحصول على التمويل).

8- فروع المؤسسات الكبرى والمؤسسات المناولة Entreprises secondaires /tissu économique / filières & secteurs: ويتعلق الأمر بالقطاعات النشطة، الكفاءات المفتاحية، التحكم في تقنيات تسويق خدمات استثنائية للعملاء.

9- القيم والهوية الإقليمية Valeurs et identité du territoire بمعنى اندماج قيم الأفراد القاطنين أو المقيمين، وهي ذات أبعاد تشاركية كالرمزية التي تمثلها الهوية، الحقائق الموضوعية، الخيال الإبداعي للمشاريع الكبرى.

* يعد معرض دبي للطيران المدني والعسكري، أضخم تظاهرة دولية في هذا المجال، قام هذا المعرض على مساحة 225 ألف متر مربع، ويعتبر من أكبر المعارض العالمية المختصة في الطيران، وشاركت 883 فيه شركة تمثل 47 دولة. وأعلنت شركة فيرز أند اكزيبيشنز إيروسبيس، الشركة المنظمة للمعرض، أنها عرضت في طبعته لعام 2013: 150 طائرة مدنية وعسكرية، منها 50 طائرة خاصة برجال الأعمال، وجذب المعرض أكثر من 60 ألف زائر تجاري، وأكثر من 1000 عارض، بنمو 4% مقارنة بالدورة السابقة، منهم 226 شركة جديدة تتخذ من الإمارات مقرًا لها، بزيادة قدرها 21% مقارنة بالدورة السابقة في العام 2011. للمزيد أنظر : http://www.elaph.com/Web/news/2013/11/848914.html

10- ممارسات العمل الجماعي المهيكل Actions collectives structurantes وهي تلخص الخصوصيات التي يتمتع بها الإقليم، والتي يخلقها الفاعلون العموميون أو تلاحم بين الفاعلين العموميين والخواص ووضع التصورات التي ستكون مفيدة للأنشطة الاقتصادية؛

11- صورة الإقليم Image et marque territoriale: وهي الذهنية التي يمكن بفضلها قياس سمعة الإقليم والمحاور التي تركز عليها العلامة (الأصالة، الاعتزاز، الحضور) هي تلك التي تحمل مساهمة حقيقية للإقليم خاصة عند مقارنتها مع مثيلاتها لدى المنافسين الآخرين [1]؛

12- تكنولوجيا الإعلام والاتصال TIC: وتمثل مجموع البنى التحتية التكنولوجية و خدمات الاتصالات، خاصة عروض المتعاملين لصالح المؤسسات النشطة، وكذلك مدى إلمام المستخدمين داخل الإقليم بالتقنيات التكنولوجية المتقدمة وبخاصة في مناطق النشاط الاقتصادي.

13- الموارد الطبيعية والفيزيائية/ المدن الرئيسية ®ressources naturelles et physiques / Villes clés: وهي الموارد التي تمنح ميزة تنافسية فريدة للإقليم: الوضعية الجغرافية، الموارد المنجمية والطبيعية (المياه، الخشب، المحميات الطبيعية، المناخ ومستويات التلوث المتدنية)، مع الإشارة إلى الموارد الاصطناعية التي صنعتها يد الإنسان كالإرث التاريخي، الأيقونات الحضرية، التجهيزات والمنشآت الفنية نوعية الحياة في الإقليم التي تقاس بجودة الخدمات العامة للسكان.

في حين أن الخطوات المفتاحية الإضافية التي تمكن من دراسة الوضعية التنافسية للعرض الإقليمي و من شأنها أن تشكل قيمة إضافية هي على الترتيب:

1- تنظيم الفاعلين (الحكامة الإقليمية): في ظل التوجه المتنامي نحو فسح المجال للمبادرة المحلية للجماعات الإقليمية فقد أصبحت درجة التنسيق وكيفية تنظيم عمل هذه الأخيرة عاملا مهما للتنافسية والتميز، وبالفعل حيث أن الأقاليم خاصة المدن قد تبنت التنظيم الجماعي الأكثر أداء وكفاءة للأنشطة الاقتصادية(تبسيط ميزة المعاملات الإدارية لربح الوقت) وقد أكدت تقارير مناخ الأعمال العالمية للمدن الأكثر تنافسية أن هذا التنظيم يولد لدى المستثمرين شعورا بالثقة كما يعزز عامل الشراكة (عام- خاص)[2]؛

2- تنوع السوق الداخلية: حيث أنه وبفضل مؤشرات السوق الداخلية كحجم الاستهلاك، القدرة الشرائية، مقرات المؤسسات، الهيئات الحكومية العامة الهيئات غير الحكومية ومؤسسات الإعلام يمكن أن تمثل هذه مؤشرات لإقليم جذاب وهذا أمر ينطبق على المدن باعتبارها أقاليم حضرية مثل مدن الخليج.

---

(1) Seisdedos . G, (2006); "**State of the Art of City Marketing in European Cities",** paper presented to 42nd IsoCaRP Congress; Barcelona, p.08.

(2) HERNANDEZ S., KERAMIDAS .O; (2006) ; **« Stratégies territoriales pour ville durable »**, in : Gestion 2000, n° :1, pp. 133-134

3- ممارسات التنمية المستدامة: أصبحت التنمية المستدامة منهجا ضروريا للحفاظ على المكتسبات الإقليمية وعلى رأسها الايكولوجية منها والحد من مخاطر التلوث وتأثيره على نمط الإطار المعيشي للسكان، كما تعد أهم عوامل الجاذبية بالنسبة للمؤسسات التي تتبنى المسؤولية الاجتماعية ضمن إستراتيجيتها التسويقية[1].

4- اللاأمن : في غضون الثلاثين سنة الأخيرة أصبح أمن الأشخاص والممتلكات من الآفات الاجتماعية والجريمة المنظمة تحديا كبيرا تعرفه المدن، بل إنها تمثلا عنصرا مهما للحكم على نوعية حياة الأفراد، وعاملا مشجعا لاستقرار المؤسسات والمقيمين الجدد، والدليل على ذلك أهمية هذا العنصر في إقرار المدن المستضيفة للتظاهرات العالمية الكبرى كالألعاب الأولمبية، كأس العالم، والقمم السياسية والاقتصادية [2].

ثالثا: تقسيم العملاء la segmentation

بعد استيفاء دراسة العرض الإقليمي يتم تقسيم فئات العملاء الذين يمكن أن يتموقع فيه الإقليم إلى شرائح متجانسة وفقا لمعايير معينة، وطموح الجماعات الإقليمية (العملاء المحتملين)، هذه المعايير هي:

- المعايير السوسيو ديمغرافية، الجغرافية والاقتصادية؛
- معيار الشخصية والنمط المعيشي؛
- المعيار السلوكي، الديني والأخلاقي؛
- معيار الامتيازات التي يقدمها الإقليم للعملاء الحاليين والمستقبليين؛
- معيار الامتيازات التي تهملها عروض المنافسين.

تهدف عملية تقسيم العملاء الاستجابة الأفضل لرغبات وتوقعات العملاء المستهدفين وكذلك تصور الحصص السوقية التي يمكن التفكير ّ أنها قد تتناسب والعرض الإقليمي، والعمل على استغلال فرص تسويقية جديدة بفضل إرادة التميز التي تسير طموح الجماعات الإقليمية وخاصة جذب فئات مستهدفة جديدة مثل المؤسسات المبتكرة START UP للبيوتكنولوجيا وتكنولوجيا الإعلام والاتصال، والتأكيد على تركيز الجهود من خلال اختيار منطقي للحصص السوقية والدفاع عن وضعية تنافسية قوية على غرار الجهود التي تبذلها مدينة ÏLE DE FRANCE من أجل الحفاظ على مكانتها كمدينة رائدة عالميا في احتضان المعارض الدولية، من خلال ما سبق يمكن تصنيف عملاء الإقليم إلى :

---

(1) Ibid. ; p. 136.

(2) IAU Ile-de-France, (2010) ; **« Les villes face à l'insécurité »,** in : les Cahiers de l'IAU ; n°: 155, p.33.

أ. العملاء الداخليين:

- المقيمين؛
- المؤسسات الصناعية و الخدمية وفروع الشركات متعددة الجنسيات؛
- التجار والمستثمرين؛
- الجمعيات المهنية؛
- المؤسسات البحثية والطلبة؛
- وسطاء الخدمات (وكالات الطيران، الوكالات السياحية).

ب. العملاء الخارجيين:

- المقيمين الدائمين والمؤقتين الجدد؛
- المغتربين والمتقاعدين؛
- السواح (سواح الأعمال، المؤتمرون، المشاركون في الصالونات المعارض والمؤتمرات)؛
- زوار الاحتفالات الكبرى؛
- المقاولون وحاملي المشاريع؛
- الطلبة الأجانب؛
- وسائل الإعلام وموردي المعلومات (السفراء، الصحافة، think tanks).

رابعا: الاستهداف و التموقع le ciblage et le positionnement

تأتي عملية استهداف فئات معينة بعد تقسيم مجموع العملاء إلى مجموعات متجانسة ومحددة، دراسة طبيعة الطلب لدى الفئات المحددة مسبقا، ويتم مقارنتها مع العرض الإقليمي الممكن ويتم التركيز على الفئة التي يعتبر الإقليم الأوفر حظا في الاستجابة لطلبها الحالي، والعمل على تلبية الطلب المستقبلي وجذب فئات مستهدفة أخرى خاصة المؤسسات التي تساعد على خلق وظائف دائمة[1]، و بالتالي تعزيز النسيج الاقتصادي المحلي فيما يتعلق بصناعات معينة والتوجه نحو خلق قطب أعمال متميز.

(1) Li Zhang a; Simon X .Z; (2009); "**City branding and the Olympic effect: A case study of Beijing"**; in: Cities n°:26; p: 247.

أما إستراتيجية التموقع فهي تترجم طموح الجماعات الإقليمية بالاندماج في التفاعلات العالمية التي تتسم بالتنافس بين الأقاليم والبحث في كيفية جعله جذابا لدى الفئة التي تم التركيز عليها من خلال مرحلة الاستهداف بتفعيل العمل القائم على خصائص العرض الإقليمي بجعل التجربة التي سيمارسها الجمهور المستهدف تجربة أصلية، استثنائية وفريدة بالمقارنة بما يقترحه المنافسون، وتحويلها بالتراكم إلى قيمة مضافة لاحقا بفضل احترام مجموع الفاعلين لالتزامهم نحو تحقيق هذا الهدف، مما يسهل سيرورة بناء صورة مرغوبة للإقليم في ذهنية الفئات التي يتم استهدافها، وعليه فإن نظرنا لعملية التموقع من وجهة نظر تحليلية للخيارات الإستراتيجية، فإننا نجد أنها تشتمل على خياري التركيز والتميز[1]*.

تقول زكية مقري أن "الصعوبة في إدارة الصورة المدينية تكمن في أن الجمهور الذي تستهدفه متنوع، وله حاجات مختلفة وأحيانا متناقضة ومهمة خلق والحفاظ على صورة علامة مدينة تكون مكلفة، يمكن القول أن صورة قوية ومتميزة ليست حكرا على المدن الكبيرة والميزانيات الضخمة (باريس، نيويورك، لندن، ميونيخ)، أمثلة كثيرة تثبت العكس فلا شك أن مدنا سياحية بقوة مثل : en Provence, Sun Marrakech City, San Diego قد عرفت كيف تصنع لها صورة قوية ومتميزة"[2].

المطلب الثالث: تسويق المدينة: نحو إقليم حضري تنافسي

إن المدينة باعتبارها أهم كيان إقليمي، لم تعد فقط تمثل فضاء لممارسة الأنشطة الاقتصادية والخدمية، بل أصبحت تشهد حركية سوسيولوجية وثقافية متنامية، وإلى غاية تسعينات القرن الماضي اهتمت أدبيات الاقتصاد الحضري بالبحث في كيفية فعالية التخطيط الإقليمي والتهيئة الحضرية وتحسين الخدمات العامة لجعل المدن تستوعب التدفق الإنساني نحوها، خاصة وأن التوقعات تشير أنه بحلول عام 2050 سيتركز أكثر من 70% من سكان العالم في المدن الكبرى مما يجعلها حتما حيزا لالتقاء الحضارات والأطياف البشرية.

ويعد الطرح الذي تبناه الباحث في دراسات التنمية والتخطيط الحضري RICHARD FLORIDA والذي أسس لحقبة جديدة في مناهج تخطيط وعصرنة المدن وكيفية نموها، حيث قدمه في كتابه " **نشأة الطبقة المبدعة**"– نشر عام 2002– كونه وضع مفهوما جديدا لنسيج المجتمع الإنساني

---

[1] Anholt S, (2007), **"Competitive identity: The new brand management for countries regions and cities"**, Palgrave- P.56

* تعتبر مدينة قرونوبل من أهم المدن الفرنسية وتتميز عن المدن المنافسة بتوجهها العلمي والتكنولوجي القوي جدا، والذي ترتب عنه نمط معيشة عال للمقيمين وغير المقيمين من العلماء والكفاءات والطلبة، في حين أن مدينة لندن البريطانية تتموقع ضمن اعرق مدن العالم نظرا لانفتاحها الحضاري على مختلف الطوائف الإنسانية وتتميز المدينة بمعدل مرتفع من الأعمال الريادية للمؤسسات المبتكرة، ومكانتها المالية بفضل سوقها المالي النشط والذي يتلاءم مع أشكال التمويل ولكل الفئات (الطلبة، المؤسسات المصغرة المخاطرة، مخابر البحث العلمي)، أما مدينة بروكسل فهي أكبر المدن التاريخية الأوروبية وتتميز باحتضانها أهم المؤسسات والهيئات الرسمية الأوروبية.

[2] زكية مقري، " **مقومات المدن الجزائرية لتطبيق تسويق المدينة: نحو تنمية مقاصد سياحية ناجحة (التحديات والفرص)**"، مقال منشور في مجلة: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، عدد 09؛ 2013، ص:100.

في حقبة ما بعد العولمة، حيث أن الاتصال المستمر للأفكار، الأسواق، الاستثمارات وتجاوز الحدود المكانية والثقافية سمة كل المجتمعات المتقدمة، كما ركز على الطبقة المبدعة التي تساهم في بناء المنظومة المعرفية للمدينة، وهنا حذر FLORIDA أن هروب الطبقة المبدعة من المدينة الأم إلى مدن أخرى تضمن نجاحها المهني يؤدي إلى وفاتها على حد تعبيره.

وفي كتابه الموالي "**من هي مدينتك؟**" بين الباحث أن الإنسان المعاصر اليوم وبفعل تداعيات العولمة على حياته وعمله: أين يقيم؟ و أين يعمل؟ وأي نقطة على الخريطة سيكون وطنه؟ قد تحول إلى "مواطن عالمي" بإجماع علماء النفس والاجتماع كونه تجاوز الأبعاد العاطفية التي تجعله يتمسك بوطنه الأم، بل يؤمن بالبيئة الديناميكية التي تحقق أفكاره الإبداعية، وهذا ما ساهم حتما في بلورة توجه جديد في فكر التسويق الإقليمي طرحته الدراسات الاقتصادية بـ"تسويق المدن" [(1)].

لقد انتقلت المنافسة العالمية بين الدول لتأخذ منحى إقليميا واضحا بين مدن العالم، لذلك فقد حظيت إشكالية خلق شخصية للمدينة ومن ثم تسويقها باهتمام متزايد للمسوقين الإقليميين والسلطات الإقليمية والوطنية على السواء.وهو مفهوم معقد ومتعدد الأبعاد ويصعب حصره في تزايد أماكن الاستقبال بأسعار منخفضة والمحاولات المحدودة والموسمية لتطوير الصناعة وجذب السواح، وعلى الرغم من الحداثة النسبية لهذا المفهوم إلا انه أصبح حتمي التنفيذ لأي مدينة تحاول حجز مكان لها ضمن المدن التي تسعى المؤسسات والأشخاص إلى الحصول على تجربة فريدة فيها تتيحها إمكانيات المدينة.[(2)]

ومن هذا المنطلق يقول "جوماثان فرانك "أن تسويق المدينة ليس فقط عبارة عن رمز أو شعار ولكنه يتأتى من التفاصيل الدقيقة التي تجعل من الشوارع نظيفة، والتي تجعل من المقيمين في المدينة سفراء لها وفخورين بالانتماء ليها، وهذا ما سينتقل تلقائيا إلى زوار المدينة الفعليين وحتى الافتراضيين عبر الوسائط الإعلامية المتعددة"[(3)]*. لذلك فإن ترك انطباع ايجابي هو ممارسة ضرورية للمدن التي ترغب في الإعلان عن نفسها كوجهة مختارة للعمل، الاستثمار، التسوق والترفيه، مع أهمية التشديد على أن تسويق المدينة سيرورة لها مخاطرها ويمكن أن تسبب صورة سلبية دائمة عن المدينة ومن الصعب جدا تغييرها في حالة تسويق تصورات خاطئة للناس، وقد أثبتت استطلاعات الرأي أن قرارات الأفراد والمؤسسات بالتعامل مع المدينة سببها الصورة الذهنية الايجابية وليس المعطيات الحقيقية على الواقع.

---

(1) Florida. R; (2008) ; **"who's Your City?";** Basic Books editions; New York.p.17

(2) Kavaratzis M, (2008), "**Cities and their brands: lessons from corporate branding**», in: Place Branding, Vol: 4, n°: 4, pp. 117-119.

(3) Frank. (2009); **"Place Branding: Glocal: Virtual and Physical Identities, Constructed, Imagined and Experienced"** Palgrave Macmillan editions; California; p.76.

* نأخذ على سبيل المثال مدينة دبي: حيث يعتبر الجانب الإعلامي أحد نقاط القوة في جعل دبي مدينة عالمية ووجهة مفضلة من كل أنحاء العالم من اجل دبي التجارية، دبي السياحية، دبي كمكان عمل أو كمحطة لتوقف رحلات الطيران، آو لحضور معرض تجاري، التسوق أو للتعامل مع العقارات، كون المدينة نجحت في اجتذاب عدد هائل من شركات الإعلام والعلاقات العامة والمؤسسات الإعلامية العربية والدولية، وهذا ما تحقق في النهاية على الرغم من حداثة تجربة تسويق المدينة.

1- إمكانية استقطاب الأحداث والفعاليات ذات الاهتمام العالمي:

يؤمن خبراء التسويق أن المدن اليوم أصبحت منفتحة على الآخرين، وبإمكانها محاورة المقيمين بها و محاورة زوارها والأشخاص المرتبطين بها بفضل القدرات غير المسبوقة لثورة الاتصالات، وبذل الجهود لاستقطابهم من خلال استضافة أحداث فنية، رياضية، ثقافية واقتصادية، هذه الأحداث تشجع فكرة التواصل مع الآخرين، وتسمح للمدينة بإعادة صياغة وتجديد بنيتها العمرانية والاقتصادية والتكنولوجية للعب هذا الدور [1].

2- توظيف الرصيد الهندسي، التاريخي والمعاصر:

إن القدرات التي تحوزها المدن من تراث تاريخي وحديث هو أداة هامة لتسويقها لهذا يتوجب الحفاظ عليه، وتهيئته للتفاعل مع المكونات المكانية الداخلية والخارجية التي تتعامل معها المدينة، ثم توظيفه لخدمة العملية التسويقية (مدينة مراكش المغربية، مدينة دلهي في الهند على سبيل المثال)، كما أن الأيقونات الحضرية التي تتمتع بها المدينة يمكن أن تشكل طفرة جمالية وإبداعية.

3- البحث الجاد عن تميز المدينة الثقافي، الإنساني والطبيعي:

بغض النظر عن البعد الطبيعي الجمالي للمدينة فإن التراث المادي واللامادي الذي تضمه المتاحف، والمعالم الأثرية يعبر عن المكنونات الإنسانية للمدينة واعتزازها بها من خلال تثمينها والمحافظة عليها بالاحتفالات، المهرجانات الشعبية*، والروحانية. ولهذا على المسوق الإقليمي التمسك بالمفردات التاريخية والارتكاز على الخلفية الإنسانية والبيئية للتنمية[2]، من أجل إعادة تركيب شخصية المدينة في صورة image تتميز بالديناميكية وتساندها في ذلك المشروعات الفنية والهندسية، ولتصبح المدينة مدينة عالمية لمواطن عالمي ونموذجا ممتازا للتنمية المستدامة؛ لهذا يجب أن تتمتع صورة المدينة بالمصداقية، البساطة، الجاذبية، والتميز [3].

4- علامة المدينة city branding:

يتمحور مفهوم تسويق المدينة حول الترويج لمدينة أو منطقة معينة بهدف تشجيع أنشطة معينة تجرى هناك، يتم استخدامه لتغيير التصورات الخارجية للمدينة بغية تشجيع السياحة وجذب عوامل الإنتاج

---

(1) Dinnie. K; (2011);« **City Branding: Theory and Cases";** Palgrave Macmillan editions, California; pp.36-37.

* إن أسلوب النقل في مدينة فنيس الايطالية بالقوارب النهرية، عربات الخيول في فيننا النمساوية، الحافلات الحمراء في مدينة لندن، كلها عوامل لها القدرة على إظهار الشخصية اليومية للمدينة والترويج لها.

(2) Vallerugo. F, (2004) ; « **Le marketing des villes, éditions d'organisations** », éditions Lavoisier p.77.

(3) Dinnie. K; Op;Cit; p.39.

(البشرية، الإعلامية، المالية)، يمكنها من الحصول على موقع متميز بين المدن الحاضرة في خيارات الأشخاص والشركات، وهذا من خلال الآليات والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية المكانية والمعايير الأكثر ملاءمة لتنفيذ سياسة تسويق المدينة.[1]

وبالنظر إلى التعمق في بناء هذا النهج، فقد أصبح من الضروري حيازة "ماركة "أو علامة المدينة «CITY BRAND» على هيئة شخصية تجارية* تؤثر في وعي وقرارات الفئات المستهدفة، وتحولهم من معجبين إلى مناصرين لها والتأثير من خلال إقناع الآخرين بالقيمة الرمزية لها[2]، على غرار ماركة "كوكاكولا" التي يتعرف عليها المستهلك انطلاقا من الزجاجة، فإن الانطباع البصري والذهني حول مدينة ما تميزها عن مدن أخرى، إضافة إلى المزايا المتعلقة بالتخطيط وقدرات الإبداع بالنسبة لشخصيتها المعمارية والعمرانية والتاريخية فهي عملية تراكمية تبدأ بالانتباه إلى شخصية المدينة وانتهاء بالدفاع عن مكانتها بحماس، وهو ما نلمسه عند الحديث عن مدن عالمية مثل لندن، باريس، نيويورك.[3]

الشكل رقم (27): علامات بعض المدن العالمية

من اليسار إلى اليمين علامات مدن: كوبنهاقن (الدانمارك)؛ ليون(فرنسا)؛ نيويورك (و.م.أ)، مدريد (اسبانيا)؛ أمستردام (هولندا).

المصدر: من إعداد الباحثة

---

[1] Vallerugo. F, (2004) ; Op.Cit, p.120.

*الشعارات ليست حكرا على العلامات التجارية، فالمدن أيضا لها جملا وبعض الكلمات تصف حالة الهوية فشعار" أنا أمستردام I» amsterdam«" يصف بفخر المدينة الهولندية، أما بالنسبة لمدينة نيويورك " «New York, always open» الأمريكية فهي تصف نشاطها المفرط عبر شعار"نيويورك مفتوحة دائما"، وفي الأوساط الأجنبية، ليون تعلن عن حضورها كعلامة إقليمية مؤكدة، ويقوم بذلك مطار ليون، جامعة ليون Aderly، Eurexpo أو le département de Rhône، ولذلك قررالفاعلون الإقليميون في تألقها الدولي في عام 2007 وضع حد لهذا الهدر، لقد اصطفوا وراء شعار"ليون فقط« Only Lyon» .

[2] Kavaratzis .M; (2009);" **Cities and their brands: Lessons from corporate branding»,** in: Place Branding and Public Diplomacy Vol: 5, n°: 1,p. 36.

[3] علي عبد الرؤوف، "**من الكوكاكولا إلى المدينة: مفاهيم في التسويق العمراني والمعماري**"، جريدة مرصد القاهرة، مقال متاح على الرابط التالي: http://cairobserver.com/post/43795184059/concepts-in-city-branding، تاريخ التصفح: 2014/11/18.

الجدول رقم(14): ترتيب المدن الأكثر تنافسية في العالم لعام 2012 والتوقعات لعام 2025

المدينة	المرتبة سنة 2012	التوقعات لعام 2025	العلامة / 100
New York	1	1	75.7
Londres	2	4	73.1
Singapour	3	5	71.2
Hong Kong	4	5	68.1
Tokyo	5	7	68.0
Sydney	6	4	67.3
Paris	7	9	67.0
Stockholm	8	3	65.7
Chicago	9	6	65.6
Toronto	10	10	64.7
Taipei	11	14	64.1
Zurich	12	16	64.1
Amsterdam	13	15	63.8
Washington	14	11	63.2
Copenhague	15	6	63.0
Séoul	16	7	63.0
os Angeles	17	7	62.7
San Francisco	18	1	62.5
Boston	19	22	62.3
Francfort	20	31	62.0

Source: Hot spots 2025; (2013); **"Benchmarking the future competitiveness of cities"**; A report from the Economist Intelligence Unit; p.16.

خلاصة الفصل الثاني:

أصبح الذكاء الاقتصادي منظومة قائمة بحد ذاتها مدمجة ضمن دوائر اتخاذ القرار في اغلب دول العالم وعلى الرغم من التباين في استعمال المصطلحات، فإنه لا غنى عنه في نشاط الحكومات، والأفراد من خلال الجمع بين المعلومة الإستراتيجية لصالح الاقتصاد الإقليمي، صورة المدن، التدخل لتعزيز تنافسية الإقليم ونشاطه الاقتصادي والمشاريع الإستراتيجية، وتحصيل المعارف المناسبة وضمان تدفقها بين الأعوان الإقليميين داخل شبكة تضمنها اليقضة الإقليمية، وتوجيه السياسات والخطط والموارد المادية، البشرية والتنظيمية لتكوين قيمة مضافة تساهم في الحفاظ على القدرات التنافسية، ولعل الجزائر ليست بمعزل عن هذه التحولات الجذرية في مسار تصميم سياسات الإقلاع الاقتصادي، ورد الاعتبار للهوية الإقليمية للأقاليم المحلية من خلال تأسيس أنظمة ابتكارية إقليمية لصناعات مفتاحية وتثمين توجهات المجموعة الوطنية لتفعيل الخطوط العريضة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وهو ما سيتضمنه الجزء الثاني بفصليه الثالث والرابع.

الفصل الثالث

إشـكالية الذكــاء الاقتصادي في الجزائر

تمهيد:

بعد الاطلاع على الجانب النظري حول موضوع هذه الدراسة، نقدم في هذا الفصل قراءة شاملة وتشخيصية لواقع تفعيل سياسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية والهيئات المؤسساتية المكلفة بمرافقة الأعوان الاقتصاديين في الاستفادة من مزايا الذكاء الاقتصادي ممنهجا في مبحث أول، والتعرف على المداخل التي تبنتها الدولة لإعادة صياغتها وفقا للبعد الإقليمي الذي اهتمت به الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم ليشكل محور المبحث الثاني؛ باعتبار أن الذكاء الاقتصادي ليس فقط مسالة تخص المؤسسة أو قطاعا معينا، بل هو سيرورة مؤسساتية وجماعية ونظمية لإدارة المعلومة والمعارف المبنية على شبكات فعالة وتشاركية، بين الأنظمة الاقتصادية القائمة على الشراكات الإستراتيجية بين المؤسسات، المخابر البحثية، المؤسسات الجامعية والأنظمة المالية وعلى أعلى المستويات في الدولة.

في حين نتناول واقع الصناعة البيوتكنولوجية الصيدلانية التي تعرف توجها عالميا غير مسبوق يجب أن تحذو الجزائر حذوه؛ والتطرق بطبيعة الحال لمعالم السياسة الصناعية باعتبارها الخطوة الأولى لتحسين تنافسية الأقاليم المحلية بين الانجازات والإخفاقات مع التركيز على الصناعة الصيدلانية والخارطة التصنيعية لها على الصعيد الوطني، والعالمي، و هما موضوعا المبحثين الثالث والرابع على الترتيب.

المبحث الأول: الاهتمام بالذكاء الاقتصادي في الجزائر

إن الأبعاد المصاحبة لانفتاح السوق الجزائرية ومكونات الاقتصاد الوطني ككل، والتطورات التكنولوجية وسرعة ريتم الابتكار، مع تنامي الاعتماد على الأصول اللاملموسة في الخيارات الإستراتيجية الوطنية القائمة على اقتصاد المعرفة، تفرض لزاما على الفاعلين والمؤسسات تبني ممارسات تسمح لهم بالاندماج مع التحولات الجارية، خاصة وأن العميل الوطني أصبح أكثر تطلبا وبحثا عن الجودة، انطلاقا من توسع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال منها الشبكات الاجتماعية.

كما أن هذه التغييرات التي فرضتها العولمة قدمت فرصا للمؤسسات للاستيلاء على حصص سوقية، لكنها تعرضها في الوقت نفسه إلى أخطار مصدرها المؤسسات الأجنبية التي تتحكم في معادلة التسويق الدولي والتصدير وقدرتها على رصد نقاط ضعف المنافسين، وهو ما يؤكد أن هذا الانفتاح يفتح الباب واسعا أمام وضع مقاربات للقطاعات المفتاحية ذات القيمة المضافة كالطاقات المتجددة، الأبحاث الفضائية، الغاز الصخري مع اعتماد شبكات تأثير وضغط من اجل ضمان تموقع لها على مستوى السوق الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: الواقع المؤسساتي للذكاء الاقتصادي في الجزائر

أولا: اهتمام السلطات العمومية بإشكالية الذكاء الاقتصادي

بدأ انتباه السلطات العمومية لأهمية الذكاء الاقتصادي، بالنظر إلى أن اغلب المؤسسات الوطنية لم تأخذ بعين الاعتبار نتائج وتحديات المرحلة الراهنة؛ تحت طائلة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والانضمام المرتقب للمنظمة العالمية للتجارة، مما يطرح السؤال حول جدوى دور الدولة وعلاقتها بالمؤسسات من أجل الحفاظ على تنافسية النسيج الاقتصادي، ولعل الذكاء الاقتصادي أحسن هذه السبل للتنبؤ بالمخاطر الاقتصادية وتحديات الجبهة الاجتماعية والتوازنات المالية والسكانية للبلاد وعلى غرار دول العالم الثالث فإن القاعدة الصناعية في الجزائر هي ثمار سياسة التصنيع التي انتهجتها البلاد منذ الاستقلال[1]، لذا فإن إعادة إحياء النسيج الصناعي وتشجيع النمو الداخلي الذي تقوده عملية الإنتاج المحلي أولوية وطنية والتي يمكن لآليات الذكاء الاقتصادي أن تحقق قفزة نوعية في تطوير ميكانيزماته.

كما يبدو جليا فإن الأمن الاقتصادي للدولة مهدد بأي نوع من الصدمات الاقتصادية والسياسية الخارجية بسبب هشاشة الاقتصاد الوطني، بفعل ارتباطه مع مؤشرات التجارة الخارجية مقابل مورد وحيد

---

(1) voir: http://www.elkhabar.com/ar/economie/412363.html#sthash.m07D7hn2.dpuf
Consulté le: 18/04/20114.

للدخل الوطني وهي المحروقات*، لذا فإن منظومتنا الاقتصادية بحاجة إلى التكيف مع المنظومة الاقتصادية التي فرضتها معطيات العولمة، وبهذا يتعين إدماج الذكاء الاقتصادي في مؤسساتنا، بل أيضا في منظومة التربية والتكوين والتعليم العالي وفي مجمل الممارسات المتعلقة بالرشادة في استغلال الموارد والتنمية المستدامة وتعزيز المواطنة[1].

يرى BACHA مسؤول مديرية الذكاء الاقتصادي، الدراسات والاستشراف بوزارة الصناعة والمناجم أنه وبدلا من التركيز على المفاهيم ، فإن ما يهم في سياسة الذكاء الاقتصادي هو أنه أداة تعمل لصالح التنمية السوسيو–اقتصادية على المستوى الكلي وتنافسية المؤسسة على المستوى الجزئي، وهو قبل كل شيء عبارة عن ثقافة استعداد لتقاسم المعلومة والمعارف، مع / بين كل فاعل في الدورة الاقتصادية انطلاقا من وزارة الدفاع الوطني إلى الوزارات الأخرى ذات الطابع الاقتصادي والإداري والذين تربطهم علاقة بتنفيذ المخططات الاقتصادية، وكذلك الفضاء العلمي والاقتصادي (الجامعات، الجمعيات المهنية وأرباب العمل)، مما يدل على الطبيعة المتعددة الأبعاد للذكاء الاقتصادي إذ يساهم في رصد وفهم الإشارات الضعيفة التي يبثها المحيط التنافسي، كما أن وجود نظام معلومات مهيكل يسمح بتبادل المعلومات الإستراتيجية في قنوات شرعية واستخدام المصادر المفتوحة للحصول عليها ضرورة لابد منها .

وعليه فإن الذكاء الاقتصادي يمكن أن يفهم على انه آلية تهدف إلى التحكم في المعلومات المفيدة وبالتالي اتخاذ القرارات الجيدة وحيازة الأفضلية التنافسية ولاحقا الميزة التنافسية من خلال أدوات تسمح بتأمين البنية المعلوماتية وتطوير أنشطة المؤسسات الوطنية من جهة وفاعلية السياسات العمومية من جهة أخرى، وكذلك تحسين دائرة التأثير التنافسي والتشريعي لصالح هذه الأخيرة.

لهذه الأسباب وأخرى حاولت الجزائر صياغة هذا المفهوم بما يتلاءم والخصوصيات الوطنية، لذا فقد تم إنشاء المديرية العامة للذكاء الاقتصادي الدراسات والاستشراف وفقا للمرسوم رقم 101/08 الموافق لـ 2008/03/25 وهي ذات سلطة مركزية تابعة لوزارة الصناعة والمناجم، حيث أطلق إطارات المديرية – الذين استفادوا بدورهم من تكوين عالي المستوى في فرنسا– عملية واسعة للتحسيس

* الاستخدام الرشيد لموارد النفط والغاز باعتبارها موارد محدودة ونافذة والرهان المستقبلي يقتضي توفير موارد الطاقة الشمسية Energie solaire وطاقة الرياح Energie éoliennes علما أن مناخ الجزائر يوفر هذه الموارد مع ضرورة تشجيع الاستثمارات الخاصة في هذه الطاقات المتجددة وجعلها خدمة متاحة على أوسع نطاق كما يتعين وضع أهداف محددة من اجل الاعتماد على الطاقة بنسبة 20 % بحلول سنة 2020 من شأن هذه السياسات أن تمكننا من الانتقال من الاقتصاد الافتراضي الذي يستثمر في المضاربات العقارية وأسواق المال الأمر الذي أدى في المدة الأخيرة إلى أزمة اقتصادية عالمية خانقة إلى الاقتصاد المستدام والمتنوع الذي سيستثمر في أصول حقيقية تخلق فرص العمل.

[1] **« les assisses nationales sur l’intelligence économique et la gouvernance »,** palais des nations, Alger; les17/18/ décembre 2008.

والتوعية لإطارات المؤسسات العامة والخاصة في الذكاء الاقتصادي واليقضة الإستراتيجية، بهدف تعزيز معارفهم في هذا الإطار، حيث تم أولا إنشاء مرجعية وطنية حول التكوين في الذكاء الاقتصادي موجهة لخدمة المؤسسات الصناعية والهيئات المرافقة لها وهذا من خلال[1]:

– حث المؤسسات على تطوير قدراتها فبما يتعلق باتخاذ القرارات الإستراتيجية بتسهيل ولوجها إلى الأدوات التي تسمح باستطلاع وتحديد نقاط الضعف وتثمين الفرص التي يقدمها المحيط؛

– تشكيل بنوك للمعلومات والمعطيات المتعلقة بالمعلومة في الميدان الاقتصادي، الصناعي، التكنولوجي ووضع خارطة للأسواق الجديدة الممكن ولوجها(السوق الإفريقية والآسيوية)؛

– تحليل ومعالجة البيانات المتعلقة بالتطورات العلمية والتكنولوجية الحاصلة وتثمين البحوث التطبيقية التي لها أثر على القيمة المضافة للصناعة والاستثمار وضمان تأمينها؛

– وضع شبكات مختلفة لتبادل المعلومات مع المؤسسات والهيئات المكلفة بتبادل وتحيين المعلومة الاقتصادية خاصة الصناعية منها داخل الوطن وخارجه؛

– الشروع في تهيئة خلايا عملياتية للذكاء الاقتصادي وتجميعها على شكل حافظة نشاطات وهذا قبل نهاية 2012؛

– تعبئة الموارد المالية ابتداء من السنة المالية 2010 من أجل التكفل بآليات تطوير الذكاء الاقتصادي في الجزائر [2]؛

هذه السيرورة تهدف على المستوى القصير والمتوسط إلى:

– تشجيع إنتاجية المؤسسات وخلق وظائف إستراتيجية جديدة في الصناعات (الإدارة، أنظمة المعلومات التكنولوجية، الإمداد، التسويق الدولي، الجودة، تسيير الأخطار والأزمات، اليقضة الإستراتيجية...إلخ)؛

– الاعتماد على مشاريع مبتكرة مصدرها البحث العلمي وجعلها في متناول المؤسسات بهدف تطور منتجات جديدة تتلاءم والخصوصيات المحلية والبحث لاحقا عن أسواق جديدة؛

لهذا تبنت الوزارة والمديرية العامة وضع المعالم الكبرى للذكاء الاقتصادي من خلال محاوره

---

[1] le décret exécutif N° : 101 /08 issu au JORADP ; N°: 37 ; correspondent au 12/06/2008.

[2] **« manuel de formation en intelligence économique en Algérie »** ; (2010) ; Direction Générale de l'Intelligence Economique, des Etudes et de la Prospective ;Ministère de développement industriel et de la Promotion de l'Investissement ; document de référence .

الثلاث: التنافسية، اليقضة، التأثير والأمن الاقتصادي وهذا بإتباع الإجراءات التالية:

– تامين أنظمة المعلومات بدل جعلها منغلقة على نفسها (الانفتاح مع التأمين من الخروقات الالكترونية)، لذا فيتعين على المؤسسات إنشاء أنظمة معلومات تشاركية، مؤمنة وذكية وهذا صعب نوعا ما بالنظر إلى الصعوبات التي تواجهها المؤسسات وحتى الإدارات المحلية في توفير نظام معلومات تفاعلي خاص بها، (40% من المؤسسات لا تملك نظاما معلومات محاسبيا واضح المعالم)؛

– الاعتماد على البحث والتحليل الاستراتيجي ومعالجة المعلومات بكل درجات أهميتها، وهذا بتنصيب خلايا يقضة دائمة العمل، ومن هنا فإنه على المؤسسات لزاما التعاون بشكل تصاعدي مع التنظيمات المهنية و غرف الصناعة والتجارة (CACI) المنتشرة عبر الولايات، على غرار "خلايا الرصد"، التي من شأنها أن تسمح لها بجمع و استغلال المعلومات الاقتصادية بشكل أحسن[1]، وفي هذا الصدد قامت المديرية العامة للذكاء الاقتصادي والدراسات والاستشراف التابع للوزارة بإنشاء مشروع عمومي يتمثل في برنامج مرافقة يمس 19 مؤسسة عمومية تنشط في مجال الصناعة الصيدلانية ،الميكانيك والإلكترونيك، و صناعة الاسمنت...إلخ.

– إنشاء ودعم شبكات للتأثير والضغط وتفعيل دور الملحقين الاقتصاديين على مستوى السفارات وهذا استجابة لاحتياجات المؤسسات الوطنية ذات الطابع التصديري خاصة الصناعية منها؛

كما قامت الوزارة في خطوة أولى بتكوين إطارات المؤسسات الاقتصادية في الذكاء الاقتصادي بعقد نجاعة يربطها مع هذه الأخيرة، وهي أولوية مطلقة كونها شرط ضروري لتقوية كفاءات الذكاء الاقتصادي، لهذا قامت الوزارة بعقد اتفاقيات مع مؤسسات وهيئات بحثية أمضيت مع كل من جامعة التكوين المتواصل و جامعة الحاج لخضر بباتنة و الغرفة الجزائرية للتجارة و الصناعة CACI و مع ALGEX من اجل ترقية أفاق صادرات المؤسسات الوطنية و إلى جانب اتفاقيات ستعقد مع مؤسسات كبرى و عليه فهذه سيرورة تشاركية لا يمكن إلا أن تكون مفيدة إلى جانب التعاون المستمر جامعة التكوين المتواصلUFC بالنظر إلى تجربتها المهنية في رسكلة إطارات المؤسسات أما مع جامعة الحاج لخضر –باتنة– و هي خطوة رائدة مع قطاع التعليم العالي والبحث العلمي تهدف إلى الاستغلال بطريقة منتظمة و نظمية الكفاءات و الموارد الجامعية في ميدان التكوين و الدراسات و الاستشارة لصالح

(1) Hayat. K ;(2012); «**L'intelligence économique peut-elle contribuer à la relance de l'industrie algérienne ? »** papier présenté à la Journée d'information sur l'intelligence économique et la veille stratégique en direction des cadres des institutions, p.35.

المؤسسات[1]وهذا من خلال جانبين:

– تطوير "ماستر" في الذكاء الاقتصادي للسنة الجامعية (2011/2010)؛

– ضبط تعداد الكفاءات المحلية من خلال إحصاء الخبراء و الباحثين في جامعة باتنة؛

– انجاز دراسات معمقة و بحوث ميدانية والعمل مع المؤسسات التي تحتاجها؛

– تأطير زيارات بيداغوجية من اجل إعداد مواضيع التخرج وربطها بالمشاكل التي تواجهها المؤسسات؛

– تشجيع تبادل قواعد البيانات التقنية و العلمية؛

– كما ستساعد الاتفاقية الموقعة بين الوزارة و CACI على استغلال شبكة المعارف و العلاقات لغرف الصناعة و التجارة الجهوية من اجل ترقية الذكاء الاقتصادي الإقليمي في القطاع الصناعي من خلال إنشاء خلايا يقضة تضم ممثلين عن الوزارات والمؤسسات المتركزة في الأقاليم فيما يتعلق بالتنمية الاقتصادية الإقليمية، والبحث في كيفية سبل رصد واقع التنمية المكانية وكيفية تفعيل السياسات الإقليمية لكافة المكونات الاقتصادية والاجتماعية للإقليم.

يجب أن ننتبه أن ميدان التكوين في الذكاء الاقتصادي لا يتطلب مجرد استيراد المعارف بل يجب علينا تطوير مرجعيتنا ومنظوماتنا الخاصة بالذكاء الاقتصادي سواء فيما يتعلق بالتكوين أو الممارسة بعينها. إن هذه الأعمال المهيكلة للصناعة يجب أن تليها عدة خطوات تكميلية[2]:

– تشكيل و تأهيل خلايا عملية للذكاء الاقتصادي تضطلع بمهمة جميع و نشر المعلومة الإستراتيجية التي تخص مكانة قطاعات النشاط و الخدمات مهما كانت طبيعتها القانونية؛
– تهيئة الموارد المالية و لتفعيل سياسة الذكاء الاقتصادي حيث تهدف الإجراءات التي تم النص عليها في قانون المالية 2010 لتعزيز تنافسية المؤسسات الكبرى من خلال تنصيب ممارسات الذكاء الاقتصادي لهذه المؤسسات والجمعيات المهنية، حيث تهدف المديرية إلى تغطية 50 مؤسسة في السنة في ظل دفتر شروط يتم العمل على ضبطه؛

---

(1) عبود، زرقين، إيمان، العلمي؛ "**مجالات الاستثمار في اليقضة و الذكاء الاقتصادي**" ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية والذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، يومي 22–23 أفريل 2014، ص: 11 .

(2) Mohamed .B; (2012); « **Les aspects stratégiques relatifs à l'intelligence économique dans le cadre de la mise en œuvre de la politique de relance du Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements »;** communication présentée à la Journée d'information sur l'intelligence économique et la veille stratégique en direction des cadres des institutions ; Siège d'ALGEX-Alger, le 23 Avril.

– كما تعمل بالمقابل على تقييم إجراءات ممارسات وزارة الصناعة والمناجم فما يتعلق بالذكاء الاقتصادي من خلال معايير أداء مكيفة، التي تهدف إلى تثبيت وتنويع الموارد العمومية وتعظيم أثرها على الصناعة الوطنية.

كما قامت الوزارة في مطلع 2014 بوضع نظام معلومات وزاري مع مختلف المديريات الولائية (DIPI) و المؤسسات و كذلك خلق مركز تحليل للمعلومات الاقتصادية و العلمية و الصناعية، و من المهم التذكير أنه من الضروري إيجاد سبل التنسيق مع قطاعات أخرى حول قضايا جديدة أو حيوية، لذلك فقد تم تشكيل فوج عمل حول الذكاء الاقتصادي الإقليمي مشكلا من ممثلين عن وزارات و مؤسسات من الجانبين (مؤسسة – إقليم) ويعمل هذا الفوج حاليا على تقديم تقرير حول إمكانية تطوير شبكات محلية لدعم المؤسسات الصناعية [1].

إن الذكاء الاقتصادي، إضافة إلى كونه مسارا لمنهج توقعي و الاستشراف بالمستقبل القائم على العلاقات التي تربط المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين؛ هو كذلك الجانب المهم في الإستراتيجية الوطنية الصناعية و الذي يهدف إلى تحقيق أربع أهداف أساسية و هي:

1– تعميم نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي والذي يطمح إلى تطوير السلوكيات الجزئية و الكلية للفاعلين الاقتصاديين العموميين و الخواص و إسقاطها في نظرة جماعية و متعددة التخصصات؛

2– إنشاء تلاحم عمومي– خاص و تطوير نظرة جديدة لعلاقاتهم القائمة على الثقة المتبادلة الضرورية لازدهار الصناعة الوطنية؛

3– ترقية التنمية و ضمان امن التراث التكنولوجي و الصناعي الوطنيين عن طريق وضع جهاز مراقبة، القادر على مواجهة رهانات انفتاح السوق الوطنية على المنافسة و التقليل من الممارسات غير الشرعية الاحتكارية، التعسفية للمنافسين؛

4– تطوير الوظيفة الإستشرافية (الاستكشافية) عن طريق وضع نظام للهيئات العمومية و المؤسسات والجامعات و مراكز البحث والفاعلين الاقتصاديين بغرض تحديد التطورات وحصر الإجراءات الإستراتيجية و العمل بها على المديين المتوسط و البعيد لفائدة الصناعة الوطنية؛

كما تقوم خلايا اليقضة المنصبة بالبحث عن أسواق جديدة والتحكم في التشريعات ذات الصلة بنشاطها وكذا في التكنولوجيات الحديثة، وتمكين المؤسسات من استغلال كافة الفرص المتاحة لها في السوق الوطنية وحتى الخارجية. وبالرغم من هذا فإننا لا نزال نسجل بعض النقائص من بينها:

[1] Ibid.

- نقص المعلومة الاقتصادية المحينة*؛
- غياب ثقافة نشر المعلومة ؛
- وسط أكاديمي ضعيف المردودية، إذ لا يوجد تثمين لنتائج البحوث العلمية؛
- غياب البعد الاستشرافي لأغلب المشاريع ذات الأهمية الإستراتيجية كمصنع الحجار "بعنابة" والطريق السيار شرق– غرب.

مما سبق فإنه بإمكاننا إعداد تحليل SWOT لواقع الالتزام بسياسة الذكاء الاقتصادي في الجزائر:

*** نقاط القوة:**

– توفر الإرادة السياسية بالتزام الحكومة بتنفيذ سياسة الذكاء الاقتصادي، وقد تم تجسيد هذه الإرادة بعقد الجلسات الوطنية للحكامة والذكاء الاقتصادي في 2008؛ وإنشاء المديرية العامة للذكاء الاقتصادي والاستشراف على مستوى وزارة الصناعة والمناجم والتي أعطيت لها صلاحيات واسعة لتفعيل السياسة الصناعية مع توصيات إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي الذي بإمكانه أن التركيز أكثر على كيفية تفعيل هذه السياسة وتنظيمها عن كل دائرة وزارية وتأهيل الهيئات الوسيطة على غرار غرف الصناعة والتجارة، ALGEX والملحق الاقتصادي على مستوى السفارات مع تعزيز التعاون بين المجلس الاقتصادي و الاجتماعيCNES* مع المجلس الوطني للإحصاء [1] ؛

– إطلاق دراسات عليا متخصصة في الذكاء الاقتصادي في 2007 على مستوى الجامعة وبرامج التكوين المستمر لإطارات المؤسسات ورؤساء غرف الصناعة والتجارة على المستوى الإقليمي إلى جانب المؤسسات البحثية؛

– سلسلة الملتقيات المنظمة ابتداء من 2002 و ورشات متخصصة ذات مستوى عال لصالح المؤسسات والتي لقيت اهتماما إعلاميا واسعا حول الدور الاستراتيجي للذكاء الاقتصادي.

*** نقاط الضعف:**

– العدد المحدود لبرامج التكوين المتخصصة والمتوجة بشهادات جامعية في الذكاء الاقتصادي بالرغم من تدريسه كمقياس أساسي في المدارس الكبرى؛

– عدم التحكم في تدفق المعلومات الاقتصادية المهمة خاصة فيما يتعلق بنسيج المؤسسات الصغيرة

---

* في دراسة وزارية أنجزت في نهاية 2010، بينت أن "20 % فقط من المؤسسات الجزائرية تتوفر على أجهزة إعلام آلي ناجعة و 15% فقط تتوفر على موقع انترنيت خاص بها، و50 % تفتقر لنظام محاسباتي مناسب.

* تم إنشاء المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي عام 1993، ويعتبر أهم المؤسسات في المجال التقييمي والاستشراف السوسيو اقتصادي فيما يتعلق بالتحليل والدراسات الإستراتيجية، اما المجلس الوطني الإحصاء الذي تأسس في أوت 2008 فهو يتولى مهمة تقديم مقترحات للمداخل المستديمة لتلبية الحاجيات الوطنية للتخطيط وممارسات التنمية وتوفير المعلومة الإحصائية التي يتم على أساسها وضع السيناريوهات التنموية.

[1] Menacer. L; **« Intelligence économique: l'Algérie tente de rattraper son retard »**; Journal Le Soir d'Algérie; Interview réalisée par Veille.ma le :29/06/2012. Article Disponible sur: http://www.veille.ma/La-formation-D-intelligence.html ; 15/06/2012.

والمتوسطة والتي يقارب عددها 346.000 مؤسسة مصغرة، تجد نفسها في مواجهة المؤسسات الكبيرة او المنافسة الأجنبية مما يضعف موقفها التنافسي وافتقادها لقواعد بيانات محينة خاصة ببورصة المناولة والشراكة الممكنة مع المؤسسات الأخرى تحت إشراف وزارة الصناعة والمناجم مع محاولة تجميعها في شكل عناقيد صناعية*؛

– غياب الأقطاب التكنولوجية والتي من شانها أن توفر قاعدة صناعية قوية للمؤسسات المبتكرة خاصة الصغيرة منها والمتوسطة؛

– عدم اهتمام المؤسسات المصغرة باستخدام الذكاء الاقتصادي أو على الأقل اليقضة التنافسية في الاطلاع على الفرص والمخاطر التي يحملها المحيط التنافسي، حيث لم تتمكن هذه الأخيرة من الحصول على حصص سوقية خارجية بل بدأت بخسارة حصصها في السوق المحلية بسبب نقص التأثير التنافسي الذي تمارسه في الأسواق للحفاظ على الأفضلية التنافسية؛

– هجرة الأدمغة نحو الخارج حيث تقدر الإحصائيات أن 30.000 من الإطارات الكفؤة الجزائرية تتواجد حاليا في أوروبا بالدرجة الأولى وأمريكا اللاتينية [1].

*** الـفـرص:**

– تفعيل الأقطاب التنافسية وتجميع الصناعات التي تمتلك فيها الجزائر وتحديدا الأقاليم المحلية ميزة تنافسية نسبية مؤهلة لخلق تجمعات صناعية علمية وتكنولوجية، مع إمكانية محاكاة تجارب للدول الصاعدة ثم تبني إطلاق مشاريع جديدة تتناسب وقدرات المجموعة الوطنية؛

– تثمين المشاريع الوطنية للبحث التي تتبناها المديرية العامة للبحث والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي؛

– وضع شبكات معرفية مع الكفاءات الجزائرية المستقرة في الخارج وضم المؤسسات إلى هذه الشبكات لتنشيط الاستشارة واكتشاف فرص لتدويل نشاطها، إلى جانب دور الجامعات حيث تمكن المؤسسات من الاستفادة من المعارف والخبرات مع ثمين نتائج البحث التطبيقي على شكل شراكات محلية ، مع وضع الأطر القانونية المناسبة لتفعيلها خاصة في ما يتعلق بالملكية الصناعية؛

– إعادة رسم دور الدولة فيما يتعلق بدعم ممارسات الذكاء الاقتصادي من خلال تقديم خبرات المرافقة والحوافز الضريبية المناسبة والمستلهمة من تجارب ناجحة من الدول التي استفادت من الإقلاع الاقتصادي.

*** التهديدات:**

---

* في دراسة أجراها مركز البحث في الاقتصادي التطبيقي من اجل التنمية CREAD حول واقع اليقضة على مستوى المؤسسات الجزائرية، قد دقت ناقوس الخطر ، فحسب هذه الدراسة أن عينة المؤسسات تهمل أداء هذا النوع من النشاط والسبب يعود إلى جهل المسيرين بهذه المفاهيم (اليقضة، الذكاء الاقتصادي)، وحسب هذه الدراسة دائما فإن المؤسسات الجزائرية لا تملك أي رؤية عامة إستراتيجية لاقتناص الحصص السوقية.

[1] CHERIET .A; (2009); **« Mondialisation de l'économie algérienne: Du BIG-PUSH à l'ajustement structurel. »**; in: Revue sciences humaines; Vol: B, ECONOMIE; n°: 31; http://revue.umc.edu.dz/index.php/component/attachments/download/34; consulté le: 17/06/2013.

– ارتفاع الأخطار المتعلقة بانفتاح الاقتصاد الوطني وتحرير التجارة الخارجية؛

– تناقض ممارسات الذكاء الاقتصادي مع الجمع المبسط للمعلومات، ولذا على السلطات تفادي الوقوع في هذا الفخ من خلال البحث عن كيفية التحكم في الأسس الإستراتيجية للذكاء الاقتصادي وطرق تحليل المعلومات المتاحة، وتمييز المعلومة الموثوقة عن تلك المغلوطة والمفخخة.

ثانيا: الجانب المؤسساتي للذكاء الاقتصادي

1- قسم اليقضة الإستراتيجية، الذكاء الاقتصادي والإحصائيات(وزارة الصناعة والمناجم):

– ترقية اليقضة الإستراتيجية في مؤسسات القطاع العمومي الصناعي؛

– تشكيل بنوك من المعطيات المتخصصة المرتبطة بالمعلومة في المجال الاقتصادي والصناعي، التكنولوجي والأسواق الحالية والمستقبلية؛

– وضع شبكة لتبادل المعلومات مع المؤسسات والهيئات المكلفة بالمعلومة الاقتصادية والصناعية؛

– تحليل ومعالجة البيانات المرتبطة بالعلوم والتكنولوجيا وممارسات التنمية المستدامة التي لها تأثير على الصناعة والاستثمار وضمان حمايتها ونشرها للمتعاملين؛

– حث الأعوان الاقتصاديين على تطوير قدراتهم في الذكاء الاقتصادي وتحليل مردودية الأسواق التي تنوي اقتحامها ما يسمح بالتحسين المستمر لعوامل الضعف واستغلال الفرص المتاحة ضمن البيئة التنافسية؛

– المساهمة في تطوير العلاقة مع المؤسسات والهيئات المتخصصة في وضع التصورات والإجراءات المتعلقة بممارسات الذكاء الاقتصادي والتي تسمح بتسيير علاقات المؤسسة مع شركائها وحتى منافسيها [1]؛

– جمع ونشر المعطيات الإحصائية المتعلقة بتسويق المنتجات الصناعية خاصة مخرجات المشروعات المصغرة؛

– إنجاز التقارير والملاحظات الإحصائية وترجمتها في شكل إشارات مبكرة للإنذار حول وضعية القطاع الصناعي، المؤسسات المصغرة والمتوسطة وترقية الاستثمار؛

يضم القسم ثلاث مديريات مكلفة بـ:

– تحيين ممارسات اليقضة الإستراتيجية لمتطلبات الأنشطة الصناعية من المواد الأولية، التكنولوجيا و التشريعات؛

– رصد التطورات القصيرة والمتوسطة الأجل للسوق الداخلية والدولية؛

– نشر المعلومات المناسبة لاتخاذ القرار العمومي، الإقليمي والحرص على تزويد المتعاملين الاقتصاديين بها؛

– تأسيس لنمط جديد من العلاقات مع الكيانات والهيئات المؤثرة lobbyistes والتي تعتبر مدخلا

[1] voir: http://www.mdipi.gov.dz/?Societe-d-etudes-economiques-d; consulté le: 10/09/2014

للمعلومات الحاسمة خاصة فيما يتعلق مثلا بالتحكيم التجاري الدولي؛

– إعداد وتحديث بطاقية توطين الأنشطة الاقتصادية ذات الطابع الصناعي والاستراتيجي.

2– **مؤسسة الدراسات والاقتصادية، التحليل المالي والتقييم الاستشرافي ECOFIE:**

هي مؤسسة ذات أسهم، تم إنشاؤها خلفا للشركة القابضة عام 1998 تبعا لإعادة تنظيم القطاع الصناعي العمومي عام 2001 والمتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية الاقتصادية أصبحت تحت وصاية شركة تسيير مساهمات الدولة بتاريخ 2004/02/10 واضطلاعها بالمهام التالية:

1– العهد إليها بمهمة جمع ومعالجة المعلومة الاقتصادية والمالية التي تصدر عن القطاع الصناعي العمومي من خلال[1]:

– إعداد لوحات القيادة للمؤسسات المصغرة وحافظة الأعمال للمجامعات التابعة لشركة مساهمات الدولة؛

– تقارير الأداء التي تنجزها الفرق التي يشكلها مجلس مساهمات الدولة؛

– خلق قواعد البيانات الاقتصادية والمالية حول الموقف التنافسي للمؤسسات العمومية؛

– التكفل بتأهيل وإعادة تنظيم المجمعات الخاضعة لوصاية شركة مساهمات الدولة والهيئات لخاضعة لوزارة الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار؛

– ضمان المراقبة والتفتيش المالي للمؤسسات المختلطة؛

2– تشكيل خلايا متابعة ويقضة دورية مشكلة من مجلس إدارة أعضاؤه هم:

– ممثلين عن الوزارة الأولى؛

– ممثلين عن الوزير المكلف بمساهمات الدولة؛

– المدير العام للديوان الوطني للإحصائيات؛

– خبير متخصص في تحليل المعلومات الاقتصادية وتقديم السيناريوهات يعينه المجلس؛

– محافظ حسابات يعينه المجلس.

المطلب الثاني: واقع الاستشراف في الجزائر

إن الاستشراف الاقتصادي والسوسيو–اقتصادي وبالرغم من أهميته في صناعة القرارات الاقتصادية ورسم السياسات العمومية، إلا أن الدول الناشئة على غرار الجزائر تعاني من ضعف المحتوى التعليمي المبني على التخطيط الاستراتيجي مقابل أزمات اقتصادية و صحية وأمنية دولية باتت متكررة بشكل متقارب ومقلق، لذا فإن اتخذ القرارات المتعلقة بسيرورة الاقتصاد يجب أن يستند على خلفية مناسبة من قواعد الخبرة والتفكير الاستشرافي الذي يتلاءم والخصوصيات الوطنية.

[1] Ibid.

لازالت الجزائر تعرف تأخرا كبيرا في مجال الاستشراف الضروري للتخطيط والتنبؤ بسيرورة التوازنات الكلية الكبرى، إضافة إلى كونه إستراتيجية لمنهج توقعي والاستشراف بالمستقبل القائم على العلاقات التي تربط المؤسسات و المتعاملين الاقتصاديين والمجتمع بصفة عامة؛

كما أن الاستخفاف بأهمية عمليات الاستشراف في تسطير الحلول المستقبلية من خلال نماذج اليقضة الإستراتيجية في مجالات تنظيم الإقليم والتنمية المحلية وتنظيم العقار والتربية والصحة والإنصاف الاجتماعي من حيث فرص التشغيل والسكن وتنويع الاقتصاد لتحقيق التنافسية، نتج عنه فشل السياسات المتبعة أو ضعف نجاعتها في تمكين البلاد من الإقلاع الاقتصادي والدليل هو الحلول التي تمت برمجتها في السنوات السابقة دون دراستها من الناحية الإستشرافية.

ويربط الخبير الاقتصادي بشير مصيطفى نجاح سياسات الحكومة المستقبلية بعدة شروط من بينها التوازن في تلبية الطلب الإضافي الذي سيتشكل في الأسواق بعد سنوات، لذا ينبغي– حسبه –إعداد ميكانيزمات وآليات تنتهج خلال المرحلة الأولى إلى غاية 2019 والتركيز على وصفة النشوء الاقتصادي إلى غاية 2030 ثم وصفة التطور إلى غاية 2050، وأضاف أن أي تأخر في إعداد وتطبيق هذه البرامج سينعكس سلبيا على الواقع الاقتصادي للبلاد بعد 50 سنة أخرى"[1]. كما أكد هذا الأخير أن سنة 2015 ستكون آخر فرصة للإقلاع الاقتصادي للبلاد، باعتبار أن الدراسات المجراة تشير إلى كون سنة 2030 آخر أجل –للالتحاق بركب الدول الناشئة، وآخر أجل للوصول إلى ركب الدول المتطورة خلال النصف الثاني من قرن الاستقلال في2050.

وعليه فإن الحكومة باتت ملزمة باتخاذ القرارات الصحيحة في الوقت المناسب، بعدما قدمت وزارة الاستشراف– سابقا– كافة الدراسات والتقارير التي توضح وبدقة الوضع الاقتصادي للبلاد والحلول التي ينبغي اتخاذها في أوقات محددة للوصول إلى مصاف الدول المتطورة، من خلال انتهاج سياسة إنتاج الثروة وتصديرها، ودعم دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتتمكن من الدخول في أجواء التنافسية العالمية، التي تمكن البلاد من التحول إلى وضعية النشوء على غرار البرازيل وكوريا الجنوبية وجنوب إفريقيا والهند والإمارات العربية المتحدة.

تمحور التقرير الذي أعدته كتابة الدولة المكلفة بالاستشراف–سابقا– بالتعاون مع الشريك الكوري حول الآليات المناسبة للتوجه على اقتصاد مبني على المعارف من خلال استشراف أنظمة التربية الوطنية والتكوين، الصحة، الاستشراف الإقليمي، الحكامة الاقتصادية والمؤسساتية وكذلك الاستشراف البيئي، البيئة الدولية مع عناية خاصة بقطاع الطاقة[2]، والهدف هو تحويل هذه المخططات وتجسيدها على

---

[1] بشير ،مصـــيطفى: "**اســـتبعد أن تســـتغني دولـــة بحجـــم الجزائـــر عـــن أداة الاستشـــراف**"، أنظـــر: https://newhub.shafaqna.com/AR/DZ/ تاريخ التصفح: 2014/09/10.

[2] المرسوم التنفيذي الأول رقم 11/13 المؤرخ في 15 جانفي 2013 المتضمن "**تحديد صلاحيات كاتب الدولة لدى الوزير الأول المكلف بالاستشراف**".

المدى المتوسط، مع تقديم مقترحات لتجسيد الشراكة الجزائرية وإنشاء معهد وطني للتنمية في الآجال القريبة والاستفادة من التجربة الكورية*.

وتعود الأولوية في البرنامج الخماسي إلى تحقيق الثنائية (صناعة/ تكوين عالي)، حيث توصل التقرير إلى أن إنعاش الصناعة الوطنية ضروري للجزائر حيث أن الثروة التي يتم استخراجها من رأس المال الطبيعي كعامل أساسي للإنتاج ينقصها التنويع ، وهذا لا يتأتى إلا بالعمل على إطلاق ديناميكية صناعة حقيقية تدعم توسعها الكامل والتوجه تدريجيا إلى التغيير الهيكلي للاقتصاد من خلال توسع قطاعات أساسية.

كما تدعو الضرورة إلى مضاعفة الدخل الفردي ليتجاوز4700 دولار إلى 11.800 دولار سنة 2030 مع تحقيق معدل نمو 7.5% انطلاقا من عام 2015، والحفاظ على مستوى النمو في قطاع المحروقات بين 1 و 2 % في آفاق 2030، حيث أن تحدي تنويع الاقتصاد يتطلب "صعود" قطاعات أخرى تكون درجة نموها عالية جدا من أجل تخفيف الاعتماد على المحروقات كالصناعة الصيدلانية والبحوث الحيوية النظرية والتطبيقية منها؛

اليوم فإن بلادنا تعتبر بعيدة جدا عن هذا المعدل على الرغم من التدفقات الاستثمارية العمومية المسخرة لهذا الغرض، كما أن عديد القطاعات الاقتصادية على غرار الصناعة المصنعة، الاعمار والأشغال العمومية و الفلاحة يجب أن يتجاوز معدل نموها 20% من معدل النمو السنوي لأجل تحقيق 7.5% كمعدل أجمالي النمو المطلوب سنويا.

هذا ويشدد التقرير على المساهمة الفعالة للقطاع الخاص الذي يجب أن يحقق من 11إلى 20% من الدخل الوطني الخام إلى غاية 2030، في حين أن رأس المال المنتج القائم على المهارات حاليا لا يمثل إلا 7% من الثروة والباقي يضمنه الريع البترولي غير المنتج.

كما يشير الخبراء المشاركون في إنجاز هذا التقرير؛ فإن الجزائر تعد من أهم عشر دول حققت تنمية بشرية مهمة بفضل التدخل المكثف للدولة لمواجهة الضغوطات الاجتماعية التي هي السبب الرئيسي لهذا التطور، ولكن المشكلة أن هذا النموذج ليس مستداما، وهنا يرى الخبير الاقتصادي " حسان رفيق بوقلية " أن الضرائب المتأتية من الجباية البترولية تمثل 80% من جباية الدولة، وإذا بقيت الدولة تواصل سياسة الدعم الاجتماعي على النسق الحالي، فإنها لن تستمر إلى غاية 2030 ونفس الشيء

* بادرت بإنجاز هذا التقرير سكرتارية الدولة المكلفة بالإحصاء والاستشراف –سابقا– من أجل تجسيد أهداف الدولة أين تم تقديم نتائجه للوزارة الأولى؛ تمت محاكاة التقرير مع وزارة الإستراتيجية و المالية الكورية للتنمية (KDI) وبمساعدة أفضل الإطارات التي تعمل في هذا المجال، كون التجربة الكورية تتسم بالموضوعية والنجاعة وجاءت اعتمادا على الموارد الذاتية بمشاركة هيئات وطنية أخرى.

بالنسبة للاستثمارات العمومية، وهذا في ظل التراجع النسبي لعوائد الريع المرتبط بصفة شبه كلية بتقلبات الأسواق العالمية" [1]، لذا فإن الثروة الوطنية ينقصها التنويع الخارج عن رأس المال الطبيعي (62%) في حين أن الموارد غير الملموسة التي تشمل رأس المال البشري الاجتماعي ونوعية المؤسسات لا تمثل إلا عاملا ضعيفا من القدرات الإنتاجية للجزائر.*

المبحث الثاني: مسار الذكاء الاقتصادي الإقليمي في الجزائر

تمهيد:

مع شروع الدولة في الاهتمام باستعادة البعد الإقليمي لمجموع التراب الوطني، في إطار مشروع قانون البلدية والولاية فقد أعطت الحكومة الضوء الأخضر للأعوان والهيئات الإقليمية والجماعات المحلية من أجل التكفل بتصميم محلي لنظام لرصد مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتنافسية الحضرية للمدن وخلق نمط من التوازن الموجه نحو التنمية المستدامة التي لا تزال تحديا كبيرا تواجهه البلاد في ظل اقتصاد وحيد الصادرات.

المطلب الأول: نحو تعميم النظام الإقليمي لليقضة الإستراتيجية

أولا: المنظومة الوطنية للمعلومة الإحصائية

إن المعلومة الإحصائية لا تتعلق فقط بالرقم بل كذلك بتحليل الخلفيات المتعلقة به وضبط المعارف المشتركة، ذلك أن المعلومة الإحصائية المشتركة هي نظام متكامل يحتاج إضافة إلى التعبير الكمي ومنظومة تحليلية تعتمد على التنسيق بين مختلف القطاعات وتفعيل الأدوات الممكنة وعلى رأسها فعاليات الحكومة الالكترونية، والسماح للمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين بالإطلاع عليها والتعامل معها خاصة لدى الهيئات الأكاديمية والتي تعتبر جودة المعطيات قاعدة أساسية للحكم على فاعلية السياسات الوطنية والإقليمية من عدمها.

❖ **هياكل الرصد واليقضة في الجزائر:**

- **على المستوى المركزي:** يعتبر المجلس الوطني للإحصاء سلطة وطنية تتمتع بقوة عمومية وإدارية في تحصيل الرقم، كون ديناميكية الاقتصاد تفرض بالضرورة التحكم في تحقيق العمليات الإحصائية الكبرى

---

[1] Abdelkrim. S; **« développement économique et social de l'Algérie à l'horizon 2030 : le rapport final sera présenté prochainement;** article disponible sur le lien: http://www.transactiondalgerie.com/index.php?option=com_content&view=article&id=7799:develo; consulté le: 07/09/2014.

* إذ أشار تقرير البنك العالمي أن الاقتصاد الجزائري الأكثر تركيزا على المحروقات في كمصدر وحيد للدخل في منطقة MENA.

والتنسيق التقني بين القطاعات، مع تنظيم الملفات الإستراتيجية وقواعد البيانات القطاعية (BDD SECTORELIS)

1- على مستوى الديوان الوطني للإحصائيات[1]:

- إتقان عملية المسوح الإحصائية وحصر المؤشرات والحسابات الاقتصادية؛
- إتباع المعايير العالمية في الحكم على المؤشرات والطرق المعمول بها عالميا على غرار (SCF ; SCN93 ; NAP2002)
- على الرغم من توفر العوامل التقنية (الشبكات الداخلية) والعوامل المالية والخبرة التي يتمتع بها الديوان، ولكنها تبقى غير كافية ما لم يتم إلحاقها بأنظمة إنذار مبكر؛
- دوران معتبر لرأس المال البشري نتيجة هروبها للقطاع الخاص.

- **على المستوى القطاعي:** الجهود المبذولة من طرف القطاعات الوزارية للتحكم في دقة الإحصائيات تبقى محدودة بالنظر إلى هيكلة نظام الإحصائيات حيث أن:

- مستوى التحليل ومعالجة الإحصائيات غير كاف كونه لا يتحكم بالخلايا القاعدية حسب المعايير المعمول بها؛

- العمليات الإحصائية في حوليات إحصائية سنوية وتقييم المستجدات الظرفية الفصلية والاستعمال الداخلي وعدم تشارك المعلومة؛

- الموارد البشرية غير كافية للممارسات الإحصائية التنبؤية الناجعة وذات مستوى عال [2]؛

- **على المستوى الإقليمي والمحلي:**

- نقص وغياب المعلومات الإحصائية المفصلة إقليميا ومحليا خاصة في بعض القطاعات الإستراتيجية وعدم استقلاليتها عن الوزارات المكلفة بها؛
- المصالح المحلية غير متوفرة على الموارد البشرية الكافية في تسيير الجانب التقني ومحدودية الصلاحيات الممنوحة؛
- عدم اهتمام المسؤولين الإقليميين بسيرورة جمع المعلومات وتحليلها على المستوى الوسيط.

انطلاقا مما سبق يمكن إعداد تشخيص SWOT للمنظومة الإحصائية في الجزائر:

*** نقـــــاط القوة:**

- وجود الإطار القانوني والمؤسسي (المرسوم التشريعي رقم 94)؛

---

[1] آلكول، محمد، "**الديوان الوطني للإحصائيات**"، منتدى تعزيز القدرات الإحصائية العربية، الأردن / عمان /08-10/09 2011.

[2] المرجع السابق نفسه.

– وجود إطار إحصائي للتشاور (CNS) ؛

– الإرادة الحقيقية لتبني المفاهيم، استعمال الأساليب والمعايير العالمية في وقت مبكر والتنفيذ الفعال (SCN93 ; NAP 2002) ؛

– الإتقان الجيد لتقنيات المسوح الإحصائية وخاصة ديوان الإحصائيات؛

– جودة المعلومات الإحصائيات في بعض مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (الأسعار، الإنتاج، الحسابات الوطنية، تعداد السكان و العمالة).

– توفر إنتاج المعلومات الإدارية (على مستوى إدارة: الضرائب، التجارة، الجمارك، بنك الجزائر، الضمان الاجتماعي..)؛

– منظومة التعليم العالي في الجزائر تخصص أطوار في تكوين مهندسي دولة في الإحصاء.

*** نقـــــاط الضعف:**

–على الرغم من وجود قانون المنظومة الإحصائية وخاصة المادة المتعلقة بسرية الإحصاء في الواقع، العديد من المؤسسات(حتى العامة) (لا تستجيب للمسوح الإحصائية)؛

– عدم تجانس وفرة الوظيفة الإحصائية على مستوى القطاعات؛

– الإطار القانوني للتنسيق والتفاوض موجود لكن غير عملي؛

– التوافق وبالتالي المقارنة بين النتائج ضعيفة، وعدم مراعاة جميع المفاهيم الفريدة والتسميات(المدونة)؛

– ضعف الموارد البشرية والمادية المخصصة للإحصاءات ودوران مهم للموظفين في القطاع...

*** الفـــرص المتاحـــة:**

– وجود إرادة عامة (أعضاء المنظومة) لتطوير المنظومة الإحصائية شاملة وعملية(SNIS) ؛

– إمكانية استعمال الملفات الإدارية في إطار احترام قانون المنظومة الإحصائية؛

– الموارد المالية والاتفاقات مع الشركاء الأجانب لتوفير التدريب المتخصص للعاملين في الإحصاءات وإعادة التدوير في المجالات الإحصائية[1]؛

– إطلاق تكوين متخصص في التحليل الاقتصادي والإحصائي عام 2011؛

– ايجابيات كبيرة تقدمها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع مراحل إنتاج البيانات الإحصائية.

*** التـــهديـــدات:**

– ضعف هيئة تنسيقية للنظام الإحصائي على المستوى الإستراتيجي لتنشيط المنظومة الوطنية للمعلومة الإحصائية ؛

– إهمال تدريب العاملين في مجال الإحصاء على المستوى القطاعي؛

– عدم استقرار موظفين مؤهلين في الميدان (التوجه إلى القطاع الخاص)؛

---

[1] طارق.م**" اليقضة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في خدمة الاقتصاد المحلي"** جريدة الرائد، عدد: 2412، مقال متاح على الرابط التالي: http://elraaed.com/ara/watan/؛ تاريخ التصفح: 2014/09/30.

– وكذا عدم وجود إستراتيجية شاملة لتنمية الإحصاء وكذا إمكانيات تطبيقها الفعلي...

الشكل رقم (28): تنظيم منظومة المعلومات الإحصائية الحالي في الجزائر:

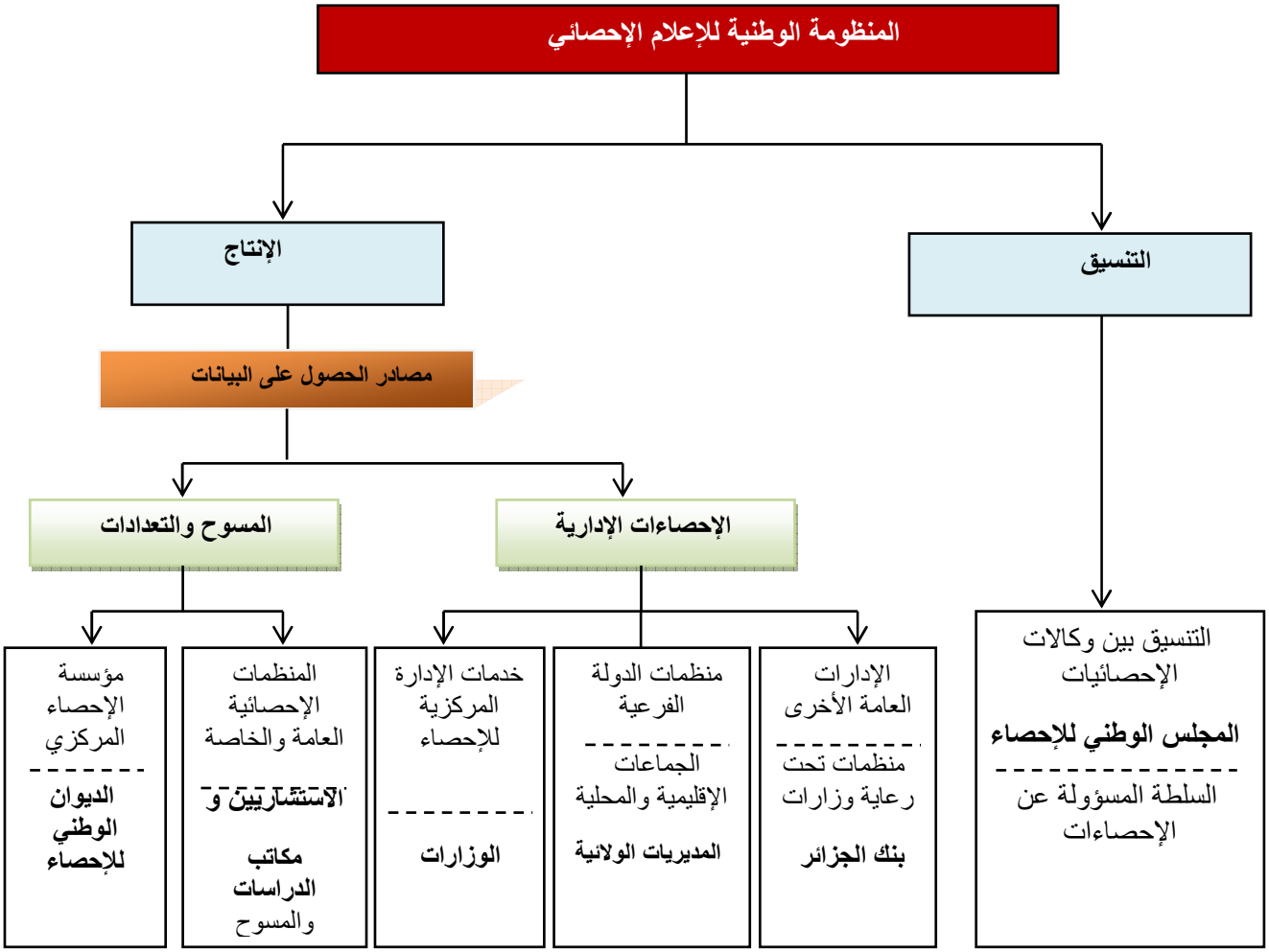

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الهيئات الإحصائية في الجزائر.

ثانيا: متطلبات نظام اليقضة الإقليمية

تعاني المنظومة الوطنية للإحصاء من غياب قاعدة إحصائية مصدرها القاعدة الإقليمية، حيث تسعى الوزارة المكلفة بالتعاون مع وزارة البريد وتكنولوجيات الإعلام والاتصال من أجل تفعيل الشبكات المعلوماتية بالاعتماد على دعم الجامعات في ضبط البرامج المعلوماتية التي تشكل القاعدة الرقمية للعملية الإحصائية على مستوى الهيئات العمومية والإدارية، وكذلك الاعتماد أكثر فأكثر عل مكاتب الدراسات الخاصة والعمومية التي ينحصر دورها في دراسة المشاكل ووضع الخطط والاستراتيجيات، البحث والتطوير وتقديم الاستشارات والتوصيات، لذا يعتبر الديوان الوطني من أهم الأجهزة من حيث الخبرة المنهجية والإنتاج الإحصائي، مع ضرورة زيادة الإمكانيات لربط مؤشرات القياس مع البعد الإقليمي من أجل تسويق أفضل للمعلومة الإحصائية ذات الدلالات والأبعاد الذكية واستغلالها في تحقيق التنمية

الإقليمية المتوازنة، كونها تخدم القرار الاقتصادي. وتجدر الإشارة بالذكر إلى نظام الإحصاء المتبع في قطاع الجمارك من أهم الأنظمة الإحصائية في الجزائر، وهو نموذج صالح للتعميم في باقي القطاعات.

وبالرغم من هذه النقائص، إلا أن الأجهزة الإحصائية لا تزال تملك فرصا كبيرة للتطور بالنظر إلى الطاقات الأكاديمية التي تتوفر عليها الأقاليم (الولايات) وإمكانية تصميم برامج ميسرة للرصد واليقضة وتحيينها باستمرار، وعليه يمكن القول أن العملية الإحصائية في الجزائر تواجه عديد التحديات [1]:

– صعوبة التحكم في المعطيات السوقية؛

– تفادي المشاكل في الموازنات والخطط المالية؛

– توظيف الرقم في التنمية والتنبؤ ودعم القرارات من خلال توفيره لطالبيه خاصة الفاعلين الاقتصاديين منهم؛

كما نعتقد أن الإحاطة بالمعطيات السوسيواقتصادية تتطلب أنظمة إحصائية فرعية:

– إحصائيات السكان؛

– إحصائيات الأعمال؛

– أنظمة إحصائيات جغرافية تشمل: الإقليم، العقار، الملكية والطاقة.

يعرف الاهتمام باليقضة الإقليمية تطورا يوما عن يوم من أجل الاستجابة للاحتياجات الاقتصادية للأعوان الإقليميين لاتخاذ قراراتهم وأهمها المعلومة المحينة كونها تعتمد على مسار متعدد الأطراف ذو طابع استباقي للإشارات التي يبثها المحيط والحد من حالة عدم التأكد وقيادة السياسات الإقليمية المتكيفة مع إطار الإقليم السياسي الاقتصادي والاجتماعي.

وباعتبار أنظمة اليقضة الإقليمية أحد المخرجات الإستراتيجية للذكاء الاقتصادي والتي تعكس التفكير الاستشرافي الذكي، نظام التخطيط الإقليمي وهي كلها خطوات نحو ضبط أهداف التنمية، والتنمية المستديمة، التنمية الإقليمية العادلة والموارد المتاحة كونها مبنية على توازن الأسواق، أداء المجموعة الوطنية، والإقليمية وإنتاج الثروة وإدماج البيئة ضمن الخيارات والسياسات العامة والتنويع المستدام، مع ضمان تماسك رأس المال الاجتماعي والمشاركة المجتمعية وطبعا الحكامة الرشيدة لتطبيق مشروع الإقلاع الاقتصادي من خلال الأخذ بالإشارات والدلالات والتقارير التي تبثها خلايا اليقضة والنظام

[1] بشير، مصيطفى، "**صناعة الغد**" دار جسور للنشر والتوزيع، 2014، ص ص: 37–38.

الرقمي لتوزيع المعلومة الإحصائية الاقتصادية والاجتماعية*، نظم الإحصاء الثقافي نظم التحليل الكمي والقياسي وكذلك قياس أداء النظام الإقليمي المبني على المعرفة والابتكار والتي تعتبر التجمعات و العناقيد أحد أدواتها الممكنة [1].

وهذا ما استدعى تصميم 121 مشروعا ذكيا أساسه نظام المعلومات الإحصائي الإقليمي مدعما بمبادرات محددة لليقضة، ما يعكس تبني الحكومة لمشروع اليقضة الإستراتيجية الذي يهدف إلى مجاراة المؤشرات المحلية للتنمية وعلى رأسها التنمية البشرية، وضبط الخطط الكفيلة برفع مؤشرات التماسك الاجتماعي ونسبة متوسط الدخل الحقيقي؛ مع ضمان مؤشرات متقدمة في التعليم العالي، تثمين نتائج البحث العلمي وضرورة تحفيز القطاعات المنتجة وتوجيهها نحو التصدير [2].

وعليه فإن مشروع تفعيل آليات الرصد على المستوى الإقليمي لا يتعلق بالمعلومة الإحصائية فقط بل متابعة والتنبؤ بمسار المؤشرات المحلية والإقليمية للتنمية حيث تعتبر هذه الآلية لبنة إضافية للأدوات الإحصائية المبنية على منطق (أعلى- أسفل) بغرض بناء منظومة تفاعلية تعتمد على الاندماج في اقتصاد المعرفة والتشاركية، الذكاء الاقتصادي واليقضة الإستراتيجية على شكل لوحة قيادة tableau de bord أساسها التدفق الرقمي والآني للمعلومات والإشارات لمكونات الكيان الإقليمي لكل جهات الوطن وأقاليمها " الرسمية وغير الرسمية".

هذه القاعدة من شانها أن تساعد الحكومة على إعداد وتقييم السياسات العمومية خاصة فيما يتعلق بالتنمية الإقليمية، مع الإشارة إلى أن قضية التخطيط الإقليمي والاستشراف والإحصاء والنظم الذكية للتسيير إلى جانب لوحة القيادة تنخرط كلها ضمن أدوات التسيير العمومي الحديث، وعليه يجب على الاقتصاد الوطني بل المجموعة الوطنية كلها الانخراط في هذا المسعى الاستراتيجي:

- **النظام الإقليمي للمعلومات الإحصائية :عملية لا تزال في بداياتها**

صحيح أن توصيات كتابة الدولة للاستشراف- سابقا- لا تتمتع بالطابع الإلزامي تجاه القطاعات المركزية الأخرى إلا أنها تعمل لإيجاد حلول ذكية تعتمد على الإحصائيات الدقيقة التي تقدمها خلية اليقظة الإستراتيجية، والتي تعمل بالتعاون مع خلايا اليقظة المنصَّبة على مستوى القطاعات الوزارية

* على الرغم من تخلي الدولة عن وزارة الإحصاء والاستشراف في التعديل الحكومي الأخير: سبتمبر 2013 بعد إعلان المخطط الخماسي (2015/2009) وتبني الحكومة لأهمية استشراف السياسات الحكومية في الخطاب الرسمي إلا أن الاستشراف والتخطيط الاستراتيجي الفعلي هو القاعدة الإقليمية.

[1] " **اعداد منظومة وطنية للمعلومة الاحصائية عام 2014**"، جريدة الشروق، عدد: 4720، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/168761.html، تاريخ التصفح: 2014/09/07.

[2] شرايطية، مريم، " **الجزائر تدخل مرحلة تصميم سياسات الإقلاع والنشوء في 2019** "جريدة الخبر، عدد 6145، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.elkhabar.com/ar/economie/342246.htm، تاريخ التصفح: 2014/06/12.

الأخرى والديوان الوطني للإحصائيات وخلية بنك الجزائر[1] وتهتم بتفعيل الخلايا النائمة منها لتتمكن من تقديم منتج إحصائي أكثر دقة بالاعتماد على المعطيات الداخلية وتغيرات السوق العالمية؛ وفق نظام وطني للمعلومة الإحصائية الذي يعد من بين منتجات الإستراتيجية الوطنية لتطوير الإحصاء.

إن الهدف الاستراتيجي من خطة الاستشراف هو إنجاز نظام قواعد بيانات الشركات آفاق 2014، يهتم بتقديم المعطيات اللازمة حول استراتيجيات العقار في البلاد والتربية والسكن والمالية وغيرها، حيث تم إنجاز 3 عمليات من بين 121 عملية ذكية سيتم تنفيذها إلى نهاية 2017.

وكامتداد لخلية اليقضة، تم تكوين خلايا على مستوى الأقاليم والولايات والبلديات تكون قادرة على كشف النقائص والعيوب والعمل ميدانيا على المستوى القاعدي لتفادي بيروقراطية الإجراءات الإدارية، والتي ستهتم بدراسة أسواق النفط والقمح والتكنولوجيا الحديثة وتقديم المؤشرات الضعيفة للخطر من خلال كشف الاستراتيجيات العقيمة والتغيرات الاجتماعية [2]، وتوقع الاختلالات الجيو–إستراتيجية في الأمن السياسي والاقتصادي للتمكن من توقع علامات التحذير واغتنام الفرص المتاحة في البيئة العالمية للمساهمة في ضبط الاستراتيجيات وتغييرات السياسة العامة الوطنية والدولية، وتنبيه الحكومة إلى سياسات مناسبة للقطاع العام.

لا يمكن إنكار أن بلادنا تقدما كبيرا في مجال إصدار المعلومات الإحصائية العمومية التي من شأنها تيسير عملية تقييم وتتبع السياسات الاقتصادية والاجتماعية وموازاة مع هذه الإنجازات، قامت كتابة الدولة للإحصاء والاستشراف(سابقا) خلال السنوات الأخيرة بإنجاز العديد من العمليات الإحصائية على الصعيد الوطني، الإقليمي وفي بعض الأحيان المحلي.

ينبغي أن يشكل هذا المعطى الجديد بداية مرحلة ستميز منهجيات العمل والتنسيق وكذا طبيعة ما ينتجه النظام الإحصائي الحالي، ومن الضروري كذلك القيام بالتفكير الاستراتيجي والإداري مع إشراك المنتجين الرئيسيين للمعلومات الإحصائية الرسمية حتى يتسنى رفع التحديات المستقبلية الإقليمية للجهاز الإحصائي وإعادة تحديد الأدوار والمهام والمقاربات التي ستمكن من التلاؤم مع المعايير الوطنية والدولية في مجال جودة الإحصائيات العمومية. وفيما يلي مخطط مقترح لتفعيل نظام اليقضة الإقليمية الإستراتيجية :

---

[1] "**مساهمة البحث التطبيقي في تطوير الذكاء الاقتصادي المحلي**" جريدة المقام، عدد: 896، مقال متاح على الرابط التالي: http://elmakam.com/?p=2612 ، تاريخ التصفح: 2014/01/11.

[2] شرايطية، مريم، " **2013 الفرصة الأخيرة للإقلاع الاقتصادي**"، جريدة الخبر، عدد: 5712، جانفي 2014، مقال متاح على الرابط التالي:.http://www.elkhabar.com/ar/economie/341971.html; consulté le: 17/08/2014

الشكل رقم (29): مخطط مقترح لتشكيل خلايا اليقضة الإقليمية

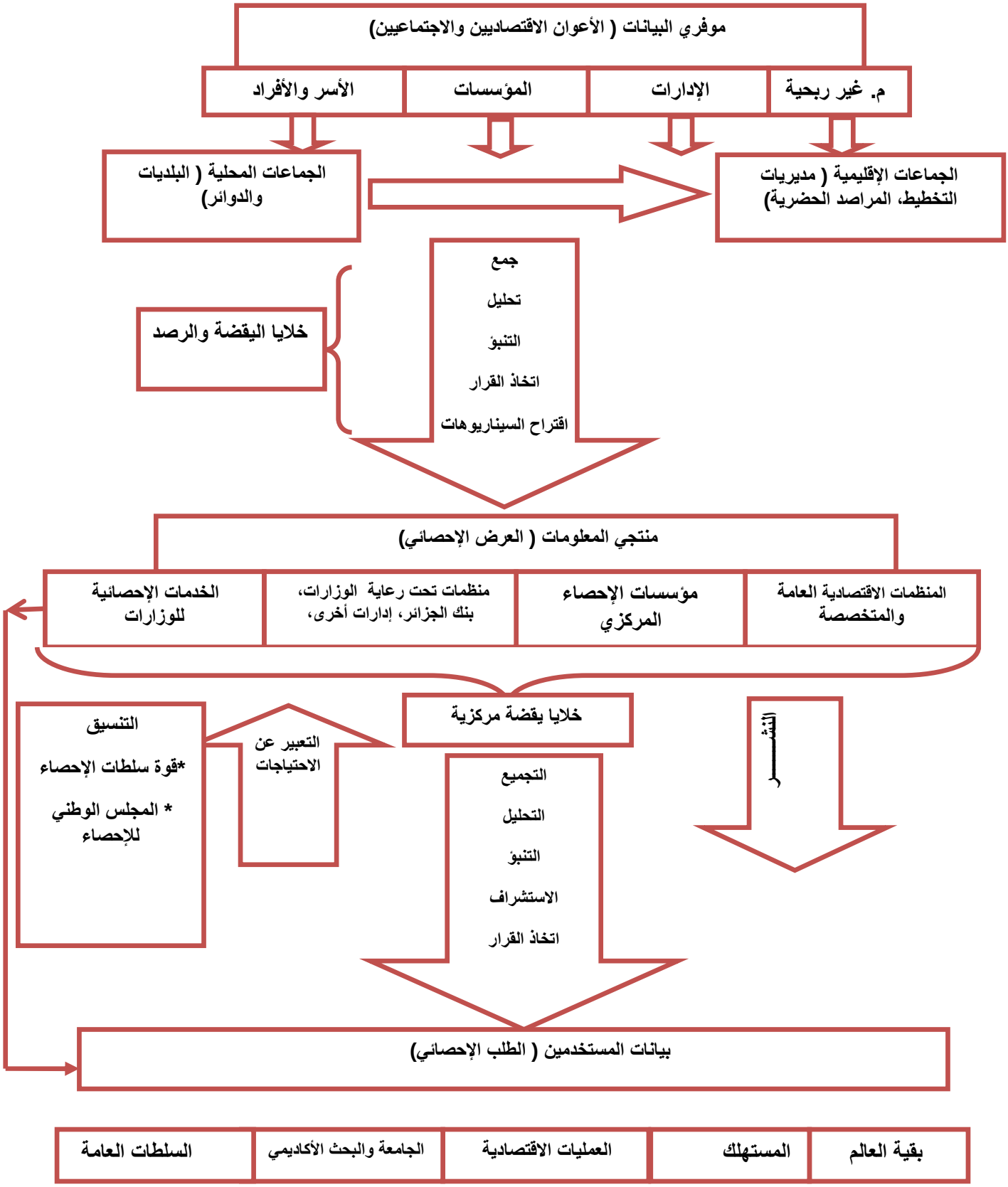

المصدر: من إعداد الباحثة

إن لوحة القيادة في البلاد يجب أن تتسم بالتشارك في كافة القطاعات على المستوى المركزي كما على المستوى المحلي مع تفضيل محاكاة لمرافقة الخطوات التنموية، وكذلك الاعتماد على التخطيط الإقليمي، لذا تلح الحاجة إلى إنشاء مرجعية إحصائية موحدة لمختلف القطاعات والفعاليات الاقتصادية المعتمدة نتائجها من قبل الهيئات الدولية والهيئات الأكاديمية [1]، ولعل إعادة هيكلة المديريات الولائية للتخطيط الإقليمي تتكفل برصد وتكميم الممارسات الاقتصادية، وكذلك إسقاط الحقائق الوطنية على الصعيد الإقليمي.

ثالثا: الحكومة الالكترونية كعامل نجاح لليقضة الإستراتيجية الإقليمية

1. مؤشرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجزائر:

اتجهت أهداف السياسة العامة للجزائر في السنوات الأخيرة إلى بناء مجتمع المعلومات و يظهر هذا من خلال الخطاب الرسمي للمسؤولين والبرامج التنموية الهادفة إلى تطوير قطاع تكنولوجيا الإعلام و الاتصال[2]، لتعلن في سنة 2008 عن مشروع الحكومة الالكترونية الذي يعلن توجه البلاد نحو تفعيل مجتمع ورقمنة الخدمات العمومية لما لذلك من أثر في تحسين مناخ الأعمال والحد من البيروقراطية التي تعيق الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما تشارك الجزائر في العديد من المشاريع على المستوى الدولي بهدف مواكبة التطورات الحاصلة في مجال تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، و من أشكال التعاون الدولي في هذا الميدان:

1- مبادرة EUMEDIS: و التي شرع فيها سنة 2011 من طرف اللجنة الأوربية، وقد شاركت فيها الجزائر عن طريق CERIST و قبل 21 مشروع جهوي من طرف اللجنة الأوربية للتمويل ونجد أن 27 مؤسسة جزائرية تشارك في عدة مشاريع منها التعليم عن بعد و الطب عن بعد و شبكات المعلومات الجهوية، و سخر البرنامج المتوسطي موازنة بقيمة 17 مليون يورو سنة 2011 لدعم التعاون بين أوروبا والبلدان المتوسطية في مجال مجتمع المعلومات من بينها الجزائر ومن النشاطات:

-21 مشروعا نموذجيا تعتمد على تكنولوجيا المعلومات في العديد من القطاعات كالتعليم و شبكات الرعاية الصحية و الصناعة و التراث الثقافي في الجزائر و رغم التأخر الحاصل في هذا المجال ، لابد من الإشارة إلى بعض المجهودات – المتعددة التي تقوم بها نحو إدماج تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الاقتصاد، من خلال مشروع CYBER PARC SIDI ABDALLAH كقطب متخصص في دمج هذه

---

[1] شلالي، عبد القادر، قاشي، علال، "**الحكومة الالكترونية، عوامل البناء والمعوقات في الجزائر**" ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات أشغال اليومين الدراسيين حول: مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر، يوم: 27- 28 فيفري 2014.

[2] مجلس الوزراء الجزائري، "**برنامج التنمية الخماسي**" 2010-2015.

التكنولوجيا في الاتصال و التبادل و إن كانت أثاره على الاقتصاد كبيرة ، فتكنولوجيا الإعلام و الاتصال لا تمثل سوى 1% من الناتج المحلي الخام.

احتلت الجزائر الرتبة 129 عالمياً في دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية (NRI) للعام 2015 في التقرير الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي وقد سجلت تقدما (الرتبة 131 عالمياً: سنة 2013، ويقيس مؤشر الجاهزية الشبكية قدرة اقتصاد معين على الانتفاع من تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لزيادة المنافسة والتطور. وتستند دراسة مؤشر الجاهزية الشبكية المنشورة في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات على البيانات التي جمعتها منظمات مثل الاتحاد الدولي للاتصالات والبنك الدولي والأمم المتحدة [1]، علما أن الجزائر احتلت الرتبة 79 من أصل 139 دولة في مؤشر القدرة التنافسية العالمية لسنة 2014-2015[*]، و قد جاء في التقرير عدة مؤشرات تدور حول قطاع الاتصالات والمعلومات لـ 143 دولة سنلخصها كما يلي:

✓ **<u>مؤشر البنية التحتية للبيئة</u>:** تحتل الرتبة 134 عالمياً ، ويضم المؤشر ما يلي:

- عدد خطوط الهاتف لكل 100 نسمة: **100.8، المرتبة 93.**
- تغطية شبكة الجوال: **تغطية 99.2% من السكان، المرتبة 63.**
- توفير خوادم انترنت آمنة: **1.5 /مليون من السكان.**

---

[1] **International Telecommunication Union, (**2015); **«measuring the information society»,** Geneva.

[*] تمكنت الجزائر من تحسين ترتيبها في تقرير التنافسية العالمي لعام 2014-2015 الذي أصدره المنتدى الاقتصادي العالمي بـــ21 مركزا، لتحتل المرتبة 79عالميا وكشف التقرير الذي يعد أبرز مؤشرات قياس التنافسية الاقتصادية في العالم أن ترتيب الاقتصاد الجزائري تحسن بفضل الوضعية الاقتصادية الكلية المتينة ليقفز إلى المرتبة الـ 79 مقابل المرتبة 100 في تقرير السنة الماضية (2013-2014) ونص التقرير بصعوبة الإجراءات لإطلاق مشاريع اقتصادية بالجزائر.

واستند هذا الترتيب إلى عدة مؤشرات من بينها المحيط الاقتصادي الكلي والذي احتلت الجزائر فيه المرتبة 11 من بين 144 بلدا شملها المسح، كما احتلت الجزائر المرتبة 47 عالميا من حيث حجم السوق وساهم أيضا في تحسين مرتبة الجزائر الأداء الجيد لقطاع التربية والتعليم وكذا الصحة ، لاسيما فيما يتعلق بالوقاية من الأمراض الفتاكة كالملاريا وداء فقدان المناعة المكتسبة.

غير أن التقرير شدد على ضرورة العناية بالقطاع المالي الذي سجل نتائج متدنية، حيث جاءت الجزائر في المرتبة الـ 133 من حيث وفرة الخدمات المالية والـ 133 من حيث متانة البنوك والـ 72 من حيث سهولة الحصول على القروض كما أوصى التقرير بمراجعة الإطار المؤسساتي للاقتصاد الجزائري وزيادة الاهتمام بفعالية أسواق العمل والسلع والأسواق المالية كشروط ضرورية لوضع البلاد في"سكة تنمية أكثر استدامة وفي هذا السياق صنف التقرير الجزائر في المرتبة 136 في مجال فعالية سوق السلع بالنظر لعدة عوامل منها ضعف كثافة المنافسة المحلية وتعقد الإجراءات لإطلاق مشاريع كما احتلت الجزائر المرتبة 106 من حيث المنشآت القاعدية في الوقت الذي يشير فيه التقرير إلى رداءة نوعية الطرقات (المرتبة 107) والموانئ (المرتبة 117 (ومنشآت النقل الجوي (المرتبة 128)، كما صنفت الجزائر في المرتبة 128 وفقا لمؤشر الابتكار بالرغم من وفرة العلماء والمهندسين (المرتبة 61)، ويستقي التقرير معلوماته أساسا من المؤشرات الاقتصادية للبلدان المعنية إلى جانب نتائج المسح الميداني، ويساهم مركز البحوث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية CREAD في إجراء هذا المسح بالنسبة للجزائر.

- سعة عرض نطاق الإنترنت الدولي: من01 إلى 02 ميجا بايت/ثانية لكل 10000 نسمة **المرتبة 71 عالمياً.**

✓ **<u>مؤشر الاستخدام الفردي</u>:** المرتبة 102 عالمياً يضم:

- اشتراكات الهاتف المحمول لكل 100 نسمة: **116.2 المرتبة 64 عالمياً.**
- الأسر التي لديها أجهزة الكومبيوتر الشخصية: **21.7 المرتبة 95 عالمياً.**
- المشتركين في خدمة الإنترنت ذات النطاق العريض لكل 100 نسمة: **5.8 المرتبة 77 عالمياً.**
- معدلات مستخدمي الإنترنت لكل 100 نسمة: **24.5 المرتبة 83 عالمياً.**
- انتشار الانترنت في المدارس :**2.4 المرتبة 133 عالمياً.**
- تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الوصول إلى الخدمات الأساسية[*]: **3.2المرتبة 125 عالمياً.**

✓ **مؤشر الاستخدام التجاري:** المرتبة 137 عالمياً.

- استيعاب التكنولوجيا على مستوى الشركات[*]: **3.4المرتبة 137 عالمياً.**
- القدرة على الابتكار[*]:**2.7 المرتبة 142 عالمياً.**
- مدى استخدام الإنترنت في الأعمال[*]: **3.4 المرتبة 137عالمياً.**
- صادرات التكنولوجيا الفائقة % من صادرات السلع: **0.0 المرتبة 122 عالمياً.**
- تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على خدمات ومنتجات جديدة: **3.1 المرتبة 137 عالميا** [*].

✓ **مؤشر الاستخدام الحكومي: المرتبة 78 عالمياً، ويضم المؤشرات التالية:**

- نجاح الحكومة في تعزيز تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: **3.6 المرتبة 107 عالمياً.**
- استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وفعالية الحكومة[*]: **3.9 المرتبة 134 عالمياً.**
- مؤشر خدمات الحكومة عبر الانترنت**0.08**[*] **المرتبة 133عالمياً.**
- مؤشر جاهزية الحكومة الإلكترونية 0.08[**]:**المرتبة 134 عالمياً.**
- أهمية تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في رؤية الحكومة للمستقبل[*]: **3.2المرتبة 116.**
- المشتريات الحكومية لمنتجات التكنولوجيا المتقدمة[*]: **3.1 المرتبة 98 عالمياً.**
- أولويات الحكومة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[*]: **4.3 المرتبة 92 عالمياً.**

[*] السلم من 1 إلى 7 حيث 1: أدنى الدرجات و7: أقصى الدرجات

[**] السلم من 0 إلى 1 أفضل.

الجدول رقم (15):أهم إحصائيات قياس تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في الجزائر لعام 2015

أهم المؤشرات	2008	2015
نسبة اليد العاملة الناشطة بالقطاعات المعرفية	12.9	17.6
عدد المشتركين بالهواتف المحمولة / لكل100 نسمة.	78.5	100.8
نسبة الأسر التي لها جهاز كومبيوتر.	12.4	26.00
عدد المشتركين في الانترنت لكل 100 نسمة.	10.2	16.5
نسبة الأسر التي لها نفاذ إلى شبكة الانترنت من المنزل.	8.4	23.8
نوعية الأفراد المتحكمين في العلوم والرياضيات	1.9	3.2

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على :

International Telecommunication Union; (2015); Op.Cit; p.14.

إذن من أصل 143 دولة في أغلب المؤشرات تكاد الجزائر تحتل المراتب الأخيرة، لكن إن قارنا المؤشرات مع بعضها نجدها متقدمة في مؤشر الاستخدام الفردي، وخصوصاً مؤشر الهواتف النقالة.

الشكل رقم (30): مقارنة وضعية بعض الدول النامية مع الجزائر في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال

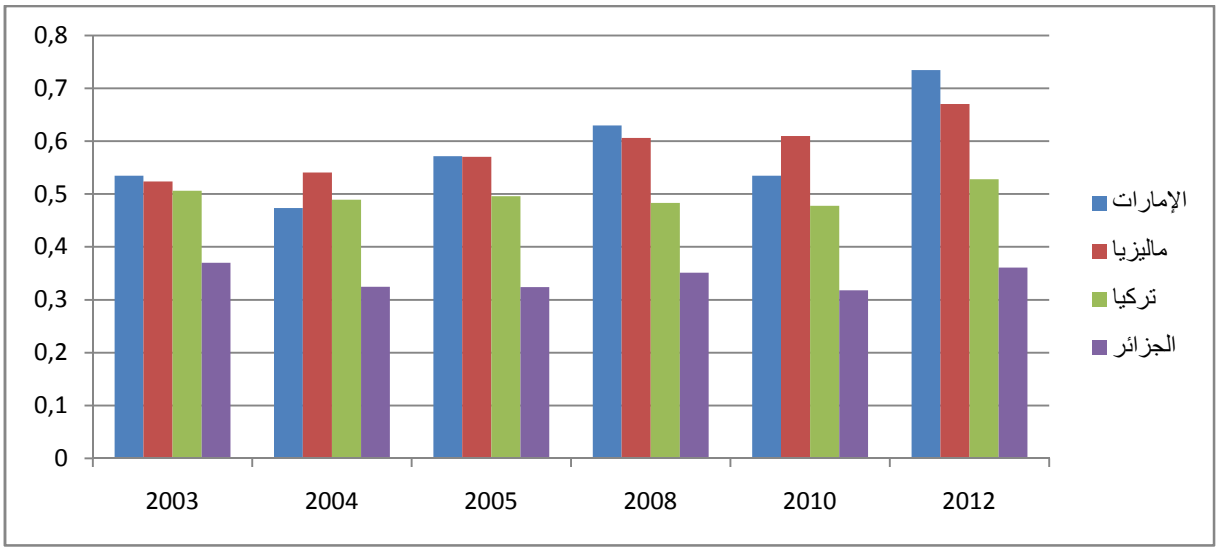

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

-International Telecommunication Union; (2015); Op.Cit; p.

وفي الملتقى الذي نظم في 29 مارس 2009 حول الحكومة الالكترونية، الصحة الالكترونية والبلدية الالكترونية فإن الدولة تسعى إلى تحريك الاقتصاد الإقليمي وجعله اقتصادا رقميا جذابا، من خلال توفير خدمات رقمية نوعية للمؤسسات، المواطن والعملاء الأجانب والمحليين وعلى رأسهم السواح والمستثمرين، عن طريق قاعدية الخدمات الالكترونية بغرض إرساء المزيد من التقدم في مجال ترشيد الحكم ورصد الممارسات الإقليمية وتفعيل التنمية البشرية، الأمر الذي يسهل حتما عملية الإشراف والرقابة

وهذا من خلال تنفيذ المحاور التالية[1]:

- تسريع استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال في الإدارات العمومية؛

- دفع وتيرة الاقتصاد الرسمي الرقمي؛

- تدعيم مجالات البحث والتطوير والابتكار؛

- تثمين التعاون الدولي مما يعزز مبدأ الانفتاح الاقتصادي؛

- التحكم بمستويات التنمية على الصعيد الإقليمي والمحلي؛

- رصد مكونات وآثار التنمية والتنبؤ بالخلل، من خلال إعداد خلايا اليقضة الإقليمية؛

- دعم الديمقراطية التشاركية، وتقريب الخدمات العمومية من المواطن؛

- تطوير المنتجات والخدمات ذات التكلفة الرمزية والقيمة المضافة العالية، الأمر الذي يفتح المجال أمام قيام صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال وتكثيف نشاطات البحث والتطوير؛

- مواكبة تحديات التنافسية والأمن الاقتصادي من خلال تفعيل سياسة الإنذار المبكر السوسيو اقتصادي؛

- وضع نظام تدفق معلوماتي ثلاثي محلي، إقليمي- مركزي يركز على ثلاث مهام أساسية: التوجيه، التنسيق والمتابعة؛

- تنمية الكوادر البشرية من خلال رسكلة وإدماج المسيرين بما يتلاءم ومتطلبات الحكومة الالكترونية.

على الرغم من العمليات التي تم تجسيدها، إلا أن درجة تقدم مشروع الجزائر الالكترونية لم يصل إلى درجة النضج والمردودية المتوخاة منه، بالنظر إلى المدة التي أخذها تنفيذه إذ دخل سنته الثامنة على الرغم من أهميته الإستراتيجية كونه من أهم المشاريع القاعدية التي تراهن عليها الدولة لدخول مرحلة مجتمع المعرفة والتنمية المستدامة والإسراع بتوجيه الطاقات نحو تكييف الإدارة العمومية مع هذا المنهج[2].

كما انه من الضروري جعل المواطن في قلب هذه الإستراتيجية من خلال اتخاذ القرار بانتهاج

---

[1] François VAJDA et autres, « **2ème édition ICT Management Alger 2013 »,** Communiqué de presse**,** Sofitel Alger, 26 Mars 2013, PP.1-2.

[2] Hadda .C**, « Stratégie e-Algérie 2013** », document téléchargeable dur le lien **:** www.perso.lagh-univ.dz/.../Talk-ealgerie2013pdf, consulté le : 28-03-2013.

سياسة وطنية (من أسفل إلى أعلى) تتوضح من خلالها رغبات واحتياجات المواطن مما يساعد على بناء جو من الثقة وضبط قائمة الخدمات التي تلقى قبولا، وجعلها تتوافق مع القدرات والظروف الاقتصادية والاجتماعية والمحلية.

كما يجب إتباع نفس المنحى فيما يتعلق بالتحكم ومعالجة مختلف الملفات الإدارية وتسهيل المعاملات على المستوى الإقليمي وتسييرها عن طريق شبكة افتراضية مخصصة لهذا الغرض سواء في مجال التعليم، دفع مستحقات مختلف متعهدي الصفقات العمومية، ونشر المعلومات المحينة للمواطن والتي تتعلق بالخدمات الأكاديمية، خدمات الأعمال، الضرائب وسائل الدفع، الأمن والرعاية الصحية، السكن، الحالة المدنية والخدمات المالية، النقل، قطاع العدالة، والسجل التجاري الالكتروني*.

الشكل رقم (31): تطور استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال في آفاق عشرون سنة المقبلة

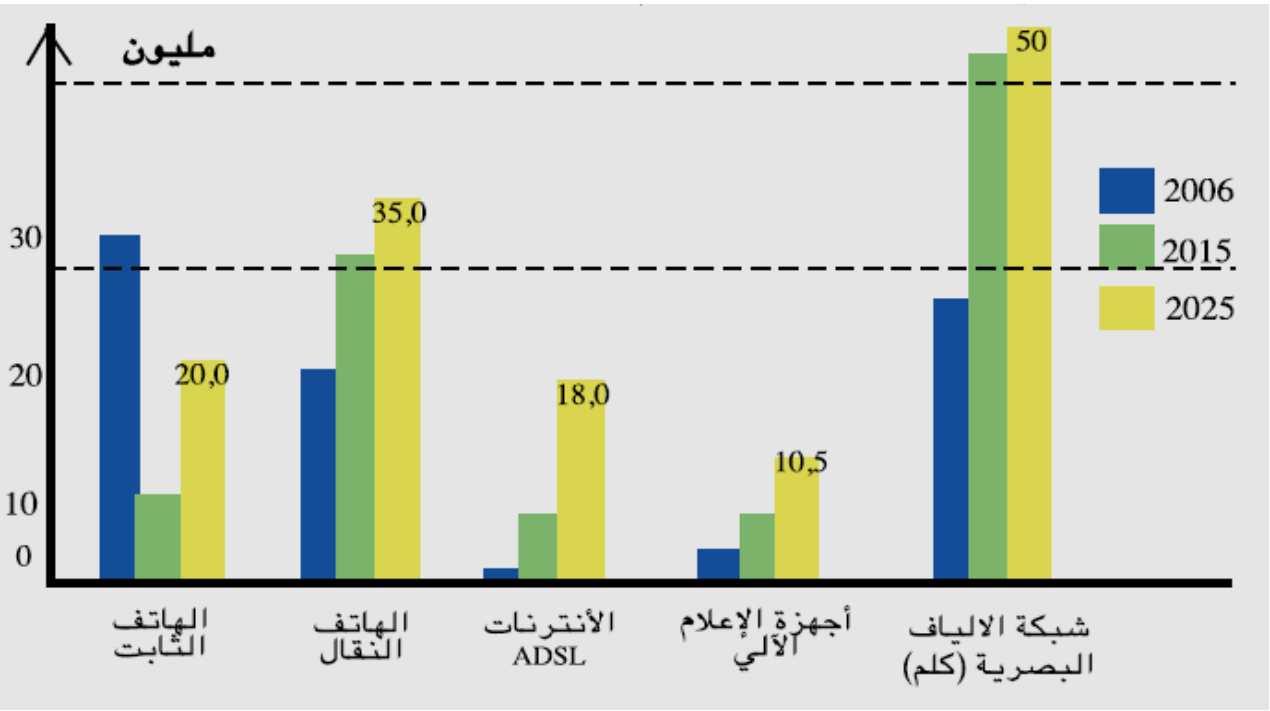

المصدر: محتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

المطلب الثاني: تهيئة الإقليم في الجزائر: مرت سياسة تهيئة الإقليم الوطني في الجزائر مرحلتين هما:

أ- **المرحلة الأولى 1978/1963:** يمكن استخلاص تهيئة التراب الوطني خلال هذه الفترة بما يلي:

- تبني الدولة الجزائرية مخططات اقتصادية و برامج كبرى في اقتصادها المركزي الموجه ذي الطابع الاشتراكي بوسائله و مؤسساته العمومية أو الحكومية و نخص بالذكر المخططات الاقتصادية الوطنية

* وهذا يفتح النقاش حول أهمية الأخذ بعين الاعتبار "**الثقة الرقمية**" والتي يجب أن تتمتع بنفس خصائص الثقة الورقية ومن عناصرها التصديق الالكتروني والإمضاء الالكتروني، وعلى الرغم من كل هذه المجهودات فإن أكبر تحدي لمشروع الحكومة الالكترونية هو تهيئة الأعوان الاقتصاديين والإداريين وكذلك المواطن مقابل ميزانية ضخمة تم رصدها لصالح المشروع والمقدرة بـ 4 مليار دولار ما بين فترة 2009-2013 وذلك بسبب غياب المحتوى الالكتروني الفعال والمتكامل.

مثل المخطط الثلاثي 1969/1967 و المخطط الرباعي 1979/1970 و المخطط الرباعي الثاني 1977/1974 و البرامج الكبرى مثل مشروع السد الأخضر لمقاومة التصحر بواسطة التشجير، و برامج تأميم الأراضي الفلاحية، وبناء القرى الفلاحية؛

ب- المرحلة الثانية 2000/1980: أما الخطة الوطنية للتنمية الوطنية التي وضعتها وزارة التخطيط و التهيئة العمرانية المستحدثة في سنة 1979 استمدت أهدافها التنموية من الميثاق الوطني و تزامن هذا مع وضع:

- المخطط الخماسي الأول 1985/1980 و هنا استحدث تقسيم إداري جديد سنة 1984 حيث ارتفع عدد الولايات من 26 ولاية سنة 1974 إلى 48 ولاية.
- كما تزودت التهيئة العمرانية في 12جانفي1987 بقانون التهيئة العمرانية و التعمير رقم90- 29 المتعلق بالتهيئة العمرانية[1].

كما يرتكز المخطط على ثلاثة أسس رئيسية تهدف إلى الحفاظ على رأس المال الطبيعي، التراث الثقافي وتفعيل التنمية في سوق عالمية تنافسية والإنصاف والتضامن في "تقاسم التنمية وحسن توزيعها بين أقاليم الوطن".

وقد جاء هذا المخطط، لتدارك الفجوة والنقائص والاختلالات التي يعاني منها الإقليم، حيث أن الجزائر عرفت منذ بداية الاستقلال الوطني غياب سياسة وطنية في مجال تهيئة الإقليم وكل المحاولات التي سبقت هذا المخطط لم تكن واقعية؛ إلا أنه بعد إجراء معاينة ميدانية وجرد في هذا المجال"تبين أن الإقليم الجزائري متباين ويعاني من اختلالات كبرى وفوارق خطيرة بسبب وجود موارد طبيعية محدودة تعرف منحنى تنازلي في مقابل نمو سكاني توسع ويعرف منحنى تصاعدي".

ومن بين الأهداف السياسية لتهيئة الإقليم أيضا "تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكل اقاليم الوطن وكذا العمل على رشادة استغلال الثروات الطبيعية بطريقة مستدامة لفائدة الأجيال الصاعدة"[2].

---

[1] قانون التهيئة والتعمير رقم 90- 29، وزارة الداخلية والجماعات المحلية، الجريدة الرسمية رقم 52 الصادرة في 2 ديسمبر 1990

[2] كلمة رئيس الجمهورية بمناسبة يوم المدينة.(انظر الملحق رقم (2))

الجدول رقم (16): مضمون المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

الخطوط توجيهية	برامج العمل الإقليمي
1. نحو إقليم مستدام	ب. ع. إ 1: ديمومة المورد المائي ب. ع. إ 2: المحافظة على التربة ومحاربة التصحر ب. ع. إ 3: الأنظمة البيئية ب. ع. إ 4:المخاطر الكبرى ب. ع. إ 5: التراث الثقافي
2. خلق ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي	ب. ع. إ 6: كبح التسحل وموازنة الساحل ب. ع. إ 7: خيار الهضاب العليا ب. ع. إ 8: خيار تنمية الجنوب ب. ع. إ 9: إعادة تمركز الأنشطة و لا تمركز الأنشطة ب. ع. إ 10: نظام حضري متسلسل ومتمفصل
3. خلق شروط الجاذبية وتنافسية الإقليم	ب. ع. إ11: تحديث وربط هياكل الأشغال العمومية، النقل، اللوجيستية وتكنولوجيات الإعلام والاتصال ب. ع. إ 12: تأهيل وعصرنة المدن الكبرى الأربع: الجزائر، وهران، قسنطينة و عنابة ب. ع. إ 13: أقطاب الجاذبية والمناطق الصناعية المدمجة ب. ع. إ 14: فضاءات البرمجة الإقليمية ب. ع. إ 15:التنمية المحلية ب. ع. إ 16: انفتاح الأقاليم على الخارج ب. ع. إ 17: المغرب العربي
4. تحقيق الإنصاف الإقليمي	ب. ع. إ18 : التجديد الحضري وسياسة المدينة ب. ع. إ 19: التجديد الريفي ب. ع. إ 20: استدراك وإعادة تأهيل المناطق ذات عوائق

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على محتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030.

ولغرض تفعيل الجهود المبذولة في سبيل تحقيق إقليم مستدام وجب إنشاء ديناميكيات التوازن الإقليمي بين مختلف المناطق لتقليص مشكل النزوح نحو المناطق الشمالية، ثم خلق نوع من المنافسة

بين الأقاليم لتحقيق أكبر قدر من التنمية في مختلف المجالات. فالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم "ليس بسياسة إضافية وإنما إطار تصب فيه كل المشاريع والاستثمارات وتنطلق منه السياسات، حسب آراء العديد من الخبراء المختصين في هذا المجال، إذ يتشكل من 17مجلدا ويتفرع إلى 20 برنامج عمل إقليمي.

كما ألزم الوزارات بتحضير 20 مخططا قطاعيا يشمل المالية، السكك الحديدية، الطرق، الموانئ، المطارات، الجامعات والري. وقد دعم هذا المخطط بقانون عام 2010 حيث يعطي من خلال أحكامه حجر الزاوية لإرساء معالم تهيئة الإقليم نظرا للأهمية التي يكتسيها الإقليم في "جلب الاستثمارات" كونه يضم موارد كامنة تحتاج إلى التثمين[1].

إن السعي نحو التنمية المتوازنة للإقليم و ما سطر لها من ترتيبات و أدوات و أعمال و برامج منذ بداية التسعينات أضحى صعب المنال بسبب الرؤية المحدودة و المجردة لتنظيم الفضاء الوطني بكل ما يحمله من خصوصيات و مميزات اقتصادية، اجتماعية، ثقافية، ايكولوجية و بيئية ناهيك عن تضافر عوامل أخرى زادت من حدة الاختلافات بين مختلف مناطق البلاد، فبات لزاما على الدولة أن تتبنى سياستها التنموية الدائمة على النظرة العلمية الشاملة الخصوصيات على المستويين الداخلي و الخارجي و أن ترسي إطارا مؤسساتيا تلتقي فيه جميع السياسات المسطرة و تطرح فيها الإشكاليات و المساعي المشتركة[2].

1 – مشروع حماية الساحل؛

2 –مشروع حماية التنوع البيولوجي؛

3 –وضع دراسة خاصة بالبيئة و تهيئة الإقليم وحمايته و السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية*؛

---

(1) voir : Loi n°20-01 du 12 décembre 2001 relative à « l'**aménagement et au développement durable du territoire »**, Journal officiel n° :77, correspondant le : 15 décembre 2001.

(2) A.Ferrani; « **Ttechnologies Environnementales; Développement Industriel Durable en Algérie »** ; Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme.

* إن الأقاليم الجزائرية تتمتع بتنوع بيولوجي هائل تعرض في السنوات للتدهور بسبب اختلال التوازن في الأنظمة البيئية المختلفة مما أدى إلى انقراض الكثير من السلالات النباتية والحيوانية والبقية مهددة في وجودها مما يستوجب تطبيق إجراءات حمايتها وحماية الموارد الجينية لدعم بقاء الأنواع الحية وقدرتها على التكيف من خلال إنشاء بن جزائري للموارد الجينية فالساحل الجزائري معرض للتلوث بفعل النفايات النفطية وتشير الإحصائيات أن حوالي 100 باخرة محملة بالنفط جوب المياه لإقليمية وتفرز ما يعادل 10 ألاف من النفايات النفطية مما يعد مساسا بالصحة والبيئة والتنمية المستدامة، بالرغم من إن الجزائر صادقت على البرتوكول الخاص بحماية البحر الأبيض المتوسط من التلوث الناشئ عن رمي لنفايات النفطية لموقع في 16 فيفري سنة 1976 برشلونة.

4 –مشاريع خاصة بتوفير الماء الشروب؛

5 –عمليات تحسين المحيط الحضري؛

7 –محاولة إنشاء 600 ألف مؤسسة في آفاق سنة 2020 بإمكانها استقطاب ما لا يقل عن 6 ملايين منصب شغل؛

8 –في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي تم انجاز عمليات تخص إنهاء أشغال أكثر من 10 مراكز دفن النفايات في أهم المراكز الحفرية في البلاد؛

9 – إعداد مخطط تهيئة الشاطئ في إطار مخطط عمل تهيئة البحر الأبيض المتوسط؛

10– عمليات موجهة لحماية التراث الثقافي الأثري مثل القصبة الجزائر، قصر الداي بوهران و قسنطينة، و منطقة بني ميزاب.

كما يهدف هذا الأخير إلى تنمية مجموع الإقليم الوطني تنمية منسجمة على أساس خصائص و مؤهلات كل فضاء اقليمي و تهدف إلى تحقيق و تجسيد الآتي:

1– خلق الظروف الملائمة لتنمية الثروة الوطنية و التشغيل؛

2 – تساوي الحظوظ في الترقية و الازدهار بين جميع المواطنين؛

3– الحث على التوزيع المناسب بين المناطق و الأقاليم لدعائم التنمية باستهداف تخفيف الضغوط على الساحل و المدن الكبرى وترقية المناطق الجبلية و الهضاب العليا و الجنوب؛

4– دعم الأوساط الريفية و الأقاليم و المناطق و الجهات التي تعاني صعوبات و تفعيلها من أجل استقرار سكانها؛

5– إعادة توازن البنية الحضرية و الوطنية و الدولية و المدن الكبرى؛

6– حماية الفضاءات و المجموعات الهشة ايكولوجيا و اقتصاديا و تثمينها؛

ولتحقيق هذه التطلعات المستقبلية الكبرى، يتطلب على الدولة أن تبتعد عن سياسة مركزية القرار والتمويل وفتح المجال لفضاءات البرمجة الإقليمية والحكم المحلي gouvernance locale وإشراك القطاع الخاص والمواطن والمجتمع المدني في صنع السياسات العامة التنموية ومراقبة تنفيذها تكريسا للحكامة والديمقراطية التشاركية.

أولا: آليات التطبيق الميداني للمخطط بين سنوات (2007 – 2015) و(2015 –2025):

تمتد عملية تطبيق المخطط، على مرحلتين الأولى بين 2007 و2015، وتمثل مرحلة تنفيذ المخطط من خلال 19 مخططا مديرا لكبريات الهياكل والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، وهي مخططات تم الانطلاق فيها وتخص برنامج استثمار وتحديث اقتصادي وهيكلي يهدف إلى إدماج الاقتصاد الوطني في فضاءات التبادل الحر، وخلق ثروات جديدة، وخلق فرص العمل، والرفع من الوسائل المالية الخاصة ببرامج استدراك النقائص المسجلة في المجال الاجتماعي وتلك المرتبطة بالإقليم المحدد في المخطط المذكور*، بينما تمتد المرحلة الثانية بين سنوات 2015 و2030 وتمثل مرحلة الشراكة، ويتم فيها تحديد الدولة لمجمل الاستثمارات المهيكلة في إطار السياسة المعتمدة في مجال تهيئة الإقليم[1].

يمكن تلخيص آلية عمل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في المخطط التوضيحي الآتي:

الشكل رقم (32): سيرورة عمل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

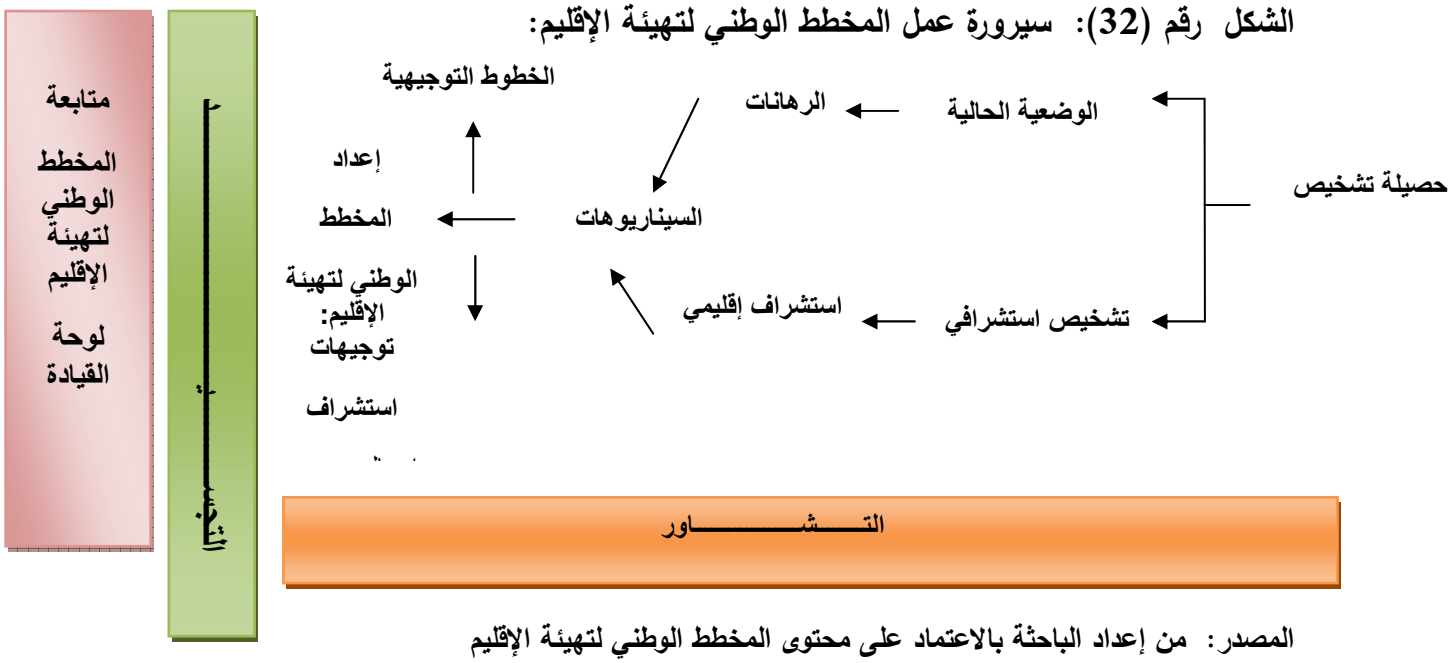

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على محتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

* وتتضمن مخططات التوجيه، مخططا خاصا بالفضاءات الطبيعية والمحميات، ومخططا مديرا للمياه، ومخططا خاصا بالطرق والطرق السريعة، والمطارات، والموانئ، ومخططا للتنمية الفلاحية، وتنمية الصيد والموارد الصيدية، والطاقة، ومخططا للخدمات ومخططا خاصا بهياكل الاتصال وآخر خاصا بالاتصالات، ومخططا للتعليم العالي والبحث العلمي، والتكوين، الصحة، ومخططا للتهيئة السياحية، والأملاك العمومية والخدمات والتجهيزات الكبرى الثقافية، والمواقع الأثرية والتاريخية، والرياضة والتجهيزات الرياضية الكبرى، ومخططا خاصا بالمناطق الصناعية والنشاط، ومخططا للدعم اللوجيستيكي.

[1] أنظر : المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

2- الأدوات:

2-1 المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية S.R.A.T:

يتولى المخطط في حدود مجاله شرح و توضيح التوجيهات و المبادئ المقررة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيث يبين كل مخطط جهوي للتهيئة العمرانية تفاصيل الصورة المستقبلية للإقليم، تبادر به الدولة باعتبارها المسطر لسياسة التهيئة والتنمية الإقليمية بالتشاور مع الفعاليات الاقتصادية و الاجتماعية.

1- يحدد الأهداف الأساسية لتثمين الإقليم؛

2- يفصل البرامج و تنظيم الهياكل الأساسية و التجهيزات المهيكلة؛

3- يحدد تنظيم البنية الحضرية و توزيعها؛

4- يحدد المناطق ذات التضامن الكبير بين الولايات؛

6- ينسق مختلف المبادرات في مجال العمل الاقتصادي[1]؛

2-2- المخطط الولائي للتهيئة :P.A.W

تبادر كل ولاية بإعداد مخططها للتهيئة بالتشاور مع المعنيين منهم الأعوان الاقتصاديين و الاجتماعيين للولاية ومختلف المجالس الشعبية و ممثلي الجمعيات المهنية، يهدف المخطط الولائي للتهيئة إلى توضيح التوجيهات المعدة في المخططين و شرحها فيما يخص الإقليم الذي تتعلق به و إدخال التوجيهات الخصوصية لكل مساحة من التخطيط بين البلديات التي تهيكل الولاية فهو يضبط على هذا النحو:

1 - التوجيهات البلدية الرئيسية؛

2 - توجيهات التنمية و الأعمال الواجب القيام بها من أجل إعادة التوازن الضروري على مستوى توزيع الأنشطة و توطين السكان بين مختلف المساحات المخططة و مختلف بلديات كل منها؛

3- تنظيم الهياكل الأساسية و مناطق الأنشطة الاقتصادية أو الخاصة بالاستصلاح؛

[1] Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement ; **« le développement local : 51 mesures visant le développement économique local »**; document de travail du ministère ; SERIE Politique Economique & Développement N° : 2 ; Octobre 2011.

4- بنية التجمعات الحضرية و الريفية مع تحديد د رجة تأثر البنية العمرانية و ذلك بالانسجام مع خيارات المخطط الجهوي للتهيئة الحضرية ؛

ثانيا: أدوات سياسة تهيئة الإقليم

بالنظر إلى الوضعية الحالية والاستشرافية للجزائر فإن تشخيص الأقاليم المحلية يتعلق بتشخيص للنظام الحضري والريفي كل على حدى:

1- النظـــــام الحضـــري:

عرفت المدن الجزائرية كأقاليم حضرية تحولات جذرية تحت تأثير النمو الديموغرافي في التطورات السوسيواقتصادية لذا استوجب على الجزائر الشروع في مسار استدراك عاملي التوازن والاستدامة بالنسبة للمدن المتأزمة، أو تلك التي تعاني من تراجع اقتصادي حيث أن 86 % من السكان يقيمون في المناطق الحضرية المقترنة بالنزوح الريفي وما نشأ عنه من تدهور في إطار الحياة وتوسع فوضوي للنسيج العمراني، مما أدى إلى تطور المشاكل المرتبطة بالنقل والتلوث، وهي عوامل تحد من جاذبية الإقليم وتزيد من ركوده.

وبالرغم من تزايد عدد التجمعات في العقود الأخيرة؛ تبقى البنية الحضرية تهيمن عليها الجزائر العاصمة، وبدرجة موالية وهران، قسنطينة، عنابة وتستمر هذه المدن في التوسع جراء نمو المدن الظهيرة لها، حيث تشهد عدد المدن التي تضم أكثر من مليون ساكن وهي (سطيف، الجلفة، البليدة، سكيكدة، باتنة، تلمسان...) وبالموازاة مع نمو البنية الحضرية الحالي، لكنها تعاني من عدم فعالية القاعدة الاقتصادية الكافية لضخ النمو، مما خلق بيئة تنموية عشوائية وغير مفيدة اقترنت مع نقائص جمة على مستوى التسيير الحضري مع ملاحظة ارتفاع مضطرد للمدن الصغيرة انطلاقا من الريف والتي تحتاج إلى تأطير حضري[1].

بالمقابل؛ ما تعاني منه المدن الجزائرية أنها لم تعد قادرة على الاضطلاع بأداء مهامها الاقتصادية والاجتماعية مع انحسار في شخصية المدينة و ضبابيتها بفعل المركزية الخانقة للمبادرات المحلية التي عانت منها الولايات منذ اعتماد النظام الاشتراكي، لهذا يبدو دعت الضرورة إلى إعادة النظر في قانون البلدية والولاية وتكييفه مع متطلبات ممارسات الحياة المعاصرة، والانفتاح الاقتصادي ورهانات الاستدامة ويتيح تجميع وتطوير القدرات المحلية ولعل المدن هي الخط الأول لتنفيذ السياسات الإقليمية وملاحظة آثارها.

[1] Agence des villes et territoires méditerranéens durables (2013), **« Participation citoyenne »,** Forum Anna Lindh, du 4 au 7 avril : article disponible sue lien : http://www.avitem.org/fr/Cooperation-a57.html ; (consulté le 25-08-2013).

2- الأقـــاليم الريـــفية:

تعرف كثافة السكان القاطنين في الأرياف والذين يشكلون 30% من سكان الجزائر (إحصائيات 2008) تراجعا ديمغرافيا ملموسا، كونهم يميلون أكثر فأكثر إلى التوطن في المراكز المدينية بالرغم من المجهودات والبرامج المسطرة لضمان استقرار السكان، إلا أنها تبقى معزولة وغير منسقة، بالنظر إلى الهشاشة الاجتماعية (البطالة والفقر) وهو ما حرم الريف الجزائري من تنفيذ مشروع اقتصادي و اجتماعي منسجم يمنحه فرصا للتنمية الذاتية وتجاوز المقاربات والمعزولة والنظرة القطاعية المحدودة.

ثالثا: السيناريوهات المطروحة لتنافسية الإقليم

إن إعادة التوازن بين التراكيب الأساسية للإقليم الوطني يشكل أهم رهان لمخطط تهيئة الإقليم، وهذا يتطلب رسم علاقات جديدة بين الساحل، الهضاب العليا والجنوب، وفي هذا الصدد يمكن تصور عدة سيناريوهات:

1- سيناريو التوازن الإرادي:

يركز سيناريو التوازن الإرادي على تصور نهضة قوية لسلسلة الهضاب العليا والجنوب والشروع في سياسات كبرى للأشغال وخلق بنية حضرية قوية على غرار أنظمة النقل الحضرية: الترامواي/ المترو، وبعث أنشطة عنقودية تلائم المسار التقليدي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية السائدة، وخلق قواعد إنتاجية وإعادة إحياء أخرى، كما أن إقامة المدن الجديدة سيساعد على خلق فضاءات جديدة ودعامة حضرية، في حين أن العناقيد الصناعية ستشكل دعما تدريجيا للأقاليم الفلاحية من خلال تنشيط فلاحة تصنيعية منافسة تشكل حزاما للمدن.

يتميز هذا السيناريو بالتدخل الكثيف للدولة عن طريق مراقبة السياسات على المستوى المركزي مع إهمال مبادرات القطاع الخاص وسيعاني لاحقا من ضعف وتيرة تنويع الاقتصاد تحد من تنمية الساحل وتكبح انفتاحه على الفضاء المتوسطي والعربي بسبب إهمال التعبير عن الميزات الإقليمية والشروط اللازمة للتموقع المحلي و الدولي الذي تتطلبه الجاذبية الاستثمارية والمعيشية[1].

وفقا لهذه الفرضية فإن تنظيم برامج الفضاءات الإقليمية تتمتع باللامركزية يتطلب الاحتفاظ بمستوى عال للرقابة على السياسات وهنا يندرج دور أنظمة اليقضة الإستراتيجية المحلية.

2- سيناريو التوازن الديناميكي:

وفقا لسيناريو التوازن الديناميكي فإن تنمية الهضاب العليا تمثل تثمينا مزدوجا للإقليم:

[1] محتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

1- إنشاء أقطاب نمو (وليست أقطاب تنافسية) تهيئ لضخ التنمية في أقاليم الهضاب العليا والجنوب؛

2- إعادة هيكلة الشريط الساحلي من خلال التوازن بين الأقطاب الحضرية والريفية.

هذا وتعد إستراتيجية تهيئة الإقليم ضمن هذا السيناريو تطوير سياسة التضامن المكاني حيث يمهد للحكامة التشاركية التي أساسها فعالية العلاقة (عام /خاص) حيث تتبنى الدولة وضع سياسة للتوازن الإقليمي على أن تبقي على تنفيذ السياسات العمومية الحساسة وفاعلا قويا في بعض القطاعات الإستراتيجية، في حين يتولى القطاع الخاص تطوير القواعد الإنتاجية وبالتالي الانتقال السلس إلى اقتصاد السوق.

كما يضمن القطاع الخاص- كما أشرنا إليه- تأسيس القواعد الإنتاجية بدل أقطاب الجاذبية المتاحة للمدن الكبرى مع إنشاء مدن جديدة وتجمعات حضرية في الجنوب إذا تساهم عملية تحديث الاقتصاد والخدمة العمومية في توزيع التنمية وتحقيق العدالة الاجتماعية[1]، أما على الصعيد الإقليمي أو المحلي؛ فالمهم إشراك المواطن في اتخاذ القرارات وبروز جماعات إقليمية تتمتع بكامل الصلاحيات للأخذ بزمام المبادرة وتصحيح أفضل للسياسات العمومية والانفراد بشخصية مقاولتية؛ مع استفادة الريف من كافة عوامل الاستقطاب من خلال التشابك الذي يتأتى بين المدن الكبرى والمدن الجديدة في الهضاب العليا خاصة من خلال فعاليات نشطة تشجع على حماية وتثمين الأراضي الفلاحية الظهيرة من المدن وتقليص أشكال التلوث.

إن كل هذه الممارسات هي موضوع فضاءات البرمجة التالية[2]:

- فضاء البرمجة الإقليمية: **جنوب- غرب:** بشار- أدرار- تندوف؛

- فضاء البرمجة الإقليمية: **جنوب – شرق:** بسكرة- الوادي- غرداية- القليعة- المنيعة- ورقلة- تقرت؛

- فضاء البرمجة الإقليمية: **الجنوب الكبير:** عين صالح- تمنراست- اليزي

2-1- الإنصاف الإقليمي:

يعد التوازن الإقليمي وجها آخر لآثار جاذبية وتنافسية الإقليم كونه يشكل ضمانة للتضامن والاستدامة الإقليمية، وفي هذا الشأن فإن التوازن المكاني في الجزائر يعاني من هشاشة مصدرها عدم السيطرة على التوازن الأمثل للنمو، نمو ضاغط بالنسبة للمدن وجغرافيا ذو عوائق بالنسبة للأرياف

[1] GRIM Rachid (2007) **« La société civile en Algérie, un mythe aujourd'hui, une réalité demain »** document disponible sur le lien : http://algerie.wordpress.com/2007/05/27/la-societe-civile-en-algerie-un-mythe-aujourd%E2%80%99hui-une-realite-demain / (consulté le 06-02-2014)

[2] أنظر: محتوى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

وخاصة التباين بين المدن الساحلية والثار الجانبية للانتقال إلى اقتصاد السوق الذي انجر عنه التوجه نحو التصدير الريعي والتجارة الخارجية مع إغلاق أو خوصصة مجحفة للوحدات الاقتصادية العمومية التي كانت تشكل خلفية لاستقرار اليد العاملة وهي عوامل كافية لعرقلة الإنصاف الإقليمي المنشود.

- **المدن:** بسبب نموها السريع الذي ضاعف الضغط على الخدمات العمومية حيث أن 17 ولاية ذات كثافة سكانية تقارب أو تفوق المليون نسمة، دون أن تواكب الفعاليات الاقتصادية ذلك، وهنا يهدف برنامج العمل الإقليمي PAT18 إلى تجسيد مدينة جزائرية نوعية، تنافسية وجذابة مستدامة من جهة قادرة على التكيف مع حاجيات السكان وخلق هوية حضرية مميزة والتحكم في التسيير الحضري باستخدام الاتجاهات الحديثة للمناجمنت العمومي وتكييفها مع متطلبات الأنشطة المستدامة.

- ويتمثل الرهان الأساسي في استعادة المدينة الجزائرية لبعدها الريادي وتوفير الشروط نحو بناء شخصيتها الحضرية، ولهذا جاء المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لوضع استراتجيات مناسبة للمدن التي يتجاوز عدد سكانها 100.000 نسمة من خلال رصد وتنسيق الاحتياجات القطاعية المختلفة التي تمثل الخط التوجيهي الأول مع الأخذ بعين الاعتبار النسيج الاجتماعي الذي يميزها وهذا عن طريق:

- إزالة السكن الهشة و السكن غير اللائق؛
- ضمان الحصول على التجهيزات الجماعية؛
- تحسين الاندماج الحضري؛
- المشاركة الديمقراطية التي تعكس روح المواطنة.

ومن هنا جاء الحديث عن استراتيجة التجديد الحضري التي يتضمنها كل من مخطط التهيئة الولائية ومخطط شغل الأراضي واللذان يهدفان إلى رد الاعتبار وتأهيل التجهيزات والخدمات اللوجيستية (الصحة، الرياضة، الترفيه، الثقافة والتعليم) وربطها مع هياكل النقل الجماعي مع إضافة خيارات مناسبة على أنماط التسيير الحضري بإدماج مقاربات جديدة [1]:

- تحسين قدرات الإدارة القاعدية (البلديات)؛
- تعميم آليات اتخاذ القرار فيما يتعلق بتطوير الواجهة الحضرية والمدينة عموما؛
- أداوت تنظيمية خاصة بالأقاليم الحضرية؛
- حماية وتثمين التراث الريفي المادي واللامادي.

---

[1] "**التهيئة الإقليمية**"، مقال متاح على الرابط التالي: http://digiurbs.blogspot.com/2013/09/blog-post_16.html، تاريخ التصفح: 2014/09/11.

2-2- الحكامة الإقليمية وتثمين الإقليم:

إن الحكم الراشد والديمقراطية المحلية التشاركية تمثلان معا حجر الزاوية في تأطير تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وخصوصا بالنسبة للبلديات وتحديث التسيير العمومي الإقليمي وجعلها إدارة جوارية مع عدم إهمال مسألة حكامة الموارد المالية وهو تصور جديد مبني على المبادرة بين الحكم الراشد و تهيئة الإقليم.

وعليه فإن الدولة عليها أن تبقى فاعلا اقتصاديا وشريكا مهما يسهر على تحقيق مبدأي الإنصاف والاستدامة والانسجام المكاني، لهذا يتعين إعادة هندسة سلوكها قصد مجاراة الانتقال من الأسلوب المركزي (القمة إلى القاعدة) إلى منطق المبادرات الإقليمية (القاعدة – القمة)، وهندسة أفضل للعلاقة (دولة- ولايات- بلديات) مع إدارة إشرافية للمصالح العمومية[1].

أما بالنسبة لجانب القطاعي فإن المخطط الوطني بتهيئة الإقليم يضمن إقليمية واسعة للقطاعات مع الإبقاء على المستوى الإشرافي للوزارات من خلال برامج العمل الإقليمية PAT20 وهذا قصد مساعدة الفاعلين الإقليميين على ترجمة السياسة الوطنية بنظرة محلية ولذلك وفي مرحلة أولى تم إعداد فضاءات البرمجة الإقليمية، حيث يتعلق الأمر بإشراك الولاية باعتبارها حيزا مكانيا وسيطا وإقليما متنوعا ومناسبا لممارسة السياسات الوطنية ورؤية آثارها بما يحقق فعالية أفضل لعمل الدولة- المجموعة الإقليمية والأعوان السوسيو-اقتصاديين على أن هذه الهيكلة ذات حدين*: التجانس والتكامل[2].

1- هناك أقاليم ذات خصائص متباينة ومستويات تنمية متفاوتة ومن الأفضل إعادة ضبطها إقليميا؛

2- مناطق ذات مستويات تنمية عالية ومؤهلة لان تشكل بؤرة تنافسية عالية بل الانطلاق لرسم شخصيتها العصرية.

إن هذه الهيكلة على مستوى الولايات تجمع أربع وظائف:

---

[1] CNES ;(1998**), « Rapport sur la ville algérienne ou le devenir urbain du pays »** document disponible sur le lien : http://www.cnes.dz/cnesdoc/cneshtm/ville.htm; consulté le 03-04-2013.

* هذه المحاور وأخرى تم التعبير عنها في الجلسات الوطنية للذكاء الاقتصادي والحكامة 2008، والذي نصت توصياته على ضرورة التجسيد التدريجي لمنطق الشراكة الناجعة بين الفاعلين الأربع لصياغة إستراتيجية تهيئة الإقليم : الدولة، الجماعات الإقليمية، القطاع الخاص والمجتمع المدني ممثلا في المواطن والحركة الجمعوية، وعقد النجاعة هذا من شانه أن يكون أداة فاعلة في ضبط، وتحديد دعائم مختلف السياسات الوطنية.

[2] أنظر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

1- **التخطيط الاستراتيجي:** وهي متعلقة بالبرمجة، الدراسات ويتجسد في فضاءات البرمجة التي تتولى دراسة مؤشرات التنمية المحلية وخاصة وضعية تفعيل المشاريع المشتركة بين الولايات بنظرة اقليمية وقطاعية في الوقت نفسه؛

2- **المبادرة، الدعم ومتابعة المشاريع الاستثمارية الإقليمية:** وهي أحد مزايا التسيير العمومي، الذي هدفه برمجة مشروع إقليمي يعتبر أولوية تراعي دفع الديناميكيات المكانية على أن تدعم هذه الوظيفة – على المستوى الإقليمي– بهندسة إقليمية مزودة بقدرات مهمة على الرصد، التنبؤ، الخبرة والاستشارة؛

3- **التنسيق والانسجام:** وهذا ما تتطلبه الإدارة التشاركية مع تعاون مرصد الإقليم الذي سيتولى مهمة التنسيق بين مختلف المشاريع الإقليمية مع رقمنة سياسة توطين الأنشطة وضبط الخيارات التنموية؛

4- **المشاركة والتشاور:** حيث أن المستوى الإقليمي يعد فضاء ممتازا للتشاور بين الفاعلين الإقليميين خاصة الشركاء الخواص وهنا يجب الحديث عن إعادة جدولة دور الجماعات الإقليمية والمحلية ضمن مسار مزدوج يستجيب لهدفين:

- تزويد الإقليم بتنظيم مؤسساتي مستقل لحد مناسب ومتكيف مع رهانات التنمية؛
- تزويد الجماعات الإقليمية بالكوادر التقنية البشرية والمادية لممارسة مهامها المتزايدة[1].

3. الإقلـــــــيم التنـــــافســـي:

إن صورة تهيئة الإقليم ما هي إلا توليفة تعمل على الحفاظ على الانسجام وتحديد الأولويات بناء على اختيار سيناريو تنموي مشترك وتعميم شروط التنافسية والجاذبية المناسبة للاضطلاع بمهام التنمية الاقتصادية و السياحية، جذب المهارات، التكيف مع التكنولوجيا واستقبال الاستثمارات المباشرة

تبنت الجزائر سياسة الصناعات الثقيلة وما صاحبها من هجرة من الأرياف إلى المدن الكبرى التي لم تعد تستوعب الأعداد الهائلة من السكان بعد الاستقلال ما انجر عنها ظهور مظاهر تهيئة غير منظمة وفوضوية مما صعب من عملية التحكم في النمو الحضري و ضياع جهود التنمية الفاعلية للمدن[2]، بل على العكس فقد تغيرت المتطلبات المعاصرة في مجال تطوير الفعاليات الاقتصادية إلى اقتصاد المعرفة، خلق التوازن وضمان التشخيص التنافسي للإقليم، التنمية المستدامة والتنمية الإقليمية، هذه المتطلبات هي:

- إعادة التوازن المستدام بين التراكيب الرئيسية للإقليم؛

---

(1) Odile ; B;(2009) ;« **L'Observatoire national des territoires** »; FSP Alger 3 ; DIACT Observatoire des territoires.

(2) صلاح، ب، **"قطاع الاستشراف يراهن على توفير المعلومة الإحصائية"**، جريدة السلام، عدد: 3110، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.essalamonline.com/ara/permalink/17619.html، تاريخ التصفح: 2014/09/07.

- تكييف الأقاليم خاصة الحضرية منها مع أدوات الاقتصاد الرقمي.

1- **هياكل التنافسية(البنى التحتية)** : تضمن هذه الأخيرة فعالية المبادلات المحلية و الخارجية وكفاءة توزيعها وتتكون من شبكات إمداد تركز على: المطارات، موانئ دولية، مراكز إمداد وخدمات نقل كفؤة طرق سريعة، خطوط سكة حديدية، أوعية عقارية، تجهيزات منتجة ومنشآت تضمن التموين بالطاقة، للمؤسسات والأعوان الاقتصاديين).

2- **التنظيم الإقليمي للقواعد الإنتاجية:** من خلال خلق و تمكين التجمعات الصناعية التي تشكل دعامة قوية لتنافسية المنتجات وبلوغ حجم يسمح باختراق الأسواق الداخلية والدولية عن طريق ضبط اتجاهات معينة لأقطاب النمو مدروسة بعناية وفقا لدرجة التركز الجغرافي للمؤسسات والفعاليات الاقتصادية المتشابهة مدعمة ببنية تكنولوجية معرفية ممثلة في حظائر ومقاطعات تكنولوجية مع إبداء الاولوية للقطاعات العلمية ذات القيمة المضافة المرتبة بمسار الوظائف التقليدية كالفلاحة، الصناعة النسيجية، و الصناعات التحويلية والتي تمثل مجالا خصبا لدعم الدولة الذكي بالتزامن مع تراكم الكفاءات للأقاليم وعلى رأسها المدن الأربع الكبرى كونها ذات مؤهلات تنمية مستقلة للاندماج مع الاقتصاد العالمي إلى جانب تثمين القدرات الإقليمية.

3- دعم الانفتاح الدولي: عن طريق وضع استراتيجيات إقليمية تسمح بانفتاح مدروس على الآفاق المغاربية، المتوسطية والإفريقية، وعليه فإن تطوير تنافسية الأقاليم يعتبر امتدادا للخطوط التوجيهية الكبرى للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيث أنها تركز أساسا على قدرة الأقاليم المحلية على خلق الثروة، كما أن الاستدامة والتوازن شرطان أساسيان كونهما يسمحان برفع آثار التنافسية وتفادي الخوض في الناحية النفعية فقط، كما أن عديد الأقاليم يمكن أن ترفع تحدي التنافسية والجاذبية من خلال سياسات الإنصاف والمشاركة المجتمعية بتنفيذ سبع برامج للعمل:

1- برنامج العمل الإقليمي: عصرنة وربط هياكل الأشغال العمومية، النقل والإمداد وتكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

2- تأهيل وعصرنة المدن الأربع الكبرى*

* يتمثل تأهيل المدن الكبرى في تطوير مجمل الوظائف والتجهيزات بنفس المستوى:

- **الجزائر العاصمة:** تتوفر على شبكة اتصالات جيدة نسبيا، وهي مركز حياة ثقافية وفكرية، وبؤرة لتجمع الصناعة وتمركز رؤوس الأموال لذلك تطمح إلى التواجد ضمن أهم خمس مدن متوسطية؛

- **وهران:** تقع ولاية وهران ضمن إقليم شبه حضري بالكامل مع وجود علاقات حضرية نشطة بأقاليم الغرب عموما مجهزة نسبيا وموزعة مكانيا وهي: تلمسان، مستغانم وسيدي بلعباس؛

- **قسنطينة:** تتوفر عل نسيج صناعي هام ولكنه لا يتماشى مع الطبيعة الجيولوجية للمنطقة، تمارس وظيفة قيادية على الجهة الشرقية للبلاد بفضل توسطها التل والهضاب العليا و كونها مركز أشعاع فكري وثقافي؛

3- أقطاب الجاذبية والمناطق المدمجة للتنمية الصناعية والتي تتسم بسيادة العوامل غير المادية: الأعلام، البحث التدفقات المالية و ريادة الأعمال [*] وهي:

- أقطاب جاذبية حضرية (عناقيد صناعية)؛
- مناطق مكملة للتنمية على شكل أقطاب نمو؛
- أقطاب جاذبية في الوسط الريفي؛
- أقطاب الجذب السياحي.

4- فضاءات البرمجة الإقليمية؛

5- الانفتاح المتوسطي و المغاربي.

وفي جميع الأحوال يجب أن تعتمد التنمية المكانية للإقليم على أقلمة الإستراتيجية الصناعية وصياغتها ضمنّ أقطاب جاذبية تقترب قدر الإمكان من مناطق تركز المؤسسات قصد إدماجها في شبكة تنافسية، وربطها في نفس الوقت مع مراكز البحث والتطوير وضبط هياكل التمويل، التسهيل حيث يكمن الهدف في إعادة البلاد إلى مسار التصنيع وبعث أنشطة صناعية بمساعدة العوامل المادية والمعرفية الموجودة على مستوى الإقليم وتحدد الاستراتيجية- كما تطرقنا- الفروع التالية: صناعة تكنولوجيات الإعلام والاتصال والصناعة البيوتكنولوجية (الزراعية البيئية والطبية)، صناعة السيارات والصناعة الفضائية.

4- رقمنة الأقاليم: تم الأخذ بعين الاعتبار أهمية وآفاق البنية التحتية التكنولوجية والاتصال في آفاق 20 سنة المقبلة كلها تساهم حتما في بناء مجتمع المعرفة والانتقال نحو ايجابيات الاقتصاد الرقمي للاستفادة من تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في دعم قدرات التعليم والتربية والتكوين، البحث والابتكار عن طريق تنمية صناعة التكنولوجيات الحديثة وتعزيز التنسيق الوطني والإقليمي بين القطاعات؛

هذا ويشكل برنامج تطوير التكنولوجيات الفضائية أداة تساهم في تفعيل التنمية المستدامة وسيادة الأمن السياسي و الاقتصادي للدولة من خلال السهر على تنفيذ المحاور التالية:

- رصد التطورات الطبيعية للأقاليم وحماية البيئة وتسيير الكوارث الطبيعية والصناعية و التحكم بها؛

- تحسين مردودية الاتصالات الفضائية (الهاتف، الساتل، الإنترنت)؛

عنابة: تعتبر المدينة عاصمة الساحل الشرقي بقرابة 2 مليون ساكن، وهي ذات طابع استشفائي إقليميا و مغاربيا وعلى الصعيد الاقتصادي فالمدينة تتواجد في قلب أنشطة ديناميكية وهي الصناعة : عنابة- الحجار، النقل: التجارة والسياحة؛

[*] سيتم تناول أقطاب الجاذبية في الفصل الرابع بالتفصيل

- ربط مكونات الفضاء المكاني وتنسيقها مع الخيارات التنموية المطروحة بفضل أنظمة المعلومات الجغرافية.

الشكل رقم (33أ): سيناريو الإقليم التنافسي:

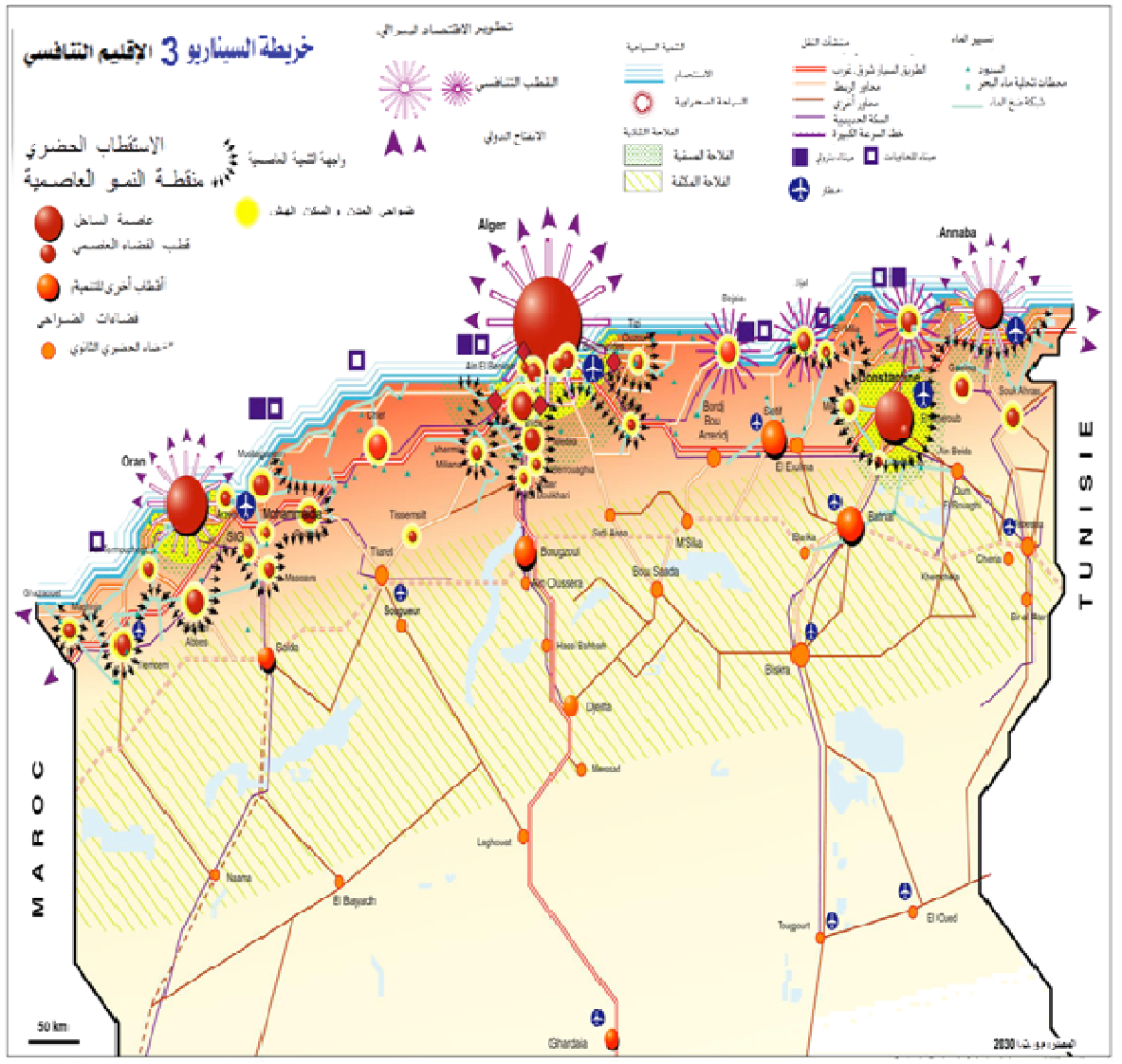

خريطة 4 : السيناريو 3 الإقليم التنافسي

المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الاقليم 2030

الشكل رقم (33. ب): سيناريو الإقليم التنافسي:

المصدر: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030

المبحث الثالث: الصناعة البيوتكنولوجية صناعة المستقبل

تمهيد:

تمثل سوق المنتجات الصيدلانية والبيوتكنولوجية قرابة ثلث سوق الاستهلاك العالمي ونصف ما تحققه صناعة السيارات، إذ يعتبر أحد اكبر القطاعات الصناعية العالمية (حصة سوق الأدوية تشكل 80% من هذا القطاع)*، وباعتبار أن الصحة أصبحت اليوم مقياسا لرفاهية الأمم والشعوب، لذا فإن البحث والتطوير والإبداع المستمر من بين الركائز الأساسية التي تعتمد عليها الصناعة الصيدلانية البيوتكنولوجية، وهذا ما يفسر نموها المتزايد وصراع أكبر الشركات على الحصص السوقية العالمية، ، وبدورها تعتبر الصناعة البيوتكنولوجية فرعا آخر للصناعة الصيدلانية ولكن على أساس بيولوجي**، وهي مجال خصب للبحوث والتطوير وتثمين الدراسات العلمية[1] وقد عرفت في العقدين الأخيرين اهتماما كبيرا من طرف الدول والتكتلات الاقتصادية في شكل شراكة وتحالفات إستراتيجية.

* حصلت السوق الأمريكية على نصف رقم هذا النمو، برقم أعمال يفوق 300 مليا ر دولار.

** يقدر الخبراء أن أكثر من ربع رقم أعمال الصناعة الصيدلانية مصدره المنتجات البيولوجية.

(1) Marie PAULE. S, Deborah WALLET-W, (2011); « **marketing des produits de santé »,** Dunod, Paris, .p 05.

المطلب الأول: علم البيوتكنولوجيا ومجالات تطبيقها

أولا: مفهوم وتطور علم البيوتكنولوجيا

كلمة biotechnologie مكونة من مقطعين الأول: BIO ونشأت من الكلمة اللاتينية BIOS بمعنى الحياة " life" أما الثاني technologie فهي الطريقة المنظمة لعمل الأشياء.

إن البيوتكنولوجيا تجمع بين المناهج والأدوات العلمية لحل المشاكل التقنية المرافقة لإنتاج منتجات مفيدة للإنسان والبيئة، وقد تغير هذا المفهوم قبل 70 سنة عندما استخدمت بعض الكائنات الحية لإنتاج المضادات الحيوية والأمصال، وانطلاقا من استخدام بعض مكونات الخلايا في التطبيقات الحيوية انتقلت إلى التطبيقات المتخصصة جدا.

و قد نشأ تباين بين المدارس العلمية العريقة في وضع تعريف موحد لعلم البيوتكنولوجيا، فقد عرفها المجمع العلمي البريطاني مثلا بأنها" تطبيقات الأنظمة الحيوية على مراحل الإنتاج التصنيعية"، أما التعريف الياباني يلخص علم البيوتكنولوجيا في أنها" تقنية تستخدم الظواهر الحيوية لنسخ ثم إنتاج منتجات حيوية مفيدة ".

أما التعريف الذي قدمته الهيئة الأمريكية للبيوتكنولوجيا التطبيقية فهو" الاستخدام المنظم للأحياء مثل الكائنات الحية الدقيقة أو المكونات الحيوية لأغراض مفيدة" في حين يعتبر التعريف الأوروبي علم البيوتكنولوجيا على أنه" الاستخدام المتداخل لعلوم الكيمياء الحيوية والأحياء الدقيقة والهندسة للوصول إلى تطبيقات صناعية ملائمة من الأحياء الدقيقة وزراعة الأنسجة أو أجزاء منها"[1].

وعليه يمكن القول أن البيوتكنولوجيا هي التطبيق المعلوماتي الصناعي للتكنولوجيات التي يتم تطويرها واستخدامها في العلوم البيولوجية، إذا يتفق الخبراء أن العالم يعرف ثورة في هذا المجال، حيث انه وخلال المدة القصيرة المنصرمة على بداية إنتاج للتقنيات البيوتكنولوجية، تم إنتاج أكثر من 117 دواء ولقاحا استفاد منه أكثر من 250 مليون إنسان في العالم، وما يعادل 75% من هذه الأدوية تمت الموافقة عليه من طرف هيئة الغذاء والدواء الأمريكية FDA في الأعوام السبعة الماضية، كما أن هناك ما يقارب 350 دواء ولقاحا جديدا في مرحلة الاختبار العيادي، ويتوقع أن تساهم هذه الأدوية في علاج 200 مرضا، إلى جانب مساهمة البيوتكنولوجيا في إجراء الفحوص الطبية وتشخيص الأمراض بطريقة سريعة ودقيقة تحمي المجتمعات من تبعاتها الخطيرة كالايدز[2].

والحقيقة أنه للتطور السريع لهذه العلم والذي حدث في غضون السنوات القليلة الأخيرة، فقد أصبح له العديد من التطبيقات التي أسهمت بشكل فاعل في وضع الحلول الحاسمة لكثير من مشكلات الإنسان

---

[1] FDA ; (2012) ; "**biotechnology science,: perspectives of future life";**November.2012 ; p.112.

[2] M. Gautier ; D; (2010); **« innovation et stratégies d'acquisitions dans l'industrie pharmaceutique: analyses empiriques »**; doctorat en science ; université de parisI -panthéon Sorbonne; p.21.

المعاصر، مثل إنتاج الغذاء، وإنتاج الأعلاف غير التقليدية من مصادر زهيدة الثمن، وإنتاج مصادر بديلة للطاقة، وإنتاج بعض العقاقير والأدوية والعديد من المواد الصيدلانية، والتخلص من النفايات والمحافظة على البيئة[1].

ثانيا: مجالات استخدام البيوتكنولوجيا

من الواضح أن علم البيوتكنولوجيا له علاقة وثيقة بجوانب مختلفة من الحياة وذلك من خلال توفير العديد من المواد بالإضافة إلى توفير العديد من الخدمات والتسهيلات، وتتنوع المجالات البحثية لعلم البيوتكنولوجيا إذ تعد محوراً رئيساً في مجالات الإنتاج الزراعي والصناعي والطب الحديث، وسوف يكون لهذا العلم الركيزة الأساسية للتغلب على أهم المشاكل التي تواجه الإنسان في العصر الحادي والعشرين، فهناك مجالات عديدة للبيوتكنولوجيا منها[2]:

أولاً: مجال الإنتاج النباتي والحيواني؛

ثانياً: مجال الإنتاج الصناعي؛

ثالثاً: مجال الطاقة؛.

رابعا: مجال الثروة البحرية؛

خامساً: مجال البيئة؛

سادساً: مجال الطب والرعاية الصحية للإنسان.

(1) Tollman P., & al; (2001); «**Revolution in R&D, How Genomics and Genetics are transforming the biopharmaceutical industry »**; Boston Consulting Group.

(2) Abdelhadi M ;(2010); **« médicaments issus de la biotechnologie ; mise du point sue les biosimilaires »** ; doctorat en Pharmacie ; université Mohammedv ; faculté de médecine et de pharmacie -rabat , p.73.

الشكل رقم (34): مجالات استخدام البيوتكنولوجيا

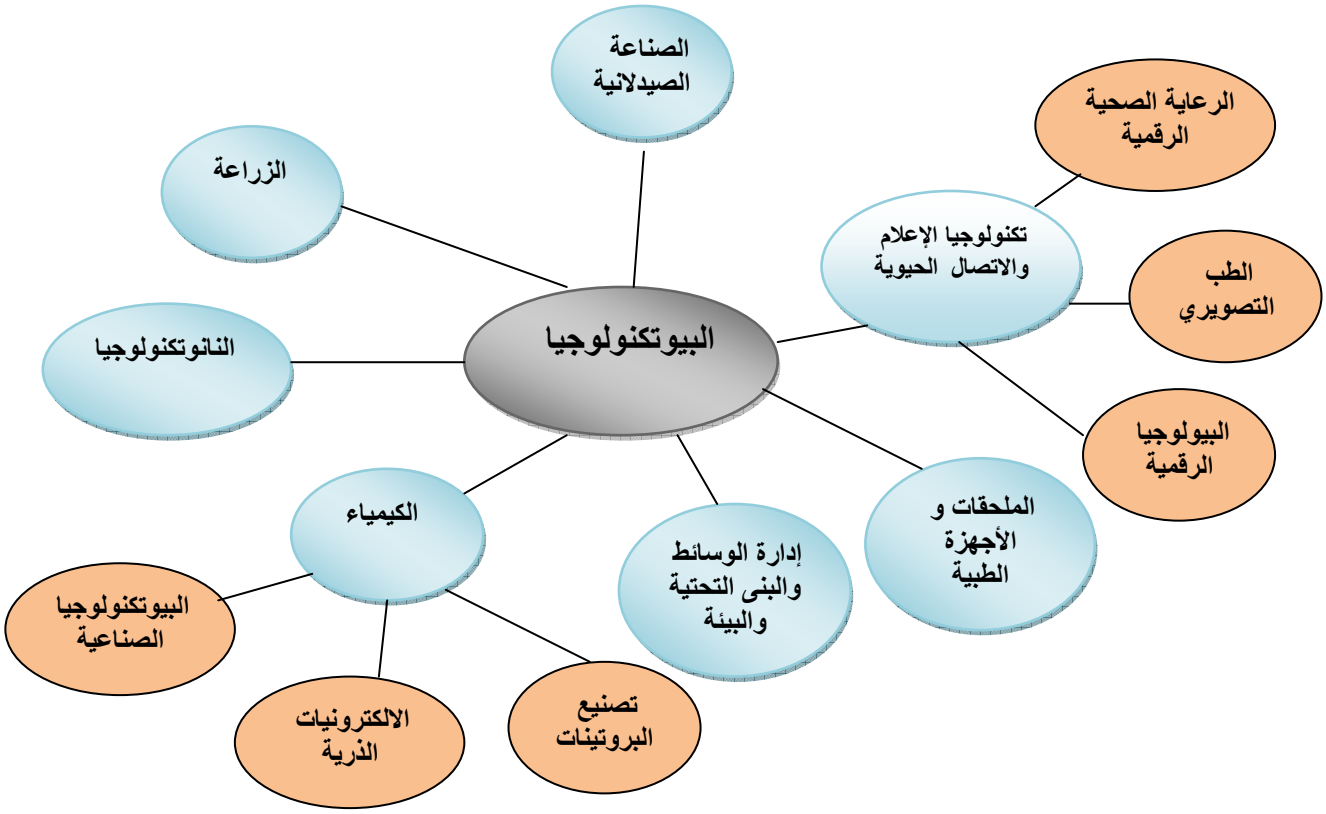

Source: Abdelhadi M ;(2010) ;Op.Cit ; p.27.

وفيما يلي سنحاول اقتصار الحديث على تطبيقات البيوتكنولوجيا الخاصة بالطب والإنتاج الحيواني:

أ- البيوتكنولوجيا الخاصة بالطب والرعاية الصحية للإنسان: (البيوتكنولوجيا الحمراء)

كانت وما زالت مجالات صحة الإنسان من أوائل المجالات التي استفادت مباشرة من تطبيقات البيوتكنولوجيا بدءً من إنتاج المضادات الحيوية والأدوية الأخرى في منتصف القرن الماضي إلى الاستخدام الحاضر لأساليب الهندسة الوراثية ومعالجة الشفرات الوراثية في (DNA) وتقنية إعادة تركيب الحامض النووي الحيوانات ونقلها أو ما يسمى بالعلاج الجيني، واستخدام طرق استنساخ أطفال الأنابيب والحقن المجهري والخلايا والدمج الخلوي وزرع الأنسجة[1].

يمكن النظر إلى هذه التطبيقات في إطار خطوتين أساسيتين هما:

[1] Kenney M, (2004); **« Biotechnology and the creation of a new economic space »;** in: Private science, Biotechnology and the rise of the molecular sciences, Arnold Thackray Ed, University of Pennsylvania Press, Philadelphia. p 134

أولاً- التشخيص: والذي يتوقف عليه نوع العلاج المطلوب وتستخدم المواد التشخيصية المستحدثة في تشخيص الأمراض كالأمراض الوراثية والأمراض الخبيثة والأمراض الميكروبية والطفيلية والأمراض الناتجة عن خلل وظيفي لبعض الأعضاء.

ثانياً- العلاج وذلك من خلال إنتاج مواد علاجية كالمضادات الحيوية والمستحضرات المناعية والهرمونات والانترفيرون؛ وكذلك من خلال العلاج بتعديل الجينات البشرية (العلاج الجيني) وعلى سبيل الذكر فقد تم عزل وتحليل أكثر من (1000) من المورثات المسئولة عن الأمراض الموروثة، وبذلك وضع الأساس لتطوير الفحوص المخبرية للكشف عن سبب العديد من الأمراض الموروثة.

وسوف نتناول في هذا الشأن بعض التطبيقات الطبية المهمة للبيوتكنولوجيا مثل طرق الكشف عن الأمراض، ودور التقنية البيوتكنولوجية في إنتاج المستحضرات الطبية وإنتاج والهرمونات.

❖ **طرق الكشف عن الأمراض**[1]:

إن كثيراً من التطبيقات الطبية للبيوتكنولوجيا سيقلل من معاناة الإنسان، وسيسمح بعلاج بعض الأمراض بشكل أكثر فعالية؛

❖ **إنتاج المستحضرات الطبية:**

تتيح تقنية الهندسة الوراثية في المجال الطبي إنتاج مواد أما نادرة أو يصعب استخراجها من جسم الإنسان، مثل تصنيع عوامل التخثر في الدم التي يحتاجها عن طريق الاستعانة بالمورثات « Hemophilia » المصاب بعدم تجلط الدم " هيموفيليا البشرية المعزولة التي تقوم بهذا الدور لدى غير المصابين، وهذا من شأنه أن يحمي المصابين بهذا المرض الوراثي من استعمال المستحضرات المشتقة من دم الإنسان التي قد تكون ملوثة بعدد من الفيروسات كفيروس الإيدز.

❖ **إنتاج الهرمونات:**

إن قائمة الجزئيات النافعة التي ستشجع البكتيريا وغيرها من الخلايا على إنتاجها بالآلاف كل ثانية طويلة، ولعل أشهرها الأنسولين الإنتروفيرون،على غرار عدد كبير من الهرمونات مثل السوماتوستاتين والسوماتوتروبين) هرمون النمو (الهرمون المنشط لقشرة الغدة الكظرية) والثايموسين الذي ينظم الاستجابة المناعية.

---

(1) **Walsh. G. (**2007); **« Pharmaceutical biotechnology Concepts and Applications »**. John Wiley & Sons Ltd.pp.18-21.

ثالثا: الآفاق المستقبلية للبيوتكنولوجيا في المجالات الطبية

من المتوقع استخدام التقنيات الحيوية لنقل جينات لمعالجة بعض الأمراض وذلك بتطعيم جينات الوراثية مثل الثلاسميا(فقر الدم البحري) أخرى على الخلايا البشرية، ومن المتوقع أيضاً باستخدام التقنيات الحيوية إمكانية علاج بعض المشاكل الوراثية على الكروموزومات، وذلك بإدخال جينات جديدة على الكروموزوم البشري تحمل صفات وخصائص معينة عن طريق العلاج الجيني للبيروتينات، للكشف عن الأمراض الوراثية، وأمراض القلب، والأمراض السرطانية، والمخاطر الصحية المهنية، هي من أحد المزايا لتطبيقات التقنيات الحيوية في الكشف عن الأمراض[1].

وأيضاً من الممكن استخدام هذه التقنية لمتابعة مراحل تطور الأمراض المعدية، وفي حالة الأطفال حديثي الولادة سوف تقدم هذه التقنية(BCR) التشخيص السريع لمعرفة مدى إصابة الأطفال بالأمراض المعدية الخطيرة، كالإيدز وغيرها من الأمراض التي تنقل عن طريق الأمهات .أيضاً من أهم التطبيقات العملية لاستخدام تقنية BCR هي القدرة على تشخيص الأمراض الوبائية التي يصعب تنمية مسببا سواءً الفيروسية أو البكتيرية في بيئات صناعية، وذلك بهدف الحصول السريع على نسخ من هذه المسببات، وتحديد وسائل المعالجة السريعة قبل انتشارها في الطبيعة.

ب- استخدام التكنولوجيا الحيوية لإنتاج حيوانات ذات صفات مرغوبة عالية الإنتاج:

هنالك بعض الشركات الزراعية الأمريكية المتخصصة في الهندسة الوراثية تقوم بإنتاج أبقار حليب مهندسة وراثياً لإنتاج عالي من الحليب، وأيضاً في الطريق لإنتاج خيول السباق حسب الطلب، ولحم حيوان طري به نسبه قليلة من الدهون أما بخصوص إنتاج الهرمونات بطرق التقنيات الحيوية الجديدة لاستخدامها لحيوانات المزرعة لزيادة كمية الحليب واللحم من الأبقار، فلقد تمكن 25 %العلماء الأمريكان من زيادة نسبة إنتاج الحليب بحوالي ما يقرب10 لترات للبقرة الوحدة خلال فترة إنتاج الحليب وذلك عن طريق حقن الأبقار هرمون السوماتوتروبين) هرمون النمو (الذي يطرح بالسوق الأمريكية والأوروبية منذ عام 1993[2].

جـ- التطبيقات في مجال الإنتاج النباتي: (البيوتكنولوجيا الخضراء)

يعتقد أن استخدام أساليب البيوتكنولوجي النباتية سوف يساعد على دفع عجلة النمو والتقدم الزراعي عالمياً، مع ضمان الأمن الغذائي عن طريق إنتاج محاصيل جديدة للقرن الحادي والعشرين نشأت من انتخاب أجيال معالجة وراثياً، مما قد يقلل من استخدام الأسمدة الكيماوية واستهلاك الطاقة واستعمال

---

(1) B ;wassila. (2008) ;**« les facteurs clés de succès dans les entreprises de haute technologie : le cas de la biotechnologie » in :** revue Economie d'Afrique du nord ; n°: 04 ; pp.60-62.

(2) Kenney M, (2004); Op.Cit, p.44.

المبيدات في مقاومة الآفات الزراعية، ومن تطبيقات التقنيات الحيوية في مجال الإنتاج الحيواني إنتاج لقاحات مصنعة لبعض الأمراض الفيروسية، مما يجنب استخدام الفيروس الحي في اللقاح، وأيضاً إمكانية تشخيص الأمراض ورفع كفاءة وإنتاجية المنتجات الحيوانية، وأيضاً إنتاج سلالات أصيلة ونقية عن طريق استخدام طريقة DNA المندمج بدلاً من استخدام الطرق التقليدية. وعليه توجد خمسة مجالات رئيسة لزراعة الأنسجة والخلايا [1]وهي:

-إنتاج بعض المواد الكيماوية العلاجية والمواد الطبيعية؛

- التحسين الوراثي للمحاصيل؛

- الحصول على سلالات خالية من الأمراض؛

- استخدام زراعة الأنسجة كوسيلة سريعة للتكاثر وإنتاج غزير من النباتات؛

- إنتاج مكسبات الطعم باستخدام زراعة الأنسجة؛

هذا وتجدر الإشارة إلى وجود مجالات أخرى لتنوع استخدم علم البيوتكنولوجيا يثبت أنها صناعة مفتاحية يمكن أن تكون حلا ذو قيمة اقتصادية عالية ونذكر على سبيل المثال لا الحصر:

- **البيوتكنولوجيا البيضاء:** تشمل كل الاستخدامات في الصناعة الكيميائية ومهمتها إنتاج بعض المواد كالكحول والفيتامينات والأحماض الأمينية والأنزيمات بما يحافظ على البيئة والموارد الطبيعية

- **البيوتكنولوجيا الزرقاء:** وهي تتعلق بكافة الاستخدامات الحيوية في عمليات البيولوجيا البحرية والعضويات خاصة في أعالي المحيطات.

من خلال ما سبق يمكن على الحكم على مبادرة نقل التقنيات البيوتكنولوجية من خلال الآثار السلبية على الدول النامية حيث سيؤدي إلى:

- تركيز الأبحاث بما يخدم الطبقات ذات الدخل المرتفع خاصة فيما يتعلق بالرعاية الصحية؛

- حجب التكنولوجيا الحيوية كما حدث في نقل الطاقة النووية عن تلك الدول الفقيرة؛

- عدم اللحاق بركب تبني اقتصاديات البيوتكنولوجيا الحيوية بعلاج المشاكل البيئية والاقتصادية والاكتفاء باستيراد مخرجاتها؛

[1] J. Fisken, and J. Rutherford**, (**2012**); "Business models and investments trends in the iotechnology industry in Europe"**, in: Journal of Commercial Biotechnology, Vol: 11, n°:70, p. 191-192.

– ارتفاع قيمة تكاليف الحصول على مخرجات تطبيقات البيوتكنولوجيا بالنسبة للدول النامية[1].

الجدول رقم(17): براءات الاختراع المسجلة عالميا في مجال البيوتكنولوجيا (2002–2012):

الدولة	البحوث الطبية	البحوث الزراعية	البحوث البيئية	المجموع
الولايات المتحدة	720	948	863	2531
كندا	110	98	133	341
اليابان	68	86	90	244
المملكة المتحدة	89	56	87	232
فرنسا	59	48	93	200
الصين	29	22	43	94
هولندا	23	17	16	150
السويد	20	33	24	77
كوريا الجنوبية	12	04	17	33
الهند	07	18	04	29
استراليا	08	08	05	21
ايطاليا	05	06	06	17
اسبانيا	08	02	02	12
البرازيل	04	02	03	09
العربية السعودية	0	01	01	02

Source: McKelvey, M.; Alm, H. & Riccaboni, M.; **(**2013); **«Does Co-Location Matter for Formal Knowledge Collaboration in the Swedish Biotechnology-Pharmaceutical Industry? »** in: Research Policy, n°:63, p. 491

اما فيما يتعلق بالنشر الأكاديمي في ميدان تخصص البيوتكنولوجيا، فإن الآلاف من المؤسسات البحثية في حوالي 150 دولة تساهم في بالنشر العلمي والمقالات الأصلية، ذلك انه أحد المعايير في قياس تمكن الدولة من التحكم في مجال البيوتكنولوجيا، وفي هذا الإطار تعتبر جامعة تكساس بـ 810 مقالا أغلبها بحوث طبية، وزارة الزراعة الأمريكية بـ 666 مقالا، الاكاديمية الصينية للعلوم بـ 317 مقالا، هذه الأخيرة تعتبر رائدة في مجال البيوتكنولوجيا البيئية، في حين تحتل وزارة الزراعة الأمريكية الصدارة في نشر البحوث الزراعية.

المطلب الثاني: الاقتصاد الحيوي bioéconomie

لقد غيرت الاكتشافات البيولوجية نظرتنا للصحة والبيئة، كما أن التطور الاقتصادي والتكنولوجي صاحبه تغير في أنماط المعيشة، والتي انبثق عنها مزيد من الوعي لدى الأفراد والهيئات وما فتئ الاقتصاد الحيوي يحتل مكانة متنامية من الثروة العالمية، وحسب تقديرات OCDE فإن أكثر من ربع الناتج للداخلي الخام للدول النامية سيتم تكريسها للبحث عن بدائل حيوية للمنتجات الطبيعية والصناعية ، وعلى سبيل المثال فإن 12% من الناتج الداخلي الخام الأمريكي مصدره البيوتكنولوجيا الطبية كونها العلم

(1) **«Glaxo Sees 2014 Profit, Sales Rising on New Products»**, in: Bloomberg; Article disponible sur le lien: h t t p : / / w w w . b l o o m b e r g . c o m / news/2014-02-05/glaxo-sees-2014- profit-sales-rising-on-new-products. Html; consulté le: 5/02/2014.

الذي يرافق هذا التغير في جميع المجالات: الصحة، البيئة، الفلاحة، الطاقة، الصناعة مع تركيز متزايد على البيوتكنولوجيا البشرية[1].

حاليا فإن 80% من الاستثمارات في البحث العمومي والخاص موجه لاكتشاف علاجات جديدة وتطبيقات مناسبة للظواهر الصحية، مع استخدام للأنماط البيوتكنولوجية(النانوتكنولوجيا، الوراثة، الاختبارات الجينية، الاختبارات التشخيصية) و بحلول 2030 ستسمح بإنتاج 80 % من العلاجات المخصصة للأمراض والبؤر الوبائية ووقف معاناة الناس عبر العالم[2].

إن هذه التطورات المتسارعة بوتيرة غير مسبوقة في صناعة الأدوية الحيوية يتطلب إعادة هيكلة لأنظمة العمل في الصناعات الدوائية، إذ أن البيئة الجديدة للابتكار مشكلة من شبكات فرعية محلية ودولية تضم تحالفات معلنة وغير معلنة بين الشركات الكبرى الدوائية، شراكات أكاديمية واستشفائية، والعناقيد الصناعية البيوتكنولوجية، كلها أنظمة اقتصادية قائمة على التعاون.

الجدول رقم (18): عدد مؤسسات البيوتكنولوجيا الطبية في العالم

الدولة	عدد المؤسسات	رقم الأعمال مليار أورو)
و.م.أ	2175	46.2
المملكة المتحدة	1073	5.1
فرنسا	457	2.8
ألمانيا	385	7
اسبانيا	363	6.1
السويد	361	3.4
البرتغال	176	1.1
الدانمارك	148	6.7
سويسرا	146	4.1

(1) « **L'économie du médicament ; Bioéconomie » ;** article disponible sur lien : http://www.leem.org/article/bioeconomie, consulté le : 08/08/2014.

(2) Anne-Laure .S, Mehran. E, Robert H. D ; (2005); **« Catherine Garnier Les logiques d'évolution des entreprises de biotechnologie » ;** XIV^{ième} Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers – document disponible sur le lien : http://www.strategie-aims.com/

بلجيكا	140	2.4
إسرائيل	134	0.6

Source: Lysiane.; T (2012); **contraintes, structures et modes de financement des entreprises biotechnologiques : une comparaison internationale;** universite montpellier I ; p.38

المطلب الثالث: نماذج عن العناقيد البيوتكنولوجية في العالم

ترتبط الصناعة البيوتكنولوجية في العالم بالمؤسسات المصغرة المبتكرة STARTS-UP القائمة على البحث والتطوير، كما أن تمويلها يعتمد على ميزانيات البحث العمومي ورأس المال المخاطر أو التمويل من طرف الشركات الصيدلانية والغذائية الكبرى، كما أن العامل الآخر المهم تواجد هذه الأخيرة بشكل متجاور جغرافيا يجعلها قريبة من مصادر البحث العلمي والمعرفة على غرار الجامعات العلمية العريقة، مخابر البحث المتخصصة في العلوم الإحيائية والبيئية والتكنولوجيا الحيوية، هذه على العموم أهم الخصائص التي تجمع العناقيد الصناعية المتخصصة في الصناعات البيوتكنولوجية.

أولا: العنقود البيوتكنولوجي في ولاية بوسطن– Massachusetts –(الولايات المتحدة الأمريكية):

يعتبر العنقود البيوتكنولوجي في مدينة بوسطن الأمريكية (تقاطع 128) واحدا من أضخم العناقيد الناشطة في هذا المجال، حيث يتمتع بقاعدة علمية قوية يجعل من المدينة قطبا علميا متميزا بفضل عقود الشراكة المستديمة لكل من معهد Massachusetts للتكنولوجيا، جامعة هارفرد للطب، جامعة بوسطن، والمشفى العام لـ Massachusetts ،إضافة لستة أقطاب جامعية محيطة بالعنقود وهي كلها وحدات متقاربة جغرافيا، تم إطلاق العنقود فعليا عام 1990 على شكل حاضنة تكنولوجية بـ 79 مؤسسة مع أقل من 30 كادرا أكبرها مؤسستي Millennium Institute Biogen Genetics Genzyme و Pharmaceuticals و Biogen Idec للصناعات الحيوية مع توجيه الاستثمارات العمومية ورأس المال المخاطر، حيث تعد مدينة ولاية بوسطن ثاني أكثر المدن الأمريكية استقطابا لرأس المال المخاطر بعد ولاية كاليفورنيا، إلى جانب عمليات تدويل تابعة للعنقود منها 7 عمليات إدماج وتحالفات إستراتيجية كبرى كما يتم سنويا إنفاق حوالي 770 مليون دولار في البحوث الأساسية في كافة أنظمة العنقود تحت إشراف علماء وأكاديميين[1].

في حين تقدم المؤسسات المالية المخاطرة ما معدله 150 مستثمرا في هذا النمط من التمويل في ظل اتسام ميدان البحوث البيوتكنولوجية بالمخاطرة الكبيرة خاصة في مرحلة تطوير المنتجات، مع العلم أنه يتم تسويق 350 تطبيقا للبيوتكنولوجيا الطبية سنويا إلى جانب ضم 20 مؤسسة مبتكرة سنويا إلى

[1] **" Les clés du succès des grands clusters mondiaux** » (2012); VII[e] Forum de la recherche et de l'innovation les meilleures pratiques internationales pour attirer talents, investissements et capitaux ; Deloitte ; octobre.p.31.

شبكة العنقود. وعليه يمكن القول عن عنقود Boston أن يتمتع بديناميكية مقاولتية عالية* بفضل نوعية البرامج الأكاديمية المكثفة التي تقدمها الفعاليات الأكاديمية والقائمة على تشجيع المبادرة والمخاطرة معا مع الإشارة إلى درجة النضج التنظيمي الذي وصل إليه العنقود وانفتاحه على الكيانات العنقودية المشابهة له عالميا.

أما القطاعات الناشطة في العنقود البيوتكنولوجي في بوسطن فهي مقسمة كما يلي:

- 73% من المؤسسات تعمل في مجال المنتجات الطبية والعلاجية (يقصد بالمنتجات العلاجية ما قدره 20% تجهيزات علمية، 15 % خدمات علمية استشارية، 11% للتشخيص البشري..)؛

- 12% من المؤسسات متخصصة في البيوتكنولوجيا البيئية؛

- 15% من المؤسسات متخصصة في البيوتكنولوجيا الفلاحية (الحيوانات، الاستنبات، النقل الوراثي..).

ولعل الجانب الطبي يعد ركيزة أساسية في فعالية العنقود حيث ينشط أساسا في تصنيع البروتينات، اللقاحات، هرمونات النمو البشرية، التشخيص الحيوي المبكر، معالجة مشاكل الخصوبة، الأجسام المضادة، التصوير البيولوجي، المعلوماتية الحيوية الطبية، سلاسل الإنزيمات والخرائط الوراثية).

- **دائرة Massachusetts للتطوير الاقتصادي:** تلعب هذه الهيئة دورا مفتاحيا في تطوير شبكة الأعمال التجارية والاقتصادية المرتبطة بالعنقود البيوتكنولوجي، من خلال تحسين مناخ الاقتصادي (تخفيف ضرائب البحث والتطوير، تخفيف فوائد الاستثمار، التعامل والاستجابة لضغوطات الشركاء الاجتماعيين والاقتصاديين، توفير الضمانات لنمو المؤسسات وجذب المستثمرين).

- **معهد Massachusetts للبيوتكنولوجيا:** وهو الهيئة العلمية التي تتولى تبني المشاريع البيوتكنولوجية وتسويقها، مع التركيز على تجديد وإنشاء الحاضنات العلمية والحظائر التكنولوجية الملحقة بشبكة العنقود، مع التطوير المستمر لبرامج رسكلة العلماء والباحثين في مجال المقاولتية، والتنسيق مع المعاهد المتخصصة في الملكية الفكرية، توجيه نمط التكنولوجيا المناسبة للمؤسسات المبتكرة، مع توفير المعلومة العلمية على شكل برامج يقضة دورية، وهي ذات طابع صناعي علمي.

* يضم العنقود اليوم 220 مؤسسة متخصصة في البيوتكنولوجيا في مدينة بوسطن الكبرى بطاقة موارد بشرية 20.000 كادرا ويتربع على مساحة قدرها232.1كم^2، إلى جانب وجود مجلس استشاري يعد وسيطا مكلفا بالأعمال لإتمام الصفقات التجارية والعقود الشرائية وخدمات أخرى مثل الترويج والعمل على التنسيق مع السلطات الإقليمية والمشترين وهو مجلس Massachusetts للبيوتكنولوجيا، وكذلك العمل على تطوير السيرة المهنية لأعضاء العنقود، وبفضل هذا التقارب الجغرافي والعملي بين المؤسسات فإن مستوى التفاعل بينها جد عال، كما أن لهيئة العنقود علاقات جيدة وثيقة مع الوسطاء و الشركاء ذوو العلاقة كالفاعلين البيئيين والجمعيات الطبية.

- **جامعة هارفرد:** تقود جامعة هارفرد خاصة معهدي الطب والتكنولوجيا والعلوم تصميم البرامج العلمية التي تدرسها للطلبة والباحثين خاصة فيما يتعلق ببرامج البيوكيماء، البيولوجيا الإحيائية، البيوفيزياء، علم الخلايا، الوراثة الجزيئية، التكنولوجيات الحيوية المعلوماتية، كما أنها ذات كثافة مقاولتية عالية.

- **المشفى العام لـ Massachusetts و جامعة بوسطن:** تساهم جامعة بوسطن في الإشراف على عمليات البحث والتطوير والترخيص وعلى رأسها معهد البحث في الطب الحيوي الذي يقود مشروع الجينوم البشري.

دون أن ننسى الإطار المعيشي ونوعية الحياة الذي تتمتع به ولاية بوسطن، بفضل قرب الوحدات والتجمعات العلمية القريبة من مركز المدينة (انظر الشكل رقم(35)) وتوفر البنية التحتية للنقل وتعدد المساحات الخضراء، مع الديناميكية الثقافية العريقة التي تعرف بها هذه المدينة[1].

الشكل رقم (35): الهيئات العلمية المرتبطة بعنقود ولاية بوسطن

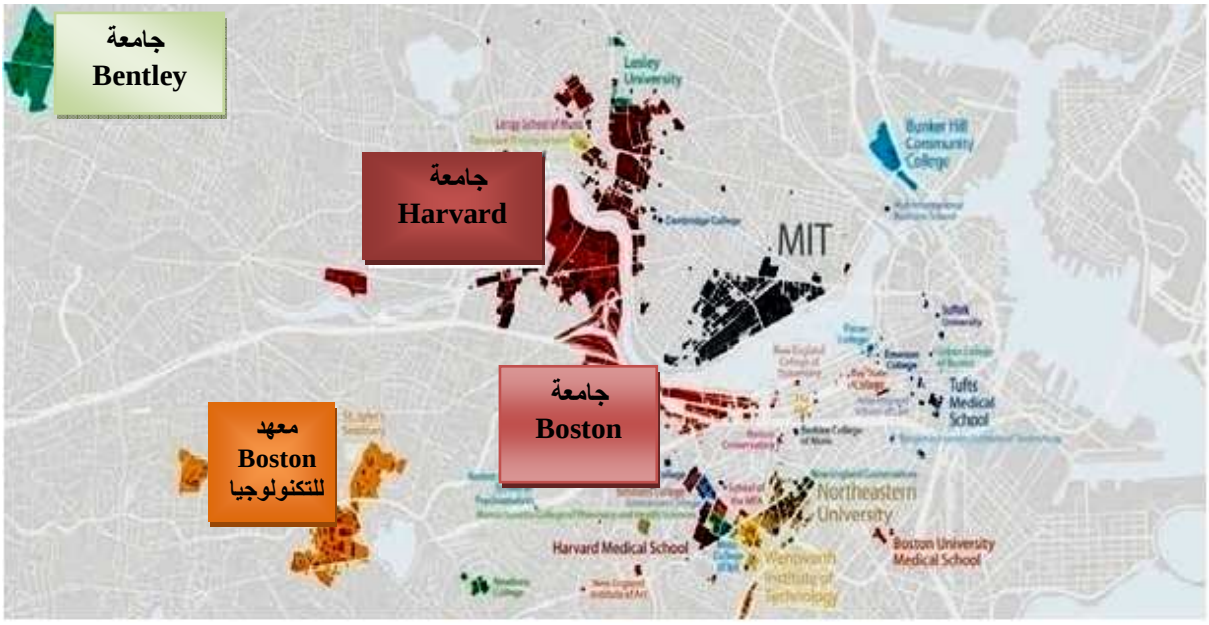

Source : **" Les clés du succès des grands clusters mondiaux** » ; Op.Cit ; p.29.

ثانيا: العنقود البيوتكنولوجي" Heidelberg ' ألمانيا: تعتبر جامعة Heidelberg اعرق جامعة في ألمانيا، وهي ذات قاعدة علمية معروفة في البحوث الأساسية المرتبطة بالعلوم الحيوية(أنظر البطاقة) بفضل معهدي البيولوجيا الخلوية، والبحوث الطبية إلى جانب عديد الهيئات المتوطنة في إقليم Heidelberg على غرار مركز البحث في السرطان، المعهد الأوروبي للبيولوجيا الجزيئية، ويعتبر هذا العنقود من أكبر الهيئات العلمية الأوروبية، ويضم المركز الألماني للجينوم البشري، معاهد الطب الوراثي، مراكز الوراثة النباتية، شركات كل من Mannheim, Ludwigshafen و Kaiserslautern وثلاث معاهد

[1] **" Les clés du succès des grands clusters mondiaux** » ; Op.Cit ; p.33.

للتقنيات الحيوية [1])، مع وجود مكثف لأهم الشركات الصيدلانية على رأسها BASF/Knoll Boehringer Mannheim Roche Diagnostics(Mannheim) (Ludwigshafen) و Merck (Darmstadt) ويقدر عدد المؤسسات المصغرة المتواجدة فيه إلى غاية 2010 بـ 133 مؤسسة، ويتربع على مساحة قدرها 10.000 متر مربع من المخابر المجهزة، والمكاتب، كما تشرف الهيئة على تكوين طلبة الدراسات العليا وفقا لبرنامج BioRegio للدراسات العليا الذي يعمل على تلقين العلماء والباحثين ممارسات إدارة الأعمال والمقاولتية (حوالي تسعة أشهر من التكوين الدوري)[2].

لكن القلب النابض لعنقود Heidelberg هو هيئة "Heidelberg biotechnology center" والتي تتولى مهمة إعداد الاستشارات الاقتصادية، التجارية والمخططات التمويلية ومخطط الأعمال للمؤسسات المنتمية للعنقود و التنسيق مع المؤسسات البيوتكنولوجية المحلية والعالمية فيما يتعلق بتبادل المعارف والمهارات والكوادر البحثية، وعليه فهو همزة وصل تجمع كلا من الشركات المحلية المتخصصة في البيوتكنولوجيا، المؤسسات والمعاهد البحثية فضلا عن السلطات المحلية لإقليم Heidelberg .

كما أن صيغ التمويل الغالبة في نشاط العنقود هو رأس المال المخاطر الذي تقدمه الشركات الصيدلانية الكبرى والبنوك على المديين المتوسط والطويل من خلال العمل على توجيه المستثمرين نحو توظيف رؤوس أموالهم في المؤسسات المبتكرة، وتقديم الدعم الكافي للجامعات الراغبة في تنفيذ نماذجها البيوتكنولوجية ضمن شبكة العنقود و لعل أهم عامل لنجاح عنقود Heidelberg هو تجاور المؤسسات المبتكرة مع أهم عملاقين في الصناعة الصيدلانية الألمانية هما: Mannheim وLudwigshafen واللتين تدعمان بشكل كبير التوجه نحو المنتجات الطبية البيوتكنولوجية[3]. *

---

(1) Schitag,. E & Young (2009);**" Germany's Biotechnology Takes Off in 2009"**; Stuttgart, Schitag, Ernst & Young editions.p.69.

(2) Claire. ; C, (2007) ; **« Dynamique de constitution de l'industrie allemande de biotechnologies et diversité des modèles d'entreprise »,** in : Revue d'économie industrielle, n°:120 ;.p. 07

(3) Engel, D., T. Mitze, R. Patuelli &al.; (2011); **« Does the support of innovative clusters sustainably foster R&D activity?** Evidence from the German BioRegio and BioProfile contests. Report of Rimini Centre for Economic Analysis; p. 11.

* يعد عنقود MUNICH ثاني اكبر عنقود بيوتكنولوجي في ألمانيا تم تأسيسه عام 1962، يضم حوالي 120 مؤسسات صغيرة ومتوسطة نشطة في ميدان البيوتكنولوجيا الطبية، ويعود الفضل في تأسيس هذا العنقود إلى عراقة جامعتيMunich Technical University (1868) و Ludwig-Maximilian University (1808) هذه الأخيرة كانت تضم وحدات بحث في الكيمياء الحيوية و مع انضمام المزيد من المؤسسات المبتكرة إلى المعهد مشكلة بذلك نواة العنقود الأساسية والذي تزامن مع الدعم اللوجيستي والتقني الذي قدمته السلطات الفدرالية وتحديدا وزارة الاقتصاد وتطوير البحوث من خلال مركز ترقية الابتكار وخلق المزيد من المؤسسات المبتكرة والعمل على تنظيم شبكة من المؤسسات ، كما تم تشكيل هيئة تعنى بتجميع الفاعلين في البحث والتطوير عام 1997 ، ثم إدماج شركة تسير رأس المال المخاطر الموجه لدعم هذا النوع من القطاعات وهي BIO^M والتي يرجع لها الفضل في القفزة النوعية التي عرفها العنقود منذ 15 سنة بانضمام فروع كبرى الشركات الصيدلانية والمراكز البحثية ذات مستوى عال ورفع درجة الشراكة مع الفروع العالمية والهيئات المتشابهة على غرار معهد MAX PLANK المتخصص في العلوم العصبية النوعية إلى جانب 04 عناقيد مصغرة تبحث في مجالات الفيزياء التطبيقية، علوم البروتينات المدمجة، العلوم الإحيائية، مركز HELMHOLTZ للبحث في البيئة والصحة، 2 عيادات جامعية و400 مشفى، حاضنتين، و6 مراكز معتمدة للبحث (إحصائيات 2012).

ثالثا: العنقود البيوتكنولوجي سنغافورة: Biocluster

تعتبر سنغافورة ثاني أكبر الدول الناشطة في مجال الابتكارات البيوتكنولوجية بعد الولايات المتحدة الأمريكية وفقا لتقرير world view scorcard* كونها تحصلت على تنقيط قدره 50/31، حيث تضم 12 عنقودا صناعيا متعدد الجنسيات على رأسها biomedical cluster والذي هو حصيلة اهتمام سنغافورة بالعلوم البيوتكنولوجية الطبية كونه يجسد أهم أولويات استراتيجيات الدولة للعلم والتكنولوجيا من خلال دعمها المتزايد لتأسيس العناقيد ومرافقتها في مرحلة النمو والنضج ضمن مقاربة نازلة من السلطات العمومية تهدف إلى تعزيز الروابط الديناميكية بين المنظومة العلمية والمنظومة الصناعية من جهة والهيئات الدولية الناشطة في الميدان من جهة أخرى، مع الإشارة أن حجم تمويل البحث العلمي يبلغ 03% من الدخل الوطني الخام وتحديدا في هذا المجال، من أجل ضمان هدفها على المدى المتوسط وهو رفع المبادرات المقاولتية في الصناعات الحيوية إلى جانب تشجيع الحظائر التكنولوجية وحاضنات التكنولوجيا الحيوية.

تبذل الدولة جهودا كبيرة في وضع البنية التحتية وتوفير تجهيزات البحث العلمي البيوطبي العيادي والسريري و كذلك تدعيم الإجراءات الموجهة نحو تطوير البيوتكنولوجيا الطبية والعمل على بناء رأس مال صناعي فكري، وبشري منذ 2005 حيث تضمن الدولة– المدينة اليوم استقرار 4300 باحثا يعملون في هذا المجال في القطاعين العام والخاص مما رجح سنغافورة لان تكون قبلة للباحثين من أوروبا، اليابان وأمريكا اللاتينية بفضل التسهيلات الإدارية الاستثنائية والبنية التحتية الممتازة؛ والأنشطة الداعمة القريبة من العنقود، وفي هذا الصدد صنفت سنغافورة في المرتبة 25 عالميا والمدينة الأولى في آسيا من حيث نوعية الحياة بالرغم من غلاء مستوى المعيشة وارتفاع أسعار العقار[1]، إلى جانب بيئة عمل متعددة الثقافات كون سنغافورة ملتقى الأجناس والحضارات الآسيوية، وهو ما يمنحها أفضلية للاستقرار والعمل للإطارات المهاجرة خاصة أن هناك أربع لغات رسمية لهذا البلد[2].

مع الإشارة إلى البيئة الملائمة للأعمال التي يوفرها العنقود من حيث المكاتب والهيئات الجوارية التي تتكفل بمتطلبات المؤسسات المبتكرة مثل مكتب IP office الذي يتولى تسويق وحماية براءات الاختراع لكل المنتجات المطورة في عنقود MUNICH، مع توفر وسائل النقل وهي كلها عوامل تساهم في جذب الباحثين والهيئات الصناعية بفضل الدور الترويجي الذي تلعبة هيئة BIO^M عن طريق التنظيم الدوري للملتقيات والأنشطة العلمية المكثفة بالتنسيق مع المستثمرين، المنتخبين، ووحدات البحث..إلخ.

* حيث اعتمد التصنيف على خمس معايير وهي: حماية الملكية الفكرية، كثافة الأنشطة البيوتكنولوجية، الدعم المقدم للمؤسسات، رأس المال البشري، وأخيرا سهولة الالتحاق بالبنية التحتية.

(1) Voir : **« Singapour, pôle internationalement reconnu en matière de Biotechnologies »** document disponible sur le lien : http://www.bulletins-electroniques.com/actualites/64499.htm consulté le: 05/06/2014.

(2) للمزيد أنظر: **"Singapour competitivness report »** ; document téléchargeable sur le lien : www.hbs.edu/faculty/pages/item.aspx?num=37079, consulté le: 17/06/2014.

يتربع قطب سنغافورة (الدولة – المدينة) المسمى biocluster على مساحة تقدر بـ 699 كم^2 يضم الجامعات الكبرى في سنغافورة (الجامعة الوطنية لسنغافورة، الجامعة التكنولوجية "تاينانغ"، جامعة الإدارة لسنغافورة)*، بشبكة من المؤسسات عددها 14.600 مؤسسة ويد عاملة قدرها 37.000 ورقم أعمال وصل 13.7 مليار دولار إلى غاية الثلاثي الأول من سنة 2013 بمعدل نمو يزيد عن 11% عن سنة 2012، على رأسها: **Bioinformatics Institute Bioprocessing Technology Institute; Genome Institute of Singapore, institute of Bioengineering and Molecular and Cell Biology; Institute of Nanotechnology Network.**

الجدول رقم (19): أهم العناقيد البيوتكنولوجية في مدن العالم:

الدولة	المدينة	الهيئة المشرفة
المملكة المتحدة	كامبريدج	Granta park
	لندن	London biotechnology network
	أكسفورد	Oxford science park
الصين	بكين	Zhongguancun life science park
	هونغ كونغ	Hong Kong science& technology parks
ألمانيا	برلين	Berlin Brandenburg
	مونيش	Bavarian ministry of economic affairs
فرنسا	قرونوبل	Grenoble- Alpes Metropole
	ليون	Lyonbiopole
	باريس	Paris resgion economic developement agency
اليابان	طوكيو	Japan external trade oganization
كوريا الجنوبية	جيونجي– دو	Korean biotechnology organization
الهند	بنغالور	Association of biotechnology entreprises
ايرلندا	دوبلين	Entreprise Ireland
استراليا	مالفرن	austrade
سنغافورة	كوينستاون	Biosingapore
كندا	أونتاريو	Ministry of economic dev& innovation

Source : " Les clés du succès des grands clusters mondiaux » ; Op.Cit ; p.39.

* تضم سنغافورة ثلاث أقطاب جامعية كبرى على رأسها الجامعة الوطنية لسنغافورة بـ 52500 طالبا، 2500 باحث ورقم أعمال يقدر بـ 1.8 مليار دولار سنغافوري، وحصلت على ترتيب 101 في تصنيف شنغهاي للجامعات، جامعة سنغافورة للإدارة تم إنشاؤها عام 2000 تستقبل 7200 طالبا و20 معهدا و4 حاضنات تكنولوجية، وأخيرا جامعة "تيانغ" التكنولوجية والتي تضم 3300 طالبا، 870 باحثا أسست عام 1991 والتي تضم المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال عن طريق هذه المؤسسات الأكاديمي تنفذ السلطات العمومية التزامها بتبني المبادرات وحث المؤسسات والجامعات على العمل التشاركي من خلال تمويل نتائج البحوث العلمية وتدعيم الحظائر التكنولوجية.

المبحث الرابع: واقـــــع وآفـــــاق الصناعـــــة في الجـــــزائر

تمهيد:

يتفق مختصون في الشأن الاقتصادي في الجزائر، على حتمية تفعيل3 مفاتيح لإنعاش الآلة الصناعية الوطنية التي لا يزال استغلالها مقصورا على نصف قدراتها فقط، علما أنّ الحكومات المتعاقبة ظلت ترصد ربع المنتوج الوطني الخام للاستثمار الصناعي، المفاتيح الثلاث المذكورة هي تأهيل الكوادر، عصرنة وسائل الإنتاج وتوسيع الاستثمارات.

المطلب الأول: تحديات الاقتصاد الوطني في الألفية الثالثة: تحليل أداء الاقتصاد الوطني بين الفترة 2014/2009.

تخصص الجزائر سنويا نحو 25 إلى 30 بالمائة من الناتج الوطني الخام للاستثمار الصناعي وعصرنة وسائل الإنتاج، بما يسهم نظريا في رفع نسبة النمو بالقطاع الصناعي، إلى حدود 10%، وتحقيق هذا الهدف يعكس الرؤية الإستشرافية للجهاز التنفيذي بالنظر إلى المبالغ المالية الهامة التي تخصصها الدولة من أجل النهوض بالقطاع الصناعي وإنعاشه و تعزيز إجراءات التحفيز والمرافقة المتخذة لصالح الاستثمارات ، لذا يتعين التركيز على إصلاح نموذج التسيير الموسوم بكونه الحلقة الأضعف في الهيكل الاقتصادي الجزائري العام، وتوخي إستراتيجية تسيير مختلفة قائمة على الثقة، وهي عوامل من شأنها إزالة الأسباب والعوامل التي أدت إلى عجز هذه المؤسسات.

ويعترف المسؤولون والخبراء على حد سواء بتعقد السياسة الصناعية المتبّعة في الجزائر، لذا فإنه يتعين التعديل من أجل رفع تحديات يفرضها السياق الاقتصادي الدولي الراهن[1]، لهذا فإن السياق الحالي يفرض على الجزائر مراجعة نمط تسييرها الصناعي لمواجهة تحديات ذات طابع صناعي بالدرجة الأولى مع ضرورة تأهيل المؤسسات الوطنية على الصعيد التكنولوجي وتحسين ولوجها إلى الأسواق الدولية بشكل فعلي، مع رغبة السلطات العمومية الإبقاء على هيمنتها على الاقتصاد، ليس لمهام الضبط والمراقبة والتنظيم، بل للتدخل المباشر، وهو ما يعكس التوجهات الجديدة المتكررة للحكومة * وبخصوص نمط تمويل الاستثمار الاقتصادي وطريقة جلب الاستثمارات الأجنبية، فان الدولة تواصل مسعى التدخل

---

[1] Nadia .C ; (2012) ; **«L'économie algérienne face à la crise. Quelle politique d'intelligence économique ?»** communication présentée à la Journée d'information sur l'intelligence économique et la veille stratégique en direction des cadres des institutions ; Siège d'ALGEX-Alger, le 23 Avril ; p.48.

* تأميم متعامل الهاتف النقال أوراسكوم تيليكوم الجزائر ومركب الحجار وإبراز حق الشفعة بصورة واسعة، يؤكد على بقاء الدولة أهم ممول للدائرة الاقتصادية.

العمومي في القطاع الاقتصادي التجاري، تعبئة أكبر للادخار وتوجيهه لتمويل الاستثمارات، وذلك من خلال تفعيل رؤوس الأموال وتكثيف التمويلات البنكية. ويكشف المخطط أن الاعتمادات المالية المخصصة للاقتصاد بلغت 3213 مليار دينار أي ما يعادل 40.43 مليار دولار في 2010 وارتفعت إلى 5155 مليار دينار أو ما يعادل 64.8 مليار دولار عام 2013 .

لكن هذه الموارد لم تغيّر من المعادلة الاقتصادية كثيرا، حيث ظل نصيب كبير منها موجّه للتجارة الخارجية مع واردات قدّرت بـ40.5 مليار دولار عام 2010 و54.9 مليار دولار عام 2013 أي بنسبة نمو فاقت 26 في المائة. ويلاحظ أن الاعتمادات المخصصة للقطاع العمومي لا تزال معتبرة، حيث بلغت 2433 مليار دينار عام 2013 بما يعادل 30.61 مليار دولار وهي تقريبا ضعف ما تم تخصيصه عام 2010 والمقدّرة بـ 1407 مليار دينار[1] .

بالمقابل، فإن القطاع الخاص أيضا استفاد من نصيب كبير قدّر بحوالي 52 في المائة من إجمالي الاعتمادات المخصصة في 2013، حيث بلغ 2722 مليار دينار أي ما يقارب 34.2 مليار دولار مع الإشارة إلى تبني قوانين مالية تكميلية سنويا لعدم التحكم في تسيير الموارد وفي البرامج المعتمدة، فضلا عن غياب تخطيط متوسط وبعيد الأجل.

المطلب الثاني: القطاع الصناعي في الجزائر

1- القطـــاع الصناعـــي الجزائري:

الجزائر على غرار باقي الدول الصاعدة تعمل على لعب دور ريادي في المشهد الاقتصادي العالمي من خلال إعادة إحياء الآلة الصناعية وتحقيق التوازن الإقليمي الذي وضعت معالمه الأساسية الإستراتيجية الوطنية لتهيئة الإقليم على رأسها القطاع الصناعي، والذي يعتبر أحد مقومات تطور أي مجتمع و هذا لا يتأتى إلا من خلال إعادة توجيه الموارد العمومية الاقتصادية الصالحة لقيام أي قاعدة صناعية، إلى جانب تأهيل الموارد البشرية، فهذين المدخلين أساسيان ويعتبران مفتاحين رئيسيين لإرساء بنية صناعية ناجعة تسمح بهيكلة قواعد الإنتاج تطوير تنافسية المؤسسات، دعم المؤسسات المصغرة، والتنبؤ بالتوجهات الاقتصادية الكبرى و تعظيم القدرات التصديرية مع الأخذ بالحسبان متطلبات التنمية المستدامة مع تقديم الملاحظات التالية:

- إن النتائج التي سجلها القطاع الصناعي العمومي خلال السنوات الأخيرة وبالأخص سنة 2006 حيث بلغ معدل النمو(-0.3%) تكشف مدى ركود القطاع الصناعي. فالمؤسسات الصناعية الوطنية لم تستطيع أن تتكيف لحد الآن مع التغيرات الحاصلة ولم تصل بعد إلى المستوى المرغوب، فمشكلة معظم

[1]voir :http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur ; consulté le 22/03/2015.

المؤسسات الوطنية العمومية والخاصة تكمن في كونها لا تستطيع في حالتها الراهنة أن تواجه التحديات الجديدة والمنافسة الأجنبية المحتدمة من جانب الشركات الكبرى ذات القدرة التنظيمية والإدارية والتسويقية والمالية العالية، بالإضافة إلى عدم قدرتها على نقل التكنولوجيا المتطورة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا في ظل التغيرات التي يعرفها الاقتصاد الجزائري .

لذا فالإستراتيجية الجديدة لإنعاش الصناعة الوطنية أصبحت أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي الجديد لكي يستطيع هذا القطاع القيام بدوره في المشاركة مع القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في الجزائر في المستقبل المنظور.

أولا: واقـــــع القطـــــاع الصناعي

منذ السنوات الأولى لاستقلالها أعطت الجزائر الأولوية لقاعدة صناعية عمومية متنوعة، حيث كان الإنتاج موجه حصريا للسوق الداخلية بهدف تحرير الاقتصاد الوطني، هذا ما وضع المؤسسة العمومية أمام وضعيات تنافسية لم تتهيأ لها، لكن بفضل الإصلاحات الاقتصادية التي مرت بها الجزائر بداية من عقد التسعينات وضع إطار قانوني جديد أفسح المجال للقطاع الخاص للمشاركة بدوره في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويمكن استخلاص أهم مميزات الصناعية الجزائرية في ما يلي :

– قدرات إنتاج هائلة غير مستغلة بشكل كلي، بسبب عوامل الإنتاج الضعيفة وعدم كفاءة ونجاعة تقنيات التسيير وإدارة الأعمال كذلك الوساطة بكافة أشكالها؛

– مردودية منخفضة ومعدلات نمو متدنية ترتب عنها إنتاجية ضعيفة، راجعة لعدم تماشي المؤسسات الصناعية وقواعد التنافسية في السوق؛

– ارتفاع تكلفة الإنتاج الصناعي بسبب الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة؛

– تبعية كبيرة لقطاع المحروقات، أدت إلى نقص في تنوع الصادرات؛

– ضعف استعمال التكنولوجيات المتطورة في الصناعات الحديثة، أدى إلى تراجع نوعية المنتجات الصناعية؛

ولعل أهم ما يميز القطاع الصناعي الجزائري هو اعتماده بالدرجة الأولى على الصناعات الخفيفة ليلاحظ غياب شبه تام للصناعات الثقيلة والتكنولوجية التي تعتبر أساس بناء هيكل اقتصادي قوي.

ثانيا: تحـــديات القطـــاع الصناعي في الجزائر:

إن النتائج ومختلف التغيرات التي طرأت على هذا القطاع خلال مختلف المراحل التي مر بها الاقتصاد الجزائري كان لها الأثر الكبير في تحديد التوجهات والاستراتجيات الصناعية في تلك المراحل وفي المراحل الحالية والمستقبلية.

- أداء القطـــاع الصناعي الجزائري:

عرف الإنتاج الصناعي للقطاع العام خلال الثلاثي الأول من 2014 ارتفاعا قدر ب3.9 %وهو تحسن مقارنة بالتراجع (2.5 %) الذي سجل خلال نفس الفترة من سنة 2013. علما أن هذا التحسن في الإنتاج الصناعي الذي سجل منذ الثلاثي الثاني من سنة 2013 تعزز خاصة في الثلاثي الثالث (4.5 %) والرابع (1 %) [1].

وساهمت في هذا التحسن –حسب الديوان الوطني للإحصاء– عدة قطاعات خاصة قطاع المحروقات والطاقة والمناجم والمحاجر وكذا الصناعات الغذائية، وسجلت صناعة المحروقات خلال الثلاثة أشهر الأولى من سنة 2014 نسبة نمو بلغت 13.5 % مقارنة بنفس الفترة من سنة 2013 والتي تميزت بتراجع بلغ أزيد من 10%. و مس هذا الارتفاع في الإنتاج جميع فروع قطاع المحروقات، و يتعلق الأمر بإنتاج النفط الخام و الغاز(5.1%) و تمييع الغاز الطبيعي (19.9%) و تكرير البترول%(61.1%) كما واصل قطاع الطاقة تحسنه مسجلا نسبة نمو بلغت 4.9% خلال الثلاثي الأول من 2014 مقارنة بنفس المدة من سنة 2013 حيث سجل نسبة نمو بلغت 2.2.%

و سجل بدوره قطاع المناجم و المحاجر نموا قدر ب3.3%خلال الثلاثي الأول من 2014 مقارنة بنفس الفترة من السنة الماضية و التي عرف خلالها ركودا. و الفضل في تحسن نمو القطاع يرجع أساسا إلى تحسين إنتاج عدة فروع منها خاصة استخراج الحجر والطين والرمل (4.4%) و استخراج خام الحديد (11.5%) و كذا استخراج المعادن 6.5% و بدورها عرفت صناعة المواد الغذائية نموا قدر بـ 5% خلال الثلاثي الأول من 2014 مقارنة بنفس المرحلة من السنة الماضية و التي تميزت بتراجع نسبة الإنتاج بـ 4.8 *%

يمكن القول في هذا الصدد أن الصناعة الوطنية تمتلك بنية تحتية متينة ولكن تحتاج إلى إعادة الانتشار في إطار الآفاق المستقبلية للعولمة، أما فيما يتعلق بتدفق الاستثمارات الأجنبية تكشف الإحصائيات الخاصة بمنظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن بلوغ حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة

---

[1] وفق التقرير الاقتصادي لسنة 2014 للديوان الوطني للإحصاء.

* أفاد الديوان الوطني للإحصاء من جهة أخرى ان عدة فروع أخرى من قطاعات الصناعة عرفت تراجعا في الإنتاج و من بين الفروع التي سجلت تراجعات في الإنتاج فرع الخشب و الفلين و الورق الذي تراجعت نسبة النمو به ب11بالمائة و صناعة الفولاذ و المعادن و الميكانيك والكهرباء بنسبة8.5 بالمائة و كذا قطاع الكيمياء و المطاط و البلاستيك 7.7 %وشهدت قطاعات صناعية أخرى تراجعا في الإنتاج و يتعلق الأمر على الخصوص بقطاع النسيج (4.9%) وصناعة الجلود (4.7%). كما بلغت نسبة نمو القطاع الصناعي العمومي السنة الماضية 0.8% وهي نسبة اقل من التي سجلت في 2012 (1.6%) لكن أحسن بكثير من التي سجلت في 2011 (0.4%).

في الجزائر 1.6 مليار دولار سنة 2014، في وقت استقطبت فيه المغرب 3.55 مليار دولار ومصر 5.55 مليار دولار، والسودان 3.09 مليار دولار.

واستنادا إلى المعطيات المقدمة من قبل الهيئة الدولية في آخر تقرير لها تحت عنوان "**التقرير الدولي للاستثمار 2014": الاستثمار في الدول الصاعدة مخطط العمل**"، فإن معدل التدفقات المالية الأجنبية باتجاه الجزائر، والتي تشمل كافة القطاعات ظلت متواضعة وإن عرفت زيادة طفيفة ما بين 2013 و2012، نتيجة بروز فاعلين جدد، لاسيما الأتراك، ومع ذلك تبقى الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر من بين أضعف المعدلات المسجلة في منطقة MENA، وسجلت الجزائر بناء على المنظمة الدولية ما قيمته 1.69 مليار دولار تدفقات مالية أجنبية خلال سنة 2013، مقابل 1.49 مليار دولار في 2012 أي بزيادة قيمتها 192 مليون دولار أو بنسبة حوالي 25%، بينما سجلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أعلى معدل لها في 2009 ببلوغها 2.74 مليار دولار.

بالمقابل، لازالت الاستثمارات الجزائرية الخارجية محتشمة، نتيجة تراجع سياسات الشركة النفطية "سوناطراك"، ما أدى إلى تسجيل حصيلة سلبية بالنسبة للتدفقات المالية الجزائرية بالخارج[1]، حيث قدرت بقيمة سالبة لسنتي 2012 و2013*، ولا يزال مناخ الأعمال والاستثمار في الجزائر يطرح كإشكال بالنسبة للعديد من المستثمرين الأجانب**، حيث لا تزال وفق المقاربة المعتمدة من قبل الهيئات الدولية على رأسها البنك العالمي في تقاريره حول **"القيام بالأعمال"** يعتريها الكثير من الجمود، رغم الالتزامات

---

[1] Ahcène ;A ; « **hommage à gérard de bernis » ;** le soir d'Alger**;** n° :3241 **;** article disponible sur le lien : http://www.lesoirdalgerie.com/articles/2011/01/04/print-41-110868.php; consulté le : 04/01/11.

* حيث تبقى الجزائر تكتفي بسياسات توظيف مالي لاحتياطاتها، بصفة تقليدية، مع غياب أي صندوق سيادي، وتكشف الإحصائيات المتوفرة لدى منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن ناقص 268 مليون دولار عام 2013 وناقص 41 مليون دولار عام 2012، بينما كانت القيمة إيجابية بـ534 مليون دولار عام 2011.

** عرف عدد الشركات الأجنبية الجديدة والمقيدة في السجل التجاري تراجعا محسوسا سنة 2013 مقارنة بـ 2012، حيث بلغ عدد المؤسسات الأجنبية الجديدة 810 مقابل 1008 مؤسسات سنة 2012. ويعكس هذا الانخفاض تباطؤ النشاط الخاص بالشركات الأجنبية في الجزائر وعدم تطور مناخ ومحيط الأعمال الذي لا يزال بالنسبة للعديد من المتعاملين الأجانب غير محفز.

ويقدّر عدد الشركات الأجنبية المقيدة في السجل التجاري الجزائري 8459 مؤسسة أجنبية في 2013 مقابل 7649 مؤسسة عام 2012 بنسبة نمو تقدّر بـ 10 % وحسب قطاعات النشاط الاقتصادي، فإن الأجانب ينشطون في الجزائر في الخدمات بنسبة 31.8 % وفي مجال الإنتاج الصناعي والبناء والأشغال العمومية بنسبة 30.1 %، فضلا عن الاستيراد والتصدير بنسبة 21.3 % .

وعلى سبيل المقارنة، فإن عدد المؤسسات الفرنسية النشطة في الجزائر يقدّر بحوالي 450 مقابل قرابة الضعف أي حوالي 800 في المغرب، في وقت يقدر فيه حجم المبادلات التجارية في 2012 بقرابة 13 مليار دولار بين الجزائر وفرنسا و10 مليار دولار بين فرنسا والمغرب. ويضاف إلى ذلك تغير القوانين وعدم استقرارها مع تعاقب الحكومات، وهو ما لا يمنح الشركات العاملة نظرة واضحة لإرساء استراتيجية بعيدة المدى في سوق يعرف اختلالات هيكلية وبنيوية، مع غياب العديد من الآليات مثل المنظومة البنكية والمصرفية والمالية المتطورة ونظام دفع وسيادة السوق الموازية.

المقدمة من قبل السلطات العمومية، وعدم اعتماد سياسات واضحة المعالم تتسم بالثبات والاستمرارية*. يضاف إلى ذلك المشاكل المطروحة على مستوى النظام البنكي والمصرفي والتغييرات المتواصلة في القوانين والتشريعات المتصلة بالاستثمار**

ثانيا: رهانات القطاع الصناعي في الجزائر

نشأت الصناعة الجزائرية ضمن أسوار من الحماية المطلقة أو شبه المطلقة، وانحصر عملها بشكل أساسي لتلبية الطلب المحلي ضمن السياسات الصناعية الموضوعة من قبل الدولة الجزائرية، ما جعلها تكتسب خصائص نوعية تظهر وبوضوح ضعف الصناعة في هيكلها الحالي، ما يجعلها غير قادرة على الاستفادة من المزايا المرتقبة بانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، حيث يعتبر القطاع الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية تأثيرا بدخول الاتفاقية حيز التنفيذ، والتي تنص على إقامة منطقة التبادل الحر للمنتجات الصناعية والتفكيك التدريجي لكل الحواجز الجمركية المفروضة على هذه الأخيرة، فتطبيق هذه الاتفاقية يطرح عدة تساؤلات تتعلق أساسا[1]:

– بمدى قدرة القطاع الصناعي على حماية أسواقه الداخلية في ظل انفتاح الحدود التجارية أمام السلع الأوروبية المنافسة؛

– مدى قدرة المنتجات الصناعية الجزائرية على المنافسة في الأسواق الخارجية.

المطلب الثالث: معالم الإستراتجية الصناعية في الجزائر

أولت الدولة في البرنامجين الخماسيين الأخيرين اهتماما خاص بقطاع الصناعة، بالنظر إلى حالة الركود التي يعرفها هذا القطاع والذي يعتبر أحد المتغيرات الأساسية لتحسين معادلة الإنتاج الوطني، فتفعيل النشاط الصناعي من شأنه المساهمة في هيكلة بنية تحتية صلبة للاقتصاد الوطني وفتح المجال للولوج للأسواق العالمية، لكن تحقيق هذه الأهداف لن يتأتى إلا بالعمل على وضع إستراتجية صناعية شاملة تضم وتأخذ بعين الاعتبار كافة معطيات المحيط الاقتصادي الجزائري.

أولا: الإطار العام للإستراتجية الصناعية

شكلت الإستراتجية الصناعية الرامية لإعادة إنعاش القطاع الصناعي أمرا حتميا في ظل مستجدات النظام الاقتصادي العالمي، ليأخذ هذا القطاع بدوره مكانته التي يجب أن يشغلها بالإضافة إلى القطاعات الأخرى في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية في جزائر الالفية الثالثة، ومن فحوى الجلسات الوطنية التي

---

* يجهل لحد الآن مصير مشروع "دوينغ بيزنس" الجزائري الذي تمت مباشرته بين وزارة الصناعة في الحكومة السابقة والبنك العالمي، والذي لم ير النور لحد الآن.

** تبقى مصر أهم دول شمال إفريقيا المستقطبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، رغم المشاكل التي واجهتها خلال السنتين الماضيتين، حيث بلغت قيمة التدفقات المالية 5.553 مليار دولار عام 2013، مقابل 6.881 مليار دولار سنة 2012، بينما بلغت قيمة الاستثمارات الأجنبية بالنسبة للمغرب 3.558 مليار دولار في 2013 مقابل 2.72 مليار دولار في 2012.

[1] voir : http://www.assisesdelindustrie.dz, consulté le 25/11/2014.

عقدت أيام 26 و 27 و 28 فيفري 2007 حول سياسات واستراتجيات إنعاش الصناعة في الجزائر يمكن تحديد الإطار العام للإستراتجية الصناعية الجديدة في النقاط الآتية :

- تبني إطار مرجعي ونظرة جديدة للتنمية الصناعية؛
- تحديد مبادئ الإستراتجية وتشكيل السياسات الصناعية؛
- ضرورة وضع سياسة لتحفيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستثمارات الداخلية المحركة لدالتي الطلب والاستثمار؛
- ضرورة تغيير النظام الاقتصادي و مواصلة تطبيق سياسات الإصلاح الهيكلي التي تم الشروع فيها منذ بداية التسعينيات، وبالخصوص: الإصلاح البنكي، بروز سوق رؤوس الأموال والبورصة، إنشاء سوق للعقار الاقتصادي، تعزيز وتقوية الشفافية على مستوى سوق السلع والخدمات وقواعد المنافسة لصالح المستهلك.

تندرج الإستراتجية الصناعية ضمن الإستراتجية الاقتصادية الشاملة التي تقوم على تصور جديد للاقتصاد الوطني، كما ترتكز على حرية المبادرة وعلى ترشيد الاقتصاد وتعزيز منظومة التضامن الاجتماعي، وتهدف هذه الإستراتجية إلى التطوير المكثف للنشاطات المفتاحية والمبتكرة [1].

ثانيا: المحاور الكبرى للإستراتيجية الصناعية في الجزائر

ترتكز الإستراتيجية الصناعية في الجزائر على المحاور التالية :

1- اختيار القطاعات الجاري ترقيتها وتشجيعها:

يتم الاعتماد على عدة خطوات في تحديد القطاعات ذات الأولوية في التشجيع والدعم: التعريف بالفروع التي تضم قدرات كامنة للتطور وهي في متناول الأسواق الدولية، تحليل مستوى تنافسية القطاعات المعرفة وتقييم نقاط القوة ونقاط الضعف للقطاعات المستهدفة وكذلك الأخطار والفرص المتوفرة في السوق الدولي ومن ثم عرض إستراتيجية الصناعة الملائمة من خلال هذه الخيارات المتتابعة والمحيطة بعوامل تطبيقها.

1-1- الانتشار القطاعي للصناعة:

ويتم الانتشار حسب الخيارات التي تم تحديدها في المحور الأول من قبل إستراتيجية الصناعة ويقوم النشاط في هذا المحور من خلال ثلاث برامج مكملة: تثمين الموارد الطبيعية، تكثيف النسيج الصناعي و ترقية الصناعات الجديدة.

1.1.1- تثمين الموارد الطبيعية: من خلال النهوض بالصناعات التي تسمح للجزائر بأحسن استغلال لمؤهلاتها الطبيعية والمرور من الاستيراد إلى بلد مصدر، بتكنولوجيا أكثر فعالية و بقيمة مضافة أقوى

[1] Hayat ; Aït ; A (2008) ; **« Développement industriel en Algérie : La nouvelle stratégie du gouvernement »** article disponible sur le lien: www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion- 2008-6-page-75.htm; consulté le 11/04/2014.

القطاعات المعنية على هذا المستوى تخص بوجه أدق البيتروكيمياء، الألياف الاصطناعية، المخصبات، صناعة الحديد (الفولاذ)، صناعة استخراج المعادن الثانوية، الألمنيوم و مواد البناء والأشغال العمومية.

2.1.1- تكثيف النسيج الصناعي: ويتعلق بتشجيع الصناعات التي تساهم في إدماج النشاطات الحالية ضمن الخطوات الداعمة لسلسلة قيمة الصناعة، الصناعات القادرة على تفضيل هذا الرفع للفروع هي تلك المتعلقة عموما بالتجميع و التوضيب، الصناعة الكهربائية والالكترونية، الصناعة الصيدلانية والبيطرية، صناعة تحويل المنتجات الزراعية إلى منتجات غذائية، صناعة مواد التجهيز.

3.1.1- ترقية الصناعات الجديدة: اهتمام خاص سيقدم لترقية الصناعات التي تعتبر إما غير موجودة (صناعات جديدة) وإما التي تشهد تقصيرا و تأخر إقليميا من قبل الجزائر، و يتعلق الأمر على وجه الخصوص بالصناعات المتعلقة بتكنولوجيات الإعلام والاتصال وبصناعة السيارات، والصناعة الصيدلانية و الصناعات الحيوية[1].

1-2- انتشار وتوسع حيز الصناعة:

البعد الثاني لانتشار الصناعة، لايشترك مع النسق الحالي للمناطق الصناعية لذا على النظرة المستقبلية الاستجابة لبيئة أكثر تحضرا ولمفاهيم أكثر شمولية، مثل مناطق التطور الصناعي المدمجة، مناطق التحكم الاقتصادي والعناقيد الصناعية والأقطاب البحثية المتخصصة في البحوث التطبيقية ، هذه المناطق متمركزة ووضعها في مكانتها يتم تدريجيا وفقا لرؤية إقليمية فتطورها سيسمح بخلق تعاون باستغلال التركيز المكاني للنشاطات الاقتصادية وذلك بوضع الشركات، المؤسسات العمومية للضبط وأيضا هيئات البحث، التكوين والخبرة داخل الشبكة، بفضل التعاون الذي سيكون بين الفعاليات الجديدة ما سيكون له مفعول لإحداث مناخ جزئي للأعمال بشكل فعلي وتعميق الاستثمارات وهذا ما ينطبق على العناقيد و الأقطاب التنافسية.

ثالثا: سياسات التطور الصناعي: و تغطي أربع مجالات كبيرة:

1- وضع المؤسسات في الصورة الحقيقة للتنافسية: وهذا لا يتأتى إلا بتشجيع الإبداع والانفتاح التكنولوجي، تطوير الموارد البشرية وترقية الاستثمار الخارجي المباشر، عصرنة التسيير الحديث للمؤسسات.

2- تطوير الإبداع الصناعي: إن صياغة النظام الوطني للابتكار أصبح أكثر من ضرورة، من أجل احتواء وتوجيه المبادرات الفردية للابتكار الصناعي وتشجيع الصناعات المفتاحية، إلا أن هذا التطور التدريجي الذي لا يستطيع أن يكون مؤمنا بحركية السوق وحدها، بل يحتاج لتدخل السلطات العمومية، النظام الوطني و الإقليمي الابتكار يتم إعداده ووضعه لدعم سياسة الترقية والتطوير من أجل التقدم التقني.

---

(1) voir: « **Développement du système productif national: Nécessité d'une stratégie industrielle » ;** Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement ; http://www.mipmepi.gov.dz

3- تطوير الموارد البشرية: واحدة من التوجيهات القوية للإستراتيجية الصناعية إذ تعتبر هذه الأخيرة الرأسمال لقيادة المبادرات الصناعية، وتنفيذ آليات التسيير العصري للمؤسسات الاقتصادية*؛

4- ترقية الاستثمار الأجنبي المباشر: والذي يستجيب لسياسة تستهدف تجنيد الإسهامات الخارجية مع توجيهها لتمويل النشاطات ذات الكثافة الرأسمالية العالية ودمج التكنولوجيات الجديدة بفضل الانفتاح الاقتصادي الداخلي على الشراكة الأجنبية الرابحة لكلا الطرفين، والتي تولد التكنولوجيا، التنظيم، التطبيقات الإدارية، توسع المنافذ للسوق الوطنية حيث تلعب الاستثمارات الخارجية المباشرة دورا تأهيليا بالنسبة للاستثمار الوطني، وذلك من خلال سياسة تعمل على تسهيل إرساء الاستثمارات الخارجية المباشرة في النسيج الصناعي وإدماج مفعولها الداخلي لفائدة المؤسسات الوطنية [1].

المطلب الرابع: آفاق التنمية الاقتصادية في العمل لتحقيق الإستراتجية الصناعية في الجزائر

يعتبر غياب الرؤية العامة لدور القطاع الصناعي في تنويع الهيكل الإنتاجي وتنمية الاقتصاد الجزائري، سببا رئيسيا في تدني مساهمته في ديناميكية النمو الاقتصادي وتكوين الناتج المحلي الإجمالي واستيعاب قوة العمل الوطنية، وذلك على الرغم من المجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة للنهوض بعملية التصنيع في الجزائر. في هذا الإطار تسعى الجزائر إلى:

1- تثمين مواردها الطبيعية:

تعتبر مشكلة تخصيص الموارد الطبيعية و الرشادة في استخدامها في الجزائر حجر زاوية لتحقيق التنمية الاقتصادية المرجوة في جانبها الصناعي خاصة، فوفرة هذه الموارد تمثل نقطة بداية المسار الصناعي، وخاصة منها الطاقوية باعتبار أن الاقتصاد الوطني هو اقتصاد ريعي، حيث تشير العديد من

---

* لم تتغير المرتبة المتدنية للجزائر، في تقرير التنمية البشرية لعام 2014 الصادر عن الأمم المتحدة، فحافظت على المرتبة 93 عالميا التي حصلت عليها في 2013، والمرتبة 11 عربيا من بين 187 دولة شملها المسح في التقرير. ويُقاس مؤشر التنمية البشرية على مجموعة العوامل من أهمها الدخل، والتعليم، والعمر، والصحة، والفوارق بين الجنسين والتمكين وسوق العمل، والإنفاق العام، والابتكار والتكنولوجيا، والاستدامة البيئية، والتكامل الاجتماعي.

تصدرت قطر للعام الثاني على التوالي، قائمة الدول العربية في التنمية البشرية، واحتلت المركز الـ31 عالمًيا، تلتها السعودية (المركز (34)، ثم الإمارات (40)، ثم الكويت (46)، وليبيا (55)، عمان (56)، لبنان (65)، الأردن (77)، تونس (90)، الجزائر (93)، فلسطين (107)، مصر (110). في حين احتلت دولة النرويج المرتبة الأولى في التنمية البشرية، تلتها أستراليا، سويسرا، هولندا، الولايات المتحدة ثم ألمانيا، بينما احتلت النيجر المرتبة الأخيرة.

وسجل تقرير التنمية البشرية لعام 2014، الذي أطلقه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في طوكيو، وجود تحسن في التنمية البشرية في المنطقة العربية، ولكن الفوارق كبيرة بين البلدان، فبعضها يحلّ في مجموعة التنمية البشرية المرتفعة، بينما تواجه المنطقة بمجملها تحديات ضخمة تعوق التنمية. وأشار التقرير إلى تأخر في الدول العربية مقارنة بالمتوسطات العالمية في عامل عدم المساواة. ويبلغ عدم المساواة في التعليم مستويات مرتفعة، يصل متوسطها إلى 38 %، وكذلك في الصحة والدخل، حيث يصل متوسط عدم المساواة إلى أكثر من 17 %.

(1) Cécile. J : **« Demain la Méditerranée, Scénarios et projections à 2030 ; croissance-emploi-migration-énergie-agriculture »** ; le consortium méditerranée 2030 ; IPEMED.

الدراسات لنضوب الطاقة الاحفورية، هذا التأثير المباشر على الموارد الاقتصادية المتاحة سيؤدي بالضرورة إلى التأثير على مختلف القطاعات الاقتصادية من سياحة، صناعة، صحة، زراعة...الخ، ومن هذا المنطلق سعت الدولة للبحث عن الطرق والوسائل للتكيف مع هذه التحديات من خلال تفعيل عدة برامج في إطار التنمية الاقتصادية كبرنامج الطاقات المتجددة تحضيرا لمرحلة ما بعد عهد النفط[1].

بحلول 2020 فان الهدف الأساسي للإستراتجية الصناعية هو توسيع القاعدة الإنتاجية وتخفيض الاعتماد شبه الكلي على مصدر وحيد للدخل، وبالتالي بناء اقتصاد متوازن يستطيع الصمود في وجه التقلبات التي قد تصيب قطاع المحروقات والبحث ن موارد بديلة، ويعد الاستثمار في الطاقات المتجددة على رأس الأولويات إذ كشفت الحكومة عن خطة لإنتاج 10% من الكهرباء من موارد متجددة كالماء، الشمس والرياح، والطاقة النووية الموجهة للأغراض السلمية.

2- تأهيل الموارد البشرية:

تركز الإستراتجية الصناعية على تطوير ورسكلة المورد البشري كأساس لنجاح أي سياسة صناعية مستقبلية باعتباره عاملا مشجعا على امتصاص التكنولوجيات الحديثة وعصرنة الصناعات فلا طالما عانت الصناعة الجزائرية من سوء تأطير والتكوين الموارد البشرية الذي مرده ضعف تلبية الجامعة للاحتياجات الصناعية، وما نتج عنه ضعف في الاستجابة للمتطلبات السوق والمنافسة، وتسعى الجزائر في إطار تطبيق أهدافها الصناعية بالموازاة وتأهيل مواردها البشرية إلى انتشار مراكز للتعليم والتمهين التكنولوجي من أجل تكوين عالي و تعليم مهني موجه نحو التخصصات التقنية*.

بالإضافة إلى إنشاء مدارس عليا تعمل على بحث وتطوير العلم والتكنولوجيا ووكالة لترقية التجديد الصناعي ووزارة منتدبة مكلفة بالعلوم والتكنولوجيا وكذا تجنيد مختلف الوسائل العمومية لتدعيم المشاريع الاستراتيجية وتمويل النماذج الداعمة لسياسات الذكاء الاقتصادي والخطط الإقليمية، إلى جانب تمويل المخابر وقدرات البحث والتنمية لدى المؤسسات في القطاعات الصناعية ذات الأولوية وترقية تنقل الباحثين والمهندسين من وفي اتجاه عالم المؤسسة[2].

وتتدرج الخطوة الحالية التي تعمل وزارة الصناعة والمناجم والمناجم على تجسيدها في إطار تعميم تجربة إطلاق العناقيد الصناعية الكبرى، وتحويلها لأقطاب اقتصادية جاذبة على غرار المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية والمؤسسة الوطنية للصناعات الإلكترونية ببلعباس كأقطاب جديدة للصناعة

---

[1] Voir: http://www.elwatan.com/archives/article.php?id=97395 ; consulté le : 15/09/2011.

* دشنت الجزائر في أفريل 2015 أول أكاديمية جزائرية للعلوم والتكنولوجيا تكون ذات قدرات تكوينية بمواصفات عالمية.

[2] عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت ، "**أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائ، حقائق وآفاق**" ملتقى وطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية .... أم قطيعة، جامعة مستغانم، يومي 27/26 /10/ 2012.

الميكانيكية والصناعات الإلكترونية والتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال[1].

وقد شرعت الدولة من خلال إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية الوطنية في خلق أقطاب عمومية كبرى تحيط بها المؤسسات الخاصة في إطار المناولة، تجسيدا للشراكة بين القطاعين العام والخاص، عن طريق اتخاذ السلطات العمومية إجراءات تقويمية ابتداء من 2009، بينما خصص غلاف مالي يقدر بنحو 789 مليار دينار لإنعاش مؤسسات القطاع العام على غاية 2014 منها 5 ملايير للتكوين ورسكلة الإطارات[2].

و في إطار هذه الاستراتيجية تتولى الدولة بعث الورشات الاقتصادية الكبرى من خلال مشاركتها و بشكل "سلس" في اختيار الفروع الصناعية الواجب ترقيتها و هو إجراء يمليه الظرف الاقتصادي العالمي الذي أصبحت تلعب فيه الدولة دورا هاما، كما يقوم البرنامج الوطني على إعادة بعث القطاع العمومي بسبب تباطؤ الاستثمار في القطاع العام و نقص التزام المتعاملين الخواص في كبرى المشاريع التي تميزها عودة بطيئة إلى الاستثمار و من ثم فإن الهيئات المختصة تريد استغلال تمركز المؤسسات العمومية في القطاعات التي تعتمد بالدرجة الأولى على رؤوس الأموال من خلال إيلاء أهمية قصوى لدور تسيير المؤسسة العمومية من خلال ربط استقلالية تسييرها بمطلب النجاعة الاقتصادية[3]، و لهذا فهو يقوم على "أبطال وطنيين" و شراكات إستراتيجية مع مجموعات دولية كبيرة واستثمارات مباشرة أهم و مدمجة بشكل أمثل في الاقتصاد الوطني

---

(1) voir: http://www.elwatan.com/archives/article.php?id=97395 ; consulté le : 15/09/2011.

(2) voir:http://www.elkhabar.com/ar/economie/412663.html#sthash.QNgQ5PUW.dpuf consulté le : 22/09/2014.

(3) انظر: http://www.elkhabar.com/ar/economie/412363.html#sthash.m07D7hn2.dpuf تاريخ التصفح: 2014/09/27.

خلاصة الفصل الثالث:

لا زالت الجزائر مقارنة بدول مجاورة تعرف تأخرا واضحا في الأخذ بسياسة الذكاء الاقتصادي وتطبيق ممارسات اليقضة والتنبؤ لتعزيز تنافسية النسيج الاقتصادي، بسبب محدودية استغلال إمكانات تكنولوجيا الإعلام والاتصال من جهة وضعف تكوين المورد البشري في التخصص لحيازة واستغلال المعلومات الإستراتيجية، وبطبيعة الحال فإن منظومة الاستشراف للبنية الوطنية بمكوناتها الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية لازالت مهملة عند تصميم الخطط التنموية، ما عكس غموضا وترددا في تشخيص وتنفيذ السياسات الصناعية المتعاقبة وتميزها المتكرر بعدم الاستقرار والثبات.

كما اقترحنا في هذا الفصل تصميما لخلايا اليقضة الإقليمية الواجب تمركزها في الولايات لرصد مؤشرات النمو وتقديم أفضل المقاربات التنموية المناسبة لقدرات كل إقليم.

أما في المبحث الأخير فقد قدمنا صورة لواقع الصناعة في الجزائر والحديث عن معالم الاستراتيجية بعث الصناعة بإدماج أبعاد التنافسية والتخصص الصناعي والبعد الاقليمي، بالحديث عن القدرات التي تملكها تملك فيها الجزائر قدرات مادية، بشرية وتكنولوجية مناسبة للشروع في تنفيذ مشاريع إستراتيجية على رأسها القطب البيوتكنولوجي لسيدي عبد الله وهو ما سنتناوله بشيء من التفصيل في الفصل الرابع.

الفصل الرابع

دور الصناعة الصيدلانية البيوتكنولوجية في تنافسية إقليم الجزائر العاصمة

تمهيد:

بعد دراسة مداخل الذكاء الاقتصادي الإقليمي في الجزائر، والاطلاع على التوجه العالمي لهذه الصناعة يقدم هذا الفصل ضمن مباحثه الأربعة مدخلا للحكم على خيار توطين عنقود الصناعة الصيدلانية في إقليم الجزائر العاصمة من خلال إجراء دراسة امبريقية عن طبيعة و درجة تجانس تركز الوحدات الاقتصادية عبر التراب الوطني و الأقاليم المحلية لمعرفة كثافة انتشار الوحدات الصناعية، والحكم على درجة تركز الصناعات والأنشطة الداعمة في إقليم الجزائر العاصمة، وسنتناول لاحقا واقع تنفيذ العناقيد في الجزائر ومقارنتها مع الدول المجاورة تونس والمغرب، ومن ثم تشخيص جاذبية إقليم الجزائر العاصمة وموقع المدينة من الانخراط في المنافسة مع المدن المتوسطية والعربية.

أما المبحث الرابع والأخير فيتناول بالتفصيل الدور الذي يلعبه العنقود البيوتكنولوجي لمدينة سيدي عبد الله، من خلال رصد القيمة المضافة للعنقود على جاذبية الصناعة وتنافسية إقليم الجزائر العاصمة.

المبحث الأول: دراسة مكانية للتوطين الصناعي للعناقيد الصناعية

تمهيد:

لأننا سنركز في دراستنا على إشكالية توطن العناقيد الصناعية وانتقاء الأحيزة المكانية الملائمة لذلك، فإنه من الضروري تصنيف الأقاليم المحلية التي تضم وحدات اقتصادية و تجميعها في عناقيد ذات خصائص متشابهة من حيث تركز المؤسسات ذات الطابع الخدمي، الصناعي، والتجاري ثم استخلاص قائمة الأقاليم الأكثر تصنيعا.

المطلب الأول: منهج وأدوات الدراسة

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة أعلاه سيتم الاستعانة بمعطيات الإحصاء الاقتصادي الأول من نوعه في الجزائر الذي شمل حوالي 959.718 وحدة سوسيو اقتصادية من بينها 934.250 وحدة اقتصادية تتضمن أنشطة اقتصادية مختلفة (الأشغال العمومية، التجارة، الصناعة، الخدمات) موزعة على48 ولاية، والتي عرفت تناميا كبيرا (**أنظر الجدول رقم 20**) والباقي عبارة عن وحدات إدارية (بلديات، مستشفيات، جامعات..إلخ). حيث أن البيانات المستخدمة عبارة عن محصلة لهذا الإحصاء الذي أجراه الديوان الوطني للإحصاء عام 2011.

الجدول رقم (20): تطور عدد القطاعات الاقتصادية في الجزائر

قطاعات النشاط	سنة بدء النشاط				المجموع
	قبل 1980	من 1980إلى 1989	من 1990إلى 2000	من2000إلى 2011	
الأشغال العمومية	257	512	1 872	6 476	9 117
التجارة	7 934	18 152	84 362	401 252	511 700
الصناعة	2 223	4 125	14 396	74 701	95 445
الخدمات	4 966	13 330	50 209	249 483	317 988
المجموع	15 380	36 119	150 839	731 912	934 250

المصدر: النتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي 2011، الديوان الوطني للإحصائيات

لهذا الغرض سنعتمد على أسلوب التحليل العنقودي والذي تتمثل مراحله في:

1- إعداد مصفوفة المسافة أو التجاور (la matrice de la proximité): أولى خطوات التحليل العنقودي التجميعي تتمثل في تحديد المسافات الكيلومترية بين كل ثنائية من الوحدات المكانية (48 ولاية) وبنائها على شكل مصفوفة مكانية وهي معطيات غير متوفرة وغير دقيقة في أغلب الأحيان، لهذا سيتم

اللجوء إلى المصفوفة الخطية، ذلك أن المعطى الوحيد هنا هو الموقع الجغرافي لكل وحدة اقتصادية وتترجم إحصائيا بالعلاقة التالية:

$$d(x,y)=\sqrt{(|x_1-y_1|^2+|x_2-y_2|^2+...+|x_d-y_d|^2)}$$

المفردات

المفردات

$$\begin{bmatrix} 0 & & & & \\ d(2,1) & 0 & & & \\ d(3,1) & d(3,2) & 0 & & \\ : & : & : & & \\ d(n,1) & d(n,2) & \dots & \dots & 0 \end{bmatrix}$$

تبنى مصفوفة التجاور(مصفوفة الأوزان المكانية) بتسجيل علاقات التجاور لكل موقع مع المواقع الأخرى في صف واحد من صفوف المصفوفة W ويعطى الرقم (1) في حالة وجود العلاقة بين موقعين أي (W_{ij} = 1) والرقم (0) في حالة عدم وجودها أي (W_{ij} = 0) وإن i و j يشيران إلى الصفوف والأعمدة على التوالي، ولغرض جعل مجموع كل صف من صفوف المصفوفة W مساوياً للواحد فإن عناصر المصفوفة تحسب وفقا للنسبة n X n [1].

تعتبر مصفوفة التجاور حلا بديلا عند صعوبة إنجاز مصفوفة المسافة بسبب عدم توفر معطيات المسافة الثنائية بين الوحدات المكانية وكذا حجم المشاهدات وفقا لـ:

1: إذا كانت الولاية i لها حدود مع الولاية j

0: عند انعدامها مع افتراض عدم دلالة تجاور الولاية i مع نفسها أي : $w_{ii}=0$

تم تنفيذ هذه المصفوفة باستخدام برنامج Excel في نسخته المحسنة، ثم إدخال المعطيات في البرنامج الإحصائيSPSS.20 باستخدام التحليل العنقودي « cluster en deux étapes » .

يهدف التحليل العنقودي إلى تصنيف عينة المشاهدات إلى فئتين متنافيتين ولكن **مجهولتين** أو أكثر بالاعتماد على تشكيلات من فئات المتغيرات، وعادة يكون الغرض من هذا التحليل هو اكتشاف نمط معين ينظم المشاهدات والتي غالبًا ما تكون أفراد ويقسمها إلى مجموعات تتمتع عناصرها بخواص مشتركة، فيمكن لشخص ما وبسهولة التنبؤ بتصرفات أو خواص أفراد آخرين أو أشياء أخرى بالاعتماد على معرفة الفئات التي تنتمي إليها هؤلاء المفردات سواء كانت أشخاص أو أشياء وذلك إذا كانت عناصر تلك الفئات تشترك معًا في نفس الخواص، ولكن بصفة عامة يكون أصعب لهذا الشخص التنبؤ

[1] FATON ; Elfried G. F.(2010) ; « **Distribution Spatiale de la Corruption au Bénin** », document téléchargeable sur le lien : www.ireep.org/i/files/doc_formation/doc_memo/**Faton**.pptx ; consulté le 11/03/2014.

بدقة بتصرفات أو خواص المفردات بالاعتماد على مشاهدات قائمة على تصرفات أو خواص أخرى خلاف تلك الخاصية المجهولة.

فالتحليل العنقودي Cluster analysis يهتم بتصنيف المفردات في فئات غير في التحليل الطبقي Discriminant function معروفة مسبقًا بخلاف دالة التصنيف Discriminant analysis التي تهتم بتصنيف المشاهدات في فئات محددة مسبقًا، ولذلك فإن مهمة التحليل العنقودي تعتبر أصعب من مهمة التحليل الطبقي، كما أن التحليل الطبقي له أساليبه المحددة الواضحة والدقيقة، بينما إجراء التحليل العنقودي يتطلب تحديد عوامل وخيارات كثيرة تؤثر في مجرى ونتائج التحليل، فمثلا هناك عدد كبير من الطرق المختلفة المبررة رياضيًا يمكن استخدام أي منها في التحليل العنقودي ولكنها في الغالب تعطي نتائج مختلفة، ومهمة تحديد الطريقة المستخدمة في التحليل ليست عملية مباشرة.

توصلنا إلى تصنيف عدد الولايات إلى خمس مجموعات متجانسة مكانيا (متجاورة) من خلال عنقدة لأكبر عدد من الولايات التي لها حدود جغرافية مشتركة مع بعضها البعض، والنتائج مقدمة في الجدول التالي:

الجدول رقم (21): التصنيف المكاني للأقاليم وفقا لمصفوفة التجاور

الجهة	الولايات المعنية	الأشغال العمومية	التجارة	الصناعة	الخدمات	المجموع
وسط الشمال	**الشلف، بجاية، البليدة، البويرة، تيزي وزو، الجزائر العاصمة، المدية، بومرداس، تيبازة، عين الدفلى**	3823	165 165	32 650	108 192	**309 830**
الشمال الغربي	**تلمسان، سيدي بلعباس، مستغانم، معسكر، وهران، عين تيموشنت، غليزان**	1357	95 574	16 563	53138	**166 632**
الشمال الشرقي	**جيجل، سكيكدة، عنابة، قالمة، قسنطينة، الطارف، سوق أهراس، ميلة**	1347	71 821	15 454	52468	**141 090**
الهضاب العليا	**الاغواط، أم البواقي، باتنة، تبسة، تيارت، الجلفة، سطيف ، سعيدة، المسيلة، البيض، برج بوعريريج، تيسمسيلت، خنشلة، النعامة**	1627	134 295	23 088	77 505	**236 515**
الجنوب	**أدرار، بسكرة، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، الوادي، تندوف، غرداية**	963	44 845	7690	26 685	**80 183**
	المجموع	**9117**	**511 700**	**95 445**	**317 988**	**934 250**

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج EXCEL (version améliorée) و برنامج SPSS.20 ووفقا لـ:

- بيانات الديوان الوطني للإحصائيات، و النتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي الأول 2011

قبل المرور إلى الخطوة التالية من التحليل العنقودي لابد من حساب مؤشر MORAN وذلك للتعرف على مدى الارتباط الذاتي بين الوحدات الاقتصادية على مستوى الوحدات المكانية المتجاورة [1]:

❖ **مؤشر Moran للارتباط الذاتي المكاني الكلي: Moran's Indice for spatial (Global autocorrelation**

قدم MORAN (1950) مؤشر الارتباط المكاني لاختبار درجة تجانس انتشار **كافة الوحدات الاقتصادية مع بعضها** على وحدة مكانية معينة[2]

$$I = \frac{N\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} w_{ij}(x_i - \bar{x})(x_j - \bar{x})}{(\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n} w_{ij})\sum_{i=1}^{n}(x_i - \bar{x})^2}$$

حيث:

N: عدد المفردات (الحالات)

w_{ij} : مجموع المسافات بين الوحدات المكانية i و j على الترتيب $\sum_{i=1}^{n}\sum_{j=1}^{n}$

X_i: عدد الوحدات الاقتصادية المشاهدة على مستوى الوحدة المكانية i (المتغيرات)

$\bar{X}$: متوسط المتغير X

X_j: عدد الوحدات الاقتصادية المشاهدة على مستوى الوحدة المكانية j

تتأرجح قيمة مؤشر MORAN إحصائيا بين −1و1 في حين أن التفسير المكاني هو:

() موجبة : الوحدات الاقتصادية تميل إلى التوطن في وحدات متجانسة مكانيا (متجاورة) بمعدلات عالية

() سالبة: الوحدات الاقتصادية متباعدة فيما بينها مكانيا.

() $\preceq 0$: الوحدات الاقتصادية تتوزع بصفة عشوائية وليس هناك من تركز منظم للمؤسسات المتشابهة

تم إنجاز الإحصائيات باستخدام برنامج **Excel** حيث تبين أن مؤشر (|) يؤول إلى الصفر، أي أن الوحدات الاقتصادية منتشرة عشوائيا على مستوى الوحدات المكانية المذكورة .

2- التحليل العنقودي الهرمي: بعد التصنيف الأولي للمشاهدات على أساس التجانس المكاني، بعد هذا يتم انتقاء نمط تجميع البيانات (clusturing method) حيث سنختار الأكثر شيوعا وهو التحليل

---

[1] LHOMME. S ; **Introduction à l'analyse spatiale,** document téléchargeable sur le lien : **serge.lhomme.pagesperso**-orange.fr/doc/**analyse_spatiale**.pdf52 .p ; consulté le : 11/03/2014.

[2] Le Gallo J., « **Econométrie spatiale » : « Autocorrelation spatiale »,** document de travail n° :05, Juin 2000 ; p.56.

العنقودي الهرمي Hierarchical cluster Analysis، سيتم إدخال نتائج العنقدة الأولية كمتغير جديد إلى جانب المتغيرات الأربع السابقة (الأشغال العمومية، التجارة، الصناعة والخدمات)، عن طريق بناء مصفوفة مسافات معيارية وهي عبارة مربع المسافة الاقليدية Square Euclidien distance. ثم ترتيبها على أساس خيار"الجار الأقرب" (Nearest Neighbor) ، والتي تعد من الطرق اللامعلمية في تصنيف الخصائص والأحداث باستخدام المشاهدات الأقرب لها ضمن حجم معين.

تم انتقاء أسلوب التحليل العنقودي الهرمي بطريقة الربط المنفرد (single linkage method) والذي يتمثل مبدأه في معالجة كل مفردة على حدى على البرنامج الإحصائي SPSS والنتائج موضحة في الجدول رقم (22).

الجدول رقم (22): نتائج خطوات التجميع

الخطوة	المفردات المتعنقدة		مسافة الاقتراب*	الخطوة التي ظهر بها العنقود لأول مرة		الخطوة القادمة للظهور الجديد
	العنقود 01	العنقود 02		العنقود 01	العنقود 02	
1	33	37	0,0030	0	0	35
2	32	38	0,0050	0	0	5
3	41	46	0,0070	0	0	8
4	20	40	0,0080	0	0	7
5	32	45	0,0100	2	0	28
6	8	47	0,0140	0	0	7
7	8	20	0,0150	6	4	19
8	36	41	0,0190	0	3	14
9	27	42	0,0240	0	0	15
10	9	13	0,0260	0	0	13
11	14	48	0,0350	0	0	12
12	4	14	0,0360	0	11	17
13	5	9	0,0380	0	10	41
14	3	36	0,0390	0	8	19
15	26	27	0,0430	0	9	17
16	10	24	0,0440	0	0	21
17	4	26	0,0480	12	15	23
18	12	39	0,0490	0	0	29
19	3	8	0,0520	14	7	28
20	2	25	0,0540	0	0	39
21	10	22	0,0540	16	0	23
22	34	35	0,0560	0	0	31
23	4	10	0,0560	17	21	25
24	23	44	0,0710	0	0	31
25	4	7	0,0760	23	0	26
26	4	17	0,0770	25	0	30
27	1	11	0,0840	0	0	32
28	3	32	0,0840	19	5	29
29	3	12	0,0850	28	18	32
30	4	29	0,0880	26	0	33
31	23	34	0,0900	24	22	34
32	1	3	0,0970	27	29	35
33	4	18	0,0990	30	0	37
34	21	23	0,1120	0	31	39
35	1	33	0,1190	32	1	40
36	28	43	0,1200	0	0	37
37	4	28	0,1420	33	36	38
38	4	30	0,1730	37	0	40
39	2	21	0,1730	20	34	41
40	1	4	0,1890	35	38	42
41	2	5	0,2050	39	13	42
42	1	2	0,2380	40	41	46
43	6	15	01,477	0	0	45
44	19	31	01,765	0	0	45
45	6	19	02,618	43	44	46
46	1	6	04,741	42	45	47
47	1	16	29,297	46	0	0

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات SPSS.20

* يتم تحديد مربع المسافات الاقليدية المعيارية من طرف البرنامج الإحصائي SPSS ولا دخل للباحث فيها، إنما يمكن تأشير حصرها بين 0 و 1 لتسهيل انجاز العمليات الإحصائية.

1- التعليق: نلاحظ من خلال الجدول انه تم ترتيب ربط المشاهدات وفقا لصغر للمسافة المعيارية بين كل ثنائي منها، وعليه فإن أول ثنائية تم ربطها هي المفردة (33 - 37) نظرا لقصر المسافة بينهما (0.003)، ثم ضم المفردة (01) في الخطوة (35)، ثم ربطها مباشرة بالمفردة (32)، هذه الأخيرة تمت عنقدتها مع المفردة (38) في الخطوة الثانية مع ربطها لاحقا مع المفردة (45)، ومع تتابع الخطوات تم إدماج كل من المفردات(41، 46، 36، 03،08،40،20،11) على مستوى الخطوات 03، 04، 05، 07،06، 08، 14 على التوالي؛

- ظهور عنقود أولي هي المفردة (02) مع التحامها مع المفردة 25 في الخطوة (20) ثم إدماج المفردة (05) (في الخطوة (41) ثم التحامها مع المفردة (09) في الخطوة (13) مع ضم المفردة (29) والمفردة (07) والتي تعمل المفردة (04) كعنصر ربط بينهما؛

- ظهور عنقود أولى يتمثل في المفردة (10) في الخطوة (13)، ثم إضافة المفردتين (26) و (27) في العملية (15) إلى جانب ضم المشاهدة (24) في الخطوة (16) ثم إدماج المفردة (22) في الخطوة (21)، وربط المفردتين (14 و 48) معا في المرحلة (11) وإدماج المفردة (04) لاحقا في الخطوة (12) مع ضم المفردة (18) لقربها من المفردة (04) وذلك في المرحلة (33)؛

- ربط أولي للمفردتين (34، 35) ثم التحاق المفردة (23) في الخطوة 31، والتي ارتبطت بصفة أولية مع المفردة (44) في الخطوة (24)، ثم ربط المفردتين (28) و (43) في المرحلة (36) مع ضم المفردة (30) والتي ارتبطت مؤقتا مع المفردة (04) في الخطوة (38)؛

- مع تزايد معاملات المسافات بين المفردات يتم في النهاية عنقدة سريعة للولايات التالية (15،31،19،06،16) وذلك لتشابه معامل المسافات بينها وكثافة الوحدات الاقتصادية بها.

ملاحظة: المفردة (04) تعمل على ربط عناصر تنتمي إلى عناقيد مختلفة، لكنها تندرج ضمن العنقود الذي ظهرت به لأول مرة.

2- النتـــــائج:

تبين من نتائج الربط المنفرد أن جميع المفردات اندرجت تحت خمس مجموعات (عناقيد) متجانسة تبعا لتركز كل فئة من فئات النشاط وعددها تحديدا من أقل الأقاليم جذبا للوحدات الاقتصادية إلى الأقاليم التي تتمتع بجاذبية، متوسطة ثم عالية وصنفت بناء على التقارب الجغرافي أولا ثم التقارب المكاني للوحدات الاقتصادية لاحقا. ولابد من حساب متوسط عدد الأنشطة الاقتصادية ولكل عنقود على حدى، من اجل تحديد المركز الشجري لكل عنقود:

الشكل رقم (36): المجموعات الممكنة

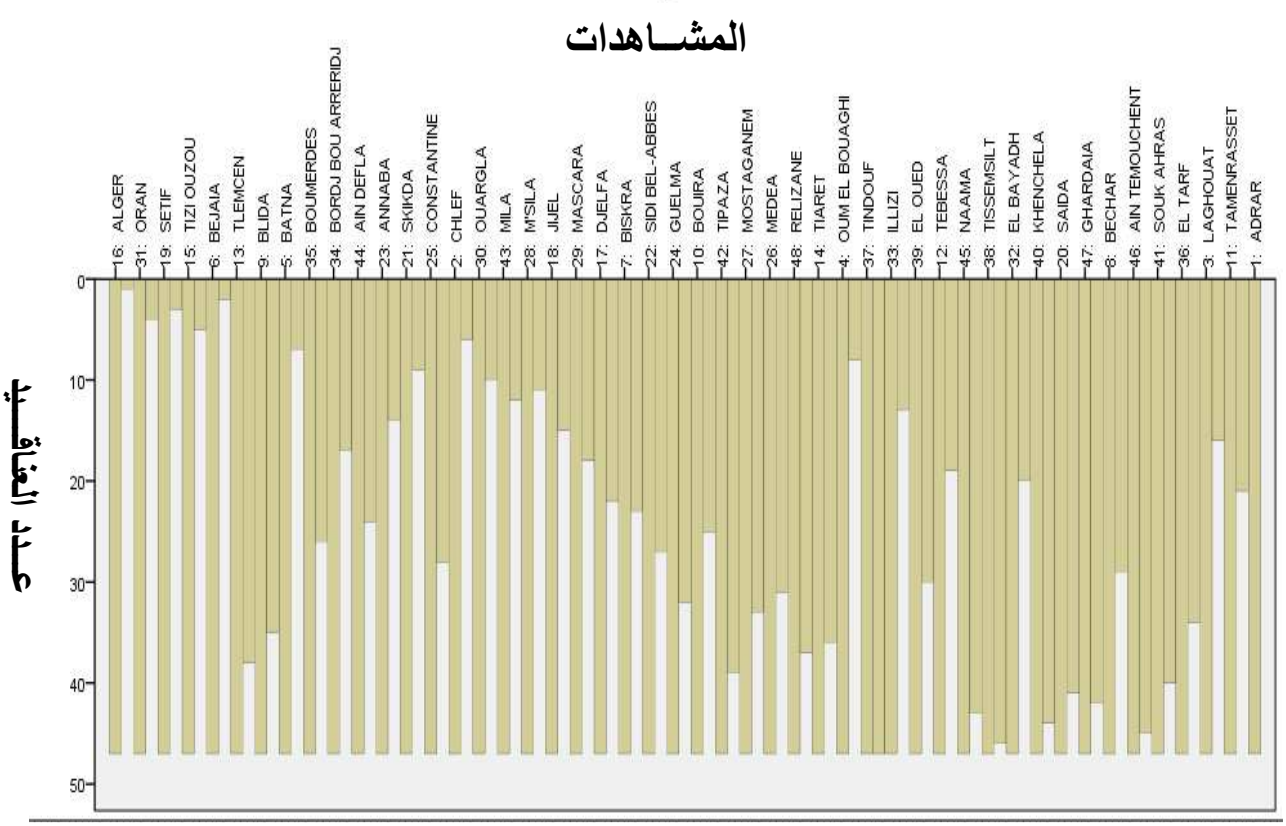

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.20

الجدول رقم (23): توزيع المفردات في المجموعات cluster Membership

العنقود 05	أدرار، تمنراست، البيض، النعامة ، تيسمسيلت، الاغواط، الطارف، سوق أهراس، عين تيموشنت، بشار، غرداية، خنشلة، سعيدة، إليزي، ، تندوف
العنقود 04	سيدي بلعباس، المديةّ، جيجل، البويرة، تيارت، قالمة، مستغانم، تيبازة، تبسة، الوادي، غليزان ، أم البواقي
العنقود 03	المسيلة، سكيكدة، عنابة، ورقلة، برج بوعريريج، بومرداس، ميلة، عين الدفلى
العنقود 02	باتنة، قسنطينة، الشلف، بسكرة، البليدة، تلمسان، الجلفة، معسكر
العنقود 01	بجاية، تيزي وزو، سطيف، وهران ،الجزائر

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات SPSS.20

الجدول رقم (24): متوسط كل فئة من الوحدات الاقتصادية وفقا لكل عنقود

العنقود	الأشغال العمومية	الصناعة	التجارة	الخدمات
	المتوسط	المتوسط	المتوسط	المتوسط
5	66,8	610,4	4128,47	2447,89
4	113,92	1623,5	9482,93	5677,8
3	208,25	2185,38	10791,13	7619,63
2	193,74	2585	14826,63	8366,5
1	622	6080,2	29518,6	18509,4

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام برنامج EXCEL (version améliorée) ووفقا للنتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي 2011

الشكل رقم(37): التمثيل الشجري للنتائج وفقا لخطوة الربط المنفرد

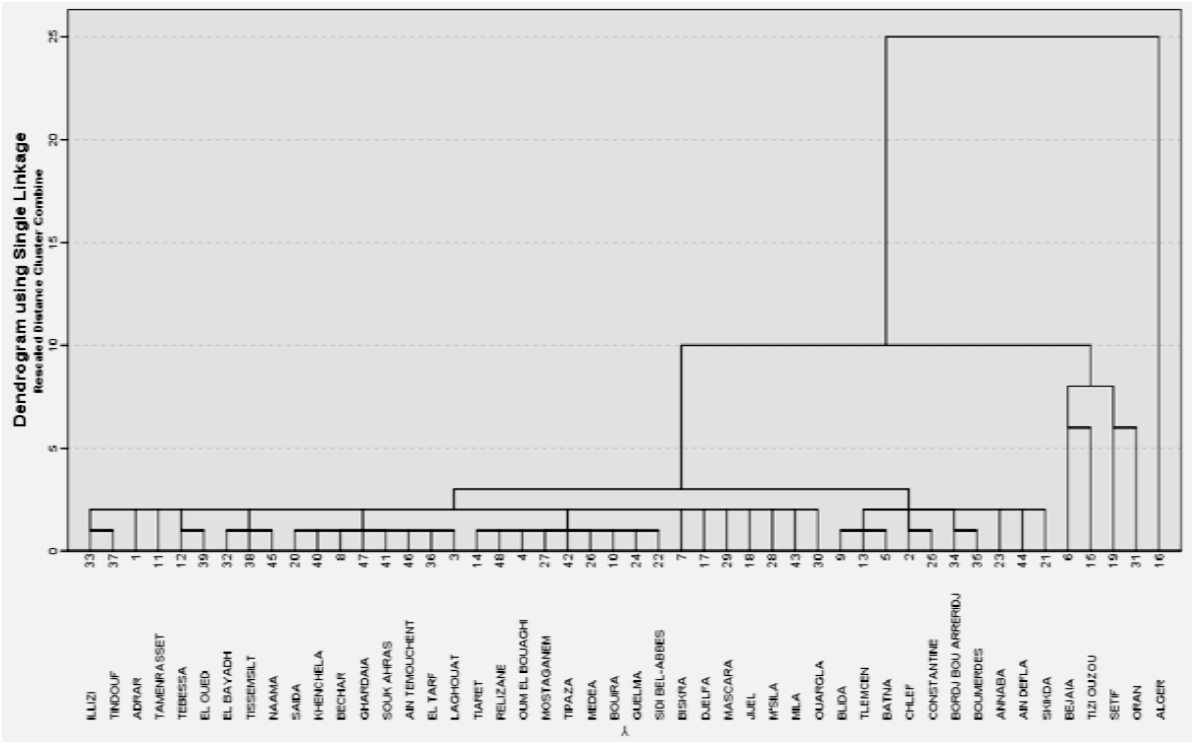

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج SPSS.20

❖ **اختبار مؤشر MORAN الجزئي للعنقود 01 بواسطة Z score test :** بعد تفسير النتائج لابد من التأكد من صلاحية هذا النمط من التحليل واستقرار النتائج من خلال اختبار قيمة Z المتعلقة بالتحليل المكاني، والتي تنحصر ما بين 1.96+ و 1.96−

$$Z = \frac{I - E(I)}{\sqrt{Var(I)}}$$

حيث:

Z: درجة الارتباط الذاتي المكاني لكل متغير

I: مؤشر MORAN الملاحظ على عناصر العنقود 01

$E(I)$: القيمة المتوقعة لمؤشر MORAN ويعطى بالعلاقة التالية E(I) =-1/N-1*

$\sqrt{VAR(I)}$: وهو الجذر التربيعي لتباين المؤشر I ويعطى إحصائيا بالعلاقة التالية[1]:

$$VAR(I) = \frac{\sum_{i\neq j}^{k}\left(K^2 . \frac{1}{2} . (w_{ij}+w_{ji})^2 - k.\sum_{i=1}^{i=k}(w_{ij}+w_{ji})^2 + 3(w_{ij})^2\right)}{(k-1)(k+1)w_{ij}^2}$$

حيث K: عدد عناصر العنقود 01

الجدول رقم (25):اختبار معنوية عناصر العنقود 01 بحساب قيمة Z-score

القطاعات	الأشغال العمومية	الصناعة	الخدمات	التجارة
قيمة مؤشر MORAN	0,358	0.457	0.758	0.682
قيمة Z- score	0,2385798	0,238217	0,2282141	0,2172138
المعنوية (p-value)	> 0,10	> 0,10	> 0,10	> 0,10

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام مخرجات برنامج SPSS.20

* بافتراض صفرية المؤشر بسبب عشوائية انتشار الوحدات الاقتصادية، عند تبني مصفوفة التجاور N(0 ;1)

([1]) B. Djamila, H. Ratiba& autres(2014) **; « étude des clusters en Algérie »**; papier présenté au congrès : International Conference on Business, Economics, Marketing & Management Research » Vol.2, pp.161-166, 2014

تعبر نتائج اختبار أن Z الموجبة بقيمة معنوية اقل من 0.10 على دلالة مؤشر MORAN ، أي أن الوحدات الاقتصادية المدروسة على مستوى العنقود تتمتع بأصغر قيمة تباين فيما بينها وبالتالي أصغر قيمة انحراف معياري بين المفردات، وهذا يدل على أن المؤسسات تميل إلى التجاور و قريبة بما يكفي لتشكل عنقودا، مما يدل على صدق نتائج التحليل العنقودي الهرمي بطريقة الربط المنفرد بالنسبة للعنقود الأول.

الجدول رقم (26): الأوزان النسبية لكل فئة من الوحدات الاقتصادية المشكلة للمجموعات

العنقود	الأشغال العمومية %	التجارة %	الصناعة %	الخدمات
05	10,72	13,82	9,83	11
04	14	17,38	16,81	17
03	20,73	18,50	19,31	20
02	19,34	24,49	23,49	23
01	35,36	27,84	30,39	28.6

المصدر: من إعداد الباحثة باستخدام نتائج الإحصاء الاقتصادي 2011

المطلب الثاني: نتائـــــــج التركز الصـــــناعـــــي

يوضح الجدول السابق مساهمة كل من الوحدات الاقتصادية في بناء كل عنقود، ففي **العنقود الخامس** الذي يضم أقاليم (أدرار، تمنراست، البيض، النعامة ، تيسمسيلت، الأغواط، الطارف، سوق أهراس، عين تيموشنت، بشار، غرداية، خنشلة، سعيدة، إليزي، تندوف)، تساهم التجارة بشكل فعال في خلق مناصب العمل وتوليد الوفورات الضريبية للجباية المحلية، في حين أن نسب النشاط الصناعي ضعيفة نظرا- في اعتقادنا- إلى نقص رأس المال البشري المؤهل الذي يقود المبادرات الصناعية، رغم الإمكانيات التي تزخر بها العديد من الأقاليم وعلى رأسها وفرة العقار الصناعي.

تنتمي هذه الأقاليم إلى محوري الهضاب العليا، والجنوب، وقد أولت إستراتيجية تهيئة الإقليم أهمية كبرى لها فيما يلي:

- **الهضاب العليا:** تهدف إستراتيجية رفع جاذبية سلسلة الهضاب العليا إلى تثبيت السكان بإقليمهم بالعمل على استقطاب سكان الساحل من الناحية الديموغرافية، أما من الناحية الاقتصادية فيتعلق الأمر بتطوير أقطاب نمو تتلاءم مع تفضيلات السكان وتلبية متطلبات القاطنين الاقتصادية والاجتماعية؛

- **الجنوب:** كما هو الشأن بالنسبة للهضاب العليا، فأهمية تنمية الجنوب مرهونة بقدرته على الاستجابة لحاجيات السكان الأساسية، وعلى الرغم من الصعوبات المناخية وصعوبة المسالك، إلا انه يتمتع بقدرات إستراتيجية وتشغيلية ينبغي تثمينها.

فيما يخص **العنقود الرابع** الذي يضم مفردات أقاليم (سيدي بلعباس، المديةّ، جيجل، البويرة، تيارت، قالمة، مستغانم، تيبازة، تبسة، الوادي، غليزان، أم البواقي)، فإن القطاع الصناعي يحتل نسبة معتبرة وقابلة للتطوير تقدر بـ 16.81 % كما أن الأنشطة الداعمة الأخرى كالخدمات والتجارة تتيح إمكانية توطن للبنى الصناعية، أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية، فأقاليم تيارت، مستغانم، تبسة، فهو قطاع يعد بتوظيف المزيد من اليد العاملة المؤهلة التي تتخرج من مراكز التكوين المهني و الجامعات.

العنقود الثالث بأقاليمه (المسيلة، سكيكدة، عنابة، ورقلة، برج بوعريريج، بومرداس، ميلة، عين الدفلى) تعتبر ولايات ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، لهذا يغلب على القطاع الصناعي فيها الطابع التحويلي، كما أنها يمكن أن تشكل أقطابا للإنتاج الفلاحي، وتحسين السلالات النباتية والحيوانية، بما يفتح آفاقا واسعة لاحتضانها مراكز للبحث في العلوم الفلاحية وتطوير المحاصيل الزراعية.

العنقود الثاني والذي هو مشكل من مفردات الولايات (باتنة، قسنطينة، الشلف، بسكرة، البليدة، تلمسان، الجلفة، معسكر)، فهي أقاليم تشهد نموا اقتصاديا مضطردا في مختلف الأنشطة، وذلك بالنظر إلى كونها تعتبر أقاليم عبور إستراتيجية من أقصى الشمال إلى جنوب البلاد، كما نلاحظ تركز مرافق خدماتية وتجارية من شأنها أن تكون قاعدة اقتصادية وتقنية لإنشاء أقطاب صناعية وحضرية على شكل مدن جديدة تخلق توازنا إقليميا وتفك الضغط عن المدن الكبرى التي تتركز في أقصى الشمال.

وصولا إلى **العنقود الأول** (بجاية، تيزي وزو، سطيف، وهران ،الجزائر العاصمة)، وهو العنقود الذي يشمل تركز أكثر للوحدات الاقتصادية المتشابهة، نظرا للكثافة السكانية العالية بهذه المراكز الحضرية ولعوامل تاريخية على رأسها العاصمة، كما أن ولايات بجاية، وتيزي وزو ذات نشاط فلاحي كثيف، و تتمتع بمعدلات أنشطة مقاولتية عالية، أما ولايتي سطيف ووهران، ذات طابع صناعي وتجاري متميز.

الجدول رقم (27): التوزيع الإقليمي للصناعات في الجزائر

الصناعة	الأقاليم التي تضمها
بتروكيمياء	وهران، سكيكدة، عنابة
الصناعة الغذائية	الجزائر، بجاية، البليدة، عنابة
الصناعة الصيدلانية	المدية، الجزائر، قسنطينة
الالكترونيك	سيدي بلعباس، برج بوعريريج
تصنيع اجهزة الاعلام الآلي	الجزائر، بومرداس، البليدة
الهواتف	تلمسان
أجهزة القياس	سيدي بلعباس، الجزائر، سطيف
اجهزة التلحيم، التعدين	عنابة، الجزائر، تيارت
الصناعة المعدنية	وهران، الجزائر، عنابة
الصناعة الميكانيكية	الجزائر، قسنطينة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

انطلاقا من البعد المكاني تشكل العناقيد الصناعية الظاهرة الأكثر انتشارا في المشهد الصناعي في العالم، والفكرة صالحة للاستخدام شريطة تناسبها مع خصوصيات الحالة في الجزائر وهي خلق فضاءات منتجة أين تتجمع عديد المؤسسات وتعمل على تطوير وتثمين الشراكات الأفقية وتذاؤب التجارب، المعارف، البحث والتكوين، الاستشارات، الموارد المادية، البشرية، العقار والبنى التحتية على أساس قاعدة مشتركة، ما اصطلح عليه " **منطقة النشاطات الصناعية المدمجة**" والتي تعمل على:

– تقاسم اقتصاديات الوفورات المادية و الاقتصادية؛

– عروض مراكز البحث والتطوير والتكوين التي تعمل على تنشيط سلسلة الابتكار على مستوى المؤسسات، خاصة وأنها حلقة مفقودة لدى المؤسسات الوطنية؛

– مساهمتها في خلق طبقة متوسطة من المقاولين من خلال تعبئة التكنولوجيا الجديدة وأنماط مبتكرة من إشكاليات البحث التطبيقي.

المطلب الثالث: العناقيد الصناعية في الجزائر

تمثل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة قاعدة 94% من مجموع المؤسسات الاقتصادية وتشغل ما قدره 56% من اليد العاملة النشطة، وتساهم في الوقت ذاته في توليد 98% من الدخل الوطني الخام خارج المحروقات، ولهذه الأسباب فقد أخذت موقعها من الأهمية في بناء الإستراتيجية الصناعية.

خصصت الدولة لتجسيد هذا البرنامج فيما يتعلق بالخماسي (2010-2014) 450 مليار دينار لصالح الاستثمارات العمومية وتأهيل قرابة 20.000 مؤسسة مصغرة إلى جانب مساهمة الاتحاد الأوروبي ببرنامج MEDA02 وتمويل 100مليون أورو من جل رفع تحديات السوق الوطنية للمنافسة.

أولا: التجربة الجزائرية في ما يتعلق بالعناقيد

إن مفهومي التوطين الصناعي المكاني المدروس وتحديدا التجمعات الصناعية المركزة كانا غائبين عن العقيدة الصناعية في الجزائر، حيث أنه وانطلاقا من سنة 1970 بدأ تجسيد المناطق الصناعية والتي تعد بالمفهوم الاقتصادي مناطق مؤهلة خارج النسيج الحضري لاستقبال أنشطة وكيانات اقتصادية، والمركبات الصناعية العمومية التي مهدت لتأسيس الصناعة الثقيلة ولاحقا مناطق نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تم تطويرها حيث تحصي الجزائر 72 منطقة صناعية و 400 منطقة نشاط، والتي لا تشتمل على أي نمط من العلاقات التكاملية والمعرفية للشراكة بين المؤسسات.

ومن هذا المنطلق فقد تمت الإشارة أول مرة إلى مصطلح العناقيد الصناعية أو الأقطاب التنافسية سنة 2007 عند انعقاد الجلسات الوطنية للإستراتيجية الصناعية أين تم التطرق لتقرير اعد مسبقا يحمل عنوان" مفهوم المناطق المدمجة للتنمية الصناعية" تم من خلال تسليط الضوء على عديد الخطوات الضرورية للإسراع في تبني وتجسيد سياسة العناقيد الصناعية[1]، على الرغم من شروع الوزارة السابقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية ابتداء من 2008 في تطوير أنظمة الإنتاج المحلية SPL والتي تعد صيغة مناسبة جدا لاحتضان وتشجيع مردودية و استدامة الصناعات الصغيرة والحرفية وهذا في إطار برنامج EDPME لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الممولة من طرف الاتحاد الأوروبي.

في حين أن الشراكة الألمانية تبنت هذا النوع من آليات الدعم القائمة على تجميع الصناعات الحرفية من خلال بعض التجمعات خاصة في قطاع البناء، ورشات تصليح السفن البحرية، والتمور

(1) **« les assisses nationales d' l'industrie » ;** décembre 2012.**;** voir : http://www.industrie.gov.dz/assisses, consulté le 17/0/2014.

والطماطم الصناعية في مجال الصناعات الغذائية، وخدمات النقل واللوجيستيك من خلال برنامج DEVED (التنمية الصناعية المستدامة).

ثانيا: المبادرات الخاصة و مساهمة السياسات العمومية

في ظل هذه المعطيات لم تعرف سياسة التجمعات الصناعية والعناقيد الانتشار اللازم مع جهل المتعاملين الوطنيين للآثار الايجابية المترتبة على مردودية الصناعة واختراق الأسواق الدولية، باستثناء بعض المبادرات الخاصة والتي تهدف إلى تجميع الفاعلين على مستوى القطاع الخاص، وعلى سبيل المثال لا الحصر فإن قطاع الصناعات الغذائية التحويلية* يحصي مبادرات معزولة للشراكة الناجعة بين المتعاملين في نفس التخصص الإنتاجي مع دعم مؤسساتي من وزارة الفلاحة أو وكالة تطوير الفلاحة(ADA).

بعض تجمعات الصناعيين الرواد خاصة في قطاع الحليب ومشتقاته، وتحويل الطماطم الصناعية، الحبوب و زراعة الزيتون تلعب دورا مهما ومكملا في توفير الدعم للفلاحين المتعاملين معهم على شكل سلسلة إمداد فيما يتعلق بالتكوين، والنصائح الإرشادية حول التقنيات الفلاحية البيولوجية، المعالجة والحفظ بهدف تحسين العائد الفلاحي وهذا بالتعاون مع وحدات البحث ومخابر الجامعة مع ربط علاقات تشابكية مع المتعاملين الأماميين والخلفيين للصناعة التحويلية مع ضبط مهام كل من الجمعيات المهنية والتعاونيات[1].

اهتمت مديرية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بوزارة الصناعة والمناجم بساهمة العناقيد في رفع تنافسية المؤسسات وقابلية منتجاتها اختراق الأسواق الدولية مع تحدي البحث عن الجودة والسعر التنافسي من خلال خلق شراكة ايجابية مع السلطات الإقليمية بالدرجة الأولى لتأسيس مشاتل مؤسسات وأنظمة إنتاج محلية ذات علاقة وطيدة مع مشاريع البحث في الجامعة وعلى سبيل المثال في ميدان تكنولوجيا الإعلام والاتصال فإن دور الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية (ANAPT) التي ترعى خلق مشاريع تكنولوجية بالدرجة الأولى مشتركة ووضع تحت تصرفهم البيئة المناسبة لتطوير بيئة ابتكارية لحوالي 30

* يعد القطاع الفلاحي أكثر القطاعات الإستراتيجية التي تعد الأكثر استعداد لتجسيد سياسة التجمعات الصناعية للصناعات الناشئة والعناقيد الصناعية بالنسبة للصناعات التي تعرف طلبا متزايدا ونضجا في الممارسات التسويقية والتصنيعية وتراكم الخبرات في خصوصا في بعض الأقاليم، حيث تقدم وزارة الفلاحة إرادة قوية لتقديم الدعم لكل ما من شانه المساعدة على بلورة أقطاب فلاحية قوية قائمة أكثر فأكثر على إدماج العلم مع الفلاحة لمواجهة التحديات التي تواجه الفلاحة اليوم على غرار التصحر وزحف العمران على الأراضي الفلاحية، وكذلك التخلص من التبعية للخارج وتحقيق الأمن الغذائي الذي يعد بدوره شكلا من أشكال الأمن الاقتصادي. وفي هذا الشأن يعتبر المعهد الوطني للبحث الفلاحي فاعلا أساسيا في تسيير هذه الآلية.

[1] **"Diffusion de la démarche cluster dans trois pays du Maghreb (Algérie - Maroc - Tunisie) »** 2013 ; p.09.

مؤسسة حاليا*، مع ضرورة توفير الدعم والاستشارة اللوجستيكية التي من شأنها تحويل تكنولوجيا الإعلام والاتصال إلى صناعة ناشئة ذات قيمة مضافة عالية وتشجيع القطاع الخاص على خوض تجربة الاستثمار فيها، ودعم البرنامج الوطني لتأهيل المؤسسات المعنية بموضوع التجمعات الصناعة والسماح لها بتفعيل العلاقة مع السلطات المحلية، لهذا يقدم المتخصصون جملة من المقترحات لتجسيد سياسة العناقيد وفقا للخصوصية الجزائرية[1]:

– تنظيم ممارسات التحسيس حول مفهوم وأهمية العناقيد الصناعية وهذا على مستويين:

* **المستوى الكلي:** الوزارات ، المعاملون، بنوك ومؤسسات الدعم، الجمعيات المهنية؛

* **المستوى القطاعي:** وهذا بواسطة ورشات متخصصة لكل القطاعات الصناعية و الفلاحية بالتعاون مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتخصصة.

– وضع خطط عمل وتصورات مناسبة حول صياغة استراتيجيات دعم تطوير العناقيد في الآجال القريبة؛

– تحسين وتكييف الإطار التشريعي الملائم الذي يتيح للعناقيد إمكانية النشوء والتطور، ومن ثم الانفراد بممارسات تنافسية مستقلة تخدم تنافسية العنقود؛

– تنفيذ التوصيات الميكانيزمات لدعم تمويل انطلاقة العناقيد، الإعفاءات الضريبية، تكوين الموارد البشرية، المرافقة اللازمة لتركيب المشاريع الأساسية.

1– مشروع عنقود صناعة زيت الزيتون – البويرة:

تضم الولايات المجاورة لإقليم ولاية البويرة وهي بجاية، تيزي وزو، برج بوعريريج 51% من مساحة زراعة الزيتون في البلاد، و65% من إنتاج زيت الزيتون بما يقابل متوسط 30.000طن سنويا واقعة على نطاق امتداده 100 كلم، وعليه فهي تتوسطا حوضا ممتازا لزراعة الزيتون المتركزة نسبيا، وعلى أن فرع زراعة الزيتون في إقليم الولاية والمناطق الريفية الظهيرة لها تعاني جملة من المشاكل :

– كساد الزيتون الموجه للعصر خلال حملة العصر، وهذا يعود إلى عدم تنظيم تقنيات الاستقبال والبرمجة والتسويق؛

* سيتم التطرق إلى الوكالة الوطنية للحظائر التكنولوجية لاحقا في هذا الفصل.

[1] محمد؛ راتول، صليحة فلاق، "**العناقيد الصناعية كآلية لمواجهة تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور التجمعات الصناعية والعناقيد التنافسية ودورهما في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 14/13 ماي، 2013.

– عدم متابعة معايير الجودة المتعلقة بعملية العصر، وتوضيب زيت الزيتون المنتج في المنطقة؛

– إهمال تثمين المنتجات الثانوية الزيتية (margine – et grignon)، ومعالجة هذه النفايات حماية البيئة

ومع تواجد جمعية قطاعية وطنية وحيدة وهي جمعية مزارعي الزيتون (CNIO) على مستوى ولاية البويرة والتي تحصي قرابة 800 عضو من منتجي ومصنعي الزيتون وزيت الزيتون. فقد تم اقتراح سنة 2004 إطلاق فكرة تجميع مؤسسات تحويل الزيتون والفلاحين وتركيزهم تنظيميا وجغرافيا من أجل مواجهة التحديات التي تعرفها شعبة زراعة الزيتون[1]، وقد لقي الاقتراح قبول عديد الأعضاء مع دعم غير رسمي من رواد الصناعات التحويلية في المنطقة الذين وافقوا على الانضمام إلى هذا التجمع الصناعي مع التعهد بتوفير جو من الثقة والالتزام الأخلاقي الذي يشكل دعامة لاملموسة لقيام أي عنقود ونواة أساسية للعمل، و على الرغم من ضعف التزام السلطات المحلية في دعم التجمع فإنه على المدى المتوسط يهدف إجمالا إلى:

– تحسين نوعية الإنتاج من خلال إدخال تقنيات حديثة للتجميع، التخزين والتوضيب؛

– تكوين الفلاحين وأعضاء التجمع حول ما توفره التقنيات الفلاحية والتكنولوجيات الجديدة لاستخلاص وتوضيب زيت الزيتون؛

– إطلاق البحث التطبيقي حول تثمين المنتجات الثانوية لزراعة الزيتون في إطار البرنامج الوطني للبحث بالتعاون مع الجامعات ومعاهد البحث الفلاحي؛

– تحسين انخراط الجماعات الإقليمية والوطنية والتحسيس بأهمية تجميع المتعاملين الخواص و العموميين.

يطمح التجمع اليوم الذي يعد رائدا في فرع زراعة الزيتون إلى التوسع تدريجيا للتحكم في عديد المشاكل الحرجة في الفرع على غرار تنظيم أسواق الزيتون / التسويق في كل ولاية، وهذا يتطلب حتما شكلا آخر من التنظيم أكثر اتساعا وانفتاحا، لهذا تم تشكيل خلية تعمل على وضع الأطر العامة لرفع حجم المؤسسات المنخرطة في العنقود وتعزيز إجراءات تحسيس الأطراف الأخرى بجدوى الانضمام لشبكة العنقود مع العمل على اختيار علامة مميزة له تسمح في نهاية المطاف بتطوير الفرع ككل

مما سبق الخطوات الضرورية لنجاح عنقود زراعة الزيتون تتمثل في الآتي:

[1] voir : http://essalamonline.com/ara/permalink/15811.html; consulté le : 17/09/2014.

– وضع خلية عمل لمحاكاة تسيير العنقود وتكليف خبير في زراعة الزيتون لقيادة اللجنة دائمة الأعضاء؛

– متابعة عديد المشاريع المشتركة والتي تم الشروع في تنفيذها ومن بينها وحدة تجميع معتمدة لتسويق زيت الزيتون موجهة للبيع المباشر؛

– إدماج وحدات قديم لتحويل الشتلات وهي في طور التأهيل؛

– وحدة جمع ومعالجة نفايات العصر لصالح مصنعي زيت الزيتون الأعضاء؛

– الشروع في تخصيص مكتب جهوي للمذابح على مستوى الأقاليم القريبة من أجل تنسيق رفع أحشاء الدواجن وتفعيل الشراكة لتطوير تصنيع مكونات من فضلات الدجاج موجه نحو تلبية الاحتياجات العضوية لزراعة الزيتون؛

– دعم توضيب الزيت في الزجاج أو البلاستيك العضوي المعالج الذي يحفظ القيمة الغذائية لزيت الزيتون خاصة فيما يتعلق بدرجة الحموضة المنخفضة.

2– خارطة الطريق نحو عنقود الصناعة الميكانيكية:

تقع منطقة الرويبة 30 كلم عن العاصمة الجزائر إذ تمثل مقر توطن شبكة لا بأس بها من مؤسسات المناولة من الباطن عددها 50 مؤسسة مصغرة تم خلقها حول الشركة الوطنية للسيارات الصناعية SNVI التي تشغل حوالي 500 عامل، تتخصص هذه المؤسسات في تصنيع وصب قطع الغيار الميكانيكية والإكسسوارات الضرورية لتركيب الشاحنات والحافلات، تنضوي مجموع المؤسسات تحت إشراف الجمعية المهنية UPIAM التي تقود منذ عام 1992 هذا النسيج من المؤسسات العامة والخاصة من المناولين البالغ عددهم حاليا 30 مؤسسة مناولة، وتعد وظيفتها الأولى تأطير عملية تكوين من خلال تفعيل مدرسة تكوين بالشراكة مع المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية المتواجدة تقريبا في نفس الموقع، وهذا ما انعكس على أداء وجودة مخرجات المؤسسة الأم من خلال التحكم في مواصفات القطع للمؤسسة للآمرة، مع إدماج تدريجي لشركاء آخرين مثل البنوك، مراكز البحث والجامعات من أجل تأسيس عنقود يغطي منطقة الرويبة و قسنطينة وتدعيمها بشبكة النقل بالسكك الحديدية.

اتفق أغلب مصنعي وموردي قطع الغيار في سبر للآراء أجرته الوزارة في نهاية 2011 قبيل الموافقة على مشروع مركب تصنيع السيارات في "بلارة" – غرب وهران مع المصنع الفرنسي RENAULT على مبدأ واحد موضوعه أن تجميع المصنعين خطوة ضرورية لبناء وتطوير شبكة المناولة اللازمة لتخفيض تكاليف السيارات المصنعة محليا[1]. لهذا فإن هذه الدراسة تعتبر بمثابة وثيقة

[1] voir : http://www.djazairess.com/echchaab/36156; consulté le : 13/07/2014.

التزام وتعاضد بين الفاعلين في الصناعة الميكانيكية، وإعادة صياغة الاستراتيجيات المستقبلية بالنسبة لآفاق الإنتاج والتصدير للوحدات المنتجة على مستوى العنقود.

3- عنقود الطماطم الصناعية:

تسعى الجماعات الإقليمية و مجلس تسيير مساهمات الدولة إلى إعطاء دفعة قوية لفرع الطماطم الصناعية بعديد الأقاليم الشرقية من خلال تنفيذ مخطط على المدى المتوسط يتضمن أولوية مكننة وتوسيع المساحات المزروعة بالتزامن مع خفض الاستيراد، وهي أهم توصيات الورشة التي نظمتها وزارة الصناعة والمناجم وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التي ضمت أهم المتعاملين في ولايات عنابة، سكيكدة، الطارف، ورقلة بالشراكة مع ممثلي رجال الأعمال الألمان في الجزائر (GIZ)، إذ سمح اللقاء برسم معالم عنقود الطماطم الصناعية بهدف ترقية هذا الفرع من خلال خلق شبكة ذات تركز جغرافي للمؤسسات المصغرة والمتوسطة التي قدر عددها 19.000 مؤسسة (الموردون، موردو الخدمات، الصناعيين، والمؤسسات الملحقة) [1]، بالنظر إلى تقديم مزايا عديدة على غرار تطوير قدرات الاستثمار وتعزيز التواؤم بين مكونات النسيج الصناعي المحلي للانتقال من التنافسية الفردية والمبادرات المعزولة إلى ضرورة النمو وخلق مناصب العمل، كما إن المكننة في حصاد الطماطم الصناعية من شأنه أن يخفض من الخسائر بسبب نقص اليد العاملة ، إلى جانب توفير مشاتل الطماطم الموجهة للزرع.

نستخلص أن مبادرات إنشاء التجمعات والعناقيد الصناعية ولو بفكرتها المجردة وهي التجمع الجغرافي في الجزائر لا تزال محتشمة ولم ترق إلى درجة الغرض الذي تنشأ من اجله وهو تطوير الصناعات وتدعيم تنافسيتها ومن ثم تدعيم تنافسية وجاذبية الإقليم الذي يحتضنها، وكذلك بالنظر إلى عديد العوامل الأخرى و على رأسها قدر الشراكة و استشراف الأسواق في سبيل عدم الاندثار بالنظر إلى المنافسة الشرسة من الكيانات الأجنبية و رهانات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، وسيرورة اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وهذا على عكس الجارتين تونس والمغرب التي بدأتا فعلا في حصد ثمار السياسات الصناعية القائمة على التجميع الجغرافي والتنظيمي للمؤسسات المتشابهة مع مرافقة الدولة للصناعات التقليدية وحتى ذات القيمة المضافة العالية كميدان البيوتكنولوجيا، وتجمعات مشابهة سيتم إطلاقها قريبا في ميدان تصدير التمور وصناعة الحليب ومشتقاته. لذا يتعين ما يلي:

- العمل على تفعيل الروابط بين الجامعات ومراكز البحث والمؤسسة الاقتصادية؛

- تحسين أشكال التوأمة والارتباط بين المؤسسات وتنويع مداخل الشراكة الممكنة؛

[1] voir: **« Programme Ed PME de mise à niveau des PME financé par la Commission Européenne ».**

– تفعيل النظام الوطني لتمويل العمليات الكبرى والمبادرات خاصة المحلية منها، مع إعادة النظر في إمكانية الولوج إلى التمويل المخاطر والذي يتلاءم مع المردودية المستقبلية للمشاريع ذات القيمة الإستراتيجية العالية[1]؛

– تحضير الأقاليم الوطنية لتكون جاذبة للمؤسسات والفعاليات الاقتصادية والثقافية المحلية والأجنبية؛

– تشجيع أدوات الابتكار وتثمين نتائج البحث العلمي؛

– تغيير ثقافة المقاول الجزائري وتوجيهها إلى منطق الشراكة بدل المنافسة؛

– الأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية والموارد المحلية الخاصة بكل إقليم وعدم تقليد التجارب؛

– تسعى الجزائر من خلال إرادة قوية لتهيئة تجميع المؤسسات والهيئات المالية ومراكز البحث ممن أجل إطلاق ديناميكيات إقليمية تتناسب مع خصوصيات الفئات السكانية وطبيعة الإقليم بشكل عام، ونقترح فيما يلي نظاما ابتكاريا وطنيا وإقليميا مناسبا للجزائر.

الشكل رقم (38): النظام الوطني والإقليمي للابتكار في الجزائر

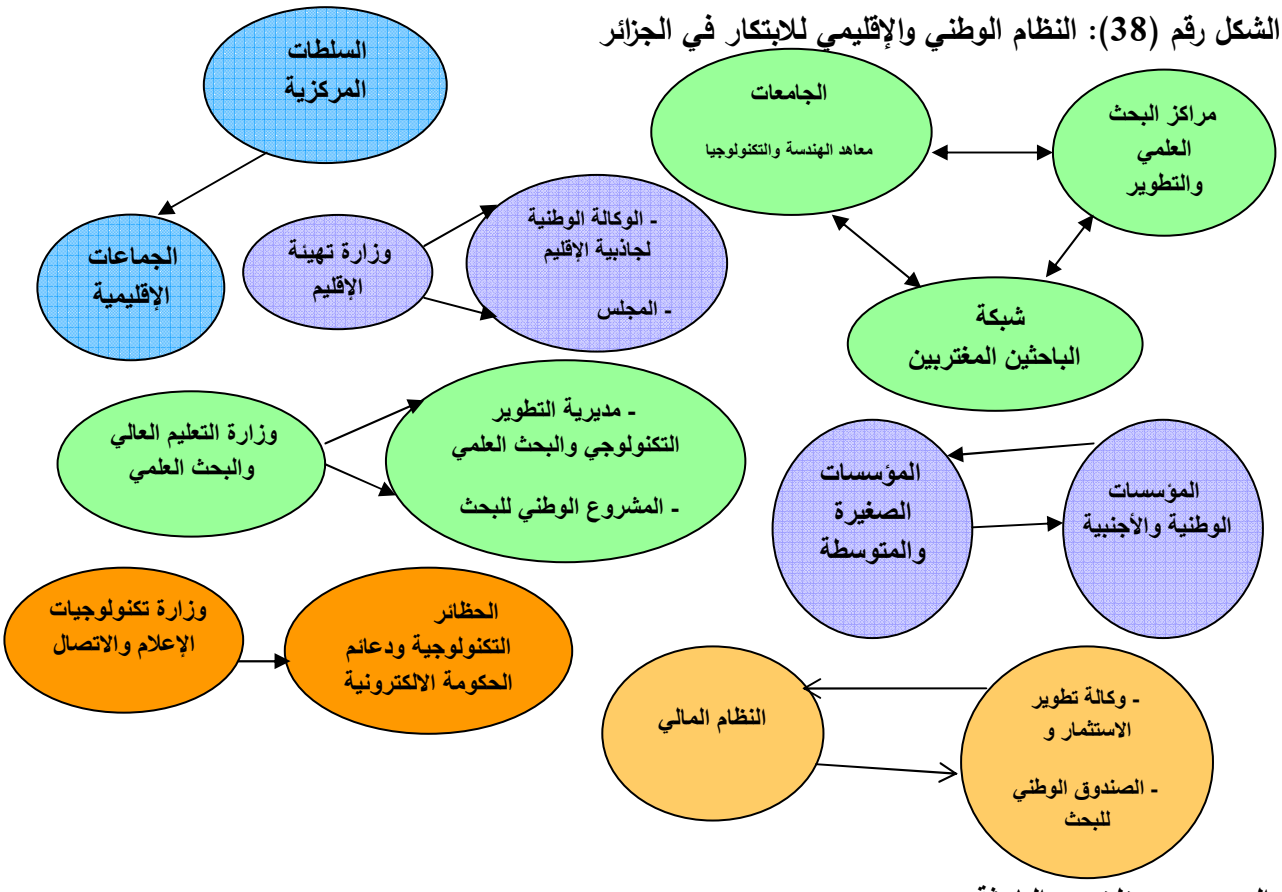

المصدر: من تلخيص الباحثة

[1] « **Guide des banques et des établissements financiers 2012** »; (2012); rapport de KPMG International Coopérative,.

المطلب الرابع: العناقيد الصناعية في دول المغرب العربي: (تونس والمغرب نموذجا)

أولا: التجربة التونسية في مجال العناقيد الصناعية

شرعت تونس في تبني سياسة التصنيع مبكرا وبالتحديد 1972 مع إتباع نظام التحصيص بين العام والخاص Offshore كقاعدة للتنمية وانفتاح البلاد على استقبال الاستثمارات الأجنبية المباشرة بصورة مكثفة، وقد أتت هذه السياسة بثمارها حيث تضم تونس على صغر مساحتها 3200 مؤسسة أجنبية، الأمر الذي سمح باحتكاك وتطور النسيج الصناعي من جهة ومضاعفة فرص الاستثمار الصناعي في تونس للتونسيين، وعليه فإن منهج القاعدة الصناعية والخدمية قائمة على المناولة من الباطن بالنظر إلى معدلات القيمة المضافة التي تساهم بها في الناتج الداخلي الخام.

وبهدف رفع تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وخلق المؤسسات المبتكرة فقد أولت سياسة التصنيع توطيد العلاقات بين المؤسسات والمراكز البحثية وهياكل البحث العلمي ما ساهم في رفع معدلات تحويل التكنولوجيا في الوقت الذي تم فيه التركيز على التربية والتكوين العالي وتكييفهما مع متطلبات الشغل، وزيادة النسبة المئوية الموجهة للبحث وتطوير المنتجات من كلفة الاستثمار وتثمين نتائج البحث العلمي والتعاون الكثيف مع الدول المصنعة والدول العربية من أجل ضمان التمويل، وللإشارة فإن هيئة FANAX (صندوق المساعدة لأسواق التصدير) تدعم ماليا حوالي 70% من المخططات الاقتصادية المقترحة من طرف الجمعيات المهنية للقطاع الخاص.

تندرج هيكلة العناقيد الصناعية في تونس ضمن فعاليات اقتصادية وبحثية يتم تجميعها لتشجيع تصدير المنتوجات التونسية أي في الجانب التسويقي تحديدا ثم الانتقال تدريجيا إلى نموذج العنقود عام 2006 مع إطلاق صيغة التمويل من طرف برنامج العصرنة الصناعية، ودراسة عامة حول كيفية هيكلة نظام الابتكار الوطني لصالح ثلاث قطاعات صنفت كقطاعات مفتاحية على غرار: الأقمشة والملابس الجاهزة، الصناعات الغذائية وتكنولوجيات المعلومات.

تم عهد تسيير العناقيد الصناعية إلى شركات خاصة أو شبه عمومية مستفيدة من امتيازات سواء كانت حظائر تكنولوجية، حظائر أنشطة صناعية، ويتمثل دور هذه الشركات في تشجيع التكامل وخلق تذاؤب بين أنظمة الإنتاج، البحث والتكوين من اجل رفع حجم الاستثمارات والانتقال تدريجيا من اقتصاد المناولة إلى اقتصاد يحرر المبادرات الخدمية والصناعية[1].

[1] Nacer ;B ; (2012) ; **« mise a niveau & compétitivité industrielle » ;** Colloque international du POIDEX :« compétitivité et échanges extérieurs », université de Mostaganem 29/ 30 janvier 2012.

❖ **المخطط التوجيهي:** سعت تونس إلى غاية نهاية 2014 إلى تأسيس 24 قطبا تنافسيا بغلاف استثماري كلي قدر بـ1 مليار دينار تونسي منها 700 مليون يتكفل بها القطاع الخاص حيث أن هذه الأقطاب ستمتص الحظائر التكنولوجية الموجودة وتدمجها ضمن خط إنتاجي فعال. أما في الوقت الحالي فقد بدأت ثمانية (08) أقطاب تنافسية العمل في حين يتواجد قطبين آخرين في طور التجهيز و هذه الأقطاب هي[1]:

- قطب تنافسية "بنزرت" الموجه لقطاع الصناعات الغذائية؛
- قطب تنافسية "سوسة" المتخصص في قطاع صناعات الهندسة الكهربائية والالكترونيك*؛
- قطب تنافسية "مناستير" المتخصص في قطاع الأقمشة؛
- قطب تنافسية "قفصة" متعدد القطاعات؛
- قطب تنافسية "الغزالة": قطاع تكنولوجيا الإعلام والاتصال؛
- قطب تنافسية "برج سيدرية": قطاع الطاقات المتجددة والبيئة والتنمية المستدامة؛
- قطب تنافسية "سيدي ثابت": قطاع البيوتكنولوجيا؛
- قطب تنافسية "صفاقس": قطاع تكنولوجيا الاتصال، الأبحاث الفضائية والملتيميديا.

تهدف هذه الأقطاب إلى تعزيز التنظيم الشبكي للمؤسسات تمهيدا لتحويلها لاحقا إلى عناقيد ناضجة، لهذا فهي لا زالت بحاجة إلى آلية ناجعة لتطوير هذا النمط من التنظيم والتحول إلى حوكمة العنقود التي يجب أن تقودها المؤسسات نفسها تحت إشراف الإدارة العامة خاصة وزارة الصناعة والتكنولوجيا التي تشجع فكرة العناقيد من خلال تمويل دراسات الجدوى ويبقى عليها ضمان الإطار المؤسساتي وتجنب الصراعات الممكنة.

---

(1) voir: **« répertoire nationale des entreprises »;** fiches disponibles sur le lien : http://www.ins.nat.tn/indexfr.php; Consulté le : 17/05/2014.

* يضم قطاع الصناعة الميكانيكية والكهربائية في تونس حوالي 897 مؤسسة بثلثي المؤسسات المصغرة وثلث من المؤسسات الكبيرة بمجموع 946.90 عاملا، مع تضاعف الإنتاج بين 2008/2005 مما يدل على الديناميكية التي يعرفها القطاع الذي يسيطر على اكبر حصة من الصادرات ب 3.5 مليار أورو أي31 % من الصادرات الصناعية بنسبة نمو قدرت بـ 16% سنويا طوال 5 سنوات الماضية ، تتوزع المؤسسات جغرافيا بين تونس الكبرى 51%، سوسة 16%، CAPBON 15%، صفاقس 8% والشمال 8% ، تتولى المؤسسة الترقوية الخاصة SPCS تسيير عنقود "سوسة" للصناعات الميكانيكية الذي يضم بدوره معهد الهندسة الحركية، حاضنة مؤسسات، مركز بحث مجهز بأرضية بحث وتطوير منطقة مخصصة للتجارب ومنطقة تحصيص المؤسسات الناشطة كما ينتظر التحاق ورشات مؤسسات مختلطة ومؤسسات مصغرة في طور النمو التي تغطي مختلف ميادين الأنشطة الإستراتيجية: الإلكترونيك، الميكانيك، الكابلات، وهذا لضمان الأداء العالي لسلسلة القيمة والاستفادة القصوى من الموارد المحلية مع قدرة الانفتاح على الأسواق والشراكة مع المؤسسات الأوروبية والآسيوية.

ثانيا: التجربة المغربية

من أجل مواجهة تحديات العولمة واستغلال الفرص التي يقدمها المحيط التنافسي الدولي، تسعى المغرب إلى التوجه نحو اقتصاد معاصر، منتج ومستدام، لهذا شرعت منذ عام 2000 في تطبيق سياسات اقتصادية واضحة لتطوير القطاعات الإستراتيجية والتي تقدم مزايا تنافسية في المنطقة المغاربية والعربية على الأقل ممثلا في المخطط الطموح (2015/2005): صناعة السيارات، الطيران، الإلكترونيك، الصناعات الغذائية، الأقمشة والجلود، والتي تعتبر "المهن العالمية" في المغرب[1].

- مخطط « AZUR » الموجه للسياحة (رؤية 2010-2020)؛
- مخطط "المغرب الخضراء" من اجل عصرنة الفلاحة (رؤية 2009-2015)؛
- مخطط « Halieutis » الموجه للصيد البحري؛
- المخطط الشمسي (رؤية 2010-2020)؛
- برنامج« RAWA J »» من اجل هيكلة وعصرنة التجارة الخارجية (رؤية 2020)؛
- مخطط "المغرب تصدر" الموجه لترقية الصادرات (رؤية 2010-2018)؛
- مخطط الدعم من اجل تحسين التنافسية الكلية للمؤسسات (2010-2015)؛
- برنامج البنى التحتية خاصة الطرق السريعة، الموانئ، TGV، السكن..إلخ.

هذه الاستراتيجيات القطاعية تم توزيعها في مختلف الأقاليم في المملكة لتضمن في ما يعرف "بالجهوية المتقدمة" والتي تصب جميعها في تحسين المردودية الاقتصادية والتوازن الجهوي، وفي هذا الإطار تعتبر سياسة العناقيد إستراتيجية مشتركة بين عديد الدوائر الوزارية: الصناعة، الحرف التقليدية، الفلاحة، تهيئة الإقليم والتجارة الخارجية انطلاقا من دراسة حملت عنوان" المغرب التنافسي" تمت بالتعاون مع البنك العالمي والاتحاد الأوروبي*، تضمنت رؤيا استشرافية تشاركية (عام/ خاص)، أوصت الدراسة بضرورة الشروع في تركيز المؤسسات، وتحديدا تلك التي يمكن أن تلعب دورا فاعلا في بروز أقاليم رائدة

---

[1] Abdelaziz .A ; (2011); **"De l'aménagement du territoire au développement territorial Au MAROC : quelle transition et quelle articulation ? »,** 1ere Conférence intercontinentale en Intelligence territoriale ; Gatineau, 12 - 14 octobre 2011.

* بين سنتي 2002 و2004، قامت وزارة تهيئة الإقليم بالشراكة مع جامعة Pierre Mendès (قرونوبل) بإعداد دراسة حول إمكانية تطوير تجمعات العمل التقليدية في شكل أنظمة إنتاج محلية انطلاقا من ضبط 50 تجمعا جغرافيا مع اقتراح 10 مشاريع لقيادة هذه الكيانات الإقليمية.

تنافسيا خاصة في مجالات الأقمشة الرفيعة، المنتجات البحرية، الالكترونيك وتكنولوجيا الإعلام والاتصال.

إلى غاية 2008 نجح المغرب في تنظيم 55% من المشروعات المصغرة على شكل شبكات متقاربة جغرافيا في بعض الفروع مثل الصناعة الجلدية في "فاس"، والصناعة البحرية في إقليم "صافي". أما على مستوى وزارة التجارة والصناعة ففي إطار العقد الوطني للتطوير الصناعي وضعت الوزارة إستراتيجية " مغرب الابتكار" التي تهدف إلى جعل الابتكار عاملا مفتاحيا لتنافسية وتموقع المغرب كأحد البلدان التي تستثمر في حقول البحث والتنمية، ومن الورشات الثلاث عشر المفتوحة، نجد تطوير العناقيد يحتل أولوية كبرى قد حددت معالمها بالتعاون مع مؤسسة « Sofia Antipolis » وتم الاقتناع بأن الهيكلة الجديدة ستحسن حتما من جاذبية أقاليم المملكة وتطور ديناميكية مختلفة من تنافسية المؤسسات القائمة على الابتكار وتخلق مزيد من مناصب العمل، إلى جانب بروز أنشطة ذات قيمة مضافة عالميا. لهذا شرعت الوزارة في تطبيق الاقتراحات التالية[1]:

– تنظيم حملة وطنية للإعلام والتحسيس حول مسار العناقيد وكيفية نشاطها؛

– تجميع الاستراتجيات القطاعية الإقليمية مع مبادرات العناقيد لوزارة تهيئة الإقليم والتنظيمات المهنية الإقليمية؛

– الشروع في تكوين و رسكلة الإطارات لتولي إدارة العناقيد؛

– تطوير التنسيق بين الإدارات الإقليمية المكلفة بالصناعة من جهة والفلاحة من جهة أخرى عن طريق تشكيل خلايا يقضة مشتركة؛

– تحيين مرونة الإطار التشريعي بالنسبة للعناقيد؛

– السماح بولوج كافة برامج الدعم لكل التجمعات الصناعية؛

– التقارب بين الهيئات الأكاديمية، مراكز البحث وربطها مع احتياجات العناقيد.

طمحت الوزارة إلى تفعيل 15 عنقودا نهاية 2014* تتولد عن طريق 100 مشروع تشاركي مبتكر بإتباع الإجراءات التالية:

---

[1] Courlet.N ; (2013) ; **« Cas des SPL au Maroc »**. ; Université Pierre Mendés France, Grenoble 2 ; p.59.

* تتواجد شجرة الأرغان في منطقة وحيدة من العالم هي المغرب، حيث تتربع مساحة زراعتها على 830.000 هكتار على دائرة قطرها 200 كلم وتتركز بصفة خاصة في جنوب غرب المملكة وبالضبط بين تيزنيت– تارودنت – أغادير والسويرة ، يقدر الإنتاج

– انتقاء أهم المشاريع عن طريق إطلاق مناقصات لاستقبال مقترحات المشاريع خاصة المبتكرة منها؛

– الموافقة تبعا لمعايير متطلبة على علامة رسمية لهذه العناقيد من أجل ترقية هويتها وانفتاحها على المستثمرين الأجانب؛

– تسطير برنامج يمهد لضبط إدارة العناقيد و حكامتها، مع تحصيل الدعم المالي الكافي لانطلاقة العناقيد النى تبلغ تكلفتها الإجمالية 120 مليون درهما؛

– دعم المشاريع التعاونية بفضل صندوق دعم الابتكار؛

– المرافقة المستمرة مع مراقبة دورية كل 3 سنوات مع إمكانية تمديدها سنتين إضافيتين.

المبحث الثاني: تقييم التنافسية و الجاذبية الاقتصادية لإقليم الجزائر العاصمة

تمهيد:

لقد حرصت الجزائر بعد التحول الدستوري في 1989 على دعم المسار الديمقراطي في البلاد تماشيا مع المرحلة الجديدة المتميزة بالحريات الفردية والجماعية وانفتاح المجتمع الجزائري، والتعددية الحزبية، والتحول لاقتصاد السوق، وذلك بدعم وتقوية صلاحيات ومسؤوليات البلديات، بما يمكنها من المشاركة الفعالة في تطبيق استراتيجيات التهيئة الإقليمية، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستوى الإقليمي، حيث تم تعديل قانون البلدية، وإصدار تشريعات جديدة للتهيئة والعقار والتنمية المحلية[1]، تحدد

سنويا بـ 4000 طن من زيت الأرغان في السنة، تضمن هذه الزراعة عيش 3 ملايين فرد منذ نصف قرن، وبخاصة عقب تزايد الاهتمام بالفوائد التجميلية والعلاجية لزيت الأرغان في 10 سنوات الأخيرة حيث تضاعف سعر بيعه 6 مرات مما زاد من وتيرة الإنتاج وسرعة هيكلة تجمع المنتجين التقليديين إلى تعاونيات عددها اليوم 170 تعاونية تشغل 6500 امرأة مع خلق 50 مؤسسة لكن ثلثها فقط يملك أدوات الإنتاج و العصر المناسبة، وتم رعاية الشجرة من طرف مختلف البرامج الوطنية INDH، مؤسسة محمد الخامس للأرغان، مخطط المغرب الأخضر، وعديد المؤسسات والهيئات المغربية، مع الإشارة إلى الشراكة مع الاتحاد الأوروبي ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية وهذا لتجنب الاستغلال غير العقلاني الذي يهدد زهاء 200.000هكتار وترشيد صناعة زيت الأرغان وتعزيز قدرات المنتجين (70 % من طرق الإنتاج تقليدية)، لذا تم التفكير جديا في خلق عنقود يتكفل بكافة الخطط المتعلقة بالشراء، المدخلات والترويج التجاري، الاتصال مع التأكيد على الإطار التشريعي والإداري لسلطة العنقود و هذا اعتماد على خارطة الطريق المكونة من المبادرات التالية:

– تحسيس الأطراف المعنية بضرورة تثمين مورد شجرة الأرغان؛

– إعداد إدارة العنقود وتأهيلها بما يتلاءم ومتطلبات الحكامة؛

– إعداد الرؤيا الإستراتيجية لهذه الصناعة مخطط الأعمال للمؤسسات المصغرة؛

– إعداد وتنسيق المشاريع المشتركة والبحث عن التمويل؛

– تطوير تشكيلة المنتجات، الجودة والتقييس، تطوير العلامة التجارية وإعداد المعارض مع خطط مشتركة للترويج.

[1] Gouvernement algérien, (2005) ; « **Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement ».**

وتبين المسؤوليات والمهام المسندة للولايات والبلديات وتضبط حدود ممارستها، في إطار الحرص على تمكينها من التكفل بتسيير وتهيئة المدن، في كل ما يتعلق بنموها والمحافظة على بيئتها وإطارها المبني، وتطوير وظائفها، والارتقاء بنوعية وظروف معيشة سكانها، وذلك بإعطائها سلطة التسيير الكامل في الشأن الإقليمي والمحلي.

توج هذا المسعى في العام 2006، بصدور أول قانون جزائري للمدينة، حدد بدقة سياسة المدينة وأهدافها وأدواتها، في إطار التشاور والشراكة مع الجماعات المحلية والمتعاملين الاقتصاديين والاجتماعيين، وبمساهمة المجتمع المدني، وذلك بإدراج هذه السياسة، في سياق المبادئ العالمية الحديثة للحكم الراشد والتنمية المستدامة، يهدف إلى ترشيد النمو المديني، والنهوض بالاقتصاد الحضري، ويسعى إلى الارتقاء بالبيئة الحضرية وتلبية انشغالات المواطن وتحقيق الإنصاف الاجتماعي.

المطلب الأول: القانون التوجيهي للمدينة

بالنظر إلى ما تعانيه المدينة الجزائرية اليوم من عدة اختلالات و في مختلف المجالات الحضرية الاجتماعية و الاقتصادية وغيرها؛ حيث أن عدم تكافؤ الفرص في المدن الجزائرية أدى إلى اختلال في الكثافات السكانية من الشمال إلى جنوب وزاد من هجرة السكان وهذا ما أدى إلى خلق فوضى في المدن الجزائرية وانتشار الفوضى العمرانية والبيئية نتيجة الحاجة إلى العقار ورغم وجود قوانين تتعلق المدينة و ضوابطها وعدم تماشي القوانين السابقة مع تطور المدينة الجزائرية كل هذا أدى إلى استصدار مشروع القانون التوجيهي للمدينة*.

يندرج مشروع القانون رقم 06/06 المؤرخ في 21 محرم عام 1427 الموافق لـ 20 فيفري 2006 في سياق استكمال المنظومة التشريعية المتعلقة بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة وحماية الفضاءات الهشة وتثمينها وترقيتها، ويقوم هذا المشروع على عدد من المبادئ والاعتبارات تتمثل في وضع إطار تشريعي منسجم يضمن ترقية المدينة، ويكرس مبدأ التشاور والتكامل في إعداد الاستراتيجيات المتعلقة بسياسة المدينة، والإسهام في إنجاحها وترقية الاقتصاد الحضري والتنمية المستدامة، وتجسيد مهام المراقبة ومتابعة كافة النشاطات المتعلقة بسياسة المدينة مع التركيز على الخدمة العمومية والشفافية والعمل والتضامن، ومراقبة توسع المدن واعتماد قواعد التسيير والتدخل والتي تقوم على مبادئ التعاقد والشراكة وتنويع مصادر التمويل للتنمية المستدامة للمدينة** وإنشاء مراصد للمدينة تتولى تخطيط سياسة رقي المدينة ومتابعة تنفيذها.

* انظر الملحق رقم (01).

** انظر الملحق رقم (02).

أولا: أهداف القانون التوجيهي للمدينة: للقانون التوجيهي للمدينة أهداف تصب كلها في هدف الرقي بالمدينة الجزائرية ومن بين هاته الأهداف ما يلي[1]:

- تقليص الفوارق ين الأحياء و ترقية التماسك الاجتماعي؛
- القضاء على السكنات الهشة و غير الصحية؛
- التحكم في مخططات النقل و التنقل و حركة المرور داخل محاور المدينة وحوله؛
- تدعيم الطرق والشبكات؛
- ضمان توفير الخدمة العمومية و تعميمها؛
- حماية البيئة ومراعاة تلبية متطلبات تحقيق التنمية المستدامة ؛
- الوقاية من الأخطار؛
- ترقية الشراكة والتعاون بين المدن؛
- اندماج المدن الكبرى في الشبكات الجهوية و العالمية؛
- الحفاظ على البيئة الثقافية؛
- ترقية الوظائف الاقتصادية للمدينة؛
- إعادة هيكلة و تأهيل النسيج العمراني و تأهيله؛
- المحافظة على المساحات العمومية و المساحات الخضراء و ترقيتها؛
- تدعيم وتطوير التجهيزات الحضرية.

لقد جاء قانون المدينة بأهداف من شأنها أن تعطي وجها آخر للمدينة قد يوصلها إلى مصاف المدن العالمية ، وان كان مجيء هذا القانون كحتمية للعولمة إلا انه مولود يحتاج إلى السهر على تطبيقه للخروج بالمدن الجزائرية إلى مصاف المدن التنافسية [2].

ثانيا: تقييم القانون التوجيهي للمدينة

- القانون رقم 06/06 هو عملية تقنين لمرجعيات ومنهجيات علمية و صياغتها على شكل مواد قانونية؛
- **الشمولية:** في المادة الثانية من هدا القانون تم التطرق إلى المبادئ العامة لسياسة المدينة من اجل تلبية أغراض عملية التخطيط العمراني بشكل متكامل
- **المرونة:** في الفصل الرابع نجد أن هذا القانون منح صلاحيات و قواعد ثابتة و قوية للفاعلين في

(1) Loi n° : 03-10 du 19 juillet 2003 relative à la **«protection de l'environnement dans le cadre du Développement durable ».**

(2) Mohamed ; M **;** (2008) ; **« 25 ans de sociologie urbaine en Algérie »** in: **"Penser la ville** - approches comparatives », : Algérie ".

المدينة للقيام بمهامهم[1]؛

- **الملاءمة والمواكبة:** نص القانون يتناسب مع كافة التطورات والمستجدات الزمانية و المكانية و يتضح ذلك من خلال الفصل الثالث الذي ضم الربط بين سياسة المدينة و التنمية المستدامة وأهداف المجال الحضري و الثقافي و الاجتماعي؛

- **تخصيص يوم وطني للمدينة:** حيث أن الاهتمام بالمدينة يعد من أفضل الطرق الحضارية لتحقيق التنمية وهذا من خلال تسطير برامج تنموية شاملة تضع في اعتبارها منهجاً جديداً في تسيير الولايات وإصلاح الجباية المحلية وجهلها محفزة لجلب مصادر الاستثمار المحلي، لاسيما وان المدن الجزائرية تتميز بثراء تاريخي وتنوع اقتصادي واجتماعي مميز و قد حدد هذا اليوم في 20 فيفري من كل سنة.

ثالثا: واقع تسويق المدن الجزائرية

سيرتفع عدد المدن الكبرى في الجزائر بحلول 2030 إلى 13 مدينة بتضاعف قدره 3 مرات كونها تحصي اليوم أربع مدن كبرى هي (العاصمة، وهران، عنابة و قسنطينة) إلى أقاليم أخرى حضرية وهي: الشلف، تيارت، البليدة، الجلفة، سطيف، باتنة، تبسة، بسكرة، ورقلة (ستة منها في منطقة الهضاب العليا) كون هذه المدن مرشحة للتوسع واستقبال منشآت جديدة لكنها تعاني من افتقاد أقطاب صناعية بل تعتمد بشكل كبير على الجباية المحلية التي مصدرها الأنشطة التجارية، أما فيما يتعلق بالمدن المتوسطة فسيتضاعف عددها إلى 87 مدينة.

لهذا فإن عملية تسويق صورة ايجابية عن الإمكانيات الحالية والمستقبلية، حيث يحتاج لضرورة تكوين مسيرين مؤهلين في الاقتصاد وعلم الاجتماع والتهيئة الحضرية والجانب الجمالي لقيادة و تسيير المدن ضمن مقاربات معاصرة من خلال رصد وإشراك جامعيين في متابعة تنفيذ البرامج الإقليمية.

لهذا يمكن رصد بعض المدن الجزائرية التي بإمكانها أن تتنافس بينها من حيث أنها تتوفر على موارد اقتصادية وبشرية هائلة، بإمكانها تنشيط الميدان الاقتصادي بالدرجة الأولى والاجتماعي والسياسي خاصة لما تنتهج سياسة اقتصادية مرنة؛ لجلب استثمارات المؤسسات العالمية الكبرى وأن تأتي بالأموال من الاقتراض من الدولة، ومما يضفي أهمية كبيرة على دراسة" لدهوفي" أنها وصلت إلى نتيجة مفادها أن المنافسة بين المدن ذات القدرات الصناعية الكبيرة وذات شأن عالمي أنتجت أحياء سكنية خاصة بالإطارات، و إلى جانب ما تقدم، دعت الدراسة إلى ضرورة تقوية العلاقات بين مدن العالم من خلال إبرام اتفاقيات قانونية تنجز في إطار توأمة وتعاون في جميع مجالات الحياة.

[1] I. Samson et F. Benlounes; (2005); **« Indicateurs de développement et typologies territoriales en Algérie dans une perspective 2025 »**; Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, M.A.T.E.

وفي إطار المشاريع المطلقة في الجزائر، فإنها تعكس ضرورة وجود مرجعية قوية في إطار الشراكة الوزارية مع الطرف الفرنسي لنجاح المشاريع التي تغطي مجموع المجال الحضري، الاجتماعي، الاقتصادي والبيئة* كونها تعتبر التزاما لمسار الدولة الطموح نحو التركيز على معطيات التنمية المستدامة والقدرة على جذب الاستثمارات الخاصة في إطار سياسة التسويق الحضرية " الهجومية"[1]، وهذا يعتمد على الفرص التي تقدمها الدولة لهذه المدن خاصة فيما يتعلق بالتعليم العالي، البحث، الإدارة والهندسة الإقليمية.

مع إنشاء المراصد في أوروبا وعديد الدول العربية فإن الجزائر تعرف تأخرا كبيرا في مجال رصد الأقاليم الحضرية ومهما كانت الإشكالية المكانية المطروحة فإن الإرادة السياسية متوفرة لتجسيدها تعكسها الخطوط العريضة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، والشروع في تنصيب الأنظمة الإقليمية بالتوازي مع تخطيط أنظمة الإعلام الجغرافي التي يبثها القمر الصناعي الجزائري هدفها ضبط المؤشرات المكانية المناسبة لتنمية وإعداد استراتيجيات التخطيط والممارسات على غرار المشاركة المحلية، مشاركة المرأة، مؤشرات التنمية البشرية، وجمع البيانات الإحصائيات (الخارجية، القطاعية، المهنية والاستشارية).

وقد جاء هذا القرار تبعا لإصدار القانون التوجيهي للمدينة بتفعيل المرصد الوطني للمدينة من أجل التحكم في ديناميكية نمو المدينة الحضرية التي تعرفها جل المدن الجزائرية وتتمثل مهامه الأساسية في:

- تتبع تنفيذ سياسة المدينة؛

- إعداد وإنجاز الدراسات حول سيرورة تطور المدن في العالم و انتقاء أحسنها التي تتوافق مع الخصوصيات المحلية؛
- اقتراح مختلف الإجراءات المناسبة لترقية أداء السياسة الوطنية للمدينة؛

- اقتراح أطر العمل التي تسمح بمشاركة أفضل للمواطن؛

---

* صدر المرسوم الذي ينص على إنشاء مرصد وطني للمدينة سنة 2007 على أن يوضع تحت وصاية الوزير المكلف بتهيئة الإقليم والمدينة، مقره الجزائر العاصمة، يضم مجلس توجيه عن جميع الوزارات: الداخلية، النقل، الثقافة، الصناعة، كما يضم مجلسا علميا بـ 20 عضوا يتم اختيارهم من المعاهد والجامعات الوطنية، مهمته تقديم الاقتراحات ومحاكاة التجارب المحلية والعالمية الهدف منه تطوير أنماط جديدة من التسيير العمومي الإقليمي والحضري من شأنها مساعدة الجماعات الإقليمية لتحسين جودة الحياة وتثمين دور الدولة في التأسيس للتنمية المستدامة وهيكلة المدن الكبرى لتدارك التأخر في مجال العمران، الهندسة الحضرية، التجهيزات الجوارية، والتحكم في النمو الحضري للمدن.

[1] Ait Ouarabi.m. (2011), **« Les villes algériennes seront saturées dans 20 ans »**, journal ELWATAN, 23 janvier 2011: http://www.elwatan.com/Les-villes-algeriennes-seront; consulté le : 22-4-2014.

- تشجيع الشراكات الأجنبية والتوأمة بين المدن.

وفي نفس الإطار تم الاتفاق على بروتوكول يتضمن تكوين الخبرات الجزائرية في مجال نمو الأقاليم الحضرية وهندسة الإقليم الذي يضم أبعادا متنوعة: إدارية، اقتصادية، ثقافية، اجتماعية، العقار، الجباية، المنافذ التجارية، تشبع الأسواق، التنمية البشرية، الدعم المؤسساتي وتطوير تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تتجسد في الخطوط الأربعة الكبرى لتهيئة الإقليم من جهة والعمل على بروز شبكة من المدن المتكاملة التي تتماشى ومتطلبات الاستدامة والحياة المعاصرة وتوقعات المواطن من خلال تعزيز علاقته مع حيه ومدينته، وينص الاتفاق كذلك ضبط الأدوات الكفيلة بالتسيير المعاصر للمدن وتطوير جاذبيتها وتحسين مردوديتها السوسيواقتصادية.

رابعا: صورة المدن الجزائرية

في دراسة قام بها **T.KINI** تم نشر قائمة التي تملك قدرة تنافسية لتصبح من كبريات المدن الإفريقية، حيث لم تظهر العاصمة الجزائر ضمن هذه القائمة، اعتمد التقرير في تقييمه على مؤشرات عدة تعبر عن درجة جاذبية المدينة: مستوى النشاط الاقتصادي، العناية برأس المال البشري، تبادل المعلومات، العروض الثقافية، التأثير السياسي، وقد تصدرت ثمان مدن افريقية القائمة وهي: أديس بابا، كاب تاون، جوهانسبورغ، نيروبي، تونس، الدار البيضاء، القاهرة، لاغوس.

هذا يؤكد أن معايير تسيير المدينة الجزائرية لا تزال بعيدة عن المعايير الدولية، في انتظار المشاريع المسطرة إلى غاية 2020 المسخرة لجعل العاصمة من كبريات المدن المتوسطية والإفريقية، إذ صنفت العاصمة الجزائرية في المرتبة 135 عالميا من بين 140 مدينة ضمن مؤشر نوعية الحياة الذي أصدرته economist intelligent unit سنة 2014 وهي نفس مرتبة عام 2013 ، بنتيجة 40 نقطة عن الاستقرار الأمني وأقل من العاصمة الليبية طرابلس المرتبة **(132)** بنتيجة قدرها 45 نقطة.

أما فيما يتعلق بالبنى التحتية (51.8 مقابل 30.4) سنة 2013، بالمقابل صنفت مدينة دبي في المرتبة 63 عالميا، تونس المرتبة 72 عالميا، واحتلت المدن الاسترالية وعلى رأسها« مالبورن » التي احتلت المرتبة الأولى للمرة الرابعة على التوالي وجاءت دمشق في المرتبة الأخيرة. أما المؤشرات التي تم الاعتماد عليها فهي: الأمن، البنى التحتية، الخدمات الصحية، التربية، البيئة والثقافة[1].

عديد المعضلات التي تواجه السلطات المحلية من خلال ضرورة العمل على خلق ديناميكية حضرية للمدينة الجزائرية، وهذا ما يتم العمل عليه في مدينة سيدي عبد الله التي تعد واجهة مكملة للإطار الحضري للعاصمة على أن تصبح قطبا للتكنولوجيات العالية وخلق التوازن المنشود على عكس القطبين

[1] voir le rapport complet sur le lien : http://www.eiu.com/home.aspx, consulté le: 08/08/2014.

بوينان/ البليدة وهذا كونها مدينة صاعدة، ونفس الأمر ينطبق على المنيعة/ غرداية، بوغزول مع تحدي جذب وتثبيت السكان (الإطارات والكفاءات خاصة) من خلال العمل على تطوير قطب تكنولوجيات عالية من شانه يدمج الهضاب العليا في هذا المنهج[1]، على أن التحدي الأكبر هو وضع إجراءات نوعية للهندسة الحضرية مما يجعل الجزائر تتفادى الأخطاء التي وقعت فيها سابقا.

المطلب الثاني: قراءة في المؤهلات السوسيواقتصادية لتنافسية إقليم الجزائر العاصمة

أولا: الموقع الجغرافي:

يقع إقليم ولاية الجزائر في الوسط الشمالي للبلاد، تتربع على مساحة قدرها 809.22كم وتمتلك واجهة بحرية تقدر ب 80 كلم وتحدها:

- البحر الأبيض المتوسط شمالا؛
- ولاية البليدة من الجنوب؛
- ولاية تيبازة من الغرب؛
- ولاية بومرداس من الشرق.

يضم الإقليم الدوائر والمقاطعات التالية:

الجدول رقم (28): دوائر ولاية الجزائر

	الدائرة	عدد بلدياتها	المساحة (كم^2)
01	زرالدة	05	111
02	الشراقة	05	93.26
03	درارية	07	98
04	بير مراد رايس	05	58.70
05	بير توتة	03	76.82

(1) HAMICHE A. (2008), **« Classée 3ème ville la plus sale au monde : Alger pleure sa blancheur »**, Le Courrier d'Algérie: http://www.presse-dz.com/revue-de-presse/7076-alger-pleure-sa-blancheur.html ; consulté le : 17/06/2014.

06	بوزريعة	04	28.26
07	باب الواد	05	12.23
08	سيدي محمد	04	9.96
09	حسين داي	04	18.04
10	الحراش	04	24.29
11	براقي	03	105.74
12	الدار البيضاء	07	92.12
13	الرويبة	03	80.80

المصدر: وثائق الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

ثانيا: السكان والأنشطة

حسب الإحصائيات الرسمية لعام 2011: يقدر عدد ساكني الجزائر العاصمة بـ: 3.026.466 نسمة أي بكثافة سكانية تقدر بـ: 3642 نسمة /كم^2

- معدل النمو السكاني يقدر بـ: 1.6%؛
- عدد السكان القادرين على العمل: 1.632.391؛
- اليد العاملة النشطة فعلا: 524.852

ثالثا: البنى التحتية:

1- الشبكة الطرقية: عرفت ولاية الجزائر قفزة نوعية في حجم ونوعية الشبكات الطرقية وهذا لتلبية طلب حظيرة السيارات التي تجوب شوارع العاصمة والتي قدرت بـ 2 مليون مركبة يوميا.

الجدول رقم (29): وصف لشبكة الطرقات في مدينة الجزائر

الوصف	الطول (كم)
الطرق الوطنية	293
الطرق السيارة	65
طرق سريعة	171
طرق ولائية	254
طرق بلدية	1523

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات مديرية النقل لولاية الجزائر.

الشكل رقم (39): بطاقة الشبكات الطرقية لولاية الجزائر العاصمة

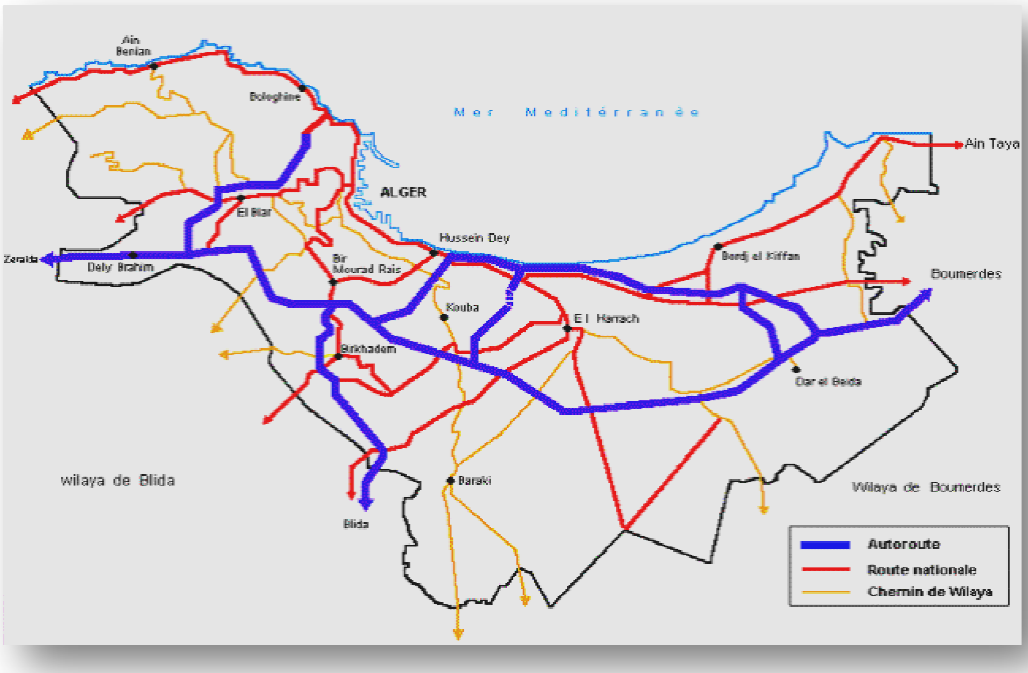

المصدر: الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

2- الشبكة البحرية:

- **ميناء الجزائر:** وهو الميناء التجاري الأول في البلاد وفقا للمعطيات التالية:

- طاقة استيعاب تقدر بـ 1.2 مليون حاوية؛

- ميناء الصيد " الجميلة": بطاقة قدرها 132 مركب؛

- ميناء " رايس حميدو": بطاقة قدرها 07 ورشات لتركيب وإصلاح السفن؛

- ميناء المرسى: بقدرة استيعاب 34 وحدة

3- شبكة السكك الحديدية: تعتبر خطوط السكك الحديدية شريانا مهما لنقل المسافرين والبضائع الصناعية ، يمكن تلخيص كثافتها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (30): شبكة السكك الحديدية في إقليم الجزائر العاصمة

المعطى	المحطة الرئيسية (الجزائر- الحراش)	الوجهة الشرقية: الجزائر- الرغاية	الوجهة الغربية: خط الجزائر- بير توتة
- المسافة (كم)	10 +500	31+100	25+500
عدد المحطات	6	12	10
الطاقة الحركية	1500cv	1500cv	1500cv
السرعة القصوى	100km/h	100km/h	100km/h
المدة	23د	45د	42 د
عدد القطارات/ اليوم	42	21	21
الطاقة الاستيعابية (عدد الركاب)	120.000	80.000	40.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية النقل لولاية الجزائر

4- المياه الصالحة للشرب و والتطهير: نقدم المعطيات التالية:

- **التزود بالمياه الصالحة للشرب:** 98%

- **شبكة التطهير:** يبلغ معدل الربط الحضري بشبكة التطهير 99%

5- الجدول رقم (31) المعطيات البيئية لإقليم الجزائر العاصمة

المفرغات المراقبة	المخازن	الفضاءات المصنفة على أنها ملوثة	مناطق الحفر	محطات المعالجة و تصفية المياه	أحواض التجميع	شواطئ محروسة	شواطئ غير محروسة
03	07	230	02	04	01	47	35

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية البيئة وتهيئة الإقليم لولاية الجزائر

- الطاقة:

* معدل التغطية بالكهرباء50. 90 % ؛

* معدل الربط بين شبكات الغاز :50.55%؛

* العقار الصناعي:23.4% من المساحة الإجمالية.

الجدول رقم (32): عدد مناطق النشاط و المناطق الصناعية*

الوصف	المساحة (هكتار)^2
واد السمار +التوسع	400
الحراش	78
سيدي موسى	100
رويبة + رغاية	1000
المجموع	1478

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار لولاية الجزائر

رابعا: آفاق التنمية

من المعروف أن الجزائر العاصمة بكيانها، حجمها، ووظائفها تعد المدينة الأولى للجزائر حيث تضم التجمعات الكبرى على الصعيد من حيث السكان، أنشطة الخدمات، التجهيز، البنى التحتية، مراكز البحث، الصناعات و المشاريع الحضرية الكبرى، وهي العاصمة السياسية، الإدارية، الاقتصادية للبلاد، و

* أنظر الملحق رقم (03)

هي مقر كافة المؤسسات الاقتصادية المالية، و مراكز القرارات الكبرى و التمثيل الدبلوماسي(حيث تحوز الولاية على شبكة جيدة للاتصال و المواصلات).

– **ارث تاريخي و تقاليد ثقافية:** منذ التاريخ تعد مدينة الجزائر غنية بالأحداث المتتابعة هذا ما نراه بالنسبة للشواهد المبنية على المدينة الشرقية القديمة القصبة حيث كانت مركزا للثقافة العاصمية منذ 1991، هذا التجمع مصنف التراث الوطني ابتداء من 1992 إلى التراث العالمي.

* الإرث المعماري التاريخي يضم عدة جوامع، قصور تعود إلى القرن 11 و القرن 19.

– **مركز اقتصادي بمستقبل واعد:** تعد العاصمة قطبا اقتصاديا الأكثر جاذبية على المستوى الوطني حيث تضم 4 مناطق صناعية، 26 منطقة نشاط و ربع الأنشطة الأجنبية الموجودة على المستوى الوطني، و تعتبر مركزا ضخما للتبادل التجاري البحري.

– **فضاء فكري:** إن العاصمة هي أيضا فضاء يضم خدمات تعد الأحسن على الصعيد الوطني، 2 اقطاب جامعية (شرق و غرب العاصمة) ثمانية مدارس عليا كبرى و 14 معهدا متخصصا.

بالنسبة للمؤسسات، فإن العاصمة تعد مركز لاستقطاب اليد العاملة المؤهلة أكثر من 62.000 شابا متربصا تم تكوينهم على مستوى التكوين المهني إلى غاية 2013 يتلقون كافة فئات وأنماط التكوين[1].

فيما يتعلق بالبحث العلمي و التطوير التكنولوجي، تضم العاصمة 3 وكالات وطنية و 34 هيئة للبحث منها 8 تابعة لإشراف وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و 101 مخبرا للبحث.

– **البنية التحتية، الإدارية والاجتماعية**[2]:

• تضم جامعة الجزائر 110.000 طالب؛

• 818 مدارس ابتدائية، 257 متوسطة، 110 ثانوية؛

• 155 مركز تكوين مهني تقدم 10400ممتهنا؛

[1] Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière ;**« Rubrique Monographie Wilaya Wilaya d'Alger »**; 31/07/2013.

[2] Projet du Fonds de Solidarité Prioritaire (FSP) ;**"Appui institutionnel à la mise en œuvre de la politique d'Aménagement et de Développement Durable du Territoire en Algérie: "L'ingénierie territoriale au service de l'attractivité, de la compétitivité et du développement durable des territoires**" ; journée d'étude : Alger, le mercredi 4 mars 2009.

• 4 مراكز استشفائية جامعية و13 مؤسسة استشفائية متخصصة و 10 قطاعات صحية و161 عيادة متعددة الخدمات؛

• 82 ملعب لكرة القدم، 23 قاعة رياضية، 13 مسبحا، 219 ساحة رياضية.

- بنية تحتية سياحية:

تضم الولاية 126 فندقا بقدرة 17.740 سرير، و2.777 مطعما، محطة جهوية، و 10 معالم أثرية مصنفة.

المطلب الثالث: واقع التسويق الإقليمي وصورة مدينة الجزائر العاصمة

أولا: مدينة الجزائر والعولمة

منذ أكثر من عشرية من الزمن، عرفت البلاد تحولات هامة تحت وقع الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى الاقتصاد الحر، وهو بمثابة أحد إفرازات الانتقال من النظام السياسي الأحادي إلى التعددية السياسية، أتت هذه التحولات ضمن سياق منظومة التوجهات السياسية والاجتماعية- الاقتصادية المتناغمة مع العولمة.

في ظل تحديات العولمة ومتطلباتها وضمان مكانة معتبرة ومميزة في شبكة المدن النظيرة و الجهوية والدولية، أضحت مدينة الجزائر منذ منتصف التسعينات، أمام مسعىً ورهان ترقيتها إلى مصاف مدينة معاصرة جهوية ومتوسطية، وقد كانت ولا تزال أمام تجارب عدة لممارسة عملية التمدن، فيما يتعلق بتقنين وتنظيم التحولات المكانية الجديدة، وحرية تموقع الأنشطة ذات الصلة بعولمة الاقتصاد[1].

1- نقاط القوة لمدينة الجزائر: تمتلك مدينة الجزائر الكثير من المميّزات لعلّ أهمها :

- مدينة-عاصمة منذ زمن بعيد يعود إلى أواسط القرن السادس عشر؛
- تراكم عمراني تاريخي ثري، بالنظر إلى ما عرفته المدينة من تعاقب أجناس عديدة مختلفة، مذ كانت ممرا تجاريا فينيقيا، مدينة رومانية، مدينة أوروبية زمن الاستعمار الفرنسي و عاصمة دولة الاستقلال منذ عام 1962، قاومت على الدوام المحاولات العديدة لاستبدالها أو تغيير وجهها الحضاري؛
- موقع استراتيجي يتوسط شمال البلاد حيث قدراتها الفلاحية الغنية؛

[1] **« Alger parmi les 10 villes les moins vivables dans le monde »** ; article disponible sur le lien : http://www.algerie1.com/actualite/alger-parmi-les-10-villes-les-moins-vivables-dans-le-monde/ consulté le : 22/08/2014.

- تحتل مدينة الجزائر الموقع المركزي لساحل البلاد الممتد على مسافة 1200كم، إحدى الواجهات المتوسطية الجهوية الهامة، ومحور التقاء أساسي بين أفريقيا وأوروبا؛
- مناخ معتدل يوفر شروطا واسعة للتنمية الاقتصادية والسياحية والثقافية؛
- عاصمة عربية ومتوسطية وإفريقية مهمة، تتوطّن بها الكثير من الممثليات الدبلوماسية والهيئات الحكومية وغير الحكومية، وقد تمكنّت مدينة الجزائر وبنجاح من تنظيم العديد من المناسبات واللقاءات الجهوية والدولية في العقود الأربعة الماضية؛
- مستوىً معتبر من التجهيزات والبنى التحتية للاتصال والمواصلات والاستقبال والخدمات والمرافق التي يمكنها تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي؛
- مدينة يزيد عدد سكانها عن 3 ملايين نسمة، ومجال مديني يشكل حيزاً جغرافياً شديد التركز بالسكان وبالخدمات والأنشطة الاقتصادية.

هنا يكمن التحدي وينتصب رهان تنظيم المدينة المتزامن والتنمية الاقتصادية المكانية بالعاصمة ، وهنا أيضاً تأتي أهمية التنظيم الإداري لهذا الإقليم بأدوات فعالة، تضمن أفضل تكييف لشروط تسيير مدينة الجزائر، حسب القواعد والأنظمة التي تتحكم في تسلسل المراكز والخدمات وفق المستويات المحلية– الاقليمية، الوطنية والجهوية والدولية، واندماج الخدمات والأنشطة حسب مقاييس وقوانين كل مستوى[1].

2- نقاط ضعف مدينة الجزائر:

إذا كان البعد الكمي لعملية تشييد المدينة قد حقّق قدرا معينا من النتائج، كإنشاء المجموعات السكنية الكبرى، والمرافق الصحية والتعليمية والجامعية، والبنية الأساسية كالطرق المناطق الصناعية، فإنّ البعد النوعي كنوعية الحياة، الإطار الحضري، الجانب الجمالي، النظافة والتزيين، المساحات الخضراء وأماكن الراحة والتسلية، ليس كذلك كلما ابتعدنا عن مراكز المدن وأحيائها الراقية والمنظمة، فالأحياء الشعبية لا تزال تعاني من نقص التجهيزات والمرافق الحضرية، ونوعية الخدمة العمومية، ومن حدة الفوارق التي تعيق تحقيق وحدة وتماسك المدينة ونموها المنسجم والمتوازن ككيان حضري متكامل، وإحداث التوازن بين منطقيْن ضروريين لقيام المدينة بوظائفها:

---

[1] فوزي بودقة، "**وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني**"، مجلة إنسانيات، عدد: 45، 2009، مقال متاح على الرابط التالي: http://insaniyat.revues.org/2129، تاريخ التصفح: 2014/06/04.

- الأول منطق حضري اقتصادي؛
- الثاني منطق حضري اجتماعي.

و تعتبر مدينة الجزائر ذات أسبقية في هذا الشأن، لما لديها من قاعدةٍ اقتصاديةٍ واجتماعية و بنية حضرية بحاجة إلى التطوير والتنظيم والتشغيل الأفضل لمنظومتها الحضرية، لتتمتع بقدرةٍ أفضل على المنافسة التجارية، والمنافسة في الخدمات وأنشطة قطاع الخدمات (بنوك، مؤسسات مالية، أنشطة مكتبية، شركات تأمين، سياحة) والتعليم العالي (جامعات ومعاهد عليا) وتكريس حضورها في حوض المتوسط[1].

التحولات الوظيفية والديمغرافية السريعة التي تزامنت شدتها مع استعادة مدينة الجزائر لوظيفتها كعاصمة وطنية عام 1962، كان من شأنها إحداث نموٍ مديني غير مسبوق، أدت هذه التحولات إلى خلق ديناميكية كان من شأنها إحداث تغير شامل وعميق في بنية المدينة وتوسع كتلتها الحضرية، بامتدادها في مختلف الاتجاهات، هذا النمو هو في الواقع نتيجة للسياسة العمرانية التي تبنتها السلطة العمومية منذ العشرية الأولى التي أعقبت الاستقلال، بهدف تطوير وتنمية العاصمة، لتصبح قطباً رئيسياً في البلاد، إلى جانب الهياكل الحضرية الأخرى دوراً أساسياً في تطور بنية مدينة الجزائر، فإن الهياكل الصناعية أدت إلى استقطاب المدينة لليد العاملة من أحواض الشغل بالريف والمناطق المجاورة، حيث تركت هذه التحولات المكانية–الاجتماعية والتحولات الديموغرافية في بنية المدينة، آثارها وانعكاساتها في ميدان التنظيم الحضري والسير الوظيفي للعاصمة، لاسيما صعوبة السكن وارتفاع أسعاره شراء وكراء، وعدم تنظيم السوق العقارية، وصعوبة الحركة (mobilité) وتفاقم أزمة النقل والتنقل بالمدينة.

والنظر إلى قوة استقطاب العاصمة فهي تحتاج إلى التوزيع العقلاني والمتوازن للاستثمارات التنموية والاستعمال العقلاني للمساحات السكنية والصناعية، وتوجيه الفائض إلى مساحات ومجالات أخرى في إطار الإقليم، لكي لا تبقى مدينة الجزائر مع تراكم مشكلاتها،تغرق في المشاكل ا"لكلاسيكية" بل التركيز على خلق بيئة إبداعية للمقيمين من خلال تطوير سياسات التنقل والحركة والخدمات النوعية التي تليق بوظائف مدينة–عاصمة، في ظل التنافس القائم بين كبريات المدن المتوسطية. ولكن ذلك يتطلب في رأينا رؤية إستراتيجية واضحة تستهدف التكييفات الضرورية على المستويات المكانية والاقتصادية، وإعادة الانتشار السكاني والمكاني للأنشطة الاقتصادية.

---

[1] أمينة. ز، "**المدن الجزائرية غائبة عن تصنيف المدن الكبرى في إفريقيا**"، جريدة "يقول"، مقال متاح على الرابط التالي: http://yagool.dz/Ar/article_116.html، تاريخ التصفح: 2014/09/11.

المبحث الثالث: الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في الجزائر

تمهيد:

إن الصناعة الصيدلانية قطاع يتضمن أنشطة البحث، تصنيع و تسويق الأدوية لصالح الطب البشري والبيطري، حيث تعد أكثر الصناعات مردودية وأهمية اقتصادية في العالم بالرغم من أنها تعتمد على دقة تجارب البحث والتطوير وطول مدة التجارب السريرية للأدوية، كما يبقى قطاعا مفتاحيا ومحركا لنمو الاقتصاد العالمي كونها تتميز بهيمنة كبريات الشركات ومختبرات البحث الصيدلانية والبيوتكنولوجية لكن مع ذلكفإن سياسات الدول الصناعية والناشئة على حد سواء وعلى غرارها الجزائر تسعى إلى ضبط سوق المواد الصيدلانية والحد من تأثير الأزمات الاقتصادية على استقرار دعامة الضمان الاجتماعي و على عائدات الصناعة كونها تتجه أكثر من أي وقت مضى نحو تبني نموذج اقتصادي جديد تلعب فيه الدول الصاعدة دورا متزايدا.

المطلب الأول: الصناعة الصيدلانية في الجزائر

يعد سوق المنتجات الصيدلانية في الجزائر سوقا واعدة، وخيارا استراتيجيا تعول عليه السلطات كونها تعمل على تطوير ومرافقة هذه الصناعة من أجل بلوغ أحد الأهداف الإستراتيجية لإنعاش الاقتصاد الوطني وهي خفض كلفة الاستيراد وتطوير أرضية تصنيع الأدوية الجنيسة، إذ – وفي الوقت الحالي– تعتمد السوق الرسمية على الاستيراد بصفة واسع، وهذا كون الجزائر تعد أحد أكثر الدول استهلاكا للدواء بمعدل 4 إلى 45 أورو للفرد سنويا[1]، وعلى سبيل المثال فإن معدل استهلاك المصابين بالأمراض المزمنة حسب الأرقام الرسمية يقدر بـ 15 علبة دواء على الأقل، كما صاحب ارتفاع حجم الاستيراد إلى اقتناء كميات من المواد الصيدلانية خاصة منها التي لا تخضع إلى إعادة التعويض*

قدر رقم أعمال الصناعة عام 2013 بـ 3 مليار دولار يعود ثلثيه إلى الشركات الأجنبية، كما تعد وزارة الصحة 326 مخبرا، 111 منتجا، 133 موردا، 95 موزعين بالجملة و 9000 صيدلي عبر التراب الوطني.

---

[1] voir: Badreddine; K : **« les producteurs locaux haussent le ton avantages accordés aux laborat »** ; article disponible sur le lien: http://www.liberte-algerie.com/actualite/medicaments-les-producteurs-locaux-haussent-le-ton-avantag... Consulté le: 14/02/2014.

* ضمن المرسوم الوزاري المؤرخ في 30 اكتوبر 2008، أعدت والوزارة دفتر شروط لتقنين استيراد المنتجات الصيدلانية والأجهزة الطبية الموجهة للطب البشري، وأخذت الحكومة إجراءات جديدة تفرض على المتعاملين الصيدلانيين الاستثمار إجباريا في الإنتاج المحلي، كما منعت رسميا استيراد المنتجات المصنعة محليا للتحكم في كلفة الاستيراد.

الجدول رقم (33): أهم حصص المستثمرين الأجانب والمحليين من السوق الوطنية

الوحدة: مليون دولار

المؤسسة	رقم الأعمال بعنوان سنة 2013
Sanofi-Aventis	412.210.000
Hikma pharma	219.187.464
Saîdal	210.163.612
GSK	189.211.187
Novartis	137.217.650
Pfizer	140.227.999
Novo Nordisk	95.312.728
MSD	81.324.512
Roche diagnostics	72.247.327
Astrazeneca	63.762.812

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار

1- أهداف السياسة الدوائية في الجزائر:

- فيما يتعلق بالصحة:

- جعل المنتجات الصيدلانية متاحة لعموم السكان؛

- ضمان جودة وفاعلية وأمن المنتجات المقدمة؛

- بث الوعي لتعميم ثقافة الاستخدام الملائم للمنتجات الصيدلانية.

- فيما يتعلق بالاقتصاد:

- خفض أسعار الأدوية لمستويات معقولة تهدف إلى تشجيع تخليص وحيازة الأدوية الأقل تكلفة مع الأخذ بعين الاعتبار معيار تكلفة / فائدة؛

- خفض نزيف العملة الصعبة الموجهة لاستيراد الأدوية بفضل التوجه نحو الإنتاج المحلي لعديد الأصناف الدوائية[1]؛

[1] voir : http://www.medafco.org/ar/taxonomy/term/11951; consulté le : 22/09/2014.

– تطوير الصناعة الصيدلانية الوطنية وجعلها صناعة ديناميكية ذات قيمة مضافة عالية تتمتع بتنافسية دولية؛

– تشجيع الإنتاج الوطني ومشاركة أكبر للقطاع الخاص بفضل المحفزات الضريبية للاستثمار والبحث والتطوير: تحويل وإنتاج التكنولوجيا، مع وضع عوائق اكبر على استيراد الأدوية التي يتم إنتاجها محليا مع احترام قواعد المنافسة والتزامات الجزائر الدولية[1].

الجدول رقم (34): أهم الحصص السوقية للصناعة الصيدلانية في العالم

	% من السوق العالمية 2003	% من السوق العالمية 2013
الولايات المتحدة	49.0	**38.2**
اليابان	11.0	**9.4**
الصين	nd	**7.2**
ألمانيا	6.0	**5.1**
فرنسا	5.0	**4.4**
ايطاليا	4.0	**3.3**
المملكة المتحدة	3.0	**2.6**
البرازيل	nd	**2.5**
اسبانيا	2.0	**2.4**
كندا	2.4	**2.0**

nd: بيانات غير متاحة

المصدر: تقرير المنظمة العالمية للصحة، 2013

الملاحظ أن عديد الدول الصاعدة عرفت تطورا كبيرا في مجال الصناعة الصيدلانية وعلى رأسها الصين، البرازيل، الهند وكوريا الجنوبية، كما أن تركيا والمكسيك على الرغم من عدم تصنيفهما ضمن المراتب العشر الأولى إلا أنها تعرفان منحنى تصاعديا بنسب نمو سوقية تعادل 15% إلى 17% سنة 2011 إلى جانب التركيز على زيادة في حصص السوق الصينية بنسبة نمو تقارب 21% عام 2013، وبالمقابل عرفت الحصص السوقية للمتعاملين التقليديين انحسارا، وهذا راجع إلى توجيه الدول الصاعدة

[1] البنك الدولي، "**خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ومساندة برنامج الإصلاحات**"، تم التصفح بتاريخ 2013/04/12، انظر الرابط التالي:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20115780~menuPK:64261015~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html

طاقاتها المادية والبشرية إلى ضمان أمنها الدوائي والحفاظ على مكتسبات الصحة العمومية وحيازة التكنولوجيا الطبية من خلال الشروع في تنفيذ استثمارات كبرى في الصناعات الدوائية والحيوية.

الجدول رقم (35): أهم المؤسسات العالمية الرائدة في مجال الصناعة الصيدلانية لعام 2013

		رقم الأعمال(مليار دولار)	الحصة السوقية (%)
1	NOVARTIS(SUISSE)	37.1	5.8
2	PFIZER(ETATS UNIS)	32.5	5.1
3	SANOFI(FRANCE)	27.9	4.4
4	MERCK&CO (ÉTATS UNIS)	26.7	4.2
5	ROCHE(SUISSE)	26.2	4.1
6	GLAXOSMITHKLINE(ÉTATS UNIS)	23.8	3.7
7	JOHNSON & JOHNSON (ETATS UNIS)	22.4	3.5
8	ASTRAZENECA (ROYAUME –UNI)	22.2	3.5
9	TEVA(ISRAEAL)	17.8	2.8
10	LILLY (ETATS UNIS)	16.9	2.6
	المخابر العشرة الأولى	253.5	39.7

المصدر: المنظمة العالمية للصحة، تقرير 2013

تساهم في هذا النمو قارات إفريقيا، آسيا والشرق الأوسط بـ 12 إلى 15%، في حين بلغت الواردات 80% نحو إفريقيا لوحدها، وفي الوقت نفسه تعرف هذه الأخيرة توجها جماعيا نحو تنمية وتطوير صناعتها الصيدلانية الخاصة وهذا ما نلاحظه من خلال نشأة مؤسسات برؤوس أموال محلية في عديد الدول الإفريقية، إلا أنها تنقسم إلى قطبين:

– شمال إفريقيا خاصة مصر– تونس– المغرب والجزائر وجنوب إفريقيا: حيث أن المؤسسات دخلت في مرحلة الشراكة الناجعة مع الشركات العالمية الكبرى؛

– باقي القارة (غرب إفريقيا تحديدا) المعروفة بأنها بؤرة للأمراض الوبائية والتي تحاول تدارك التأخر المسجل وكذلك إفريقيا الشرقية (كينيا، إثيوبيا، تنزانيا) تعرف هي الأخرى تقدما ملحوظا حيث نحصي 220 معملا لإنتاج المضادات الحيوية والأمصال والأدوات الطبية، وعلى الرغم من ضعف قدرات القطاع فإنها تدر رقم أعمال يتراوح بين 360 و460 مليون أورو سنويان وفي غضون 2016 ستتضاعف إيرادات السوق الإفريقية لتبلغ 35 مليار دولار، حيث قدر مكتب kalarame information في دراسته "**استثمر في الصحة في إفريقيا**" ما قيمته 30 مليار دولار كتكلفة استثمار أولية مبينة أن ثلثي هذه

الاستثمارات مصدرها القطاع الخاص ومهما يكن من أمر؛ فإن الخبراء يتوقعون مستقبلا جيدا للصناعة الصيدلانية في إفريقيا بشرط أن تجعل الحكومات المحلية من الصحة على رأس أولوياتها[1].

2- المجمع العمومي صيدال: انجازات وطموحات

يسعى مجمع صيدال المجمع الصيدلاني العمومي الوحيد في الجزائر إلى كسب التحدي المتمثل في تغطية احتياجات السوق الوطنية من حيث الأدوية من خلال إستراتيجية ترمي إلى تقليص الواردات من خلال تطوير صناعة صيدلانية وطنية ناجعة.

و يطمح المجمع الذي أنشئ بعد عشرين سنة من استقلال الجزائر اثر إعادة هيكلة الصيدلية المركزية الجزائرية والشركة الوطنية للصناعات الكيماوية إلى تقليص تبعية الجزائر للبلدان الأخرى فيما يخص الأدوية، نظرا للنمو الديموغرافي وتحسن معدل الحياة و وما صاحب نمطها السريع من أمراض مزمنة وانتشارها بشكل مقلق[2] أصبح يهدد الصحة العامة مثل السكري و أمراض القلب و الشرايين حيث ركز المجمع إستراتيجيته على تحسين تغطيته للسوق الوطنية و كسب حصص سوق جديدة.*

و لتدعيم تطوير حصته السوقية، فإن أولوية مجمع صيدال تتمثل في توسيع تشكيلتها من المنتجات إلى أشكال أخرى و الانفتاح على مجال طب السرطان و البيوتكنولوجيا وحسب المسؤول الأول لصيدال تمثل الأدوية الخاصة بعلاج السرطان والأمراض المزمنة فاتورة ثقيلة بالنسبة للبلاد حيث اتخذت الدولة إجراءات هامة من أجل تطوير صناعة صيدلانية ناجعة من شأنها أن تغطي الاحتياجات المتنامية للسكان من خلال تشجيع الاستثمارات و إبرام شراكات صناعية تقوم على تحويل الخبرات .

و في هذا الإطار تم إطلاق مخطط تنموي طموح (2010-2014) من أجل رفع حصة مجمع صيدال من 7% من حيث القيمة إلى 25 % و تحسين مكانته في السوق الوطنية مع انفتاحه على السوق الدولية و تهدف الجزائر إلى إنتاج محليا % من احتياجات السكان من الأدوية* بمساعدة مخابر أجنبية قبل نهاية سنة 2015.

---

(1) (DZFO); **«consultation nationale sur la stratégie a long terme du groupe de la banque africaine de développement 2013-2022 »**; bureau national d'Algérie ; Alger, 22 Avril 2012.

(2) Boumediene. D; (2011) ;**« le groupe Saidal et ses perspectives de développement »**; Algerie- US helath forum& expo 11/06/2011.

* حقق مجمع صيدال أرباحا صافية قدرت بـ: 2.65 مليار دينار خلال الدورة المالية 2013 وحسب الحصيلة السنوية للمجمع العمومي مع مجموع أصول/ خصوم صافية 30 مليار دينار وأرباح مخصصة للتوزيع قدرت بـ: 1.2 مليار دينار.

* في إطار توسيع مجمع صيدال بتمويل يقدر بحوالي 17 مليار دج تم فتح 7 مصانع جديدة من بينها 3 مختصة في إنتاج "الأدوية الجنيسة" بكل من قسنطينة و تيبازة (شرشال) و الجزائر العاصمة (الحراش)، كما يتمحور التوسيع حول عصرنة مواقع الإنتاج الحالية واستحداث مركز للبحث و التطوير بالمدينة الجديدة لسيدي عبد الله و مخبر للمعادلة البيولوجية بحسين داي (العاصمة) بغرض تحديد مميزات كل المواد التي ينتجها.

ومن ضمن الأهداف المسطرة في إطار هذا البرنامج انجاز وحدة لإنتاج الأدوية الخاصة بعلاج داء السرطان بالشراكة مع مؤسسة كويتية قصد تلبية الطلب الكبير على هذا النوع من الدواء، والتقليص من حجم الواردات و من المقرر أيضا إنشاء مصنع للأنسولين بالشراكة مع المجمع الدانماركي "نوفو و نورديسك" بغية توسيع إنتاج مجمع صيدال للأنسولين من أجل ضمان تلبية الطلب المحلي المتنامي و المقدر حاليا بحوالي 5 مليون قارورة نهاية 2016.

و يطمح مجمع صيدال إلى رفع رقم أعماله من 12 مليار دج إلى أكثر من 40 مليار دج على المدى المتوسط، و يعد المجمع ثلاثة فروع إنتاج بالجزائر العاصمة: بيوتيك (الحراش) و صوميديال (واد السمار) و فارمال (الدار البيضاء) بالإضافة إلى انتيبيوتيكال (المدية) و9 مصانع إنتاج بقدرة إجمالية تقدر ب 200 مليون وحدة– بيع[1].

أما فيما يتعلق بالابتكار الصيدلاني والتطوير التكنولوجي فإن طموحات المجمع موجهة نحو:

– أشكال جديدة من استعمالات الأدوية؛

– العمل على تنفيذ ابتكارات في إجراءات التصنيع والرقابة*؛

– تثمين حظيرة النباتات الطبية من خلال إدماجها في عملية تطوير الأدوية ذات الأصل النباتي[2].

المطلب الثاني: الجاذبية الاقتصادية لسوق الصناعة الصيدلانية

تعرف الصناعة الصيدلانية في الجزائر نموا مضطردا، ما يجعلها من بين القطاعات الريادية التي تعتمد على المرافقة المستمرة للسلطات من خلال الأهمية البالغة التي تكتسيها في مختلف برامج دعم النمو الاقتصادي.

---

[1] « **Rencontres avec l'Industrie Pharmaceutique Algérienne** »; Op.cit.

* سمحت إستراتيجية الابتكار التي تبناها مركز البحث والتطوير أثناء سنوات 2005–2010 بالحصول على 15 براءة اختراع من المعهد الوطني للملكية الصناعية، وهو ثمرة تعبئة معنوية للموارد البشرية و توفر الشروط المادية والمالية، شراكة ناجحة مع مخابر البحث الأجنبية خاصة فيما يتعلق بتطوير الأدوية ذات المنشأ النباتي، ففي سنة 2007 منحت المنظمة العالمية للملكية الفكرية (OMPI) لمركز البحث والتطوير التابع لمجمع صيدال جائزة أحسن اختراع لسنة 2007 بفضل مصفوفة التفكك السريع، كما أن مركز البحث والتطوير يعمل بالتنسيق مع المعهد الوطني للملكية الصناعية من اجل استغلال المعلومة التكنولوجية لبراءات الاختراع وهذا لحماية إنتاجها العلمي.

[2] Boumediene. D ; Op.Cit ; p.17

الجدول رقم (36): سوق الأدوية في الجزائر

مجموع المنتجات المسجلة في البطاقية الوطنية للأدوية	5584
أدوية جنيسة	(%71) 3955
منتجات مصنعة محليا	(%29) 1631
الأصناف العلاجية	27

المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم، سبتمبر 2012

الجدول رقم (37): التصنيف وفقا لطبيعة النشاط

نوع النشاط	عدد العلامات المسجلة	عدد الأدوية الجنيسة	عدد العلامات المصنعة محليا
الإنتاج المحلي	(%24.17) 1350	(%94)1268	(%06)82
التوضيب و التعبئة	(%12.07)674	(%93) 627	(%07) 47
الاستيراد	(%63.75) 3650	(%57.66) 2058	(42.19) 1502
مجموع الوحدات المصنعة	(%100) 5584	(%71) 3953	(%29)1631

المصدر: موقع وزارة الصناعة والمناجم، سبتمبر 2012

الشكل رقم (40): تصنيف أنشطة الصناعة الصيدلانية

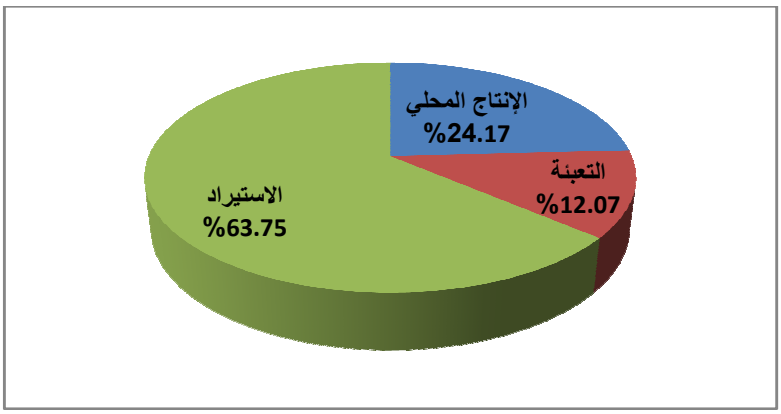

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

الجدول رقم(38): تطور عدد علامات الأدوية المنتجة محليا بين سنوات (1996-2012)

السنة	عدد علامات الأدوية المسجلة
1996	27
1997	120
1998	81

1999	62
2000	42
2001	32
2002	31
2003	50
2004	52
2005	76
2006	137
2007	133
2008	138
2009	100
2010	122
2011	60
2012 (السداسي الأول)	89
المجموع	1350

المصدر: مدونة وزارة الصناعة والمناجم: سبتمبر 2012

الشكل رقم(41): تطور عدد علامات الأدوية المنتجة محليا بين سنوات (1996-2012)

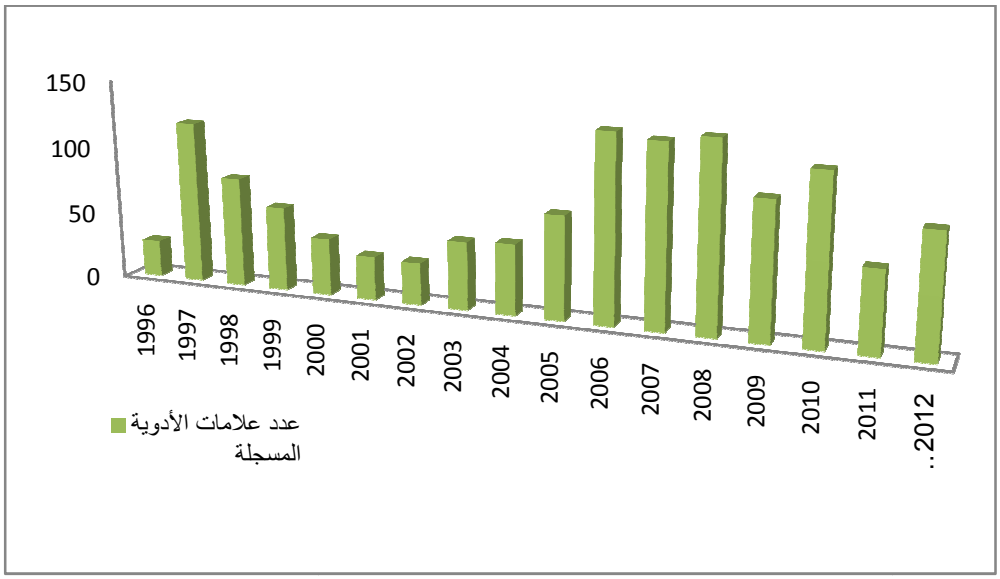

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

الجدول رقم(39): تقديرات الطلب على الأدوية في الجزائر خلال الفترة 2005-2015

السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الطلب (مليون وحدة)	930	950	980	1010	1040	1070	1100	1120	1150	1180	1210

Source: « étude sur les prévisions de demande »; (2003); direction marketing et l'information médicale; groupe Saidal; Mai.

الجدول رقم (40): عدد أصناف أدوية الإنتاج المحلي وفقا للأصناف العلاجية

رقم	الصنف العلاجي	عدد الأدوية المسجلة
01	أمراض القلب	154
02	الأمراض المعدية	145
03	أمراض التغذية / السكري	143
04	مسكنات الآلام	134
05	أمراض الجهاز الهضمي	132
06	الأمراض التنفسية	127
07	مضادات الالتهاب	115
08	الأمراض النفسية	99
09	الأمراض الجلدية	70
10	الأمراض العصبية	34
11	أمراض الحساسية	30
12	المطهرات ومضادات التعفن	27
13	أمراض المفاصل	25
14	المسالك البولية وأمراض الكلى	22
15	أمراض الغدد	21
16	أمراض الدم	17
17	أمراض العيون	14
18	أمراض الأنف والحنجرة	14
19	أمراض النساء	08
20	أمراض السرطان	06
21	التخدير	05
22	مضادات الفطريات	03
23	الأمراض الطفيلية	03
24	أمراض الأذن	02
	المجموع	1350

المصدر: موقع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

الجدول رقم (41): عدد أصناف الأدوية المستوردة وفقا للأصناف العلاجية

رقم	الأصناف العلاجية	عدد الأدوية
01	الأمراض المعدية	661
02	أمراض القلب	356
03	أمراض الجهاز الهضمي	236
04	أمراض التغذية /السكري	220
05	أمراض العيون	207
06	أمراض السرطان	198
07	أمراض الغدد	195
08	مضادات الالتهاب	188
09	الأمراض النفسية	185
10	الأمراض الجلدية	182
11	أمراض الجهاز التنفسي	134
12	أمراض الدم	125
13	الأمراض العصبية	98
14	التخدير	96
15	أمراض النساء	80
16	مسكنات الألم	73
17	أمراض المفاصل	69
18	أمراض الحساسية	52
19	أمراض الجهاز البولي والكلى	43
20	أمراض الأنف	38
21	التشخيص	31
22	الأمراض الطفيلية	27
23	أمراض الأسنان	23
24	أمراض الأذن والحنجرة	22
25	أمراض أخرى	11
26	علم السموم	10
	المجموع	3560

المصدر: موقع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

الجدول رقم (42): وضعية الاستثمار في تصنيع المواد الصيدلانية إلى غاية 31 ماي 2012

الإنتاج	عدد الوحدات المعتمدة
التصنيع	103

التعبئة	20

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار، تقرير الصناعة لسنة 2012.

الجدول رقم (43): توزيع وحدات الإنتاج وفقا لطبيعة المواد الصيدلانية

وصف المنتج	عدد الوحدات الإنتاجية المعتمدة	%
الأدوية	60	58
المستهلكات	23	22
المطهرات	10	10
الكواشف الطبية	06	06
منتجات الأسنان	02	02
الغازات الطبية	02	02
المجموع	103	100

المصدر: وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

الشكل رقم (42): توزيع وحدات الإنتاج وفقا لطبيعة للمنتجات الصيدلانية

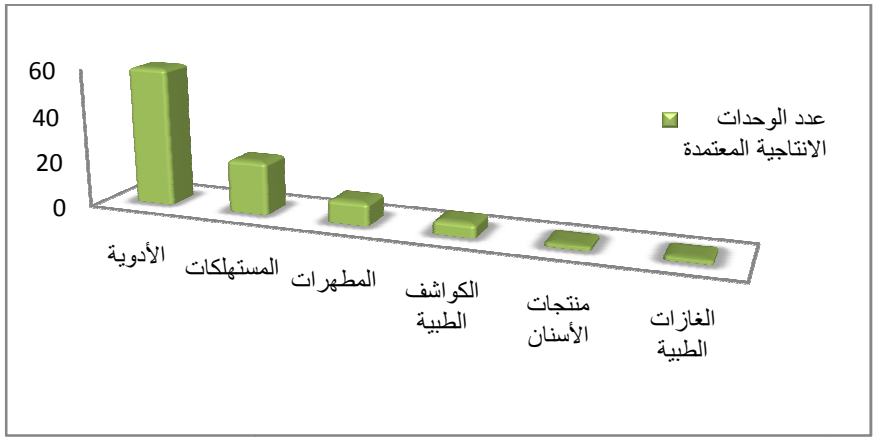

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

الجدول رقم (44): تطور وحدات الإنتاج من 1995إلى 2011

السنة	عدد الوحدات الإنتاجية المعتمدة
2000-1995	22
2005-2001	30
2010-2006	44
2011	07
المجموع	103

المصدر: موقع وزارة الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات

الشكل رقم (43): تطور وحدات الإنتاج من 1995إلى 2011

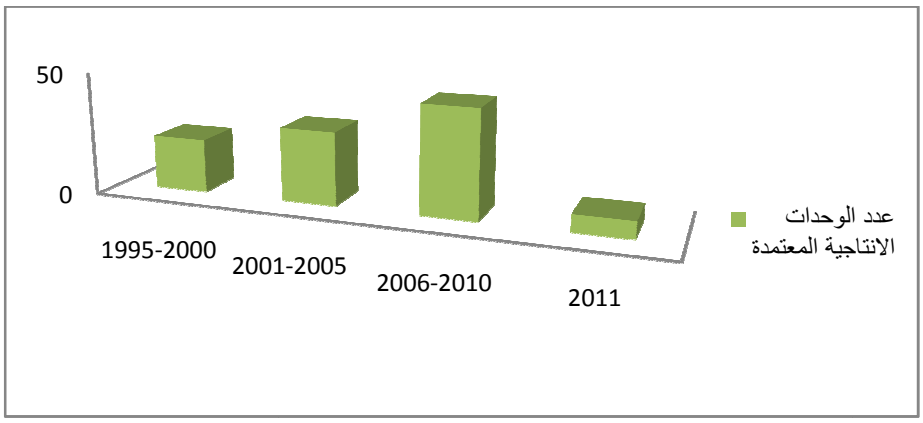

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

الجدول رقم (45): مراحل تطور المشاريع الاستثمارية للمنتجات الصيدلانية إلى غاية 2012/06/30

مرحلة المشروع	العدد
مرحلة أولية(الدراسات)	42
مرحلة متقدمة	18
في طور الانجاز	14
جاهزة	64
المجموع	138

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار

الجدول رقم(46): المشاريع الاستثمارية المصادق عليها (كافة صيغ المنتجات الصيدلانية)

السنوات	عدد المشاريع المصادق عليها
2005-2000	55
2011-2006	62
2012	21
المجموع	138

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار

الشكل رقم (44): عدد المشاريع المصادق عليها إلى غاية 2012

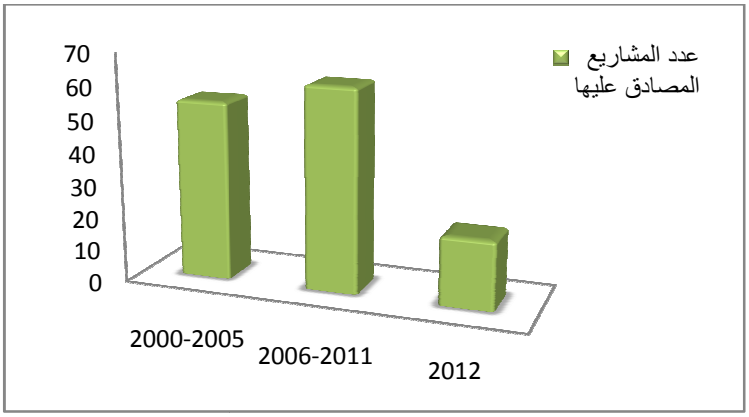

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

الجدول رقم (47): توزيع المشاريع الاستثمارية وفقا لطبيعة المنتجات الصيدلانية

وصف المنتج	عدد الوحدات الإنتاجية المتوقع استلامها
الأدوية	99
المستهلكات	18
المطهرات	11
الكواشف الطبية	08
منتجات الأسنان	01
الغازات الطبية	01
المجموع	138

المصدر: وزارة الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار

الشكل رقم (45): عدد الوحدات الصناعية المتوقع استلامها إلى غاية 2015

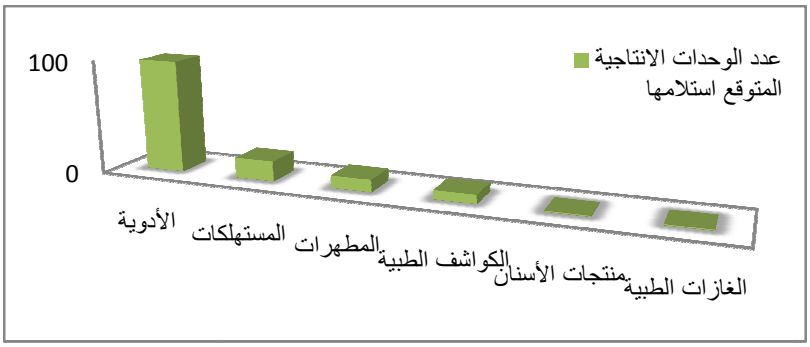

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول السابق

الجدول رقم (48): صيغ تمويل الصناعة الصيدلانية في الجزائر

الوحدة: مليار دج

السنة	2000	2007	2009	2010	2012
التمويل العمومي	39	161	184	195	412
الضمان الاجتماعي	21	35	38	38	48
المجموع	60	196	222	233	460

المصدر: "**نشرية المعلومات الاحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" رقم 21، مارس 2012، ملف قابل للتحميل على الرابط التالي: www.mipme.dz

❖ **التـــعليـــــــق:**

على الرغم من عدد المشاريع الضخمة التي من شانها أن تغطي نسبة من الأصناف الدوائية في السوق المحلية، ولكن تبقى الفجوة واضحة بين المشاريع المادية والتكوين وهذا يعود أساسا إلى غموض العلاقة بين الجامعة واحتياجات هذا النوع من الصناعات مع ضمان الجودة[1]، كما أن هذا الحجم من الاستثمارات والتي تعود جلها إلى شراكات مع مخابر أجنبية يتطلب ضرورة تعديل قانون الصحة و جعله يتماشى مع المعايير الدولية، وعلى رأسها العنقود البيوتكنولوجي، وبعث دفتر شروط جديد لمتعاملي الصناعة الصيدلانية وهذا استنادا على التقدم الواسع الذي عرفته الصناعات الصيدلانية خلال عشر سنوات حيث تضاعف الإنتاج 10 مرات وتلبية 40% من المتطلبات الداخلية.

ولفعالية هذه المشاريع فإن عوامل نجاح أخرى أهمها تقريب المحيط الأكاديمي خاصة المخابر الجامعية والتركيز على التخصصات التي لازالت حكرا على الدول المتقدمة، مع ضرورة تخصيص أقاليم ذات طابع علمي وتقريبها من الوحدات الصناعية[2].

وهنا من الضروري التحدث عن الإعفاء المالي بجميع أنواعه على الاستثمارات العلمية وتشجيع تمويل نتائج البحوث العلمية واستغلالها من طرف خلايا البحث المخبري والتطوير مع إشراف الوكالة

---

(1) ALI .A.; **« le triple rôle de l'état dans l'industrie pharmaceutique algérienne » ;** document téléchargeable sur le lien : www.ciopf.org/content/download/672/.../CIOPF08_CNOP_**Algérie**.pd Le : 17/11/2014.

(2) **«Rencontres avec l'Industrie Pharmaceutique Algérienne : Rencontres Acheteurs » ;** Algérie – Alger -15 & 16 décembre 2012; Document téléchargeable sur le lien: http://export.businessfrance.fr/Galerie/Files/Agenda/plaquette-alger.pdf; consulté 08/05/2014.

الوطنية للدواء التي تعد بمثابة سلطة ضبط للمنظومة الدوائية في الجزائر، والتي تتكفل بتسيير البحوث والمنتجات الدوائية والحيوية.

المطلب الثالث: دراسة معامل التوطن الصناعي للصناعة الصيدلانية في اقليم الجزائر العاصمة

بالنظر إلى المؤهلات السوسيواقتصادية التي تملكها الجزائر العاصمة فهي من الناحية النظرية مثالية لاستقبال عنقود صناعي وبحثي لتوطيد العلاقة بين الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية لهذا يتوجب استخدام تقنيات التحليل الكمي لدراسة الملامح الأساسية لهيئات العنقود من خلال الحكم على جاذبية الصناعة في إقليم الجزائر العاصمة لهذا الغرض يمكن دراسة عدة معاملات أهمها معامل التوطن:

يدرس معامل التوطن كثافة التركز النسبي للصناعات الخالقة للقيمة المضافة في الإقليم، ومن الناحية النظرية فإنه يتطلب معرفة مسبقة بحجم صادرات هذا الإقليم من السلع الصناعية والخدمات المراد قياس جاذبيتها، وبالنظر إلى صعوبة الحصول على مثل هذه البيانات فإنها تعوض بقيمة معامل التوطن الذي يعطى بالعلاقة التالية[1]:

معامل التوطن الصناعي: عدد المنشآت الصناعية المطلوب قياس توطنها في إقليم ما / إجمالي عدد المنشآت بالصناعات المختلفة في نفس الإقليم

كلما اقترب هذا المعامل من الواحد الصحيح كلما دل على تركز للصناعة في هذا الإقليم، وفي حالة الجزائر ووفقا لنتائج الإحصاء الاقتصادي ستتم مقارنة معامل التوطن الصناعي في إقليم الجزائر العاصمة بمعامل التوطن الصناعي الوطني.

[1] مجوب، خيرالدين، "**سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة**"، اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر" دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج، 18/17 ماي 2010، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج.

الجدول رقم (49): الوحدات الصناعية الناشطة في إقليم الجزائر العاصمة وعدد العاملين بها

الوحدات الصناعية	عدد الموارد البشرية
الحراش	330
واد السمار	260
الدار البيضاء	370
صيدال- PFIZER	280
الكندي	100
دار الدواء	196
صيدال-SANOFI	170
SPIMACO	143
JOPM	217
NOVO NORDISK	450
SERVIER	286
GSK	134
12 وحدة صناعية	2.936
عدد الوحدات الصناعية على المستوى الوطني147	عدد الموارد البشرية في الصناعة الصيدلانية على المستوى الوطني 6.820

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على:

- النتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي؛
- الموقع الرسمي لمجمع صيدال؛
- موقع وزارة الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار

الجدول رقم (50): عدد الوحدات الاقتصادية في إقليم ولاية الجزائر

إقليم الجزائر العاصمة	الوحدات الاقتصادية			
	الأشغال العمومية	التجارة	الصناعة	الخدمات
المجموع الوطني 934 250	9 117	511 700	95 445	317 988
	1048	54.632	8.892	23.447

المصدر: النتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي، جوان 2011

الجدول رقم (51): القواعد الصناعية في إقليم الجزائر العاصمة

الصناعة الغذائية التحويلية	المعادن و موارد البناء	تحويل المعدن	الصناعات الجلدية	الصيانة و التصليح	أنشطة إنتاجية أخرى	أنشطة خدمية
1349	381	1612	1918	375	1744	96

المصدر:من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات مديرية الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار لولاية الجزائر سنة 2013

معامل التوطن الصناعياقليم الجزائر العاصمة = **8892/12 =15%**

وبمقارنة معامل التوطن لإقليم الجزائر العاصمة مع معدل التوطن الوطني نجد:

معامل التوطن الصناعي الوطني: **95445/147 = 16%**

وبهذا يقترب معامل التوطن الإقليمي في ولاية الجزائر من معامل التوطن الصناعي الوطني ما يدل على قوة تركز فعاليات الصناعة الصيدلانية في إقليم الجزائر العاصمة، و لتأكيد الأمر سنعتمد أيضا على دراسة معامل تركيز الموارد البشرية في هذه الصناعة إقليميا.

الجدول رقم (52): أهم الأنشطة المنتشرة على مستوى الإقليم

عدد المؤسسات العمومية	عدد مناصب العمل	عدد المؤسسات الخاصة	عدد مناصب العمل
323	35420	71681	117418

المصدر: مديرية الصناعة والمناجم وترقية الاستثمار لولاية الجزائر 2012

معامل التوطن الصناعيللموارد البشرية في اقليم الجزائر العاصمة = $\frac{N_{A.R}}{N_R}$

حيث:

$N_{A.R}$: عدد الموارد البشرية في الصناعة A ضمن الإقليم R

N_R: عدد الموارد البشرية العاملة بالإقليم

وعليه فإن معامل التوطن الصناعي للموارد البشرية **152838/2936 = 1.92%**

وهو معدل قياسي بالنظر إلى تركيز الموارد البشرية في نفس الصناعة لولاية قسنطينة مثلا(0.45%)،

الشكل رقم (46): تركز الوحدات الإنتاجية للصناعة الصيدلانية في إقليم ولاية الجزائر

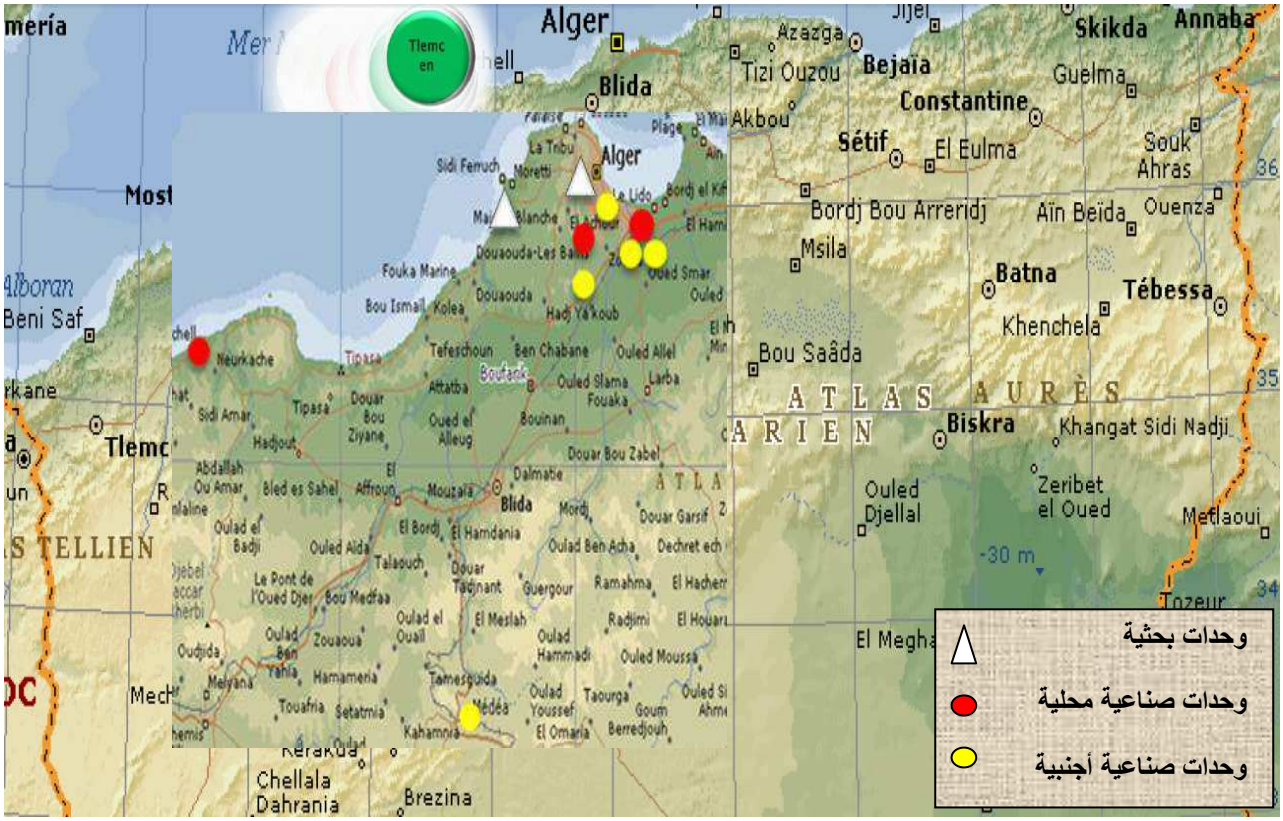

المصدر: من تنفيذ الباحثة بالاعتماد على معطيات الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم

المبحث الرابع: نحو تفعيل العنقود الصناعي للصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية في إقليم الجزائر العاصمة

تمهيد:

كنا قد تطرقنا في المحاور السابقة عن الأهمية المتزايدة التي أضحت تكتسيها الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية، والبحث في إشكالية توطينها المناسب في الفضاءات الإقليمية ، وقد بينت النتائج التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الإحصائية طبيعة التوطين والأقاليم المحلية الملائمة لها وفقا لدرجة تركز الصناعة لاحتضان عنقود يشكل حلقة مهمة لتنافسية الإقليم وهذا ما يتوافق مع ما وضعته السلطات من خلال إقرار إقامة عنقود صيدلاني موجه نحو تطوير أداء الصناعة الصيدلانية مع تفعيل البحث التطبيقي في البيوتكنولوجيا الطبية، تكملة لتنفيذ الشق المتعلق بضمان تنافسية وجاذبية الإقليم التي حدد معالمها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

المطلب الأول: واقع الجاذبية الإقليمية في الجزائر:

أولا- أقطاب الجاذبية والعناقيد الصناعية:

يتمثل دور الجماعات الإقليمية كوسيط عن الدولة في إعطاء دفعة مختلفة لصالح الاستثمار المحلي، الاستثمار الأجنبي وإدماج المؤسسات ضمن هذا المسعى، وهي مقاربة متعددة المعايير بالنسبة للأقاليم المحلية كونها تأخذ بعين الاعتبار جاذبية الفضاءات وإعادة التوازن الحضري من خلال دراسة: كثافة المؤسسات، الهياكل المادية، القدرات الإبداعية، التحكم التكنولوجي وقدرات التكوين العالي والمهني، أما فيما يتعلق بالعناقيد الصناعية فإنها مناسبة للأقاليم التي تضم أكثر من مؤسسة كبيرة تعمل في نشاط معين كالصناعة الغذائية في بجاية والالكترونيات في برج بوعريريج وسيدي بلعباس؛ كونها مناسبة لتأسيس علاقات أكثر نضجا خاصة مع المحيط الأكاديمي.

تم ضبط ستة عناقيد صناعية(أقطاب تنافسية) وأقطاب جاذبية تمت هيكلتها وفقا لكثافة النسيج المؤسساتي لكل إقليم وبالتوافق مع الخلفية الصناعية التي أشرنا إليها في الجدول السابق وهي:

1- سيدي عبد الله (البويبنان) على المدى القصير؛

2- وهران – سيدي بلعباس- تلمسان (على المدى المتوسط)؛

3- قسنطينة – عنابة – سكيكدة (على المدى المتوسط)؛

4- بجاية- سطيف برج بوعريريج (المدى المتوسط)؛

5- ورقلة- حاسي مسعود- غرداية (المدى المتوسط)؛

6- بوغزول- المدية- الأغواط[1].

الجدول رقم (53): الأقطاب التنافسية الموزعة عبر الأقاليم المحلية

1-أ قطب سيدي عبد الله للتكنولوجيات المتقدمة:

الفروع	مؤسسات الدعم
- تكنولوجيا الإعلام والاتصال **- الاتصالات والرقاقات الالكترونية من خلال**	- المعهد الوطني للإعلام الآلي(INA) - جامعة العلوم والتكنولوجيا- هواري بومدين(USTHB) - المدرسة الوطنية المتعدد التقنيات

[1] المخطط لوطني لتهيئة الإقليم

الإعلام الآلي **– الوسائط المتعددة** ***التكنولوجيات المتقدمة** **– الروبوتيك– الآلات** **– أنظمة المعلومات المتقدمة (الأنظمة الخبيرة– الأنظمة الذكية)** **– معالجة الإشارة (صورة– صوت)** **– تكنولوجيا الليزر** **– فيزياء المسطحات** **– النانوتكنولوجيا**	مركز البحث في تطوير التكنولوجيات المتقدمة(CDTA) – مركز تطوير تكنولوجيات الإعلام والاتصال (CERTIC) – مركز الدراسات والبحث في المعلومة العلمية و التقنية (CERIST) – جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بالتنسيق مع مركز البحث في التكنولوجيات المتقدمة –جامعة هوري بومدين للعلوم والتكنولوجيا بالتنسيق مع جامعة البليدة – مركز التلحيم والمراقبة التابع لمركز البحث في التكنولوجيات المتقدمة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

1– ب قطب بوينان مدينة سيدي عبد الله:

الفروع	مؤسسات الدعم
– البيوتكنولوجيا **– الصناعات الغذائية**	– المعهد الوطني للفلاحة (الجزائر العاصمة) – المعهد الوطني للبحث الفلاحي – جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا– جامعة البليدة (تكوين متدرج – ما بعد التدرج في البيوتكنولوجيا الفلاحية
البيوتكنولوجيا **الصحة والصيدلة**	– معهد باستور – مركز ماري كوري لمكافحة السرطان – قسم الصيدلة التابع لمعهد العلوم الطبية الجزائر والبليدة – قسم الهندسة الحيوية (جامعة هوراي بومدين للعلوم والتكنولوجيا– جامعة البليدة). وحدة البحث التابعة لمجمع صيدال

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

2– قطب وهران– سيدي بلعباس– تلمسان:

الفروع	مؤسسات الدعم
– الكيمياء العضوية **الطاقات الأحفورية**	– قطب البحث والتطوير معتمد من طرف وزارة الطاقة (تمييع، تكرار، بتروكيمياء، التحكم في الطاقة، البيئة، المعادن، الطاقات المتجددة)

	– مخبر الكيمياء العضوية التابعة لجامعة وهران
– التكنولوجيات الفضائية	المركز الوطني للتكنولوجيات الفضائية – مخبر معالجة الإشارة، الأنظمة الخبيرة، الأنظمة الذكية – جامعة سيدي بلعباس، مخبر الإعلام الآلي، الأنظمة الذكية.
– الاتصالات	– مخبر البحث في الاتصالات – جامعة تلمسان – وحدة الاتصالات – وهران

3– قطب قسنطينة، عنابة، سكيكدة:

الفروع	مؤسسات الدعم
– البيوتكنولوجيا	المدرسة الوطنية العليا للبيوتكنولوجيا – جامعة قسنطينة" مخبر البحث في البيوتكنولوجيا النباتية، الميكروبيولوجيا، الوراثة – جامعة عنابة" مخبر البيوكيماء، الميكروبيولوجيا قسم الصيدلة (معهد العلوم الطبية لجامعتي قسنطينة وعنابة)
الميكانيك	– المركز الوطني للتكنولوجيا الصناعية
البيتروكيمياء	مخبر البيتروكيماء الصناعية " جامعة سكيكدة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

4– قطب بجاية– سطيف– برج بوعريريج:

الفروع	مؤسسات الدعم
صناعة اللدائن	– جامعة سطيف" مخبر المعادن العضوية – جامعة بجاية " مخبر المعادن العضوية
البيوتكنولوجيا الغذائية (تابع إداريا لعقدة قطب قسنطينة)	– جامعة سطيف" مخبر البيوكيماء الميكروبيولوجيا" – جامعة بجاية " مخبر الميكروبيولوجيا بمساهمة المركز الوطني للبحث في البيوتكنولوجيا (قسنطينة)
الروبوتيك	جامعة سطيف: – مخبر " البصريات الالكترونية" – مخبر "الأنظمة الذكية" – مخبر" الاعلام الآلي للروبوتيك

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

5-قطب ورقلة- حاسي مسعود- غرداية

الفروع	مؤسسات الدعم
بتروكيمياء **الطاقات الاحفورية(عقدة قطب وهران)** **الطاقات المتجددة الشمسية والهيدروجينية**	- معهد الطاقات الاحفورية في المدينة الجديدة حاسي مسعود* - معهد الطاقات المتجددة في المدينة الجديدة حاسي مسعود - وحدة البحث في الطاقات الجديدة (غرداية) - مخبر البحث في الطاقات الجديدة " جامعة ورقلة"
- الفلاحة الصحراوية "البيوتكنولوجيا في المناطق الرطب، الضغط المائي وصعود المياه	

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المخطط الوطني لتهيئة الاقليم

6- قطب المدية- بوغزول- الاغواط: تعد المدينة الجديدة بوغزول بوابة معاصرة للجنوب الكبير وتحضير الجهة الجنوبية للتحديات الكبرى للتغيرات المناخية (التقنيات الحضرية، إعادة الرسكلة، الفاعلية الحرارية، الأنظمة الذكية) مع الأخذ في الحسبان تحسين الإطار المعيشي للسكان وتأهيل المدينة، مع تهيئة مدينية أكثر احتراما للبيئة واقل استهلاكا للطاقة والموارد الطبيعية.

الفروع	الوصف
القطاعات المفتاحية	الطاقات المتجددة البيوتكنولوجيا- الصحة، الفلاحة، التغذية الموارد المائية
تهيئة الاقليم	المناطق الرطبة، السكان، صناعة البناء والتهيئة الحضرية، السياحة البيئية
الصيدلة	المدية، البويرة

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

2- المناطق المدمجة للتنمية الصناعية:

تتمثل هذه الأخيرة في الأصل في تحويل المناطق الصناعية الحالية المتواجدة في (الجزائر، بومرداس، بجاية، تيزي وزو، البليدة، المدية، وهران، سيدي بلعباس، تلمسان، مستغانم، غليزان، معسكر، تيارت سعيدة، بسكرة، المسيلة[1]) إلى وحدات تشكل خلفية للعناقيد الصناعية الكبرى كونها تضم تراكما

* تسعى المدينة الجديدة لحاسي مسعود لان تلعب دورا محوريا لصالح التنمية المستدامة في الجنوب (الطاقات المتجددة، البيوتكنولوجيا في المناطق الرطبة).

[1] بالاعتماد على نتائج دراسة كثافة التوطن الصناعي في المبحث الأول من هذا الفصل.

معتبرا في رأس المال البشري والتنظيمي وجعلها متعددة الخدمات، أما المتخصصة منها فهي: جيجل، سكيكدة، وهران– ارزيو، ورقلة– حاسي مسعود).

3– الحظائر التكنولوجية داخل المدن والمدن الجديدة:

إن المزايا التي تقدمها المدن الجديدة كأقاليم حضرية هدفها الاستدامة مزودة بتقنيات الربط خاصة التكنولوجيات المتقدمة وعوامل أخرى تتضمن الهياكل العصرية الخلاقة لتخصصات علمية؛

4– أقطاب الجاذبية الريفية:

تعمل هذه الأقطاب كظهيرة للمدن في إطار تجسيد إستراتيجية التنمية الريفية عمادها الفلاحة وتثمين الأوساط الطبيعية المنتجة، هدفها تثبيت السكان ورفع مستويات التشغيل بإدخال التكنولوجيا الفلاحي العالية، وإلحاق مخابر البحث والدعم الفلاحي وعليه فقد اقترح مخطط تهيئة الإقليم 2030 خلق الفضاءات التالية[1]:

- قطب البويرة، بجاية– سكيكدة؛
- قطب الجزائر، البليدة– تيبازة– بومرداس– تيزي وزو (الفلاحة البيولوجية)؛
- قطب قسنطينة– سطيف تيارت (الحبوب والبقول الجافة)؛
- قطب الجلفة – الأغواط – البيض– النعامة (الثروة الحيوانية خاصة الأغنام و الماعز)؛
- قطب الواد– بسكرة– طولقة– ورقلة (واحات النخيل)؛
- قطب الطارف– عنابة (الطماطم الصناعية وتربية المائيات).

5– أقطاب الجذب السياحي:

يكمن جوهر أقطاب الجذب السياحي في بناء تجمعات سياحية تتركز حول تنشيط المقصد السياحي للأقاليم المحلية؛ كونها وجه آخر من جاذبية الإقليم من جهة و مدخلا من مداخل التنمية الإقليمية المستدامة، باعتبار أن القطب السياحي توليفة من القدرات السياحية الطبيعية والاصطناعية وتجهيزات الترفيه، الأنشطة والتراث ويمكن أن تتم بالتآزر مع مشاريع لتنمية الإقليم على أن تصبح جزءا

[1] المخطط الوطني لتهيئة الإقليم2030.

من علامة الإقليم و الجزائر عموما ووجهة مفضلة ومصدرا للاستقرار، وقد تم ضبط سبع أقطاب جاذبية سياحية هي[1]:

الجدول رقم(54): أقطاب الجاذبية السياحية

قطب الجاذبية السياحية : شمال شرق	عنابة، الطارف، سكيكدة، قالمة، سوق أهراس، تبسة
قطب الجاذبية سياحية شمال وسط	– الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، الشلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية؛
قطب الجاذبية شمال غرب	– مستغانم، وهران، عين تيموشنت، تلمسان، معسكر، سيدي بلعباس، غليزان؛
قطب الجاذبية السياحية جنوب شرق	– (الواحات): غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة؛ القصور، ادرار، تيميمون، بشار
قطب الجاذبية السياحية: جنوب –غرب	الطاسيلي، إليزي، جانت
قطب الجاذبية السياحية: الجنوب الكبير	الأهقار، تمنراست

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على معطيات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

ثانيا: المؤسسات المكلفة بتهيئة وجاذبية الإقليم

إن الطابع الشبكي لتهيئة الإقليم يطرح بالضرورة مسألة وطبيعة وكثافة العلاقة بين الوزارات وتقسيم بروتوكول العلاقات الرسمية وهذا ما تم أخذه بعين الاعتبار عند تنصيب الهيئات التالية:

1- الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم (ANAAT):

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 82/177 الصادر بـ 1980 ثم تم إعادة إحياء الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 11/137 الصادر بـ 2011/03/28 تحت تسمية الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم (ANAAT)، وهي وحدة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (EPIC) ممثلة في أربع مديريات جهوية: وسط، شرق/ غرب وجنوب على شكل مندوبيات وفروع[2]*.

---

[1] رحيم، حسين، "**دور العناقيد السياحية في تنمية الاقاليم الريفية حالة مناطق الهضاب العليا**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول التجمعات و العناقيد الصناعية ودورهما في تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 12/13- ماي 2013.

[2] voir : www.Anaat .dz consulté le 17/09/2014.

* أنظر الملحق رقم (04).

أعدت ANAAT طوال عقدين من الزمن العديد من الدراسات لمساعدة وتقديم الاستشارة للوزارات، الإدارات، الجماعات الإقليمية إلى جانب عدد من المتعاملين التقنيين والاقتصاديين، اليوم وبفضل تنوع كفاءاتها ونوعية خدماتها فهي الشريك المفضل لهذه الهيئات في انشغالاتهم المرتبطة بوضع سياسات التنمية الإقليمية وتسيير الموارد والديناميكية ذات العلاقة بتحسين الإطار الحضري: الانشغالات الثقافية، والاجتماعية والصناعية إضافة إلى تحسين الإطار المعيشي للمواطن.

في إطار سياسة تهيئة الإقليم فإن الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم ANAAT مكلفة بـ:

– المشاركة في إعداد السياسات والبرامج الوطنية للتهيئة وتنمية الإقليم؛

– تنفيذ كل الدراسات والخبرات فيما يتعلق بتهيئة الإقليم اعتمادا على الأبعاد المؤسساتية لكل إقليم وخصائصه؛

– المشاركة في الدراسات الإستشرافية؛

– ترقية جاذبية وتنافسية الإقليم؛

– المساهمة في التنسيق ووضع السياسات القطاعية والتي حدد ملامحها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛

– تشكيل وتحديث بنك البيانات فيما يتعلق بمناهج ومعطيات تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة؛

– الوكالة بإمكانها إعداد دراسات تقييم أو الموافقة على دراسات إقليمية والقيام بالاستشارات التي لها علاقة بكفاءاتها لصالح الجماعات المحلية والمنظمات العمومية والخاصة والإدارة[1].

تضمANAAT عددا ممتازا من إطارات التهيئة الحضرية: جغرافيين، اقتصاديين، مخصصين في علم الاجتماع، علم الديموغرافيا، وحتى قضاة في المسائل الإدارية والعقارية، مهندسين فلاحيين، مهندسين في الري والهيدروليك، مهندسي الجيولوجيا، علم البيئة، والتهيئة الجمالية على شكل فرق عمل متخصصة من شانها أن تضع إطارا واسعا لحصر التصورات المتعلقة بتصميم أفضل سيناريو لإشكالية التهيئة المطروحة عليها*.

(1) Ibid.

* نظرا إلى تقسيم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى المخطط الجهوي لتهيئة الإقليم ثم إلى مخطط التهيئة الولائية وعلى الصعيد القاعدي " البلدية" مخطط (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) حيث إن خبرة الوكالة ومعرفتها المعمقة بالأقاليم وإنجازها خدمات المساعدة ساعدها ذلك على تطوير أدوات قيمة لاتخاذ القرارات وهي لوحات القيادة، بنوك المعطيات وجعلها في خدمة الجماعات الإقليمية ومصالح الدولة.

وبالنظر إلى التطورات الاجتماعية والاقتصادية التي عرفتها بلادنا و آثارها فإن وكالة تهيئة و جاذبية الأقاليم تقترح مقاربة تنمية إقليمية و محلية قائمة على تثمين الطاقات الطبيعية والبشرية والاقتصادية في ظل ضرورة ملحة للاندماج في متطلبات الاقتصاد العالمي حيث يتوجب على السلطات خلق التنمية بل العمل على توطينها المناسب أيضا.

لهذا فإن الآلية التي طورتها الوكالة تتمثل في مرافقة الفاعلين المحليين في انشغالاتهم ورد الاعتبار لأقاليمهم (الولايات، التجمعات والبلديات) في خلق الثروة والعمل بالاعتماد على فضاءاتهم الجغرافية كراصدين للتلاحم الإقليمي والمحلي، كما تهتم الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم بتتبع مسار الموارد البشرية إذ تقدم دراسات حول البطاقية الاجتماعية في مختلف الأقاليم بتبيين مناطق الفقر بناء على تحليل متعدد المعايير.

وفي هذا الشأن أنجزت الوكالة عدة دراسات سوسيو–اقتصادية خاصة منها المرتبطة بالتشغيل آخذة بعين الاعتبار عوامل ديموغرافية، (التربية، التكوين، الشباب) من خلال تقييم آثار كل مشروع على التشغيل، كما أنها مكلفة بالدراسات ذات الطابع التخطيطي والبرمجة على غرار إعداد البطاقية المدرسية و التكوين المهني لمختلف الأقاليم المحلية.

هذا وتدعم الوكالة الاستراتيجيات الاقتصادية وتنويع المنتجات كونها تملك رصيدا في المجال التقني (قواعد بيانات إحصائية، تصوير طبوغرافي – جوي) مما يساعدها على إعداد خبرة في الاقتصاد الفلاحي والصناعي وتهيئة المناطق المخصصة للنقل، الوحدات الصناعية وتوطين البنى التحتية والأنشطة الخطيرة كالمحاجر و وحدات تكرير النفط وتأثيرها على البيئة.

2– المرصد الوطني للإقليم (ONT): يعتبر المرصد الوطني أداة ضرورية لمتابعة تطور الأقاليم، تطبيق وتقييم السياسات العمومية الإقليمية من جهة أخرى، تتمثل مهمته تحديدا في جمع وتثمين المعلومة الإقليمية الصادرة عن الفاعلين السوسيواقتصاديين والشركاء العموميين والخواص مختلف قطاعات النشاط، وأداة تقييم تسمح بتقاسم المعارف التي تهم الإقليم والرهانات الاقتصادية والمكانية، إضافة إلى هذا يضطلع المرصد بـ:

- إقامة بنك معطيات مدعما بلوحة قيادة ذات مؤشرات إقليمية؛
- وضع أدوات تساهم في مفاضلة واتخاذ القرارات الإستراتيجية للمشاريع الإقليمية؛
- تقييم السياسات العمومية الإقليمية[1].

[1] أنظر: الموقع الرسمي لوزارة تهيئة الإقليم والمدينة، www.matev.gov.dz، تاريخ التصفح، 2014/04/17.

3- الصندوق الوطني لتجهيز التنمية (CNED): تم إنشاء هذا الصندوق على شكل مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري لتسهيل مهمة تمويل التجهيزات الكبرى والبنية التحتية مع ضمان تمويل مناسب للمجموعات الإقليمية والأعوان الاقتصاديين (قروض/ شراكات).

4- إنشاء مؤسسات عمومية مناسبة للتهيئة (EPAM) و شركات مختلطة وهي صيغة مناسبة لتسهيل المشاريع الكبرى للتهيئة وتنسيق مكوناتها خاصة في المدن الجديدة، أما بالنسبة لشركات الاقتصاد المختلط فهي المؤسسات الأكثر ملاءمة للطابع الإقليمي ومشاريع التنمية المحلية بإشراك الأطراف المعنية: الدولة، الجماعات الإقليمية، القطاع الخاص وهي القاعدة التي يعتمد عليها الذكاء الإقليمي:

- **التشاور:** فعالية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم تعتمد حتما على القدرة على وضع شبكة تجمع مختلف الشركاء والمبادرة من أسفل إلى أعلى وهي مقاربة من شانها تحفيز الطاقات من أجل تنمية الإقليم ويسمح بحكامة الممارسات العمومية، وتقليص تكاليفها وهي المرحلة الأولى لتنفيذ المخطط حيث تقدم الدولة مخطط إنعاش ودعم النمو الخماسي الذي يمتد إلى غاية 2015.

- **منطق الشراكة عام /خاص:**

أثبتت الشراكة عام/ خاص نجاعة كبيرة في الاستجابة لمتطلبات التنمية الإقليمية وفي حالة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛ فإن الدولة تتولى مهمة مرافقة خطوات التنمية والإجراءات التشريعية في حين يضمن القطاع الخاص حشد القوى الإنتاجية على أساس ترتيبات متخذة من طرف الدولة، وهنا تبدأ المرحلة الثانية ما بعد 2015 والتي تمتاز ببروز قوي للقطاع الخاص مع دور متزايد للفاعلين الآخرين: الجامعات الإقليمية والمجتمع المدني.

5- الصندوق الوطني لتهيئة وجاذبية الأقاليم: لا يزال هذا الصندوق غير عملي بعد بسبب غياب النصوص التنظيمية التي تحكمه، حيث انه سيسمح بتمويل علاوات تهيئة الإقليم* خلق مناصب العمل، وتشجيع توسع الأنشطة واحتضان أنشطة البحث والمعرفة[1].

6- **البرنامج الوطني للحظائر الصناعية:** يعد خلق الإطار المناسب لجذب المستثمرين المحليين الأجانب هو تسويق **عرض إقليمي (territorial offer)** يوفر أرضية ملائمة لاستقرار الأنشطة المنتجة في شقها الاقتصادي وتحقيق رضا الهيئات والسكان في شقها الاجتماعي، وتسويق صورة وهوية الإقليم بأبعادها التاريخية والطبيعية على شكل تأثير إعلامي ايجابي كأداة اقتصادية ذكية في شقها

* تشمل هذه العلاوات المستوى الوطني والإقليمي وهي علاوات موجهة للمستثمرين الذين ينشئون ويحافظون ويطورون الأنشطة وفقا لأهداف تهيئة الإقليم.

[1] أنظر : www.aniref.dz، تاريخ التصفح: 2015/09/17.

الإعلامي[1]. لهذا قامت الحكومة بجرد للأقاليم التي تحمل مواصفات معينة لتشكل أقطابا لجذب للاستثمارات والتنمية الجهوية المتوازنة التي تعول عليها السلطات العمومية من أجل الخروج من دائرة التبعية للمحروقات.

حيث انه وبعد أن أعربت عدة أقاليم (ولايات) عن رغبتها في الاستفادة من حظائر صناعية جديدة ضمن البرنامج الوطني للحظائر الصناعية، قامت بتقديم طلبات في هذا الصميم، قامت الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري في بداية 2012 بإحصاء المواقع المحتمل إدراجها لإيواء حظائر صناعية جديدة تمثل جيلا جديدا من الحظائر وذلك استنادا إلى الطلبات التي قدمتها الأقاليم. في هذا الإطار بلغ عدد الحظائر لحد الآن 42 حظيرة صناعية، وهذا العدد قابل للزيادة، أما الأهداف الإستراتيجية لهذا البرنامج فتتمثل في:

- إتاحة فرص جديدة لجيل جديد من الأعمال؛
- استقطاب رؤوس الأموال و إقامة مؤسسات جديدة ؛
- تشجيع الاستثمار الأجنبي؛
- جذب الموارد البشرية المؤهلة والمواهب؛
- الحد من مشكلة العقار الصناعي المؤهل الذي لطالما أرق حاملي المشاريع الاستثمارية الأجانب منهم والمحليين؛
- استحداث وفرة عقارية ذات جودة؛
- المساهمة في دعم المزايا الإقليمية التي تتمتع بها مختلف مناطق الوطن؛
- تعزيز ديناميكية إعادة التوازن الإقليمي فيما يخص النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية للأقاليم؛
- تفعيل جاذبية أقاليم البلاد وكذا قدرتها التنافسية؛
- تثمين الهياكل القاعدية المنجزة لاستقبال الاستثمارات الكبرى؛
- ضمان تسيير مستدام وناجح للحظائر والتي تمثل أقطابا مستقبلية لنمو الأقاليم.

[1] **"amelioration continue des competences et des performances";** bulletin d'info trimestirelles édité par Aniref, document téléchargeable sur lien: www.aniref.dz, consulté le: 17/11/2014.

لقد أولت الوكالة عناية كبيرة لانتقاء المواقع المؤهلة لاحتضان الحظائر إيمانا بان اختيار الموقع الناجح هو من الخطوات الأساسية التي يرتكز عليها نجاح البرنامج ككل، لهذا تم اعتماد مجموعة من المعايير ذات الأولوية والتي تؤدي إلى انتقاء عقلاني ومقنع للمواقع التي ستشكل فيما بعد عامل جذب مهم للأقاليم المحلية التي ستحتضنها.

الجدول رقم (55):المعايير المعتمدة لإنشاء الحظيرة الصناعية المثالية

الحظيرة المثالية			المعالم	
الرقم	المحاور/ المعايير	الأهمية	المؤشرات / الدلائل	التصنيف
01	الطابع العمراني	10%	مرتفع متوسط ضعيف	
02	الموقع، القرب من المناطق الحضرية: المسافة (كم) لـ 3 مراكز عمرانية، الأكثر قربا(مدن) مع ذكر البلديات	15%		
03	المساحة	15%		
04	المسلك/ المنفذ	20%		
05	الهياكل والطرقات والشبكات المختلفة	15%		
06	الخدمات والأنشطة المختلفة	05%		
07	المظاهر البيئية	05%		
08	اقتصاد المعرفة	05%		
09	النسيج الصناعي	10%		
		%100		

المصدر: بيانات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

الشكل رقم (47): توزيع مساحات الحظائر وفقا فضاءات البرمجة الإقليمية

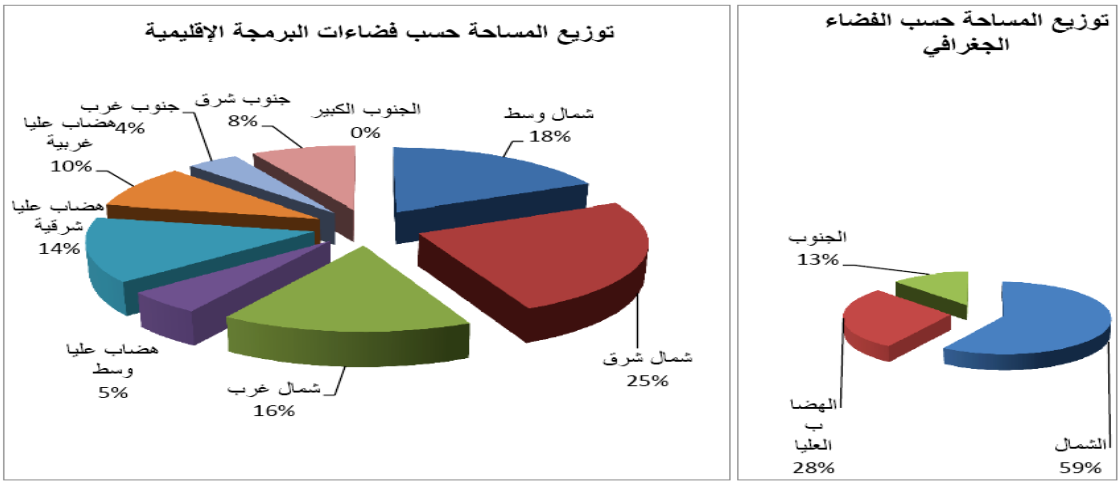

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري

7- الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية:

تسعى الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية إلى تعميم تجربة " الحاضنة التكنولوجية "عبر التراب الوطني وذلك بهدف دعم و مرافقة حاملي المشاريع المتعلقة بتطوير خدمات و نشاطات تكنولوجيات الإعلام و الاتصال في الجزائر، فقد تمكنت الوكالة من مرافقة أزيد من 100 حامل مشروع وذلك على مستوى الحاضنات الثلاثة التي أطلقتها الوكالة منذ إنشائها سنة 2004، وتتواجد هذه الحاضنات بكل من ولاية الجزائر(سيدي عبد الله) و ورقلة و باتنة (جامعة الحاج لخضر) و قريبا سيتم تدشين حاضنتين بكل من ولاية وهران وعنابة [*]

ويقصد بالحاضنة التكنولوجية [**]الإطار العام الذي يدعم أصحاب المشاريع و المبتكرين أو المبدعين و يساعدهم على تطوير أفكارهم ومشاريعهم وتحويلها من فكرة إلى مشروع تجاري قابل للإنتاج والتسويق، وذلك من خلال توفير جميع التسهيلات الإدارية والتكنولوجية والفنية والقانونية.

فالحاضنة التكنولوجية المتواجدة بحظيرة سيدي عبد الله (العاصمة) ترافق لوحدها 70 حامل مشروع تلقوا تكوينا في مجال المقاولاتية وذلك على مدار(أربعة دفعات) و من مجمل هذه المشاريع تم إنشاء 13 مؤسسة صغيرة STARTS-UP تعمل حاليا في السوق الجزائرية.

وتنشط هذه المؤسسات في عدة مجالات منها التجارة الإلكترونية وأيضا في ميدان إعداد أنظمة معلوماتية تستغل لعمليات التسيير المالي للمؤسسات و الدفع الإلكتروني وكذا تنظيم العمل البشري على مستوى المنظمات من خلال الاستفادة من تكنولوجيات الإعلام و الاتصال، خاصة في ظل شروع الجزائر في استغلال الجيل الثالث والرابع للهاتف النقال.

ويعد ولوج هذه المؤسسات الناشئة السوق الجزائرية بمثابة اللبنة الأولى والنواة حقيقية للاقتصاد الرقمي الذي يساهم بطريقة فعالة في بناء الاقتصاد البديل القائم على المعرفة[***]، يرسل صاحب المشروع الملف إلى الحاضنة التكنولوجية قبل نهاية التاريخ المحدد للإيداع و ذلك من أجل اجتياز مرحلة الاختيار

---

[*] حسب ما أكدته مديرة الحاضنات التكنولوجية السيدة رشا بجاوي شاوش في القناة الإذاعية الأولى: حصة رهانات اقتصادية.

[**] تعد الحاضنة التكنولوجية جزء من الحظيرة التكنولوجية التي تضم عدة مرافق منها مراكز بحث و مقرات لمؤسسات تنشط في مجال تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و تهدف الوكالة الوطنية لترقية الحظائر التكنولوجية إلى إنشاء حظيرة تكنولوجية في كل ولاية من ولايات الوطن.

[***] إن حامل المشروع الراغب في للاستفادة من الحاضنة التكنولوجية يجب عليه أن يملأ استمارة المشروع التي يمكن تحميلها مباشرة من الموقع الإلكتروني للوكالة الوطنية لترقية ودعم الحظائر التكنولوجية www.anpt.dz التي تعتبر بمثابة مخطط الإنجاز المشروع وهذا يجعل المرشح يبلور بصفة رسمية مشروعه ويعطيه رؤية مستقبلية، و يقوم صاحب المشروع بتقدم عرض لمشروع أمام لجنة الاختيار والمتابعة التي تتكون من خبراء ذوي مؤهلات متكاملة (تقنية اقتصادية، مالية) ومؤسساتية وأرباب العمل ، وفي حالة الرد الإيجابي من طرف لجنة الاختيار، يدخل المشروع مرحلة الحضانة التكنولوجية، تدوم المرحلة 24 شهرا على أقصى حد.

الأولي للمشروع من طرف لجنة الإشراف التي تدرس خطة العمل الأولية للمشروع ليتم بعد ذلك تسجيله بصفة رسمية ودراسة إمكانية تطويره[1].

ثالثا: فرص مقدمة من طرف المدينة الجديدة

تقع مدينة سيدي عبد الله 25 كلم غرب العاصمة، حيث تم بناء المدينة الجديدة لهدف الاستجابة لحاجيات التوسع الحضري للعاصمة، إلى جانب خلق وتطوير أنشطة نظيفة تتماشى والرؤية المعاصرة للمدينة المبدعة، الذي يساهم في تحسين البيئة المعيشية المعاصرة وبيئة الأعمال للفرص الاستثمارية الجديدة، يتمثل برنامجها في بناء تجهيزات هيكلية على غرار الجامعات و المستشفيات، مراكز الأعمال، المقرات الإدارية، المراكز التجارية، ملاعب القولف، حظيرة تقدر بـ:500.00 ألف سكن و تجهيزات متعددة الإعلام، خلق حظيرة تكنولوجية "قطب تكنولوجي" متخصصة في تقنية الإعلام والاتصال و التي تسمح بتثبيت أنشطة البحث و التطوير و كذلك خلق مؤسسات مصغرة، حيث تجمع هذه الحظيرة مخابر البحث و المؤسسات العمومية و الخاصة الوطنية، الدولية في ظل تدعيم نشوء فضاء ذكي.

المطلب الثاني: الاهتمام بالصناعة البيوتكنولوجية في الجزائر وفكرة مشروع القطب

أولا: بداية الاهتمام بالصناعة البيوتكنولوجية

إن الأبحاث الأكاديمية المتعلقة البيوتكنولوجيا في الجزائر تعود إلى سنة 1985 جد متطورة بالنظر إلى التخصصات، التي تم استحداثها لاستخلاص أدوية حيوية تساهم في الحد من انتشار الأمراض الوبائية، وبالنظر إلى أهمية البيوتكنولوجيا خاصة إذا ما ارتبطت بصحة الإنسان، وهنا نشير إلى الأبحاث الأساسية التي يعمل عليها مخبر البيولوجيا الخلوية والجزيئات الذي ينشط بالتعاون مع معهد باستور وعدد من المستشفيات والمجمع الصيدلاني صيدال[2]، إلى جانب تكوين علمي للطلبة في مختلف التخصصات المتعلقة بتطبيقات البيوتكنولوجيا الطبية كالبيولوجيا الخلوية وعلم الجزيئات والذي يضم سبع أفواج عمل مقسمة على الأعمال البحثية: علم الوراثة، اللسعات العقربية، البيوكيمياء، الأمراض الطفيلية والميكروبيولوجية، كما قدم المخبر 79 نشرية ودراسة علمية أكاديمية كمساهمات علمية مع تكوين مكثف لصالح طلبة الماجستير والدراسات العليا.

تعتبر السوق الجزائرية أكثر من واعدة خصوصا مع استفادة أغلب الجزائريين من إمكانية العلاج المجاني والتكفل الكلي من طرف الدولة كما تسعى السلطات العمومية إلى ضبط الإطار التشريعي اللازم

---

[1] voir : WWW.ANIREF.DZ, consulté le: 17/11/2014.

[2] voir:http://www.algerie360.com/algerie/algerie-enthousiasme-pour-la-biotechnologie-mais-beaucoup-reste, consulté le: 14/02/2014.

لتطوير البحث العيادي وترقية أداء الكيانات البحثية وإلغاء العوائق خاصة البيروقراطية منها، على غرار آجال تسجيل براءات الاختراع مع تسريع موافقة الهيئات المرجعية للملكية الفكرية، لكن بالمقابل تطرح مشكلة التعويضات بالنظر إلى محدودية أداء منظومة الضمان الاجتماعي في الجزائر.

من خلال هذه المشاريع تطمح المدينة لان تكون ومن خلالها مدينة الجزائر قطبا رائدا في الصناعة البيوصيدلانية، حيث سيسمح القطب بخفض فاتورة استيراد المنتجات الصيدلانية والاستشفاء خارج الجزائر وضمان الأمن الدوائي للبلاد وتحويل المعارف والتكنولوجيا وشراكة ناجعة قائمة على مقاربة رابح-رابح[1].

كما تستعد مدينة سيدي عبد الله إلى أطلاق مشاريع جدية ضن قطب تكنولوجي وآخر للطاقات المتجددة، قطب ثقافي وسياحي وخدماتي، وبالمقابل فإن مدينة سيدي عبد الله لن تكون مجرد منطقة خدمات أو منطقة صناعية بحتة، لكن مدينة ذات طابع علمي وتكنولوجي، تضم مشاريع نوعية مثل فضاءات وتجهيزات الإقامة والترفيه، حيث تطمح هيئة المدينة الجديدة إلى إدماج العلوم والتكنولوجيات الجديدة من خلال إقصاء المشاريع التي لا تستجيب لشروط الاستدامة والملوثة لبيئة المدينة الجديدة والرؤية المستقبلية لها.

ثانيا: فكرة مشروع العنقود

تم اقتراح فكرة أنشاء قطب صيدلاني على هامش مشاركة الجزائر كضيف شرف في منتدى الصحة والصناعة البيوتكنولوجية في جوان 2011 والذي استعرضت فيه وزارة الصحة تجربة الجزائر في مجال الصناعة الصيدلانية من طرف الدكتور "إسماعيل شيخون" رئيس منتدى الأعمال الجزائري الأمريكي ولاحقا ورد اقتراح تعزيز الشراكة الجزائرية الأمريكية في ميدان الصحة والبحث من خلال خلق قطب بحثي وصناعي ضخم للصناعة الصيدلانية المبتكرة ونقل تجربة الشركات والمخابر الكبرى الأمريكية للمؤسسات الجزائرية[2].

سارعت مؤسسة PHRMA وهي الهيئة المكلفة بتأطير البحث الصيدلاني كونها تجمع المصنعين والمخابر الصيدلانية الأمريكية بالموافقة على وضع الخطوط العريضة للاتفاق الذي تم ترسيمه لاحقا بعد ثلاث أسابيع بالجزائر، وتم تشكيل لجنة مفوضة فوق العادة جزائرية أمريكية تضم ممثلين عن خمس وزارات هي: الصحة، العمل والضمان الاجتماعي، التعليم العالي والبحث العلمي، الصناعة والاستثمار،

(1) "**industrie pharmaceutique : entame de 42 projets d'investissement dans la nouvelle ville de sidi abdallah**"; journal transaction d'Algérie; article disponible sur le lien: http://www.transactiondalgerie.com/index.php?option=com_content&view=article&id=10929:industr; consulté le: 22/09/2014

(2) voir: http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/31363; consulté le: 14/02/2014.

تهيئة الإقليم والبيئة، إلى جانب زيارات دورية بين طرفي البلدين و على رأسها زيارة كاتب الدولة للخارجية الأمريكية.*

الشكل رقم (48): تطور عائدات الصناعية البيوتكنولوجية في الولايات المتحدة كشريك استراتيجي

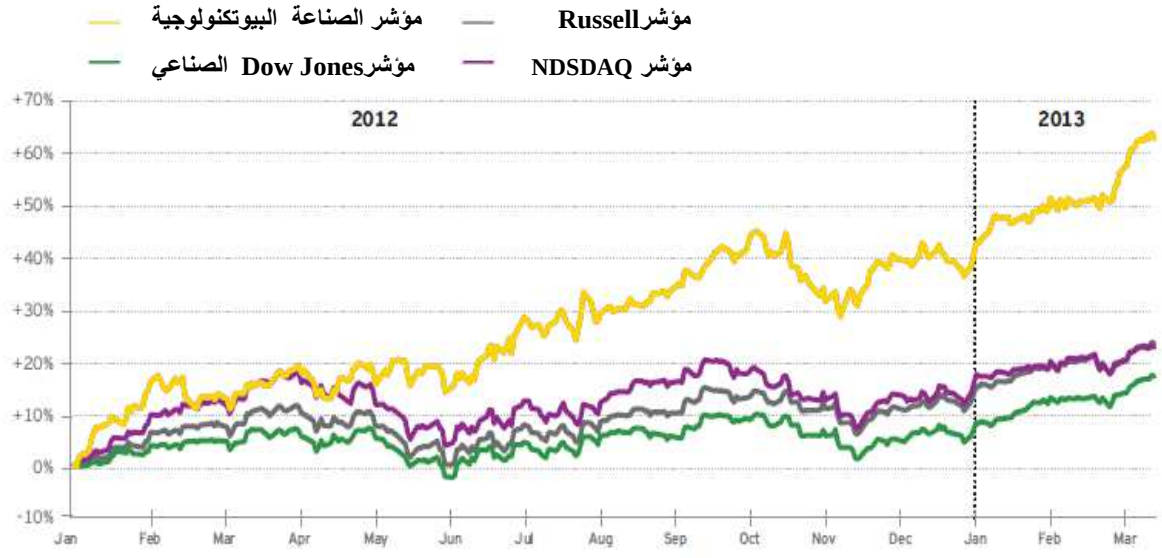

Source: Prevezer. M**; (**2013); «**Ingredients in the Early Development of the Us Biotechnology Industry »**; in: Small Business Economics, p. 17.

ثالثا: الإطار التشريعي للعنقود البيتكنولوجي

إن إطلاق خارطة الطريق وموافقة السلطات المختصة عليها على رأسها الوزارة الأولى تطلب إجراء تعديلات على الجانب القانوني لجذب المزيد من المؤسسات الأجنبية وفروع البحث والتطوير، تمس التعديلات القوانين الحالية وسن تشريعات تلائم هذه الصناعة ومتطلباتها.

شرعت الحكومة واللجنة المكلفة بتسيير ملف القطب البيوتكنولوجي في الجزائر وتكييفها مع نفس القوانين السائدة في سنغافورة وبوسطن ودوبلن فيما يتعلق بالاستثمارات الصيدلانية مما يفتح آفاقا واسعة للجزائر لاقتحام السوق الدولية من خلال قطاع الصحة وبخاصة تفعيل تقنيات البحث والتطوير للعلاجات المبتكرة.

ويعنى بالإطار التشريعي تحديدا مرونة تسجيل الابتكارات وتسويقها في أقصر الآجال فعلى سبيل المقال في قطب دوبلن فإن تسجيل الابتكارات وبراءات الاختراع لا يأخذ أكثر من تسعين (90) يوما

* يعتبر مشروع القطب البيوتكنولوجي ثاني أهم مشروع استراتيجي بين الجزائر والولايات المتحدة بعد المحروقات، ويبلغ حجم الاستثمارات الأميركية 15 مليار دولار حاليان وينتظر أن يتم استثمار 1.5 مليار دولار سنويا في سيدي عبد الله بمجموع 17 مليار دولار في حين سيتم تجهيز 22 مخبرا لمكافحة السرطان في نهاية 2014 بالموازاة مع تكوين الأعوان المتخصصين في تسيير المخابر.

وعليه تجب مجاراة هذه الامتيازات الممنوحة لتسهيل سريان الابتكار هنا في الجزائر بجعل مدة تسجيل البراءات في 3 أشهر كحد أقصى[1].

المطلب الثالث: التشخيص الاستراتيجي للعنقود ومحاور العمل

أولا: التشخيص الاستراتيجي للقطب البيوتكنولوجي

إن ولوج الجزائر لميدان الصناعة البيوتكنولوجية خيار استراتيجي*، يتطلب التركيز على تجاور الهياكل العلمية ذات المستوى الأكاديمي الرفيع والتي ستشكل أرضية للمشروع مع الموافقة على إنشاء جمعيات مهنية للمنتجين والباحثين ذات طابع دولي.

كما تم إسناد الاستشارة إلى مكتب الدراسات الأمريكي« DELOITTE » لتشخيص المناخ الاقتصادي للصناعة الصيدلانية، حيث انتقد في مجمل الدراسة وضعية مناخ الأعمال الذي تنمو فيه صناعة ناشئة وسريعة التطور مثل الصناعة الدوائية وبطء التعامل مع التطورات التكنولوجية المتسارعة التي تصاحبها[1].

استجوب التقرير 47 متعاملا يمثلون فاعلين أساسيين في مجال الصناعة الصيدلانية والصناعات المناولة المرتبطة بها وهم: المنتجين الوطنيين، وكالات وطنية، خبرات جزائرية في الخارج، مؤسسات أجنبية شريكة متوطنة في الجزائر و الضمان الاجتماعي.

يتكون التقرير من 200 صفحة ويتضمن في محاوره قراءة عن الجانب العلمي، اللوجيستيكي، المالي، والاجتماعي للصناعة الصيدلانية وحصر كافة المتطلبات والعراقيل التي تحول دون التوجه نحو تفعيل قطب امتياز في مجال الصناعات الصيدلانية والحيوية، آخذا بعين الاعتبار ومقارنا للفترة التي استغرقها عنقود بوسطن (100سنة)، عنقود ايرلندا (50 سنة)، سنغافورة (30 سنة) والفترة التي تطمح فيها الجزائر لان تصبح رابع قطب آفاق 2020.

استغرقت الدراسة شهرين، لكنها تضم حجما ممتازا من المعلومات فإلى جانب استجواب إطارات سامية في القطاع (الصحة، الصناعة والبيئة)، مؤسسات طبية، نلاحظ أن عديد الأسئلة بقيت غامضة

---

[1] Voir : http://www.elwatan.com/actualite/accord-algerie-etats-unis-sur-les-medicaments-11-06-2011-128218_109.php consulté le: 0622/09/2014.

* تدافع الجزائر عن حقها في امتلاك التكنولوجيا الحيوية من أجل رسكلة وتكوين الإطارات الوطنية والتخلص من سيطرة المؤسسات الفرنسية على سوق الأدوية من خلال تصدير منتجاتها بدل توطين فروع لمؤسساتها باستثناء عدد محدود جدا منها، لهذا تسعى الجزائر إلى توسيع دائرة شراكتها مع المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة، بولونيا، الهند والصين.

[1] Voir : http://www.medafco.org/article/02/06/2014/pour-equiper-ses-centres-anti-cancer-sonatrach-signe-un-...1; cnsulté le : 22/09/2014.

ولم تتم الإجابة عنها وعلى الرغم من أن التقرير كان الأول من نوعه؛ فقط 33% من المصنعين المحليين أجابوا عن مضمون الدراسة (3 من أصل 9) وهو رقم متواضع جدا[1].

1- نتائج تقرير DELOITTE*:

إلى جانب دراسة وتحليل الإطار التشريعي للصناعة والاقتصاد الجزائري بشكل عام فقد تم إجراء مقارنة بين شروط المناخ الاستثماري في الدول المصنعة في مجال البيوتكنولوجيا والتي لها أقطاب تنافسية مشابهة (بوسطن، ايرلندا، سنغافورة) وتلك الممارسة في الجزائر:

*** نقاط القوة:**

- حجم الإنفاق الحكومي لصالح قطاع الصحة في تزايد مستمر؛

- تتمتع الجزائر بأفضلية نسبية في حماية حقوق الملكية الصناعية وبراءات الاختراع الرغم من طول فترة الإجراءات مع ضرورة حماية كل جديد تأتي به التجارب السريرية** وفي هذا الشأن فقد تم تسجيل 33 تجربة فقط خلال 2013 في الوقت الذي وصل فيه عدد التجارب في سنغافورة مثلا 200 تجربة عام 2012.

- الموقع الجغرافي، وبالنسبة لتكاليف النقل فإن موقع الجزائر الاستراتيجي يسمح لها بالتصدير نحو الدول المجاورة: إفريقيا، الشرق الأوسط، والاهم تغطية السوق المحلية؛

- تكلفة اليد العاملة والكفاءات المعقولة نسبيا؛

- النمو الاقتصادي الذي تعرفه الجزائر؛

- كثافة سكانية تقدر بـ 38 مليون نسمة مع تسجيل 45 ألف حالة سرطان سنويا؛

---

[1] voir : http://www.algerie1.com/actualite/l%E2%80%99agence-nationale-de-greffe-d%E2%80%99organes-installee-la-semaine-prochaine/ ; consulté le : 14/02/2014.

* يعد هذا الأخير أول تقرير يعده مكتب الدراسات الأمريكي في الجزائر بعد افتتاح مكتب فرعي له بالعاصمة، يعتبر مكتب الدراسات والاستشارة DELOITTE من أهم مكاتب الدراسات في العالم، أجرى دراسات في حوالي 199 دولة ويتمتع بثقة أهم الشركات العالمية بالنظر إلى دقة التحقيقات الاقتصادية التي يقوم بها و المرتبطة بدراسة الجدوى الاقتصادية ومناخ الاستثمارات في العالم.

** لا يوجد إطار تشريعي يكفل ممارسة التجارب السريرية التطوعية ومكافأتها، وتحديد المسؤوليات في الوفاة بسبب تجربة سريرية، وفي حالة الجزائر فإنه ليس من السهل سن قوانين تحمي التجارب العيادية بل هي مسألة معقدة، ونفس الشيء يمكن أن يصف قانون نقل الأعضاء الذي توقف بسبب اعتبارات سوسيو دينية لعدة سنوات ولم تتم الموافقة عليه في البرلمان إلا أواخر 2012.

– خريطة صحية جيدة نسبيا تضم:7685 هيكلا صحيا، 272.000 مستخدما في قطاع الصحة أما بالنسبة للسكان: أمل الحياة انتقل من 47 سنة عام 1962 إلى 76 سنة حاليا، معدل التطعيم (10 % سنة 1962 إلى 98% حاليا)، معدل الوفيات انخفض من 171حالة /10000 نسمة سنة 1962 إلى 21 حالة /10000 نسمة[1].

*** نقاط الضعف:**

– لا يمثل المتخرجون في مجال التخصصات العلمية والتقنية إلا 0.9% من مجموع المتخرجين من الجامعات الوطنية سنويا، كما تتركز دراساتهم على المحاور الأكاديمية بدل التركيز على الجوانب البحثية مع قطيعة واضحة مع احتياجات السوق والمؤسسات الاقتصادية؛

– شراكة عام/ خاص جد ضعيفة إن لم تكن منعدمة؛

– انعدام التمويل الخاص للبحث؛

– غياب لإستراتيجية واضحة للاتصال بين المتعاملين الاقتصاديين في نفس القطاع.

كما أشار التقرير إلى جملة العراقيل المصاحبة لعملية الاستثمار في الجزائر وعلى رأسها عدم مرونة قاعدة 49/51 التي تحد من مشاركة الأجانب في رأس مال الشركات في حين أنها تبلغ نسبة 100% في أقطاب البيوتكنولوجيا الطبية الأخرى؛

– الضغط الضريبي المصاحب لعملية الاستثمار المحلي أو الأجنبي مع معدل ضريبة 25% على أرباح الشركات أي أكثر بثلاث مرات من يقطب بوسطن (8.8%) كعنقود ناضج، ومرتين أكثر من قطب أيرلندا (12.5%) كعنقود في طور النمو، وأكثر من عنقود سنغافورة (17%) كفضاء يعتبر في مرحلة الانطلاق؛

– فاتورة استيراد ثقيلة للأدوية قدرها 2 مليار دولار سنويا[2].

---

(1) voir : http://www.elwatan.com/hebdo/sante/de-la-recherche-a-l-investissement-d-ici-2030-06-12-2012-194; consulté le 14/02/2014.

(2) "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012، وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013.

2- توصيات التقرير:

حددت السلطات الآجال إلى غاية 2020، للاستفادة من الخبرات الأجنبية الناجحة في مجال البحث والتصنيع البيوتكنولوجي، وفي هذا المنحى فإن التقرير جاء كمساهمة للمساعدة في وضع خارطة طريق للاطلاع وتشخيص الشروط الملائمة للبحث والتطوير في الصناعة البيوطبية وتسريع عملية تفعيل هذا العنقود، حيث قدم الخبراء 82 توصية لإجراءات قصيرة ومتوسطة الأجل مع ضمان تدخل الدولة الموجه نحو تلبية متطلبات إقلاع القطب وهي رأس المال البشري، التشريع والتمويل.

كما اقترح التقرير إعادة صياغة قانون يؤطر النشاط الاقتصادي المرتبط بالبحوث التطبيقية وتحسين مردودية التعليم الجامعي من اجل التكيف مع احتياجات الصناعة البيوصيدلانية، تأسيس وكالة عمومية لاحتضان المواهب العلمية، وتفعيل أنظمة معلومات متخصصة تكون وسيطا بين الفاعلين المهتمين بالصناعة وتثمين نتائج المؤتمرات العلمية والمرافعة من اجل التكنولوجيا الحيوية والمعايير الدولية في الصناعة والتكيف معها.

إضافة إلى تخطيط إستراتيجية تسويق دولي لتحسين صورة الصناعة الصيدلانية في الدول الإفريقية و العربية، كما يوصي الخبراء بضرورة مرافقة الدولة من خلال سعيها لجذب وتوطين المؤسسات الوطنية والأجنبية وضمان تمويل الاستثمارات الأولية من أجل ضمان الانطلاق الفعلي للقطب.

ثانيا: المحاور الاستراتيجية لعمل القطب البيتكنولوجي

يرتكز نجاح المشروع البيوتكنولوجي وفقا لهذه الدراسة على خمس محاور إستراتيجية:

المحور الأول: عامل رأس المال البشري والذي يتطلب عملا مكثفا يستدعي تطويره محليا ودوليا إعداد برنامج ناجع لتثمين الكفاءات؛

المحور الثاني: قوانين تهدف إلى تحرير الأسعار وتقنين حقوق الملكية الفكرية؛

المحور الثالث: تعزيز وتنويع طرق التمويل وإنشاء هيئات متخصصة في رأس المال المخاطر، مع العمل على بناء بيئة تنافسية أمنة وعادلة؛

المحور الرابع: التشجيع المكثف للابتكار واعتماد ثقافة مبنية على البحث الجامعي الذي يخدم التنمية ومتابعة نتائجه؛

المحور الخامس: تشجيع الاتصال وتأطيره في قنوات تضمن تحويل التكنولوجيا وتبادل المعارف مع ضرورة تعاون السلطات الإقليمية مع بقية القطاعات الأخرى في مناخ تسوده الثقة[1].

المطلب الرابع: القيمة المضافة للعنقود البيوتكنولوجي على الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجية

إن مبدأ القطب البيوتكنولوجي هو جذب الباحثين المحليين الموزعين على مختلف المخابر الأكاديمية العامة والخاصة لاحتضان هذه التكنولوجيا ثم تطويرها*، حيث قدر د. شيخون رئيس منتدى الأعمال الجزائري الأمريكي أنه إلى غاية 2020 ستحوز البلاد على أكثر من 30.000 باحث الذين يعملون على تطوير مركبات جديدة ومبتكرة، وخلق أوساط مبدعة مكونة من جامعات متخصصة ومراكز بحث تطبيقي، مستشفيات وحاضنات علمية مع مؤسسات (وحدات صناعية) حيث تتألف مجموعة من العلاقات: علاقات صناعية، علاقات أكاديمية، وعلاقات مالية متوازنة من تعزيز مكانة الجزائر في مجال الابتكارات وإدماج المزيد من المؤسسات الناشئة في البحوث الحيوية والدخول في مرحلة توأمة مباشرة مع العناقيد الصناعية العالمية الأخرى.

تهدف هذه الشراكة إلى تكوين الباحثين الجزائريين في إطار تعزيز الروابط الاقتصادية والعلمية الجزائرية الأمريكية، كون الجزائر تطمح لان تصبح رابع قطب بيوتكنولوجي بعد بوسطن، ديبلن وسنغافورة بمساهمة أكثر من 14 مخبرا عالميا ومصنعين محليين على غرار أشهر الشركات الأمريكية وهي: PFIZER ;MERK ;ABBOTT ;JONHSON&JOHNSON ;BAYER .ROCHE/NOVARTIS/GSK. ELILLY MSD ، أما الطرف الرسمي في اتفاق الشراكة فهي مؤسسة PHRMA كمسير للمشروع ويتضمن البروتوكول إعداد خارطة طريق إستراتيجية للصناعة الصيدلانية المبتكرة في الجزائر (رؤية 2020) وإستراتيجية تطوير صناعات مفتاحية جديدة التي تجسدها رؤية (الجزائر 2030) [2] عن طريق ضمان الأمن الدوائي للبلاد وتلبية أكثر من 70% من الاحتياجات الوطنية والإعداد للتصدير هذا وقد بلغت قيمة الاستثمارات 460 مليون دولار بين 2012/2010.

---

[1] Samia. G; (2012) ; « **le rôle de l'état dans la promotion du secteur pharmaceutique en algerie : que nous enseigne l'approche par les systèmes sectoriels d'innovation » ;** université de la littorale côte d'opale; p.27.

* تم عقد المنتدى الأول حول الصيدلة الحيوية والبيوتكنولوجيا الطبية بمعهد باستور للتطرق لواقع الصناعة البيوتكنولوجية في الجزائر قبل إطلاق قطب الامتياز الذي يضم اكبر المخابر العالمية من اجل تقييم القدرات الوطنية في هذا المجال وقد أوصى المنتدى بضرورة تأهيل الموارد البشرية من حيث التحكم في التقنيات المخبرية مع إشراك شبكة الباحثين الجزائريين المتواجدين في الخارج مع إتباع نفس التوجه في ميدان الزراعة والبيئة وتخفيض كلفة الأدوية بإتباع التقنيات الحيوية حيث ارتفع إنفاق الدولة على قطاع الأدوية بـ 7 % إلى غاية 2012.

[2] **« table ronde la recherche & développement : moteur d'innovation et de croissance de l'entreprise pharmaceutique en Algérie »** ; 4 décembre 2010, cca paris.

أولا: بطاقية القطب البيوتكنولوجي

1- الموقع الجغرافي للعنقود

تمت تهيئة مواقع بمدخل المدينة الجديدة لسيدي عبد الله بالمصادقة على دفاتر 42 مشروعا للاستثمار في مجال الصناعة الصيدلانية على مساحة قدرها 52 هكتارا خصصت لها، للشروع في تشكيل ملامح العنقود الصناعي والبحثي المتخصص في الصناعة الصيدلانية والبيوتكنولوجيا الطبية، إذ تم تسليم المشاريع إلى 36 مؤسسة انجاز عامة وخاصة على خلفية دفتر شروط يجبر هذه الأخيرة على الانطلاق الفعلي في أشغال الانجاز ابتداء من شهرين[1]، في حين ستشرع 6 مؤسسات صيدلانية في نشاطها التصنيعي ويتعلق الأمر بـ :المؤسسة الأردنية MPI، AVENTIS-SANOFI ; SIGMAMED MIDPHARMA، والمؤسستين الجزائريتين REMED و PCPN و4 مؤسسات مكتملة تماما سيتم بدء العمل بها في أواخر 2014 وهي: الشركة السعودية " الكندي" المؤسسة الأردنية " الدار العربية"، المؤسسة الجزائرية WAFAFILE و CEVA LAVAL ، كما انه من المتوقع إنشاء قطب مخصص للبحث والتطوير مجاور لموقع الوحدات الصناعية يتربع على مساحة 34 هكتار ستنجز فيها 5 مشاريع عيادية متخصصة في جراحة القلب، جراحة الأطفال و أمراض السرطان.

2- مهام العنقود البيوصيدلاني:

- تطوير الكفاءات الوطنية في مجال الصناعة الصيدلانية والعمل على تركيزها وتجاورها؛

- تفعيل السياسة الوطنية القائمة على تشجيع البحث التطبيقي وتطوير منتجات جديدة في مجال البيوتكنولوجيا الطبية؛

- توفير مناصب العمل والتي يقدر عددها بـ 51.000 منصبا من صيادلة، مخبريين، أطباء؛

- السماح بتوطين مؤسسات مصغرة STARTS- UP وأرضيات بحثية مصغرة من اجل تشجيع الاستثمار في ميدان ومرافقة سيرورة عمل الحاضنات التكنولوجية

وفي هذا الشأن وبعد الموافقة على دفتر شروط المشاريع الصناعية أواخر 2012 تم الشروع في إنجاز المرافق الفندقية والترفيهية لتجسد مدينة سيدي عبد الله نموذج القطب الحضري والجاذبية المنتظرة التي يسعى إليها إقليم ولاية الجزائر[2].

[1] Voir: http://www.letempsdz.com/content/view/105282/1/; consulté le : 14/02/2014.
[2] Voir: http://www.news80.com/2012/06/03/pole-biotechnologique-de-sidi-abdallah-loption-strategique-pour-le-m; consulté le :09/09/2014.

ثانيا: الشركاء الأكاديميين

- معهد الطب التابع لجامعة Harvard؛
- معهد البحث في الأورام السرطانية cancérologie؛
- معهد الأبحاث الطبية NIH (MARYLAND)؛
- معهد باستور؛
- المدرسة الوطنية العليا للبيوتكنولوجيا.

إن الأمن الدوائي للجزائر مهم جدا حيث تشكل فاتورة الاستيراد شكلا من أشكال التبعية للخارج*، وتتاح الفرصة للجزائر من أجل مرافقة هذا التوجه الاستراتيجي من خلال تنويع الشركاء وعصرنة أنظمة الاستثمار وفتح المجال للمزيد من خيارات الشراكة العلمية والأكاديمية بين القطاع العام/ الخاص والأجانب من أجل تراكم الخبرات والكفاءات اللازمة لقيادة الاستثمارات الوطنية وحيازة أفضلية نسبية في مجال الصناعات الصيدلانية.

المطلب الخامس: القيمة المضافة للقطب البيتكنولوجي على تنافسية اقليم الجزائر العاصمة

سيتم تصنيف مؤشرات القيمة المضافة للعنقود على مستوى إقليم الجزائر على شكل لوحة قيادة إلى عدة محاور:

❖ **المساهمة في السياسات العمومية للتنمية الإقليمية:**

- آثار على التشغيل والقيمة المضافة وتخفيض النشاط غير الرسمي؛
- استقبال كفاءات أجنبية وعودة الكفاءات الجزائرية المستقرة في الخارج؛
- ترقية مناخ البحث العلمي ومواكبته للمعايير الدولية.

❖ **التوافق الاجتماعي:**

- لامركزية الحوار والمشاركة المجتمعية المحلية عام /خاص على المستوى المحلي؛
- جاذبية إقليم الجزائر بفضل التحسين المستمر لمناخ الأعمال؛
- استقرار الفاعلين الاقتصاديين في الإقليم واستقبال متعاملين جدد؛
- تحسين البنية التحتية الخدمية والاقتصادية المرتبطة بالمدينة الجديدة سيدي عبد الله؛

* ففي العراق مثلا وأثناء حربي الخليج (1990-2003) فإن حوالي 1.5 مليون طفل توفوا ليس بسبب نقص الغذاء بل بسبب نقص الأدوية.

- تحسين بيئة نمو المؤسسات المبتكرة خاصة بالنسبة للقطاع الخاص؛
- تعبئة الخدمات المالية وغير المالية وتوجيه الفوائض نحو التنمية الإقليمية؛
- التقارب التنظيمي بين مؤسسات الصناعة الصيدلانية و الهيئات الإدارية للإقليم؛

* **بالنسبة للفاعلين الخواص:** تشجيع الانخراط في التجمعات المتقاربة بفضل القيمة المضافة التي تمس:

- زيادة الحصص السوقية؛
- تطوير مناولة الجودة؛
- تخفيض التكاليف للأنشطة التجميعية؛
- نشر وتعميم الممارسات التنافسية؛
- تحسين الولوج إلى خدمات الإعلام والمعلومة؛
- الولوج إلى خدمات المرافقة والاستشارة؛
- رد الفعل المدروس ضد التهديدات التنافسية.

❖ **أمثلية التنافسية الجماعية:**

- تنظيم التخصصات الحيوية وتقسيم العمل؛
- تجميع بعض الأنشطة وتجهيزات التوزيع والتجهيزات التقنية إلى جانب التهيئة المشتركة؛
- جاذبية الصناعات الداعمة ذات التركيز الجغرافي القوي؛

الجدول رقم (56): خارطة طريق لدعم انطلاقة ونمو العنقود البيوصيدلاني

المعلومة	– نشريات خاصة بالفرع مع دمجها بخلايا اليقضة الإقليمية – رصد اليقضة الاقتصادية المحلية والدولية حول الفرع المنتج
– الابتكار/ البحث والتطوير – خلايا تطوير تكنولوجي	– أرضية بحث/ ابتكار – مركز تصميم للتوضيب
الموارد البشرية، عروض وموارد التكوين	– ضبط عروض التكوين المهني الملائمة لاحتياجات العنقود – بورصة عرض وطلب للموارد البشرية والخبراء
التموين	وحدات تموين لكل مؤسسات العنقود الصناعي
التسويق	– المعرض المهنية الدولية، والتوجه نحو معارض الصحة العمومية العالمية – خدمات المرافقة وملحقين دبلوماسيين لدعم التصدير ومرونة التسويق – يقضة حول الأسواق، وتحولات الطلب

الإنتاج	– أرضية الدعم اللوجيستيكي – تهيئة منطقة توطين المؤسسات – تنظيم سيولة الموارد المحلية
التمويل	– رؤوس أموال قطاعية/ عمومية وخاصة – اجراءات لترقية القروض الموجهة للمؤسسات المصغرة من طرف شركات رأس المال المخاطر
الاتصال، الدعم الإعلامي	حملات تسويقية مكثفة ومشتركة، دعم مشترك
مجموعات عمل حول التقييم المستمر لبيئة الأعمال	– أرضية إقليمية للحوار: عام/ خاص

المصدر: من تلخيص الباحثة

1- الوصف العام للقطب:

- طبيعة وعدد الأطراف المعنية؛
- المنتجات وعمليات الإنتاج؛
- الإطار الجغرافي، الاقتصادي والثقافي ومميزات إقليم الجزائر العاصمة؛

2- تطور الأداء الجماعي للإقليم:

- الدعم، الشراكات والتحالفات، ضبط مختلف مراحل التطور؛
- العوائق التي تم حلها والانجازات المحققة؛
- عوائق تنافسية النشاط والتحديات الاقتصادية و العلمية؛

3- تقسيم السوق والتموقع التجاري:

- السوق المحلي و فرص التسويق الدولي؛
- العملاء والمنافسين؛
- نقاط قوة وضعف تسويق المنتجات

4- استراتيجيات وقدرات المؤسسات المستهدفة:

- خصائص المؤسسات المستهدفة (خاصة مستوى تكوين الموارد البشرية)؛
- استراتيجيات المؤسسة الخاصة بتطوير النشاط؛
- العلاقات الصناعية، المنافسة وفرص الشراكة المحتملة بين هذه الوحدات؛

5- تنظيم الصناعة ومتطلباتها:

- خصائص نظام الإنتاج والتوزيع؛
- العلاقات مع المؤسسات المناولة الأمامية والخلفية؛

6- البيئـــــة الداعمة:

- العلاقات والخدمات المالية وغير المالية؛
- العلاقات مع القطاع والحركة المجتمعية و درجة المسؤولية الاجتماعية مع المجتمع المدني؛
- العلاقات مع المؤسسات العامة (الإعلام، التكوين والبحث، الجودة، السلطات المتخصصة)؛

7- مستوى رأس المال الاجتماعي وكثافته:

- مختلف أشكال الهيكلة على مستوى العنقود؛
- مستوى التبادل والثقة والقدرة على صياغة استراتيجيات جماعية؛
- قدرات جماعية لتنفيذ مشاريع مشتركة.

8- الفرص والتهديدات

- تحليل المشاكل الظرفية؛
- آفاق التطوير.

خلاصة الفصل الرابع:

تناول هذا الفصل بالشرح والتحليل واقع ومكانة التنمية الإقليمية إذ تعرف الجزائر على مستوى أغلب الأقاليم المحلية (الساحل، الجبال، السهوب) عدة تناقضات اجتماعية ومجتمعية ريفية وحضرية، فيما تجتهد أغلب السياسات لتحقيق تنمية حضرية كون البلاد تعرف مرحلة انتقالية كبرى تتمثل في انتقال أغلب السكان إلى النمط المديني بسبب قوة جذب الأقاليم الحضرية الكبرى، لذا فإن التحكم في هذا الاستقطاب للأقاليم والعمل على التنمية المتكاملة والمنتجة للمدن أصبح أكثر من ضرورة، خاصة مع التحديات التي توجب على السلطات اعتمادها في قلب إستراتيجية تهيئة الإقليم، إضافة إلى هذا تراهن البلاد على الاستثمار في الصناعات القائمة على المعرفة ذات القيمة المضافة على المدى المتوسط والاستشرافي؛ وكمثال على هذا فقد اخترنا الصناعة الصيدلانية البيوتكنولوجية ودراسة تأثير وأثر الثنائية صناعة– إقليم على تنافسية القطب البيوتكنولوجي المزمع إنشاؤه وتوجيه القدرات والموارد المادية، التنظيمية والمعرفية التي يتمتع بها إقليم الجزائر العاصمة، حيث تم حصر المحددات التنافسية للإقليم من خلال إعداد لوحة قيادة تشخيصية مكانية لنشوء وتطور القطب دون إهمال دور الجماعات الإقليمية في تحسين كفاءة العنقود.

الخاتمة

كان الغرض من هذه الدراسة الإجابة عن الطرح الذي تبنته الباحثة والذي تمحور حول كيفية توظيف سياسة الذكاء الاقتصادي لصالح تعزيز تنافسية الأقاليم المحلية، وقد تم اختيار الصناعة الصيدلانية البيوتكنولوجية باعتبارها من أكثر الصناعات الإستراتيجية ذات التوجه العالمي غير المسبوق سواء من خلال حجم التحالفات أو حدة تركزها الجغرافي عبر الأقاليم الحضرية والصناعية، إلى جانب أن طبيعة هذه الصناعة تفرض مرافقة الدولة ممثلة في الجماعات الإقليمية والعمل الاستراتيجي لحمايتها اقتصاديا، حيث حاولت الباحثة من خلال سلسلة من الفرضيات المقدمة فتح مجال نقاش موسع حول دور الذكاء الاقتصادي الإقليمي في تثمين مكانة الإقليم و إعادة بناء الخارطة التصنيعية للجزائر بما يتلاءم و خصوصياتها الإقليمية ومدى توافقها مع إستراتيجية تهيئة الإقليم لآفاق 2030.

أولا: النتـــائـــــج و اختبار الفرضـــــيات

– تعتبر مجالات تدخل الذكاء الاقتصادي متعددة الأبعاد: اقتصاديا، سياسيا، امنيا وحضاريا، حيث أصبح يشكل منهجا استراتيجيا لتطوير التنافسية الاقتصادية وممارسات التأثير والحماية الاقتصادية وهو ما يتوافق مع **الفرضية الأولى التي نصت على أن الذكاء الاقتصادي جاء كاستجابة للتحديات الاقتصادية والاجتماعية وإفرازات العولمة التي تعرفها دول العالم؛**

– اثبت منهج التنمية الإقليمية المتوازنة وسياسة تهيئة الإقليم أهميته في السياسات الاقتصادية في دول العالم خاصة المتقدمة منها في صعود أقاليم حضرية (مدن) من خلال الاعتماد على مواردها الذاتية وهذا ما تضمنه المبحث الثالث من الفصل الأول من خلال التحري عن تطور نظريات التنمية الإقليمية والدراسات الامبريقية المرتبطة بها، **وهو ما اثبت صحة الفرضية الثانية التي تمحورت حول اعتبار الأقاليم كفضاءات مكانية ذات قدرات تنافسية وعوامل جاذبة على غرار المؤسسات الاقتصادية؛**

– أصبح التدخل العمومي والإقليمي لتعزيز تنافسية الإقليم وجاذبيته منهج عمل أساسي، وذلك بالاعتماد على مقومات الذكاء الاقتصادي وأقلمة سياساته العمومية؛ وهذا ما تم التوصل إليه ضمن حيثيات الفصل الثاني من الدراسة النظرية؛

– تعاني المنظومة الوطنية والإقليمية للرصد والاستشراف على حد سواء في الجزائر خللا وقصورا في تثمين المعلومة الإستراتيجية على المستوى الإقليمي والمحلي تحديدا، والتي تضمن مرافقة الدولة لمؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية القاعدية وهذا ما كشفت عنه الباحثة من خلال تشخيص إشكالية الذكاء الاقتصادي في الفصل الثالث من الجزء الثاني التطبيقي؛

في حين تضمنت الدراسة الامبريقية النتائج التالية:

– تبين ان مؤشر MORAN (I) الذي يقيس درجة تجانس الوحدات الاقتصادية على الوحدات المكانية الـ 48 يؤول إلى الصفر، أي أن جميع الوحدات الاقتصادية منتشرة عشوائيا بدون أي تركيز منظم، وهو **وما يتعارض مع الفرضية الرابعة والتي تنص على أن تجاور الوحدات الاقتصادية المتشابهة في الجزائر يخضع لاعتبارات اقتصادية وتنظيمية موجهة؛**

– نتائج الربط المنفرد للتحليل العنقودي المكاني بينت أن جميع المشاهدات المكانية للأقاليم المحلية الـ 48 قد اندرجت تحت خمس مجموعات (عناقيد مكانية) متجانسة تبعا لتركز كل فئة من فئات النشاط وعددها تحديدا من أقل الأقاليم جذبا للوحدات الاقتصادية إلى الأقاليم التي تتمتع بجاذبية، متوسطة ثم عالية وصنفت بناء على التقارب الجغرافي أولا ثم التقارب المكاني للوحدات الاقتصادية لاحقا وبمقارنتها مع إستراتيجية تهيئة الإقليم وقد توصلنا إلى الاستنتاجات التالية:

العنقود الخامس الذي يضم أقاليم (أدرار، تمنراست، البيض، النعامة، تيسمسيلت، الاغواط، الطارف، سوق أهراس، عين تيموشنت، بشار، غرداية، خنشلة، سعيدة، إليزي، تندوف)، تساهم التجارة بشكل فعال في خلق مناصب العمل وتوليد الوفورات الضريبية للجباية المحليةّ، في حين أن نسب النشاط الصناعي ضعيفة نظرا– في اعتقادنا– إلى نقص رأس المال البشري المؤهل الذي يقود المبادرات الصناعية، رغم الإمكانيات التي تزخر بها العديد من الأقاليم وعلى رأسها وفرة العقار الصناعي؛

فيما يخص **العنقود الرابع** الذي يضم مفردات أقاليم (سيدي بلعباس، المديةّ، جيجل، البويرة، تيارت، قالمة، مستغانم، تيبازة، تبسة، الوادي، غليزان، أم البواقي)، فإن القطاع الصناعي يحتل نسبة معتبرة وقابلة للتطوير تقدر بـ 16.81 % كما أن الأنشطة الداعمة الأخرى كالخدمات والتجارة تتيح إمكانية توطن للبنى الصناعية، أما بالنسبة لقطاع الأشغال العمومية، فأقاليم تيارت، مستغانم، تبسة، فهو قطاع نشط يوفر قدرات بشرية مؤهلة التي تتخرج من مراكز التكوين المهني و الجامعات؛

العنقود الثالث بأقاليمه (المسيلة، سكيكدة، عنابة، ورقلة، برج بوعريريج، بومرداس، ميلة، عين الدفلى) تعتبر ولايات ذات طابع فلاحي بالدرجة الأولى، لهذا يغلب على القطاع الصناعي فيها الطابع التحويلي، كما أنها يمكن أن تشكل أقطابا للإنتاج الفلاحي، وتحسين السلالات النباتية والحيوانية، بما يفتح آفاقا واسعة لاحتضانها مراكز للبحث في العلوم الفلاحية وتطوير المحاصيل الزراعية؛

العنقود الثاني والذي هو مشكل من مفردات الولايات (باتنة، قسنطينة، الشلف، بسكرة، البليدة، تلمسان، الجلفة، معسكر)، فهي أقاليم تشهد نموا اقتصاديا مضطردا في مختلف الأنشطة، وذلك بالنظر إلى كونها تعتبر أقاليم عبور إستراتيجية من أقصى الشمال إلى جنوب البلاد، كما لاحظنا تركز مرافق خدماتية وتجارية من شأنها أن تكون قاعدة اقتصادية وتقنية لإنشاء أقطاب صناعية وحضرية على شكل مدن جديدة تخلق توازنا إقليميا وتفك الضغط عن المدن الكبرى التي تتركز في أقصى الشمال، وهنا يمكن استنتاج ما يلي:

- **الهضاب العليا:** تهدف إستراتيجية رفع جاذبية سلسلة الهضاب العليا إلى تثبيت السكان بإقليمهم بالعمل على استقطاب سكان الساحل من الناحية الديموغرافية، أما من الناحية الاقتصادية فيتعلق الأمر بتطوير أقطاب نمو تتلاءم مع تفضيلات السكان وهي الفلاحة الصحراوية المتخصصة وتلبية متطلبات القاطنين الاقتصادية والاجتماعية؛
- **الجنوب:** كما هو الشأن بالنسبة للهضاب العليا، فأهمية تنمية الجنوب مرهونة بقدرته على الاستجابة لحاجيات السكان الأساسية، وعلى الرغم من الصعوبات المناخية وصعوبة المسالك، إلا انه يتمتع بقدرات إستراتيجية وتشغيلية ينبغي تثمينها.

وصولا إلى **العنقود الأول** (بجاية، تيزي وزو، سطيف، وهران ،الجزائر العاصمة)، وهو العنقود الذي يشمل تركز أكثر للوحدات الاقتصادية المتشابهة، نظرا للكثافة السكانية العالية بهذه المراكز الحضرية ولعوامل تاريخية على رأسها العاصمة، كما أن ولايات بجاية، وتيزي وزو ذات نشاط فلاحي كثيف، و تتمتع بمعدلات أنشطة مقاولتية عالية، أما ولايتي سطيف ووهران، ذات طابع صناعي وتجاري متميز: وهنا تم التوصل إلى النتائج الفرعية التالية:

– تعبر نتائج اختبار أن Z الموجبة بقيمة معنوية اقل من 0.10 على دلالة مؤشر MORAN ، أي أن الوحدات الاقتصادية المدروسة على مستوى العنقود الأول تتمتع **بأصغر قيمة تباين فيما بينها وبالتالي أصغر قيمة انحراف معياري بين المفردات، وهذا يدل على أن المؤسسات تميل إلى التجاور و قريبة بما يكفي لتشكل عنقودا صناعيا متخصصا في نمط صناعات معينة؛**

– بمعدل تركز للصناعة الصيدلانية البيوتكنولوجية (15%) على مستوى إقليم الجزائر العاصمة بما يتقارب مع معامل التوطن الصناعي الوطني و كذلك بالنسبة لمعامل تركز الموارد البشرية على مستوى الإقليم ؛

– وعلى العموم فقد تمكنت الدراسة من إثبات الفرضية الرئيسية التي **تتبنى العلاقة الوطيدة بين الذكاء الاقتصادي وتنافسية الأقاليم، والتمكن من حصر الممارسات الإقليمية الكفيلة بتطويرها والعمل على استدامتها.**

ثانيا: التوصيـــــات

تأسيسا على ما سبق تقديمه من نتائج لهذه الدراسة، فقد ارتأينا تقديم عديد التوصيات نذكر أهمها:

– نشر ثقافة الذكاء الاقتصادي الذي يطمح إلى توليف السلوكيات الفردية و الجماعية للفاعلين الاقتصاديين العموميين و الخواص ضمن رؤية جماعية و متعددة التخصصات والمستويات؛

– تشكيل هيئة مركزية للاستخبارات الاقتصادية والذكاء الاقتصادي لمتابعة الورشات الكبرى للاقتصاد والمؤشرات الحيوية له، خاصة وأن أمننا السيادي مرتبط إلى حد بعيد بأمننا الاقتصادي على أن تضم إلى مصالح رئاسة الجمهورية؛

– تطوير الوظيفة الإستشرافية (الاستكشافية) عن طريق وضع نظام للهيئات العمومية و المؤسسات والجامعات و مراكز البحث والفاعلين الاقتصاديين على المستوى الإقليمي بغرض تحديد التطورات و حصر الإجراءات الإستراتيجية و العمل بها على المديين المتوسط و البعيد لفائدة الصناعة والمجموعة الوطنية ككل؛

– تشكيل خلايا مصغرة للذكاء الاقتصادي أو اليقضة بكل قطاع عمل وزاري، والتي تعد محصلة عمل الخلايا الذكية على المستوى الوسيطي (الولايات) لمتابعة وتيرة الاقتصاد الإقليمي؛

– العمل على تفعيل دور هيئات البحث والتفكير والدراسات الإستراتيجية، وجعل توصياتها تتسم بالطابع الإلزامي وليس استشاريا فقط؛

– الشروع في تطبيق ممارسات التسويق الإقليمي والمديني تحديدا، وهذا لتعزيز الصورة الذهنية للأقاليم والمدن الجزائرية والكشف عن قدراتها الكامنة للجذب والتنافس مع الأقاليم الأخرى المحلية والأجنبية؛

– تمكين الجماعات الإقليمية من الاضطلاع بدور ريادي يتيح لها اتخاذ شخصية مقاولتية قائمة على المبادرة ومنح مزيد من الصلاحيات فيما يتعلق بالاستثمار المنتج العمومي والخاص؛

– تعزيز الشراكات مع وسائل الإعلام، التوأمة بين الأقاليم الداخلية والأجنبية، ووكالات الترويج السياحي والاقتصادي والإقامي؛

– في نفس الصدد، يتعين العمل على توسيع القاعدة النظمية للذكاء الإقليمي من خلال دمجه مع الممارسات الروتينية للإحصاء والتدخل الإقليمي للجماعات الإقليمية وممارسات التهيئة الإقليمية الرامية لتعزيز رهان التنمية المستدامة للموارد؛

– خلق قيمة مضافة للمعلومة الإقليمية من خلال تأسيس أنظمة يقضة إقليمية تمكن من دراسة وتقديم الفرص التنافسية للأقاليم المحلية؛

– إصدار إحصائيات دورية ووضعها في متناول الباحثين، تضم تصنيفات خاصة بالصناعة على شكل" تصنيف صناعي معياري standard Industrial classification، مع إعداد خارطة بحركة الموارد البشرية على مستوى الأقاليم ووضعها في خدمة التحليل الاقتصادي لمراكز التوطن الصناعي المناسب لها؛

– دمج فعاليات المجتمع المدني في اتخاذ القرارات على المستوى الإقليمي وتفعيل الديمقراطية التشاركية؛

– عصرنة أدوات الحكومة الالكترونية وتعزيز البنية التحتية التكنولوجية و التي تسمح بتطوير الحكامة الإقليمية؛

– تبني استراتجيات هندسة الإقليم وتكييفها مع احتياجات وخصوصيات والموارد الإقليمية لكل قطب نمو حضري؛

– استيفاء شروط قيام المدن الجديدة وانجازها وفقا لاعتبارات التنمية المستدامة؛

– إعادة بعث مراصد المدن بالنسبة للأقاليم الحضرية واضطلاعها برصد الظواهر الإقليمية (الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية) ومدى مراعاتها لمتطلبات التنمية المستدامة للمدن؛

– تحرير المبادرات الفردية لصالح الأنشطة الابتكارية مع ضرورة إبداء مرونة أكبر لتحسين مناخ الأعمال على المستوى الإقليمي؛

– تبسيط إجراءات معاملات خلق الاستثمارات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعلى رأسها المبتكرة منها في الصناعات التطويرية كقطاع الاتصالات والصناعة البيوتكنولوجية النباتية والحيوانية والطبية وهذا على المستوى الإقليمي[1]؛

– إعادة هندسة العلاقة بين الجامعات والمؤسسات المحلية في إطار شراكات مثمرة قائمة على مبدأ– رابح– رابح؛

– تفعيل المنظومة الوطنية ومن خلالها الإقليمية للابتكار من خلال تركيبة شبكية للأعوان الاقتصاديين والاجتماعيين؛

– الشروع في هيكلة العناقيد الصناعية، والأقطاب البحثية والاستفادة من مزاياها التنافسية، بدل سياسة المناطق الصناعية التي تهمل التدفقات الناجمة عن التجاور وانسياب المعارف؛

– إعداد خارطة طريق خلق أقطاب نمو مصغرة والعمل على توزيعها المتوازن خاصة ضمن المدن الجديدة ، وعلى رأسها الأنشطة النظيفة المعتمدة على البحوث التطبيقية والتطوير؛

ثالثا: آفـــــاق الدراســـــة:

ما تبين لنا من خلال هذه الدراسة أن موضوع الذكاء الاقتصادي ومستويات تطبيقه ذو مجال متشعب ويصعب حصره، لذا تحتاج هذه الأخيرة إلى جهود إضافية، خاصة مع موجة الاهتمام المتزايد بمواضيع الجاذبية والتنافسية الإقليمية إلى جانب رهانات التنمية المستدامة التي تشهدها دول ومدن العالم، ما يقدم فرصا متعددة للنقاش والتي ستكون محل اهتمامات أكاديمية شخصية أو لعامة الزملاء، وفيما يلي نوجز سلسلة من الاقتراحات البحثية:

– من بين الخيارات المطروحة تلك التي تنصب للتعمق في البحث حول كيفية محاكاة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في بناء منظومة مجتمعية للذكاء الاقتصادي الإقليمي مع تفعيل أفضل للديمقراطية التشاركية التي يكفلها رأس المال الاجتماعي في الإقليم على صورة إشكالية بحثية تطرح كالتالي:

---

[1] معدل فترة خلق المؤسسات بالعاصمة تونس لا يتجاوز 10 أيام، العاصمة الرباط 07 أيام، بينما المعدل في العاصمة الجزائر لا يقل عن 25 يوم.

- ما طبيعة العلاقة التي تحكم الذكاء الاقتصادي والحكامة الإقليمية وعلاقته بالتسيير العمومي الحديث؟

- البحث في إشكالية تصميم أنظمة ابتكارية متخصصة للصناعات المفتاحية على غرار الصناعة الفضائية، النانوتكنولوجيا، وأبحاث البيوتكنولوجيا الطبية والحيوانية، وذلك على النحو التالي:

- واقع الأنظمة الإقليمية للابتكار في الجزائر وإشكالية تطويرها: نماذج مقترحة لعدد من الصناعات

- الدراسة القياسية لواقع مؤشرات الجاذبية الإقليمية ومدي تلبيتها لمتطلبات التنمية المستدامة للأقاليم من خلال طرح الإشكال البحثي الآتي:

- الجاذبية الإقليمية و علاقتها بالتنمية المستدامة للإقليم: دراسة عينة من بعض الأقاليم الجزائرية

- دراسة تحليلية تشخيصية لأنظمة اليقضة الإقليمية مع تفصيل النقاش حول المراصد الحضرية للمدن كنمط خاص من أنظمة اليقضة الاستراتيجية التي توضع في خدمة التنمية المستدامة للمدن، وهذا بصياغة التساؤل العلمي الموالي:

- ماهو دور المراصد الحضرية في تعزيز جاذبية المدن الجزائرية؟

و خاتمة القول أن الحمد لله الذي من علي بإتمام هذه الرسالة، فان أكن وفقت إلى سداد الرأي فما قصدت إلا إليه، وذلك فضل الله يؤتيه من يشاء، وان عرجت عن خطأ فما عصم منه أحد إلا رسل الله عليهم أفضل الصلاة وأتم التسليم، والكمال والعصمة لله وحده.

قائمة المراجع

I: المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- JACQUES R. BOUDEVILLE؛ "**الحيز واقطاب النمو**"، ترجمة: الكناني؛ كامل كاظم بشير ، ط 2، 2006.

2- العاني، محمد جاسم محمد علي شعبان؛ "**الإقليم و التخطيط الإقليمي**"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان2006 .

3- الكناني، كامل كاظم بشير؛" **الموقع الصناعي و سياسات التنمية المكانية**" ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان،2009 .

4- الكناني، كامل كاظم بشير؛ " **دراسات في نظرية الموقع الصناعي** "، الدار الجامعية للطباعة والنشر، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة بغداد،2003.

5- الهيتي فارس صبري؛ "**التخطيط الحضري**"، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان- 2009.

ثانيا: المجـــــلات والمنشورات

1- بودقة، فوزي "**وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني**"، مجلة إنسانيات، عدد: 45، 2009، متاح على الرابط التالي: http://insaniyat.revues.org/2129، تاريخ التصفح: 2014/06/04.

2- خالص، حسين مريم، " **الحكومة الالكترونية**" ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، عدد خاص بمؤتمر الكلية حول الحكومة الالكترونية، كلية جامعة بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، 18/17 آذار .2013

3- ديب، سميرة؛" **سياسة التخطيط الحضري عبر فكرة شبة المدن الجديدة في الجزائر**"، مجلة " دراسات وأبحاث"، عدد:08، 2012، جامعة الجلفة.

4 – مقري، زكية؛ " **مقومات المدن الجزائرية لتطبيق تسويق المدينة: نحو تنمية مقاصد سياحية ناجحة (التحديات والفرص)**"، مجلة: العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية؛ ، عدد 09؛ 2013، جامعة المسيلة.

ثالثا: التقارير، المقالات والنشريات

1- " **إعداد منظومة وطنية للمعلومة الإحصائية عام 2014**"، جريدة الشروق، عدد: 4720، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.echoroukonline.com/ara/mobile/articles/168761.html، تاريخ التصفح: 2014/09/07.

2- "**التطورات الاقتصادية والنقدية لسنة 2012، وعناصر التوجه للسداسي الأول من سنة 2013**"، تدخل محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، ديسمبر 2013.

3 – البنك الدولي،" **خطة عمل جديدة بشأن الجزائر للتركيز على محاربة الفقر ومساندة برنامج الإصلاحات**"، تم التصفح بتاريخ 2013/04/12 انظر الرابط التالي:
http://web.worldbank.org/WBSITE/EXTERNAL/NEWS/0,,contentMDK:20115780~menuPK:64261015~pagePK:34370~piPK:34424~theSitePK:4607,00.html

4 – الدوراري، راشد وآخرون، " **الدراسات الإستشرافية**"، وثيقة منهجية مقدمة من طرف قسم البحوث الإستشرافية والمقارنة" أكتوبر 2011.

5- المنظمة العالمية للصحة، "**تقرير حول شركات الصناعة الصيدلانية في العالم 2013**".

6 – "**النتائج النهائية للإحصاء الاقتصادي**"، الديوان الوطني للإحصاء جوان 2011.

7- الوهادنة، عاهد، " **نحو سياسة وطنية للعلوم والتكنولوجيا والابتكار**"، جريدة الحقيقة، عدد: 250، مقال متاح على الرابط التالي:http://www.factjo.com/pages/artdetails.aspx?id=3220، تاريخ التصفح 2014/02/27.

8- أمينة.ز ، "**المدن الجزائرية غائبة عن تصنيف المدن الكبرى في إفريقيا**"، جريدة "يقول"، مقال متاح على الرابط التالي: http://yagool.dz/Ar/article_116.html، تاريخ التصفح: 2014/09/11.

9- بكـــار، عمـــار، "**كيـــف تســـوق مدينـــة؟**"، جريـــدة الاقتصـــادية، عـــدد: 5439، مقـــال متـــاح علـــى الـــرابط التـــالي: http://www.aleqt.com/2008/09/01/article_13430.html، تاريخ التصفح: 2014/05/13.

10- خير بك، مازن جلال: "**العناقيد الصناعية ودورها في تنمية الاقتصاديات الناشئة**"، يومية الثورة، عدد:4752، مقال متاح على الرابط التالي:http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=9562709932 تاريخ التصفح:2013/04/12.

11- شرايطية، مريم، " **2013 الفرصة الأخيرة للإقلاع الاقتصادي**"، جريدة الخبر، عدد: 5712، مقال متاح الرابط التالي: http://www.elkhabar.com/ar/economie/341971.html.، تاريخ التصفح 2014/08/17.

12- شرايطية، مريم، " **الجزائر تدخل مرحلة تصميم سياسات الإقلاع والنشوء في 2019** "؛ جريدة الخبر، عدد: 6145، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.elkhabar.com/ar/economie/342246.htm، تاريخ التصفح: 2014/06/12.

13- صلاح، ب، "**قطاع الاستشراف يراهن على توفير المعلومة الإحصائية**"، جريدة السلام، عدد: 3110 ، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.essalamonline.com/ara/permalink/17619.html، تاريخ التصفح: 2014/09/07.

14 - عبد الرؤوف، علي، "**من الكوكاكولا إلى المدينة: مفاهيم في التسويق العمراني والمعماري**"، مقال متاح على الرابط التالي: http://cairobserver.com/post/43795184059/concepts-in-city-branding;، تاريخ التصفح: 2014/05/13.

15 – غيطاس، محمد جمال، "**ماذا فعل الآخرون؟ ماليزيا، درس عالمي في الإبداع التكنولوجي**"، جريدة الأهرام الرقمي، عدد: 18، مقال متاح على الرابط التالي: http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=139190&eid=1783، تاريخ التصفح:2014/05/13.

16 – م. طارق؛ " **اليقضة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي في خدمة الاقتصاد المحلي**" جريدة الرائد، عدد: 2412، مقال متاح على الرابط التالي: http://elraaed.com/ara/watan/ تاريخ التصفح: 2014/09/30.

17 – مجلس الوزراء الجزائري، "**برنامج التنمية الخماسي**" 2010-2015.

18 – مرياني، محمد " **9 سياسات لدعم ورعاية وتشجيع القدرات البشرية الوطنية للإبداع والابتكار**"، أسبوعية الاقتصادية، عدد: 9477، مقال متاح على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2007/05/28/article_93729.html.، تاريخ التصفح:2013/07/22.

19- "**مساهمة البحث التطبيقي في تطوير الذكاء الاقتصادي المحلي**" جريدة المقام، عدد : 896، مقال متاح على الرابط التالي: http://elmakam.com/?p=2612 ، تاريخ التصفح: 2014/01/11.

20 - مصـيطفى، بشـير، "**اسـتبعد أن تسـتغني دولـة بحجـم الجزائـر عـن أداة الاستشـراف**"، أنظـر الـرابط التـالي: https://newhub.shafaqna.com/AR/DZ/، تاريخ التصفح: 2014/09/10.

21 – معهد هارفرد للتنافسية؛ "**تقرير حول العناقيد الصناعية 2010**".

22- " **نشرية المعلومات الإحصائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**" رقم: 21 لشهر مارس 2012، ملف قابل للتحميل على الرابط التالي: www.mipme.dz، تاريخ التصفح: 2013/06/18.

رابعا: الملتقيات والمؤتمرات

1- الصفدي، محمد سالم، "**التحديات الجديدة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في تطبيقات تكنولوجيا المعلومات**"، ورقة بحثية مقدمة للندوة الثالثة لآفاق البحث العلمي في العالم العربي: ندوة البحث العلمي والتطوير التكنولوجي في العالم العربي، جامعة الزيتونة الأردنية 11- 14 ابريل2004 .

2- الطعاني، محمد، «**التخطيط الحضري والإقليم** ورقة مقدمة لمؤتمر العمل الهندسي الاستشاري الثالث، فلسطين، 3 تشرين الثاني، عمان، 2009.

3- راتول، محمد؛ فلاق، صليحة، "**العناقيد الصناعية كآلية لمواجهة تحديات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول دور التجمعات الصناعية والعناقيد التنافسية ودورهما في تحسين تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، يومي 14/13 ماي، 2013.

4- رحيم، حسين، "**دور العناقيد السياحية في تنمية الاقاليم الريفية حالة مناطق الهضاب العليا**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني الأول حول التجمعات والعناقيد الصناعية ودورهما في تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة قالمة، 13/12-ماي 2013.

5- زرقين، عبود، العلمي، إيمان؛ "**مجالات الاستثمار في اليقضة و الذكاء الاقتصادي**" ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات المؤتمر العلمي السنوي الدولي الأول للذكاء الاقتصادي: الأنظمة الرقمية والذكاء الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة خميس مليانة، 22-23 أفريل 2014.

6- شلالي، عبد القادر، قاشي، علال، " **الحكومة الالكترونية، عوامل البناء والمعوقات في الجزائر**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات أشغال اليومين الدراسيين حول: مستقبل الحكومة الإلكترونية في الجزائر، الجزائر العاصمة، يومي: 27- 28 فيفري 2014.

7- عروب رتيبة، بوسبعين تسعديت، "**أهمية تأهيل وتثمين الموارد المتاحة في تفعيل الاستراتجيات الصناعية ودفع عجلة التنمية الاقتصادية الجزائر: حقائق وآفاق**" ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الإستراتيجية الصناعية الجديدة في الجزائر: استمرارية .... أم قطيعة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة مستغانم، يومي 26- 27 أكتوبر 2012.

8- مجوب، خير الدين، "**سياسة إعادة بعث و تنمية الصناعة**"، ورقة بحثية مقدمة ضمن فعاليات اليومين الدراسيين حول التحليل الموقعي للمناطق الصناعية في الجزائر" دراسة حالة المنطقة الصناعية برج بوعريريج، معهد العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي البشير الإبراهيمي، برج بوعريريج يومي18/17 ماي 2010.

خامسا: مواقع الانترنت

1- مديرية الصناعة وترقية الاستثمار لولاية الجزائر: www.wilayaAlger/dirindustrie

2- مجمع صيدال: www.groupesaidal.dz

3- وزارة التنمية الصناعية وترقية الاستثمار www.mipipme.dz

4- مديرية النقل لولاية الجزائر www.wilayaAlger/dirtransport.dz

5- الوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الإقليم:www.anaat.dz

II- المراجع باللغة الأجنبية:

1- Les ouvrages :

1- Benko. G, Lipietz. A ;(2004); **« La richesse des régions »**; Presses universitaires de France. Paris.
2- Benko. G; Lipietz. A ; (2009) ; **« Les régions qui gagnent »**, 2 ème édition ; Presses universitaires de France.
3-Bergeron.P; (2006); **« Veille stratégique et PME: comparaison des approches gouvernementales de soutien »**; Sainte-Foy; Presses de l'Université du Québec.
4- Besson B., Possin J-C; (2010); **« Du renseignement à l'intelligence économique »**, 7 ème édition ; Dunod, Paris.
5-Boudeville. J; (1972); **« Aménagement du territoire et polarisation »**, Edition Génin, Paris.
6-Bruno. M et Yves-Michel. M, (2008) ; **« L'intelligence économique : comment donner de la valeur concurrentielle à l'information »**,3ème édition ; éditions d'Organisation, Paris .

7- Bruté de Rémur. D; (2006); **« Ce que intelligence économique veut dire »**; Éditions d'Organisation; Paris.
8- Christel. A, François. T; (2002); « **Du local à l'Europe. Les nouvelles politiques d'aménagement du territoire »**, PUF; Paris.
9- Christian. H; (2009); **« La machine de guerre économique: Etats-Unis, Japon, Europe »**. Éditions Economica. Paris.
10- Clerc, Pautrat. R; (2004); **« Prospective des dispositifs nationaux d'intelligence économique. De l'intelligence économique l'économie de la connaissance »,** éditions Economica, Paris.
11- Clerc .P; (2008); **"The social intelligence, the new territory of Economic Intelligence**?**"** IFIE edition, Paris.
12- Cooke. P; (2002); **"Knowledge economies: Clusters, learning and cooperative advantage"**; Psychology Press; London.

13- Crozet .M; Miren. L; (2009); « **la nouvelle économie géographique »**, Edition la découverte, Paris.
14- Cunha. A; (2005); **« Développement urbain durable, éco-urbanisme et projet urbain »**; Lausanne: IGUL.
15- Delbecque .E ;(2008); **« Les politiques d'intelligence économique »**, PUF ; Paris.
16- De Lima J. F; (2009); **« Géoéconomie et développement régional** »; Publibook, Paris.
17- Dinnie. K; (2011); **"**City **Branding: Theory and Cases";** Palgrave Macmillan editions, California.
18- Florida. R; (2008); **"who's Your City?"** Basic Books editions; New York.
19- Frank. L; (2009); **"Place Branding: Glocal: Virtual and Physical Identities, Constructed, Imagined and Experienced"** Palgrave Macmillan editions; California.

20- FUJITA. M; (1999); **"Urban Economic Theory",** Cambridge University Press, Cambridge.
21- FUJITA, M. and THISSE, J-F. (2002) ; **« Economics of Agglomeration: Cities, Industrial Location and Regional Growth »**, Cambridge: Cambridge University Press.
22- Godet. M; (2004); **« Manuel de prospective stratégique »**, Tome: 02, 2eme édition. Editions Dunod ; Paris.
23- HERBAUX. Ph; (2004); **« Le Développement territorial. Regards croisés sur la diversification et les stratégies »**; Ouvrage collectif, Poitiers.
24- Isard. W; (1960); **"Methods of regional analysis: An introduction to regional science"**; Cambridge; MIT Press.
25- Jakobiak. F; (2004); **«L'intelligence économique, la comprendre, l'implanter, l'utiliser»**, Éditions d'Organisation.
26- Jakobiak. F; (2009); **« L'intelligence économique: Techniques et outils »**, Editions d'Organisation, 2ème édition; Groupe Eyrolles, Paris.

27- J.H.A.M. Rodenberg; (2008); **« Competitive Intelligence and Senior Management »**; Eburon Publishers, Delft.
28- Jean .B; (2004); **« La ville intelligente »**, éditions L.D.G.J ; Paris.
29- MARC-URBAIN. P ;(2008); « **Territoires et développement économique »**, L'Harmattan, paris.
30- Marie PAULE. S, Deborah WALLET.W ; (2011); « **marketing des produits de santé »**, Dunod, Paris.
31- Marcon. C; et N. Moinet; (2010); **« L'intelligence économique »**; 4ème édition; Dunod; Paris.
32- Marko. T; (2007); **"Frontiers of Open Innovation"**; Lappeenranta University of technology editions.

33- Masson. H; (2010); **« L'intelligence économique – quelles perspectives?»**; 2 ème édition; L'Harmattan; Paris.
34- Meyronin. B; (2012); **« Le marketing territorial. Enjeux et pratiques »**, 2éme edition; Vuibert, Paris.
35- OCDE; (2009); **« Examens territoriaux de l'OCDE »**; OCDE France, Paris.
36- Ollivier. B; (2009.);**" Les identités collectives à l'heure de la mondialisation "**; Essentiels d'Hermès, CNRS Editions, Paris.

37- P. Veltz; (2009); **« Des lieux et des liens: Politique du territoire à l'heure de la mondialisation »**; éditions de l'Aube, Paris.
38- REVELLI. C; (2009); **« L'intelligence stratégique sur Internet: comment développer des activités de Veille et d'intelligence économique sur le Web »,** 4eme éditions; Dunod, Paris.
39- Romani**.** P-J; (2007); **« L'intelligence économique et stratégique dans les entreprises françaises**», 5ème édition, Economica; Paris.
40- ROUACH. D; (2008); **« La veille technologique et l'intelligence Economique »**; Collection Que sais-je ? PUF; Paris.
41- Philippe. D, Stéphane. C; (2007); **« Attitudes prospectives: éléments d'une histoire de la prospective en France après 1945 »**, L'Harmattan; Paris.
42- SALLES. M; (2003); **« Stratégies des PME et l'intelligence économique: une méthode d'analyse du besoin »**, Edition Economica ; Collection L'intelligence économique, Paris.
43- SCOTT A.J; (2006); **« Les régions et l'économie mondiale »,** 3ème édition ; L'Harmattan.
44- Vallerugo. F; (2004); « **Le marketing des villes »**; éditions d'organisations; Paris.
45- Walsh. G; (2007); **« Pharmaceutical biotechnology Concepts and Applications »**; John Wiley & Sons Ltd.
46- Wilensky. H; (1967); **« Organizational Intelligence: Knowledge and Policy in Government and Industry »**, Basic Books; New York.

2- Les thèses :

1- Abdelhadi. M; (2010); **« médicaments issus de la biotechnologie; mise du point sue les biosimilaires »**; doctorat en Pharmacie; université Mohammed v; faculté de médecine et de pharmacie –rabat.
2- Anne. M; (2012); « **l'attractivité entrepreneuriale des territoires et le développement durable : existe-t-il une attractivité durable des territoires ? »**; thèse de doctorat en sciences économiques; université de pau et des pays de l'Adour.

3- Cohen. C; (2003); **« L'efficacité de la veille et l'intelligence stratégique et son impact sur la performance de l'organisation »,** Thèse de doctorat en Sciences de gestion, Université d'Aix-en-Provence.

4- Lamia el Hijri; (2011); **« gouvernance et stratégie territoriales: le rôle des acteurs dans la gestion de leur territoire »**; thèse de doctorat gestion de l'université de Metz.

5- M. D; Gautier; (2010); **« innovation et stratégies d'acquisitions dans l'industrie pharmaceutique: analyses empiriques »**; thèse de doctorat science; université de paris I - panthéon Sorbonne.

6- Mohammed. H; (2008); **« intelligence territoriale et observatoires socio-économiques et environnementaux : un processus d'intelligence territoriale adapté (pita) à l'observatoire de Menzel Habib au sud de la Tunisie** »; thèse pour le doctorat en TIC ; université Paul Verlaine-Metz.

7- Péguiron. F; (2006); **« Apport de l'Intelligence Economique dans un système d'Information Stratégique universitaire: les apports de la mobilisation des acteurs »**, thèse de doctorat en Sciences de l'Information et de la Communication, université Nancy 02.

8- Pierre. M; (2011); **« mise en réseau d'acteurs et compétitivité territoriale »** ; thèse de doctorat en science ; école doctorale cités, territoires, environnement ; université françois – rabelais de tours.
9- Rachel .L ; **(**2005); **« la place de la recherche universitaire dans les systèmes d'innovation: une approche territorialisée »**; Thèse de Doctorat ès Sciences Economiques; université louis pasteur; Faculté de sciences économiques et de gestion de Strasbourg.
10- Yves. A; (2009); **« construire un système d'innovation régionalisée propositions a partir d'exemples bretons »**; Thèse de Doctorat en science de gestion; université rennes 2.

3- Les revues et les publications:

1- A. Ferrani; «**Ttechnologies Environnementales; Développement Industriel Durable en Algérie »**; Ministère de l'Aménagement du Territoire, de l'Environnement et du Tourisme.
2- Aleksandar. K; (2007); **"The cluster approach and SME; competitiveness: a review"**; Journal of Manufacturing Technology Management; Vol: 18; N°: 7.

3- AMF, ETD; (2004); **«La veille économique, un nouvel outil pour le développement territorial»**, Les notes: Entreprises Territoire et Développement.

4- Amina Kadri. M; (2008); **« gouvernance et la dimension sociale et culturelle de l'intelligence économique »**; CREAD; université d'Alger.
5- André. T & Armelle .C; (2005); « **Réflexions sur les dimensions négatives de la proximité : le cas des conflits d'usage et de voisinage »**; innovations, n°: 56; document téléchargeable sur le lien : http://www.cairn.info/revue-innovations-2005-1-page-243.htm. consulté: 17/02/2014.

6- André. J; (2011); **« L'intelligence territoriale face aux exigences du développement durable : exemples marocains et brésiliens »**; Interdisciplinarité dans l'aménagement et développement des territoires, Gatineau; Canada.
7- Anholt. S, (2007); **"Competitive identity: The new brand management for countries regions and cities"**, Palgrave university.

8- Asheim; B.T.; Gertler, M.S; (2005); **"The Geography of Innovation: Regional Innovation Systems"** In: Fagerberg, the Oxford Handbook of Innovation; Oxford: Oxford University Press.
9- Audretsch D; (2002), **« Agglomeration and the location of activity »**; Oxford Review of Economic Policy, n°:14.

10- Audrey. K; Stéphane. G; (2009); **«L'intelligence économique au service des dispositifs territoriaux d'appui aux entreprises: l'implication d'un nouvel acteur dédié à la coordination »**; Revue internationale d'intelligence économique, Vol: 01, n°: 02.

11- B. Wassila; (2008); **« les facteurs clés de succès dans les entreprises de haute technologie: le cas de la biotechnologie »**; revue Economie d'Afrique du nord; n°: 04.
12- BEGG, I; (2008); **« Urban Competitiveness »**; Policies for Dynamic Cities, Bristol: Policy Press.
13- Blakely. E. J; (2011); **'Competitive Advantage for the 21st-Century City: Can a Place-Based Approach to Economic Development Survive in a Cyberspace Age?**; APA Journal; Vol. 87, n°: 10.
14- Boeck. U;(2010); **« Open innovation and new forms of collaboration »**; Projectique, n°: 05; document téléchargeable sur le lien: http://www.cairn.info/revue-projectique-2010-2-page-5.htm
15- Bonnet. M & Cristallini. V; (2003); "**Enhancing the efficiency of networks in an urban area through socio-economic intervention"**; Journal Of Organizational Change management; Emerald editions.
16- Bootz. J; (2010); **« Prospective et apprentissage organisationnel »**; Datar; Commissariat général du Plan; Lipsor.
17- Camagni. R; (2007); **"Policies for spatial development"**; OECD; Territorial Outlook, Paris.
18- Camagni. R; (2003); **« Compétitivité territoriale, milieux locaux et apprentissage collectif : une contre-réflexion critique »**; Revue d'Economie Régionale et Urbaine, n°: 4.
19- Cambridge Econometrics; (2012); **"Regional Competitiveness Indicators"**; a final report submitted to meeting of the European Commission; Ronéo; Cambridge.
20- Cécile. J; **« Demain la Méditerranée, Scénarios et projections à 2030; croissance-emploi-migration-énergie-agriculture »** ; le consortium méditerranée 2030 ; IPEMED.
21- Cédric. P; (2012); **« la prospective; Les fondements historiques »**; vol: 01; document téléchargeable sur le lien: www.millenaire3.com/content/view/pdf/1330; consulté le 17/11/2014.
22- CHERIET. A; (2009); **« Mondialisation de l'économie algérienne: Du BIG-PUSH à l'ajustement structurel»**; Revue sciences humaines; Vol: B, économie; n°: 31 http://revue.umc.edu.dz/index.php/component/attachments/download/34; consulté le: 17/06/2013.
23- Christian. B; (2008); « **Éléments pour une approche de l'intelligence territoriale comme synergie de projets locaux pour développer une identité collective »;** Projectique éditions; n°: 05.

24- Christian. H; **« une nouvelle approche de l'action offensive »**; numéro spécial; école de la guerre économique; revue histoire des armés.
25- Claire. C; (2007); **« Dynamique de constitution de l'industrie allemande de biotechnologies et diversité des modèles d'entreprise »**; Revue d'économie industrielle; n°: 120.
26- CLAVAL. P; (2008); **« Espace et territoire: Les bifurcations de la science régionale»** Géographie Economie Société, n°: 10.

27- CNES; (1998); **« Rapport sur la ville algérienne ou le devenir urbain du pays»**; document disponible sur le lien: http://www.cnes.dz/cnesdoc/cneshtm/ville.htm; consulté le: 03-04-2013.
28- D- Otawa. T; (2004); **"Benefits and Obstacles of GIS Implementation: Recent Perceptual Shift and Implications for City and Regional Planning Organizations"**; regional studies; n°: 87.
29- DANY. C; (2007); **« Libérez la publicité des destinations »;** Revue Espaces; éditions Images et stratégies médias; n°:310

30- Das. D; Mohapatra. P; K., Sharma, S. K& al; (2007); **"Factors influencing the attractiveness of a tourist destination: a case study "**; Journal of Services Research, Vol: 07, n°: 01.
31- David. S & Frédéric L.R; (2007); **« Coopetition et intelligence économique »,** Revue française, Harmattan de gestion; n°:176, Document téléchargeable sur le lien : http://www.cairn.info/revue-francaise-de-gestion-2007-7-page-147.htm. consulté le: 17/12/2014
32- Deinis. M; Isabelle. L ;(2009); **« veille, prospective, intelligence économique et management des connaissances »**; stratégie et management; n° :171.
33- Delgado. M; M.E. Porter, & al; (2010); **"Clusters and entrepreneurship"**; Journal of Economic Geography; vol: 10, n°: 4.
34- DEMAZIERE. C; (2008); **« Développement territorial? Effets spatiaux des mutations économiques, intérêt et limites des actions publiques locales, habilitation à diriger des recherches en aménagement-urbanisme»**; Université de Tours.
35- Deschamps. J; (2008); **« L'IE, une discipline en émergence »**; Benchmark européen de pratiques en Intelligence économique, L'Harmattan.
36- Diane-Gabrielle. T; (2012); **« Réseaux, clusters et développement local »**; Schedae; n°:1; document téléchargeable sur le lien : http://www.unicaen.fr/services/puc/preprints/preprint0012012.pdf ;consulté le: 16/04/2013.
37- Dotun. A; Dennis. K & al; (2006); **"Overcoming the barriers to e-cluster development in a low product complexity business sector"**; International Journal of Operations & Production Management Vol: 26; n°: 08.

38- Estienne. I; Liefoogue. C; Paris. D; (2009); **« Economie et attractivité: une nouvelle production urbaine in Paris** »; Lille Métropole Laboratoire du renouveau urbain, Parenthèses.
39- « étude sur les prévisions de demande »; (2003)**;** direction marketing et l'information médicale; groupe Saidal.
40- Euro- chambers; (2011); **« Regional Competitiveness»**; Atlas, Brussels.

41- Elicia Maine; M; Daniel. M & al; (2010); **"The role of clustering in the growth of new technology-based firms"**; Small Bus Econ; n°: 34.
42- Engel. D, T. Mitze, R. Patuelli & al; (2011); **«Does the support of innovative clusters sustainably foster R&D activity? Evidence from the German BioRegio and BioProfile contests**" Report of Rimini Centre for Economic Analysis.
43- EURADA; (2010); **"Benchmarking Regional Competitiveness in The Field Of Business Support Services"**, Final Report of European Benchmarking Project, Brussels.

44- European Network of Territorial Intelligence; **« CAENT »** ; Document téléchargeable sur le lien: citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?...pdf **;** consulté le : 25/03/2014.
45- Farinós Dasí. J; (2009); **« Le défi, le besoin et le mythe de la participation à la planification du développement territorial durable : à la recherche d'une gouvernance territoriale efficace»**, L'Information géographique, Vol: 73, n°: 29.

46- Ferroudja. B & Ahmed. T; (2013); **« Le positionnement stratégique d'un territoire: quel apport du marketing territorial? »**; Revue des Sciences Économiques et de Gestion n° :13 ; université Mouloud Mammeri de Tizi-Ouzou.
47- fiches pratiques du développement économique, (2003); **« Marketing territorial: Un Mix marketing produit et de marketing des services »**, n°: 47.
48- Fontan. J-Marc et al; (2004); **« Innovation et société: pour élargir l'analyse des effets territoriaux de l'innovation»**; Géographie, économie, société ; Vol: 6; n°: 02; document téléchargeable sur le lien : http://www.cairn.info/revue-geographie-economie-societe-2004-2-page-115.htm

49- Frédérique. S; (2008); «**Réseaux mondiaux d'innovation ouverte, systèmes nationaux et politiques publiques »**; rapport fait par direction de la Recherche et de l'Innovation du ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche, France.
50- Gabriel. C; Patrick. G et Nadine Richez. B ;(2008); **« économie sociale et solidaire, territoires et proximité »**; revue internationale de l'économie sociale; n°: 296.
51- GASTAMBIDE. J; (2007); **«Attractivité»**; Nouveaux mots du pouvoir: fragments d'un abécédaire, Quaderni, n°:63, Maisons des Sciences de l'Homme, Paris.
52- « Géoportail visualisation: le portail des territoires et des citoyens », article disponible sur le Site: http://www.geoportail.fr/ consulté le : 29/12/2013.
53- GIRARDOT. J-J; (2000); **« Principes, Méthodes et outils d'intelligence territoriale. Évaluation participative et observation coopérative »**; Conhecer melhor para agir melhor, numéro spécial, Lisbonne, DGAS.
54- Glaeser, E. L. & Hohlhase, J. E; (2004); **"Cities, regions and the decline of transport costs"**.; Regional Science n°: 83.
55- Gollain. V; (2008); **« Réussir son marketing territorial en 9 étapes »,** Version 1, Club des développeurs Economiques d'Ile de France (CDEIF), Paris.
56- Gomez, P.-Y; Rousseau. A et al; (2011); « **Distance et proximité »**, Esquisse d'une problématique pour les organisations, Vol: 213, n°: 4.
57- Gouvernement algérien; (2005) ; « **Rapport national sur les objectifs du Millénaire pour le développement »**.
58- Grossetti. M; (2000); **« Les effets de proximité spatiale dans les relations entre organisations: une question d'encastrements »,** Espace et Société, n° : 101.
59- H. Chesbrough; **(**2004); « **managing open innovation »**; Research Technology Management; n°:21.
60- Hankinson .G; (2007); **"The management of destination brands: Five guiding principles based on recent developments in corporate branding theory"**; Brand Management, Vol: 14, n°: 03.
61- Club des Développeurs Economiques d'Ile-de-France; **« CDEIF »;** document disponible sur le site : http://www.cdeif.org; consulté le: 11/06/2013.

62- HASSINK. R; (2005); **"How to unlock regional economies from path dependency? From learning region to learning cluster";** European planning Studies, n°:13.
63- Hayat . Aït. A ;(2008); **« Développement industriel en Algérie : La nouvelle stratégie du gouvernement »**; Revue des Sciences de Gestion; n°: 234; document téléchargeable sur lien : www.cairn.info/revue-des-sciences-de-gestion- 2008-6-page-75.htm
64- Hernandez. S; Keramidas. O; (2006); **« Stratégies territoriales pour ville durable»**, Gestion 2000, n°:01.
65- Hot spots 2025; (2013); **"Benchmarking the future competitiveness of cities"**; a report from the Economist Intelligence Unit.
66- IAU Ile-de-France; (2010); **« Les villes face à l'insécurité »,** les Cahiers de l'IAU; n°: 155.

67- INSEE; (2011); **« Un indicateur d'attractivité pour les zones d'emploi »**; dossier d'Octant; n°: 48.
68- « Intelligence territoriale »; article téléchargeable sur le lien: http://www.arphi.fr/Intelligence territoriale.htm consulté le : 01/11/2013.
69- J. Fisken, and J. Rutherford**; (**2012)**; "Business models and investments trends in the biotechnology industry in Europe"**; Journal of Commercial Biotechnology, Vol: 11, n°: 70.
70- James. W; **(**2008); "**territorial competitiveness and development policy"**; Orkestra, Basque Institute of Competitiveness, Basque Country, Spain..
71- JOURDAN. P ; (2008) ; **"Le capital marque: en quoi la catégorie de produit influence-t-elle le rôle de la marque dans le choix du produit ?";** Revue française du marketing, n° :216.

72- Kavaratzis M; (2008); "**Cities and their brands: lessons from corporate branding**; Place Branding, Vol: 4, N°: 4.
73-Kavaratzis .M; (2009)**;" Cities and their brands: Lessons from corporate branding»,** Place Branding and Public Diplomacy; Vol: 5, n°: 01.

74-Kenney M, (2004); **« Biotechnology and the creation of a new economic space»**; Private science, Biotechnology and the rise of the molecular sciences; edition Arnold Thackray; special number
75-Kislin. P; (2008); **« Les activités de recherche d'information du veilleur dans le contexte d'intelligence économique: le modèle WISP**», ISKO.
76- Kristian. B, Jacques-François. T; (2007); "**Regional economics: A new economic geography perspective"**; Regional Science and Urban Economics n°: 37.
77-Krugman. P; (1994); "**Increasing Returns and Economic Geography",** Journal of Political Economy, n°: 99.
78- Le Gallo. J ;(2000); « **Econométrie spatiale: Auto corrélation spatiale »,** document de travail n° :05.
79- « Largement avéré: la surinformation causée par l'Internet; Cas concrets, retours d'expérience et piste de solutions », VSST, université de Nancy.
80- Lauriol. J et al; (2008); **« Stratégies, espaces et territoires »**; Revue Française de Gestion, Vol: 4, n°: 184.
81- « la sécurité économique »; délégation interministérielle, article disponible sur le lien: http://www.intelligence- économique.gouv.fr/dossiers-thematiques/secu...consulté le : 15/3/2015.
82- « les assisses nationales d' l'industrie »; (2012), thématique disponible sur le lien: http://www.industrie.gov.dz/ assisses, consulté le 17/0/2014.
83- Lethiais .V; Vrallet. A ; Vicente. J; (2005); **« TIC et réorganisation spatiales des activités économiques : introduction »**; Géographie, économie et société, vol: 5, n°: 3- 4, Editions Elsevier.
84- LEVER, W. F.& TUROK. I; (2010); **« Competitive cities: introduction to the review »**; Urban Studies, n°: 36.
85- Li Zhang a; Simon. Z; (2009); "**City branding and the Olympic effect: A case study of Beijing"**; Cities; n°:26.
86- Lysiane. T; (2012); « **contraintes, structures et modes de financement des entreprises biotechnologiques: une comparaison internationale »**; universite montpellier I .
87- M. Porter & V.E. Millar; (1985); **« How information gives you competitive advantage»,** Harvard Business Review, n°: 63.
88- Maarten. K; (2009); **"Regions, Regional Institutions and Regional Development"**; Series on globalization, Area-based Enterprise Development and Employment.
89- Madeuf. B & al ; (2005); **«Tic et économie de la proximité: organisation et localisation de la recherche & développement au sein des entreprises globales » ;** Innovations; n°: 21.

90- MADIES. T; PRAGER J-C ; (2008); «**innovation ET compétitivité des régions »**, Conseil d'analyse Economique, la documentation française, Paris.
91- Mankiw. N.G., Romer. D, & Weil D.N; (2002); **"A contribution to the empirics of economic growth"**, Quaterly Journal of Economics; n°:107.
92-Marc-Hubert .D et Abdelillah. H ; (2009) ; **Clusters, réseaux d'innovation et dynamiques de proximité dans les secteurs high-tech ;** revue d'économie industrielle ; n°128.
93- Marie. M; **« Mise en place d'un Système d'information territoriale en Corse »** ; rapport de stage; article disponible sur le lien : http://www.admiroutes.asso.fr/espace/intranet/sitcorse.htm; consulté le: 21/01/2014.

94- MARTIN. R, SUNLEY. P; (2005); **« L'économie géographique de Paul Krugman et ses conséquences pour la théorie du développement régional: une évaluation critique »**; BENKO G, dir: La richesse des régions, PUF; Paris.
95- MARTIN. R. L; (2008)**; « A Study on the Factors of Regional Competitiveness »**; A final report for The European Commission DG Regional Policy. University of Cambridge, Cambridge.
96- MARTINE. B**; « ville et image: vers une culture générique » ;** article disponible sur le lien: http://www.larevuedesressources. org/article.php3?id_article=532 ; consulté le :17/08/2013.

97- MARTRE. H,(1994); **« Intelligence économique et stratégies des entreprises »;** Commissariat général du plan, La documentation français.
98- McKelvey. M; Alm. H & Riccaboni. M; **(**2013); **«Does Co-Location Matter for Formal Knowledge Collaboration in the Swedish Biotechnology-Pharmaceutical Industry?»**; Research Policy, n°:63.

99- Menacer. L; **« Intelligence économique: l'Algérie tente de rattraper son retard»**; Journal: Le Soir d'Algérie; Interview réalisée par Veille.ma.le : 29/06/2012; article disponible sur :http://www.veille.ma/La-formation-D-intelligence.html ;15/06/2012.
100- Mendez. A et Mercier. D; (2006); **« Compétences-clés de territoires »**; Revue française de gestion, n°: 5.
101- Michel. G; (2011); **"Strategic Foresight : Use and Misuse of Scenario Building",** Cahiers du LIPSOR ; document téléchargeable sur le lien: archivo.cepal.org/**pdf**s/.../Godet-**strategic-foresight**-n1.consulté le: 17/12/2014.
102- Ministère de l'Industrie, de la PME et de la Promotion de l'Investissement; (2011); **« le développement local: 51 mesures visant le développement économique local »**; document de travail du ministère; SERIE Politique Economique & Développement n°:2.
103- Mohamed .B; Jean-Louis ; M; (2013); **« intelligence économique, entreprises et territoires »**; Marché et Organisations; n°:18.
104- Monica. M ; Christian .M; (2012); **« intelligence économique et territoriale au service d'une stratégie de développement régional : la délicate question de la formation des acteurs »;** RCSR; Vol : 33 ; Numéro spécial.
105- MONINO J-L ; (2010) ; **« Intelligence économique et gestion des connaissances »,** Maison des Sciences de l'Homme Montpellier, l'université Hassan II, Mohammedia.
106- Nadia. C ; **«L'économie algérienne face à la crise: Quelle politique d'intelligence économique ?» JournalEl-WATAN;** Article disponible sur le lien : http://www.elwatan.com/archives/article.php?id=60135; consulté le ; 01/07/2013.
107- Nadine. M et TORRE. A; (2004) ; **« Proximité Géographique et Innovation »**; Economie de Proximités Pecqueur B. et Zimmermann J.B éditions; Paris.
108- Nicolas. B & Palpacuer. F; (2008); **« Les réseaux d'innovation sont-ils toujours ancrés dans les territoires ? Le cas de l'alliance Crolles 2»**; Entreprises et histoire; n° : 53.
109- Olivier. C; (2014); **« Management public de projets d'investissement direct étrangers et intelligence économique territoriale »**, Gestion et management public; Vol: 3; n°:2, Pennsylvania Press, Philadelphia; Document téléchargeable sur le lien : http://www.cairn.info/revue-gestion-et-management-public-2014-4-page-53.pdf..
110- Pecqueur .B; (2007); **« L'économie territoriale: une autre analyse de la globalisation»,** L'économie politique; n°:33; Document disponible sur le lien : **http://www.cairn.info/revue-l-economie-politique-2007-1-page-41.htm** consulté le : 17/04/2014.
111- PEET J. R; (1999); **« The spatial expansion of commercial agriculture in the nineteenth century: a von Thünen interpretation »**; Economic Geography, n°:45.

112- Peter, N; & Jacques. P; (2007); **« Spatial perspectives on new theories of economic growth »** The Annals of Regional Science, Vol: 67, n°: 14.
113- Pierre. S ; (2001); **«information géographique et internet: les sites territoriaux ou l'émergence d'une intelligence collective du territoire »**, networks and communications studies, Netcom, Vol: 15, n°: 3-4.

114- Pierre. C; (2003); « **l'intelligence économique et stratégique: la diplomatie d'influence au service de la guerre économique »** ; Revue internationale et stratégique, n°: 52; document téléchargeable sur le lien: http://www.cairn.info/revue-internationale-et-strategique-page-153.htm; consulté le: 17/12/2014.
115- PORTER. M; (2001); **« Regions and the new economics of competition »,** A. Scott; Global City-regions: Trends, Theory, Policies; New York: Oxford University Press.
116- Porter, M.E; (2003);**"The Economic Performance of Regions"**; Regional Studies, vol: 37 n°:07.
117- Projet du Fonds de Solidarité Prioritaire (FSP); **"Appui institutionnel à la mise en œuvre de la politique d'Aménagement et de Développement Durable du Territoire en Algérie".**
118- REBILLARD. S; (2011); "**L'analyse identitaire un enjeu pour les territoires** "; Revue Espaces; éditions Identité et marque de destination; n°: 253.
119- Rémy. P & Eric. D; (2009); **"Territorial intelligence: synergy in the public-private encounter at the service of economic development"** International Journal of Economic Intelligence, n°: 61

120- "Report about the notion of competitiveness of territory"; (2007); Coordination action of the territory.
121- Richard .G, (2007); **« Très petite entreprise, réseau d'innovation et milieu innovateur : le cas de la région Rhône-Alpes»;** Staps, n° : 75, document disponible sur lien: http://www.cairn.info/revue-staps-2007-1-page-83.htm

122- Revel. C; (2010); **"Economic Intelligence: An Operational Concept for a Globalised World"**, ARI, Real Instituto Elcano, n° :134 ;.
123- Roderik. P & Fran. O; (2009);"**The Geographical and Institutional Proximity of Scientific Collaboration Networks"**; Urban and Regional research centre Utrecht (URU), Utrecht University, The Netherlands.
124- ROUSSEAU.C, MULKAY. B; (2006),**« Attractivité économique et compétitivité des territoires »,** Insee, Paris.
125- Schitag,. E & Young (2009);**" Germany's Biotechnology Takes Off in 2009"**; Stuttgart, Schitag, Ernst & Young editions.
126- Scott A.J., Storper. M; (2007); **« Regions, globalization, development »**, Regional Studies, vol. 37: n°: 6-7.
127- Sébastien .H; (2011); « **L'attractivité du territoire pour les sièges sociaux des grands groupes internationaux »;** rapport au premier ministre de France.
128- Seiglie. C; Coissard. S& Échinard. Y; (2008); **"Economic Intelligence and National Security"**, **War, Peace and Security: Contributions to Conflict Management"**; Peace Economics and Development, vol: 6.
129- Stefano. B; Malerba. F; (2001);" **The geography of innovation and economic clustering: some introductory note**s"; industrial corporate change, vol: 10 ; n°:04 ; oxford university press .
130- TERWAL.A; (2009); **"The spatial dynamics of the inventor network in German biotechnology, Geographical Proximity versus Triadic Closure"**; Utrecht: Department of Economic Geography.
131- Thierry. I; Denis. L; (2011); **« Une analyse critique des fondements de l'innovation ouverte**»; Revue française de gestion; éditeur Lavoisier; n°: 210.

132- Tollman. P& A; (2001); «**Revolution in R&D, How Genomics and Genetics are transforming the biopharmaceutical industry »,** Boston Consulting Group.
133- United Nations; (2015); "**E-Government Survey 2015"; (**Leveraging e-government at a time of financial and economic crisis), New York,
134- Wang Lan ; Wang. Z ;(2012); **"Research on Interactive Learning, Knowledge Sharing and Collective Innovation in SMEs Cluster"**; International Journal of Innovation, Management and Technology, Vol: 3, n°: 1.

135- Wiig. K; (2011); **« Knowledge management: an emerging discipline rooted in a long history »**, Knowledge Management, Editions Theseus, Paris
136- WOOLCOK. M; NARAYAN. D; (2008**); "Social capitals: implication for development theory"**, research and policy, The World Bank Research Observer, Vol: 15, n°:2.
137- World Economic Forum; (2009); **"The Global Competitiveness Report 2009-2010"**. Genève.
138- Yvon. P, Philippe. D; (2004); **« Apprentissage organisationnel, économie de la connaissance: mode ou modèle? » ;** cahier de recherche du LIPSOR.

4- Rapports, Articles et bulletins:

1- Agence Nationale d'Intermédiation et de Régulation Foncière; **« Rubrique Monographie Wilaya d'Alger»**; consulté le: 31/07/2013.

2- « Alger parmi les 10 villes les moins vivables dans le monde »; article disponible sur le lien : http://www.algerie1.com/actualite/alger-parmi-les-10-villes-les-moins-vivables-dans-le-monde/ consulté le : 22/08/2014.
3- « amélioration continue des compétences et des performances »; bulletin d'info trimestirelles édité par Aniref, téléchargeable sur lien: www.aniref.dz, consulté le: 17/11/2014.

4- Bourgeois. P; (2004); **« Régions et technologies clés: quelles stratégies? »;** Rapport pour la direction Générale de l'Industrie, des technologies, de l'information et des postes.

5- « **Développement du système productif national: Nécessité d'une stratégie industrielle»;** Ministère de l'industrie, de la petite et moyenne entreprise et de la promotion de l'investissement; document disponible sur le lien: http://www.mipmepi.gov.dz.

6- "Diffusion de la démarche cluster dans trois pays du Maghreb (Algérie - Maroc - Tunisie) » 2013.

7- Direction Générale de l'Intelligence Economique, des Etudes et de la Prospective ;(2010) ; **« manuel de formation en intelligence économique en Algérie »**; Ministère de développement industriel et de la Promotion de l'Investissement ; document de référence ;.

8- (DZFO); **«consultation nationale sur la stratégie a long terme du groupe de la banque africaine de développement 2013-2022 »**; bureau national d'Algérie ; Alger, 22 Avril 2012.

9- "E-Government Survey 2015: E- Government for the People"; (2015); Printed At the United Nations, New York, February.

10- «**Glaxo Sees 2014 Profit, Sales Rising on New Products»**; Bloomberg. Article disponible sur le lien: h t t p : / / w w w . b l o o m b e r g . c o m / news/2014-02-05/glaxo-sees-2014- profit-sales-rising-on-new-products. html ; consulté le: 5/02/2014.

11- « IE et techniques d'influence », article disponible sur le lien : http://www.intelligence-economique-fc.org/l-intelligence-economique/formations-et-metiers-en-ie/formations-ie.html; consulté le: 22/03/2012.

12- Samson et F. Benlounes; (2005); **« Indicateurs de développement et typologies territoriales en Algérie dans une perspective 2025 »;** Ministère de l'aménagement du territoire et de l'environnement, M.A.T.E.

13- « industrie pharmaceutique: entame de 42 projets d'investissement dans la nouvelle ville de sidi abdallah"; journal transaction d'Algérie; article disponible sur le lien: http://www.transactiondalgerie.com/index.php?option=com_content&view=article&id=10929:industr; consulté le: 22/09/2014.

14- International Telecommunication Union; (2015); **«measuring the information society»,** Geneva, consulté le: 18/01/2015.

15- « **L'économie du médicament; Bioéconomie » ;** article disponible sur lien : http://www.leem.org/article/bioeconomie, consulté le : 08/08/2014.

16- Lynn Krieger. M; (2011); **"Concurrence, innovation et compétitivité dans les pays en developpement"**, Etude du centre de développement L'OCDE.

17- OCDE; (1996); **"Industrial competitiveness",** Paris.

18- « **Organisations-d'Influence » ;** article disponible sur le lien : www.syti.net/**Organisations**/Illuminati.**html**; consulté le : 22/03/2012.

19- Pierre. C; **« Quelles contributions des clusters pour améliorer le financement de l'activité des entreprises? »;** article disponible sur le lien : http://www.zonesmutantes.com/2013/06/07/quelles-contributions-des-clusters-pour-ameliorer-le-fina... consulté le: 14/02/2014.

20- PNUD;(2009); **« Rapport mondial sur le développement humain »;** Boeck Université, Paris-Bruxelles.

21- PORTER. M; (2000); **« Location, Competition, and Economic Development: Local Clusters in a Global Economy »;** the global competitiveness report, World economic forum, Oxford University Press.

22- Programme PME de mise à niveau des PME financé par la Commission européenne; (2012); **« Guide des banques et des établissements financiers 2012 »**; rapport de KPMG International Coopérative.

23- « Singapour, pôle internationalement reconnu en matière de Biotechnologies » document accessible sur le lien : http://www.bulletins-electroniques.com/actualites/64499.htm; consulté le: 05/06/2014.

24- "Spatial planning key instrument for development and effective governance with special reference to countries in transition"; (2008); report of United Nations; New York and Geneva.

25- « Veille et cycle du renseignement »; article disponible sur le lien : www.huyghe.fr › ... › Intelligence économique : du savoir à l'influence ; consulté le15/01/2015.

26- TERWAL. A; (2009); **"The spatial dynamics of the inventor network in German biotechnology, Geographical Proximity versus Triadic Closure"**; Utrecht; Department of Economic Geography.
27- Thiard. P; **(**2005); **«L'offre territoriale: un nouveau concept pour le développement des territoires et des métropoles ? »** ; DATAR, Point de vue n°:1.
28- Torisu .E; (2007); **« Comment renforcer l'attrait des villes : réalisations et nouveaux défis »**, OCDE, Villes, compétitivité et mondialisation, Éditions OCDE ; document téléchargeable sur le lien : www.hbs.edu/faculty/pages/item.aspx?num=37079, consulté le: 17/12/2014.

5- Les séminaires:

1- Abdelaziz. A; (2011); **"De l'aménagement du territoire au développement territorial Au MAROC: quelle transition et quelle articulation ?»**; 1ere Conférence intercontinentale en Intelligence territoriale; Gatineau, 12 - 14 octobre 2011.

2- Agence des villes et territoires méditerranéens durables; (2013); **« Participation citoyenne »,** Forum Anna Lindh, du 4 au 7 avril : disponible sur lien: http://www.avitem.org/fr/Cooperation-a57.html ; consulté le 25-08-2013
3- Alain. J; (2008); **« La politique publique d'intelligence économique et la réforme de l'administration »**; Colloque international organisé par l'UFC au Club des Pins d'Alger 14 - 16 juin 2008.
4- ANGEON. V; CALLOIS. J-M; (2009) ; « **Fondements théoriques du développement local: quels apports de la Théorie du capital social et de l'économie de proximité ? »** paper presented to The 7 th Congress on Proximity economics, Proximity, networks and Co-ordination, Marseille, June 20 – 21 2009
5- Anne-Laur. S, Mehran. E, Robert. H; (2005); **« Catherine Garnier Les logiques d'évolution des entreprises de biotechnologie » ;** XIVième Conférence Internationale de Management Stratégique, Pays de la Loire, Angers– document téléchargeable sur le lien : http://www.strategie-aims.com/ ; consulté le: 12/8/2014.
6- B. Djamila, H. Ratiba& autres**;** (2014); **« étude des clusters en Algérie »**; papier présenté au congrès: International Conference on Business, Economics, Marketing & Management Research; Vol: 2.

7- Badreddine. K; **« les producteurs locaux haussent le ton avantages accordés aux laboratoires » ;** article disponible sur le lien ; http://www.liberte-algerie.com/actualite/medicaments-les-producteurs-locaux-haussent-le-ton-avantag... Consulté le: 14/02/2014.
8- Bertacchini. Y, Lebreton. M; (2002); **«Acteurs locaux, Réseaux et Territoire: représentation du potentiel d'action local»**, paper presented to the 70e Congrès de l'AcFas, Québec, Canada.
9- Bertacchini. Y; (2007); « **Intelligence territoriale: Le territoire dans tous ses états »:** Papier présenté au Colloque : Les E- TIC Toulon: in : Presses technologiques; Document téléchargeable sur le lien : http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/docs/00/18/67/75/HTML/index.html.

10- Blondel. F; El Mabrouki M.N;(2006); **« Quelles articulation entre intelligence économique et knowledge management au sein de l'entreprise »**, Actes de la 15ème Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique, Genève, 13-16 Juin 2006.
11- Boumediene .D; **« le groupe Saidal et ses perspectives de développement »**; (2011); Algérie- US helath forum& expo 11/06/2011.
12- CHIAPPINI. R **« Comment mesurer la compétitivité structurelle des pays? L'apport d'un indicateur global de compétitivité»**; Séminaire de recherche du lareefi; Université Montesquieu bordeaux iv. http://lare-efi.u-bordeaux4.fr/IMG/pdf/cs0110.pdf. 01/06/2013.

13- Crosta. N; (2008); **« Regions and Globalisation: The New Regional Paradigm »**; papier présenté au Colloque: Ville, régions et territoires innovants; Québec; 9- 10 octobre; document téléchargeable sur le lien: www.quebecinnovation2008.com/documents/presentations/Nicholas_Crosta.pdf; consulté le 22/03/2014.

14- « Dynamique des connaissances: de la visibilité à la lisibilité », Actes de l'atelier AIMS, document téléchargeable sur le lien: http://www.oecd.org/gov/regional-policy/Competitiveness-of-Global-Port-Cities-Synthesis-Report.pdf; consulté le: 11/04/2013.
15- François. V et autres; (2013); « **2ème édition ICT Management Alger 2013 »,** Communiqué de presse**,** Sofitel Alger, 26 Mar 2013.
16- Hayat. K; «**L'intelligence économique peut-elle contribuer à la relance de l'industrie algérienne?»**; papier présenté à la Journée d'information sur l'intelligence économique et la veille stratégique en direction des cadres des institutions.
17- Jean-Jacques. G; Masselot. C; (2008); **"specifications for the territorial intelligence community systems (TICS)";** paper presented to international conference of territorial intelligence "tools and methods of territorial intelligence; France; Besancon.
18- Komninos. N; (2006); "**The Architecture of Intelligent Cities"**, paper presented to the 2nd International Conference on Intelligent Environments, Institution of Engineering and Technology, Athens, 5-6 July 2006.

19- « Les assisses nationales sur l'intelligence économique et la gouvernance »; palais des nations, Alger ; 2008.
20- MONINO J-L; (2011); **« Prospective et intelligence économique au service des entreprises et des territoires** », Colloque, 6ième Université d'été, juillet 2011.
21- MONINO. J-L; (2011), **« Intelligence économique et numérique»**; papier présenté au Conférence Université Hassan II –Mohammedia.
22- Miedes. B; (2009); «**Territorial intelligence and the three components of territorial governance»**; Communication présentée au: 6th annual international Conference of Territorial Intelligence, 20-22 octobre 2009; Besancon; France.
23- Mohamed. B; (2012); « **Les aspects stratégiques relatifs à l'intelligence économique dans le cadre de la mise en œuvre de la politique de relance du Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements»**; communication présentée à la Journée d'information sur l'intelligence économique et la veille stratégique en direction des cadres des institutions; Siège d'ALGEX-Alger, le 23 Avril 2012.

24- Mulkay. B; **(**2006); **«La compétitivité d'un territoire »**; papier présenté au colloque du CRIES, 9/ 10 octobre 2006.
25- Nacer. B;(2012); « **mise à niveau & compétitivité industrielle »**; papier présenté au Colloque international: compétitivité et échanges extérieurs», université de Mostaganem 29- 30 janvier 2012.

26- Odile. B; (2009); **« L'Observatoire national des territoires »;** FSP Alger 3; DIACT Observatoire des territoires
27- Philippe. C; (2004); **« Intelligence économique et développement territorial »**; papier présenté au Rencontres internationales de Expérimentations et dynamiques locales: expérience comparées; TETOUAN 25-27 novembre 2004.

28- Philippe. H; (2008); **"tools of territorial intelligence and generic scientific methods"**; paper presented to the 6th international annual conference on territorial intelligence; Besanco (16-17); October; 2008.
29- «Rencontres avec l'Industrie Pharmaceutique Algérienne: Rencontres Acheteurs »; (2012); Alger : 15 - 16 décembre; Document téléchargeable sur le lien: http://export.businessfrance.fr/Galerie/Files/Agenda/plaquette-alger.pdf; consulté 08/05/2014.
30- Roberto. C; (2002); **"On the concept of territorial competitiveness: sound or misleading? »** Paper presented at the ERSA Conference, Dortmund, august 2002; Department of management, economics and industrial engineering.
31- SAMAGANOVA. A; SAMSON. I; (2007); **"territorial resources in the knowledge economy"**; Joint Congress of the European Regional Science Association 47th Congress; Paris - August 29th
32- Seisdedos. G; (2006); "**State of the Art of City Marketing in European Cities"**; paper presented to 42nd Iso- CaRP Congress; Barcelona.

33- Sophie .L; (2001); **« Intelligence économique: acception française et multidimensionnalité»**; X^ième Conférence de l'Association Internationale de Management Stratégique; Faculté des Sciences de l'administration Université Laval Québec 13-15 juin 2001.
34- « table ronde la recherche & développement : moteur d'innovation et de croissance de l'entreprise pharmaceutique en Algérie »; 4 décembre 2010, cca paris.
35- Thomas. C, Behar. C et Barlatier. P- J; (2006); "**Management stratégique d'un territoire et dynamique des connaissances: de la visibilité à la lisibilité"**, Actes de l'atelier AIMS Stratégies, espaces et territoires, 16 novembre, Rouen.
36- Touaght. N; (2011); **« le marketing territorial. Outil de développement du territoire »**, présentation au séminaire sur les zones industrielles et le développement local, Bejaia; le : 11/04/2011.
37- Véronique. Z; Henri. S & Marc. B; **« comment manager le couple organisation-territoire, Creuset de la performance durable »;** papier présenté à la conférence internationale: tétranormalisation, management du couple organisation-territoire et performance durable enracinée, Bruxelles ; 16/10/2012.
38- Vincent. L; (2009); **« Pôles de compétitivité et développement économique régional »**; papier présenté au colloque international**:** L'évaluation externe comme outil de pilotage de la politique de clustering: leçons tirées de 5 années de pratique en Région Wallonne; Liège; les 2 - 3 mars 2009.

6-Les décrets et lois :

1- le décret exécutif N°: **101 /08**; issu au JORADP ; N°: 37 correspondent au 12/06/2008.
2- Loi n°:**01-20** issu le 12 décembre 2001 relative à **« l'aménagement et au développement durable du territoire"**, Journal officiel n°:77 du 30 Ramadhan 1422, correspondant au:15 décembre 2001.

7- Publications électroniques :

1- ALI. A; **« le triple rôle de l'état dans l'industrie pharmaceutique algérienne »;** document téléchargeable sur le lien: www.ciopf.org/content/download/672/.../CIOPF08_CNOP_Algérie.pdf
2- Amor. B; (2010); **« L'aménagement du territoire Principes & approches»**; université du Tunis; document téléchargeable sur lien : www.dat.public.lu/strategies_territoriales/programme.../Intro.pdf, consulté le 18/04/2013.
3- B. Mérenne-S; (2007); **« De la compétitivité à la compétence des territoires: Comment promouvoir le développement économique? »;** Exposé de synthèse; document téléchargeable sur le lien : cpdt.wallonie.be/sites/default/files/.../**pdf**/14-ccl_economie_lm.pdf ; consulté le: 22/01/2014.
4- Bertacchini. Y; (2004); **«Entre information & processus de communication: l'intelligence territoriale»**; journal en ligne: ISDM: 16; Article N°156; isdm.univ-tln.fr/PDF/isdm9/isdm9a74_bertacchini.pdf
5- Bruno. H; (2008); « **Interfuturs: une prospective de la mondialisation** »; Horizons stratégiques, n°: 7, article disponible sur le lien: http://www.strategie.gouv.fr/revue/article.php3?id_article=618; consulté le ; 15/01/2015.
6- CAMAGNI. R; (2005); **« Attractivité et compétitivité : un binôme à repenser, Territoires 2030»,** n°1, document téléchargeable sur le lien: http://www.diact.gouv.fr/IMG/File/CAMAGNI2.pdf.
7- Cédric ; P ; (2007) ; **« l'influence des groupes d'intérêt s'accroît, et favorise une transformation de notre modèle démocratique »;** document téléchargeable sue le lien : www.millenaire3.com/content/download/1385/19395/.../lobbying.**pdf**, consulté : 26/02/2013.

8- Conseil National de l'information géographique; **« l'Information Géographique »**, dossier de presse; document téléchargeable sur lien: http://www.cnig.gouv.fr/; consulté le : 15/07/2013.

9- Eric. C& al; (2007); **« Protection du patrimoine informationnel »**; FEDISA – CIGREF. document téléchargeable sur le lien : www.cigref.fr/.../Protection_patrimoine_informationnel_CIGREF_FEDI; consulté le : 27/01/2015.

10- FATON Elfried. G. F; **« Distribution Spatiale de la Corruption au Bénin »,** document téléchargeable sur le lien : www.ireep.org/i/files/doc_formation/doc_memo/**Faton**.pptx consulté le 11/03/2014.

11- Goria. S; (2006); **« Knowledge Management & Intelligence Economique : Deux notions aux passés proches et aux futurs complémentaires »**; Université du Sud Toulon Var, Journal en ligne ISDM N°: 27.

12- GRIM. R; (2007); **« La société civile en Algérie, un mythe aujourd'hui, une réalité demain »** document disponible sur le lien : http://algerie.wordpress.com/2007/05/27/la-societe-civile-en-algerie-un-mythe-aujourd%E2%80%99hui-une-realite-demain; consulté le 06-02-2014.
13- Hadda. C; **« Stratégie e-Algérie 2013 »,** article disponible sur le lien: www.perso.lagh-univ.dz/.../Talk-ealgerie2013. pdf , consulté le : 28-03-2013.

14- Girardot, J- J; (2007); **« Intelligence territoriale et participation** », papier présenté au 3ème rencontre: Tic 1 Territoire: quels développements? Lille; document disponible sur ISDM; n°:16-Article n° : 161; http://www.isdm.org, consulté le : 25/05/2013.
15- Herbaux. P; Bertacchini. Y; (2007); **« Tic et territoires quel développements ? »**; ISDM, n°: 30; consulté le: http://archivesic.ccsd.cnrs.fr/docs/00/18/66/62/PDF/commTICetTerritoires, consulté le : 25/05/2013.

16- « Information géographique à grande échelle: quelles données pour quels usages ? », Site SIG LR, http://www.siglr.org/document.php?pagendx=98; consulté le 27/12/2013.

17- « La compétitivité territoriale Construire une stratégie de développement territorial à la lumière de l'expérience LEADER »; (1999); innovation en milieu rural, cahier de l'innovation n°:6; document téléchargeable sur le lien: ec.europa.eu/agriculture/rur/leader2/rural-fr/biblio/.../competitivite.pdf ; consulté le : 28/06/2013.

18- LHOMME. S; « **Introduction à l'analyse spatiale »,** document téléchargeable sur le lien**:** serge.lhomme.pagesperso-orange.fr/doc/analyse_spatiale.pdf; ; consulté le: 11/03/2014.

19- Laurence. Al; Laurence; E& Janine. T; (2001)**; « l'intelligence économique »**; cahier industries, document téléchargeable sur le lien : www.industrie.gouv.fr , consulté le : 11/02/2012.
20- Marie-Laurence. De Ke; **« Compétitivité territoriale et attractivité résidentielle désir d'habiter et projet de territoire »**; Exposé de synthèse**;** document téléchargeable sur le lien: cpdt.wallonie.be/sites/default/files/.../pdf/3-ecoresi_synthese.pdf ; consulté le : 17/04/2013.

21- Marjolein. C-J; Caniëls & Henny. A Romijn; **«SME clusters, acquisition of technological capabilities and development: a conceptual framework»**;document téléchargeable sur le lien: www.tm.tue.nl/ecis/Working%20Papers/eciswp38.pdf., consulté le: 17/04/2014.
22- « National Intelligence Strategy »; (2010); White House; document téléchargeable sur le lien: http://www.whitehouse. gov/sites/default/files/rss_viewer/national_security_strategy.pdf ; Consulté le: 22/06/2014.
23- RATIER. M; **«L'image en marketing: cadre théorique d'un concept multidimensionnel »**; Cahier de recherche, document téléchargeable sur le lien: http://www.iae-toulouse.fr/files/154_pdf.pdf; consulté le: 17/11/2013.

24- « répertoire nationale des entreprises »; document disponible sur le lien site de INS tunisien: http://www.ins.nat.tn/indexfr.php; consulté le : 17/05/2014.
25- Salma. L; Valérie. A& al, **« Capital social et développement territorial : Quel impact spatial des relations sociales? »**; document téléchargeable sur lien : eso.cnrs.fr/_attachments/emergence-d-un...en.../los.pdf?... ; consulté le: 22/08/2013.
26- « **Singapour competitivness report »**; document téléchargeable sur le lien : http://www.tmleuven.be/project/I-C-EU/I-C-EU_WP1_D1.3.pdf, consulté le: 19/09/2014.

27- Stéphane. D; **« Lobbying et Intelligence économique: des disciplines concurrentes ou complémentaires? »**; Document téléchargeable sur le lien : http://www.abhatoo.net.ma/maalama-textuelle/sciences-de-l-information/applications-specifiques-des-sciences-de-l-information-domaines/intelligence-economique/lobbying-et-intelligence-economique-des-disciplines-concurrentes-ou-complementaires;consulté le: 11/05/2013.

28- THEBAULT. M; (2006); **« Le marketing territorial »**; document téléchargeable sur le lien: http://www.notabene.asso.fr/journal/journaux/journal24.pdf; consulté le :17 /04/2014.

29- Vincent. G; (2012); **« Identifier et valoriser ses avantages comparatifs territoriaux avec la méthode Cerise Revait® »**; 5ème version; guide téléchargeable sur lien : www.marketing-territorial.org.; consulté le : 17/04/2014.

8- Webographies :

1 - http://www.djazairess.com/echchaab/36156; consulté le : 13/07/2014.
2- http://www.news80.com/2012/06/03/pole-biotechnologique-de-sidi-abdallah-loption-strategique-pour-le-m; consulté le :09/09/2014.
3- http://www.algerie1.com/actualite/l%E2%80%99agence-nationale-de-greffe-d%E2%80%99organes-installee-la-semaine-prochaine/ consulté le : 14/02/2014.
4- http://www.assisesdelindustrie.dz , consulter le 25/11/2014.
5- WWW.ANIREF.DZ; consulté le: 17/11/2014.

6- www.innovationpartagee.com; consulté le 05/07/2013.

7- http://digiurbs.blogspot.com/2013/09/blog-post_16.html: consulté le : 11/09/2014.
8 -http://lalao.com/articles/TerritorialWatch/ consulté le : 05/02/2014.

9- http://smallb.in/faq/what-cluster-financing; Consulté le: 17/01/2014.

10- http://www.andi.dz/index.php/ar/statistique/bilan-du-commerce-exterieur; consulté le 22/03/2015.
11- http://www.eiu.com/home.aspx, consulté le ; 08/08/2014.
12-http://www.elkhabar.com/ar/economie/412363.html#sthash.m07D7hn2.dpuf ; consulté le: 27/09/2014.

13-http://www.elkhabar.com/ar/economie/412663.html#sthash.QNgQ5PUW.dpuf consulté le : 22/09/2014.
14-http://www.elwatan.com/actualite/accord-algerie-etats-unis-sur-les-medicaments-11-06-2011-128218_109.php consulté le: 0622/09/2014.
15- http://www.elwatan.com/archives/article.php?id=97395 ; consulté le : 15/09/2011.
16- http://www.elwatan.com/archives/article.php?id=97395 ; consulté le : 15/09/2011.
17-http://www.elwatan.com/hebdo/sante/de-la-recherche-a-l-investissement-d-ici-2030-06-12-2012-194; consulté le 14/02/2014.
18- http://www.letempsdz.com/content/view/105282/1/; consulté le : 14/02/2014.
19- http://www.mdipi.gov.dz/?Societe-d-etudes-economiques-d; consulté le: 10/09/2014
20-http://www.medafco.org/article/02/06/2014/pour-equiper-ses-centres-anti-cancer-sonatrach-signe-un-...1; consulté le : 22/09/2014.
21- www.cigref.fr/itgifrance/.../symp2007/IGSI_2007_De_JOUVENEL.pdf; consulté le : 08/09/2014.
22 - www.citiesandregions.com**;** consulté le : 12/03/2014

23- http://essalamonline.com/ara/permalink/15811.html; consulté le : 17/09/2014.

24-http://www.letempsdz.com/content/view/105282/1/; consulté le : 14/02/2014.
25-http://www.elkhabar.com/ar/economie/411793.html#sthash.okoEingu.dpuf; consulté le : 11/07/2014.
26-http://www.elkhabar.com/ar/economie/412363.html#sthash.m07D7hn2.dpuf; Consulté le: 18/04/20114.
27- http://www.elmoudjahid.com/fr/actualites/31363; consulté le: 14/02/2014.
28-http://www.innovationpartagee.com/Blog/archives/open-innovation-et-performance-de-la-rd/ consulté le: 15/04/2013.

29-http://www.algerie360.com/algerie/algerie-enthousiasme-pour-la-biotechnologie-mais-beaucoup-reste, consulté le: 14/02/2014.

30- http://www.notabene.asso.fr/journal/journaux/journal24.pdf; consulté le : 11/05/2014.
31-www.getabstract.com/fr/resume/strategie/lavantage-concurrentiel/15457; consulté le 17/05/2013.

الملاحق

الملحق رقم (01): محتوى القانون التوجيهي للمدينة

يحتوي القانون التوجيهي للمدينة على تسع وعشرين (29) مادة مقسمة إلى ستة (6) فصول:

المادة الأولى: و تتضمن أهداف القانون التوجيهي للمدينة وهي مادة مستقلة عن الفصول.

الفصل الأول: ويتعلق بالمبادئ العامة لسياسة المدينة و المدرجة في المادة الثانية

المادة الثانية: و تضم المبادئ العامة لسياسة المدينة وهي.

- التنسيق و التشاور
- اللاتمركز
- اللامركزية
- التسيير الجواري
- التنمية البشرية
- التنمية المستدامة
- الحكم الراشد
- الإعلام
- الثقافة
- المحافظة
- الانصاف الإجتماعي

الفصل الثاني: ويتعلق بالتعاريف و التصنيف و يضم 3 مواد:

المادة الثالثة: و تضم مفهوم كل من:

- المدينة
- الاقتصاد الحضري

•عقد تطوير المدينة

المادة الرابعة: و تضم تصنيف التجمعات السكانية إلى

•المدينة المتوسطة (50.000 إلى 100.000)

•المدينة الصغيرة (20.000 إلى 50.000)

•التجمع الحضري (على الأقل 5.000)

•الحي (جزء من المدينة)

المادة الخامسة: و تضم معايير إضافية لتصنيف التجمعات السكانية كالوظيفة و التاريخ...

الفصل الثالث: و يضم الإطار والأهداف التي تطبق من أجلها سياسة المدينة ويضم سبع مواد

المادة السادسة: و تضم أهداف سياسة المدينة ومن أهمها تقليص الفوارق، الرقي بالسكن التحكم، التدعيم، الخدمة العمومية، حماية البيئة الوقاية و الاندماج.

المادة السابعة: و تضم الربط بين سياسة المدينة و التنمية المستدامة.

المادة الثامنة: و تضم أهداف التنمية المستدامة و الاقتصاد الحضري.

المادة التاسعة: و تضم أهداف المجال الحضري و الثقافي (تفاعل مكونات المجال الحضري(

المادة العاشرة : وتضم أهداف المجال الاجتماعي (الحياة الاجتماعية(

المادة الحادية عشرة:و تضم أهداف مجال التسيير إلى ترقية الحكم الراشد.

المادة الثانية عشرة: و تضم أهداف المجال المؤسساتي

الفصل الرابع: و يتعلق الفاعلون و الصلاحيات التي تترتب عن هذا القانون ويضم خمس مواد

المادة الثالثة عشرة: وتتضمن سلطة الدولة في إدارة سياسة المدينة

المادة الرابعة عشرة: و تتضمن طرق التي تحدد بها السلطات العمومية سياسة المدينة

المادة الخامسة عشرة : وتتضمن مهام الجماعات الإقليمية التي يتوجب عليها التكفل بتسيير المدن التابعة إليها و تحقيق الأهداف المرجوة.

المادة السادسة عشرة:وتتضمن إلزام المستثمرين و المتعاملين الاقتصاديين في المساهمة في تحقيق الأهداف المسطرة لقانون المدينة.

المادة السابعة عشرة : و تتضمن الإشراك الفعلي للمواطن في البرامج المتعلقة بالتسيير.

الفصل الخامس: و يتضمن الأدوات و الهيئات وتتدرج تحت هذا الفصل ست أقسام مكونة من تسع مواد :

* القسم الأول : أدوات التخطيط المجالي و الحضري

المادة التاسعة عشرة : وتتضمن تحديد أدوات التخطيط المجالي و الحضري

* القسم الثاني : أدوات التخطيط و التوجيه القطاعية

المادة عشرون : و تتضمن انتهاج التشاور و التنسيق لضمان التطبيق الناجح لأدوات التخطيط و التوجيه القطاعية على مستوى المدينة.

* القسم الثالث : أدوات الشراكة

المادة واحد وعشرين : وتتضمن وضع البرامج و النشاطات حيز التنفيذ عن طريق الاكتتاب مع الجماعات الإقليمية و الشركاء الاقتصاديين و الاجتماعيين .

المادة الثانية و العشرين : و تتضمن إمكانية الشراكة بين المدن في انجاز التجهيزات و المنشآت

* القسم الرابع : أدوات الإعلام والمتابعة و التقييم

المادة الثالثة و العشرين : و تتضمن وجوب تحديد أدوات التقييم و الإعلام و وضعها حيز التطبيق في إطار سياسة المدينة.

المادة الرابعة و العشريين : و تتضمن تخصيص يوم وطني للمدينة و استحداث جائزة أحسن مدينة.

* القسم الخامس : أدوات التمويل

المادة الخامسة و العشرين : و تتضمن تمويل الدراسات و النشاطات يتم تمويل الدراسات و النشاطات.

* القسم السادس : المرصد الوطني للمدينة

المادة السادسة و العشرين : و تتضمن إنشاء مرصد وطني للمدينة و مهامه.

الفصل السادس: ويتضمن الأحكام النهائية و يتكون من ثلاث مواد:

المادة السابعة و العشرين : و تتضمن تخصيص الحاضرة الكبرى لمدينة الجزائر من تدابير خاصة تتخذها الحكومة.

المادة الثامنة و العشرين : و تتضمن إمكانية اتخاذ إجراءات تحفيزية خاصة لفائدة المدن.

المادة التاسعة و العشرين : و تتضمن إشهار هذا القانون في الجريدة الرسمية

الملحق رقم (02): رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة اليوم الوطني للمدينة

20فبراير 2007

بسم الله الرحمن الرحيم

والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، وعلى آله وصحبه إلى يوم الدين

أيتها السيدات الفضليات،

أيها السادة الأفاضل،

نلتقي اليوم لتكريس سنة حميدة جاء بها القانون التوجيهي للمدينة الصادر سنة ، الذي جعل من 20 فيفري من كل سنة يوما وطنيا، ومن أجل رسم معالم سياسة المدينة ضمن إستراتيجية تهيئة الإقليم والتنمية المستدامة التي تستهدفها بلادنا.

إن المدينة من حيث كونها وعاء إبداع الحياة ومهد كل عبقريات المدنية، و مرصد متواترة أنباؤه، يروي بلا كلل، ولا ملل، محطات أخبار الأمم، واصفا حالات التآنس مثلا وقيما و التوحش عنفا و خرابا، لتمثل كما مثلث أمس، منارة للذاكرة الواعية و مرتكزا لجغرافية الفكر و الذكر وسدا أمام ذهنيات التعصب الإثنى والترسب الذي يحاصر الذوق ويلغي التسامي الذي فيه التسامح والتقاسم والتبادل بين الحضارات وثقافاتها.

إنها تضل أحيانا إما معلما لحضارات عنيدة أو أثرا يقاوم تقلبات الزمن أو طيش البشر.

إنها كما كانت و كما هي اليوم، دون تقصير، قلب الأحداث كلها، ومحطة رئيسية، ومنبر المحادثات بين الثَّقافات والثِقافات.

فصناعاتها وتنظيمها و كل أدوات التحكم في فضائها وممارسات ساكنتها جيلا بعد جيل، خصبا أو عقيما، لا تكفي دائما لتبلور معالم مدينة تتصهر فيها كل الفعاليات المبدعة، و الطاقات الخلاقة، والقيم الإيجابية، التي بدونها لا يمكن للمدينة أن تخصب حواضنها، لتلد مدنية تجمع أرحامها الولادة، دوما، أصول التأصيل العمراني والتعميري.

لن تكون المدينة امتدادا للمدنية بجدرانها وأزقتها، وإنما تكون كذلك عندما تتأهل بإبداعات ساكنتها الأصلية والوافدة، وتتحول إلى مصدر مساهمات راقية، في الحداثة العمرانية الباحثة، دوما، عن مدينة المستقبل «المدينة الفاضلة » التي تمثل حلم التحدي لكل حضارات التعمير والعمران البشري منذ عهد بلاد ما بين النهرين، إلى مدينة ما بعد المدينة أي المدينة الافتراضية .

إن الحداثة العمرانية و التعميرية التي تفرضها سنن التطور لا يمكن أن تدفعنا إلى الضياع الجمالي، لنسقط في متاهات الانحراف الإنساني الذي بدأ يجتاح فضاء مدننا المختلفة و عليه، فإن حاجة الإسكان و ضرورة المرافق لا يمكنها، وحدها، بلورة معالم المدينة، بل إن الثقافة العمرانية وقيم التحضر، هي التي تبلور روح المدينة و تصبغ هويتها، فضاء،

وساكنة، وتميزا، و ريادة، وإبداعا فهي الحواضن التي ترسخ التقاليد الحضرية التي بتراكمها تشكل مقومات التراث الوطني الذي يستقي هويته من تميزه وليس في التماهي الأعمى في غيره، والذوبان السريع، الذي يؤدي إلى الاغتراب والتشويه.

فإن تحولت بعض من حواضرنا العتيقة ، إلى فضاءات متحفية ذات الرونق المغلف، دوما، بحميمية المكان، بالرغم من حصار العمران الحديث، فذلك لأنها حملت وما تزال تحمل روح العمران الأصيل الذي يطوي في ثناياه لمسات الماضي التليد، المشرقة أبدا شموس جماليته والرهان اليوم في هذا الشأن، يتحدى التماهي في الحداثة العمرانية الغربية، ليطرح و بإلحاح على العبقرية الجزائرية، ليس فقط دخول سباق العبقرية العمرانية العالمية، و إنما استلهام التراث العمراني العربي والإسلامي، جماليا، و بيئيا، لصياغة مشروع عمراني عريق، و مندمج ، من حيث بنيته ومقارباته العلمية.

إن المدينة و بالنظر إلى بنيتها و وظائفها والرهانات التي تحيط بها، تخضع إلى مقاربات نوعية و متنوعة دائما، و هذا بسبب تلك العلاقة الوظيفية و الحياتية ، بين المواصفات الاجتماعية للساكنة، و ملامح الفضاء الذي يلائمها فالنشاط الاقتصادي الحضري و ما يقتضيه من تنوع خدماتي يحرك التدفقات كلها محولا المدينة إلى فضاء قوة و قاطرة للتنمية المستدامة و عليه فلا يمكن اعتبار الاقتصاد الحضري عاملا ثانويا في تصنيف المدن، فمنه تنبثق المشاريع العمرانية وتترسخ قيمة السوق للمكان التي تنمي التدفقات المالية، بالرغم من أنها قد تؤدي إلى ذوبان المرجعية للثقافة الحضرية التأصيلية، التي تقي من التوترات الحضرية، و تقلل من ضعف المفارقات، و من حدة التناقضات في الفضاء المديني.

إن دلالات السلوك الحضرية الراهنة و طبائع التعمير الفوضوي، أحيانا، قد بدأت تدفع أهل الشأن المديني، إلى دق ناقوس الخطر، حول ضرورة تجاوز إشكالية الإسكان، الذي لا يمكنه أن يصنع مدينة مندمجة ومتميزة، يوجهها مشروع عمراني وطني، يتلاءم مع مقتضيات البيئة والقدرات الاقتصادية و المرجعيات الجمالية الخاصة بكل فضاء فثمة حاجة ماسة إلى تنويع الواجهة العمرانية والتعميرية بالبحث الأصيل في فرضية التناغم و التكامل بين المشروع العمراني الوطني ، ووحدات مشاريع العمران المحلي ، التي تتطلبها الظروف البيئية و تقتضيها تنوعات أقاليمنا.

و يتعين علينا في هذا الصدد تشجيع الترابط بين مختلف مدن القطر ضمن شبكة واسعة لخلق التضامن، وتسهيل تبادل التجارب و المؤهلات فيما بينها كما ينبغي مراعاة تكامل سياسة نمو المدن من جهة، ومتطلبات التنمية الريفية من جهة ثانية، وجعل التكامل بين ساكنة المدينة وأهل الريف حقيقة في المجالات الاقتصادية والاجتماعية و الثقافية.

إن القفز على واقع الحياة العمرانية وبخاصة التوترات داخل الفضاء الحضري و الارتماء في أحلام المدن العملاقة دون تحديد مسبق لأدوات الإنجاز و التوضيح الدقيق للمشروع الحضري الذي يبقى قوامه التنمية الاجتماعية الحضرية، و يؤدي إلى مضاعفات تعميرية يصعب التحكم في تعقيداتها ومخاطرها سواء على التوازنات داخل المدن، أو فيما تعلق بالأمن الاجتماعي والرفاهية الحياتية الحضرية.

إن إنشاء مدن جديدة، يدخل في حركية النمو التي تعرفه بلادنا على مختلف الصعد و يندرج ضمن نمط توسعات العمرانية الحديثة التي تراعي خصوصية المكان من حيث نوع النشاطات التي سيحتضنها وطبيعة الحاجات المتنوعة و المتزايدة للساكنة

فثمة، إذن ، علاقة وطيدة بين النفس التعميري ونموذج المدينة التي تسعى مجموعة الفاعلين إلى تحقيقها.

فهي من حيث كونها هوية مرتبطة بمواصفات إقليم محدد هي التي تضبط المخطط العمراني و ليس العكس فإن تمكنت البلاد من تحقيق إنجازات عمرانية هائلة توزعت على مختلف مناطق البلاد فقد غاب في كثير من الأحيان ربطها بخصوصية المكان من حيث تناسقها مع طبيعة العمران الأصلي الذي يمتد في أعماق التاريخ يروي حياة من سبق و يشهد على أحقاب خلت بمميزاتها الحضارية التي طبعت هوية المكان مع إضافة مسحات جمالية تأخذ في الحسبان ما استجد من إبداعات الإنسان في الصناعة العمرانية و التعميرية.

إن المدينة تحتاج اليوم إلى عناية أكثر سواء فيما تعلق بتسييرها كفضاء حيوي و معقد أو من حيث التكفل بعلاقتها الإستراتيجية بإشكالية تهيئة الإقليم و ما يرتبط به من إشكاليات فرعية كالتوزيع الديموغرافي للساكنة وتخطيط اقتصاديات المستقبل هذه الحيثيات تطرح على التجربة العمرانية والتعميرية في الجزائر أن تلتفت ، وبعناية ، إلى تأهيل المدن من جديد، وفق خارطة، تتوازن فيها المصالح و تتجانس التعايشات بين كل الفاعلين إن أحزمة الأحياء التلقائية التي صارت تحاصر المدن كلها تقريبا، والتمدد الأفقي والفضائي، يجب أن تخضع كلها للمعالجات التي تعتمد على الدراية العلمية والمعرفة الميدانية والطرق الحديثة والمتخصصة.

فليس لنا من خيار إلا تجاوز بناء أحياء مراقد يصطف بعضها إلى جانب بعض في ديكور حزين يضفي مسحة من الكآبة على المكان بما يعكر صفو ساكنيها و يعقد الأمر أمام القائمين على إدارتها و تسييرها في خلق فضاءات لأنشطة قادرة على بعث الحياة فيها بل قد تشكل خطر على الأمن الاجتماعي بما توفره من كثافة سكانية لا تربطها في الغالب تقاليد متوارثة من عيش سابق مشترك بما يسمح من فرض قيم جماعية تضبط سلوكات الأفراد وتمنعهم من التصرفات المشينة والإخلال بالآداب العامة.

إن هذا اليوم الوطني الذي نحييه فبراير ليمثل يوما لا ينتهي فهو يمتد إلى الأيام كلها التي تتواتر خلالها تلك الصناعة المضطرة للظاهرة الحضرية، و تتوالى معها إفرازات جموع المفارقات ، المتولدة من التعمير السريع من جهة و من التناقضات التي تتواتر إكراها مثل حتميات اختلال التوازن بين اقتصاد الريف واقتصاديات المدينة من جهة ثانية .

و بغض النظر عن التواترات الحضرية الظاهرة للعيان وعن الانحرافات العمرانية التي صارت تطبع المشروع العمراني و ظروف الحياة الحضرية، فإن مدننا ما زالت في متناول إرادتنا التسييرية و عليه، فإن هذا اليوم المخصص للمدينة يدفعنا إلى التأمل في الإشكاليات التي تفرزها وتطرحها المقتضيات الملحة نحو مدننا المختلفة انطلاقا من عمران مدنيتنا الزاخر والمتنوع و الأصيل ، الشيء الذي يحتم علينا التمعن في هوية مدننا الحالية من خلال علاقتها بذاكرة حواضرنا الباقية والعمل بالمقاربات الشاملة للإقليم الحضري بل للإقليم ككل لبلوغ التنمية المتناسقة المتكاملة المستدامة لاستعادة وظائفها وفي هذا السياق فالحكومة مدعوة للسهر على إتمام النصوص التنظيمية المتعلقة بتهيئة الإقليم وتطوير المدن.

إن مسألة التوسع العمراني و قضايا صناعة المدن يجب أن تخضع لمتطلبات مدنيتها كما هي.

فالمدينة هي روح تطور العمران المتظافر مع المكان والزمان و قاطرة التعمير، فبقدر ما يقتضي الأمر منا تجديدا وإبداعا، بقدر ما يقتضي و بإلحاح السهر على صيانة وحماية ذاكرة حواضرنا تنقيبا و ترميما و إشهارا .

إن مدننا و بغض النظر عن أحجامها و مواقع توزعها مطالبة بكسب رهان صناعة القوة الحضرية التي تمر حتما عبر اقتصاد حضري تؤهله مدينة فاعلة و هياكل راقية تسيرها الطاقات البشرية الهائلة و الكفأة التي تزخر بها المدن.

هذا المنحى وحده يجعل مدننا تحقق روافد متنوعة للتدفقات المختلفة و الكفيلة بضمان نماء حضري مستدام، يصب من حيث نتائجه و آثاره في صناعة تآلف إنساني تطبعه قيم التفاهم و العدل والتضامن و الرقي المشترك وتمتد قيمه أيضا ، إلى صيانة البيئة و الحفاظ على سلامتها.

إن هذه التحديات النوعية التي تفرض نفسها تحيل إلى خيارات جديدة غايتها تجاوز دوامة المطالب الكمية في البناء والهياكل بغية الوصول إلى تحقيق ما يمكن تحقيقه من إنجازات نوعية عالية القيمة الجمالية والوظيفية تسمح للكفاءات الوطنية من اختبار قدراتها في مدن مندمجة تحركها أقطاب الامتياز و تشحنها أحلام الابتكار و نشوة الإبداع فإن تلاقت و بإحكام الهندسة المعمارية العمرانية والهندسة المعرفية الخلاقة ممثلة بأقطابها المكانية و البشرية و معها الهندسة الاجتماعية المنظمة و الطابعة لكل التوازنات المعيشية فإنها ستطبع المدينة الجزائرية بمواصفات المدن الرائدة سواء الحالية منها أو الآتية، مدن الديمومة الحضارية والاستدامة التنموية.

حالفكم النجاح ، ونسأل الله جميعا حسن التوفيق لخير وطننا الحبيب.

وشكرا لكم على جميل الإصغاء و حسن المتابعة .

عبد العزيز بوتفليقة

الملحق رقم (03): توزيع مناطق النشاط على بلديات الجزائر العاصمة

⇒ Désignation et Disponibilités au niveau des zones d'Activités :

Situation 2011

commune	Dénomination	Superficie (HA)	Nombre de lot crée	Superficie cessible (HA)	Nombre de lot cédé	Nombre de lot disponible	superficie disponible	Propriétaire
Zéralda	ZA Zéralda	5,8261	29	4,1586	29	0	0	AGERFA
	Zone parcs et sièges	5,1667	13	3,581	13	0	0	AGERFA
	Extension ZA	3,2688	16	2,4652	16	0	0	AGERFA
Staoueli	ZA Staoueli	7,6874	27	6,7036	27	0	0	AGERFA
Saoula	ZA Baba Ali	20,0004	74	15,7274	74	0	0	AGERFA
Tessala El Merdja	ZA Tessala	6,8105	21	6,1077	21	0	0	AGERFA
El Achour	ZA El Achour	15,3948	40	13,3979	40	0	0	AGERFA
Douéra	ZA Ouled Mendil	6,3353	16	4,5687	16	0	0	AGERFA
Cheraga	ZA Cheraga	8,425	44	5,9277	44	0	0	AGERFA
Bordj-El-Kifan	ZA Kaidi	8	72	6,7562	72	0	0	RFC
	ZA Dergana	3,7583	37	3,1876	37	0	0	Wilaya
Dar-El-Beida	ZA Dar-El-Beida	26,65	191	21,6928	191	0	0	RFC
Eucalyptus	ZA Kourifa	8	50	5,3076	50	0	0	RFC
	ZA Sidi Moussa	3,5263	8	2,9631	8	0	0	RFC
	ZA Béni Hamidine	12,225	129	9,7644	129	0	0	RFC
Gue-De-Constantine	ZA Diar El Khedma	1,2153	7	0,8037	7	0	0	AGERFA
	ZA Gue-De-Constantine	7,8447	34	6,364	34	0	0	RFC
Bab Ezzouar	ZA El-Alia	8	53	5,3083	53	0	0	RFC
Bir-Mourad-Rais	Micro ZA Said Hamdine	4,3	84	2,9171	84	0	0	AGERFA
Hydra	MZA Hydra	2,72	31	1,4388	31	0	0	AGERFA
Baraki	ZA ex dépotoir	4	8	3,3954	8	0	0	RFC
Bach-Djarrah	ZA Oued Ouchaieh	0,7155	20	0,6304	20	0	0	AGERFA
TOTAL		169,8701	1004	133,1672	1004	0	0	

RFC : Réserve Foncière Communale

Source : www.aniref.dz

الملحق رقم(04): الهيكل التنظيمي للوكالة الوطنية لتهيئة وجاذبية الأقاليم

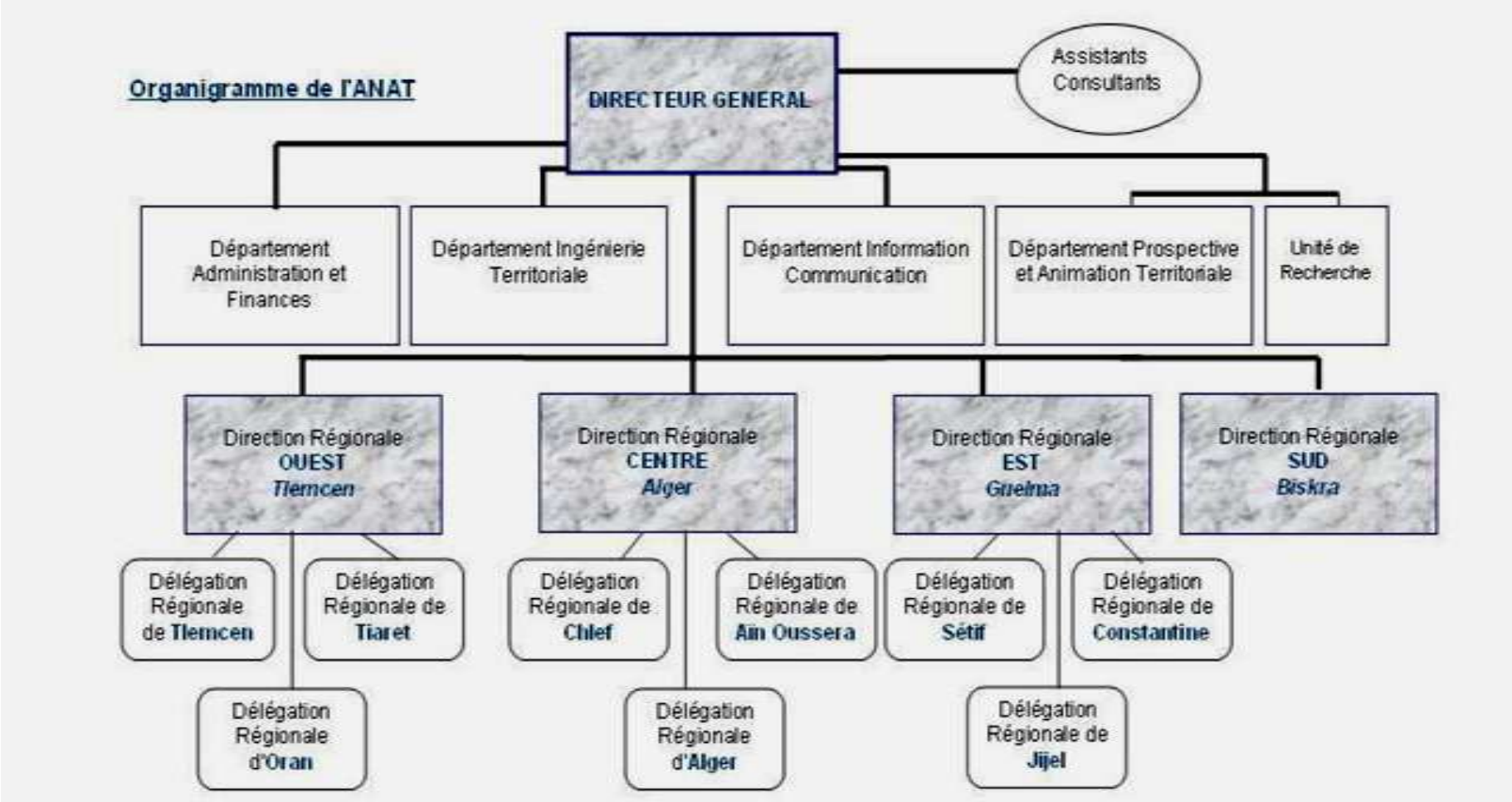

Source: http://www.anaat.dz/organigramme.htm; consulté le:11/09/2014.